دار الضياء
للنشر والتوزيع

الكويت - حولي - شارع المحسن العصري
ص.ب ١٣٤٦٠ حولي
الرمز البريدي ٣٢٠١٤
فاكس ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال ٠٠٩٦٥٥٠٤٩٩٢١

Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com
www.daraldeyaa.net

دار الضياء
للنشر والتوزيع

علم لإحياء التراث
والخدمات الرقمية

جمهورية مصر العربية - القاهرة
التجمع الخامس- الحي الثالث- فيلا 152
الهاتف: 00201127999511
International library of manuscripts(ILM)
1155726

رقم الإيداع المحلي: 2017/23123
رقم الإيداع الدولي: 978-977-85365-5-3
info@ilmarabia.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت
دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي — تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ — نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربيّة
محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٠٣٧٣٩٤٨
دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة — محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية
مكتبة الرشد - الرياض — هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض — هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ — فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة — هاتف: ٦٣١١٧١٠
مكتبة المتنبي - الدمام — هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦ — فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

برمنكهام - بريطانيا
مكتبة سفينة النجاة — هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤ — هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

المملكة المغربية
دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء — هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية
مكتبة الإرشاد - إسطنبول — هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤ — فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان
مكتبة ضياء الإسلام — هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦
مكتبة الشام - خاسافيورت — هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥ - ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤

الجمهورية العربية السوريَّة
دار الفجر - دمشق - حلبوني — هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ — فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية
مكتبة الروضة الندية-الخرطوم- شارع المطار — هاتف: ٠٠٢٤٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشميّة
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان — هاتف: ٠٦٤٦٥٣٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٢

دولة ليبيا
مكتبة الوحدة - طرابلس
شارع عمرو ابن العاص — هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

المدخل

إلى

غاية البيان نادرة الزمان في آخر الأوان

إعداد
مركز الدراسات والبحوث
بمؤسسة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف
عبد العاطي محيي أحمد الشرقاوي

المدخل
تمهيد - صور النسخ الخطية

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

علم لإحياء التراث
والخدمات الرقمية
لندن - مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا في البداية لمعرفة الهداية، ورعانا بعين العناية في النهاية عن الجهل والغواية، وجعلنا ممن آمن بما أنزل واتبع الرسل وَوُفِّق للدراية، وخصنا بأهلية الشهادة على الأمم بفضل منه وكمال الرعاية. أحمده على إفاضة حكمه، وأشكره على سوابغ نعمه، وأصلي على من اصطفاه الله للرسالة، فكان خازنا على وحيه حاميا أمينا، وحباه بمعرفة أم الكتاب معدن الأنوار والأسرار فكان إماما حاويا مبينا، محمد المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي المعجز المنور، وعلى آله وأصحابه القائمين بنصرة الدين القويم الأزهر، والصفوة المجتهدين من أمته الوارثين لعلمه العزيز الأنور[1].

وبعْد: فإنَّ كتابَ: «غَايَةُ البَيَانِ نَادِرَةُ الزَّمَانِ فِي آخِرِ الأَوَانِ/ فِي شَرْحِ الهِدَايَة للمَرْغِينَانِيّ». تَصْنِيف الإمَامِ العَلَّامَة الفقيه النَّظَّار قِوَامِ الدِّينِ الأَتْقَانِيّ المُتوفَّى سنة: (٧٥٨ هـ) رحمه الله.

يُعَدّ مِن أهم كُتُبِ المذْهبِ الحَنَفِيّ، التي عُنِيَتْ بذِكْر الخلافِ العالي، مَعَ تحْريرِ المذْهبِ وتنْقيحِه، وتقْرير مَسائلِه وتهْذيبِه وتوْضيحِه، وتتبُّعه لمذاهبِ المُخالِفينَ، ومُناقشة أقْوال المُعْترضينَ، زيادةً إلى يُسْر العبارة، وسَلاسةِ اللَّفظِ وخِفّة الإشارة، وحُسْن التَّركيب، وجوْدة التَّنسيق والتَّرتيب، بحيث أضْحَى شُرَّاحُ «الهداية» بعْده عِيالًا عليه في تِلك الأمور مجموعةً بلا ريْب.

وإنَّ كتابًا يَمْكُث صاحبُه في تأليفِه زُهَاء بضعٍ وعشْرينَ عامًا؛ لحَقِيقٌ بأنْ

(١) مقتبس من شرح الإمام العلامة شمس الدين البابرتي رحمه الله على الهداية المسمى بالعناية.

يكونَ مَحطَّ أنظارٍ من بعْدَه استفادةً واهتمامًا ، وسوف نعقد فَصْلًا خاصًّا في مَحاسِنِ هذا الكتابِ وجَوْدةِ ترقيمه ، بما جَعله لا يُلْفَىٰ نَظِيرُه عند أُولِي الألباب ، ولا تُفْتَحُ العينُ علىٰ مِثْلِه إلا عند مَن خَشِي علىٰ عينِه نُورَ الشمسِ واستراب!

وقد وفقنا الله الكريم المنان إلىٰ جمع أكثر من ستين نسخة للكتاب ، درسناها وفحصناها ، واخترنا منها مجموعة مميزة صالحة لضبط الكتاب وتحقيقه من أهمها أجزاء بخط المصنف ، ونفائس نقلت من خط المصنف وغيرها ، وكذلك قابلنا نص الهداية علىٰ ست نسخ خطية نفيسة كما سيرىٰ القارئ ذلك مفصلا في المدخل لتحقيق غاية البيان .

وفي الختام أشكر كل من قام بالإسهام في هذا العمل المبارك ، بدايةً من نسخ المخطوط (الأخ الكريم أحمد عادل ومحمود عادل) ، ومن قام بالمقابلة وقد قوبل الكتاب بحضوري علىٰ أكثر من نسخة ، وفريق تحقيق النص والعزو ، وعلىٰ رأسهم أصحاب النصيب الكبير الأخ الفاضل الكريم الشيخ سعيد السناري ، والشيخ الفاضل الكريم السيد السناري ، والفريق المساعد والمحكم المراجع علىٰ العزو ، وعلىٰ رأسهم الفقير ، والأخ محمد حسن ، وفريق التدقيق اللغوي بمؤسسة عِلم لإحياء التراث والخِدمات الرقمية ، وقد تعاقب علىٰ مراجعة الكتاب لغويا عدد من الأفاضل ، منهم الأخ الشيخ عماد علي ، والشيخ حاتم الدسوقي ، وعلىٰ رأسهم المشرف عليهم الأخ الفاضل الشيخ أحمد سليمان ومن قرأ الكتاب في الختمة الأخيرة بعد الانتهاء من التحقيق ، وهم الفقير ـ عبد العاطي ـ والشيخ أحمد العتموني ، ومن زاد في العزو للمخطوطات ، وهو الأخ الفاضل ياسر منصور ، وصانع الفهارس الأخ محمد حسن ، والمخرج الفاضل ، جزىٰ الله الجميع خير الجزاء ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وقد استمر العمل أكثر من ثلاث سنوات ، وانتهينا من العمل في عام ـ ٢٠١٨م ، واستمرت القراءات

والمراجعات، والزيادة والنقصان حتى ٢٠٢٠م، وقد جاء الإذن بنشره الآن بتيسير أمره، والحمد لله على جزيل أفضاله وإنعامه، وكان الباعث لتحقيق ليس طلبًا من جهة، ولا بدعم من أحد لكنه حبٌ من الفقير لخدمة دين الله ﷻ ثم لخدمة تراث الأمة وحُبًا لسيدنا الإمام الحجة أبي حنيفة النعمان عليه من الله الرضا والرضوان، ولكتاب الهداية المبارك، ولشخصية الإمام الألمعي العلامةقوام الدين الأتقاني التي عشت مع أنفاسه من خلال الكثير من كتبه التي بخطه كما سيرى القارئ، وقد فتحت لنا آفاقا كبيرة في خدمة المذهب، وقد قاربنا بحمد الله وتوفيقه وقت كتابة هذه المقدمة من إنهاء تحقيق كتاب «النهاية شرح الهداية للإمام السغناقي» وسينشر قريبا بإذن الله تعالى، والشكر موصول لكل من دعم بفائدة أو دلالة أو دعاء، ووصل بخير، ونسأل الله الكفاية والحفظ من أهل الغواية والأدب مع الله ﷻ فيما ارتضاه لخلقه من مكانة وحال فهو سبحانه الغالب على أمره، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ونَسْتغفر الله سُبْحَانَهُ مِمَّا زَلَّ بِهِ اللِّسَان، أَوْ داخَلَه ذُهُول، أَوْ غَلَب عليه نِسْيَان، فإنّ كل مُصَنِّف مع التُّؤَدَة والتَّأَنِّي وإمعان النَّظر وطول الفِكَر؛ قلَّ أنْ يَنْفكَّ عن شيءٍ من ذلك(١)

وإن تجد عيبا فسُدّ الخللا ❊ فجل من لا عيب فيه وعلا

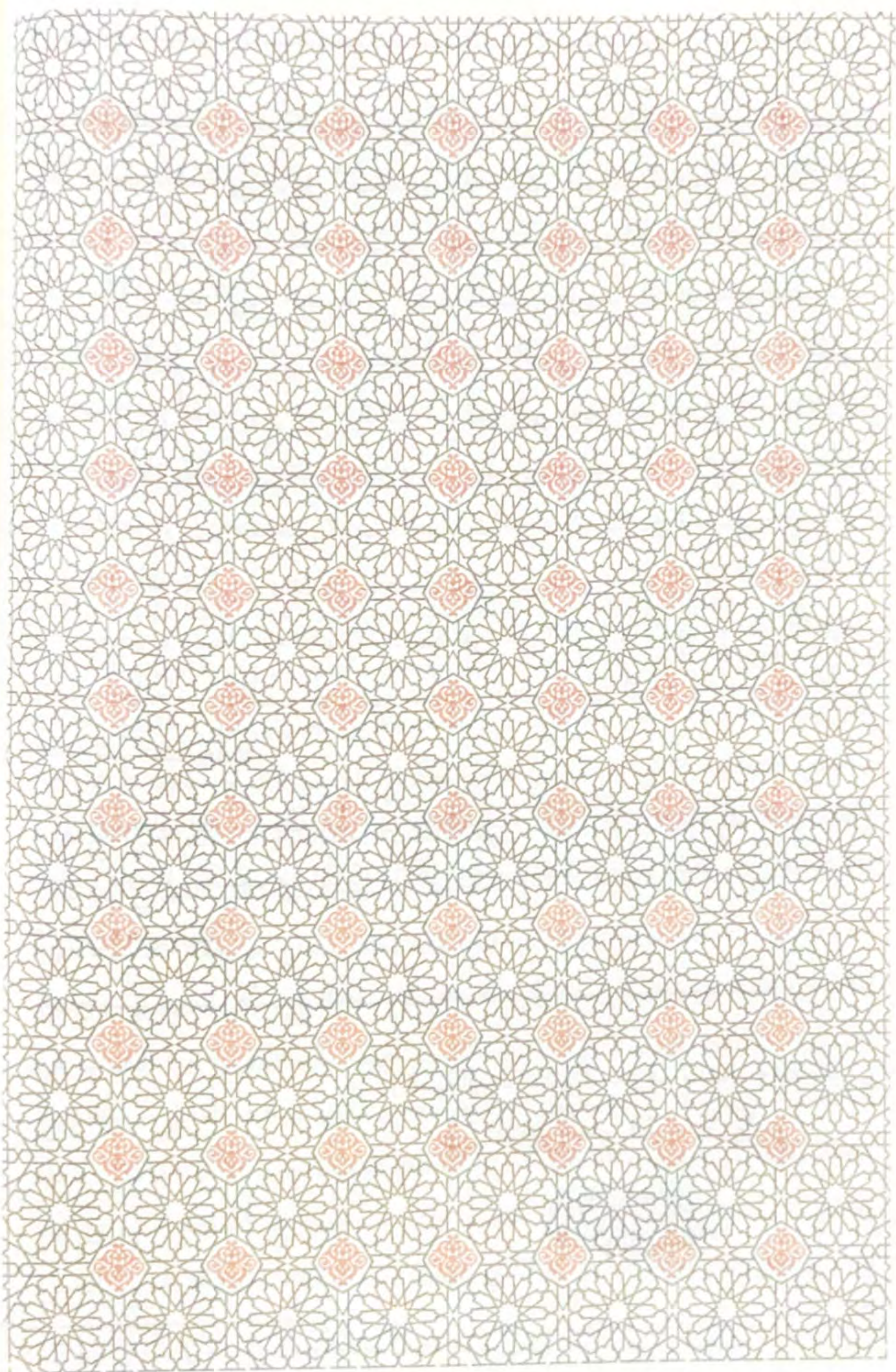
وكتب العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير

عَبْدُ العَاطِي مُحْيِي أَحْمَد الشَّرْقَاوِي

الْمُعِزّ الأزهري

---

(١) من كلام الولي الصالح الإمام العلامة الحافظ المنذري في ختم الترغيب والترهيب.



قسم الدراسَة

هذا؛ وقد قسَّمْنا فيه عمَلَنا إلىٰ قسْمَيْنِ:

أ ـ القسْم الأوَّل: الدِّراسة؛ تشتمل علىٰ عشر فصول:

٠١ ـ الفصْل الأول: مُصْطلحات السادة الحَنَفِيَّة في ذِكْر مَشايخِهم رحمهم الله تعالىٰ.

٠٢ ـ الفصْل الثاني: قواعِد وأُصول وفوائِد حولَ الكتُبِ المُعْتمدةِ في المذْهَب الحَنَفِيّ.

وفيهِ أرْبعةُ مَباحِث:

المبْحث الأوَّل: كُتُب مسائلِ الأُصول.

المبْحث الثّاني: كُتُب مسائلِ النَّوادِر.

المبْحث الثّالث: كُتُب الفتاوىٰ والواقِعات.

المبْحث الرّابع: المُتون أو المُخْتصرات المعْتَمدة.

٠٣ ـ الفصْل الثّالث: الأقْوال المعْتَمَدة في المذْهَب الحَنَفِيّ.

وفيهِ ثلاثةُ مباحِث:

المبْحث الأوَّل: تقْسيم المسائِل مِن حيثُ التَّرجيحُ.

المبْحث الثّاني: الفرقُ بينَ التَّخْريجِ والتَّرجيحِ عندَ الحَنَفِيّة.

المبْحث الثّالث: إيجازُ الكلامِ في القولِ المُعتَمَد.

٠٤ ـ الفصْل الرابع: اصطِلاحات ومراتِب وقواعِد الفتْوىٰ والتَّرجيح.

وفيهِ ثلاثةُ مباحِث:

المبْحث الأوَّل: اصطِلاحات الفتْوىٰ والتَّرجيح.

المبْحث الثّاني: قواعِد التّرْجيح.

المبْحث الثّالث: مراتِب علاماتِ الإفْتاءِ.

٠٥ ـ الفصْل الخامس: ترْجمة صاحِب «الهِداية» الإمام المَرْغِينَانِيِّ رحمه الله.

وفيهِ ثمانيةُ مباحِث:

المبْحث الأوّل: اسْمه وكُنيته ولقَبه ونَسَبه ومَذْهبه.

المبْحث الثّاني: مولِده ونشْأته.

المبْحث الثّالث: شيوخُه ورحلاتُه.

المبْحث الرّابع: تلاميذُه.

المبْحث الخامس: مكانتُه في المذْهَب.

المبْحث السّادس: صفاتُه وثناءُ العُلماءِ عليْه.

المبْحث السّابع: مؤلَّفاته.

المبْحث الثّامن: وفاتُه.

٠٦ ـ الفصْل السادس: دِراسة حوْل كِتاب «الهِداية».

وفيهِ تسْعةُ مباحِث:

المبْحث الأوَّل: التَّعريف بِالكِتابِ ومضْمونِه.

المبْحث الثّاني: منهج المؤلِّف في الكِتاب.

المبْحث الثّالث: أهمّيّة الكِتاب وثناء العُلماءِ عليْه.

المبْحث الرّابع: مُؤَاخَذات علىٰ «الهِداية».

المبْحث الخامِس: شُروح «الهِداية» وحَوَاشِيها ومُخْتصراتها.

المبْحث السّادِس: أوَّل مَن شَرَح «الهِداية».

المبْحث السّابع: الكتُب المُؤلَّفة في تخْريج أحاديثِه.

المبْحث الثّامِن: بيان مصْطلحاتِ صاحِب: «الهِداية» في كتابه، مع تحْقيقِ رِسالة: «مصْباح الدِّراية في اصطِلاح الهِداية» للعَلّامة الحَمْزاوِيّ.

المبْحث التّاسع: بيان النُّسَخ الخطّيّة لـ: «الهِداية» المعْتمدة في حواشي التَّحْقيق.

٠٧ ـ الفصْل السابع: ترْجمة مُؤلِّف الكِتاب الإِمام الأَتْقَانِيّ رحمه الله.

وفيهِ سبْعةَ عشرَ مبْحثًا:

المبْحث الأوَّل: اسْمه وكُنيته ولقَبه ونَسَبه ومَذْهبه.

المبْحث الثّاني: مولِدُه ونشْأتُه ورحلاتُه.

المبْحث الثّالث: شيوخُه.

المبْحث الرّابع: تلاميذُه.

المبْحث الخامس: أولادُه.

المبْحث السّادس: صفاتُه وشَمائلُه.

المبْحث السّابع: ثناءُ العُلماءِ عليْه.

المبْحث الثّامن: الأَتْقَانِيّ فقيهًا.

المبْحث التّاسع: الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا.

المبْحث العاشر: الأَتْقَانِيّ أديبًا.

المبْحث الحاديَ عشَر: الأَتْقَانِيّ ناسِخًا.

المبْحث الثّانيَ عشَر: حول تعصُّبِ المؤلّفِ للمذْهب الحنَفي.

المبْحث الثّالثَ عشَر: بين الأَتْقَانِيّ وخصومِه.

المبْحث الرّابع عشَر: الوظائِف الّتي تولّاها.

المبْحث الخامِسَ عشَر: مؤلّفاته.

المبْحث السّادسَ عشَر: وفاتُه وتَعْيينُ موْضِع قَبْرِه.

٠٨ ـ الفصْل الثامن: دراسة حوْل كِتابِ «غاية البَيان».

وفيهِ سبْعةُ مباحِث:

المبْحث الأوّل: التّعْريف بالكِتابِ وسبَب تأليفِه.

المبْحث الثّاني: مَحاسِن الكِتابِ وعوائِده.

المبْحث الثّالث: مصادِر الكِتاب ومَوارِدُه.

المبْحث الرّابع: مَنهج المُؤلِّف.

المبْحث الخامِس: فوائِد منثورة حوْل منهَج المؤلّف.

المبْحث السّادِس: منزلة الكِتاب ومُؤَلِّفِه عندَ مَن جاءَ بَعْدَه.

المبْحث السّابع: توْثيق نِسْبَة الكِتاب إلىٰ مُؤلِّفِه وبيان تاريخِ تأليفِه.

المبْحث الثّامن: تحْقيق اسْم الكِتابِ.

٩ ـ الفصْل التاسع: وَصْف النُّسَخ الخَطِّيَّة للكِتاب.

وفيهِ ثلاثةُ مباحِث:

المبْحث الأوّل: بياناتُ نسخةِ الأصْل.

المبْحث الثّاني: بيانات النُّسَخ الأخرىٰ.

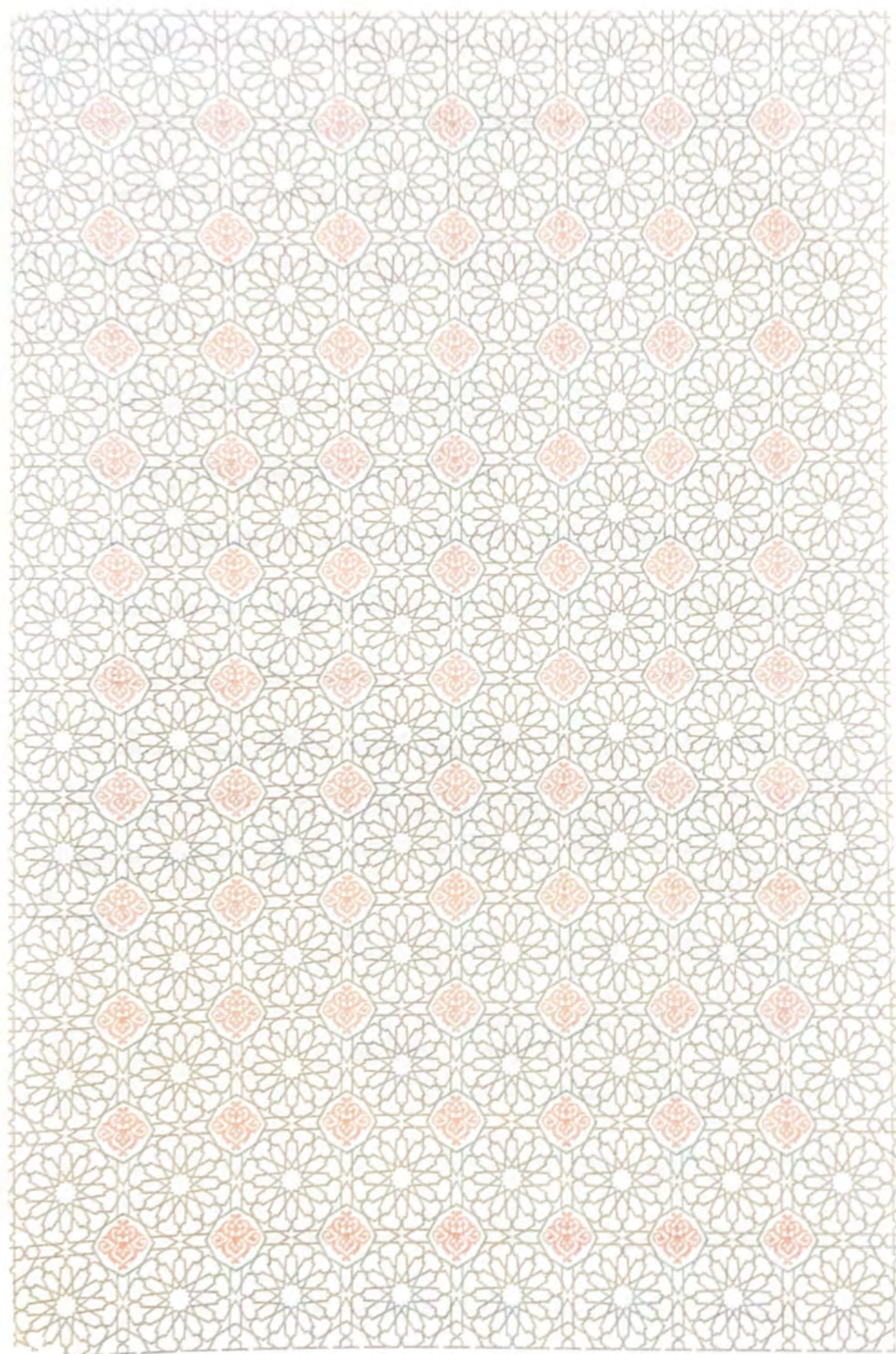
المبْحث الثّالِث: حولَ الرَّسائِل العِلْميَّة في تحْقيق الكتابِ.

١٠ ـ الفصْل العاشر: منهَج التّحقيق.

القسْم الثَّاني: النّص المُحَقّق.

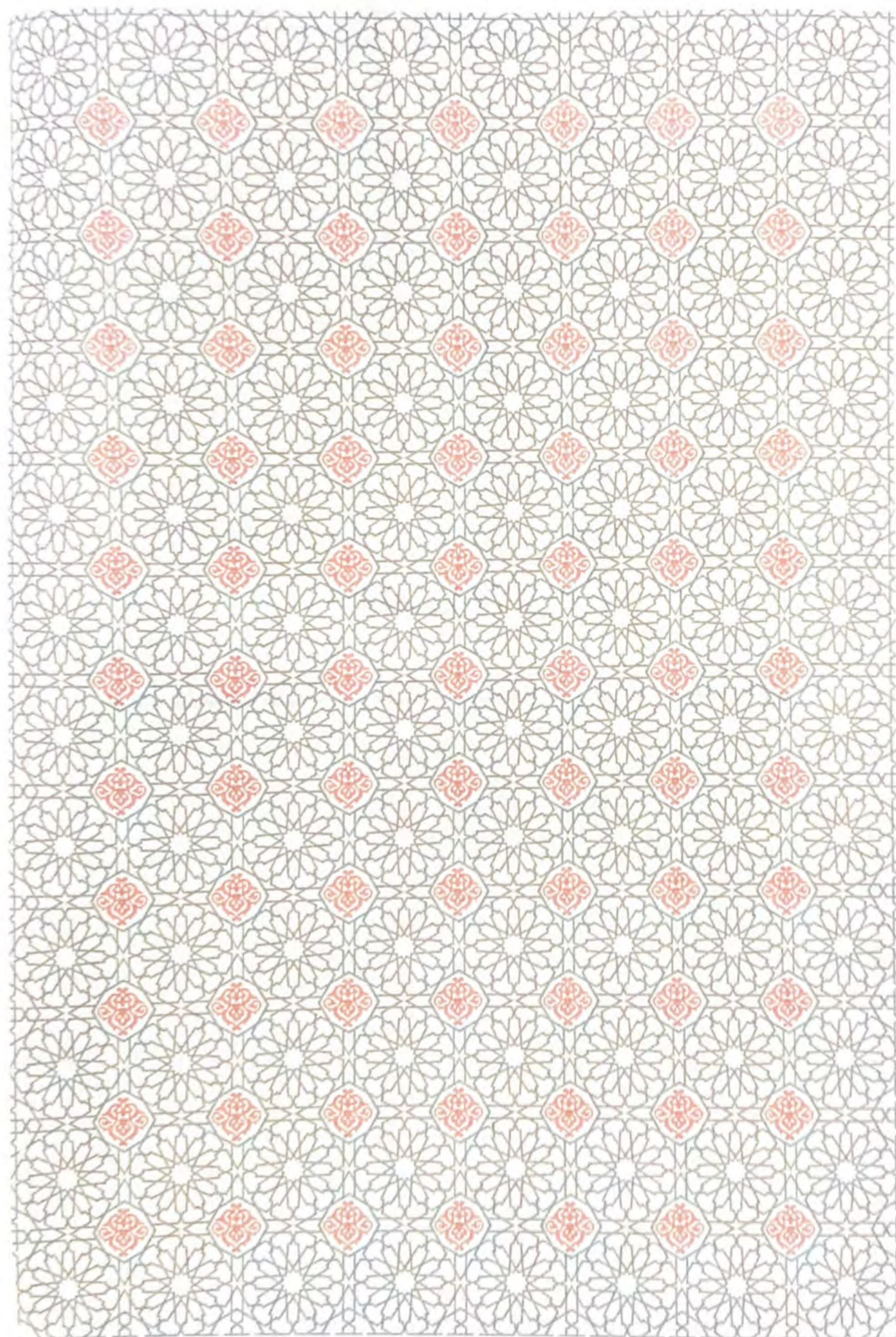
ويتضَمَّن نَصَّ الكتابِ مقابَلًا علىٰ نسْخةِ الأصْلِ المُعتمَد عليْها، مع ما استفَدْناه مِن الزّياداتِ والفروقِ الواقِعة في النُّسَخ الأخْرىٰ، ثمَّ التَّعليق عَلىٰ النَّصِّ بِما يُوضِّح غامِضَه، ويُقرِّبُ معانِيَه، ثمَّ الفهارِس الفَنّيَّة، حسْبَما يأْتي في منهَجِ التَّحقيقِ.





الفصل الأول

مصطلحات السادة الحَنَفِيَّة في ذِكْر مَشايِخِهِم



الفصـل الأول
مصطلحاتُ السادة الحَنَفِيَّة في ذِكْر مَشايخِهم[1]

جرَتْ عادةُ عُلماءِ العِراقِ وفُقَهائِهم ـ ومَن عَدَاهُم مِن غيرِ أهلِ خُراسانَ ـ علىٰ مِنهاجِ السَّلفِ الصّالحِ في الاكتِفاءِ بالتَّمييزِ عَن غيرِهم بالأسماءِ، والانتِسابِ إلىٰ الصِّناعةِ أو القبيلةِ، أوِ القَريةِ أوِ المحلَّة، أو نحْو ذلِك، فيَقولونَ: الخَصَّاف، الجَصَّاص، القُدُورِيّ، الثَّلْجِيّ، الطَّحَاوِيّ، الكَرْخِيّ، الصَّيْمَرِيّ، فجاءَ المتأخِّرونَ منهُم علىٰ مِنهاجِهم.

وجرَتْ عادةُ أهلِ خُراسان ـ ولا سيَّما ما وراءَ النَّهر في القرونِ الوُسْطىٰ والمتأخِّرة ـ علىٰ أن يُلقِّبوا فُقهاءَهُم بالألْقابِ النَّبيلةِ، ويَصِفونَهم بالأوْصافِ الجليلةِ، فيَقولونَ: شمْس الأئمَّة، فخْر الإسْلام، صَدْر الشَّريعة، الإمام الأجَلّ الزّاهِد، الإمام الفَقيه، وهكذا.

فالواجبُ علىٰ النّاظِرِ في طبَقات الفُقهاءِ وأحْوالِهم أَن ينظرَ إلىٰ آثارِهم

---

(١) هذا الفصل مستفاد بتصرفٍ وزيادات من: «عقود رسم المفتي/ ضمن مجموع رسائل ابن عابدين» لابن عابدين [١/٣٥ ـ ٤٠]، و«ناظورة الحق في فَرضية العشاء وإن لم يَغِب الشفَق» للشهاب المَرْجَانِيّ [ص/٢١٢ ـ ٢١٣]، وعنه في «إرشاد أهل المِلّة إلىٰ إثبات الأَهِلّة» لمحمد بَخِيت المُطِيعِيّ [ص/٣٤٥ ـ ٣٤٩]، و«الفوائد البهية» للكُنْوِيّ [ص/٢٣٩ وما بعدها]، و«عمدة الرعاية» له [١/٨٤ ـ ٨٥]، و«المدخل إلىٰ دراسة المدارس والمذاهب الفقهية» لعمر سليمان الأشقر [ص/١٠٨ ـ ١١٠]، و«المذهب الحَنَفِيّ مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته» لأحمد النقيب [١/٣٠٩ ـ ٣٣٤]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٦ ـ ١٣٨]، و«الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّته» للزحيلي [١/٧٣]، و«مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز» لمريم محمد صالح الظفيري [ص/٩٣ ـ ١٠١]، و«الكواشِف الجَلِيَّة عن مصطلحات الحَنَفِيّة» لعبد الإله بن محمد الملا [ص/٣١ ـ ٤٦].

وأقْوالِهم، لا إلىٰ الألْقابِ والأوْصاف، ولا يُعَوِّل عليْها في إعْطاءِ الدَّرجاتِ.

قالَ **الشِّهابُ المَرْجَانِيّ** ـ شارحًا مَبْعثَ ذلِك التَّبايُن ـ: «لَمَّا كانَ الغالِب عَلىٰ فُقهاءِ العِراق السَّذاجة في الألْقاب، وعدمُ التلُّونِ في العُنْواناتِ، والعَضَاضةُ[(١)] في الجَرْي علىٰ منهاجِ السَّلف في التَّجافِي عن الألْقابِ الهائِلة، والأوْصافِ الحافِلة، والتَّحاشي عنِ الترفُّع وتَنْويهِ النَّفْس وإعجابِ الحال؛ تديُّنًا وتَصلُّبًا، وتورُّعًا وتأدُّبًا.

كما كان الغالِب عليْهم الخُمولُ والاجتِناب عَن ولايةِ القضاء، وتناوُلِ الأعْمالِ السُّلطانيَّة؛ لأنَّ مَنازعَ الاتّباعِ ما كانت مُفارِقةً عنْهُم، ولا شِعَارهم مُتحوِّلًا إلىٰ شِعار غيْرِهم.

فكانوا يَذْهبونَ مذْهبَهم في الاكتِفاءِ بِالتَّميُّز عَن غيْرِهم بأسْماءٍ ساذَجةٍ يَبْتذلُها العامَّة ويَمْتَهنُها السُّوقةُ؛ منَ الانتِسابِ إلىٰ الصّناعةِ، أوِ القبيلةِ، أوِ القريةِ، أوِ المحلَّة، أوْ نحْو ذلِك...، فجاءَ المتأخِّرونَ منهُم علىٰ منهاجِهم في الاكتِفاءِ بها، وعدَم الزِّيادةِ عليْها في الحِكايةِ عنْهم.

وأمَّا الغالبُ عَلىٰ أهلِ خُراسانَ ـ ولا سيَّما ما وراءَ النَّهر في القُرون الوسْطىٰ والمتأخِّرة ـ فهُو المُغالاةُ في الترفُّع علىٰ غيْرِهم، وإعجابُ حالِهم، والذّهابُ بأنفُسِهم عُجْبًا وكِبْرًا، والتّصنُّعُ بالتّواضُعِ سُمْعةً ورِياءً، يَسْتصْغِرونَ الأحاديثَ عمَّن سِواهُم، ولا يَسْتَكرِمونَ في معْمورةِ الأرْض مَثْوىً غيْر مَثْواهُم، قَد تصوَّر كُلٌّ منهُم في خَلَدِه، أنَّ الوجودَ كلّه يَصْغُر بالإضافةِ إلىٰ بلدِه.

فلا جَرَمَ انتزعَ عِرْقٌ منهُم في عُلمائِهم، فَلُقِّبوا بالألْقابِ النَّبيلةِ، وَوُسِموا بالأوْصافِ الجليلة، مثْل: شمْس الأئمَّة، وفخْر الإسْلامِ، وصَدْر الشَّريعة.

واسْتمرَّتِ الحالُ في أخْلافِهم عَلىٰ ذلِك المنوَالِ مِن الإتراف والغُلوِّ في تنْويهِ

---

(١) يعني: اللزوم وعدمُ التقلُّب. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١٠/١٠٤/ مادة: عض].

أَسْلافِهم، والغَضِّ مِن غَيرِهم، فإذا ذكَروا واحدًا مِن أنفُسِهم بالَغوا في وَصْفِه، وقالوا: الشَّيخُ الإمامُ الأجَلّ، الزّاهِد الفَقيه، ونحْو ذلِك، وإذا نقَلوا كلامًا عَن غَيْرِهم فلا يَزيدونَ على مِثْل قولِهم: قالَ الكَرْخِيّ والجَصّاص!

وربَّما يَقْتَدي بِهم مَن عَدَاهُم ممَّن يتلقّى منهُم الكلامَ، فيَظُنُّ الجاهلُ بأحْوالِ الرِّجالِ، ومراتِبِهم في الكمالِ، وطبَقاتِ العُلماء، ودرَجاتِ الفُقهاءِ ظَنَّ السّوءِ، فيأخذُ بالاستِدلالِ بنَباهةِ الأوْصافِ على نَباهةِ الموْصوفِ، فيَحْمِلُه ذلِك على الإنكارِ لمَن عَدَاهُم، واستِخْفافِ رجالِ اللهِ سِواهُم»(١).

قالَ اللكْنَوِيّ: «وهذا في الأزْمانِ المتأخِّرةِ، وأمَّا في الأزمِنةِ المُتقدِّمةِ: فكلُّهم بَريئونَ مِن أمثالِ ذلِك، وقالَ أبو عبْد اللهِ القُرطبِيّ في «شرْح الأسْماءِ الحُسْنى»: قَد دلَّ الكتابُ والسُّنَّة على المنعِ مِن تَزْكيةِ الإنسانِ نفسَه، قالَ عُلماؤُنا: ويَجْرِي هذا المَجْرَى ما كَثُر في الدّيارِ المصْريَّة وغيْرِها مِن بلادِ العَربِ والعَجَم مِن نعْتِهم أنفُسَهم بِالنُّعوتِ الّتي تقْتضِي

التَّزْكِيةَ والثَّناءَ، كزَكِيِّ الدِّينِ، ومُحْيي الدِّينِ، وعَلَمِ الدِّينِ، وشِبْه ذلِك»(٢). انتَهى.

وفي «تَنبيه الغافِلينَ» لمُحْيي الدِّينِ النحَّاس عندَ ذِكْر المُنكَرات: «فمِنْها: ما عَمَّتْ بِه البلوَى في الدِّين من الكذِبِ الجارِي عَلى الألْسُنِ، وهو ما ابْتدَعوه مِن الألْقابِ:

مُحْيي الدّين، ونُور الدِّين، وعَضُد الدِّين، وغِيَاث الدِّين، ومُعِين الدِّينِ، وناصِر الدِّين، ونحْوها منَ الكذِب الَّذي يتكرَّرُ على الألْسِنة حالَ النِّداءِ،

---

(١) ينظر: «ناظورة الحق» للشهاب المَرْجَانِيّ [ص/٢١٢ - ٢١٣].

(٢) ينظر: «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للقرطبي [ص/٢١٧ - ٢١٨/ طبعة المكتبة العصرية]، و«الجامع لأحكام القرآن» له [٥/٢٤٦].

والتَّعريف، والحِكاية، وكلُّ هذا بدْعةٌ في الدِّينِ ومُنْكَر»[١].

قالَ اللّكْنَوِيّ: «هذا إذا لم يكُن مَن وُصِفَ به أهْلًا لَه، أو كانَ أهلًا وأرادَ به تَزْكيةَ نفسِه»[٢].

وفيما يَلِي ذِكْرٌ لأهَمِّ الألْقابِ والمُصْطلحاتِ المتعلِّقة بِالرِّجالِ في الفقْه الحَنَفِيّ:

١ ـ الأئمَّة الأرْبعة:

يُريدونَ بهِم: أئمَّة المذاهِب الَّذينَ لهُم أتباعٌ، وهُم: أَبو حنيفةَ، ومالِك، والشّافِعِيّ، وأحْمد[٣]، وشهرةُ الأئمَّة الأرْبعة تُغْنِي عنِ التَّرجمةِ لهُم[٤].

٢ ـ الأئمَّة الثّلاثة:

يُريدونَ بِهم: أبا حنيفةَ، وأبا يوسُف، ومحمَّد بْن الحسَن[٥].

وممَّا جاءَ في «لسان الحُكّام»: «... يبْرأ عندَ الأئمَّةِ الثّلاثةِ: أبي حنيفةَ وصاحبَيْه، رَحِمَهُمُ اللهُ أجْمعينَ»[٦].

---

(١) ينظر: «تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين» لمُحْيي الدِّين ابن النحَّاس [ص/٥٠٩].

(٢) ينظر: «الفوائد البهية» للكْنَوِيّ [ص/ ٢١٩].

(٣) كما في «البحر الرائق» لابن نجيم [٢٩٣/١]، و[١٠٠/٣، ١٠٥، ١١٠، ١١٣]، و[٢٧/٤، ٣٦٩]، و«حاشية ابن عابدين» [١٠٨/١، ٥٢٣، ٤٧٥]، و[٤٨٤/٢، ٥٤٤]، و[٤٦/٣، ٥٣٢]، و«حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» [٤٤١/١٢]، و«شرح فتح القدير» لابن الهمام [٢١٨/٣، ٢٣٩، ٤٥٥]، و[١٩٧/٤، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٨٥، ٣٢٩، ٣٤٠]، وغيرها.

(٤) ينظر: «عمدة الرعاية» للكْنَوِيّ [٨٤/١]، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٧].

(٥) ينظر: «الفوائد البهية» للكْنَوِيّ [ص/٢٤٨]، و«التّعليق الممجّد» له [ص/٢٩]، و«عمدة الرّعاية» له [٨٤/١]، و«المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهيّة» لعمر سليمان الأشقر [ص/١٠٨]، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٧].

(٦) ينظر: «لسان الحُكّام» لابن الشحنة [ص/٢٥٩].

٣ ـ أبو يوسُف:

يُريدونَ بِه: الإمامَ المجتهِد العلَّامةَ المُحدِّثَ قاضي القضاةِ أبا يوسُف يعْقوب بْن إبْراهيمَ الأنصاريّ الكوفيّ، وُلِد (سنة: ١١٣هـ)، وهو صاحِب حديثٍ وصاحِب سُنَّة. وتُوُفِّيَ (سَنَة: ١٨٢ هـ)[١].

٤ ـ محمَّد.

يريدونَ به: أبا عبْد اللهِ محمَّدَ بنَ الحسَن الشَّيْبانِيّ، وُلِد (سنة: ١٣١هـ)، وكانَ مِن أعلَمِ النّاسِ في كِتابِ اللهِ، ماهِرًا في العربيَّة والنَّحو، صنَّف الكتُب الكثيرةَ، ونشَر عِلْم أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ، تُوفي (سَنَة: ١٨٧ هـ)[٢] (٥).

٥ ـ الأُستاذ.

يريدونَ به: الأستاذَ العلَّامة المُحدِّث صاحِب التَّصانيف عبدَ الله بنَ محمَّد بْن يعْقوب السُّبَذْمُونِيّ، وُلِدَ (سَنَة: ٢٨٥ هـ)، وماتَ في شوال (سَنَة: ٣٤٠ هـ)[٣].

٦ ـ الأقْطع.

هو لقَبٌ اشتهَر بِه: أبو نصْرٍ أحْمد بْن محمَّد بْن محمَّد، درَس الفقْه على القُدُورِيّ، حتّى برَع فيه، وشرَح «مخْتصَره»، وسُمِّيَ الأقْطع؛ لأنَّ يدَه قُطِعَتْ في حَرْبٍ معَ التّتار، تُوفي (سنة: ٤٧٤ هـ)[٤].

٧ ـ الجَصَّاص.

هو لقَبُ أحْمد بن عَلِيّ أبي بكر الرَّازِيّ الإمام الكَبير، وكُتُبُ الأصحابِ

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [٨/٥٣٥]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٢٢٠].

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [٩/١٣٤]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/١٤٢].

(٣) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٣/٢١٣]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٢٨٩].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣٦١].

والتّواريخ مشْحونةٌ بذلِك، وُلِدَ (سَنَة: ٣٠٥ هـ)، سكَن بغْداد، وعنْه أخَذ فُقهاؤُها، وإليْه انتَهَتْ رئاسةُ الأصْحاب، تُوفّي (سَنَة: ٣٧٠ هـ)(١).

٨ ـ بُرْهان الأئمَّة.

ويُطْلَق أحيانًا: عَلىٰ عبْد العَزيزِ بْن عُمَر بْن مازَه، الإمَام ابْن الإمَام، وَالبَحْر ابْن البَحْر، وبرعَ في مَذْهَب أبي حنيفَة حتّىٰ صارَ شيخَ العَصْر، وأحيانًا يُطْلَق هذا اللّقب علىٰ الصَّدرِ الكَبير أبي محمَّد، والِد عُمَر المُلَقَّب بـ: الصَّدر الشَّهيد. توفّي الأوَّل (سنة: ٥٣٦ هـ)(٢).

٩ ـ برْهان الإسلام.

ويُطْلَق علىٰ رَضِيّ الدِّين السَّرخْسِيّ، محمّد بْن محمَّد العلّامة برْهان الإسْلامِ، صاحِب «المُحيط»، كانَ إمامًا كبيرًا، توفّي (سنة: ٥٧١ هـ)(٣).

١٠ ـ الخَصَّاف.

وهو لقَبُ أحْمد بْن عَمْرٍو الشَّيْبانِيّ، الإمام أبي بكْر، صاحِب المصنَّفات الحِسَان، كانَ فاضلًا فارضًا حاسبًا عارفًا بمذْهبِ أصْحابِه، ماتَ ببغْداد (سَنَة: ٢٦١ هـ)(٤).

١١ ـ الخَلَفُ.

ومرادُهم بهِم: مَن جاءَ بَعْد محمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ إلىٰ شمْسِ الأئمَّة

---

(١) المصدر السابق [١/٨٥، ٣٦٦].

(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [١١/٦٥٨]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣٩١].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٢/١٢٨]، و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣/٢٥٤].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٨٧]، و«سير أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [١٣/١٢٣]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ٩٧].

الحَلْوَانِيّ كما قالَ ابنُ عابدين(١).

وشمْسُ الأئمَّة الحَلْوَانِيّ: هُو عبْد العَزيزِ بنُ نَصْرِ بْن صالِح، المُلقَّب بـ: شمْس الأئمَّة، وهُو مِن أهل بُخارىٰ، وكانَ إمامَ أصْحابِ أبي حنيفةَ بها، توفّي (سنة: ٤٤٩ هـ).

والحَلْوَانِيّ: منسوبٌ إلىٰ عمَلِ الحَلْوىٰ وبَيْعِها، رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ(٢).

١٢ ـ السَّلف.

السَّلفُ عندَ فُقهاءِ الحَنَفِيَّة: يبْدأُ مِن الصَّدرِ الأوَّل إلىٰ محمَّد بْن الحسَن(٣)، جاءَ في «حاشِية ابْن عابدين»: «وفي اصطِلاح الفُقهاء ـ كما قالَ الشّيخُ عبْد العالِ في فتاويه ـ السَّلف: الصَّدر الأوَّل إلىٰ محمَّد بْن الحسَن، والخلَفُ: من محمَّد بْن الحسَن إلىٰ شمْس الأئمَّة الحَلْوَانِيّ، والمتأخِّرونَ: منْه إلىٰ الإمامِ حافِظ الدِّين البُخَارِيّ»(٤).

والإمامُ حافِظ الدِّين البُخَارِيّ: هو: محمّد بْن محمَّد بْن نَصْر، الإمام حافِظ الدِّين البُخَارِيّ أبو الفضْل، وُلِدَ (سنة: ٦١٥ هـ)، ببُخارَىٰ، وكانَ إمامًا عالمًا ربَّانيًّا زاهدًا عابدًا مُفْتِيًا، مُدرِّسًا نحريرًا، فقيهًا قاضيًا مُحقِّقًا، مُدقِّقًا، جامعًا لأنواعِ العُلومِ، توفّي ببُخارَىٰ (سنة: ٦٩٣ هـ)(٥).

١٣ ـ شمْس الأئمَّة.

شمسُ الأئمَّة لُقِّبَ به جماعة، منْهم: السَّرخْسِيّ، والحَلْوَانِيّ، والأُوزجَنْدِيّ،

---

(١) ينظر: «حاشية ابن عابدين» [٧/١٦٣]، و«الفوائد البهية» للكُنَوِيّ [ص/٢٤١]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٦].

(٢) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٢/٢٤٨]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣١٨].

(٣) ينظر: «الفوائد البهية» للكُنَوِيّ [ص/٢٤١]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٦].

(٤) ينظر: «حاشية ابن عابدين» [٧/١٦٢ ـ ١٦٣].

(٥) ينظر: «الجواهِر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/١٢١ ـ ١٢٢].

والكَرْدَرِيّ، وعندَ الإطْلاق يُقَيَّد بـ: شمْس الأئمَّة الإمام السَّرخْسِيّ(١).

والسَّرخْسِيّ: هو محمّد بْن أحْمد بْن أبي سهْل أبو بكْر السَّرخْسِيّ، الإمام الكَبير شمْس الأئمَّة، صاحِب «المبْسوط» وغيرِه، أحَد الفحول الأئمَّة الكبار أصْحاب الفُنون، كانَ إمامًا علَّامة، حُجَّة متكلِّمًا، فقيهًا أُصوليًّا نظَّارًا، توفّي (في حدود سنة: ٤٩٠ هـ)(٢).

والأُوزْجَنْدِيُّ: هو العلَّامة شيْخ الحَنَفِيَّة أَبو المَحاسِن حسَن بْن مَنصورِ بْن محْمود، البُخَارِيّ الحَنَفِيّ، المعْروف بـ: قاضي خان، صاحِب التَّصانيف، ماتَ (سنة: ٥٩٢ هـ)(٣).

والكَرْدَرِيّ: وهُو العلَّامةُ فقيهُ المَشْرقِ شمْس الأئمَّة محمّد بْن عبْد السَّتّار بْن محمَّد، الحَنَفِيّ، وهو أُسْتاذ الأئمَّة علىٰ الإطْلاقِ، برَع في المذْهبِ وأُصولِه، وأحْيا عِلْمَ الأُصولِ والفقْه بعدَ اندِراسِه مِن زمن القاضي أبي زيدٍ الدَّبُوسِيّ، وُلِدَ (سَنَة: ٥٥٩ هـ)، وتوفّي ببُخارَىٰ في المُحَرَّم (سَنَة: ٦٤٢ هـ)(٤).

١٤ ـ شيْخ الإسْلام.

اصطِلاح شيْخ الإسْلام عندَ الحَنَفِيّة يُطْلَقُ علىٰ كلِّ مَن تصدَّر للإفْتاء، وحَلِّ مشْكلاتِ النّاس، والإجابةِ عَن تساؤُلاتِهم، وقدِ اشتهَر به مجْموعةٌ مِن عُلماءِ المائةِ الخامِسةِ والسّادِسة.

وهذا اللَّقَبُ عندَ الإطْلاقِ ينصرِفُ إلىٰ: أبي بكْر مُحَمَّد بْن الحُسينِ البُخَارِيّ

---

(١) ينظر: «الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/٢٤٢]، و«عمدة الرعاية» له [١/٨٤ ـ ٨٥].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٢٨ ـ ٢٩].

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [٢١/٢٣٢]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٢٠٥].

(٤) المصدران السابقان [٢٣/١١٣]، و[١/٨٢].

المعْروف بـ: «خُوَاهَرْ زَادَه»، (المُتَوَفَّى سنة: ٤٨٣ هـ)(١)، وقد قيلَ أيضًا لغيْرِه.

واشتهَر بِه أيضًا: علِيّ بْن محمّد بْن إسْماعيل بْن علِيّ بْن أحْمد الأَسْبِيجابِيّ السَّمَرْقَنْدِيّ، سَكَن سمرْقند، وصارَ المُفْتِي والمُقَدَّم بها، ولَم يكُن أحدٌ بما وراءَ النَّهر في زمانِه يَحْفظُ مذهبَ أبي حنيفةَ وَيَعْرفُه مثْله في عصْره، فظهَر لَه الأصْحابُ، وعَمَّرَ العُمرَ الطَّويل، وُلِدَ (سنة: ٤٥٤ هـ)، وتُوفّي (سنة: ٥٣٥ هـ)(٢).

١٥ ـ الشَّيخان.

وإذا أطْلقوا الشَّيخيْنِ: أَرادوا بهِما أبا حنيفةَ وأبا يوسُف؛ لأنَّهما شيْخَا الإِمامِ محمّد بنِ الحسَن الشَّيْبانِيّ ـ يرحمه الله ـ وهو مُدَوِّن المذْهبِ الحَنَفِيّ(٣).

١٦ ـ الصّاحِبانِ.

ويُريدونَ بِالصّاحِبَيْنِ: أبا يوسُف ومحمّدًا(٤)، وقد سبقَ التّعريفُ المُقْتَضب بهِما.

١٧ ـ الصَّدْر الأوَّل.

ويُريدونَ بالصَّدرِ الأوَّل ـ عندَ إطْلاقِهم إيَّاه ـ: أهلَ القُرونِ الأُولىٰ الثّلاثة مِن الصَّحابةِ والتّابعينَ وأتْباعِهم(٥)، وممَّا جاءَ في «البحْر الرّائِق»: «وفي«الهِداية»:

(١) ستأتي ترجمته مُقْتضبة.

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣٧٥]، و«الطبقات السنيَّة» للتَّمِيمِيّ [١/١٣]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٧].

(٣) ينظر: «مقدمة رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين [١/٤٣]، و«التعليق الممجد» للكَنَوِيّ [ص/٢٩]، و«عمدة الرعاية» له [١/٨٤]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٧].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٤/٥٥٧]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/٢٤٨]، و«عمدة الرعاية» له [١/٨٤].

(٥) ينظر: «المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٣٧].

المعْتَبَر الاختلافُ في الصَّدرِ الأوَّل: وهمُ الصَّحابةُ والتّابِعونَ»[١].

١٨ ـ صَدْر الشَّريعةِ الأصْغر.

وإذا أُطلِقَ صَدْر الشَّريعةِ ـ عندَهم ـ عَنَوْا به: عُبيدَ اللهِ بْن مسْعود ابْن تاجِ الشَّريعةِ الأصْغر[٢]، العالِم المُحقِّق، والحَبْر المُدقِّق، وهو شارِح «الوقاية»، المتوفَّىٰ (سنة: ٧٥٠ هـ)[٣].

١٩ ـ صَدْر الشَّريعة الأكْبَر.

ويقْصدونَ بِه: أحْمد بْن عُبيدِ الله المَحْبُوبِيّ والِد تاجِ الشَّريعة، وصاحِب: «تلْقيح العقولِ في فروقِ المَنقول»، بلَغَ في الفقْه مبْلغًا عظيمًا، وله يدٌ طُولىٰ في الأصولِ والفُروعِ، توفّي (سنة: ٦٣٠ هـ)[٤].

٢٠ ـ الطَّحَاوِيّ.

هو الإمامُ العلَّامة الحافِظ الكَبير مُحدِّث الدّيارِ المصْريَّة وفَقِيهُها: أبو جعْفرٍ أحْمدُ بنُ محمَّد بْن سلَامة، الأَزْدِيّ المصْرِيّ الحَنَفِيّ صاحِب التَّصانيف، وُلِدَ (سنة: ٢٣٩ هـ)، وانتهَتْ إليه رئاسةُ أصْحابِ أَبي حنيفةَ بمصْر، توفّي: (سَنَة: ٣٢١ هـ)[٥].

---

(١) ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم [١١/٧].

(٢) وأمثلةُ ذلك في «البحر الرائق» لابن نجيم [٤٥/١، ١٠٢، ٢٥٨]، و«حاشية ابن عابدين» [١٣٤/١، ١٨٧، ٢٥٥]، و«حاشية الطحطاوي» [٢٩٦/١، ٣٣٢].

(٣) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٢٦٩/٢، ١٢٧١]، و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» له [٣٢٤/٢]. و«الطبقات السنيَّة» للتَّميمِيّ [٤٢٩/٤].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٤٨١/٢]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/١٠٩، ١١١، ٢٤٥].

(٥) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [٤٣٩/٧]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١٠٢/١]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٠٠].

٢١ ـ الطَّرَفان.

ويُريدونَ بِالطّرفيْنِ: أبا حنيفةَ ومحمَّد بْن الحسَن، جاءَ في حاشيةِ ابنِ عابدين: «اخْتُلِفَ في الصّاع: فقالَ الطَّرفانِ: ثمانيةُ أرْطالٍ بالعِراقيّ، وقالَ الثَّاني: خمسةُ أَرطالٍ وثُلث...»(١).

٢٢ ـ الفَضْلِيّ.

حيثُ أُطْلِقَ فالمُرادُ به: أبو بكْر محمَّد بْن الفضْل الكَمارِيّ البُخَارِيّ(٢)، كانَ إمامًا كبيرًا، وشيخًا جليلًا، معتمدًا في الرّواية، مُقلّدًا في الدّراية، رحَلَ إليه أئمّةُ البلادِ، ومشاهيرُ كُتبِ الفتاوىٰ مشحونةٌ بفتاواه ورِواياتِه. توفّي (سنة: ٣٨١هـ)(٣).

٢٣ ـ الشَّاشِيّ.

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو أبو علِيّ أحْمد بْن محمّد بْن إسْحاقَ الشَّاشِيّ، كانَ إمامًا عارفًا بالأصولِ والنّوادِر، توفّي (سنة: ٣٤٤هـ)(٤).

٢٤ ـ الصَّدر السَّعيد.

حيثُ أُطْلِقَ: هو تاجُ الدِّين أحْمد بْن عبْد العَزيزِ بْن مازَهْ، أخو الصَّدْر الشَّهيد(٥).

٢٥ ـ مُفْتِي الثّقَلَيْنِ.

حيثُ أُطْلِقَ: هو نجْم الدّين أَبُو حَفْص عُمَر بْن محمَّد بْن أحْمد النَّسَفِيّ،

---

(١) ينظر: «حاشية ابن عابدين» [٢/٣٦٥]، و«عمدة الرعاية» للكُنَوِيّ [١/٨٤].

(٢) ينظر: «عمدة الرعاية» للكُنَوِيّ [١/٨٥].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٣/٣٠٠ ـ ٣٠٢]، و«الفوائد البهية» للكُنَوِيّ [ص/٣٠٣].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٩٨]، و«الفوائد البهية» للكُنَوِيّ [ص/٢٣٧]، و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٤/١٤٢].

(٥) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/١٨٩]، و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/١٦٨].

الإِمَام الزَّاهِد الفَقيه المُحدِّث، توفّي (سنة: ٥٣٧ هـ)[١]. وهو غيْر النَّسَفِيّ (المُفَسِّر) عبْد اللهِ بْن أحْمد.

٢٦ ـ الصَّدر الشَّهيد أوِ الحُسام الشَّهيد.

حيثُ أُطْلِقَ: فهو عُمرُ بْن عبْد العَزيز بْن مازَه الماضي قريبًا.

٢٧ ـ المَحْبُوبِيّ.

حيث أُطْلِقَ: فهو عُبَيْد الله بن إِبْرَاهِيم بن عبد الملك الإِمَام جمال الدِّين المَحْبُوبِيّ تاج الشَّريعة. كَانَ مُحَدِّثًا، مُدَرِّسًا، عارفًا بمذْهبِ أَبي حنيفةَ، ذا هيبةٍ وعبادةٍ، وإليْه انتهَتْ رياسةُ الحَنَفِيَّة بِما وراءَ النَّهر. توفي (سنة: ٦٣٠ هـ)[٢].

٢٨ ـ الحاكِم الشَّهيد:

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو محمَّد بْن محمَّد بْن أحْمد، أبو الفضْل المَرْوزِيّ البَلْخِيّ، الشَّهير بـ: «الحاكِم الشَّهيد»، العَالِم الكَبِير، إمام الحَنَفِيَّة في عَصْرِه، صاحِب: «الكافي» و«المُنتَقى». قُتِل شهيدًا في الرَّيّ[٣].

٢٩ ـ تاج الشَّريعة.

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو الإِمَامُ الكَبِير الأُصوليّ صَاحِب الفُنُون عُبيْد اللهِ بْن مَسْعُودٍ المَحْبُوبِيّ البُخَارِيّ الحَنَفِيّ الماضي آنفًا.

٣٠ ـ ابْن الساعاتِيّ.

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو أحْمد بْن عَلِيّ بْن تَغْلِب بْن أبي الضِّياء، مُظفَّر الدِّين، ابْن

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣٩٤]، و«شذرات الذهب» لابن العماد [٢/١٨٩].

(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [١٣/٩٢٣]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣٣٦].

(٣) المصدران السابقان [٧/٦٨٥]، [٢/١١٢]، و«سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣/٢٢٨].

السّاعاتِيّ، البَغْدَادِيّ الأصْل، كانَ إمامًا كبيرًا، عالمًا علَّامة، مُتْقِنًا مُفَنَّنًا، بارِعًا، فَصيحًا، بليغًا، قويّ الذَّكاءِ، توفّي (سنة: ٦٩٤ هـ)(١).

٣١ ـ حافِظ الدِّينِ الصَّغير.

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو عبْد اللهِ بْن أحْمد بْن محْمود أبو البَركات النَّسَفِيّ. أحَد الفُقهاءِ الزُّهَّاد المُتَأَخِّرينَ، صَاحِب التَّصانيفِ المُفيدةِ في الفِقْه والأُصُول. توفّي (سنة: ٧١٠ هـ)(٢).

٣١ ـ صدْر الشَّريعة:

هُو مَسْعُود بْن أَحْمدَ بْن برْهَان الإِمَام العَلامَة صَدْر الشَّرِيعَة، كَانَ جَامعًا للفضائِل الجليلةِ والمناقِب الكَثِيرَة. توفي (سنة: هـ)(٣).

٣٢ ـ حافِظ الدِّينِ الكبير.

هُو مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن نصْر البُخَارِيّ أَبو الفضْل الإمامُ حافِظ الدِّين الكَبير. تقدَّمتْ ترْجَمته. وهُو المُرادُ بـ: «حافِظ الدِّين الكَبير» عندَ الإطْلاقِ؛ تمْييزًا لَه عَن حافِظ الدِّينِ الصَّغير النَّسَفِيّ صاحِب: «الكافي» وغيْره.

٣٣ ـ ابن مَلَك.

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو عبْد اللّطيفِ بْن عبْد العَزيزِ ابْن أمين الدِّين، كانَ إمامًا فاضلًا، فقيهًا، أصوليًّا، ماهرًا في أكثرِ العُلوم. توفّي (سنة: ٨٠١ هـ)(٤).

---

(١) المصدران السابقان [١/٩٥]، و[ص/ ٩٥].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٢٧٠]، و«سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٢/١٦٧].

(٤) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [٤/٣٢٩]، «شذرات الذهب» لابن العماد [٧/٣٤٢]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ١٠٧، ١٠٨].

٣٤ ـ ابن البَزَّازِيّ.

هو شمْس الأئمَّة محمَّد بْن محمَّد الكَرْدَرِيّ المعْروف بـ: ابن البَزَّازِيّ. وهو صاحبُ: «الفتاوىٰ البَزَّازِيَّة» المشْهورة، توفّي (سنة: ٨٢٧هـ)(١).

٣٥ ـ ابن الهُمَام.

فهُو محمّد بْن عبْد الواحِد. الشَّهير بـ: ابْن الهُمَام السِّيواسِيّ، شيْخ الإسْلام، وعلَّامة زمانه، توفِّي (سنة: ٨٦١هـ)(٢).

٣٦ ـ المولىٰ خَسْرو، أو مُنْلَا خُسْرو.

حيثُ أُطْلِقَ: فهو محمّد بْن فرافور، له تصانيفُ كثيرةٌ. توفّي (سنة: ٨٨٥هـ)(٣).

٣٧ ـ ابْن كمال باشا.

هو المَوْلَىٰ أحْمد بْن سُليْمان الرُّومِيّ، كانَ وحيدَ دَهْرِه، وفريدَ عَصْرِه، صاحِب التَّصانيف المقْبولةِ المُتداولَة. المتوفّىٰ (سَنَة: ٩٤٠هـ)(٤).

٣٨ ـ إمامُ الحرميْنِ.

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو أَبُو المظفَّر القاضي يوسُف الجُرْجَانِيّ(٥).

٣٩ ـ حافِظ الدِّينِ الكَبير.

حيثُ أُطْلِقَ: فهُو مُحَمَّد بْن نصر البُخَارِيّ أَبو الفضْل الإمام حافِظ

---

(١) ينظر: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/ ٣٥٤]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ٣٠٩].

(٢) ينظر: «بغية الوعاة» للسيوطي [١/ ٧٠]، و«شذرات الذهب» لابن العماد [٧/ ٢٨٩]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨].

(٣) ينظر: «الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ١٨٤].

(٤) ينظر: «الكواكب السائرة» للغزي [٢/ ١٠٧]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ٤٢ ـ ٤٤]، و«الطبقات السنيَّة» للتَّمِيمِيّ [١/ ٣٥٥]، و«الشقائق النعمانية» لطاش كُبْرِي زاده [ص/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨].

(٥) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/ ٤٣٦]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ٢٤٥].

الدِّين الكَبير. وهُو المُراد بـ: «حافِظ الدّينِ الكَبير» عندَ الإطْلاق[١]؛ تمْييزًا لَه عَن حافِظ الدِّين الصَّغير النَّسَفِيّ صاحِب: «الكافي» وغيْرِه.

٤٠ ـ الأَتْقَانِيّ.

هو أَمِير كَاتب بْن أَمِير عُمر بْن أَمِير غَازِي أَبُو حنيفَة قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ الحَنَفِيّ،

وَقيلَ: اسْمُه لُطْف الله. كَانَ رَأْسًا فِي مَذْهَب أَبي حنيفَةَ بارعًا فِي اللُّغَةِ والعربيَّة. توفّي (سنة: ٧٥٨ هـ)[٢].

٤١ ـ أمير كاتِب.

هو الأَتْقَانِيّ الماضي.

٤١ ـ البَزْدَوِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو عَلِيّ بْن محمَّد بْن الحسَينِ بْن عبْد الكَريمِ فخْر الإسْلامِ البَزْدَوِيّ، الفَقيه، صاحِب الطَّريقةِ في مذْهَب الحَنَفِيَّة، والمُصنَّفاتِ الجَليلةِ. توفّي (سنة: ٤٨٢ هـ)[٣].

٤٢ ـ البَقَّالِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو عُمَرُ بْن موسىٰ بْن يوسُف البَقَّالِيّ. وكانَ جامِعًا للعلومِ، مُفسِّرًا مُناظِرًا صاحبَ طريقةٍ، ونحويًّا وأصولِيًّا ووَرِعًا، وقد صنَّف في كلِّ فنٍّ مِن ذلِك كتابًا مَن طالَعه عرَفَ قَدْرَه، توفّي (سنة: ٤٥٢هـ)[٤].

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [١٥/٧٦٣]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٢/١٢١].

(٢) وهو صاحب كتابنا: «غاية البيان»، وسنُفْرِد ترجمتَه قريبًا بإذن الله.

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [١٨/٦٠٢]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣٧٢].

(٤) قد اضطرب جماعة في تَعْيينه، وهذا الذي ذكرناه هنا هو الصواب الذي حرَّرْناه في تعليقاتنا على=

٤٣ ـ الأَسْبِيجابِيّ.

يُطْلَق على جماعةٍ، منهُم:

أ ـ أحْمد بْن منصورٍ، القاضي أبو نصْرٍ الأَسْبِيجابِيّ، أحَد شُرَّاح «مختصر الطَّحَاوِيّ»، كانَ منَ المُتبحِّرينَ في الفقْه، دخَلَ سمرْقند، وجلَس للفتْوىٰ، وصارَ المرْجعُ إليْه في الوقائِع، وانتظمَتْ له الأمورُ الدِّينيَّة، وظهَرَتْ له الآثارُ الجَميلة. توفي (سنة: ٤٨٠ هـ)[١].

ب ـ شيخُ الإسْلام محمَّد بْن أحْمد الأَسْبِيجابِيّ أبو المعالي بهاء الدِّين، شارِح «مخْتصر القُدُورِيّ» المسمَّىٰ بـ: «زاد الفقهاء»[٢].

ج ـ الإمامُ الكَبير عَلِيّ بْن محمَّد بْن إسْماعيلَ بْن عليّ السَّمَرْقَنْدِيّ الأَسْبِيجابِيّ، لم يكُن بِما وراءَ النَّهر في زمانِه مَن يَحْفظُ المذهبَ ويَعْرفُه مثْله، توفّي (سنة: ٥٣٥هـ)، وقَد تقدمَتْ ترجمتُه.

٤٤ ـ أبو اللَّيث.

حيثُ أُطْلِق: فهو نَصْرُ بْن محمَّد بْن أحْمدَ أبو اللَّيث الفَقيه السَّمَرْقَنْدِيّ، الإمَام الكَبير صَاحب الأَقْوَال المُفيدة، والتَّصانيف المَشْهُورَة، توفّي (سنة: ٣٧٣هـ)[٣].

= هذا الكتاب. وينظر: «يتيمة الدهر في فتاوىٰ أهل العصر/ باب التاريخ» للتُّرْجُماني [ق ٢٥٤ ـ ٢٥٥/ب ـ أ/ مخطوط المكتبة الأزهرية/ (رقم الحفظ: ٢١١٩)]، وما سطَره المُعلِّقان علىٰ «ناظورة الحق في فرضية العشاء وإنْ لَمْ يَغِب الشفَق» [ص/٣٥٢].

(١) ينظر: «الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/٤٢]، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٦٢٧/٢].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٢٧/٢]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/ ٢٥٦]، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٦٣١/٢]، و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» له [٩٩/٣].

(٣) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [٤٢٠/٢]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١٩٦/٢].

٤٥ ـ النّاطِفِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهو للشَّيخ الإمامِ أبي العبَّاسِ أحْمدَ بْن محمَّد النّاطفِيِّ الحَنَفِيّ، أحدِ الفُقَهاءِ الكِبار، وَأحدِ أَصْحَابِ الوَاقِعَات والنَّوازِل، توفي (سنة: ٤٤٦هـ)[١].

٤٦ ـ الهِنْدَوَانِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو محمَّد بْن عبْد اللهِ بْن محمَّد، أبو جعْفَر الهِنْدَوَانِيّ، البَلْخِيّ، الحَنَفِيّ. كانَ مِن أعْلامِ أئمَّة مذْهبِه، أفْتىٰ بالمُشْكلاتِ، وَشرَحَ المُعْضلاتِ، وكشَفَ الغوامِضَ. توفّي (سنة: ٣٦٢ هـ)[٢].

٤٧ ـ الأُسْتَرُوشَنِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو صاحِب: «الفُصول» محمَّد بْن محْمود بْن حُسيْن، مَجْد الدِّينِ الأُسْتَرُوشَنِيّ، الفَقيه الحَنَفِيّ الكَبير، كانَ حَبْرًا في الفِقْه بحرًا في الفتْوىٰ، معْدودًا مِن المُجْتهدينَ في عَصْرِه، توفّي (سنة: ٦٣٢ هـ)[٣].

وهُو غيرُ أَبي جَعْفَر ابْن عبْد اللهِ الأُسْتَرُوشَنِيّ القَاضِي الإِمَام أستاذِ أبي زيد الدَّبُوسِيّ صاحِب: «الأسْرار». وترْجمتُه شَحيحةٌ[٤].

٤٨ ـ قاضي خان.

هُو الإمامُ الكبيرُ الحسَن بْن مَنصورِ بْن أبي القاسِم محْمود، فخْر الدِّين،

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/١١٣]، و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول [١/٢٢٥].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٢/٦٨]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٦٤].

(٣) ينظر: «سُلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣/٢٦١]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/٢٠٠].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٢/٢٤٧]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/٥٧ ـ ٥٨].

المعْروف بـ: «قاضي خان» الأُوزجنْدِيّ، شَيْخ الحَنَفِيَّة في عَصْرِه. توفي (سنة: ٥٩٢هـ)[١].

٤٩ ـ خُوَاهَرْ زَادَه.

حيثُ أُطْلِق: فهُو الشَّيخُ العلَّامة أبو بكْرٍ محمَّد بْن الحُسيْنِ بْن محمَّدٍ البُخَارِيّ، وكانَ إمامًا فاضلًا بحْرًا في مذْهبِ أبي حنيفةَ ـ رحمه الله ـ وطريقتُه أبسَطُ طَريقةٍ، جمَعَ فيها مِن كلِّ جِنْس. توفِّي (سنة: ٤٨٣ هـ)[٢].

٥٠ ـ الكَرْخِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو عُبيْد اللهِ بْن الحُسَيْن بْن دلالِ بْن دَلْهم، أبو الحسَن الكَرْخِيّ الحنَفِيّ. مِن المُجتَهِدينَ في المسائِل، وانتهَتْ إليه رِياسة الحَنَفِيَّة بالعراق، توفي (سنة: ٣٤٠ هـ)[٣].

٥١ ـ الجُوزَجانِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو موسىٰ بْن سُليْمانَ، أَبو سُليْمانَ الجُوزَجانِيّ الحَنَفِيّ، الإِمَام العَلَّامَة، صَاحِب أَبِي يُوسُف وَمُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبانِيّ. توفي (سنة: ٢٠٠ هـ)[٤].

٥٢ ـ السُّغْدِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو عَليّ بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد السُّغْدي القَاضِي أَبُو الحُسَيْن

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [٢١/٢٣١]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٢٠٥].

(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [١٠/٥٢٠]، و«الفوائد البهية» للكُنَوِيّ [ص/١٦٣ ـ ١٦٤].

(٣) ينظر: «سِيَر أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [١٥/٤٢٦]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٣٣٧].

(٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ [١٠/١٩٤]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغَا [ص/٢٩٨]، و«الأثمار الجنية في طبقات الحَنَفِيّة» لعليّ القاري [٢/٧٣٧].

المُلَقَّب: شَيخ الإِسْلَام. كانَ إِمَامًا فَاضلًا فَقِيهًا مُناظِرًا. وهو صاحِب: «النُّتَف في الفتاوي». توفّي (سنة: ٤٦١ هـ)(١).

٥٣ ـ البَيْهَقِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو شمْس الأئمَّة إسْماعيلُ بْن الحُسيْن بْن عبْد اللهِ البَيْهَقِيّ الحَنَفِيّ الزّاهِد، كانَ جَامعًا لِفنونِ الآدَابِ، وهُو إمامُ وقْتِه في الفُروعِ والأُصولِ، وهُو صاحِب: «الشَّامِل شرْح المُجَرّد». توفّي (سنة: ٤٠٢ هـ)(٢).

٥٤ ـ ظَهِير الدِّين.

حيثُ أُطْلِق: فهُو عليّ بْن عبْد العَزيزِ بْن عبْد الرّزّاقِ الإِمَام الفقيه أَبو الحسَن المَرْغِينَانِيّ، جَدُّ صَاحِب «الخُلَاصَة» لِأُمِّه، وَعمُّ وَالِد قاضي خان، وهُو صاحِب: «الفتاوىٰ الظَّهِيريّة» وغيْر ذلِك. توفي (سنة: ٥٠٦ هـ)(٣).

٥٥ ـ العَتَّابِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو أحْمد بْن محمَّد بْن عُمَر أَبو نصْر، وقيلَ: أبو القاسِم زَيْن الدِّينِ العَتَّابِيّ، كَانَ من كِبار الحَنَفِيَّة، وأحَد مَن سارَ ذِكْرُه، وبَعُدَ صِيتُه، واشتهرَتْ مُصنَّفاتُه، توفّي (سنة: ٥٨٦ هـ)(٤).

٥٦ ـ الكِرْمانِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو أبو الفضْل عبْد الرَّحْمن بْن محمَّد بْن إبْراهيم رُكْن الدِّين

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٤/٢٧٩]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٠٩].

(٢) ينظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي [٢/٦٥١]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/١٤٧].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/٢٨٩]، و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/١٢١، ١٢٢].

(٤) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [١٢/٨١٤]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [١/١١٤].

الكِرْمانِيّ الحَنَفِيّ، صاحِب كتابِ: «الإيضاح شَرْح مخْتَصر الكَرْخِيّ». المتوفىٰ (سنة: ٥٤٣هـ)[١].

٥٧ ـ الوَلْوَالِجِيّ.

حيثُ أُطْلِق: فهُو عَبْد الرَّشيدِ بْن أَبي حنيفةَ النُّعمان بْن عَبْد الرَّزَّاق، أبو الفتْحِ الوَلْوَالِجِيّ. الإمام الفاضِل، كانَ حَسَنَ السِّيرةِ، جَميلَ الأمْر، حَنَفِيَّ المَذْهَب. وهُو صاحِب: «الفَتاوىٰ الولْوالجيَّة». توفّي (بعْد سنة: ٥٤٠ هـ)[٢].



(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٣٠٤/١]، و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢٦١/٢].

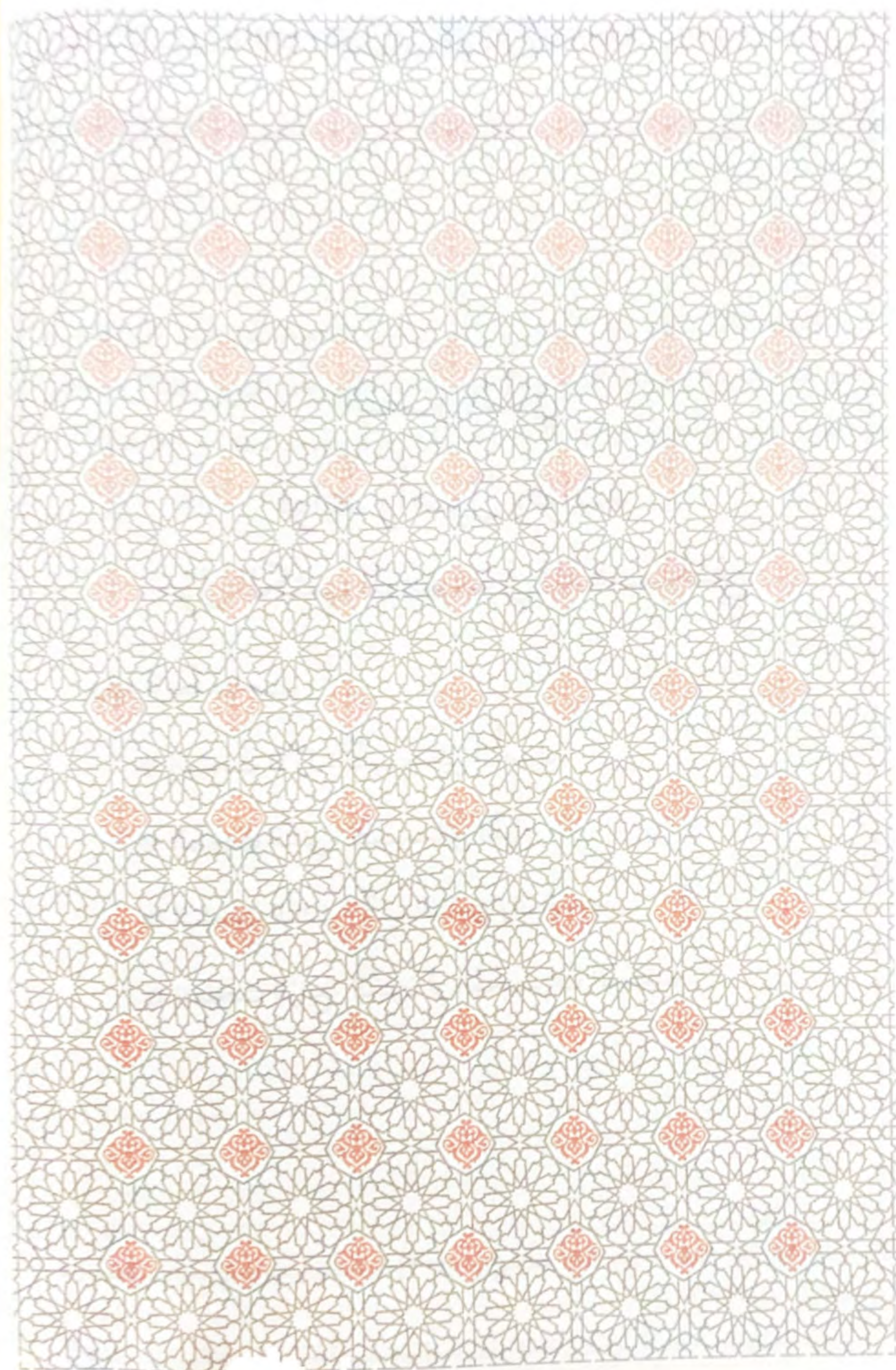
(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهَبِيّ [١٩٨/١٢]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القُرَشِيّ [٣١٣/١].

الفصل الثّاني

قواعِدُ وأُصولٌ وفَوائِد حَوْل الكتُبِ المُعْتمَدةِ في المذْهَب الحَنَفيّ

وفيه أرْبعةُ مباحِث:

* المبْحثُ الأوَّل: كُتُب مسائِل الأُصول.
* المبْحث الثَّاني: كُتُب مسائِل النَّوادِر.
* المبْحث الثَّالث: كُتُب الفتاوىٰ والواقِعات.
* المبْحث الرَّابع: المُتونُ أوِ المُخْتصَراتُ المُعْتمَدة.



الفصل الثَّاني
قَواعِد وأُصولٌ وفَوائدُ حَولَ الكتُبِ المُعتَمَدةِ في المذْهَب الحَنَفِيِّ(١)

اعْلَمْ: أنَّ الكتُبَ المُصنَّفَةَ في الفقْهِ الحَنَفِيِّ عَلىٰ اختِلافِها مِن: متونٍ، وشُروحٍ، وفتاوىٰ، وغيْرِ ذلِك؛ قدِ اتَّفقَتْ في بيانِ حالِها كلمةُ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ عَلىٰ معنًىٰ واحدٍ وإنِ اختلفَتِ العِباراتُ.

فقالَ المُتقدِّمونَ: لا يصحُّ عَزْوُ ما في «النَّوادِر» إلىٰ أبي حنيفةَ، ولا إلىٰ أَبي يوسُف، ومحمَّد إلّا إذا كانَ لَه إسنادٌ متَّصلٌ، أوْ وُجِد في كتابٍ مشْهورٍ معْروفٍ تداولَتْه الأيْدي.

وأمَّا المُتأخِّرونَ فَقالوا: لا يُؤْخَذُ بِما في كلِّ كتابٍ، وأنَّ ما في المتونِ مُقدَّمٌ علىٰ ما في الشّروحِ، وهو مُقَدَّمٌ عَلىٰ ما في الفَتاوىٰ.

قالَ اللّكْنَوِيّ: «إلّا إذا وُجِدَ التَّصحيحُ ونحْو ذلِك في ما في الشّروحِ والفَتاوىٰ، ولم يوجَد ذلِك في المتونِ، فحينَئذٍ يُقدَّمُ ما في الطّبَقةِ الأدْنىٰ علىٰ ما

---

(١) هذا الفصل مستفاد بتصرفٍ وزيادات من: «عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائل ابن عابدين» لابن عابدين [١/٣٥ ـ ٤٠]، و«ناظورة الحق في فَرضية العشاء وإن لم يَغِب الشفَق» للشهاب المَرْجَانِيّ [ص/١٦٧ ـ ١٨٧]، و«النافع الكبير» للكُنَوِيّ [ص/١٧ ـ ٢٦]، و«عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية» له [١/٤٠ ـ ٩٦]، و«إرشاد أهل المِلّة إلىٰ إثبات الأَهِلّة» لمحمد بَخِيت المُطِيعِيّ [ص/٣٤٥ ـ ٣٤٩]، و«دراسات وأبحاث المفتي الشيخ خليل الميس» [٢/٧٢ وما بعدها]، و«المذهب الحَنَفِيّ مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته» لأحمد النقيب [١/٢١٩ ـ ٢٧٨]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/ ١٢٠ ـ ١٣٣]، و«الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّته» للزحيلي [١/٧٣ ـ ٧٥]، و«الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأُصوليين» لمحمد إبراهيم الحفناوي، [ص/٢٣ ـ ٣٢، ٥٠ ـ ٥٢]، و«الكواشِف الجَلِيَّة عن مصطلحات الحَنَفِيّة» لعبد الإله بن محمد الملا [ص/٤٧ ـ ٥٦].

في الطَّبَقةِ الأعْلىٰ.

واعْلمْ: أنَّه ينبَغي للمُفْتي أن يجْتهِدَ في الرُّجوعِ إلىٰ الكتُبِ المُعتمَدةِ، ولا يَعْتمِد عَلىٰ كلِّ كتابٍ، لا سيَّما الفتاوي الَّتي هيَ كالصَّحارِي، ما لم يُعْلَم حالُ مؤلِّفِه وجلالةُ قَدْرِه، فإن وجَد مسألةً في كتابٍ لم يوجَد لها أثرٌ في الكتُبِ المُعْتَمَدة؛ ينبَغي أن يتصفَّحَ ذلِك فيها، فإنْ وجَد فيها، وإلّا لا يَجْترِئ عَلىٰ الإفتاءِ بها منَ الكتُبِ المُختَصَرة، وإن كانَت معْتمَدة، ما لم يَسْتَعِنْ بِالحواشي والشّروحِ، فلعلَّ اختِصارَه يُوصِلُه إلىٰ الورْطة الظَّلْماء»[١].

وبناءً علىٰ ما تقدَّم مِن تفصيلِ المقامِ في المسائِل الفرْعيَّة في المذْهَب الحَنَفِيّ؛ يُمْكِنُ تقسيمُ كُتبِ المذْهَب علىٰ ثلاثِ مراتِب مضىٰ تِبْيانُها ببعْضِ التَّفصيلِ[٢]، ونحنُ نذْكُرُها هُنا باختِصارٍ، وهي:

المَبْحَثُ الأوَّل

أ ـ كُتُب مسائِل الأصولِ

وهي الكتبُ الأُولىٰ التي وَضَعَها الإمامُ محمَّد بْن الحسَن، والَّتي جمَعَتْ كلامَ الإمامِ أبي حنيفةَ وكلامَ أصْحابِه أيضًا، وسُمِّيَتْ فيما بعْدُ: «كُتُب ظاهِر الرِّواية». وهِي ستةُ كُتبٍ: «المبْسوط» أو «الأصْل». و«الجامِع الصَّغير». و«الجامِع الكبير». و«السِّيَر الصَّغير»، و«السِّيَر الكبير» و«الزِّيادات»، ومعَها: «زيادة الزِّيادات».

المَبْحَثُ الثاني

ب ـ كُتُب مسائِل النَّوادِر

وهيَ مسائِل مَرْويَّة عَن أئمَّة المذْهَبِ المذْكورينَ، لكِن لا في الكتُبِ المذْكورة؛ بَل في كُتبٍ غيرِها تُنْسبُ إلىٰ محمَّد بْن الحسَن مثْل: «الجُرْجانيّات»، و«الكَيْسانِيات»،

---

(١) ينظر: «النافع الكبير» للكَنَويّ [ص/٢٦].

(٢) وذلك في الفصل المتعلّق بنُمُوّ المذهب الحَنَفِيّ وتَطَوّره.

و«الهارُونِيات»، و«الرَّقِّيَّات»، و«النَّوادِر».

المَبْحَثُ الثَّالث

ج ـ كُتُب الفَتاوى والواقِعات

وهيَ مسائِل استنبَطها المُجتَهِدونَ المتأخِّرونَ لَمَّا سُئِلوا عنْها ولم يَجِدوا فيها روايةً عَن أئمَّةِ المذْهَبِ المُتقدِّمينَ، وهُم أصْحابُ أَبي يوسُف، وأصْحابُ محمَّد، وأَصْحابُ أصْحابِهما، وهَلُمّ جَرًّا، وهُم كثيرونَ، ومِن أمثالِ تِلك الكتُبِ: «**كتاب النَّوازِل**» لأَبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدِيّ، و«**مجْموع النَّوازِل**»، و«**الواقِعات**» للصَّدر الشَّهيد، و«**المُحيط**» لرَضِيّ الدِّين السَّرخْسِيّ.

وقَد يكونُ ما في النَّوادِر أصحَّ ممَّا في ظاهِر الرِّوايةِ؛ باعتِبارِ قوَّة المَدْرك، وصحَّة الرِّوايةِ بِه؛ لأنَّ غالِب ما في النَّوادِر قَد صحَّتِ الرِّوايةُ بِه، وإن كانَ بِطريقِ الآحادِ، فإذا صحَّتِ الرِّوايةُ بِه ولو آحادًا وساعَدَتْه الدِّرايةُ ـ: قُدِّمَ علىٰ ظاهِرِ الرِّوايةِ.

ومرْتبةُ كُتبِ الأُصولِ السّتَّة عندَ الحنَفِيَّة: كـ الصَّحيحيْن في الحَديث.

ومرْتبةُ النَّوادِر في المذْهَب: كالسُّنَن الأرْبعةِ.

ومرْتبةُ كُتُب الفَتاوىٰ والواقِعات: كـ«المَصابيح»، و«المِشْكاة»، الَّتي جَمَعَتْ ما في الصَّحيحَين، وما في السُّنَن الأرْبعةِ، وغيْر ذلِك معَ التَّمْييزِ.

وأمّا الرِّواياتُ الغَريبةُ الَّتي ينفرِد بنَقْلِها آحادُ المُصنِّفينَ مِن أهلِ القُرونِ المُتأخِّرة: فَلا يُعْتَدُّ بها، ولا يُعْتَمدُ عليْها، ولا بِصاحِبِها، لا سيَّما إذا خالَف ما فيها الأصولَ، وبايَن المعْقولَ والمنقولَ.

ودرجتُها كدرجةِ الفهارِس والمَجامِيع المجْهولةِ، ما لم يوجَد في رِوايةِ الأُصولِ ولا روايةِ النَّوادِر، فإذا لم يوجَد في رِوايةِ الأُصولِ، ولا روايةِ النَّوادِر

حُكْمُ الحادِثة ـ: يُؤْخَذ بِما هوَ الأصحُّ والأثبتُ مِن: الواقِعاتِ، والفتاوىٰ، والأمْثل فالأَمْثَل، إلىٰ ما هُو أنزَلُ مِن التَّصانيفِ.

المبْحَثُ الرَّابع
المُتونُ أوِ المُخْتصراتُ المُعْتَمَدة

وأمَّا المُختصراتُ الَّتي صنَّفها حُذَّاقُ الأئمَّة، وكبارُ الفُقهاءِ المعْروفينَ بِالعِلمِ، والزُّهدِ، والفَقاهةِ، والعَدالةِ في الرِّوايةِ، كـ: الإمامِ أَبي جعْفرٍ الطَّحَاوِيّ، وأَبي الحسَن الكَرْخِيّ، والحاكِم الشَّهيد المَرْوزِيّ، وأبي الحُسَيْن القُدُورِيّ، ومَن في هذِه الطَّبَقة مِن عُلمائِنا الكبارِ، فهِي موْضوعةٌ لضبْط أقْوالِ صاحِبِ المذْهَب، وجَمْعِ فتاواه المَرْويَّة عنْه.

فمَسائلُها مُلْحقةٌ بـ: «مسائِل الأصولِ»، وظواهِر الرِّوايات في صحَّتِها وعدالةِ رواتِها، وما فيها دائِر بيْن: مُتواتِرٍ، ومشْهورٍ، وآحادٍ صَحيحةِ الإسْناد، وقَد تواترَتْ هذِه المُختَصَراتُ عَن مُصنِّفيها، وتلَقَّاها عُلماءُ المذْهَبِ بالقبولِ منهُم، وليسَ المُراد مِن المتونِ عندَ قَولِ الفُقهاءِ: «يُقَدَّم ما في المُتونِ»، إلا مُخْتَصراتُ هؤلاءِ الَّذينَ هُم مِن حُذَّاق الأئمَّة والفُقهاءِ الأعْلام.

ومِن ذلِك ما اشتَهرَ عَلىٰ ألْسِنةِ الحَنَفِيَّة أنَّ: «المتونُ كالنُّصوصِ»: فالمُرادُ بِها: المعْنىٰ الَّذي مَرَّ بيانُه، وأنَّ ما فيها مُقَدَّمٌ علىٰ ما في الشّروحِ، وما في الشّروحِ مُقَدَّمٌ علىٰ ما في الفَتاوىٰ، لأنَّ ما يُورَدُ في الشّروحِ منَ المسائِل، إنَّما هُو لاستِئْناسِ ما في المتونِ مِن الأصولِ، وكَشْف حالِه غالبًا، فيُقَيِّد المُطْلَق، ويَخُصّ العامَّ المُبْهمَ، وهكذا.

وأمَّا المُخْتَصَرات الَّتي جمَعَها المتأخِّرونَ: كـ«**الوقاية**»، و«**الكنْز**»، و«**النُّقَاية**»، ونحْوِها، فإنَّ أصْحابَها وإن كانوا عُلماءَ صالِحينَ، فُضلاءَ كامِلين، عُدولًا أُمَناء،

لكنَّهم ليْسوا بمثابةِ أصْحابِ تلْك المخْتصَراتِ مِن الفَقاهةِ.

ومعَ خُلُوِّ مخْتصَراتِ المتَأخِّرينَ عَن الإسنادِ والحُجَّة، وعدَمِ سلامةِ كلامِهِم عَن نوعِ تغْييرٍ، وخَلْطٍ، وتصرُّفٍ في التَّعْبيرِ؛ ربَّما أدَّىٰ ذلِك إلىٰ خلَلٍ في المعْنىٰ المُرادِ، فَلا يُعْتَمدُ عليْها مثلَ الاعتِمادِ عَلىٰ المُخْتصَراتِ المُتقدِّمة.

وإنَّما يُعْمَلُ بِما فيها مِن المسائِلِ الضَّروريّاتِ والمشْهوراتِ، وما قَد صُحِّحَ نَقْلُه في المذْهَب؛ اعتِمادًا علىٰ الشُّهرةِ، أوْ ظهورِ الصِّحَّة، أو ابتِنائِه علىٰ مُوافقتِه للأُصولِ، ودلالة الدّلالةِ عليْه، لا لأنَّه أورَدَه واحدٌ مِن أصْحابِ هذِه الكتُب، فضلًا عنِ المُخْتصَراتِ الَّتي صَنَّفها مَن دُونهم.

وهذِه أسْماءُ المتونِ والمُخْتصراتِ المعْتَمَدةِ علىٰ النَّحْو التّالي:

١ ـ كُتبُ «ظاهِر الرِّوايةِ»، ولا يُقَدَّم عليْها غيرُها. وهيَ: «المبْسوط»؛ «والزِّيادات»، و«الجامِع الصَّغير»، و«الجامِع الكَبير»، و«السِّيَر»، وكلُّها للإمامِ محمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ، وإنَّما سُمِّيَتْ بظاهِر الرِّوايةِ، لأنَّها رُوِيَتْ عَن محمَّدٍ بِرواياتِ الثّقاتِ، فهِي ثابتةٌ عنْه؛ إمّا متواترةٌ، أو مشْهورةٌ.

٢ ـ «الكافي»، للحاكِم الشَّهيد محمَّد بْن محمَّد المَرْوزِيّ البَلْخِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٣٣٤ هـ)، فقَد جمَعَ كُتبَ ظاهِر الرِّوايةِ.

ويُضافُ إليْه: **«شرْح الكافي»** المعْروف بـ: **«المبْسوط»** للسَّرَخْسِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٤٨٣ هـ).

٣ ـ المُتون المُعْتَمَدة، وهيَ علىٰ قسميْنِ:

متونٌ معتمَدةٌ عندَ المُتقدِّمينَ، ومتونٌ معْتَمَدةٌ عندَ المُتأخِّرينَ.

أ ـ المتونُ المُعْتَمَدة عندَ المُتقدِّمينَ، وهيَ متونُ كبارِ المَشايِخ في المذْهَب، مثْل:

١ ـ «مخْتَصَر الطَّحَاوِيّ». لأبي جعْفرٍ أحْمد بْن سَلامَةَ الأَزْدِيّ الطَّحَاوِيّ

المتوفّىٰ (سنة: ٣٢١ هـ).

٢ ـ **«مختَصَر الكَرْخِيّ»**. لعُبَيْدِ اللهِ بْن الحُسيْن أبي الحسَن الكَرْخِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٣٤٠ هـ).

٣ ـ **«الكافي»**. للحاكِم الشَّهيد المتوفّىٰ (سنة: ٣٣٤ هـ)، وغيرهم.

ب ـ المتونُ المُعْتَمَدة عندَ المُتأخِّرينَ، وهيَ:

١ ـ **«بِداية المُبْتدي»**. لِبرْهانِ الدّينِ عَلِيّ بْن أبي بكْر بْن عبْد الجَليلِ، أَبي الحسَن المَرْغِينَانِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٥٩٣ هـ)، وقَد جمَعَ فيهِ بيْن **«مختَصَر القُدُورِيّ»** و**«الجامِع الصَّغير»** لمحمَّد بْن الحسَن.

٢ ـ **«مختَصَر القُدُورِيّ»**. لأَبي الحسَيْن أحْمد بْن محمَّد القُدُورِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٤٢٨ هـ)، وهو كتابٌ جليلٌ جمَعَ فيهِ الرّاجحَ مِن مسائِلِ ظاهِر الرّوايةِ وتخْريجاتِ المَشايِخ.

٣ ـ **«المُخْتار في الفتْوىٰ»**. لأبي الفضل عبْد اللهِ بْن محْمودِ بن مَوْدود المَوْصِلِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٦٨٣ هـ)، اختارَ فيهِ أقْوالَ الإمامِ أبي حنيفةَ.

٤ ـ **«النُّقَاية»**. لصدْر الشَّريعةِ عبيْد اللهِ بْن مسْعود ابْن تاجِ الشَّريعة المتوفّىٰ (سنة: ٧٤٧ هـ)، وهو اختِصارٌ لشَرْحِه علىٰ كتابِ جَدِّه **«الوقاية»**.

٥ ـ **«الوقاية»**. لتاجِ الشَّريعة محْمود بْن أحمدَ بْن عبيْد اللهِ بْن إبْراهيمَ المتوفّىٰ (سنة: ٦٧٣ هـ)، وهُو اختِصارٌ لِكتابِ **«الهِداية»** للمَرْغِينانِيّ الَّذي هُو شَرْح لـ: **«بِداية المُبتَدي»**.

٦ ـ **«كنْز الدَّقائِق»**. لحافِظ الدّينِ أبي البرَكاتِ عبْد اللهِ بْن أحْمد النَّسَفِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٧١٠ هـ)، وهُو اختِصارٌ لِكتابٍ آخَرَ لَه اسمُه «الوافي»، وقَد جَمَعَ فيهِ بينَ «الجامِعيْنِ» و«الزّيادات» لمحمَّد بْن الحسَن، و«منظومة الخِلافِ» لنجْمِ

الدّين عُمر بْن محمَّد النَّسَفِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٥٣٧ هـ)، وبعْض الفتاوىٰ والواقِعات.

٧ ـ «مُلْتقىٰ الأبحُر» لإبْراهيمَ بْن محمَّد بْن إبْراهيمَ الحَلَبِيّ الحَنَفِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٩٥٦ هـ)، جمَعَ فيه بينَ «**مخْتَصَر القُدُورِيّ**»، و«**المخْتار**»، و«**الكَنْز**»، و«**الوقاية**»، وبعْض مسائِل «**الجامع**»، ونُبْذة مِن «**الهِداية**».

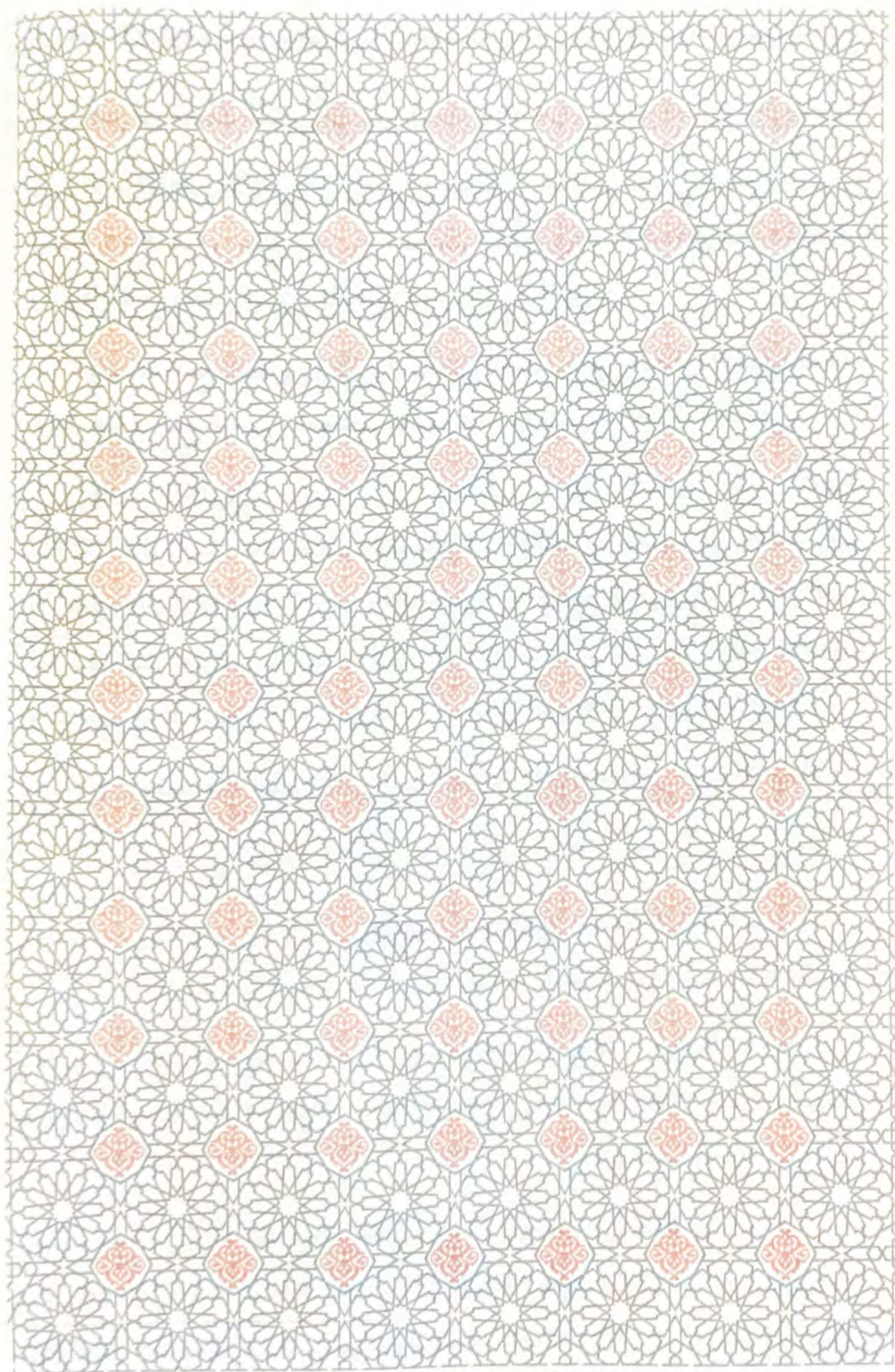
٨ ـ «مَجْمع البحْرين» لابْن السَّاعاتِيّ أحْمد بْن عَلِيّ الحَنَفِيّ المتوفّىٰ (سنة: ٦٩٤ هـ)، جَمَع فيه بين «**مختَصَرالقُدُورِيّ**»، و«**منظومة الخِلاف**» للنسَفِيّ.

قالَ اللّكْنَوِيّ: «اعْلَمْ أنَّ المتأَخِّرينَ قَد اعتَمَدوا علىٰ المتونِ الثَّلاثةِ: «الوقاية»، و«**مخْتَصَر القُدُورِيّ**»، و«**الكنْز**»، ومنهُم مَنِ اعتَمَد عَلىٰ الأَرْبعةِ: «**الوقاية**»، و«**الكنْز**»، و«**المخْتار**»، و«**مجْمَع البحْرَين**»، وقالوا: العبرةُ لِمَا فيها عندَ تعارُضِ ما فيها وما في غيْرِها، لِمَا عَرَفوا من جلالةِ قَدْر مُؤلِّفيها، والتِزامِهِم إيرادَ مسائِل ظاهِر الرِّوايةِ، والمسائلِ الَّتي اعتمَدَ عليْها المَشايخ»[1].

٤ ـ وبَعْد هذِه المتونِ تأتي كُتبُ الفتاوىٰ والواقِعات مِن حيثُ الاعتِماد.



(١) ينظر: «النافع الكبير» للكْنَوِيّ [ص/٢٣].

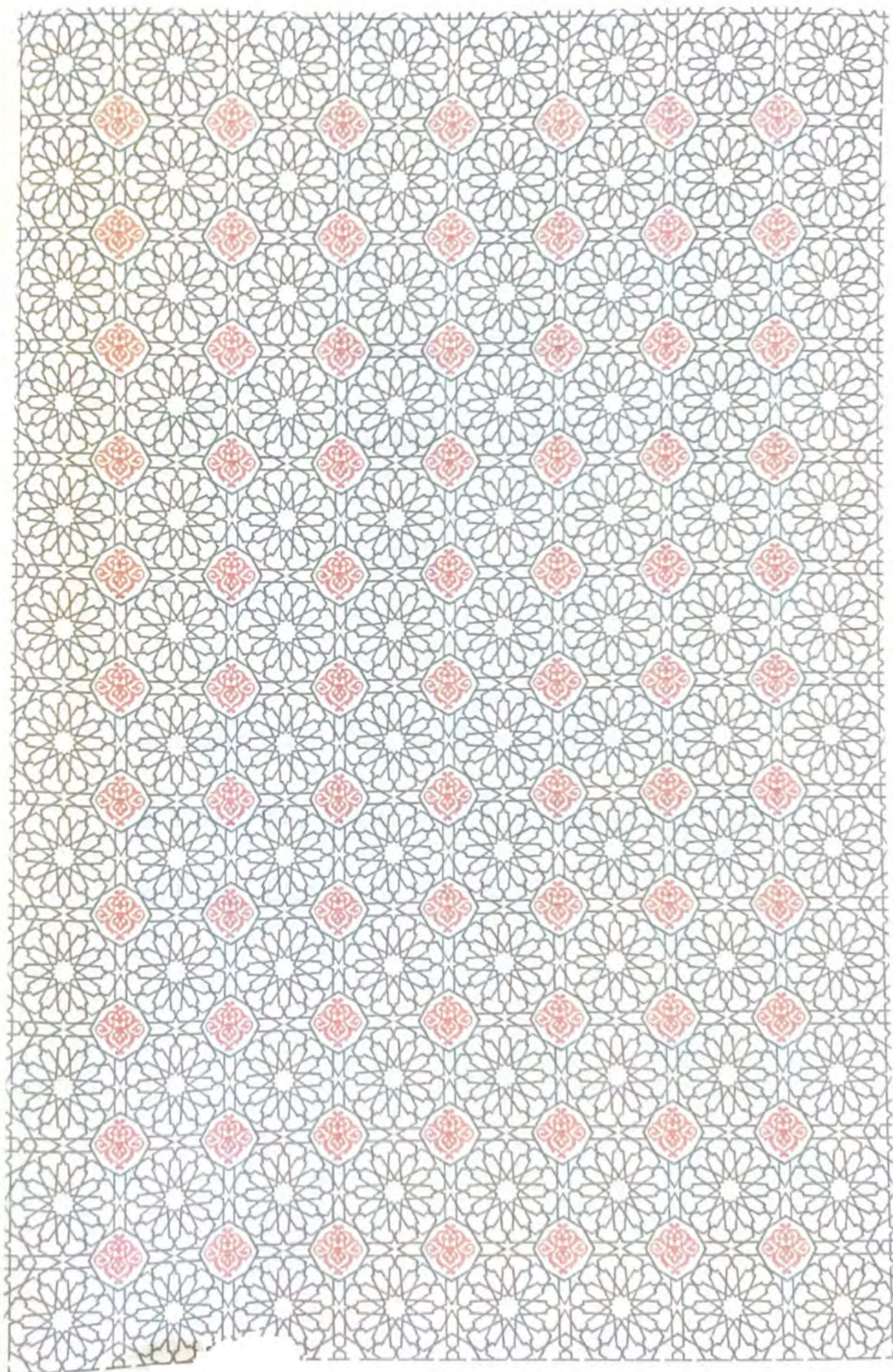


الفصل الثَّالث

الأقْوالُ المُعْتَمَدة في المذْهَب الحَنَفِيّ

وفيهِ ثلاثةُ مباحِث:

- **المبْحَث الأوَّل**: تقْسيمُ المَسائِل مِن حيثُ التَّرجيحُ.
- **المبْحَث الثَّاني**: الفرْق بيْن التَّخْريجِ والتَّرجيحِ عندَ الحَنَفِيَّة.
- **المبْحَث الثَّالِث**: إيجازُ الكلامِ في القَولِ المُعْتَمَد.



الفصـل الثَّالث
الأقْوالُ المُعْتَمَدة في المَذْهَب الحَنَفِيِّ(١)

المَبْحَثُ الأوَّل
تقْسيمُ المسائِل مِن حيثُ التَّرْجيحُ

قالَ اللَّكْنَوِيّ: «اعْلَمْ أنَّهم كما قسَّموا الفُقهاءَ علىٰ طبَقاتٍ، كذلِك قسَّموا المسائلَ أيضًا علىٰ درجاتٍ، ليخْتارَ المُفْتِي عندَ التَّعارُضِ ما هُو منَ الدَّرجةِ الأعْلىٰ، ولا يُرجِّح الأدْنىٰ على الأعْلىٰ، قالَ الكفوِيّ في «**أعْلام الأخْيار**»: «إنَّ مسائِل مذْهبِنا علىٰ ثلاثِ طبَقاتٍ:

١ ـ **الأُولىٰ**: مسائِل الأُصولِ، وهيَ مسائِل ظاهِر الرِّواية.

٢ ـ **والطَّبَقة الثَّانية**: هيَ مسائِل غيْر ظاهِر الرِّوايةِ.

٣ ـ **والطَّبَقة الثَّالِثة**: وتُسمَّىٰ «الواقِعات»، وهيَ مسائِل استنبَطها المتأخِّرونَ مِن أصْحابِ محمَّد، وأصْحاب أصْحابه، ونحْوهم فمَنْ بَعْدَهم إلىٰ انقِراضِ عصْرِ الاجتِهادِ في الواقِعاتِ الَّتي لم تُوجَد فيها رِوايةٌ عنِ الأئمَّةِ الثَّلاثةِ».

(١) هذا الفصل مستفاد بتصرفٍ وزيادات من: «المذهب الحَنَفِيّ مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته» لأحمد النقيب [٢١٩/١ ـ ٢٧٨]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/١٢٠ ـ ١٣٣]، و«الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُه» للزحيلي [٦٤/١ ـ ٦٦]، و«الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأُصوليين» لمحمد إبراهيم الحفناوي، [ص/٢٥ ـ ٤٣]، و«دراسات وأبحاث المفتي الشيخ خليل الميس» [٧٣/٢ وما بعدها]، و«المذهب عند الحنفية ـ المالكية ـ الشافعية ـ الحنبلية» لمحمد بن إبراهيم بن أحمد عَلِيّ، وعلِيّ بن محمد الهندي [ص/٩٢ ـ ١٢٢]، و«المدخل إلىٰ مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان» لأحمد سعيد حوىٰ [ص/٤٠٣ ـ ٤٤٩].

وقَد تُقسَّم المَسائلُ بوجهٍ آخرَ، وهُو ما ذكرَه شاه ولِيّ اللهِ بْن عبدِ الرَّ
المُحدِّث

الدِّهْلَوِيّ في رسالتِه «عقْد الجِيد في أحْكامِ الاجتِهادِ والتَّقْليد» بقوْله:

«اعْلَمْ: أنَّ القاعِدةَ عندَ مُحقِّقي الفُقهاءِ أنَّ المسائِل علىٰ أرْبعةِ أقْ

١ - قِسْم تقرَّرَ في ظاهِرِ المذْهَب، وحُكْمُه: أنَّهم يَقْبَلونَه في كلِّ حالٍ
الأصولَ، أو خالَفَتْ.

٢ - وقِسْمٌ هو رِوايةٌ شاذَّة عَن أَبي حنيفةَ وصاحبَيْه، وحكْمُه أنَّهم لا يَقبلون
إلّا إذا وافَقَ الأُصولَ.

٣ - وقِسْمٌ هُو تخْريجُ المتأَخِّرينَ اتّفَق عليْه جُمهورُ الأصْحابِ، وحكْمُه أنَّه
يُفْتونَ بِه علىٰ كلِّ حالٍ.

٤ - وقِسْمٌ هُو تخْريجٌ منْهُم لم يَتّفِقْ عليْه جُمهورُ الأصْحابِ، وحكْمُه أن
يَعْرِضَه المُفْتي علىٰ الأصولِ والنَّظائِرِ مِن كلامِ السَّلفِ، فإنْ وجَدَه موافقًا لَها أخَذ
بِه، وإلّا ترَكَه». انتَهىٰ كلامُ الدِّهْلَوِيّ[1].

ولعلَّك تتفطَّن مِن هذا البحْثِ أنَّه ليسَ كلُّ ما في الفَتاوىٰ المُعْتبَرة المُخْتلطة - كـ: «الخُلاصة»، و«الظَّهيريَّة»، و«فتاوىٰ قاضي خان»، وغيْرها منَ الفتاوىٰ التي لم يُمَيِّز أصحابُها بين المذْهَب والتّخْريج وغيْره - قولَ أبي حنيفةَ وصاحبيْه، بلْ منْها ما هو منقولٌ عنْهم، ومنها ما هو مُسْتنبطٌ مِن الفُقهاءِ، ومنْها ما هو مُخَرَّجٌ منَ الفُقهاءِ.

فيجِب علىٰ النّاظِرِ فيها: أن لا يتجاسَر علىٰ نسبةِ كلِّ ما فيها إليْهم، بل يُميِّز بيْن ما هُو قولُهم، وما هو مُخَرَّجٌ ممَّنْ بَعْدَهم، ومَن لم يُميِّزْ بيْن ذلِك وبيْن هذا

(١) ينظر: «عقد الجِيد في أحكام الاجتهاد والتقليد» للدهلوي [ص/ ١٩].

أشكَل الأمرُ عليْه.

وإذا عرفْتَ هذا: فحينَئذٍ يَسْهُلُ الأمرُ في دَفْعِ طَعْنِ المُعانِدينَ علىٰ الإمامِ أبي حنيفةَ وصاحبيْه، فإنَّهم طعَنوا في كثيرٍ منَ المسائِلِ المُدْرجةِ في «**فتاوىٰ الحَنَفيَّة**» أنَّها مخالفةٌ للأحاديثِ الصَّحيحةِ، أو أنَّها ليستْ متأصِّلةً علىٰ أصْلٍ شرْعيّ، ونحْو ذلِك، وجعَلوا ذلِك ذريعةً إلىٰ الطَّعْنِ في الأئمَّةِ الثّلاثةِ؛ ظنًّا منهُم أنَّها مسائِلُهم ومذاهِبُهم، وليسَ كذلِك،

بَل هيَ مِن تفْريعاتِ المشايِخ، استنبَطُوها من الأصولِ المنقولةِ عنِ الأئمَّة، فوقعَتْ مخالفةً للأحاديثِ الصَّحيحةِ.

فلا طَعْنَ بها عَلىٰ الأئمَّة الثَّلاثةِ، بَل ولا علىٰ المشايخِ أيضًا، فإنَّهم لم يُقَرِّروها مع عِلْمِهِم بكونِها مخالفةً للأحاديثِ؛ إذْ لم يكونوا مُتلاعِبينَ في الدِّينِ، بَل مِن كُبَراء المسلِمينَ، بهم وَصَلَ ما وَصَل إليْنا مِن فروعِ الدِّينِ، بَل لم يبْلُغْهم تلكَ الأحاديثُ، ولوْ بلَغَتْهم لم يُقَرِّروا علىٰ خلافِها، فهُم في ذلِك معْذورونَ ومأْجورونَ.

والحاصِل: أنَّ المسائِلِ المنقولةَ عَن أئمَّتِنا الثّلاثةِ قلَّما يوجَد منْها ما لم يكُن لَه أصْلٌ شرعِي أصلًا، أو يكونُ مخالفًا للأخبارِ الصَّحيحةِ الصَّريحةِ، وما وُجِدَ عنْهُم عَلىٰ سبيلِ النُّدرةِ كذلِك؛ فاحفَظْ هذا، ولا تكُن مِن المُتعسِّفينَ.

واعْلمْ: أنَّه قَد كثُرَ النقلُ عنِ الإمامِ أَبي حنيفةَ وأصْحابِه، بلْ وعَن جَميعِ الأئمَّة في الاهتِداءِ إلىٰ تَرْكِ آرائِهم إذا وُجِدَ نصٌّ صَحيحٌ صَريحٌ مُخالِف لأقْوالِهم، فبِناءً علىٰ هذا أمكَنَ لنا أَن نُوردَ تقْسيمًا آخرَ للمَسائِلِ فنَقولُ:

* الفُروعُ المذْكورةُ في الكتُبِ عَلىٰ طبقاتٍ:

١ ـ **الأُولىٰ:** المسائِلِ المُوافِقةُ للأُصولِ الشَّرعيَّة المَنصوصةِ في الآياتِ، أوِ

السُّنَن النَّبويَّة، أو المُوافِقة لإجْماعِ الأُمَّة، أو قياساتِ أئمَّة المِلَّة، مِن غيْرِ أن يَظْهرَ علىٰ خلافِها نصٌّ شرْعيّ جَلِيّ أوْ خَفِيّ.

٢ ـ والثَّانِية: المسائِل الَّتي دخلَتْ في أصولٍ شرعيَّة، ودلَّتْ عليْها بعضُ آياتٍ أوْ أحاديثَ نبويّة، معَ ورُودِ بعضِ آياتٍ دالَّة علىٰ العكْسِ، وأحاديث ناصَّة علىٰ النَّقْض، لكِن دخولها في الأصول مِن طريقٍ أصحَّ وأقْوىٰ، وما يُخالفُها ورُودُه مِن سبيلٍ أضعفَ وأخْفَىٰ، وحُكْمُ هذيْنِ القسمَيْنِ: هو القبولُ كما دلَّ عليْه المعْقولُ والمنقولُ.

٣ ـ والثَّالِثة: الَّتي دخلَتْ في أصولٍ شرْعيَّة، مع ورُودِ ما يُخالِفُها بطرقٍ صَحيحةٍ قويَّة، والحكْمُ فيه لمَن أُوتِيَ العلمَ والحكمةَ: اختيارُ الأرْجحِ بعدَ سَعةِ النَّظرِ ودِقَّة الفِكْر، ومَن لم يتيسَّرْ له ذلِك فهُو مُجازفٌ فيما هُنالِك.

٤ ـ والرَّابِعة: الَّتي لم تُسْتَخْرجْ إلا مِن القياسِ، وخالَفها دليلٌ فوقَها غيْر قابِل للاندِراس، وحُكْمُها: ترْكُ الأدْنىٰ واختِيارُ الأعْلىٰ، وهُو عينُ التَّقْليدِ في صورةِ ترْكِ التَّقْليدِ.

٥ ـ والخامِسة: الّتي لم يدلّ عليْها دليلٌ شرْعيّ، لا كتابٌ، ولا حديثٌ، ولا إجماعٌ، ولا قياسُ مجتهدٍ جَلِيّ أو خَفِيّ، لا بِالصَّراحةِ، ولا بالدّلالةِ، بَل هيَ مِن مُخترعاتِ المتأخِّرينَ الّذينَ يُقلِّدونَ طرُق آبائِهم ومشايِخِهم المُتقدِّمينَ، وحُكْمُه: الطّرحُ والجرْح،

فاحْفظْ هذا التّفصيلَ، فإنَّه قلَّ مَن اطّلَع عليْه، وبإهْمالِه ضَلَّ كثيرٌ عَن سواءِ السَّبيل»[1].



(١) ينظر: «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» [ص/١٧ ـ ٢٣].

المَبْحَثُ الثاني

ب ـ الفرْق بينَ التّخْرِيجِ والتّرْجيح عندَ الحَنَفِيّة

١ ـ أوّلًا: التّخْريج.

ويُقْصَد مِن التّخريج: استنباطُ أحْكامِ الواقِعاتِ الّتي لم يُعْرَفْ لأئمَّة المذْهَب آراءٌ فيها؛ وذلِك بالبناءِ علىٰ الأصولِ العامَّة الّتي بُنِيَ عليْها الاستِنباطُ في المذْهَب.

٢ ـ ثانيًا: التّرجيح.

ويُقْصَد بالتَّرجيحِ: بيانُ الرّاجِح مِن الأقْوالِ المُختَلِفةِ لأئمَّة المذْهَب، أو الرّواياتِ المُختَلفة عنْهُم.

وهذا يكونُ عملَ فقهاءِ المذهَب المُرجِّحينَ، الّذينَ أُوتوا عِلمًا بطرقِ التّرجيحِ، ومعْرفة القوِيّ، والأقْوىٰ منَ الآراءِ والرّواياتِ، ولم يكُن لهُم الحقُّ في استِنباطِ أحكامٍ لم يُنَصَّ عليْها، أو مخالِفة أحكامٍ منصوصٍ عليْها، وإنّما لهم فِقْهُ التّمييزِ بيْن الرّاجِح والمرْجوح، والقويّ والضّعيف، والصّحيح منَ الرّوايةِ والضّعيف.

وإذا اتَّفقَ أئمَّةُ المذْهَبِ علىٰ رِوايةٍ مِن الرّواياتِ الظّاهِرة فإنَّ علىٰ المجتَهِد أن يَميلَ إليهِم ويُفْتِي بقولِهم، ولا يُخالِفهم برأْيِه.

وقَد علّلَ قاضي خان ذلِك بقَولِه: «لأنَّ الظّاهِر أن يكونَ الحقُّ معَ أصْحابِنا ولا يَعْدوهُم، واجتهادُه لا يَبْلغُ اجتِهادَهم، ولا يُنْظَر إلىٰ قولِ مَن خالَفَهم، ولا تُقْبَل حُجَّتُه أيضًا؛ لأنَّهم عرَفوا الأدلَّة، وميَّزوا بينَ ما صحَّ، وثبَت، وبيْن ضِدِّه»[1].

---

(١) ينظر: «فتاوىٰ قاضي خان/ بهامش الفتاوىٰ الهندية [١/٢، ٣].

المَبْحَثُ الثَّالث

ج ـ إيجازُ الكلامِ في القوْلِ المُعتَمَد

ويُمْكِنُنا إيجازُ الكلامِ في القولِ المُعْتَمَد علىٰ مذْهَب الإمامِ أبي حنيفةَ عَلىٰ النَّحْو التّالي:

١ ـ إذا كانَت المسْألةُ منَ المسائِل المَرْويَّة في الرِّواياتِ الظَّاهِرة بِلا خلافٍ بينَ الأئمَّة؛ لا يجوزُ العدولُ عنها، ويُعْتَبر هذا هُو المذْهَب، وإن لم يُصرِّح العُلماءُ بتصْحيحِه.

إلّا أنَّهم قالوا: يجوزُ العُدولُ عَن ظاهِرِ الرِّوايةِ إلىٰ قولٍ قالَه المشايخُ المتأخِّرونَ لِضرورةٍ، حيث يُعْلَم أن لو كانَ أبو حنيفةَ في عَصْرِهِم لذهَب إلىٰ ما ذهَبوا إليْه[1].

٢ ـ إذا جاءت المسألةُ في ظاهِرِ الرِّواية، وكانَ مُختلَفًا فيها بينَ الأئمَّةِ، فإنْ وافَقَ أبا حنيفةَ أحدُ صاحبيْهِ؛ قُدِّم قولُهما علىٰ قولِ المُخالِف[2].

٣ ـ إذا جاءتِ المسْألةُ في ظاهِرِ الرِّواية، واختلَف الأئمةُ فيها، بحيثُ انفردَ أَبو حنيفةَ، وخالَفَه صاحِباه، فإنِ انفرَد كلٌّ منهُما بقولٍ؛ قُدِّمَ قولُ الإمامِ، وإنِ اتّفَقا علىٰ قولٍ مخالفٍ لَه حتّىٰ صارَ هُو في جانبٍ وهُما في جانب، فإنْ كانَ اختلافُهم اختلافَ عصْرٍ وزمانٍ؛ يُؤْخَذ بقولِ صاحبَيْه لتغيُّر أحوالِ النّاسِ، كالمُزارعةِ والمُعاملة، يُؤْخَذُ بقولِهما لإجْماعِ المتأخِّرينَ عَلىٰ الجوازِ، وهُو قولُهما[3].

وإن لم يكُنِ اختِلافَ عَصْرٍ وزمانٍ فههُنا ثلاثةُ أقْوالٍ:

---

(١) ينظر: «الفتاوىٰ الخانية» لقاضي خان [٢/١]، و«شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١٦/١، ٢٦].

(٢) المصدران السابقان [٣/١]، و[٢٦/١].

(٣) ينظر: «الفتاوىٰ الخانية» لقاضي خان [٣/١].

أ ـ الأخذُ بقولِ الإمامِ أبي حنيفةَ مُطلقًا.

ب ـ يتخيَّر المُفْتِي ويَعْمَلُ بِما أفضَىٰ إليْه رأيُه.

ت ـ إن كانَ المُفْتي مجتهدًا يَتخيَّر، فيُفْتِي بما يَظْهرُ له ترجُّحُ دليلِه، وإن كانَ غيرَ مُجْتهدٍ يُفْتِي بقولِ الإمامِ مُطلقًا(١).

تنبيهٌ: وهذا الَّذي تقدَّمَ في هذِه القاعِدة يكونُ عندَ وجودِ المجتهِد في المذهَب أوِ المُفْتِي الَّذي يَقْدِر علىٰ التَّرجيحِ بالنَّظرِ في الدّليلِ، ولَمَّا انقطَع وجودُ هذا قالوا: يُقَدَّمُ قولُ الإمامِ مطلقًا، ثمّ قولُ أبي يوسُف، ثمّ قولُ محمَّد، ثمّ قولُ زُفَر والحسَنِ بْن زيادٍ، ما لَم يُنَصَّ علىٰ تصْحيحِ خِلافِ هذا القَول.

٤ ـ القواعِد الثَّلاثُ السّابِقة فيما إذا كانَ لأَبي حنيفةَ قولٌ في المسْألةِ، أمّا إذا لم يكُن له قولٌ، ووردَتْ في ظاهِرِ الرّوايةِ؛ يُقَدَّم قولُ أبي يوسُف، فإن لم يكُن له قولٌ يُقَدَّم قولُ محمَّد، فإن لم يكُن لَه قولٌ، يُقدَّم قولُ زُفَر والحسَنِ بن زيادٍ وغيْرِهم، الأكْبَر فالأكْبَر إلىٰ آخِرِ مَن كانَ مِن كبارِ الأصْحاب.

وهذا التّرتيبُ يُعْتَمد مِن قِبَل المُفْتِي غيْر المجتهِد، أمّا المُجْتهِدُ فيتَخَيَّر بما يترجَّحُ عندَه دليلُه(٢).

مُلاحظةٌ: وتصْحيح قولِ غيْر الإمامِ لا يَكونُ إلّا لمُوجِب، وهُو إمّا ضَعْف دليلِ الإمام، وإمَّا للضَّرورةِ والتّعامُل، وإمّا لأنَّ قولَ المُخالِف لَه كانَ بسبَبِ اختِلافِ العصْرِ والزّمان، وأنَّه لوْ شاهَد ما وقَع في عصْر مَن بَعْدَه لوافَقَهم.

وهذا التَّصحيحُ أوِ التَّرجيحُ إنَّما هو عمَلُ المجتَهِدينَ في المذْهَب والمشايخ

(١) المصدر السابق، و«شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/٢٦، ٢٧].

(٢) ينظر: «شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/٢٦ ـ ٣٣]، و«ورَدّ المحتار علىٰ الدر المختار» لابن عابدين [١/٤٨]، و«أبو حنيفة حياته وعصره» لأبي زهرة [ص/ ٥١٧].

المُرَجِّحين؛ وذلِك لأنَّ المشايخَ اطَّلعوا على دليلِ الإمامِ، وعرَفوا مِن أينَ قالَ، واطّلعوا على دليلِ أصْحابِه، فيُرَجِّحونَ دليلَ أصْحابِه عَلى دليلِه.

٥ ـ إذا ورَدَ في المسْألةِ روايةٌ عنِ الأئمَّة ولكِن في غيرِ كُتبِ «ظاهِرِ الرِّواية»، ولم تكُن ورَدَتْ في ظاهِرِ الرِّوايةِ، وكانَت مُوافقةً للأُصولِ؛ يُعْمَل بِها بشرْطَيْنِ:

أ ـ أوّلُهُما: أَن تكونَ مُوافقةً للأُصولِ.

ب ـ وثانيهِما: أنْ لا يُصَحِّحَ المشايخُ خلافَ هذا القولِ، كما قيلَ في الّذي قبْلَه.

٦ ـ إذا لم يَرِدْ في المسألةِ شيءٌ عنِ الأصْحابِ، لا في ظاهِرِ الرّوايةِ ولا في غيرِها؛ يُنْظَر في أقْوالِ المشايخِ بعدَهُم، فإنِ اتّفَقوا على قولٍ واحدٍ يُعْمَل بِه.

وإنِ اختلَفوا يُؤْخَذ بقولِ الأكْثرينَ ممّا اعتمَدَ عليْه الكبارُ المعْروفونَ كـ: أبي حفْص أحْمد بْن حفْص، وأبي جعْفر محمَّد بْن عُبيْد اللهِ البَلْخِيّ الهِنْدُوَانِيّ المُلقَّب بـ: أبي حنيفةَ الصَّغير المتوفّى (سنة: ٣٦٢ هـ)، وأبي اللَّيثِ نصْر بْن محمَّد السَّمَرْقَنْدِيّ المتوفّى (سنة: ٣٧٣ هـ)، والطَّحَاوِيّ المتوفّى (سنة: ٣٢١ هـ)، وغيْرهم، فيُعْتَمَد عليْه[1].

٧ ـ إذا لم يكُن في المسْألةِ جوابٌ مَنصوصٌ عندَ المَشايخِ؛ يَنْظُر المُفْتي نظَرَ تأمُّلٍ وتدَبُّرٍ واجتِهاد؛ ليَجِدَ ما يَقْرُب إلى الخُروجِ عنِ العُهدةِ إذا كانَ يَعْرِفُ وجوهَ الفقْه، وإن كانَ مُقلِّدًا يأخذُ بقولِ مَن هُو أفْقهُ النّاسِ عندَه، ويُضِيفُ الجوابَ إليْه.



(١) المصادر السابقة.

الفصل الرابع

اصْطِلاحاتُ ومَراتِب وقواعِدُ الفتْوى والتَّرْجيحِ

وفيهِ ثلاثةُ مباحِثَ:

* المبْحثُ الأوَّل: اصْطِلاحاتُ الفتْوىٰ والتَّرجيحِ.
* المبْحث الثَّاني: قواعِدُ التَّرجيحِ.
* المبْحثُ الثَّالث: مراتِبُ عَلاماتِ الإفْتاءِ.

الفصـل الرابع

اصْطِلاحاتُ ومَراتِبُ وقَواعِد الفتْوى والتَّرْجيحِ(١)

المَبْحَثُ الأوَّل

أ ـ الأوَّل: اصطِلاحاتُ الفتْوى والتَّرجِيح

ونذْكُر هُنا منْها أغلبَ ما يَدورُ عَلىٰ ألْسنةِ الفُقهاءِ الحَنَفِيَّةِ، ومِن ذلِك:

١ ـ المرادُ بقَولِهم: عليْه الفتْوىٰ، وبِه يُفْتَىٰ.

هذانِ الاصْطِلاحانِ يُسْتعْملانِ عندَ تعدُّد الآراءِ، أوِ الأقْوالِ في حُكْم مسْألةٍ معيَّنةٍ، فإنَّ المُجتهِدَ يأخذُ بأحدِ هذِه الآراء؛ لقوَّة الدَّليلِ عندَه، وعادةُ بعضِ الفُقهاءِ أنَّهم يَذْكرونَ جميعَ الآراء في المسْألةِ الواحِدة، ثمَّ يُرجِّحونَ أحدَها بقولِهم: وعليْه الفتْوىٰ، أوْ به يُفْتَىٰ.

وهُناك فرْقٌ دقيقٌ بينَ الاصطِلاحيْنِ، حيثُ إنَّ لفظَ: «وبِه يُفْتَىٰ». يُفيدُ الحَصْر، فَلا تكونُ الفتْوىٰ إلّا بِه، ولِذا فهُو آكَدُ مِن لفْظ: «وعليْه الفتْوىٰ» والّذي يُفيدُ معْنىٰ الصِّحَّة.

وفي هذا المعْنىٰ يقولُ ابنُ عابدين: «ممّا فيه لَفْظُ الفَتْوىٰ متضمِّنٌ شيئَيْنِ:

(١) هذا الفصل مستفاد ببعض التصرف من: «مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز» مريم محمد صالح الظفيري [ص/١١١ ـ ١٢٥]، و«المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية» لعَلِيّ جمعة [ص/ ١٢٠ ـ ١٣٣]، و«الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّته» للزحيلي [١/٧٣ ـ ٧٥]، و«الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأُصوليين» لمحمد إبراهيم الحفناوي، [ص/٢٣ ـ ٣٢، ٥٠ ـ ٥٢]، و«المذهب الحَنَفِيّ مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته» لأحمد النقيب [١/٢٤٣ ـ ٢٧٨]، و«المذهب الحَنَفِيّ» لمرضي بن مشوح العنزي (بحث منشور علىٰ شبكة المعلومات الدولية). و«الكواشِف الجَلِيَّة عن مصطلحات الحَنَفِيَّة» لعبد الإله بن محمد الملا [ص/٥٧ ـ ٨٦].

أحدُهُما: الإذْن بالفتْوىٰ بِه، والآخَر: صحَّته؛ لأنَّ الإفْتاءَ بِه تصْحيحٌ له»[١].

ويقولُ الرَّمْليّ: «ولفْظ: «وبه يُفْتَىٰ» آكدُ مِن لفْظ: «الفتْوىٰ عليْه»...»[٢].

ويقولُ ابنُ الهُمام ـ مبيِّنًا سببَ تأكُّد الأُولىٰ على الثَّانية ـ: «والفرقُ بينَهُما: أنَّ الأوَّل يُفيدُ الحَصْر، والمعْنىٰ: أنَّ الفتْوىٰ لا تكونُ إلّا بذلِك، والثَّاني: يُفِيدُ الصِّحَّة»[٣].

٢ ـ قولُهم: وبِه نأخذُ، وبِه أخَذ علماؤُنا، وعليْه الاعتِماد.

هذِه الألفاظُ مِن علاماتِ الإفْتاءِ الَّتي تُوسَم الفتْوىٰ بها؛ لِلدّلالةِ علىٰ اختِيارِها علىٰ غيرِها لاعتِباراتٍ، كصحَّة الدّليلِ، وقُوّتِه علىٰ غيْرِه، أوْ لكونِ الفتْوىٰ أرْفَقَ بأهلِ الزّمانِ وأمْلَح لهُم، أو لكونِها أحْوطَ.

قالَ اللّكْنَويّ: «ومنْها أنَّه يَذْكُر بعْد ذِكْر الحَديثِ أوِ الأحاديث، مُشيرًا إلىٰ ما أفادَتْه: وبِهذا نأخُذ، أو بِه نأخُذ، ويَذْكُر بعْدَه تفصيلًا ما، وقد يَكْتَفي علىٰ أحدِهما، ومثْل هذا دالٌّ علىٰ اختيارِه والإفتاءِ بِه»[٤].

فإذا كانَ في المسألةِ عدّة أقْوالٍ، وكانَ أحدُها: «أوْفَقَ لأهلِ الزّمانِ، فإنَّ ما كانَ أوْفَقَ لعُرْفِهم، أوْ أسهلَ عليْهم، فهُو أَولىٰ بالاعتِمادِ عليْه»[٥].

٣ ـ المُرادُ بقَولِهم: عليْه عمَلُ الأُمَّة.

والمُراد بِهذا الاصطِلاحِ: أنَّ علماءَ المذْهَب المتأخّرينَ قَد أجْمَعوا علىٰ الأخْذ بفتْوىٰ معيَّنةٍ في حُكْم مسألةٍ ما عندَ تعدُّد الأقْوالِ فيها، ونظرًا لإجْماعِهِم

---

(١) ينظر: «شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/٣٧].
(٢) ينظر: «الفتاوىٰ الخيرية» لخير الدين الرملي [١/٢٣].
(٣) ينظر: «حاشية ابن عابدين علىٰ الدر المختار» [١/٧٨].
(٤) ينظر: «التعليق الممجد علىٰ موطأ محمد» للكَنَوِيّ [١/١٤٢].
(٥) ينظر: «شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/٤٠].

فإنَّ الفتْوىٰ الَّتي تُذَيَّل بلفْظ: «عليْه عمَلُ الأُمَّة» تتقدَّم علىٰ غَيرِها.

وهذا اللَّفظ يَرْجَح علىٰ بقيّة علاماتِ الإفْتاء، وهذا الَّذي يراهُ ابنُ عابدين بقولِه: «بَل أَولىٰ لفظِ: «عليْه عمَلُ الأُمَّة»؛ لأنَّه يُفيدُ الإجْماعَ»[(١)].

٤ ـ المُرادُ بقَولِهم: وعليْه عملُ اليوْم.

وهذا الاصطِلاحُ يُفيدُ أنَّ عُلماءَ المذْهبِ في فترةٍ زمنيَّةٍ معيَّنة قَد أخَذوا بقولِ أحَد أئمَّتِهم دونَ بقيَّة الأقْوالِ، ربَّما لمُراعاةِ أحْوالِ النّاسِ، أو لمُناسبتِه للعُرْفِ، فكانَت الفتْوىٰ والعمَل به.

يقولُ ابنُ عابدين: «والمُراد بـ: «اليوْم» مُطْلق الزّمان، و«أل» فيه للحُضورِ، والإضافةُ علىٰ معنىٰ: «في»، أي: عليْه عملُ النّاس في هذا الزّمانِ الحاضِر»[(٢)].

٥ ـ المُرادُ بقَولِهم: هُو الصَّحيحُ، أوْ: وهو الأصحّ.

هذانِ اللّفظانِ يُسْتعْملانِ للتَّرجيحِ بينَ الأقْوالِ، فقَد يُذْكَر للمسْألةِ الواحِدة عِدةُ أقوالٍ، ويُذَيَّل أحدُها بقولِهم: «وهُو الصَّحيح»، وتذييلُ العِبارةِ بهذا اللَّفظ يَدُلُّنا علىٰ أنَّ بقيَّة الأقْوالِ ضَعيفةٌ، لأنَّ مُقابلَ الصَّحيحِ: هُو الفاسِد، فيتعيَّن العملُ بالصَّحيحِ وتُتْرَك بقيَّة الأقْوالِ.

أمّا إذا ذُيِّلَتْ عبارةٌ بـ: الأصحّ؛ فإنَّه يُشْعِرُ أنَّ بقيَّة الأقْوالِ الأخْرىٰ صحيحةٌ، وقائِل: «الأصحّ» متّفِقٌ مع الآخَرِينَ بأنَّ الأقوالَ الأخْرىٰ صحيحةٌ، لِذا يرىٰ البعضُ الأخذَ بـ: الأصحّ، ويرىٰ آخَرونَ العملَ بما قيلَ عنْه: «إنّه صحيحٌ»؛ لأنَّه اتّفقَ علىٰ أنّه صحيحٌ.

ثمَّ إنَّ قائلَ: «الصّحيح» يَرىٰ بقيةَ الأقْوالِ فاسِدة، فلم يَحْصل للأصحِّ مِن

(١) المصدر السابق [٣٩/١].
(٢) المصدر السابق [٧٨/١].

الاتّفاقِ ما حصَلَ للصّحيحِ، خاصَّة أنَّه وُجِدَ مقابِل الأصحّ الرّوايةُ الشّاذَّة، وإذا تعارَضَ إمامانِ مُعتبرانِ عَبَّر أحدُهُما بـ: الصَّحيح، والآخَر بـ: الأصحّ، فالأخذُ بالصَّحيح أَوْلىٰ؛ لأنَّهما اتّفَقا علىٰ أنّه صحيحٌ، والأخذُ بالمتَّفقِ أوْفَق، إلّا أنَّ المشْهورَ عندَ الجمْهورِ: أنَّ الأصحَّ آكَدُ من الصَّحيحِ.

والخلافُ في تقْديمِ الأصحِّ علىٰ الصّحيحِ قائمٌ بينَ أئمَّة المذْهَب، وهذا لا يتعلَّق بلفْظي: «الصّحيح والأصحّ» فقط، وإنَّما يُقالُ ذلِك في كلّ ما عُبِّر فيه بأفْعل التَّفْضيل.

وهذا الخِلافُ إذا ورَدَ اللَّفظانِ في كتابيْنِ مُختلفيْنِ، أمَّا لو كانا في كتاب واحدٍ من إمامٍ واحِد؛ فلا يتأتّىٰ الخِلافُ في تقْديمِ الأصحِّ علىٰ الصَّحيحِ؛ لأنَّ إشعارَ الصَّحيحِ بأنَّ مقابِلَه فاسدٌ لا يتأتّىٰ فيه بعدَ التَّصْريحِ بأنَّ مُقابلَه أصحّ، إلّا إذا كانَ في المسألةِ قولٌ ثالِث يكونُ هو الفاسِد[1].

٦ ـ المُراد بقَولِهم: هُو الأظْهَر والأَوْجَه.

الأظْهرُ والأَوْجَه لفْظانِ مُترادِفانِ مِن حيثُ المعْنىٰ الاصطِلاحِيّ، فالأَوْجَه: أي الأظْهَر وجهًا مِن حيثُ إنَّ دلالةَ الدَّليلِ عليْه متَّجِهةٌ ظاهِرة أكثَر مِن غيْرِه.

فالقَولُ الَّذي اسْتبانَ لِلمُفْتي دليلُه بعدَ النَّظر والتّأمُّل، هوَ القولُ الأظهَر والأَوْجَه، حيثُ إنَّ المُفْتي يَنْظُر في الدَّليلِ، فيُفْتي بِما يَظْهر لَه، ولا يتعيَّن عليْه قولُ الإمامِ»[2].

٧ ـ المُرادُ بقولِهم: هوَ المُختارُ في زمنِنا.

تُوسَم الفتْوىٰ بهذا الاصطِلاحِ في حُكْمِ مسْألةٍ معيَّنة؛ لِلدّلالةِ علىٰ اختِيارِهم

(١) ينظر: «حاشية الطحطاوي علىٰ الدر المختار» [٤٩/١]، و«شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [٣٨/١].

(٢) ينظر: «حاشية ابن عابدين علىٰ الدر المختار» [٧٨/١]، و«شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» له [٢٦/١].

لهذِه الفتْوىٰ دونَ غيْرِها مِن بقيَّة الفتاوىٰ، لا لقوَّةِ الدَّليلِ، وإنَّما لِلضَّرورةِ أحيانًا، أو لِعمومِ البلْوىٰ، أو لتغيُّر الزَّمانِ وفسادِه.

ومنْه قولُ محمَّد بْن الحسَن بِسقوطِ الشُّفْعةِ إذا أخَّر طلبَ التَّملُّك شهرًا؛ دفعًا للضَّرورةِ عنِ المُشترِي، وروايةُ الحسَن بأنَّ الحُرَّة العاقِلةَ البالِغةَ لو زوَّجَتْ نفسَها من غيرِ كُفْءٍ لا يصحُّ، وإفتاؤُهم بالعفْو عن طِينِ الشّارع للضَّرورةِ.

فهذِه المسائلُ كلُّها قد تغيَّرتْ أحكامُها لتغيُّر الزَّمانِ، إمّا للضَّرورةِ، وإمّا للعُرْفِ، وإمّا لقرائِنِ الأحْوالِ، وكلُّ ذلِك غيْرُ خارجٍ عنِ المذْهَب، لأنَّ صاحِبَ المذْهَبِ لو كانَ في هذا الزَّمانِ لقالَ بها، ولوْ حدَثَ هذا التغيُّر في زمانِه لم يَنُصَّ علىٰ خلافِها، وهذا جرَّأ المُجتَهدينَ في المذْهبِ، وأهلَ النَّظرِ الصَّحيحِ منَ المتأخِّرينَ عَلىٰ مُخالفةِ المَنصوصِ عليْه مِن صاحبِ المذْهَب[١].

٨ ـ **المُرادُ بقولِهم: هُو الأشْبه.**

ومعْناه: هو الأشْبهُ بالمَنصوصِ روايةً، والرّاجحُ دِرايةً، فيكونُ عليْه الفتْوىٰ.

ويُسْتَعْمَلُ هذا اللَّفظُ عندَ تعدُّدِ الأقْوالِ في حُكْمِ مسْألةٍ معيَّنة، حيثُ يَرْجَح أحدُ الأقْوالِ علىٰ غيرِها، وتُذَيَّلُ العبارةُ بقولِهم: «وهُو الأشْبه» أي: الأقْربُ في معْناه إلىٰ النَّصِّ المَرْوِيِّ عنِ الإمامِ أوْ صاحبيْه مِن جهةٍ، ومِن جهةٍ أخْرىٰ: هو الرّاجِح علىٰ بقيَّة الأقْوالِ؛ لمعْرفةِ دَليلِه بعْد النّظرِ والتأمُّل مِن قِبَل المُفْتي المجْتهِد، وهذا معْنىٰ قولِهم: «الرّاجِح درايةً»[٢].

٩ ـ **المُرادُ بقولِهم: به جَرىٰ العُرْفُ، أو هُو المُتعارَف.**

العُرْفُ عندَ الأُصوليّينَ: ما استقرَّ في النّفوسِ مِن جهةِ العقولِ، وتلَقَّتْه الطِّبَاعُ

---

(١) ينظر: «شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/٤٥].

(٢) ينظر: «حاشية ابن عابدين علىٰ الدر المختار» [١/٧٨]، و«غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر» للحموي [٤/١٥٤].

السَّليمةُ بالقبولِ، وهُو قوليّ وفِعْلِيّ.

وللعُرْفِ اعتبارٌ عندَ الفُقهاءِ في كثيرٍ منَ المسائِل، حتّىٰ صارَ أصلًا مُؤثِّرًا في الأحْكامِ، ويُسْتَعْمَل لفْظ: «به جَرىٰ العرفُ، أوْ هو المُتعارَف» عندَ ترْجيحِ أحدِ الأقْوالِ في حُكْمِ مسألةٍ، بناءً علىٰ ما تعارَفَ عليْه أهلُ ذلِك العصْر، فصارَ الحُكمَ أو القولَ الّذي أَلِفوه وعَمِلوا به وتعارَفوا عليْه.

ونظرًا لِمَا للعُرْفِ مِن أثَرٍ في ترْجيحِ الأقْوالِ عَلىٰ بعضِها، كانَ لا بُدَّ للمُفْتي والقاضي بَل والمجْتهِد مِن معْرفةِ أحْوالِ النّاسِ، وقَد قالوا: مَن جَهِل أهلَ زمانِه فهُو جاهِل.

فكثيرٌ مِن الأحْكامِ الَّتي نصَّ عليْها المُجتهدُ صاحبُ المذْهَب ـ بناءً علىٰ ما كانَ في عُرْفِه وزمانِه ـ قد تغيَّرَتْ بتغيُّر الأزْمانِ[1].



(١) ينظر: «شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/ ٤٤، ٤٦].

المبْحَثُ الثاني

ب ـ قواعِد التَّرجيحِ

وضَعَ ابنُ عابدين عشرَ قواعِد للتَّرجيحِ بيْن الأقْوالِ في رسالتِه «رَسْم المُفتي»، وسوْف نذكرُها هُنا بشيءٍ مِن الإيضاح:

١ ـ الأوَّل: ما إذا كانَ تَصْحيحُ أحدِهِما بلفْظ: «الصَّحيح»، والآخَر بلفْظ: «الأصحّ»، وأنَّ المشْهور ترْجيح الأصحّ علىٰ الصَّحيح.

٢ ـ الثَّاني: ما إذا كانَ أحدُهُما بلفْظ: «الفتوىٰ»، والآخَر بغيْرِه؛ فإنَّه يُقَدَّم الَّذي بلفْظِ «الفتْوىٰ»؛ لأنَّه لا يُفْتَىٰ إلّا بِما هُو صَحيحٌ.

٣ ـ الثَّالِث: ما إذا كانَ أحدُ القولَينِ المُصَحَّحَيْنِ في المتونِ، والآخَر في غيرِها؛ لأنَّه عندَ عدمِ التَّصحيحِ لأحدِ الأقْوالِ يُقَدَّمُ ما في المتونِ، لأنَّها المَوْضوعةُ لنَقْلِ المذْهبِ، وكتبُ المتونِ هيَ: كُتبُ ظاهِرِ الرِّوايةِ، حيثُ التزمَ أصْحابُها إيرادَ الصَّحيحِ منَ الأقْوالِ وما عليْه الفتْوىٰ؛ لِذا فهيَ مقدَّمةٌ علىٰ كُتبِ الشُّروحِ والفتاوَىٰ.

٤ ـ الرَّابع: ما إذا كانَ أحدُها قولَ الإمامِ الأعْظَم، والآخَرُ قولَ بعضِ أصْحابِه؛ لأنَّه عندَ التَّرجيحِ لأحدِهِما يُقَدَّم قولُ الإمام، أمّا إذا خالَفَه أصْحابُه؛ فإنَّه يُنْظَر إلىٰ قوَّةِ الدّليل، فيُقَدَّم الّذي دليلُه أقْوىٰ وأظهَر، وهذا بالنِّسبةِ للمُفتي المجتهِد، وأمّا غيْرُه فإنَّه يُقَدِّم أوَّلًا قولَ الإمامِ أبي حنيفةَ، ثمَّ أبي يوسُف، ثمَّ قوْل محمَّد.

٥ ـ الخامِس: ما إذا كانُ أحدُهُما ظاهرَ الرّوايةِ، فيُقَدَّم علىٰ الآخَر، فإذا تعدَّدتِ الأقْوالُ واختلفَتْ؛ فإنَّه يَرْجَح القولُ الّذي هو ظاهِرِ الرّوايةِ، ولا يجوزُ

العدولُ عنْه إلىٰ غيرِه مِن الرِّواياتِ الشّاذَّة ؛ لأنَّه الموْضوعُ للفتوىٰ.

٦ ـ السّادِس: ما إذا كانَ أحَدُ القَولَينِ المُصَحَّحيْنِ قالَ به جُلُّ المشايخِ العِظَام، وفي هذِه المرْتبة: القولُ الرّاجحُ هُو ما تخْتارُه الأكثريَّةُ منَ المشايخ، وهذا يُعْتَبرُ شِبْه إجماعٍ بالنِّسبةِ لهُم ؛ لِذا فإنَّه يُقَدّمُ علىٰ غيرِه الَّذي اختارَتْه الأقَلِّيَّة.

٧ ـ السّابع: إذا كانَ دليلُ أحدِهما الاستِحْسان، والآخَر القِياس ؛ فإنَّه يُقَدَّم القولُ المَبْنِيّ علىٰ الاستِحْسانِ عَلىٰ القولِ الّذي أساسُه القياس، إلّا في بعضِ المسائِل.

٨ ـ الثّامِن: ما إذا كانَ أحدُهما أنفَعَ للوقْف، لِمَا صرَّحوا به في «الحاوي القدسي» وغيرِه مِن أنّه يُفْتَىٰ بما هُو أنفَع للوقْف فيما اختلَفَ فيهِ العُلماءُ.

٩ ـ التّاسع: ما إذا كانَ أحدُهُما أوْفَقَ لأهلِ الزَّمانِ ؛ فإن كانَ أوْفَق لعُرْفِهِم، أوْ أسهَلَ عليْهِم، فهُو أَوْلىٰ بالاعتِمادِ عليْه ؛ ولِذا أفتَوا بقوْلِ الإماميْنِ في مسْألةِ تَزْكيةِ الشّهودِ، وعدَمِ القَضاءِ بظاهِرِ العَدالةِ لتغيُّر أحْوالِ الزَّمان، فإنَّ الإمامَ كانَ في القَرْنِ الَّذي شَهِد لَه رسولُ الله ﷺ بالخَيْريّة.

بخلافِ عَصْرِهِما ؛ فإنَّه قَد فشَا فيه الكذبُ ؛ فلا بُدَّ مِن التّزكيةِ، وكذا عَدَلوا عَن قولِ أئمَّتِنا الثّلاثةِ في عدمِ جوازِ الاستِئْجارِ عَلىٰ التّعليمِ ونحْوِه، لتغيُّر الزَّمانِ، ووجودِ الضَّرورةِ إلىٰ القوْلِ بِجوازِه.

١٠ ـ العاشِر: ما إذا كانَ أحدُهما دليلُه أوضحُ وأظهَر، فإنَّه يترجَّح أحدُ القوليْنِ بناءً علىٰ قوَّة الدَّليلِ، وذلِك بعدَ النَّظرِ والتأمُّل مِن قِبَل المُفتي المجتَهِد(١).



(١) المصدر السابق [١/ ٤١ ـ ٤٣].

المَبْحَثُ الثَّالث

ج ـ مراتِب علاماتِ الإفْتاء

١ ـ أوَّلًا: لفْظ عليْه عملُ الأُمَّة.

هذا الاصطِلاحُ يتقدَّم على بقيَّة علاماتِ الإفْتاءِ مِن حيثُ العملُ بِه، حيثُ إنَّ جميعَ أهلِ الفتْوىٰ قدِ اتَّفقوا على ترْجيحِه عَلىٰ غيرِه.

٢ ـ ثانيًا: لفْظ: «وبه يُفْتَىٰ»، و«عليْه الفتْوىٰ»، أو «الفتْوىٰ عليْه».

هذانِ اللَّفظانِ يَحتلَّانِ المرْتبةَ الثَّانية مِن حيثُ درجةُ الاعتِمادِ على القولِ، والعملِ بِه، ولفْظ: «وبه يُفْتَىٰ، وعليْه الفتْوىٰ» آكَدُ مِن لفظِ: «الفتْوىٰ عليْه»؛ لأنَّ الأوَّل يُفيد الحصر، فلا يُفْتَىٰ إلّا بِه.

وهناكَ لفْظانِ يأخذانِ نفْسَ الدَّرجةِ؛ وهُما لفظ: «وبه نأخُذ»، و«عليْه العمَل»، فإذا صرَّحوا بلفْظ «الفتْوىٰ» في قولٍ؛ عُلِم أنّه المأْخوذُ به. قالَ ابنُ عابدين: «ويَظْهر لي: أنَّ لفْظ: «وبه نأخُذ» و«عليْه العمَل»، مساوٍ للفظِ الفتْوىٰ».

فإذا ورَد قولانِ وكانَ لفْظُ الفتْوىٰ في كلٍّ منهُما، فإن كانَ أحدُهما يُفيدُ الحصْر مثْل: «به يُفْتَىٰ، أو «عليْه الفتْوىٰ»، فهُو الأَوْلىٰ، ومثلُه بلْ أَوْلىٰ منه لفْظ: «عليْه عملُ الأُمَّة»؛ لأنَّه يُفيدُ الإجْماع(١).

٣ ـ ثالثًا: لفْظ: الأصحّ والصَّحيح.

وهذانِ اللَّفظانِ يأْتيانِ في الدَّرجةِ الثَّالِثة، و«الأصحُّ» يُقَدَّم علىٰ «الصَّحيح»، وقَد سبَقَ تفْصيلُ المُفاضَلةِ بينَهما.

---

(١) ينظر: «حاشية ابن عابدين على الدر المختار» [١/٧٨]، و«شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» له [١/٣٩].

وفي تقْديم لفْظ: «وبه يُفْتَىٰ» علىٰ لفْظ «الصَّحيح»؛ يقولُ ابنُ عابدين:

«وإذا اختلَفَ اللَّفظُ؛ فإنْ كانَ أحدُهُما لفْظ «الفتْوىٰ» فهُو أَولىٰ؛ لأنَّه لا يُفْتَىٰ إلّا بِما هو صَحيح، وليسَ كلُّ صحيحٍ يُفْتَىٰ به؛ لأنَّ الصَّحيحَ في نفسِه قَد لا يُفْتَىٰ به؛ لكوْنِ غيْرِه أوْفَق؛ لتغيُّر الزَّمانِ والضَّرورة»(١).

٤ ـ رابعًا: ما كانَ بلفْظ: أفعَل التَّفْضيل.

وهذِه المرْتبة يندرجُ تحتَها جميعُ ما كانَ عَلىٰ هذا الوَزْن، كـ: «الأحْوَط» آكَدُ مِن الاحتِياط، و«الأَوْجَه» مُقدَّم علىٰ الوَجيه، وكذا «الأشبه»، و«الأظهَر»(٢).

وممّا ينبَغي التّنبيه عليْه: أنّ ابنَ عابدين ـ رحمه الله ـ ذكر في كتابِه «رَسْم المُفتي» قواعدَ قالَ عنْها: «إنَّ العُلماءَ ذكَروها مفرَّقةً في الكتُبِ، وجعَلوها علَامةً علىٰ المُرجَّح مِن الأقْوالِ»، ومِن هذِه القواعِد ما يَلي:

٥ ـ جاءَ في «شرْح المُنْية» للبرْهانِ إبْراهيم الحَلَبيّ مِن فَصْلِ التّيمُّم: «فلِلَّه دَرُّ الإمامِ الأعْظَم ما أدَقَّ نَظَرَه، وما أشَدَّ فِكْرَه، ولأمْرٍ ما جعَلَ العُلماءُ الفتْوىٰ علىٰ قولِه في العِباداتِ مُطلقًا، وهو الواقِع بالاستِقْراءِ ما لم يكُنْ عنْه رواية»(٣).

٦ ـ الفتْوىٰ تكونُ علىٰ قولِ أبي يوسُف فيما يتعلَّق بالقضاءِ؛ لِحصولِ زيادةِ العِلمِ لَه بتجْربتِه، ولِهذا رَجَعَ أَبو حنيفةَ عنِ القولِ بأنَّ الصدقةَ أفضلُ مِن حَجِّ التّطوُّعِ لَمَّا حَجَّ، وعرَفَ مَشقَّتَه.

٧ ـ تكونُ الفتْوىٰ بقولِ محمَّد في توْريثِ الأرْحامِ.

٨ ـ يَرْجَح الاستحسانُ علىٰ القياسِ إذا كانا في مسألةٍ واحدة.

---

(١) ينظر: «شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/٣٨].

(٢) ينظر: «حاشية ابن عابدين علىٰ الدر المختار» [١/٧٨].

(٣) ينظر: «غُنْية المتمَلِّي في شرح مُنْية المصلي» لإبراهيم الحلبي [ص/٦٦/ طبعة معارف نظارات جليلة ـ تركيا سنة: ١٣٢٥هـ].

٩ ـ ما خرَجَ عَن ظاهِرِ الروايةِ يُعْتَبر مرْجوعًا عنْه، والمرجوعُ عنْه لم يَبْقَ قولًا للمجتهِد.

١٠ ـ ذكَر العلَّامةُ قاسِم ابنُ قُطْلوبُغا في «تصْحيح مختصَر القُدُوريّ»: أنَّ ما في المتونِ مُصحَّحٌ تصحيحًا التزامِيًّا، والتَّصحيحُ الصَّريح مُقدَّمٌ على التَّصْحيحِ الالتِزاميّ.

قالَ ابنُ عابدين ـ رحمه الله ـ معلِّقًا: «حاصِلُه أنَّ أصحابَ المتونِ التَزموا وَضْعَ القولِ الصَّحيح، فيكونُ ما في غيْرِها مقابِلَ الصَّحيحِ ما لم يُصَرَّحْ بتصْحيحِه، فيُقَدَّم عليْها؛ لأنَّه تصحيحٌ صَريح، فيُقَدَّم على التَّصْحيحِ الالتِزاميّ... وحيثُ عُلِمَ أنَّ القولَ هُو الَّذي تواردَتْ عليْه المتونُ فهُو المُعتَمَد المعْمولُ بِه؛ إذْ صرَّحوا بأنَّه إذا تعارَض ما في المتونِ والفتاوى؛ فالمعتَمَدُ ما في المتونِ، وكذا يُقَدَّم ما في الشّروحِ على ما في الفتاوى»[(١)].

ولكنْ نقَل ابنُ عابدين ـ رحمه الله ـ في «حاشِيته على الدُّرّ المخْتار» أنّه جاءَ في «الأشْباه» لشيْخِه المحقّق هبة الله البعلِيّ أنّه قالَ: «قالَ شيخُنا العلَّامةُ صالِح الجِينِينِيّ:

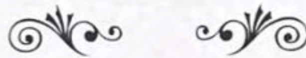
إنَّه لا يجوزُ الإفْتاءُ مِن الكتُبِ المخْتصَرة كـ: «النَّهر»، و«شرْح الكنْز» للعيْني، و«الدّرّ المخْتار شرْح تنْوير الأبْصار»، أو لعدَم الاطّلاعِ على حالِ مُؤلِّفيها، كـ: «شرْح الكنز» لمُنْلَا مسكين، و«شرْح النُّقاية» لِلقُهُسْتَانِيّ، أوْ لنقْل الأقْوالِ الضَّعيفة فيها كـ: «القُنْية» للزّاهِدِيّ، فلا يجوزُ الإفْتاءُ مِن هذِه إلّا إذا علِم المنقول عنْه وأَخذه منْه». هكذا سمعتُه منْه، وهُو علَّامةٌ في الفقْه مشْهور، والعهْدة عليْه»[(٢)].

ثمَّ قالَ ابنُ عابدين: «وينبَغي إلْحاقُ «الأشْباه والنَّظائِر» بها؛ فإنَّ فيها مِن

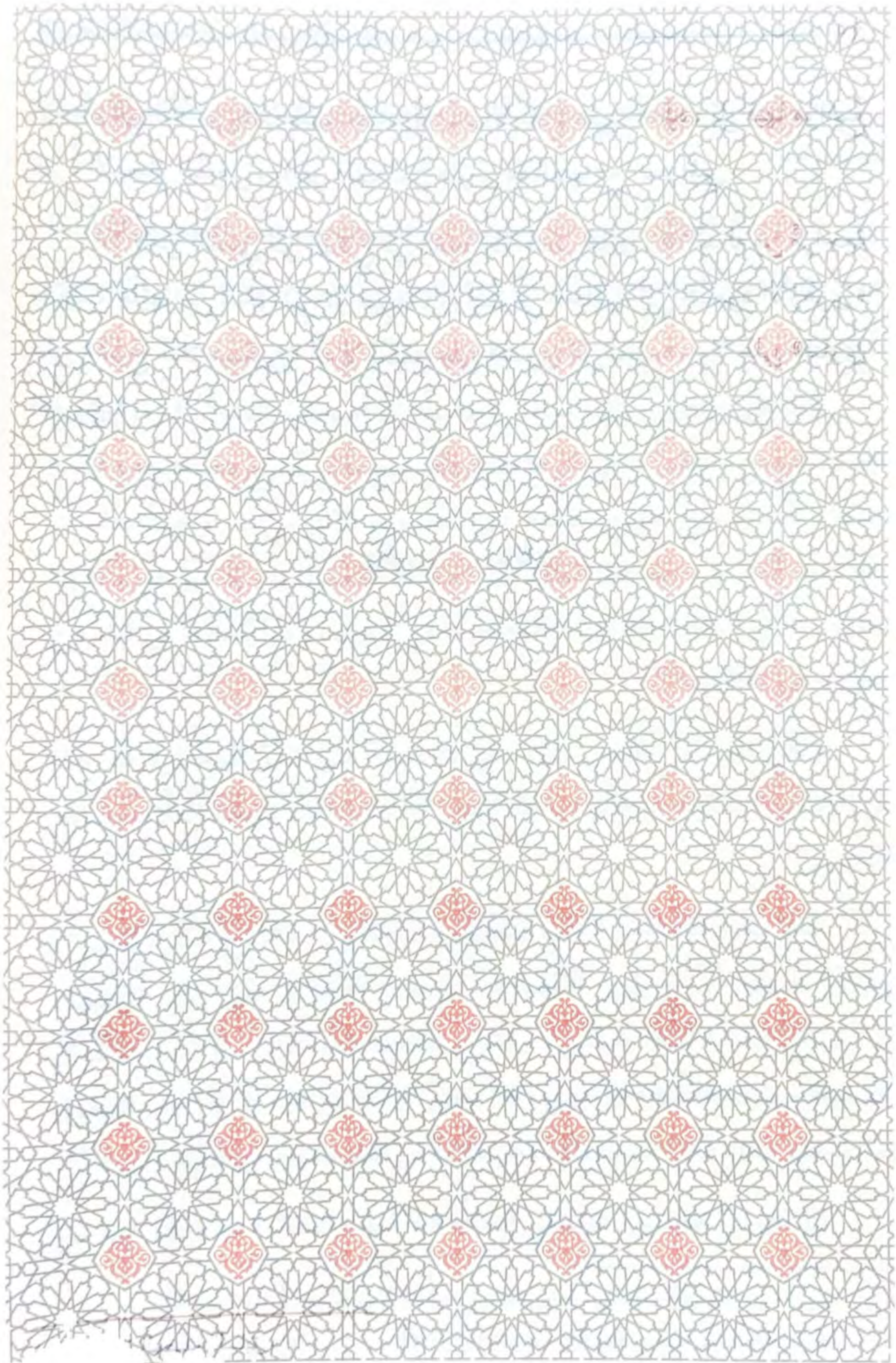
(١) ينظر: «شرح عقود رَسْم المفتي/ ضمن مجموع رسائله» لابن عابدين [١/٣٥ ـ ٣٧].
(٢) ينظر: «حاشية ابن عابدين على الدر المختار» [١/٧٠].

الإيجازِ في التَّعْبير ما لا يُفْهَم معْناه إلّا بعْد الاطّلاعِ على مأخذِه، بَل فيها مواضِعُ كثيرةُ الإيجازِ المُخِلّ، يَظْهَر ذلك لمَنْ مارَسَ مطالعتَها مع الحواشِي.

فلا يأمَنُ المُفْتي منَ الوقوعِ في الغلَطِ إذا اقتصَر عليْها، فلا بُدَّ له مِن مُراجعةِ ما كُتِبَ عليْها مِن الحَواشي أو غيْرِها، ورأيتُ في «حاشِية أبي السُّعودِ الأزهَرِيّ» على «شرْح مُنْلَا مسكين» أنَّه لا يُعْتَمَد على «فتاوى ابْن نُجَيْم»، ولا علَى «فتاوى الطُّورِي»...»[١].



(١) ينظر: المصدر السابق.



الفصل الخامس

ترْجمة صاحِب «الهِداية» الإمام المَرْغِينَانِيّ رحمه الله

وفيهِ ثمانية مباحِث:

* المبْحث الأوَّل: اسمُه وكُنيتُه ولقَبه ونَسَبُه ومَذْهبُه.
* المبْحث الثَّاني: مولدُه ونشأتُه.
* المبْحث الثَّالِث: شيوخُه ورحلاتُه.
* المبْحث الرَّابع: تلاميذُه.
* المبْحث الخامِس: مكانتُه في المذْهَب.
* المبْحث السادِس: صِفاتُه وثناءُ العُلماءِ عليْه.
* المبْحث السَّابع: مؤلَّفاتُه.
* المبْحث الثَّامِن: وفاتُه.

الفصل الخامس

ترجمة صاحب «الهِداية» الإمام المَرْغِينَانِيّ رحمه الله

وفيهِ ثمانية مباحِث:

* المبْحث الأوَّل: اسمُه وكُنيتُه ولقَبه ونَسَبُه ومَذْهبُه.
* المبْحث الثَّاني: مولدُه ونشأتُه.
* المبْحث الثَّالِث: شيوخُه ورحلاتُه.
* المبْحث الرَّابع: تلاميذُه.
* المبْحث الخامِس: مكانتُه في المذْهَب.
* المبْحث السادِس: صِفاتُه وثناءُ العُلماءِ عليْه.
* المبْحث السَّابع: مؤلَّفاتُه.
* المبْحث الثَّامِن: وفاتُه.

الفصل الخامس
ترْجمة صاحِب «الهِداية» الإمام المَرْغِينانِيِّ رحمه الله (١)

(١) ينظر ترجمته في: «العِقْد الثمين في ترجمة صاحب الهداية بُرْهان الدِّين المَرْغِينانِيّ» لحامد بن عَلِيّ العِمادِيّ [ق١ ـ ٨/ب ـ أ/ مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٢٦٧٠)]. و«الوافي بالوفيات» للصفدي [١٦٥/٢٠]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٨٣/١]. و«تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» له [ق١١/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ:) ١٠٢٥]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٥٠/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«نَظْم الجُمَان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دُقماق [٣/ق٧٧/ب/ مخطوط مكتبة الدولة ببرلين ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٦٠٠)]، و«كَشْف القِناع المُرْنَى عن مُهِمّات الأسماء والكُنَى» للعيني [ق٢٥/ب/ مخطوط المكتبة الظاهرية بدمشق/ (رقم الحفظ: ٧٨٤١)]. و«عِقْد الجُمَان في تاريخ أهل الزمان» له [٥٤/٣]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٣٨/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر/ المعروف بـ: تاريخ الجَنَّابِيّ» لمُصْطَفى الجَنَّابي [ق٣٦٢/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٠٩٩)]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٠٦]. و«الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» لعلِيّ القاري [٥٢٢/٢]. و«الطبقات السَّنِيَّة في تراجم الحَنَفِيَّة» لعبد القادر التمِيمِي [ق ٢٠٨/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٩)]، و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق٢٠٣ ـ ٢٠٦/ب ـ ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [١٥٩/٢ ـ ١٦١]. و«مهام الفقهاء / طبقات الحنفية» للأدرنوي [ق٩٣/أ/ مخطوط دار الكتب الوطنية ـ تونس/ (رقم الحفظ: ٢٩٣١)]. و«سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٤٤/٢]. و«كشف الظنون» له [٢٢٧/١]. و«مفتاح السعادة» لطاش كُبْرِي زاده [٢٦٣/٢، ٢٦٤]، و«تاج العروس» للزَّبيدي [٢٤٠/١٨/ مادة: رغن]. و«هدية العارفين» للبغدادي [٧٠٢/١]، و«مقدِّمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١١/١ ـ ١٣]. و«الفوائد البهية» له [ص/١٤١ ـ ١٤٤]. و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/ ٦٨]. و«المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٢٧/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)]. و«طبقات فقهاء السادة الحنفية» لمحمد أمين الزللي الخطيب [ق٤١/ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (رقم الحفظ: ٢٨٤٠)]. و«مختارات=

المَبْحَثُ الأوَّل
اسمُه وكُنْيتُه ولقَبُه ونَسَبُه ومَذْهبُه

هو شيخُ الإسْلام بُرْهانُ الدِّينِ أبو الحسَن، عَلِيّ بْن أبي بكْر صائِن بْن عبْد الجَليل بْن الخَليل، الفَرْغَانِيّ الرِّشْدانِيّ المَرْغِينَانِيّ، إمام الحنفيَّة في زمانِه - رَحِمَهُ اللهُ - مِن أوْلادِ سيِّدنا أبي بكْر الصِّدِّيق[(١)] ـ رضوان الله تعالىٰ عليه.

والفَرْغَانِيّ[(٢)]: بفتْح الفاء، وسكونِ الرّاء، وفتْح الغَين المعْجَمة، بعدَها ألِف وفي آخِرها النّون، نسبة إلىٰ «فَرْغَانة»[(٣)]. وهي مدينةٌ وكُورة واسِعة ببِلادِ ما وراءَ

= من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا» [ص/٧٥٩/ رقم ٤٧٤]، و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان [٣٠٩/٦]، و«اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» لأدورد فنديك [ص/١٤٣]. و«معجم المطبوعات» لسركيس [١٧٣٩/٢]. و«المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» [٧٦/٥، ٧٧]، و«معجم المؤلفين» لكحالة [٤٥/٧]. و«الأعلام» للزركلي [٢٦٦/٤]. و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٤٨ ـ ٢٥٩]. و«جامع الشروح والحواشي» لعبد الله بن محمد الحبشي [٢٠٦٢/٣]. و«معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» [ص/١٩٧٧]. و«معجم المفسرين» لعادل نويهض [٣٥٦/١].

(١) انفرد بذلك اللَّكْنَوِيّ في: «مقدِّمة شرح الهداية» [١١/١].

(٢) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [١٨٨/٧]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢٥٣/٤]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٣٣/٢]. و«تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» له [ق١١/ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٥)]. و«عِقْد الجُمَان في تاريخ أهل الزمان» للبدر العيني [٥٤/٣]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٣٩/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [١٦١/٢]. و«الطبقات السَّنِيَّة في تراجم الحَنَفِيَّة» لعبد القادر التمِيمِي [ق٥٣٠/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٩)]. و«العِقْد الثمين في ترجمة صاحب الهداية بُرْهان الدِّين المَرْغِينانِيّ» لحامد بن عَلِيّ العِمادِيّ [ق٢/أ/ مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٢٦٧٠)].

(٣) وهي حاليًا إقليم يَضُمّ عددًا من المُدُن والقُرَىٰ تُعْرَف باسم: جمهوريات آسيا الوسطىٰ=

النَّهر[١] مُتاخِمَة لبلادِ تُرْكسْتانَ.

الرِّشْدَانِيّ (ويُقالُ أيضًا: الرِّشْتانِيّ)[٢]: بكسْر الرّاء، وسكون الشّين المعْجمة، وفَتْح الدّالِ المهْملة، نِسبة إلىٰ مدينة «رِشْدَان». ويُقالُ لَها أيضًا: «رِشْتان»[٣] بكسْر الرَّاءِ، وبعْدَ الشّين تاءٌ مُثنّاة من فوقِها، وآخِره نون[٤].

والمَرْغِينَانِيّ[٥]: بفتحِ الميمِ وسكونِ الرّاءِ وكَسْرِ الغيْنِ وسكونِ الياءِ

= وكانت تُعْرَف هذه النواحِي سابقًا بـ: بلاد ما وراء النهر، وتقع الآن في أقصَىٰ شَرْق جمهورية أُوزبكستان. وينظر للمزيد عن أحوالها وتاريخها: «دائرة المعارف الإسلامية» [٧٨٣٥/٢٥ ـ ٧٨٤٠].

(١) **بلاد ما وراء النهر:** هي منطقة تاريخية وجُزء من آسيا الوسطَىٰ، تَشْمل أراضيها الآن جمهورية أُوزَباكستان، والجزءَ الجنوب الغربي من كازاخستان، والجزء الجنوبي من قيرغيزستان. وقد أطلَق العربُ المسلمون علىٰ تلك المنطقة اسمَ: «بلاد ما وراء النهر» عندما فتَحوها في القرن الهجري الأول إشارة إلىٰ النهرَيْنِ العظيمَيْنِ الَّذَيْنِ يَحُدَّانِها شرقًا وغربًا: نَهْر (سيرداريا)، المعروف قديمًا بـ(نهر سيحون)، ونَهْر) آموداريا. (المعروف قديمًا بـ: (نهر جيحون).

وأهَمّ المُدن في تلك البلاد: سَمَرْقَنْد ـ بُخارىٰ ـ فَرغانة ـ طَشْقند ـ خوارزم ـ مَرْو ـ ترمذ ـ وبلخ ـ وكرمينيا ـ وكاشان ـ والصغْد ـ وفَاراب ـ وكَشّ ـ وغيرها. ينظر: «الموسوعة العربية الميسرة» [ص/٧٤٨]. و«تركستان من الفتح العربي إلىٰ الغزو المغولي» لفاسيلي بارتولد [ص/١٤٥].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣١١/٢]. و«تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» له [ق١١/ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ:) ١٠٢٥]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحبّ ابن الشِّحْنَة [١/ق ٣٩/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«الطبقات السَّنِيَّة في تراجم الحَنَفِيَّة» لعبد القادر التميمي [ق٥٢٣/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٩)].

(٣) وبهذا الاسم تُعْرَف حاليًا، وتقع بمدينة مَرْغِينان المعروفة حاليًا باسم: مَرْغلان، وكلاهما يقع في إقليم فَرْغَانة بجمهورية أُوزبكستان.

(٤) ولم يذكر غيرَه ياقوتُ الحمويُّ في: «معجم البلدان» [٤٥/٣]. وقال: «مِن قُرَىٰ مَرْغينان، ومَرْغينان من قُرىٰ فَرْغانة بما وراء النهر، يُنْسَب إليها شيخُ الإسلام بخوارزم المعروف بـ: الرِّشْتاني».

(٥) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [١٩٤/١٢]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٠٨/٥].=

المَنقوطةِ باثنَتَينِ مِن تحتِها، وفَتْح النّونِ بعدَها الألف، وفي آخرِها نونٌ أُخْرىٰ، نسبةً إلىٰ مدينةِ «مَرْغِينان»[1]. وهيَ بلْدةٌ مشْهورةٌ بِبلادِ ما وراءَ النَّهر، وتُعَدّ مِن أشْهرِ البِلادِ مِن نواحي فَرْغانة، وقَد خرَجَ منْها جماعةٌ من الفُضلاءِ.



= و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/٣٤٦/٣٤٧]. و«تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» له [ق١١/ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ:) ١٠٢٥]. و«عِقْد الجُمَان في تاريخ أهل الزمان» للبدر العيني [٣/٥٤]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٣٩/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«كَشْف القِناع المُرْنَىٰ عن مُهِمّات الأسماء والكُنَىٰ» للعيني [ق٢٥/ب/ مخطوط المكتبة الظاهرية بدمشق/ (رقم الحفظ: ٧٨٤١)]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [٢/١٦١]. و«العِقْد الثمين في ترجمة صاحب الهداية بُرْهان الدِّين المَرْغِينانِيّ» لحامد بن عَلِيّ العِمادِيّ [ق٢/أ/ مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٢٦٧٠)].

(١) **ويقال لها الآن**: مرغلان، وتقع في الجنوب الشرقي من إقليم فَرْغانة، بجمهورية أُوزبكستان، وفي سنة: (٢٠٠٧م) تَمَّ احتفالُ منظمة (اليونسكو) بها كمدينة تاريخيةٍ بمناسبة مرور ألفَيْ عامٍ علىٰ تأسيسها.

المَبْحَثُ الثاني
مولِدُه ونشْأتُه

قالَ العلَّامةُ محمَّد عبد الحيّ اللَّكْنَوِيّ: «كتبَ بعضُ أجْدادي نقْلًا عَن خطِّ علاءِ الدِّينِ نَبيرَة: أنَّ صاحِب «الهِداية» وُلِد عَقِيبَ صلاةِ العصْر يومَ الاثنَين الثّامِن مِن رجَب سَنةَ إحْدىٰ عشْرة وخمسمائةٍ، وَوُفِّقَ لحَجِّ بيتِ اللهِ الحرامِ وزِيارةِ قبرِ الرَّسولِ ﷺ في سنةِ أربعٍ وأرْبعينَ وخمْسمائةٍ»[1].

وأرَّخ العلَّامةُ خيْر الدِّينِ الزِّركلِيّ في الأعلام (٢٦٦/٤) ولادته سنة: (٥٣٠ هـ)!

وهذا مِن أوْهامِ الأستاذ العلامة الزِّركليّ في كتابِه، كأنَّه تابَعَ فيه «فهْرس المكْتبة الأزْهريّة»، فقَد وقَعَ فيها تَقْييدُ وفاتِه بِما ذكَره[2]. وهُو خطأٌ مكْشوفٌ جدًّا.

والأوَّل هُو الأقربُ للصّحّةِ، لما يأتي ذكره أنَّ مِن جمْلةِ مشايخِ المَرْغِينَانِيِّ الّذين تفَقَّه عليهِم وأَذِنوا له بالإفتاءِ في حياتِهم: علِيَّ بنَ محمَّد بْن إسْماعيل الأسْبِيجابِيّ السَّمَرْقَنْديّ أبا الحسَن، المعْروف بـ: شيخ الإسلام، ذكَره المَرْغِينَانِيّ في «مشْيختِه» وقالَ:

«اختلفْتُ إليْه مُدَّةً مَديدة، وحصَّلْتُ مِن فوائِده مِن فوائِد الدَّرْسِ ومَحافِل النّظر نِصَابًا وافيًا، وتلقَّيْتُ مِن فَلْقِ فِيه[3]: «الزّيادات»، وبعضَ «المبْسوط»، وبعضَ «الجامِع» وشَرَّفَني ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ ـ بِالإطْلاقِ في الإفْتَاءِ، وَكتَبَ لي

---

(١) ينظر: «مقدِّمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١١/١].

(٢) ينظر: «فهارس مخطوطات المكتبة الأزهرية» [٤٩/٧].

(٣) أي: مِن شِقّ فَمِه. يُقالُ: كَلَّمَني فلانٌ من فَلْقِ فِيهِ ـ بكسر الفاء وفَتْحها ـ: أَي مِنْ شِقِّه. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٤٠٤/٣/ مادة: فلق].

بِذلِك كتابًا بَالَغَ فِيهِ وَأَطْنَبَ..»[١]. إلىٰ آخِرِ ما ذكَرَه.

وكانَت وفاةُ الأسْبِيجابِيِّ هذا بسَمَرْقَند (سنة: ٥٣٦ هـ). فيَبْعُدُ جِدًّا - علىٰ القولِ الثَّاني في تقْييدِ ولادته - أن يكونَ قَد تَفَقَّه عليْه وأذِنَ لَه في الفتْوىٰ وعُمرُه أقلُّ مِن خمْسِ سنَوات!

وعَوْدٌ علىٰ بَدْءٍ فنقولُ: نشأَ المَرْغِينانِيُّ - رحمه الله - وترَعْرَعَ في بيتٍ سليلٍ بالعِلمِ والفضْل، ومكانةٍ اجتِماعيّة، فحَثَّه أبوه وجَدُّه لأُمِّه علىٰ طلبِ العلْمِ، فتلقَّىٰ العلمَ مِن أَبيهِ في بلدِه وهُو صغيرٌ، وعَلَّمه جَدُّه لأُمِّه عُمَر بْن حبيبٍ مسائلَ الفقْه في وقْتٍ مُبكِّر، وبدأ يُلَقِّنُه مسائلَ الخِلافِ في نُعومةِ شَبابِه، وأوْصاهُ بالجِدِّ والمُثابَرة والاجتِهادِ في الطَّلَبِ، وأَن يكونَ ذا هِمَّةٍ عاليةٍ.

قالَ المَرْغِينانِيّ في «مشْيَخته» مُتحدِّثًا عن جَدِّه: «تلقَّيْتُ مِنْهُ مسَائِلَ الخلافِ، ونُبَذًا مِن مُقطَّعاتِ الأشْعار.. ولقَّنَني حَدِيثًا وَأَنا صَغيرٌ فحفِظْتُه عَنهُ»[٢].

وقالَ أيضًا[٣]: «أفادَني جَدِّي - رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ -:

تَعلَّمْ يَا بُنَيَّ العِلْمَ وافْقَهْ ❊ وَكُنْ فِي الفِقْهِ ذَا جُهْدٍ ورَايِ[٤]
وَلَا تَكُ مِثْلَ خَيَّالٍ تَرَاهُ ❊ عَلَىٰ مَرِّ الزَّمَانِ إِلَىٰ ورَايِ[٥]



(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٧١].
(٢) المصدر السابق [١/٣٩٠].
(٣) المصدر السابق.
(٤) أي: «ورَأْيٍ» بتخفيف الهمز.
(٥) أي: «وراءِ».

المَبْحَثُ الثَّالث

شيوخُه ورحلاتُه

سمع المَرْغِينَانِيّ الحديثَ من جماعةٍ مِن عُلماءِ بلدِه، كصاعِد بْن أسْعد المَرْغِينَانِيّ وغيرِه أوَّلًا، ثمَّ ارْتحَلَ في طلَبِ العِلمِ وسمِعَ مِن مشايخَ أجِلَّاءَ في البلدانِ والأقاليمِ، وأخَذَ مِن علومِهم ومَعارِفِهم وأخْلاقِهم، وسافَر إلىٰ مَرْو، وإلىٰ بُخارىٰ، وإلىٰ مَدينةِ نَسَف، وغيْر ذلِك.

وكانَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَد وُفِّق لحَجِّ بيتِ اللهِ الحَرامِ وزِيارةِ قبرِ الرَّسولِ ﷺ في سنةِ أربعٍ وأرْبعينَ وخمْسمائةٍ.

وقد حَرِصَ رَحِمَهُ اللَّهُ كلَّ الحرْصِ علىٰ طلَبِ العِلم ولِقاءِ المشايِخِ، فلَم يَفْتُر مرَّة، حتّىٰ إنَّه قالَ: «إنَّما غلَبْتُ شركائِي بأنّي لا تَقعُ لي فَتْرةٌ في التَّحصيلِ»[1].

وقَد جمَعَ لنفسِه مشيخةً وَقَفَ عليْها العلَّامةُ عبدُ القادرِ القُرشِيُّ، فقالَ في ترْجمتِه مِن كتابِه: «الجواهِر المُضيّة»: «جَمَع لنَفسِهِ مشيخةً كتبْتُها وعلَّقْتُ مِنْهَا فَوَائِد»[2].

وقالَ ابنُ حَجر: «قد سَمِعَ الحديثَ علىٰ جماعةٍ، خرَّجَ له عنهُم حُسامُ الدِّين بنُ عليِّ ابْن حَجَّاجٍ السِّغْناقِيّ مشْيخةً، وقفْتُ عليها»[3].

فلعلَّ له مشْيختَيْنِ، إحْداهما جَمَعها بنفسِه أوْ جُمِعَتْ له عَن علمِه، والأُخْرىٰ

---

(١) ينظر: «تعليم المتعلم طريق التعلُّم» للزرنوجي [ص/١١١].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٨٤].

(٣) نقلناه من حاشيةٍ بأسفل ورقة العنوان من نسخةٍ منقولة عن نسخة الحافظ السخاويِّ المنقولة عن نسخة شيخه ابن حَجر التي بخطِّه من كتابه: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» [مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٠)].

جمَعَها له حُسامُ الدِّينِ السِّغْناقِيّ (توفّي سنة: ٧١١هـ) وهو لم يُدْركه[(١)].

وقَف ابنُ حجَر على الثَّانية، ووَقَف القُرشيُّ على الأُولىٰ[(٢)].

وجُلُّ مشايخِه من أعلامِ مذْهب الإمام أبي حنيفةَ - رضي الله عنه - والمُتبَحِّرينَ فيه.

ونذكر منهم هنا أشْهَرَهم:

١ - والِده - رحمه الله - وهو أبو بكْر بْن عبْد الجليل، كان يُوقِف بداية دَرْسِه علىٰ يوْم الأرْبِعاء، فكانَ صاحِبُ «الهِداية» يَقْفو أثَره ويقولُ: «هكَذا كانَ يَفْعلُ أَبي»[(٣)].

٢ - جَدّه لأُمِّه: عُمَر بْن حبيب أبو حفْص القاضي الإمام، قالَ صاحبُ «الهِداية» - رحمه الله - في «مشيخَتِه»: «علَّق جَدِّي هذا لأُمِّي مسائلَ «الأسْرار» علىٰ القاضي الإمامِ أحْمد بْن عبْد العَزيزِ الزَّوْزَنِيّ، وكانَ مِن كبارِ أصْحابِه، ثم درَسَ الفقهَ بعد وفاتِه علىٰ الإمامِ الزّاهِد شمْس الأئمَّة السَّرْخَسِيّ».

ثمَّ قالَ: «وتلقَّيْتُ منه مسائلَ الخلافِ، وكانَ مِن جِلَّةِ العُلماءِ والمُتبحِّرينَ

---

(١) وهو يَرْوِي كتابَ «الهداية» بواسطتَيْنِ عن مؤلِّفه، وقد غَلِط مَن عَدَّ السِّغْناقِيَّ من جملة تلاميذ صاحب «الهِداية»، كما فعَلَ عبدُ القادر التميمي فيما يُفْهَم من كلامه في «الطبقات السنِيَّة» [١٥٠/٣]. ومثله حاجي خليفة في «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» [٤٩/٢]. وفي: «كشف الظنون» له [٢٠٣٢/٢]. وبه جزمَتْ صاحبةُ «الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» [ص/٢٥٧]. وهو وَهْم فاحش منهم جميعًا! وقد انتبَه له صاحب: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٤٧/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع - تاريخ)]. فقال يرد علىٰ عبد القادر التميمي بعد أن ساق كلامه: «قوله إنّه أخَذ عنه صاحبُ «الهِداية»! فيه نظرٌ، لأنّه كانَ [يعْني: المرغيناني] في عصر الخمسمائة، وهذا [يعني: السِّغْناقِيّ] في السبعمائة، وآخِر كلامه [يعني: التميمي] يدل علىٰ أنه [يعني: السِّغْناقي] أخَذ «الهِداية» عن فخْر الدِّين وحافِظ الدِّين وهُما عنِ الكَرْدَرِيّ عن صاحِب «الهِداية»، ولعلّ هذا هو الصّواب. تأمَّل».

(٢) وكذا وقَف عليها أيضًا تلميذُه الزّرْنوجِي ونقَل عنها في كتابه: «تعليم المتعلِّم طريق التعلم» [ص/١٢٥].

(٣) ينظر: «تعليم المتعلِّم طريق التعلم» للزرنوجي [ص/٩٩].

في فنِّ الفقْه والخِلافِ، صاحِب النَّظَر في دقائِق الفتوَىٰ والقضاء، وَمن أفضَلِ مناقبِه وَأجَلِّ فضائِله: أنَّه رُزِقَ في تَعْليمه مُشَارَكَةَ الصَّدْرِ الأَجَلِّ الإِمَامِ الكَبير برْهَان الأَئِمَّة، ولقَّنَني حَدِيثًا وَأَنا صَغِيرٌ فَحفِظْتُه عَنهُ»[1].

٣ ـ أحمدُ بْن عبْد الرّشيدِ بْن الحُسيْن قِوَام الدِّين البُخارِيّ، والِد صاحِب «الخُلاصة»، أخَذ العلمَ عَن أبيهِ، وتفَقَّه عليْه ابنُه وصاحبُ «الهِداية»[2].

٤ ـ أحْمد بْن عبْد العَزيزِ بْن مازَه الصَّدْر السَّعيد، أَخو الصَّدْرِ الشّهيد، تفقَّه عليْه صاحبُ «الهِداية»، وروىٰ كتابَ «السِّيَر الكَبير» لمحمَّد بْن الحسَن ـ رحمه الله ـ مِن طَريقِه، وذكَره في «مشْيختِه» وقالَ: «أجازَني رِوَايَةَ مسْموعاتِه ومُسْتَجازاتِه مُشافَهةً ببُخارَىٰ، وشرَّفَنِي بِخَطِّ يَدِه»[3].

٥ ـ أحْمد بْن عُمَر بْن محمَّد أَبو اللَّيْث، أبوه عُمَر أَبو حفْص النَّسفِيّ، تعَلَّم علىٰ أبيهِ، وكانَ مِن الفُقهاءِ الكبارِ في زمنِه بسَمَرْقَند، وولَدُه هذا يُعْرَف بـ: المَجْد النسَفِيّ، وهُو وأَبوه من مشايخِ صاحِبِ «الهِداية»، وذكَر في «مشْيختِه» أنَّه أجازَ لَه مِن سَمَرْقَند[4].

٦ ـ الحسَن بْن عليّ بْن عبْد العَزيزِ أبو المَحاسِن ظَهِير الدِّينِ المَرْغِينَانِيّ، تَفَقَّه علىٰ الفُقهاءِ: عبْد العَزيزِ بْن عُمَر بْن مازَهْ ـ والِد أحْمد الصَّدر السَّعيد المُتقدِّم ـ، وعلىٰ شمْس الأئمَّة محْمود الأُوزَجَنْدِيّ وغيرِهما.

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٨٩]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٤/٤٧٨]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٤٢].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٧٤]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [١/٣٧٩]، و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٢٤].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٧٤]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [١/٣٨٠]، و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/ ٢٤].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٨٦]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [١/٤١٦]، و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٢٩].

وتفَقَّه عليْه صاحِبُ «الهِداية»، وابنُ أُختِه افتخارُ الدِّينِ طاهِر بنُ أحْمد بْن عبْد الرَّشيد، صاحِب «الخُلاصة»، وقَد رَوىٰ عنه صاحبُ «الهِداية» بالإجازةِ كتابَ «التِّرمِذي»، وكان جامعًا بين الفقْه والحَديث(١).

٧ - زياد بْن إلْياس أبو المعالِي ظَهير الدِّين، تلْميذ البَزْدَوِيّ، قالَ صاحِب «الهِداية» في «مشْيختِه»: «اختلَفْتُ إليْه بعْد وفاةِ جَدِّي، وقرأتُ عليْه أشياءَ منَ الفقْه والخِلافِ، وكانَ مع غَزارةِ العِلمِ ووفورِ الفضْل مُتواضِعًا، جَوادًا، حَسَنَ الخُلُق، مُلاطِفًا لأصْحابِه، وكانَ مِن كبارِ المَشايِخِ بفَرْغَانة(٢).

٨ - سَعيد بْن يوسُف الحَنفِيّ القاضي، نَزِيل بلْخ، ولِصَاحِب «الهِدَايَة» مِنْهُ إجَازَة مُطْلَقَة عَامَّة، وَذكَرَه في «مشْيختِه»، وسَاقَ لَهُ حَدِيثًا بِسَنَدِهِ(٣).

٩ - صاعِد بْن أسْعد بْن إسْحاقَ المَرْغِينَانِيّ ضياء الدِّين، تقدَّم أنَّه مِن أوائِل مشايخِ صاحِب «الهِداية»، وقرأ عليْه «جامِع التِّرمِذيّ» في بلدِه، وذكرَه في «مشْيختِه»، وذكَر لُه حديثًا بسندِه، وأبوه وجَدُّه منَ الفُقهاءِ مِن أسرةٍ مشْهورةٍ بالعِلمِ والفضْلِ والفتْوىٰ والتَّدريسِ وغيْرِها (توفِّي سنة: ٥٩٣ هـ)(٤).

١٠ - عبْد اللهِ بْن أبي الفتْح الخَانَقَاهِيّ المَرْغِينَانِيّ. ذكرَه صاحبُ «الهِداية» في «مشْيختِه» وقالَ: «كَانَ لنا إمَامًا شَيخًا زاهدًا واعِظًا، منَ المُشْتَغلينَ بِالعبادَة، المُنْقطِعينَ إلَىٰ الله، صَاحِب كرامات ظَاهِرَة، عُمِّرَ حَتَّىٰ بلَغَ مائَةً ونَيِّفًا»(٥).

١١ - عبْد الله بْن محمَّد بْن الفضْل أَبو البَركاتِ، المُلَقَّب بـ: صَفِيّ الدِّينِ،

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٩٨/١]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٩٥/٣]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/ ٦٢، ٦٣].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٤٥/١]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٣٩٣/٣].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٤٩/١]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٣٩/٤].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٥٩/١]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٧٨/٤].

(٥) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٨٠/١]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [١٥٩/٤].

وهُو فَاضلٌ عفيفٌ من بَيتِ عِلْمٍ وزُهْدٍ وصَلاحٍ، ذكَرَه صاحبُ «الهِداية» في «مشْيختِه»، وذكرَ أنَّه أجازَه إجازةً مُطْلقةً مُشافهةً بنيسابورَ، ثمَّ روَىٰ عنه حديثًا[1].

١٢ - عُثمان بْن إبْراهيمَ بْن عَلِيٍّ الخُوَاقَنْدِيّ، أحَد مشايِخ فَرْغَانة، تفَقَّه ببُخارَىٰ عَلىٰ برهَانِ الأَئِمَّة عبْد العَزيزِ بْن عُمَر، ذكَرَه صاحِبُ «الهِداية» في «مشْيختِه» وقالَ: «قرأتُ عليْه أشياءَ مِن الفقْه وغيْرِه، وأجازَني مُشافهةً»[2].

١٣ - عُثمان بْن عَلِيّ بْن محمَّد، أبو عُمَر البيكَنْديّ مِن أهْل بُخارىٰ، ووالِدُه مِن أهْل بِيكنْد، كَانَ إمَامًا فَاضلًا زاهدًا ورِعًا عفيفًا، كثيرَ العِبادَة والخَيْر، سليمَ الجَانِب، متواضعًا، تفَقَّه عَلىٰ شمْس الأئمَّة السَّرْخَسِيّ، وسمِع مِن مُحَمَّد بْن الحُسَيْن البُخَارِيِّ المَعْرُوف بـ: خُوَاهَر زادَه، ذكَرَه صاحبُ «الهِداية» في «مشْيختِه». (توفي سنة: ٥٢٢ هـ)[3].

١٤ - عَلِيّ بْن محمَّد بْن إسْماعيل الأَسْبيجَابِيّ السَّمَرْقَنْديّ أبو الحسَن، المعْروف بـ: شيْخ الإسْلام، سكَنَ سَمَرْقَنْد، وصارَ المُفْتِيَ والمُقدَّمَ بها، ولم يكُن فيما وراءَ النّهرِ في زمانِه أحْفَظ لمذْهبِ أبي حنيفةَ منْه، عاشَ طويلًا، ونَشَر العِلمَ، وكانَ لَه تلاميذُ كثيرونَ، منهُم السَّمْعانِيّ صاحبُ «الأَنساب».

قالَ صاحبُ «الهِداية» في «مشيختِه»: «اختلفْتُ إليْه مدَّةً مديدةً، وحصَّلْتُ مِن فوائِده مِنْ فوائِد الدَّرْسِ ومَحافِل النَّظر نِصَابًا وافيًا، وتلقَّيْتُ مِن فَلْقِ فيهِ: «الزِّيادات»، وبعضَ «المبْسوط»، وبعضَ «الجامع»، وشرَّفَنِي - رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ - بِالإطْلاقِ في الإفْتَاء، وكتَب لي بذلِك كتابًا بَالَغ فِيهِ وَأطْنَب، وَلَكِن لم يَتَّفِق لِيَ الإجَازَةُ مِنْهُ، وَأخْبرنِي عنه غيرُ وَاحِدٍ مِن مشايِخي - رحمهم الله -». ثمَّ سَاقَ له

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٢٨٨]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٤/٢٣١].
(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٤٣].
(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٤٥]، و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١١٥].

حَدِيثًا عَن نجْم الدِّين أبي حَفْصٍ عُمَر بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ النَّسَفِيّ عَنهُ بِسَنَدِهِ. توفِّي بسَمَرْقَنْد (سَنَة: ٥٣٦ هـ)[(١)].

١٥ ـ عُمَر بْن عبد العزيز بْن عُمَر بْن مازَهْ برهان الأئمة حُسام الدِّين، المعروف بـ: الصدر الشهيد، تفقَّه علي والِده، وله كتبٌ معتبرة في المذهب كـ: «الفتاوىٰ الصغرىٰ»، و«الفتاوىٰ الكبرىٰ»، و«الجامع المُطَوّل»، و«المبسوط في الخلافيات».

وكان يُكرِم صاحبَ «الهِداية» ويُقَدِّمه، ويَجْعلَه من خوَاصِّ تلامذتِه في الدُّروسِ الخاصّة، لكِن لم يَتَّفِقْ له الإجازةُ منه في الرِّوَايَة. (توفّي سنة: ٥٣٦هـ)[(٢)].

١٦ ـ عُمَر بْن عبْد المؤْمِن بْن يوسُف البلْخِيّ أبو حفْص شيْخ الإسْلام، المُلقَّب بـ: صَفِيّ الدِّين، اجتمَع بِه صاحبُ «الهِداية»، وكانَ رفِيقَه في سَفرِ الحجِّ، وقرأَ عليْه أحاديثَ، وتناظَرَا في المسائِل الفقهيَّة. (توفّي سَنَة: ٥٥٩ هـ)[(٣)].

١٧ ـ عُمَر بْن محمَّد بْن أحْمد، نَجْم الدِّين أبو حفْص النَّسفِيّ السَّمرْقَنْديّ، قالَ السَّمْعانِيّ: «إمامٌ فقيهٌ فاضِل، عارِف بالمذْهب والأدَب، صنَّف التَّصانيفَ في الفقْه والحَديث، ونَظَم «الجامِع الصَّغير» وجَعلَه شِعْرًا».

ولَه نحْوٌ مِن مِائة مُصنَّفٍ، وهُو صاحِب «طِلْبة الطَّلَبة» في الألْفاظ الحنفيَّة، وقَد صَدَّرَ صاحبُ «الهِداية» «مشْيختَه» بِه، وثَنَّىٰ بذِكر ولدِه أحْمد بْن عُمَر ـ وقَد تقدَّم ـ وقالَ: «سمِعتُ نجْمَ الدِّين عُمَر يقولُ: «أنا أروِي الحديثَ عَن خمسمائةٍ

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٧٠/١، ٣٧١]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢١٢]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٢٤].
(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٩١/١]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢١٧].
(٣) ينظر: «التدوين في أخبار قزوين» للرافعي [٣٤٨/١]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٩٢/١].

وخمْسينَ شيخًا». ثمَّ قالَ: «قرأتُ عليه بعضَ تصانيفِه». (توفّي سَنة: ٥٣٧ هـ)[١].

١٨ ـ عُمَر بْن محمّد بْن عبْد اللهِ البِسْطامِيّ أبو شُجاعٍ ضِياء الإسْلامِ، كانَ فَقيهًا إمامًا على مذْهب أَبي حنيفةَ ـ رضي الله عنه ـ ذكرَه صاحبُ «الهِداية» في «مشْيختِه» وقالَ: «مِن كبَرَاءِ المَشايخِ ببَلْخ، كتبَ إِلَيْنا بِخطِّهِ إجَازَةً بجَمِيعِ مسْموعاتِه ومُسْتَجازاتِه إجَازَةً مُطْلَقَة، وكانَت لَه أسانيدُ عاليةٌ، ويدٌ باسطةٌ في أنواعٍ مِن العُلوم». كانَ موْجودًا (سَنَة: ٥٣٠ هـ)[٢].

١٩ ـ قيْس بْن إسْحاقَ بْن محمَّد، الأَمير أبو المَعالي المَرْغِينَانِيّ ثمَّ السَّمَرْقَنْديّ، كانَ إمامًا فاضلًا مُقِيمًا بسَمَرْقَنْد، ودرَّس بها فِقْهَ أَبي حنيفَة. قالَ صاحبُ «الهِداية»: «بيْنَنا وبيْنه قَرَابةٌ قَرِيبةٌ». (توفّي سَنَة: ٥٢٧ هـ)[٣].

٢٠ ـ محمَّد بْن أحْمد بْن عبْد الله الخَطِيبيّ، الإمام الخَطيب الزَّاهِد، قالَ صاحبُ «الهِداية» في «مشيختِه»: «رَأَيْتُه بـ: رِشْدان، قَدِمهَا عَليْنا، وقَرأتُ عَلَيْهِ أَحَادِيثَ، وأَجَازَ لي». ثمَّ سَاقَ لَه بِسَنَدِهِ حَدِيثًا[٤].

٢١ ـ محمَّد بْن أبي بكْر بْن عبْد اللهِ، أبو طاهِر الخَطيب، البُوشَنْجِيّ، الإمام الزّاهِد، قالَ صاحبُ «الهِداية» في «مشْيختِه»: «أجاز لي جَمِيعَ مسْموعاتِه مُشَاهدَةً بمَرْو، وكتبَ بِخَطِّ يَدِه». ثمَّ سَاقَ صَاحبُ «الهِدَايَة» عَنهُ حَدِيثًا سَمِعَه مِنْهُ بسندِه[٥].

---

(١) ينظر: «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني [١/٥٢٧ ـ ٥٢٩]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٩٤، ٣٩٥]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢١٩].

(٢) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٢/٢٣١]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٩٦، ٣٩٧].

(٣) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [١٢/١٩٥]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٤١٤].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/١٤].

(٥) المصدر السابق [١/٣٥].

٢٢ ـ محمد بْن الحسن بْن مسعود، عُرِفَ أبوه بـ: ابن الوزير، كان إمامًا فَاضلًا، وَلِيَ القَضَاءَ بسَمَرْقَنْد، ومَاتَ ببُخارَىٰ (سَنَة: ٥٠٥هـ). ذكره صاحب «الهداية» في «مشيختِه». وقالَ: «أجَازَ لي جَمِيعَ مسْموعاتِه ومُسْتجازاتِه مُشافهةً بمَرْو، وكتبَ بِخَطِّ يَده»(١).

٢٣ ـ محمَّد بْن الحسَين بْن ناصِر، ضِياء الدِّينِ، تفَقَّه علىٰ العَلاءِ السَّمَرْقَنْديّ صاحِب «التُّحفة»، ذكَرَه صاحبُ «الهداية» في «مشْيختِه». وقالَ: «أجازَ لي جَمِيعَ مسْموعاتِه مُشافهةً بمَرْو، وَكتبَ بِخَطِّ يَدِه سَنَةَ خمسٍ وأَرْبَعينَ وَخمْسمائَة»(٢).

٢٤ ـ محمَّد بْن سُلَيْمان أبو عبْد اللهِ الأُوشِيّ، شيْخ الإسْلام، نَصْر الدِّين، أَحَد الزُّهّاد، ذكَره صاحبُ «الهِداية» في «مشْيختِه». وقالَ: «كتبَ إِلَيْنا بِالإِجَازَةِ لِروايةِ جَمِيعِ مسْموعاتِه بِخَطِّهِ»(٣).

٢٥ ـ مُحمَّد بْن عبْد الرَّحْمنِ بْن أحْمدَ أَبو عبْد اللهِ البُخاريّ، المُلقَّب بـ: العلاء الزَّاهِد، صاحِب «مَحاسِن الإسْلام»، كانَ إمامًا فاضلًا مُفْتيًا مُذكِّرًا أُصُوليًا مُتكلِّمًا، حَسنَ الكلامِ في الوعْظِ والتَّفسيرِ، وقيلَ: إنَّه صنَّف في التَّفسيرِ كتابًا أكْثرَ مِن ألفِ جُزءٍ.. ذكَره صاحبُ «الهِداية» في «مشْيختِه». (توفِّي سَنَة: ٥٤٦ هـ)(٤).

٢٦ ـ محمَّد بْن عبْد اللهِ بْن أَبي بكْر الخطيب الكُشْمِيهَنِيّ المَرْوزِيّ أَبو الفتْح، مِن أهل مَرْو، كانَ إِمَامًا زاهدًا، ذكَرَه صاحبُ «الهِداية» في «مشْيخته» وقالَ: «قَرَأْتُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ «صَحِيح البُخَارِيّ» وأَجَازَ لي بَقِيَّته»(٥).

٢٧ ـ مُحَمَّد بْن عُمَر بْن عبْد الملِك بْن عبْد العَزِيز بْن أَحْمدَ بْن إِسْحَاقَ بْن

(١) المصدر السابق [٤٦/٢].
(٢) المصدر السابق [٥١/٢، ٥٢].
(٣) المصدر السابق [٥٧/٢].
(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٨٠/٢]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٤٤].
(٥) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٧٦/٢].

إِبْرَاهِيمَ الصفَّار، مِن أَهْل بُخَارَىٰ، قالَ السَّمْعانِيّ: «كانَ فقيهًا، حَسَنَ السِّيرةِ، جميلَ الأمْر، شدَا طرَفًا من العِلم». وقالَ عبدُ القادرِ القُرشي: «ومُحمَّد بْن عُمر هَذَا أحدُ شُيُوخ صَاحِب «الهِدَايَة»، وَمِمَّنْ سمع مِنْهُ وَأَجَازَ لَهُ، وَقَد ذكَره في «مشْيخَتِه» . .» . (توفّي سَنَة: ٥٥٤هـ)(١).

٢٨ ـ محمَّد بْن محمَّد بْن الحسَن منْهاج الشَّريعة، ذكَره صاحِبُ «الهِداية» في «مشْيخَتِه» وقالَ: «لمْ تَرَ عيْني أغزَر منْه فضلًا، ولا أوْفَر عِلْمًا، ولا أوْسَعَ منْه صدرًا، ولا أعَمَّ منْه برَكةً، لم يَتَّلْمِذ لَه أحدٌ إلّا برزَ علىٰ أقْرانِه، وصارَ أوْحَدَ زمانِه، قرأتُ عليْه في بَدْءِ أمْري وحَدَاثةِ سِنِّي، فلمْ أزَلْ أَغتَرِفُ مِن بِحارِه، وأقتَبِسُ مِن أنوارِه، إلىٰ سنةِ خمسٍ وثلاثينَ وخمْسمائة، فعلَّقْتُ عليْه «الجامعَيْنِ»، و«الزِّيادات»، و«طريقة الخِلاف»، ومُعْظَم الكتُب المبْسوطة، وكتاب «أدَب القاضي» للخَصَّاف، والأخْبار والآثار المُسْنَدة»(٢).

٢٩ ـ محمَّد بْن محْمود بْن عَلِيّ العلَّامة أبو الرِّضا الطَّرَازيّ، سَدِيد الدِّين، أحَد مشايِخ بُخارَىٰ، كانَ فاضلًا ومُميّزًا، كثيرَ الذِّكْر والتَّهجُّدِ والتِّلاوة، ذكَره صاحبُ «الهِداية» في «مشْيخَتِه»، وقالَ: «أجَاز لي ببُخارَىٰ». ماتَ في حدودِ (سَنَة: ٥٧٠ هـ)(٣).

ولَه مشايِخُ غيرُ هؤُلاءِ(٤)، وكانَ يقولُ: «كمْ مِن شيخٍ كبيرٍ أدْركْتُه وما

(١) ينظر: «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني [١٧٢/٢]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٠٣/١]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٨٦].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١١٥/٢]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢٣٣/٣]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/ ١٨٦].

(٣) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٤٥٤/١٢]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٣١/٢]. و«الوافي بالوفيات» للصفدي [٢٧٩/٤]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٦/٥].

(٤) ذكَر بعضَهم الحافظُ ابنُ حجر فيما رأيناه في حاشيةٍ بأسفل ورقة العنوان من نسخةٍ منقولة عن نسخة=

استَخْبَرْتُه» ، ثمَّ يقولُ مُتحَسِّرًا على هذا الفَوْت ، مُنْشِئًا هذا البيتَ:

لَهْفًا عَلَى فَوْتِ التَّلاقِي لَهْفَا ❊ مَا كُلُّ مَا فَاتَ وَيَفْنَى يُلْفَى[1]



= الحافظ السخاوِيِّ المنقولة عن نسخة شيخه ابن حَجر التي بخطِّه من كتابه: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» [مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٠)].

(١) ينظر: «تعليم المتعلِّم طريق التعلم» للزرنوجي [ص/١٢٥].

المَبْحَثُ الرَّابع
تَلاميذُه

لقَد تَلْمَذَ عليْه - رَحِمَهُ اللهُ - الجَمُّ الغَفيرُ، وتَخرَّجَ علىٰ يديْه الكثيرونَ مِن فُقهاءِ المذْهبِ ممَّن لهُم شأنٌ عظيمٌ في العلْمِ والعمَل، ونذْكُر هنا جماعةً منهُم دون استيعابٍ، معَ البَدْء بأبنائِه الثَّلاثة.

١ ـ ابنُه عِمَاد الدِّين محمَّد بْن عَلِيّ بْن أبي بكْر الفَرْغَانِيّ المَرْغِينَانِيّ، تفَقَّه عَلىٰ أَبيهِ صاحِب «الهِداية»، وعلىٰ القاضي ظَهِير الدِّينِ البُخَارِيّ، ولَه ولَدٌ اسمُه عبْد الرَّحيم، برَع في الفقْه، وألَّف كتابًا سمَّاه بـ: «الفصول العِمَاديّة»، نسبةً إلىٰ أبيهِ عماد الدِّين هذا، ويَكْثُر ذِكْرُه في كُتب المذْهَب[1].

٢ ـ ابنُه عُمَر بْن عَلِيّ بْن أبي بكْر المَرْغِينَانِيّ، أبو حفْص الملقَّب بـ: نِظَام الدِّين، تفَقَّه علىٰ وَالِده حَتَّىٰ برعَ في الفِقْه وَأفتىٰ، وله: «جواهِر الفقْه» و«الفوائِد»[2].

٣ ـ ابنُه محمَّد بْن عَلِيّ بْن أبي بكْر المَرْغِينَانِيّ، جَلال الدِّين أبو الفتْح، نشَأَ في حِجْر أَبيهِ بُرْهان الدِّين، وغُذِّيَ بالعلْمِ والأدَب، وانتهَتْ إليْه رياسةُ المذْهَب في عَصْره[3].

تفَقَّه هؤُلاءِ الثَّلاثةُ عَلىٰ أبيهِم ـ صاحِب «الهِداية» ـ وبرَعوا في الفقْه وأفْتَوا، وصارُوا مرْجوعًا إليْهِم في الفقْه في زمانِهِم كأَبيهِم.

٤ ـ محمَّد بْن عبْد السَّتّارِ بْن محمَّد العَمَّارِيّ الكرْدَرِيّ شمْس الأئمَّة أَبو الوجْدِ، كانَ مِن كبارِ الفُقهاءِ في زمَنِه، يَفِد إليْه الطلبةُ مِن الآفاقِ، تعلَّم بخَوارزم

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/٩٩].
(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٩٤]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٤٩].
(٣) ينظر: «الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٨٢].

علىٰ بُرْهان الدِّينِ المُطَرِّزِيّ صاحِب «المُغْرِب»، وتفقَّه بسَمَرْقَنْد علىٰ صاحِب «الهِداية»، وانتفَع بعِلْمِه كثيرًا، وروَىٰ «الهِداية» عن مؤلِّفِه للنّاسِ.

وسمع أيضًا مِن فخْر الدِّينِ قاضي خان، وبرَعَ في معْرفةِ المذْهبِ حتَّىٰ أحيا عِلْمَ أصولِ الفقْه في المذهَب بعدَ اندِراسِه مِن زمَن القاضي أبي زيْد الدَّبُوسِي، وتفقَّه عَلَيْهِ خَلْقٌ كثيرٌ وانتَفَعوا بِه. ومِن كُتبِه: «الرّدّ والانتِصار» في الذَّبِّ عن الإمامِ أَبي حَنيفةَ وذِكْر مناقبِه، و«مختَصَر في الفقْه». (توفّي سَنَة: ٦٤٢ هـ)(١).

٥ ـ بُرهان الإسْلام الزَّرْنُوجِيّ صاحِب كِتاب: «تعْليم المُتعلِّم طريقَ التّعلُّم»، وقَد أكثَرَ مِن ذِكْر شيخِه صاحِب «الهِداية» في هذا الكِتاب، ونقَلَ عنْه كثيرًا في عِدَّة مواضِع، منْها: في «فَصْل في النّيّة حالَ التّعلُّم»، وفي «فصْل في تعْظيم العِلم وأَهْلِه» في موْضعَيْنِ، وذكَره في «فَصْل في الجِدّ والمُواظَبة والهِمَّة» في موضعَيْنِ، وفي «فَصْل في بِداية السَّبْق وقَدْره وترْتيبه»، وفي «فَصْل في الشَّفقة والنَّصيحة»، وفي «فصْل الاستِفادة واقتِباس الأدَب»(٢).

٦ ـ عُمَر بْن محْمود بْن محمَّد القاضي الإمام، قالَ صاحِبُ «الهِداية»: «قَدِم مِن رِشْدَان للتَّفقُّه عَلَيَّ، وواظَب علىٰ وظائِفِ دَرْسِي مُدَّة، ولمَّا أَرادَ الانصِرافَ كتَبَ إِلَيَّ بِأَبْيَاتِ شِعْر»(٣).

٧ ـ محمَّد بْن عَلِيّ بْن عُثْمان قَاضِي القُضَاة السَّمَرْقَنْديّ، وهُوَ جَدُّ قَاضِي مَرْو مُحَمَّد ابْن أَبي بكْر، تفقَّه علىٰ صَاحِب «الهِدَايَة»، وقَرَأَ عَلَيْهِ، وكانَ حافظًا

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [١١٢/٢٣]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٨٢/٢]. و«المِرْقَاة الوفيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٥٧/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٦٤/٢]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٥٤].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٩٩/١].

للرِّوايةِ، مُفْتِيًا، مُشارًا إليْه(١).

٨ ـ محمَّد بْن محْمود بْن الحسَين، مَجْد الدِّين الأُسْتَرُوشَنِيّ: الفقيه الحنَفي الكَبير، نِسْبتُه إلىٰ (أُسْرُوشَنة)، أَو: (أُسْتَرُوشَنة) قرْية تقَعُ شرْقيّ سَمَرْقَنْد. تعلَّم مِن أَبيه ومِن أستاذِ أَبيه صاحِب «الهِداية»، ومِن ناصِر الدِّين السَّمَرْقَنْديّ، وكانَ حَبْرًا في الفقْه بحْرًا في الفتوىٰ، مِن المُجتَهِدينَ في عَصْره، وهُو صاحِب الكتُب المُعتَبرةُ في المذْهَب، منْها: «الفصول». و«أحْكام الصِّغار»، و«الفتاوىٰ». (توفِّي سنة: ٦٣٢ هـ)(٢).

٩ ـ محْمود بْن الحسَين، جَلال الدِّينِ الأُسْتَرُوشَنِيّ، شيْخ الإسْلام، والِد صاحِب «الفصول» الماضي قبْله، أَخَذ عَن صاحِبِ «الهِداية» وتفَقَّه عليْه(٣).

١٠ ـ المُحَبَّر بْن نصْر أَبُو الفَضائِل، الإِمَام فَخْر الدِّين الدّهستَانِيّ، تفَقَّه علىٰ بُرْهانِ الدِّين المَرْغِينَانِيّ صاحِب «الهِداية». و(توفِّي سنة: ٦٠٥هـ)(٤).



(١) ينظر: المصدر السابق [٢/٩٤، ٩٥].
(٢) ينظر: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٧٩]. و«سُلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣/٢٦١]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٢٠٠].
(٣) ينظر: «الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٢٠٨].
(٤) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/١٥١].

المَبحَثُ الخَامس
مكانتُه في المذْهَب

يُعدّ الإمامُ المَرْغِينَانِيّ من الأئمّة المُجتَهِدينَ في المذْهَب، فيما لا نَصَّ فيهِ عنِ الإمامِ، وأقرَّ على منزلتِه هذِه في المذهَب: الإمامُ اللَّكْنَوِيّ، والإمامُ الرافعِيّ في «تقْريراتِه على حاشيةِ ابنِ عابدين»، وشهابُ الدّين المَرْجانِيّ في كتابِه: «ناظورة الحقّ»، والعلّامةُ الكَوْثَرِيّ وغيرُهُم.

وقَد عدَّه ابنُ كمال باشا[1] في الطَّبقة الخامِسة: طبَقة أصْحابِ التَّرجيحِ منَ المُقلّدينَ في المذهَب! وليسَ ذلِك بِصحيحٍ؛ فإنَّه جعلَ قاضِي خان - رحمه الله - مِن طبَقةِ المُجْتهِدينَ في المسائِلِ، معَ أنَّ شأنَ صاحِب «الهِداية» في نَقْدِ الدّلائِل واستِخْراجِ المَسائِل أعْلى وأدَقّ منْه، بَل كانَ هُو المشارَ إليْه في عَصْرِه، والمعْقودَ عليْه الخَناصِر مِن عُلماءِ وَقْتِه.

وقَد ثبَتَ أنَّ قاضِي خان والعَتَّابِيَّ وغيرَهُما شهِدوا له بالفضْلِ والتَّقدُّم في العِلم والفقْه، بَل قَد فاقَ مشايِخَه، وخاصَّةً بعدَ تأليفِه «الهِداية» و«كفاية المُنْتَهِي»، فكانَ مُقْتضَى هذا الاعتِرافِ والشّهادة أَن يكونَ صاحبُ «الهِداية» أعلَى منهُم درجةً أوْ على الأقلّ مثلَهم، لا أنْ يكونَ دونَهم، ويَشْهد لِما قُلنا: اعتناءُ عُلماءِ المذْهَب بكتابِه «الهِداية» اعتناءً لا مثيلَ لَه في كُتبِ المذْهَب[2].

---

(١) في رسالته «طبقات المجتهدين»، وهي رسالة قصيرة مقتضبة، وقد طُبِعَتْ قديمًا ضِمْن «رسائل ابن كمال باشا»، وأفرَدَها بالتحقيق (مع رسالة آداب البحث لطاش كُبْري زادَه): العلّامةُ ابنُ عَقِيل الظاهري، وطبَعها في منتصف شهر مُحرَّم سَنَة: (١٣٩٧هـ)، ينظر منها: [ص/٧ ـ ١٥/ مطبعة الجبلاوي ببولاق].

(٢) ينظر: «ناظورة الحق في فَرضية العشاء وإن لم يَغِب الشفَق» للشهابُ المَرْجَانِيّ [ص/١٨٩ - ٢١٤]، وعنه: العلّامةُ محمد بَخِيت المُطِيعِيّ ـ وإنْ لم يُشِر لذلك ـ في «إرشاد أهل المِلّة إلى=

المبحَثُ السَّادس
صفاتُه وثَناءُ العُلماءِ عليْه

وُصِفَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ـ بالزُّهدِ والورَعِ وكثْرةِ العبادةِ، كما وُصِفَ بكثْرةِ الصَّومِ، فقَد حُكِيَ أنَّه ألَّف «الهِداية» في ثلاثَ عشْرةَ سَنَةً، وكانَ صائمًا في تِلك المُدَّةِ لا يُفْطِرُ أصلًا، وكانَ يُحاوِلُ أَن لا يَطَّلِعَ علىٰ صَوْمِه أحَد، فإذا جاءَ الخادمُ بالطَّعامِ تصدَّقَ بِه سِرًّا علَىٰ الطَّلبةِ، فكانَ الخادمُ يَظُنُّ أنَّه أكَلَه بنفسِه[1]، ولكِن مِن سُنَّةِ الله ـ جَلَّتْ قُدْرتُه ـ أن العملَ الخالصَ لوَجْهِه تعالىٰ وإن كانَ في صخْرةٍ صمَّاء؛ فإنَّه يُظْهِره ويُخْرِجُه للنّاس، فببركةِ إخلاصِه وزُهْدِه ووَرَعِه؛ صارَ كتابُه «الهِداية» مقبولًا بينَ العُلماءِ.

وقدِ اعتَرفَ لَه بالفقْه والفضْل وأثْنىٰ عليْه كثيرٌ منَ الفُقهاءِ وأهْل الفضْل ممَّن عاصَرَه ـ ولا يَعْرِفُ الفضلَ لذَويه إلا ذَوُوه ـ، فمنهُم: الإمامُ الفقيهُ الحسَن بْن منصورٍ المعْروف بـ: قاضي خان، وهو ممَّن عاصَرَه وتُوفّي قَبْلَه بسَنَةٍ واحدة، ومنهُم: الإمامُ أحْمدُ بْن محمَّد ابْن عُمَر المشْهور بـ: العتَّابِيّ، ومنهُم: صاحبُ «المحيط»، وكذا صاحبُ «الذَّخيرة» محْمود بْن أحْمد بْن عبْد العَزيز المُلَقَّب بـ: بُرْهان الدِّين،

= إثبات الأَهِلّة» [ص/٣٦٣ ـ ٣٧٩]. و«التَّعليقات السَّنية علىٰ الفوائد البهية للَّكْنَوِيّ» [ص/١٤١]، و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٥٠ ـ ٢٥١].

(١) هذه الحكاية ذكَرها جماعة ممن ترجَمَ له، وكلهم أخَذوها من قول المؤلف الأَتْقَانِيّ في شَرْح «الهداية»: «سمعْتُ شيخِي بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ ـ قدَّسَ الله رُوحَه ـ: يَذْكر أن صاحب «الهِدَايَة» بَقِيَ في تصنيف هذا الكتاب: ثلاثَ عشرة سنة، وكَان صائمًا في تلك المُدّة، لا يُفْطِر أصلًا، وكَانَ يجتهد ألَّا يَطَّلِع علىٰ صوْمه أحَد، فإذا أتَىٰ خادِمٌ بطعامٍ كَانَ يَقُول له: خلِّه ورُحْ، فإذا راح كَانَ يُعطِي ذلك الطَّعَامَ واحدًا مِن الطلبة أو مِن الفُقَرَاء وَالمَسَاكِينِ، فصار كتابُه مباركًا مقبولًا بين العلماء؛ ببركة زُهْده ووَرَعِه».

وصاحبُ «الفتاوىٰ الظَّهِيريّة» و«الفوائِد الظَّهِيريّة» القاضي ظَهِير الدين البُخارِيّ"[١].

وقالَ حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ: «الإمامُ، العالمُ، البارعُ، المُتْقِن، الوَرِعُ، المُوَفَّق، مُفْتِي البَشَر، سيْف النَّظَر، مَلْجَأ العُلماءِ، أُستاذ الفُقهاءِ، رَئيس أهْل السُّنَّة والجَماعةِ، عُمْدة أهلِ التَّقْوىٰ والنَّزاهة، شيْخ الإسْلامِ والمُسْلِمينَ، افتِخار عُلماءِ العالَمِينَ، بُرْهان الدِّين، أبي الحسَن عَلِيّ بْن أبي بكْر بْن عبْد الجَليلِ بْن الخَليلِ بْن أبي بكْر الفَرْغانِيّ الرِّشْدَانِيّ»[٢].

وقالَ القِوَامُ الأَتْقَانِيّ: «الإمام المُحقِّق النِّحْرير، العلَّامة الكَبير: بُرْهان الدِّين عَلِيّ بْن أبي بكْر الجَلِيل الرِّشْدَانِيّ المَرْغِينَانِيّ، تغَمَّده الله تعالىٰ بأنوارِ رحْمتِه، وأضْواء مَغْفرتِه»[٣].

وقالَ قِوام الدِّينِ الكَاكِيّ: «الإمام الأعظَم، والحَبْر المُقدَّم، شيْخ شيوخِ الإسْلام، وحُجَّة اللهِ علىٰ الأنام، شيْخ الإسْلامِ، بُرْهان الدِّينِ أبي الحسَن عَلِيّ بْن أَبي بكْر بْن عبْد الجَليلِ الرِّشْدانِيّ المَرْغِينَانِيّ، تغمَّدَه الله برحمتِه ورضْوانِه، وأسْكَنَه بحْبُوحةَ جِنَانِه»[٤].

وقالَ الذَّهبِيّ: «العلَّامة، عالِم ما وراءَ النَّهر، بُرْهان الدِّينِ أبو الحسَن عَلِيّ بْن أَبي بكْر، صَاحِب كِتَابَي: «الهِدَايَة»، و«البِدَايَة» فِي المَذْهَب، كانَ مِن أوْعِيةِ العِلم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ»[٥].

---

(١) ينظر: «الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٤٩ ـ ٢٥٠].

(٢) ينظر: «النهاية في شرح الهداية» لحسام الدين السِّغْناقي [١/ق٢/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٢١)]

(٣) قاله في ختام شَرْحه هذا.

(٤) ينظر: «معراج الدراية في شرح الهداية» للقِوَام الكاكِيّ [١/ق١/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٦٤٤٤)].

(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٢١/٢٣٢].

وقالَ أيضًا: «العَلّامة، شيْخ الحنفيَّة، بُرْهان الدِّين المَرْغينانيّ، الحنفيّ»[١].

وقالَ عبدُ القادِر القُرشِيّ: «أقرَّ له أهلُ عَصْرِه بالفضلِ والتّقدُّم، كالإمام فَخْرِ الدِّينِ قاضي خان، والإمام زَيْن الدِّين العتَّابِي، وفاقَ شيوخَه وأقرانَه، وأذْعَنوا له كلُّهم، ولا سيَّما بعدَ تصْنيفِه لكتابِ: «الهِداية»، و«كفاية المُنْتَهِي»، و«نَشْر المَذْهَب»، وتفقَّه عليْه الجمُّ الغَفير.

سمِعتُ قاضِي القُضاة شمسَ الدِّين ابنَ الحَريريّ يَذْكُر عَن العَلّامة جمالِ الدِّينِ بْنِ مالِك: «أنَّ صاحبَ «الهِداية» كانَ يَعْرِفُ ثمانيةَ علوم». ورَحَلَ، وسَمِعَ، ولقِيَ المشايخَ، وجَمَعَ لنفسِه مشيخةً كتَبْتُها، وعلَّقْتُ منْها فوائِد»[٢].

وقالَ الفَيْرُوزآبادِيّ: «أقرَّ له أهلُ عَصْرِه بحِيازةِ قَصَبِ السَّبْق، لا سيَّما بعدَ تأْلِيفِه كتابَ: «الهِداية» الَّذي لم يَنْسُج على منوالِه ناسِجٌ»[٣].

وقالَ ابنُ دُقْماق: «شيْخ الأصْحابِ في وَقْتِه، صاحبُ كتاب: «الهِداية» وكِتاب: «البِداية» في المَذهَب، أقرَّ له أهلُ عَصْرِه بالفضْلِ والتَّقدُّم»[٤].

وقالَ ابنُ حَجَر: «صاحِب «الهِداية»: هوَ الشَّيخُ الإمام بُرْهانُ الدِّينِ أَبو الحسَن عليُّ ابْن أبي بكْر بْن عبْد الجَليلِ بْن أبي بكْر الرِّشْدَانِيّ، كانَ إمامًا عالمًا

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [١٠٠٢/١٢].

(٢) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٨٣/١ ـ ٣٨٤]. و«تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» له [ق١١/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٥)]. ونقله عنه في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٣٩/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. وفي «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٦/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٣) ينظر: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٥٠/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٤) ينظر: «نَظْم الجُمَان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دُقماق [٣/ق٧٧/ب/ مخطوط مكتبة الدولة ببرلين ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٦٠٠)].

في الفنونِ، وقَد سمعَ الحديثَ على جماعةٍ، خرَّجَ له عنْهم حُسامُ الدِّين بْن عليِّ بْن حَجّاج السِّغْنَاقِيّ مشْيخةً، وقفْتُ عليها»(١).

وقالَ البدرُ العينِيُّ: «شيْخ الإسْلامِ العلّامة المُحقِّق، مُحْيي مذْهَب أبي حَنيفةَ»(٢).

وقالَ الجَنَّابِيّ: «شيْخ الإسْلامِ، مَلِك العُلماءِ، إمام جَماهيرِ الفُضلاءِ، كانَ عَلَمًا في العِلْم والزُّهدِ والتَّقْوى، ولَه المؤلَّفاتُ الجَليلةُ»(٣).

وقالَ حامِد بْن عَلِيٍّ العِمادِيّ: «الإمامُ بُرْهان الدِّينِ، مَلِك العُلماءِ، واسِطة عِقْدِ النُّبَلاءِ، إمام جماهيرِ الفُضَلاءِ، أَبو الحسَن شيْخ الإسْلامِ المُحقِّق، الشَّيخ عليّ بْن أبي بكْر ابْن عبْد الجَليلِ الفَرْغَانِيّ المَرْغِينَانِيّ - رحمه الله - كانَ إمامًا كبيرَ المقْدارِ في العِلْم، والزُّهد والتَّقْوى، ورُحِلَ إليْه مِن أطْرافِ البِلادِ للأَخْذِ عنْه، ونالَ حُسْنَ السِّيرةِ، وسَلَكَ الطَّريقةَ المَرْضِيَّة، معَ التَّواضُعِ والتَّودُّدِ وإقْبالِ الأكابِر عليْه، وكانَ مِن طبقةِ أصْحابِ التَّرجيحِ، أقرَّ له أهلُ عَصْرِه بالفضْل والتّقدُّم، نَشَر المَذْهَبَ، وأعْطى العِلمَ حقَّه، وتفَقَّه عليْه الجَمُّ الغفير»(٤).

وقالَ الأدرنَوِيُّ: «الإمامُ العلّامة، أُسْتاذ الفُقهاءِ، علِيّ بْن أبي بكْر الفَرْغَانِيّ»(٥).

---

(١) نقلناه من حاشيةٍ بأسفل ورقة العنوان من نسخةٍ منقولة عن نسخة الحافظ السخاويِّ المنقولة عن نسخة شيخه ابن حَجر التي بخطِّه من كتابه: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» [مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٠)].

(٢) ينظر: «عِقْد الجُمَان في تاريخ أهل الزمان» للبدر العيني [٣/٥٤]. و«كَشْف القِناع المُرْنَى عن مُهِمّات الأسماء والكُنَى» له [ق٢٥/ب/ مخطوط المكتبة الظاهرية بدمشق/ (رقم الحفظ: ٧٨٤١)].

(٣) ينظر: «البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر/ المعروف بـ: تاريخ الجَنَّابِيّ» لمُصْطَفى الجَنَّابي [ق٣٦٢/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٠٩٩)].

(٤) ينظر: «العِقْد الثمين في ترجمة صاحب الهداية بُرْهان الدِّين المَرْغِينانِيّ» لحامد بن عَلِيّ العِماديّ [ق١/ب/ مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٢٦٧٠)].

(٥) ينظر: «مهام الفقهاء/ طبقات الحنفية» للأدرنوي [ق٩٣/أ/ مخطوط دار الكتب الوطنية ـ تونس/ (رقم الحفظ: ٢٩٣١)].

وقالَ الكَفَوِيّ: «كانَ إماماً فقيهاً حافظاً، مُحَدِّثاً مُفَسِّراً، جامعاً للعلوم، ضابطاً للفنون مُتْقناً مُحقِّقاً، نَظّاراً مُدَقِّقاً زاهداً، وَرِعاً فاضلاً، ماهراً أُصُولِيّاً، أديباً شاعراً، لم تَرَ العيونُ مثلَه في العلْم والأدَب، وله اليدُ الباسِطةُ في الخِلاف، والباع المُمْتدّ في المَذْهَب»(١).

وقالَ عبدُ القادِرِ التَّميمِيُّ: «الإمام العلّامة، والرُّحْلَة الفَهَّامة، شيْخ الإسْلامِ والمسْلِمينَ، وقُدْوة الفُقهاءِ المُحقِّقينَ»(٢).

وقالَ ابنُ الحِنَّائِيّ: «شيْخ الإسْلام، بُرْهان الدِّين، العلَّامة المُحقِّق، كانَ مِن طبَقة أصْحابِ التَّرْجيحِ»(٣).

وقالَ حاجي خليفة: «بَرَعَ وصارَ شيخَ الحنَفيَّة في عَصْرِه، وكانَ يُتْقِنُ ثمانية علومٍ إتقاناً تامَّاً، وأقرّوا له فرَحلُوا إليْه»(٤).

وقالَ الزَّبيدِيّ: «الإمامُ بُرْهان الدِّين أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أَبي بكْرِ محمّدِ بنِ عبْدِ الجَليلِ المَرْغينانِيُّ، مُؤَلِّفُ «البدايَةِ» و«الكِفايَةِ»، و«الهِدايَةِ» في فقْهِ الحَنَفيَّة، أَقَرَّ له الأَقْرانُ، ورَاقَ له الزَّمانُ، وأَذْعَنَ له الشُّيوخُ، ونشَرَ المَذْهَبَ، وتفَقَّه عليْه الجمهورُ، وسَمِعَ الحديثَ، ورَحَلَ وجَمَعَ لِنَفْسِهِ مشْيَخَةً»(٥).

وقالَ أنور شاه الكَشْميرِيّ: «لا يُدْرِك شَأْوَ صاحِبِ «الهِداية» في فِقْهِه ألفُ فقيهٍ مثْل صاحِب: «الدّرّ المُخْتار»، فإنَّ صاحِب «الهِداية» فقيهُ النَّفْس، عِلْمُه عِلْمُ

---

(١) ينظر: «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٠٣/ب ـ ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٤١)].

(٢) ينظر: «الطبقات السَّنِيَّة في تراجم الحَنَفِيَّة» لعبد القادر التمِيمي [ق ٢٠٨/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٩)].

(٣) ينظر: «طبقات الحنفية» لابن الحنائي [١٥٩/٢].

(٤) ينظر: «سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٤٤/٢].

(٥) ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٢٤٠/١٨/ مادة: رغن].

الصَّدْر، وعِلْمُ صاحِب «الدرّ المُخْتار» عِلْمُ الصُّحُف والأسْفارِ، وإنَّ البَوْنَ بيْنَهما لَبعيدٌ»(١).

وقَد أفردَه بالتَّرْجمةِ: العلَّامةُ حامِد بْن عليّ العِمَادِيّ، صاحِب «الفتَاوىٰ الحامِديّة» وسمَّاها: «العِقْد الثَّمين في ترْجمةِ صاحِب الهِداية بُرْهان الدِّين»(٢).

وقَد نسَبَ له بعضُهم(٣) هذَيْنِ البَيْتَيْن:

وَلَـمْ أَدْخُـلِ الحَمَّـامَ مِـنْ أَجْـلِ لَـذَّةٍ ❊ فَكَيْـفَ وَنَـارُ الشَّـوْقِ بَـيْنَ جَـوَانِحِي

وَلَكِنَّنِـي لَـمْ يَكْفِنِـي فَـيْضُ عَبْرَتِـي ❊ دَخَلْـتُ لِأَبْكِـي مِـنْ جَمِيـعِ جَـوَارِحِي



(١) ينظر: مقدمة تحقيق «نصب الراية» للزيلعي [١/١٤]. و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٥٠].

(٢) له عِدة نُسَخ خَطّية، منها: في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة [برقم/ ٢٦٧٠]. وعنها مصورة في مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة [برقم/ ٨٤٧٥]. وثمة نسخة أخرىٰ في دار الكتب المصرية [برقم/ ٣٤٤٥].

(٣) هو محمد بن قاسم بن يعقوب الأماسي الحنفي في: «روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار» [ص/١٦٣]. وعنه في: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٢٧/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].
لكن نَسَبهما صاحبُ «بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية» للخادمي [٢/٢١٢] لظَهير الدِّين المَرْغِينَانِيّ ابنِ صاحب الترجمة!

المَبْحَثُ السَّابع
مؤلَّفاتُه

لقَد ترَك الإمامُ المَرْغِينَانِيّ - رَحِمَهُ اللهُ - مِن بَعْدِه ثرْوةً عظيمةً انتفَعَ بِها المُسلِمونَ ورجَعوا إليْها، وهي تُعَدُّ مَراجعَ أصيلةً داخِلَ المذْهَبِ الحنَفيّ وخارجَه، ولا يُسْتَغرَبُ ذلِك إذا عَلِمْنا أنَّه نشأَ في بيتِ عِلْمٍ ومدرسةٍ شيخُه فيها أبوه وجَدُّه، فكان يَنْهَل من عِلْمِهما ليلًا ونهارًا، معَ ما اسْتفادَه طِيلةَ حياتِه مِن مَشيختِه الَّذينَ كانَ لهُم أثَرٌ كبيرٌ في تقدُّمِه على فُقهاءِ زمانِه.

* **ومِن جُملةِ كُتبِه الَّتي ألَّفَها أوْ ذُكِرَتْ لَه**[1]:

(١) جميع المُصنَّفات المذكورة هنا مأخوذة من مصادر ترجمة المَرْغِينَانِيّ وغيرها من كُتُب التراجم والفهارس، ونحن نذْكر هنا جملةً منها بأسمائها تامَّة؛ اكتفاءً بالإحالة عليها بعد ذلك بالإشارة؛ دَرْءًا للتكرار والإطالة، وهذه الكتب هي: «العِقْد الثمين في ترجمة صاحب الهداية بُرْهان الدِّين المَرْغِينانِيّ» لحامد بن عَلِيّ العِمادِيّ [ق١ ـ ٨/ب ـ أ/ مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٢٦٧٠)]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٨٣]. و«تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» له [ق١١/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ:) ١٠٢٥]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٥٠/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«نَظْم الجُمَان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دُقماق [٣/ق٧٧/ب/ مخطوط مكتبة الدولة ببرلين ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٦٠٠)]، و«عِقْد الجُمَان في تاريخ أهل الزمان» للعيني [٣/٥٤]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٣٨/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق٢٠٣ ـ ٢٠٦/ب ـ ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [٢/١٥٩ ـ ١٦١]. و«البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر/ المعروف بـ: تاريخ الجَنَّابِيّ» لمُصْطَفَى الجَنَّابي [ق٣٦٢/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٠٩٩)]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٠٦]. و«الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» لعلِيّ القاري [٢/٥٢٢]. و«الطبقات السَّنِيَّة في تراجم الحَنَفِيَّة» لعبد القادر التمِيمِي=

١ - «بِداية المُبْتدي» في الفقْه[١]، وقد ذكَره باسمِه في مقدّمة «الهِداية» فقالَ: «وقَد جرَىٰ عَلَيَّ الوعدُ في مَبْدأِ «بداية المُبْتدي» أنْ أشرَحَها بتوفيقِ الله تَعالىٰ»[٢].

وقَد جمَعَ فيهِ مسائِل «الجامِع الصَّغير» للإمامِ محمّد بْن الحسَن الشَّيبانِيّ، و«مختصَر القُدُورِيّ» للإمامِ أَبي الحُسَين القُدُورِيّ - رضي الله عنهما - ورتَّب أبوابَه علىٰ ترْتيبِ «الجامِع الصَّغير»، وجعَل «مسائِل القُدُورِيّ» أوّلَ البابِ غالبًا، ومسائلَ «الجامِع الصَّغير» آخِرَه[٣]. ولم يَتجاوَزْهما إلّا فيما دعَتِ الضَّرورةُ إليْه، وحمَلَتْه كثرةُ وقوعِه عليْه[٤].

٢ - «كِفاية المنتَهِي في شرْح بِداية المُبْتدِي»[٥]، ذكَرَها في مقدّمة «الهِداية»

= [ق ٢٠٨/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٩)]، و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [٢/١٥٩ - ١٦١]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/٣٤٤]. و«مفتاح السعادة» لطاش كُبْري زاده [٢/٢٦٣، ٢٦٤]، و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٧٠٢]، و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/ ٦٨]. و«المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٢٧/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع - تاريخ)]. و«مقدِّمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١١ - ١٣]. و«الفوائد البهية» له [ص/١٤١ - ١٤٤]. و«طبقات فقهاء السادة الحنفية» لمحمد أمين الزللي الخطيب [ق٤١/ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (رقم الحفظ: ٢٨٤٠)]. و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٤٨ - ٢٥٩].

(١) طُبع عِدّة مرات، منها: في مطبعة وادي الملوك بمصر، الطبعة الثالثة دون تاريخ، باعتناء: حامد إبراهيم كرسون، ومحمد عبد الوهاب كبيري، ومحمود إبراهيم كرسون. وطُبعَ مرة أخرىٰ بمطبعة الفتوح، بمصر، الطبعة الأُولىٰ: سَنَة: ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م. وهو مطبوع مع شَرْحه «الهداية» أيضًا. ينظر: «الدليل إلىٰ المتون العلمية» لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم [ص/ ٣٥٣]، وطبع في مؤسسة الفرقان، بتحقيق الشيخ سائد بكداش.

(٢) ينظر: «الهداية» للمَرْغيناني [١/١٤].

(٣) ينظر: «مفتاح السعادة» [٢/٢٦٣].

(٤) ينظر: «المذهب الحنفي مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته» لأحمد النقيب [١/٤٧٢].

(٥) ذكَره له: أكثر الذين ترجَموا له، وذكَرَتْ بعضُ الفهارس الحديثة جملةً من نُسَخِه الموجودة=

فقالَ: «وقَد جرَىٰ عَلَيَّ الوعدُ في مَبْدأ «بداية المُبْتدي» أنْ أشْرَحَها بتوفيقِ الله تعالىٰ شرحًا أرْسمُه بـ«كفاية المنتَهِي»، فشرَعْتُ فيهِ، والوعدُ يَسُوغ بعضَ المَسَاغ، وحينَ أكادُ أتَّكِئ عنه اتكاءَ الفراغ؛ تبيَّنْتُ فيه نُبَذًا مِن الإطنابِ، وخَشِيتُ أنْ يُهْجَرَ لأجْلِه الكتابُ، فصَرَفْتُ العِنانَ والعِناية، إلىٰ شرْحٍ آخَر مؤْسوم بـ: الهِداية...»(١).

وهُو شَرْحٌ طويلٌ جزَمَ جماعةٌ أنَّه يقَعُ في نحْو ثمانينَ مجلَّدًا(٢)، وقَد جزَمَ غيرُ واحدٍ أنَّه الآنَ مفْقودٌ أوْ غيْر موْجود(٣).

= في مكتبات العالم، أمثال: مكتبة شستربتي (رقم/ ٣٦٣٩)، وفي مكتبة المتحف العراقي (برقم/٥٧٧)، وفي مكتبة الأوقاف العامة بالموصل [١/١٨/٢٣]، وفي مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (رقم/٢٤٣٠٠)، وفي مكتبة الدولة ببرلين (رقم/٤٤٩٠)، وفي مكتبة آيا صوفيا بتركيا (رقم/١٥١٩)، وفي مكتبة أوقاف حلب (رقم/ ٢١٠٢)، وفي مكتبة عِليّ أميري أفندي بتركيا (رقم/ ٥٧٤)، وفي مكتبة ولِيّ الدين أفندي بتركيا (رقم/١٢٩٢). وغير ذلك.

وفي القلب رَيْب مِن ذلك كله، ولا يَطمئن الباحثُ إلا بالتأكد بنفسه من مضمون هذه النُّسَخ؛ لكثرة الأوهام والأغلاط الواقعة في كُتب الفهارس وفي عناوين النُّسَخ الخطية نفسها، فقد كشَفْنا عن النسخة المحفوظة في مكتبة شستربتي (رقم/ ٣٦٣٩)، فإذا هي كتاب: «الكفاية في شرح الهداية» لجَلال الدين الكرلانِيّ! وعسىٰ أن يكون غيرها مثلها، فقد جزم غيرُ واحد من الأئمة والمُؤرِّخين بكون هذا الكتاب قد فُقِد منذ زمان، ولم يَعُدْ له وجودٌ في عالم الوجود!

(١) ينظر: «الهداية» للمَرْغِيناني [١٤/١].

(٢) جزم بذلك في: «تاج التراجم»، و«تاريخ الجَنَّابِيّ» و«طبقات الحنفية/ لابن الحنائي»، و«مفتاح السعادة»، و«العِقْد الثمين».

ونقَلَ عَلِيّ القاري في «الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» [٥٢٤/٢]. عن «تعليق الكلَاباذِيّ»: «أن كتاب «كفاية المنتَهِي» نَيَّفَ علىٰ عَشر مجلدات». ووقَع في المطبوع: «نيَّفَ علىٰ عشرين مجلدات»! وهو تحريف، وقد صوَّبناه مِن نسخة «الأثمار الجنية» [ق٦١/ب/ مخطوط مكتبة شهيد عَلِيّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٨٤١)].

(٣) ينظر: «البناية في شرح الهداية» للعيني [٥٥/٦]، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢٢٧/١]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» له [٣٤٤/٢].

قالَ ابنُ دُقْماق في «الأَنساب»: «فُقِدَتِ «الكفاية» في وقْعةِ التَّتار، ولم تُوجَد»[١].

وقبْلَه قالَ القِوَامُ الأَتْقانِيّ في شَرْحه: ««كِفاية المنتَهِي» مفقودةٌ في ديارِنا وديارِ العِراقِ والشّامِ ومصْر، وسألتُ فقيهًا يَمَنِيًّا جاءَ إلىٰ مصر عنْها، فقالَ: «ما عندَ أهلِ اليَمَن حِسٌّ بذاك»، فما أدْرِي هل هيَ مَوْجودةٌ بديارِ الهندِ والمغْربِ أمْ لا؟»[٢].

٣ ـ «عُدَّة النّاسك في عدَّة من المَناسِك»[٣]. في مناسِك الحجّ.

٤ ـ «كتاب الزّيادات»[٤].

٥ ـ «التَّجنيس والمَزِيد، وهُو لأَهْلِ الفتْوىٰ خيْر عَتِيد»[٥]. وهو في الفَتاوىٰ.

ذكَرَ فيهِ: أنَّ الصَّدرَ الأجَلَّ حُسام الدِّينِ الشَّهيد، أورَدَ المَسائلَ مُهذَّبةً في تَصنيفٍ، وذكَرَ لَها الدَّلائلَ، ورتَّبَ الكتبَ دونَ المسائِل، ولم يتيَسَّرْ لَه الختام، فشرَعَ في إتْمامِه، وتحْسينِ نِظامِه، وأنزَلَ ذِكْرَ ما ذكَره منَ الأبْوابِ والأسْماءِ إلىٰ حُروفٍ مُجرَّدةٍ عَن الألْقابِ.

فأشارَ بحرْفِ النّونِ: إلىٰ «نوازِل أَبي اللَّيثِ السَّمَرْقَنْديّ».

---

(١) نقله عنه عَليّ القاري: في «الأثمار الجنية في طبقات الحنفيّة» [٢/٥٢٣].

(٢) قاله في شَرْح كتاب العَتاق من «غاية البيان» من كتابه هذا.

(٣) ذكَره المَرْغِيناني في: «الهداية» [١/١٤٢]. وذكِر في «العِقْد الثمين»، و«تاج التراجم»، و«تاريخ الجَنَّابِيّ»، و«طبقات ابن الحنائي»، و«سُلَّم الوصول». و«كتائب أعلام الأخيار»، و«الأثمار الجنية»، و«مفتاح السعادة»، و«المجموعة التاجية»، و«مقدِّمة شرح الهداية/ للّكْنَوِيّ»، و«الفوائد البهية»، و«الطبقات السَّنِيَّة»، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٨٣٠]. و«أسماء الكتب»، و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء». و«طبقات الحنفية/ للزللي». و«هدية العارفين».

(٤) ذكره المَرْغيناني في: «الهداية» [٢/٣٠٧]. وذكِر في «تاريخ الجَنَّابِيّ»، و«الأثمار الجنية»، و«الطبقات السَّنِيَّة»، و«سُلَّم الوصول». و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

(٥) طُبع في مجلدينِ عن دار القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان، الطبعة الأُولىٰ سَنة: (١٤٢٤هـ).

وبحرْف العَين: إلىٰ «عيون المسائِل» لأبي اللَّيث السَّمَرْقَنْديّ.

وبحرْف الواو: إلىٰ «واقِعات أبي العبّاسِ الناطِفِيّ».

وبحرْف التّاء: إلىٰ «فتاوىٰ أبي بكْر محمَّد بْن الفضْل».

وبحرْف السّين: إلىٰ «فتاوىٰ أئمَّة سَمَرْقَنْد».

وبحرْف الزّاي: إلىٰ «الزَّوائِد».

وبحرْف الجيم: إلىٰ «أجناسِ أبي العبّاسِ الناطِفِيّ».

وبحرْف الغَين معَ الرّاءِ (غر): إلىٰ «غَريب الرِّوايةِ»، لأَبي شجاعٍ.

وبحرْف النّون معَ السّينِ (نس): إلىٰ «فتاوىٰ النَّجم عُمَر النَّسَفِيّ».

وبحرْف الشّين معَ الرّاء (شر): إلىٰ شَرْح الكتُب المبْسوطة.

وبحرْف الفاءِ معَ التّاء (فت): إلىٰ «الفتاوىٰ الصُّغرىٰ» للصَّدر الشَّهيد.

وبحرْف الميمِ: إلىٰ المُتفرِّقاتِ.

ثمَّ قالَ: «وهذا الكتابُ لبيانِ ما استنبَطَه المتأخِّرونَ، ولم يَنُصَّ عليه المتقدِّمونَ، إلّا ما شَذَّ عنهم في الرّواية»(١).

وهذِه الخمْسة المُؤلَّفاتُ هيَ التّي ذُكِرَتْ في «الهِداية».

٦ ـ «الهِداية»(٢)، وهُو أشهَر مصنَّفاتِه، وبِه اشتَهر فصارَ يُقالُ لَه: «صاحِب

(١) ينظر: «التجنيس والمزيد» للمرغيناني [١/٨٩ ـ ٩٢]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [١/٣٥٢].

(٢) طُبِعَتْ عدةَ طبعات مُفْردة. منها في:

أ ـ المطبعة الخيرية في مصر سَنَة (١٣٢٦هـ).

ب ـ مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي في مصر سنة (١٣٥٥هـ) بتصحيح الشيخ: عبد الرحيم بن مصطفىٰ العدوي.

جـ ـ في دهلي سَنَة (١٣٧٥هـ) باعتناء الشيخ: محمد عبد الحي اللَّكْنَوِيّ، وبهامشه وبين السطور حَواشٍ وتعليقات. =

الهِداية». وسيأْتي الكلامُ عنْها في مبْحثٍ خاصّ.

٧ ـ «المُنتَقى»[١]، ويُقالُ: «مُنتقى المرْفوع».

٨ ـ «مخْتارات النَّوازِل»[٢]. وسمَّاه بعضُهم: «مخْتار مجْموع النَّوازِل». ويُقالُ لَه أيضًا: «فتاوىٰ مُخْتاراتِ النَّوازِل».

٩ ـ «المَزيد في فُروعِ الحنَفيَّة[٣]»[٤]، وذكَره بعضُهم باسْم: «التَّحْقيق[٥] والمزيد»[٦].

= د ـ مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر سَنَة (١٣٨٤هـ)، أربعة أجزاء في مجلدين.
ز ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان. بتحقيق: طلال يوسف.
س ـ دار البشرىٰ ـ باكستان، الطبعة الثانية، سَنَة: (٢٠٠٨م).
ش ـ دار الحديث بالقاهرة، تحقيق: أيمن جاد.
ص ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت. سَنَة: (٢٠١٠م).
وهي مطبوعة أيضًا ممزوجة مع جملةٍ من شروحها، وطبعة دار السراج، بتحقيق الشيخ سائد بكداش، وطبعة دار الفجر، ولم يخدم الكتاب الخدمة اللائقة به إلىٰ الساعة فيما نعلم، مع توافر النُّسَخ النفيسة لها والتي بعضُها منقول عن نسخة المَرْغِينَانِيّ نفسه، وقد استَعَنَّا بجملةٍ منها في حواشي هذا الكتاب، وسيأتي توثيق هذه النُّسَخ في مبحثٍ خاصٍّ إن شاء الله.

(١) ذكره في: «كتائب أعلام الأخيار»، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٨٥٢/٢]. و«الفوائد البهية»، و«هدية العارفين». و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

(٢) منه عِدّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها: في مكتبة معهد الدراسات الشرقية بسان بطرسبورج بروسيا [رقم/٩٤١]، ومكتبة يني جامع بتركيا [رقم/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦]، ومكتبة سليم أغا بتركيا [رقم/٤٥١]، والمكتبة الظاهرية بدمشق [رقم/ ٨٢٤٦ ـ ٥١٧٠]، والمكتبة السليمانية بتركيا [رقم/٦٠٣]، ودار الكتب الوطنية بتونس [رقم/٤٣٥٢]، ومكتبة مكة المكرمة [رقم/٤٩٧٥، ٤٦٤٤]، وغيرها كثير.

(٣) الأشبه: أنه هو نفسه كتاب «التجنيس والمزيد» الماضي، وقد فرَّقهما بعضُهم إلىٰ كتابيْنِ، تارةً يَنْسبون إليه: «المزيد» مُفْردًا، وتارةً يَنْسبون إليه: «التجنيس» مُفْردًا، والأقرب أنهما كتاب واحد.

(٤) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٦٦٠/٢]. و«أسماء الكتب»، و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

(٥) كأنه مُصَحَّف مِن: «التجنيس». يُراجَع الحاشية السابقة.

(٦) هكذا سمَّاه عَلِيّ القاري في «الأثمار الجنية». وعنه في «الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

١٠ ـ «مشيخة الفُقهاء[(١)]»[(٢)]. وهو كتابُه الَّذي جَمَع فيه أسماءَ مشايخِه وبعضَ مناقبِهِم.

وقَد ظهرَ لَنا أنَّها مَشْيختانِ:

أ ـ الأُولى: جَمَعَها المؤلِّفُ بنفسِه أوْ تحَت إشْرافِه، وهيَ الّتي وقَفَ عليْها العلَّامةُ عبدُ القادِر القرشِيُّ وكتَبَها وعلَّقَ مِنْهَا فَوَائِد[(٣)].

ب ـ والثَّانية: جَمَعَها وخرَّجَها له حُسامُ الدِّينِ الحُسين بْن علِيّ بْن حَجَّاجٍ السِّغْناقِيّ، وهيَ الَّتي وقَفَ عليْها ابنُ حَجَر ونَقَلَ منْها[(٤)].

١١ ـ «شرْح الجامِع الكَبير»[(٥)].

١٢ ـ «نَشْر المذْهب[(٦)]»[(٧)]، ويقالُ: اسمُه «نَشْر المذاهِب».

---

(١) هكذا سماه عَلِيّ القاري في «الأثمار الجنية». وعنه في «الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

(٢) ذكره في: «الجواهر المضية»، و«المِرْقَاة الوفِيَّة»، و«نَظْم الجُمَان»، و«تاج التراجم»، و«نهاية النهاية»، و«الأثمار الجنية»، و«الطبقات السَّنِيَّة»، و«تاج العروس». و«طبقات الحنفية/ للزللي». و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

(٣) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٨٤].

(٤) كما رأيناه في حاشيةٍ بأسفل ورقة العنوان من نسخةٍ منقولة عن نسخة الحافظ السخاويِّ المنقولة عن نسخة شيخه ابن حَجر التي بخطِّه من كتابه: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» [مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٠)].

(٥) منه نسخة خطية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (رقم/٣٦٥٩)، وعنها مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (رقم/١٩٧٥).

(٦) قال الكفويُّ في «كتائب أعلام الأخيار»: «ويُلقَّب أصْلُه بـ: العثماني». وهذا كأنه وَهْم؛ لكون العثماني هو أصْل كتاب «الفرائض» للمؤلف.

(٧) ذكره في: «الجواهر المضية»، و«تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة»، و«المِرْقَاة الوفِيَّة»، و«نَظْم الجُمَان»، و«عِقْد الجُمَان»، و«نهاية النهاية»، و«كتائب أعلام الأخيار»، و«كَشْف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٩٥٣]. و«المجموعة التاجية»، و«الفوائد البهية»، و«الطبقات السَّنِيَّة»، و«هدية العارفين». و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

١٣ ـ «كتاب في الفرائض»[١]. ويقالُ له: «فرائِض العثمانِيّ»[٢]. قالَ في أوَّله: «هذا مجْموع المُلقَّب بـ: العُثمانِيّ، وقد رَغِب فيها القاصي والدّاني..». وأصْلُ المتْن: للشَّيخ العُثماني. وكانَ قد أعرَضَ في مَتْنِه عَن ذِكْرِ: الرَّدِّ، وذَوي الأرْحام، وما عداهُما مِن تفْريعاتِ الأحْكام، فأصلَحَ المَرْغِينَانِيُّ ذلك، وذكَرَ بعدَ انتِهائِه: زوائِد، وفوائِد، مِن عِدَّة كُتبٍ، وذلِك إكرامًا له، وتواضُعًا، لا لِاحتِياجِه إلىٰ تصْحيحِ كتابِ غيْرِه، معَ غَزارةِ عِلْمِه، وعدمِ مثلِه، وكثرةِ فَضْلِه، وقُدْرتِه علىٰ تصْنيفِ كتابٍ مِن عندِه[٣].

١٤ ـ «الزِّيادات»[٤].

١٥ ـ «مجْموع النَّوازِل»[٥].

١٦ ـ نسخة تَشْتمِل علىٰ فوائِد[٦]. ويقالُ لها: «فوائِد بُرْهان الدِّين».

١٧ ـ «فتاوىٰ المَرْغِينَانِيّ»[٧].

١٨ ـ «رِسالة في الآداب»[٨].

---

(١) ذكره في: «العِقْد الثمين»، و«تاج التراجم». و«طبقات ابن الحنائي»، و«سُلَّم الوصول». و«طبقات الحنفية/ للزّللي»، و«كتائب أعلام الأخيار»، و«مقدّمة شرح الهداية/ للّكْنَوِيّ»، و«الفوائد البهية»، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٢٥٠]. و«هدية العارفين». و«أسماء الكتب»، و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

(٢) له نسخة خطية في مكتبة الغازي خُسْرو بك بسراييفو [رقم/٣٨٦٠]. وفي مكتبة قيصري راشد أفندي [رقم/ ٢٦١٧٠]. وفي مكتبة سليم أغا بتركيا [رقم/١٢٧٦].

(٣) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٢٥٠].

(٤) ذكره في: «كتائب أعلام الأخيار». و«الأثمار الجنية». و«المجموعة التاجية»، و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء».

(٥) ذكره في: «طبقات ابن الحنَّائي»، ولعله «مختارات النوازل».

(٦) ذكره في: «العِقْد الثمين». و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٢٩٦].

(٧) ذكره في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٢٢٩]. ولعله نفسه «فتاوىٰ مختارات النوازل» الماضي سابقًا.

(٨) منها نسخة خطية في مكتبة أحمد الثالث بتركيا [رقم/ ١٥٤١]. كما في: «معجم التاريخ التراث=

١٩ ـ «الرِّسالة الواضِحة في شَرْح تجْويدِ الفاتِحة»[١].

قالَ اللَّكْنَوِيّ: «قَد طالَعْتُ «الهِداية» معَ شُروحها، و«مخْتارات النَّوازِل»، وكلّ تصانيفِه مقْبولة معْتَمَدة لا سيَّما «الهِداية» فإنَّه لم يَزَلْ مَرْجِعًا للفُضلاءِ ومُنظَّرًا للفُقهاءِ»[٢].



= الإسلامي في مكتبات العالم» [ص/١٩٧٨].

(١) منها نسخة خطية في مكتبة رمضان أُوغلو العامة [رقم/١٠/٧٣١]. كما في: «معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» [ص/١٩٧٨].

(٢) ينظر: «الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٤٢].

المَبْحَثُ الثَّامن
وفاتُه

تُوفِّي رَحِمَهُ اللهُ ليلةَ الثُّلاثاءِ لأرْبعَ عشْرةَ ليلةً خلَتْ من ذي الحِجَّة في دوْلة خلافةِ النَّاصر لدِين اللهِ العبَّاسِيّ أحْمد ابن المُتَّقِي باللهِ العبَّاسِي سَنَة: (٥٩٣ هـ)[١].

قالَ العلَّامة محمَّدُ عبْد الحيِّ اللَّكْنوِيّ: كتبَ بعضُ أجْدادِي نقْلًا عَن خطِّ علاءِ الدِّينِ نَبيرَة: «أنَّ صاحبَ «الهِداية» تُوفِّي ليلةَ الثّلاثاءِ الرَّابعَ عشَر مِن ذي الحِجَّة سَنَة ثلاثٍ وتسْعينَ وخمْسمائةٍ، ودُفِن بسَمَرْقَنْد[٢] في بلادِ ما وراءَ النَّهر»[٣].

وقيلَ: تُوفِّي سَنَة ستٍّ وتسْعينَ وخمْسمائة[٤]. والأوَّل هو الصَّحيحُ المشْهورُ الَّذي اتَّفقَ عليْه أكثرُ المؤرِّخينَ[٥].

وكانَ قبْرُه في موضعٍ قريبٍ من تُرْبَة المُحَمَّدِينَ بسَمَرْقَنْد، وهيَ مقْبرة شهيرة دُفِن فيها نحوٌ من أربعمائة نفْسٍ كلٌّ منهُم يقالُ لَه: محمّد، ولمَّا مات صاحبُ «الهِداية» مَنعوا دَفْنَه بها؛ فدُفِنَ بقُرْبها[٦].

والآنَ موضِع قَبْره بالتَّحديدِ في مقْبرة (تشوكارديزا) بسَمَرْقَنْد، وهيَ مقْبرة

---

(١) ينظر: «أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/ ٦٨].
(٢) وتُعَدّ سَمَرْقَنْد الآن: إحدىٰ المُدُن الكبرىٰ العريقة بجمهورية أُوزبكستان، وهي ثاني أكبر مُدن أُوزبكستان، ومُعظم الشعب في سَمَرْقَنْد هم طاجيكيون، ويتكلمون اللغةَ الطاجيكية.
(٣) ينظر: «مقدِّمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/ ١١].
(٤) المصدر السابق [١/ ١٢].
(٥) وأغرب محمد مرتضىٰ الزَّبِيديُّ فذكَر أنه تُوفي (سَنَة: ٥٥٥هـ)! وليس بشيء! ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٣٥/ ١٠٤/ طبعة دار الراية].
(٦) ينظر: «حاشية ابن عابدين علىٰ الدر المختار» [١/ ٥٦]. وعنه اللَّكْنَوِيّ في «مقدِّمة شرح الهداية» [١/ ١٢].

واقِعة عَلىٰ أطرافِ المَدينة[١].

وفي عامِ: (٢٠٠٠م) بمبادرةٍ مِن رئيسِ جمْهورية أُوزبكستان «إسلام كريموف» تَمَّ الاحتفالُ في مدينة رِشْدَان (رِيشَتان حاليًا) بمناسبةِ مرورِ (٩١٠ سَنَة) علىٰ ميلادِ العالِم الجليل شيخ الإسْلام المَرْغِينَانِيّ، وذلِك بمشاركةِ مَنْدوبِينَ عنِ الأوْساطِ العِلْمِيّة في الدّوَلِ الأجنبيَّة، وتَمَّ تنظيم مُؤْتمَر دَوْلِيٍّ بعنوان: «بُرْهان الدِّين المَرْغِينانِيّ ومكانتُه في العلومِ والثَّقافة العالَمِيّة»[٢].



(١) نقلًا عن مقال: «بُرْهان الدِّين المرغيناني: عالِم عظيم في الحقوق من وسط آسيا». وهو منشور في وكالة أنباء سَمَرْقَنْد الإلكترونية بتاريخ: (٢٠١٥/١٠/١٩ م).

(٢) المصدر السابق.

الفصل السادس

دِراسة حوْل كِتاب «الهِداية»

وفيه تسْعةُ مباحِث.

* **المبْحث الأوَّل:** التَّعريف بِالكتابِ ومضْمونِه.
* **المبْحث الثَّاني:** منهَج المؤلِّف في الكِتابِ.
* **المبْحث الثَّالِث:** أهمِّيَّة الكِتاب وثناء العُلماءِ عليْه.
* **المبْحث الرَّابع:** مُؤَاخَذاتٌ علىٰ «الهِداية».
* **المبْحث الخامِس:** أوَّل مَن شَرَح «الهِداية».
* **المبْحث السّادِس:** شُروح «الهِداية» وحَوَاشِيها ومخْتصَراتُها.
* **المبْحث السّابع:** الكتُب المؤلَّفة في تخْريجِ أحاديثِه.
* **المبْحث الثّامن:** بيان مصْطلحات صاحِبِ: «الهِداية» في كتابِه، معَ تحْقيقِ رِسالة: «مصْباح الدِّراية في اصطِلاحِ الهِداية» للعَلَّامة الحَمْزاوِيّ.
* **المبْحث التّاسع:** بيان النُّسَخ الخطِّيّة لـ: «الهِداية» المعْتمَدة في حواشي التَّحْقيق.

الفصل السادس
دراسةٌ حوْل كتاب «الهِداية»



المَبْحَثُ الأوَّل
التَّعْريف بِالكِتابِ ومضْمونِه

لمَّا اسْتوىٰ عِلْمُ الفقْه علىٰ سُوقِه، واسْتقامَتْ مناهجُ الأئمَّة، ودُوِّنَتِ المذاهبُ المتْبوعة، صارَ لكلِّ إمامٍ تلاميذُ ورُواةٌ يَحْمِلونَ عِلْمَه، ويَرْوُونَ نُصوصَه، وانتشرَتْ هذِه النُّصوصُ، وصارَ الفقهاءُ أتباعَ كلِّ إمامٍ يلْتزِمونَ أقْوالَه، ويجْعلونَها من أسس استِنباطِهم وبَحْثهم، ومَوْضع تَفْصيلِهم وتفْريعِهم.

فجرَىٰ في هذا المضْمارِ الإمامُ المَرْغِينَانِيّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وألَّف مختصرًا نافعًا في المذْهَب الحنفيّ أسْماه: «بداية المُبْتَدي». وجعَلَ الأساسَ لنفسِه في هذا المضْمارِ: الأصلَيْنِ الأغَرَّيْنِ: «الجامع الصَّغير» للإمامِ محمَّد بْن الحسَن، و«المختَصر» لأَبي الحُسَين القُدُورِيّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -، فجَمَعَ بينَهُما علىٰ ترْتيبِ «الجامع الصَّغير». ولمْ يَتجاوَزْهما إلّا فيما دعَتِ الضّرورةُ إليْه، وحمَلتْه كثرةُ وقوعِه عليْه[1].

كما صَرَّحَ بذلِك في دِيباجتِه، فقالَ: «كانَ يَخْطرُ بِبالي، عندَ ابتِداءِ حالي؛ أن يكونَ لي في الفقْه كتاب، فيهِ في كلِّ نوعٍ باب، ثمَّ هُو صغيرُ الحَجْم، كبيرُ الرَّسْم؛ يتحَفَّظُه الشّادِي المُبْتدِي، ويتأمَّلُه الهادِي المُهْتدي.

وحيثُ وقَعَ الاتّفاقُ بتَطْوافِ العِراق، وجدتُ «المخْتَصر» المَنسوبَ إلىٰ القُدُورِيِّ أجملَ كتابٍ، في أحسَنِ إيجازٍ وإعْجاب، ورأيتُ كُبَراءَ الدَّهْر، بِما وراءَ

---

(١) ينظر: «الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٦٠ - ٢٦١].

النَّهر يُرَغِّبونَ الصَّغيرَ والكبيرَ في حِفْظ «الجامِع» الصَّغير، فهمَمْتُ أنْ أُؤَلِّفَ فيه بينَهُما، ولا أتجاوَز عنهُما، إلا ما دعَتِ الحاجةُ إليْه، وحملَتْني كثرةُ وقوعِه عليْه، وأتحَرَّز فيهِ عَن إيرادِ المُعَاد؛ ليَرغَب فيه كلُّ حاضرٍ وبادٍ، وسمَّيْتُه: «بداية المُبْتدي».

ولو وُفِّقْتُ لشرْحِه أرْسُمه بـ: «كفاية المنتهِي»؛ إذِ الابتداءُ: بمعْرفةِ المَباني، والانتِهاءُ: بالوقوفِ علىٰ المعاني؛ فرأيتُ ترْتيبَ «الجامِع الصَّغير» هو الأحْسَن، فاقتضَيْتُه تبرُّكًا بِما اختارَه محمَّد بنُ الحسَن، وما لا ذِكْرَ له فيهِ فموضِعُه قُبَيْل البيوعِ، وبعْده في أثناءِ هذا المجْموع، وتكلَّفْتُ فيهِ الجمعَ بينَ الأجْناسِ؛ ليَسْهُل الاقتِباس، واللهُ المُوفِّقُ لإتْمامِه، وهُو المُسْتعانُ علىٰ اختِتامِه»[١].

وإنَّما اخْتارَ هذَينِ الأصلَيْنِ مِن بينِ سائِر كُتبِ المذْهَب؛ لِمَا أنَّهما مِن أوفَرِها حظًّا، وأعظَمِها نفعًا، وأكثرِها قَبُولًا لدَىٰ العُلماءِ وأئمَّة المذْهَب.

ويُصرِّحُ المَرْغِينَانِيّ رحمه الله في هذا المختَصَر بالخِلافِ بينَ أئمَّة المذْهَب: أبي حنيفةَ، وأبي يوسُف، ومحمَّد رحمهم الله، ولا يَتطرَّق إلىٰ الدَّليل إلّا نادرًا جدًّا[٢].

ثمَّ إنَّه شرَح «البِداية» أوَّلًا بشرحٍ طويلٍ موْسوم بـ: «كِفاية المنتَهِي»، فما أنْ فَرَغ مِن أكثرِه إلّا وقَد شعَر بالإطْنابِ والتّطويلِ فيهِ، فاختَصَره وسَمَّاه «الهِداية»، فجاءَ بحيثُ لا يكادُ يُوجَد لَه نَظير، ولِمَ لا يكونُ هكذا وقَد أكمَلَه في ثلاثَ عشرةَ سَنَة صائمًا؟

قالَ المَرْغِينَانِيُّ في مقدّمة «الهِداية»: «وقَد جرَىٰ عَلَيَّ الوعدُ في مَبْدأ «بِداية المُبْتدي» أنْ أشرَحَها بتوْفيقِ اللهِ تَعالىٰ شرحًا أرْسُمه بـ«كِفاية المنتَهِي»، فشرَعْتُ

---

(١) نقلنا المقدمةَ بتمامها ـ لأهَمِّيتها ـ من نسخَتَيْنِ خطيتَيْنِ بينهما اختلاف يسير. ينظر: «بداية المبتدي» للمرغيناني [ق١ ـ ٢/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٢٦)]. و«بداية المبتدي» [ق١ ـ ٢/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٨٥)].

(٢) ينظر: «المذهب الحنفي مراحله وطبقاته، ضوابطه ومُصْطلحاته» لأحمد النقيب [٢/٤٧٢].

فيهِ، والوعدُ يَسُوغُ بعضَ المَساغ، وحينَ أكادُ أتَّكِئ عنه اتّكاءَ الفراغ؛ تبيَّنْتُ فيه نُبَذًا منَ الإطنابِ، وخَشِيتُ أنْ يُهجَر لأَجْلِه الكتابُ، فصَرفْتُ العِنانَ والعِنايةَ، إلى شرْحٍ آخَر موْسوم بـ: «الهِداية» أجمَع فيه بتوفيقِ اللهِ تَعالى بينَ عيونِ الرّوايةِ، ومتونِ الدّرايةِ، تاركًا للزَّوائِد في كلّ باب، مُعْرِضًا عَن هذا النَّوعِ مِن الإسْهابِ، معَ ما يَشْتمِلُ عَلى أُصولٍ يَنْسَحِبُ عليْها فصول، وأسْألُ اللهَ تعالى أنْ يُوفِّقَنِي لإتْمامِها، ويَخْتم لي بالسَّعادةِ بعدَ اختِتامِها»[١].

أمّا كتابُه «كِفاية المنتَهِي»: فهُو شَرْحٌ طويلٌ جزَمَ جماعةٌ أنَّه يقَع في نحْو ثمانينَ مجلّدًا، وقد فُقِد قديمًا كما مضى بيانُه سابقًا.

وأمّا «الهِداية»: فقَد جَمَعَ المؤلّفُ فيها بينَ الرِّوايةِ والدِّرايةِ، وذكَر أصولَ المسائِل، وترَكَ الزَّوائِدَ في كلِّ باب، فمَن أرادَ الاختِصارَ اكتفَى بـ«الهِداية»، ومَن رَغِبَ في الأطْولِ ذهَبَ إلى «الكِفاية»، ومَن قَصَد ضَبْطَ المذْهَب أخذ بـ: «البِداية». فقَد راعَى في تأليفِ كُتبِه الثّلاثةِ طبقاتِ التلَقِّي، فلِلَّه دَرُّه![٢]

قالَ مُجِيبُ الرَّحْمن الدّيرَوِيّ ـ رحمه الله ـ: «ويُعْلَم مِن عباراتِ المَرْغينانِيّ أنّه كانَ صاحبَ نظرٍ ثاقِب، فقدِ استشَفَّ أنَّ كتابَه «كفاية المنتَهِي» سَيُهْجَر ويُصْبِحُ مفقودًا، ولِذا قالَ: «وخَشِيتُ أَن يُهجَر لأَجْلِه الكتاب». وكانَ كَما قالَ، ووَقَعَ ما خَشِيَ منْه، فإنَّ الكتابَ قد هُجِر واخْتُطِفَ مِن بيْن أيدي القوْم لا يُعْرَف له أثَرٌ، ولو عَلِمْنا أنَّه يوجَد في ناحيةٍ من العالَم لبذَلْنا جهودَنا في سبيلِ الوُصولِ إليْه، ولَنُلْناه بجميعِ ما نَمْلِك، أمَّا كتابُه «الهِداية» فما زالَ باقيًا بينَ القومِ والكلُّ يَنْتَفِعُ بِه»[٣].

---

(١) ينظر: «الهداية» للمَرْغيناني [١/ ١٤].

(٢) ينظر: «الهادي إلى رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَى بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/ ٢٦٠ ـ ٢٦١].

(٣) المصدر السابق [ص/ ٢٥٨]. بعض التصرُّف.

تنبيهٌ مهمّ: قَد أغفَلَ صاحبُ «الهِداية» ذِكْرَ كتابِ الفرائِضِ مِن كتابِه، وقَد نبَّه على هذا غيرُ واحدٍ، منهُم العَلَّامةُ المُحقِّق قاسِم بنُ قُطْلُوبُغَا في طليعةِ كتابِه: «نزْهة الرّائِض في تخْريج أحاديثِ الفرائِض»(١).

وسبَقَه إلى ذلِك القِوَامُ الكَاكِيّ في آخِر شَرْحِه: «معْراج الدِّراية» فقالَ: «ثمَّ إنَّ صاحِب «الهِداية» لَمَّا لم يُورِدْ كتابَ الفرائِض معَ أنَّ صاحِب «القُدُورِيّ» أورَدَه فيه ـ؛ أردْتُ أَن أذكُر كتابَ الفرائِض في آخِر «المعْراج»، وأُبَيِّنَ مواضعَ الخِلافِ وجِهات التَّمسُّك، وأبْحاث غَريبة؛ ليكونَ كالشَّرحِ لفرائِض «القُدُورِيّ» وغيرِه»(٢).

وقَد حَذا حَذْوَه المحبُّ ابنُ الشِّحْنة في «شرْح الهِداية»؛ كما أشارَ إلى ذلِك في ديباجتِه؛ لكنَّه فتَر عَزْمُه عَن إكْمالِه(٣).

وعبارةُ ابنِ الشِّحْنة في مقدّمة شَرْحِه: «وزِدْتُ في آخِره كتابًا في الفرائِضِ تبعًا للشَّيخ قِوَامِ الدِّينِ الكَاكِيّ(٤)»(٥).



---

(١) ينظر: «نزهة الرائض في تخريج أحاديث الفرائض» [ق١/ب/ مخطوط المكتبة السليمانية ـ بتركيا/ (ضمن مجموع برقم: ٣٠١)]. وهي نسخة فريدة نفيسة مقروءة على المصنِّف مع إجازة بخطه في آخرها.

(٢) ينظر: «معراج الدراية» للكاكِيّ [٢/ق ٥٣٩/أ/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦١٩)].

(٣) كما قال السخاوي في: «الضوء اللامع» [٩/٣٠٤].

(٤) ومما يَحْسُن التنبيه إليه: أنّ كتاب الفرائض ليس مُثْبتًا في كثيرٍ من نُسَخ «معراج الدراية» للكَاكِيّ، بل وقَع في بعضها فقط.

(٥) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٢/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

المبْحَثُ الثاني
منهَج المؤلّف في الكِتاب

أ ـ المنهَج بصورةٍ عامَّة.

لا ريْبَ أنَّ العُلماءَ يَخْتلِفونَ في طريقِ تأليفِهم في الفقْه، فبعضُهم يَذْكرُ أقوالَ فُقهاءِ المذاهِبِ الأُخْرىٰ كما يَذْكر أقوالَ فُقهاءِ مذهبِه، وبعضُهم يَهْتمّ بذِكرِ أقْوالِ فُقهاءِ مذْهَبِه فحسْب، علىٰ طُرقٍ لهُم في ذلِك، وعلىٰ كِلا الطَّريقَيْنِ تَرىٰ بعضَهم يَذْكُرُ الرِّواياتِ المُخْتلفة، وبعضُهم يَقْتصِرُ عَلىٰ الرِّوايةِ الرَّاجحةِ أوِ المشْهورةِ في المذْهَب.

فجاءَ الإمامُ المَرْغِينانيّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وجَمَعَ في كِتابِه «الهِداية» بيْن الحُسْنيَيْنِ، حيثُ اهتمَّ بذِكْر خِلافِ المذاهِبِ الأخْرىٰ في كثيرٍ من مسائِلِه، ممّا جعَل لكتابِه مكانةً ومنزلةً بينَ كُتبِ الفقْه عامَّة، لذلِك فهُو مندرِج في عدادِ كُتبِ الفقْه المُقارَن.

كما اهتَمَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بذِكْرِ الاختِلافِ بيْن الإمامِ وصاحبَيْه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وما فيهِ مِن اختِلافِ الرِّواياتِ عنْهُم، وكذلِك يَذْكُرُ أقوالَ مشايِخِ المذْهَب المُعْتَبرينَ في كثيرٍ منَ المسائِل، ممَّا جعَل للكتابِ مكانةً عِلْميَّة بينَ كُتبِ المذْهَب الحنَفيّ خاصَّة.

قالَ حاجي خليفة: «وهو في الحَقيقةِ كـ: الشَّرح لـ: «مختَصَر القُدُورِيّ». و«الجامِع الصَّغير»، لمحمَّد بْن الحسَن.

وعادتُه: أنْ يُحرِّر كلامَ الإمامَيْنِ، من المُدَّعَىٰ والدَّليل، ثمَّ يُحرِّر مُدَّعَىٰ الإمامِ الأعْظَم، ويَبْسُط دليلَه، بحيثُ يُخْرِج الجوابَ من أدلَّتِهما، فإذا كانَ تحْريرُه مخالفًا لهذِه العادة، يُفْهَم منه المَيْلُ إلىٰ ما ادعَّىٰ الإمامانِ.

ووظيفتُه: أن يَشْرَح مسائلَ «الجامِع الصَّغير»، و«القُدُورِيّ»...»(١).

(١) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٢٢].

وقالَ غيرُه: «يُصرِّح المَرْغينَانِيّ ي رحمه الله في هذا الشَّرحِ بِالخِلافِ بينَ أئمّة المذْهَب: أبي حنيفةَ، وأبي يوسُف، ومحمَّد، وزُفَر (رحمهم الله)، معَ الإشارةِ أحيانًا إلىٰ الصَّحيح والمعْتَمَد في المذْهَب، كما يَذْكُرُ رأيَ الإمامِ الشّافِعيّ ي رحمه الله في أكثرِ مسائِل الخِلافِ، ويتعرَّض لرأيِ الإمامِ مالِك رحمه الله في بعْضِ الأحْيان، معَ الاستِدْلالِ غالبًا بإيجاز، والجوابِ عَن دليلِ المُخالِف في كثيرٍ مِن الأحْيانِ باخْتِصار.

وربَّما اكْتفَىٰ بدليلِ رأْي المذْهَب، وأشارَ إلىٰ أنَّه حُجَّة علىٰ المُخالِف، وللتَّعليلِ وإعْمالِ الرّأي والعقْل حَظٌّ وافِرٌ في احتِجاجِه واستِدْلالِه، والغالبُ علىٰ منهَجِه ي رحمه الله: البدايةُ بالرَّأْي المُخْتارِ في المذْهَب، ثمَّ الرّأي المُخالِف ودليلِه، ثمَّ دليل الرَّأْي الأوَّل المُخْتار»(١).

ب ـ المنهَج بصورةٍ مُفصَّلة.

ويُمْكِن تفْصيلُ منهَج المَرْغِينَانِيّ في كتابِه «الهِداية» علىٰ النَّحْو التّالي(٢):

١ ـ براعتُه في المقدّمة.

افتتَحَ ـ رحمه الله ـ كتابَه بمقدّمةٍ جليلةٍ، ذاتِ إشاراتٍ غَريبةٍ، وتَنبيهاتٍ غزيرةٍ، بيَّنَ فيها عَظمةَ العِلم والفقْه، ونبَّه علىٰ عَظمةِ أهْلِه، ثمَّ بيَّن السَّببَ الباعثَ علىٰ التَّصنيفِ في الفقْه في مرْحلتَيْنِ، ثمَّ ذَكَر منهجَه في كيفيّة شَرْحِه بإيجازٍ، ثمَّ ختَمَ المقدّمةَ بالدّعاءِ والتّضرُّع إلىٰ الله جَلَّتْ قُدْرتُه.

٢ ـ أسلوبُه في الشَّرحِ وعاداتُه.

أ ـ ابتعَد المَرْغِينَانِي ـ رحمه الله ـ في كتابِه عنِ الألْفاظِ المُعقَّدة وحَشْو الكَلامِ، واعتمَد علىٰ سهولةِ الأسْلوبِ وجَزالة العِبارةِ، وكَتبَ الكتابَ بعبارةٍ سهلةٍ مُيسَّرة،

---

(١) ينظر: «المذهب الحنفي مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته» لأحمد النقيب [٢/٥٣٢].

(٢) هذا التفصيل مستفاد ببعض التصرف من: «الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٦٩ ـ ٢٧٣].

وحافَظ علىٰ ذلِك في كتابِه كلِّه. كما ابتعَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَن طريقةِ الطَّعْن في أحدٍ مِن العُلماءِ، أوْ ذِكرِه بسوءٍ.

ب ـ كانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - منَ المُعْتَنِينَ بإيرادِ الأحاديثِ والأخْبارِ، وكتابُه «الهِداية» مُشْتمِلٌ علىٰ آثارٍ كثيرةٍ مِن المرْفوعاتِ والموْقوفاتِ.

ج ـ كانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَذْكُرُ أخواتِ المسائلِ وأضدادَها.

د ـ كما كانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَذْكُر الفروقَ بينَ المسائِلِ بأحْسنِ وألْطفِ عبارةٍ.

ذ ـ وكانَ مِن عاداتِه - رَحِمَهُ اللَّهُ - أنَّه يَسْتَشهِد بالمُخْتلِفِ للمُخْتلف، نقْلًا للكلامِ إلىٰ ما هو الأوْضحُ.

ر ـ ومِن خصوصيّاتِه - رَحِمَهُ اللَّهُ - أنَّه يُصرِّحُ بِمواضِع الإيهامِ، فيكونُ ذلِك تنبيهًا لا تقْييدًا للمسألةِ، كما في قولِه في البيْع الفاسِد: «ولا بَيْع لبَنِ امرأةٍ في قَدحٍ». يعْني: وإنْ كانَ في قدَحٍ.

ز ـ يُصرِّح - رَحِمَهُ اللَّهُ - أوْ يُشيرُ إلىٰ الأصولِ والقَواعِد بأحْسنِ تعْبيرٍ وتحْريرٍ.

٣ ـ منهجُه في عَرْضِ المسائِلِ والخِلافِ.

طريقةُ المَرْغِينَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بعدَ ذِكْرِه المسألةَ بلفْظ «الجامِع الصّغير» أو «الكتاب»: إن كانَ فيها خلافٌ يُريد بيانَه؛ ذَكَره مباشرةً بقولِه: «خلافًا لزُفَر»، أو «خلافًا للشّافعي» مَثلًا. وإنْ لم يَذْكُر الخلافَ، أوْ لم تكُن المسْألةُ خِلافيّةً؛ فإنَّه يُدَلِّلُ لِلمسْألةِ، أو يُعلِّل لها مُباشرةً بقولِه: «لِقولِه تعالىٰ...». أوْ «لِمَا رُوِيَ...»، أوْ «لأنَّه...». وهكَذا.

ثمَّ بعدَ ذلِك يُفَصِّلُ الفصولَ المتعلّقةَ في ثنايا شَرْحِه، المُنْسَحِبةَ علىٰ ما أصَّلَ لِمَا عَلَّلَ إتمامًا وإحاطةً، ويَسُوقُ ما فيها منَ الخِلافِ إن كانَ، سواءً كانَ الخلافُ بينَ أئمَّة المذْهبِ أوْ بينَ أئمَّة المذاهِب.

٤ ـ منهجه في نَقْلِ الخِلافِ بينَ أئمَّة المذهَب.

ثمَّ منهجُه الغالبُ في سَوْقِ الخِلافِ ـ في مسائِلِ المتْنِ أوِ المسائِلِ الَّتي يَذْكُرُها في ثنايا شَرْحِه ـ ما يَلي:

أ ـ يَذْكُرُ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ الاختلافَ بيْنَ العُلماءِ الثَّلاثةِ (أبو حنيفةَ، وأَبو يوسُف، ومحمَّد)، ويُرجِّح أحدَ الأقْوالِ بأنَّه ظاهِر الرِّوايةِ، أوْ هُو الصَّحيح، أوِ الأصحّ، أوْ عليْه الفتْوىٰ، أوِ اخْتارَه المشايخُ، أوْ هُو الأشْبهُ، وغيْر ذلِك مِن ألْفاظِ التَّرجيحِ، أوْ بتأْخيرِ دليلِ الرّاجِح وتعْليلِه، مع دَفْع دليلِ القَولِ المرْجوحِ، وكذلِك إن كانتْ في المسْألة رواياتٌ مختلِفة عنِ الأئمَّة فيَذْكُرها، ويُرجِّح الرّاجحَ بِما ذكَرْنا.

ب ـ يَذْكُر ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ خلافَ زُفَر ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أيضًا، ويُرجِّح بِما ذكَرْنا، وإن كانَ الاختِلافُ بينَ مشايخِ المذْهَب في نَفْسِ المسْألةِ، أوْ في ترْجيحِ أقْوالِ الأئمَّة؛ فيَذْكُره كذلِك ويُرجِّح بِما قُلنا.

د ـ يَذْكُر ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أصْلَ المسْألةِ الخِلافيَّة إن كانَ الخلافُ بِنائيًّا لا ابتِدائيًّا.

ر ـ يَذْكُر ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ثمراتِ الاختِلافِ في مواضِع الضَّرورة.

٥ ـ منهجُه في نَقْل الخِلافِ بيْنَ أئمَّة المذاهِب.

غالبًا ما يَذْكر ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ خلافَ الشّافعيّ في المسْألةِ، وربَّما ذَكر قوليْهِ في المسْألة، كما ذكر خلافَ مالك ـ رضوانُ الله تعالىٰ عليهما ـ في كثيرٍ من المسائِل، وطريقتُه في ذلِك: أنَّه يَذْكُر المذْهبَ الحنَفيّ، ثمَّ يَذْكُر قولَ مالكٍ أوِ الشّافعيّ، ويَسُوقُ دليلَه بقولِه: «لَه». ثمّ يَذْكر دليلَ المذْهب بقولِه: «ولَنا».

وربَّما ذَكَر المسْألةَ بِدليلِها، ثمَّ يقولُ في نهايتِها: «وفيه خلافُ الشّافعي أوْ مالِك»، ولا يَذْكر دليلَه، وربّما استدلَّ لمذهبِه مِن السُّنة ثمَّ يقولُ: «وهو حُجَّة علىٰ الشّافعيِّ أوْ مالِك».

٦ ـ منهجُه في التَّدليلِ والتَّعْليل.

لقَد تنوَّعَتْ أدلَّةُ المَرْغِينَانِيِّ ـ رحمه الله ـ بينَ القُرآنِ الكَريم، والسُّنّة المُطهَّرة، والآثارِ الشَّريفةِ عنِ الصَّحابةِ والتّابعينَ ـ رضوان الله تعالىٰ عليْهم ـ والإجْماع والقِياس.

أ ـ فيَسْتَدِلُّ أوّلًا بالكتابِ، ثمَّ بالسُّنّةِ، ثمَّ بالإجْماعِ، ثمَّ بالقياسِ، وهذا إذا كان يَسْتدلُّ للمسْألةِ مِن الأصولِ الأرْبعةِ، وإلّا فما تيَسَّر، واستِدلالُه بالقياسِ بعدَ الاستِدلالِ بالنُّصوصِ: إشارةٌ إلىٰ تعْليلِ النَّصّ، وذِكْره بصورةِ دليلٍ مستقلّ ـ بقولِه: «ولأنَّه» ـ: إشارة إلىٰ أنَّه لولَمْ يَدُلَّ عليْه النصُّ لكفَىٰ القياسُ دليلًا في المسْألةِ، وهذا لأنَّ النّصوصَ قَد تكونُ غيرَ قَطْعيّة الدّلالةِ، فيكون ذِكرُ القياسِ علىٰ تقْدير عدمِ دلالةِ النّصّ علىٰ المسْألةِ.

ب ـ طريقتُه ـ رحمه الله ـ في ذِكْر القِياس: أنَّه قد يَذْكر رُكْنَ القياس ويَتْركُ المَقِيسَ عليْه لكونِه ظاهرًا ومتعدِّدًا، وقد يَعْكس، وقَد يَذْكر كلَيْهِما إذا دعَتْ إلىٰ ذلك ضَرورة.

ت ـ يُبيِّن ـ رحمه الله ـ وَجْهَ التّأثير لجامِع القياسِ وعِلَّته بقولِه: «والفقهُ فيه..»، أوْ بقولِه: «وهذا لأنَّ...». وهو الأكثَر، وهذا لأنَّ العِلَل المُؤثِّرة هي المعْتبرةُ دونَ الطَّرْدِية، وكذلِك لا مُعْتبرَ بِالعَرْضِ علىٰ الأصولِ والإحالةِ.

ث ـ يُبيِّن ـ رحمه الله ـ أثَر الوصْفِ المعْتبرِ بقولِه: «ولِهذا..» أوْ بقولِه: «ألا ترىٰ..»، كما الْتزموا ذلك في عِلَل الأَقْيسة.

ج ـ يَدْفع ـ رحمه الله ـ ما يُتَوَهَّم من موانِعِ تأْثير العِلَّة، ومنْه الجوابُ عَن دليلِ الخصْم.

ح ـ يَحْتجُّ ـ رحمه الله ـ بالاستِحْسان، وهو كلُّ دليلٍ يَطَّلِع عليْه المُجتهدُ في مقابلةِ

القِياسِ الجَلِيّ.

د ـ يُقَدِّم ـ رحمه الله ـ القولَ الرّاجِح؛ اعتبارًا لمعْنى «التّرجيحِ بِالسّبْق»، ثمَّ في ذِكْر الدَّلائِلِ يُؤخِّر دليلَ القَولِ الرّاجِح، ليكونَ كالنّاسِخ، ويكون جوابًا عَن دليلِ القَولِ المرْجوحِ.

ذ ـ يَذْكُر ـ رحمه الله ـ في غيْرِ الخلافيّاتِ دليلَ المسْألةِ المُؤَخَّرةِ مُقدَّمًا، والمُقدَّمةِ مُؤَخَّرًا؛ رَوْمًا للاختِصار.



المَبحَثُ الثَّالث
أهمّيّة الكِتابِ وثناءُ العُلمـاءِ عليْـه

يُعدُّ كتابُ «الهِداية» مِن أشْهرِ مؤلَّفاتِ الفقْه الحنفِيّ علىٰ الإطْلاقِ، وأكثرِها تَداولًا بينَ فُقهاءِ الحنفيَّة في القَديمِ والحَديثِ، وقَد نالَ عندَهم منَ العنايةِ والاهتِمامِ ما لم يَنَلْه كتابٌ آخَر في المذْهَب، سواءٌ فيما يتعلَّقُ بتداولِه درسًا وتدريسًا في الحلقاتِ العِلْميَّة والمَدارِس والمَعاهِد والجامِعات، أو ما يتعلَّق بخِدْمتِه شرحًا وتعليقًا وتخْريجًا.

فالشُّروحُ والتَّعليقاتُ وغيرُها مِن الأعْمالِ المُرتبِطة بِه كثيرة جِدًّا، حتّىٰ قالَ بعضُهم: «لم يُخْدَمْ كتابٌ في الفقْه مِن المذاهِبِ الأرْبعةِ مثْل كتابِ: «الهِداية»، ولَم يُتَّفَقْ علىٰ شَرْحِ كتابٍ في الفقْه مِن الفُقهاءِ والمُحدِّثينَ والحُفَّاظِ المُتْقِنينَ مثْلما اتَّفقوا علىٰ كتابِ: «الهِداية»، وناهيكَ بهذا الإقْبالِ العَظيمِ، وتلَقِّي القومِ إيّاه بالقَبول.

فمِنْ شُرَّاحِه ـ مِن الفُقهاءِ المُحَدِّثينَ، أعْلامِ العصْر، وأعيانِ القَوْم ـ: الحافِظ العَيْني، وقِوام الدِّينِ الأَتْقانِيّ، وقِوَام الدِّينِ الكاكِيّ، وابنُ الهُمَامِ السِّيواسِيّ.

ومِن مُخَرِّجيهِ ـ مِن جَهابِذة الحُفَّاظ ـ: الماردِينِيّ، والزّيلعِيّ، والقُرَشِيّ، وابْن حَجَر، والقاسِم بْن قُطْلُوبُغَا الحنفيّ، فكفَىٰ لِكتابه فضلًا وشرَفًا: أمثالُ هؤُلاءِ الأعْيانِ في شارِحيهِ، ومُخَرِّجيهِ، فهَل هذِه المَزيَّةُ تُساجَل أوْ تُجارَىٰ؟»[(١)].

ولقَد أصْبحَ الكتابُ متداوَلًا علىٰ نطاقٍ واسعٍ في أوْساطِ الحنَفيَّة، ولا سيَّما ببلادِ الأفْغان وشِبْه القارةِ الهِنديَّة، وكلُّ ذلِك لأنَّ المؤلِّف ـ رحمه الله ـ بذَلَ جُهْدًا كبيرًا في تأليفِ هذا الكتابِ وتحْريرِ ما فيهِ مِن الأقْوالِ والأدلَّة والمسائِل[(٢)].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق «نصب الراية» للزيلعي [٥٣٢/١].

(٢) ينظر: «المذهب الحنفي مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته» لأحمد النقيب [٥٣٢/٢ ـ ٥٣٣].

وقد سبق أنَّ المَرْغِينَانِيّ صنَّف «الهِداية» في ثلاث عشرةَ سَنَةً، وكانَ صائمًا في تِلك المُدّة لا يُفطِر أَصلًا، وكانَ يُحاوِلُ أن لا يَطَّلِعَ على صوْمِه أحَد، فإذا جاءَ الخادمُ بِالطَّعامِ تصدَّقَ به سِرًّا على الطَّلَبةِ، فكانَ الخادِم يَظُنُّ أنَّه أكَلَه بنفْسِه.

قالَ المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنَة ـ في ديباجة «شَرْح الهِداية» ـ: «اعلمْ أنَّ كتابَ «الهِداية» مِن الكتُب المُفْردةِ المُعْجِزةِ في مَنالِها، ومنَ الأُصولِ الَّتي لم يُصَنَّف مثلُها في بابِها، ولم يُنْسَجْ على مِنوالِها، ليسَ فيها فرْعٌ في بابٍ ولا فَصْل، إلّا وهو يتَنَزَّلُ مِن الأصولِ على أصْل.

أخْبرَني شيْخي العلَّامة بدْرُ الدِّين بْن سلامة ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى ـ: أنَّ العلَّامةَ ظَهِيرَ الدِّينِ الكُشَانِيّ: لَمَّا أقدَمَه المَلِكُ الصّالحُ مِن سَمَرْقَنْد لدَرْسِ مدْرستِه الَّتي أنشأَها بـ: «مارِدين» خرَجَ عُلماؤُها للقائِه بأمْرِ السُّلطانِ، فلَم يَفُه معَ أحدٍ منْهُم ببِنْت شَفَةٍ بحثًا ولا جارَاهُم في شيءٍ مِن ذلِك، فظنّوا قِلَّةَ بِضاعتِه، وعرَّفوا السّلطانَ بذلِك.

فحضَرَ السُّلطانُ إليْه يومَ إجْلاسِه للدَّرسِ، ولوَّحَ لَه بِما قيلَ، فقالَ: ليسَ مِن طَرِيقَتي المُشاغَبةُ والمُمارَاة، ولكِن هذِه «الهِداية» يَقْرؤُها مَن شاء مِن الفُضلاءِ الأَجِلَّاء، فكلُّ فرْعٍ فيها لم أُنْزِلْه على أصْلٍ مِن [٢٤/ب] «**أصولِ البَزْدَوِيّ**» حُكِمَ عَلَيَّ إذْ ذَاك بالعجْز، وإلّا فمَنْ فَعَل ذلِك مِن عُلماءِ «مَارِدِين» أقرَرْتُ لَه، وأذْعَنْتُ؛ فاعترَفوا أجْمعينَ بعِلْمِه»(١).

ثمَّ قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «فمِمَّا وقَفْتُ عليْه في وَصْفِ هذا الكِتابِ: قولُ تاجِ الشَّريعة(٢): أنَّه لَمَّا قَدِم كِرْمَان مُفْتَتَحَ سَنَةِ خمسٍ وسبْعينَ وستّمائةٍ، أقبَلَ عليْه

---

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق٢٥ ـ ٢٦/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) في كتابه: «الكفاية لدراية الهداية» [١/ق١/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ بتركيا/ (رقم الحفظ: ٥٥٦)]. أو [١/ق١/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ بتركيا/ (رقم الحفظ: ٩٠٢)].

عُلماؤُها، قُطَّانُها وغُرَباؤُها، راغِبينَ في غَرائبِ الدِّرايةِ، طالبينَ عَجائبَ «الهِداية»، وهُو كتابٌ لمْ تَكْتحِلْ عينُ الأيَّامِ بثانِيه، ولمْ يَقْرعْ سَمْعَ الأنامِ مثلُ مَبانيه:

جَـــمٌّ بَدَائِعُـــهُ زَهْـــرٌ مَطَالِعُـــهُ ❊ عِـــزٌّ مَقَاطِعُـــهُ دُرٌّ مَعَانِيـــهِ[1]

وقالَ العلَّامةُ السِّراج الهِنْدِيّ ـ في ديباجة «شَرْح الهِداية» ـ: «إنَّ كتابَ «الهِداية» اختصَّتْ بمَزايا في كلّ بابٍ، فيها أنواعُ اللّطائف في خَبايا لم يَكْتحلِ الزمانُ بثانِيه، في عُذوبةِ ألْفاظِه وتنقيحِ مَبانِيه»[2].

وقالَ برْهانُ الشَّريعةِ المَحْبوبِيُّ ـ في ديباجة «الوقاية بمسائِل الهِداية» ـ: «هو كتابٌ فاخِر، وبَحْرٌ مَوَّاجٌ زاخِر، كتابٌ جليلُ القَدْر عَظيمُ الشّانِ، زاهِر الخَطرِ باهِر البُرهانِ، قَد تمَّتْ حسَناتُه، وعمَّتْ بركاتُه، وبَهرتْ آياتُه»[3].

وقالَ حُسامُ الدِّين السِّغْناقِيُّ ـ في ديباجة «شَرْح الهِداية» ـ: «وبعْد: فإنَّ إيضاحَ ما انغَلَقَ مِن كُتبِ السَّلفِ مِن أهَمِّ الأمور، وأشرَفِ الخِصَالِ في هذه الأزْمِنة والدُّهور، إذِ الأساتِذةُ الَّذينَ لهُم خَبَرٌ بمَكامِن حقائِقِها، واطّلاعٌ بِدَرْكِ دقائِقِها؛ قَد أُكْرِموا بالوصالِ إلىٰ مَثُوباتِ ذي الجَلالِ، ثمَّ مِن بينِ كُتبِ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ، وخِلَال مُصنَّفاتِ المُتنَقِّرينَ والمُتبصِّرينَ؛ نجَمَتِ «الهِداية» هاديةً لأصولِ الرِّوايةِ، ومتونِ الدِّراية، مع قِصَرِ اللَّفظِ وإنباءِ المَعانِي، وفِقَرِ الفِقْه وأصِحَّاء المَبانِي، وطلَعَتْ مُشْرِقةً مُبرَّزَة...»[4].

---

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق٢٥/ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) ينظر: «التوشيح في شرح الهداية= بحر الرواية والدراية في توشيح الهداية» [١/ق١/ب/ مخطوط مكتبة قاضي زاده محمد ـ بتركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)].

(٣) ينظر: «وقاية الرواية بمسائل الهداية/ مع شرح الوقاية لصَدْر الشريعة المحبوبي» [٢/ ٥].

(٤) ينظر: «النهاية في شرح الهداية» لحسام الدين السِّغْناقي [١/ق١/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٢١)]، أو [١/ق١/ب/ مخطوط المكتبة السليمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٧٥٥)].

وقالَ أكملُ الدِّينِ البابرتِيُّ: ـ في ديباجةِ «شَرْح الهِداية» ـ: «إنَّ كتابَ «الهِداية» لَمَئِنَّةٌ لِلهدايةِ، لاحتِوائِه على أصولِ الدِّرايةِ، وانطِوائِه على متونِ الرِّوايةِ، خلَصَتْ معادنُ ألْفاظِه من خُبْثِ الإسْهاب، وخلَتْ نقودُ مَعانِيه عن زَيْفِ الإيجاز وبَهْرَجِ الإطْناب، فبَرَزَ بُروزَ الإبْريزِ مُرَكَّبًا مِن مَعْنًى وجيز، تمَشَّتْ في المَفاصِلِ عُذوبَتُه، وفي الأفكارِ رِقَّتُه، وفي العقولِ حِدَّتُه، ومعَ ذلِك فربَّما خَفِيَتْ جواهرُه في مَعادِنِها، واستَتَرَتْ لطائِفُه في مَكامِنِها»(١).

وقالَ الشَّيخُ علاءُ الدِّين البَحرِيّ ـ في دِيباجة «شَرْح الهِداية» ـ: «إنَّ عِلْم الفقْه أشْرفُ العُلومِ وأسْناها بعْد عِلْم التَّوحيدِ؛ لأنَّه مُظْهِر حَقِّيَّةِ الصِّراطِ المُسْتَقيم، وكيفيَّة سلوكِ المنهَج القَويم، والكتبُ المصنَّفَةُ فيهِ أكثَر مِن أَن تُحْصى، إلّا أَنَّ كتابَ «الهِداية» للإمامِ شيْخ شيوخِ الإسْلام، حُجّة اللهِ علَى الأنام، بُرْهان الدِّين أبي الحسَن علِيّ بْن أَبي بكْر بْن عبْد الجَليلِ الرِّشْدانِيّ المَرْغِينَانِيّ ـ تغمَّده اللهُ برحْمتِه، وأسكنه بحْبُوحة جَنَّته ـ كتابٌ [٢٦/ب] شَرَّفَتْ أضواؤُه على بدائِع الحقائِق مِقدارَه، وما شَقَّ من فحولِ العلماءِ فارسُ السَّوابِق غُبارَه، ومصنِّفُه ـ شَكَر الله سَعْيَه ـ جَمَعَ فيهِ بينَ عُيونِ الرِّوايةِ، وفنونِ الدِّرايةِ، بحيثُ لا يُعْرَفُ ما فيهِ إلا بَعْد تحْديدِ الفِكر، وتدْقيقِ النَّظَر»(٢).

وقالَ المُحِبّ ابنُ الشِّحْنَة: «وقَد أخْبرَني بعضُ مَشايخي عنِ العلَّامة حُسامِ الدِّينِ حسَن بْن شرَف ناظِم «البِحَار» أنَّه قالَ: «هذا الكِتاب ـ يعْني «الهِداية» ـ بلَغَ في الشّهرةِ مَبْلَغًا لم يَبْلغْه غيرُه منَ الكتُب، بحيثُ إنَّه وصَلَ إلى كلِّ بلدٍ وصلَتْ إليْه الدَّعوة»(٣).

---

(١) ينظر: «العناية في شرح الهداية/ بحاشية فتح القدير» للبابرتي [١/٢].

(٢) نقله عنه المحبُّ ابنُ الشِّحْنَة في «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٢٦/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٣) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٢٦/أ/ مخطوط مكتبة=

ثمَّ قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «قلتُ: وأمَّا أنا فعِبارتي تَقْصُر عن بلوغِ غايةِ مَدْحِه، والوقوفِ على كُنْهِ وَصْفِه وحقيقةِ شَرْحِه، وفَهْم بديع عِبارتِه، وإدْراكِ دلالتِهِ واقتِضائِه وإشارتِه، وإنَّما سَوَّغ لي هذا الشَّرحَ ما قدَّمْتُه منَ الاعتِذارِ مشْروحًا، مع اقترانِه بقَصْدٍ أرْجو إنْ شاءَ اللهُ أن يكونَ صَحيحًا، وهُو جَمْعُ ما تَفَرَّقَ مِن كلامِ الأئمَّةِ النَّحارِير، وما وقَعَ لهُم مِن حُسْنِ التّقاريرِ والتّحارِير، وقَد قلتُ حالَ الكتابةِ فيهِ وفي مُصنِّفِه ـ تغمَّده الله برحمته ـ وفي بلدِ مُصنِّفه:

لِمَرْغِينَـانَ فِـي البُلْـدَانِ فَضْـلٌ ❁ بِحَبْرٍ حَازَ فِي الفَضْلِ النِّهَايَـة

وَأَوْدَعَ فِـي الكِفَايَـةِ كَنْـزَ عِلْـمٍ ❁ وَأَظْهَـرَ لِلْـوَرَىٰ مِنْـهُ الهِدَايَـة[(١)]

ومِن إنشاءِ الإمامِ عِمَاد الدِّينِ ابْن شيخِ الإسْلام صاحِب «الهِداية» ـ رحمهما الله تعالىٰ ـ في حقِّ «الهِداية»[(٢)].

كِتَـابُ الهِدَايَـةِ يُهْـدِي الهُـدَىٰ ❁ إِلَـىٰ طَالِبِيـهِ وَيَجْلُـو العَمَـىٰ

فَلازِمْـهُ وَاحْفَظْـهُ يَـا ذَا الحِجَـا ❁ فَمَـنْ نَالَـهُ نَـالَ أَقْصَـىٰ المُنَـىٰ

وقالَ العَلَّامةُ قِوَامُ الدِّينِ الكَاكِيّ ـ في دِيباجة «شَرْح الهِداية» ـ: «إنَّ كتابَ «الهِداية» للإمامِ الأعْظَم، والحَبْر المُقَدَّم، شيْخ شيوخِ الإسْلامِ، حُجَّة اللهِ علىٰ الأَنامِ، شيْخ الإسْلامِ بُرْهانِ الدِّينِ بْن أَبي الحسَن عَلِيّ بْن أَبي بكْر بْن عبْد الجليلِ الرِّشْدَانِيّ المَرْغِينَانِيّ ـ تغمَّدَه الله برحْمتِه ورضْوانه، وأسْكَنه بحْبوحة جِنَانِه ـ جامعٌ لكلِّ ما أمْكَنَ جَمْعُه في هذا الفنِّ مِن فنونِ الدِّراية، وعيونِ الرِّوايةِ،

= الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(١) المصدر السابق.

(٢) نقله عنه حُسام الدين السِّغْناقِي في: «النهاية في شرح الهداية» [١/ق٣/ب/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٧٦٦)]. وعنه المُحِبّ ابنُ الشِّحْنَة في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٢٦/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

بحيثُ لا يُعْرَف إلّا بعدَ تجْريدِ فِكرٍ، وتدْقيقِ نظَرٍ، وقَد شرَحه الشّارِحونَ، واشتَغَل بتدْريسِه المشايخُ المُحقِّقونَ..»(١).

وأنشَدَ العلَّامة المحقق قِوام الدِّينِ الأَتْقانِيّ ـ في ديباجة «شَرْح الهِداية»(٢) ـ:

كِتَـــابُ الهِدَايَـــةِ دُرٌّ أَنِيـــقٌ ❁ وَبَحْـــرٌ عَمِيـــقٌ بِـــلَا سَـــاحِلِ
دَقِيـــقُ المَعَـــانِي وَثِيـــقُ المَبَـــانِي ❁ وَفِيهَـــا أَمَـــانِي حِجَـــى العَاقِـــلِ

وقالَ الشّريفُ جلالُ الدِّينِ الكَرْلانِيّ ـ في ديباجة «شَرْح الهِداية» ـ: «إنَّ الكتُبَ الجامِعة في الفقْه للأُصولِ والفروعِ، المُنْطوِية على لَطائِف نُكَت المعْقولِ والمسْموع؛ كثيرةٌ لا تُحِيطُ بها الغاية والحَدّ، وجَمَّة لا يَسْتوعِبُها الإحصاءُ والعَدّ، غيرَ أنَّ كتابَ «الهِداية» مِن بَيْنِها أجمَعُ مُصنَّفٍ لأصولِ الواقِعاتِ وأمّهات المسائِل، وأحوَىٰ مجلّدٍ لِعيونِ الدِّرايةِ ومتونِ الدّلائِل.

ثمَّ إنَّه وإنْ كانَ شرحًا لـ: «البِداية» كاشفًا لمُشْكِلاتِه، مُوَضِّحًا لمُعضِلاتِه؛ إلّا أنَّ فيهِ غوامِض أسرارٍ مُحْتَجِبة وراءَ أسْتارٍ لا يَكْشِف عنْها مِن نَحاريرِ العُلماءِ إلّا مَن أُوتِيَ كمالَ التيَقُّظِ في التَّحْقيقِ، وأُكْرِمَ في استِخْراجِ بدائِع الفِقْه ومَحاسِن النُّكَتِ بِالعنايةِ الأزَليَّة والتَّوفيق..»(٣).

وقالَ الشَّيخُ محمَّد أَنور الكَشْميرِيّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ليسَ في أسْفارِ المذاهِب الأرْبعةِ كتابٌ بمَثَابةِ كتاب «الهِداية» في تلْخيصِ كلامِ القوْم، وحُسْن تعْبيرِه الرّائِق، والجمْع للمُهِمّاتِ في تفَقُّه نَفْسٍ، بكلماتٍ كلّها دُرَرٌ وغُرَرٌ.

---

(١) ينظر: «معراج الدراية في شرح الهداية» للقِوَام الكاكِيّ [١/ق١/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٦٤٤٤)]. أو [١/ق١/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦١٩)].

(٢) وهو كتابنا هذا.

(٣) ينظر: «الكفاية شرح الهداية» لجلال الدين الكَرْلاني [١/ق١/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٥٨)]. أو [١/١ ـ ٢/ طبعة كلكتا بالهند سنة: ١٨٣١م].

وقَد صَدَقَ مَن قالَ مِن بعْضِ أفاضِلِ الشِّيعة: «إنَّ كُتبَ الأدَب العرَبيّ في المُسلِمينَ ثلاثةٌ: التّنزيل العَزيز، وصَحيح البُخارِيّ، وكتابُ الهِداية».

وبراعةُ الإنشاءِ، وفضْلُ الأدَب يَظْهر في إفْصاحِ التَّعبيرِ الأدَبيّ في غَوامِض الأبحاثِ، ومُشْكلاتِ المسائِل، وليْستِ المَزِيَّةُ في فصاحةِ عباراتِ الحَدائِق والأزْهار، وذِكْر النّسائِم، وخَرِير الأنْهار، فإنّه بابٌ طَرَقَه كلُّ شاعرٍ وكاتِب.

ولا يُدْرِكُ شأْوَ صاحِبِ «الهِداية» في فِقْهِه ألْفُ فقيهٍ مثْل: صاحِب «الدّرّ المُخْتار»، فإنَّ صاحِب «الهِداية» فقيه النَّفْس، عِلْمُه عِلْم الصَّدر، وعِلْمُ صاحِبِ «الدّرّ المخْتار» عِلْم الصُّحُف والأسْفار، وإنَّ البَوْن بيْنَهما لبعيد.

وقَد سألَني بعضُ الفُضلاءِ: هَل تَقْدِرُ علىٰ أنْ تُؤَلِّفَ كتابًا، مثْل: «فتْح القَدير» ـ وهُو في شَرْح «الهِداية» لابْن الهُمَام ـ في الدّقّة والتَّحْرير؟ قلتُ: نعَم، قالَ: ومِثْل «الهِداية»؟ قُلتُ: كَلّا، ولو عِدَّة أسْطُر»[(١)].

قالَ صاحبُ «مفْتاح السَّعادة» ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «كِتاب «البِداية» في الفقْه، جَمَعَ فيهِ مسائلَ «القُدُورِيّ» و«الجامِع الصَّغير» لمحمَّد بْن الحسَن، ثمَّ شَرَحَها شرحًا في نحْو ثمانينَ مُجلَّدة، وسمَّاه: «كِفاية المنتَهِي»، ولمَّا تبَيَّنَ فيه الإطنابَ، وخَشِيَ أنْ يُهْجَر لأجْلِه الكِتاب، شَرَحَه شرحًا مختصرًا لطيفًا نافعًا وافيًا، بالغًا في الحُسْنِ والتَّقْرير والتَّحْرير والضَّبطِ والإتْقانِ، وسمَّاه: «الهِداية»، وبِالجُملةِ: هُو كما قالَه صاحبُ «الوقاية»: كتابٌ فاخِر، لم تَكْتحلْ عيْنُ الزَّمانِ بثانِيه[(٢)].

ومِن لطائِفِ أحْوالِه: أنَّه معَ اشتِمالِه عَلىٰ الدَّقائِق وحُسْن الإيجاز في التَّحْرير؛ وقَعَ سهلًا بظاهِرِه علىٰ كلِّ طالِب، فهُو بِالحقيقةِ سهْلٌ مُمْتَنِع، والأَولَىٰ ألَّا يُبالِغ أحدٌ في وَصْفِه، فإنَّ السّكوتَ عَن مَدْحِه مَدْحُه»[(٣)].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق «نصب الراية» للزيلعي [١/١٤].

(٢) سيأتي تمام كلام صاحب: «الوقاية».

(٣) ينظر: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاشْ كُبْري زَادَهْ [٢/٢٣٨].

وقالَ أبو الفضلِ ابنُ الشِّحْنَة: «وجدتُ بخطِّ الإمامِ المحدِّث الثّقة مُحدِّثِ اليَمنِ نَفِيسِ الدِّين سُلَيْمانَ ابن العَلَّامةِ المُحَقِّق إبْراهيم بْن العَلَوِيّ - وهو من بيتِ العلمِ والدِّين، ترجَمَه شيخُنا الفَيْرُوزآبادِيُّ في إجازةٍ له بـ: إمام السُّنّة - ما نصُّه: أخْبَرَني شيخُنا أَبو يَزيد[١] - رحمه الله - عَن والِدي - رحمه الله -: أنَّ الخَضِر - عليه السلام - كانَ يُجالِسُ صاحبَ «الهِداية» في حالِ التَّصْنيف»..»[٢].

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وشيخُه أَبو يَزيد[٣]: كانَ مِن كبارِ عُلماءِ ذلِك القُطْر، وكذا والِده»[٤].

وقالَ اللَّكْنَوِيّ - رحمه الله -: «قَد طالَعْتُ «الهِداية» مع شروحِها، و«مخْتارات النّوازِل»، وكلُّ تصانيفِه - يعْني: المَرْغِينَانِيّ - مَقْبولةٌ معْتَمَدة لا سيَّما «الهِداية»؛ فإنَّه لم يَزَلْ مَرْجِعًا للفُضلاءِ، ومُنَظَّرًا للفُقهاءِ»[٥].



(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٣٩/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٢٥/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]، وهذه الأخبار تروى ولا تُكذَّب ولا يبنى عليها عمل، والعهدة على الراوي.

(٣) تحرَّف: «أبو يزيد» في بعض نُسَخ كتاب ابن الشِّحْنَة إلى: «أبو زيد»! وهو على الصواب في نسخةٍ أخرى من «نهاية النهاية» لابن الشِّحْنَة [١/ق١٨/أ/ مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ١٣٧٢)].

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: «الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٤٢].

المَبْحَثُ الرَّابع
المُؤَاخذاتُ على الهِداية

قَد وقَعَ جُملةٌ منَ المُسامَحاتِ في كتابِ «الهِداية»، كشَفَها جماعةٌ من الشُّرَّاحِ قديمًا وحديثًا، بلْ أفردَها العلَّامة اللَّكْنَوِيُّ بفصْلَيْنِ مُفْرَدَيْنِ مِن مقدّمتِه على «شرْح الهِداية»(١).

وقديمًا أخَذ السِّراجُ الهنديُّ على صاحِب «الهِداية» عِدَّةَ مُؤاخَذاتٍ في طليعةِ شَرْحِه عليْه، وقَد ناقشَه فيها ورَدَّها عليْه المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنَة في مُقدّمةِ شرْحه لـ: «الهِداية»، ونحْنُ نسوقُ كلامَ الرَّجليْنِ هُنا مِن بابِ الفائِدة فنَقولُ:

قالَ ابنُ الشِّحْنَة ـ في طليعةِ «شرْح الهِداية» ـ: «وكذلِك الشيخُ سِراجُ الدِّين الهِنْدي في أوَّل شَرْحِه أثنىٰ علىٰ بعضِ مَحاسِنه(٢)، ولكنَّهُ شابَ عَذْبَ وِرْدِه الصّافي بآسِنِه، فعَمِلَ لتوْشيحِه(٣) دِيباجة، ما كانَت «الهِداية» إليْها مُحتاجة، مضْمونُها التّعريضُ بهَضْم الكتابِ ومَدْح نَفْسه بِما وَشَّحَه، ولمْ يَفِ بغالبِ ما التَزَمَه مِن ذلِك فيما شَرَحَه، فإنَّه قالَ بعْد الحمْد لله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ والصَّلاةِ علىٰ رسولِه الأكْملِ الأجَلِّ ـ صلىٰ الله عليه ـ وعلىٰ آله وأصحابِه، وأشْياعِه وأحْزابِه.

أمَّا بعْد: الفقْه في الدِّين، حَبْلُ اللهِ المَتين، صنَّف فيه العلماءُ الأعْلام، والأئمَّة الكِرام، كُتبًا شريفةً، وزُبرًا مُنيفة، غيْرَ أنَّ كتابَ «الهِداية» اختصَّتْ بِمَزايا في كلِّ باب، ففيها أنواعُ اللّطائِف في خبايا لم يَكتَحِل الزّمانُ بثانيه في عُذوبةِ ألفاظِه وتَنقيحِ مَبانيه، لكنَّه يحْتاجُ أن يُوَشَّح بمَطالبَ يَفْتَقِر إليْها كلُّ طالِب:

---

(١) ينظر: «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنوِيّ [١/١٦ ـ ١٧]. و[١/٦٤ ـ ٧٣].

(٢) يعني كتاب: «الهداية».

(٣) فاسمُ شَرْحه: «التوشيح في شرح الهداية = بحر الرواية والدراية في توشيح الهداية».

١ ـ منْها: أن نَذْكُر الأَحاديثَ الّتي فيها ونُمَيِّزَ بينَ الصَّحيحِ منْها والسَّقيم، والسّالِم والسَّليم، بالنِّسبةِ إلىٰ مَن خرَّجَها مِن أهلِ الحَديثِ، كما هيَ العادةُ في القَديمِ والحَديث.

٢ ـ ومنْها: أَن نُبَيِّنَ ما رُفِعَ منْها إلىٰ النَّبيِّ ـ ﷺ ـ ممّا هُو موْقوف علىٰ أصحابِه، وما لَه أَصْلٌ وما لا أَصْلَ لَه في بابِه.

٣ ـ ومنْها: أن نَذْكُر فيهِ اختلافَ أرْبابِ المذاهِب، مِن كُتبِهِم فإنَّه ذَكَر فيه ما لا ذَهَب إليْه منهُم ذاهِب.

٤ ـ ومنْها: أن نُقَيِّدَ ما أطلَقَه مِن الجوابِ وهُو مُقَيَّد بقيودٍ، وسكَتَ في بعضِها عن ذِكْر الخِلاف بينَ الأَصْحابِ، فيُوهِم الاتّفاقَ والخِلافُ فيها موْجود.

٥ ـ ومنْها: أن نَذْكُر في بعضِ المواضِع ما هُو الأصحُّ والأَقْوىٰ، فإنَّه لم يَذْكُر فيه ما عليْه العمَل والفتوَىٰ.

٦ ـ ومنْها: أن نَذْكُر ما يُحتاجُ إليْه مِن مسائِلِ الفتاوَىٰ والواقِعات، ومِن مسائِلِ النَّوادِر والجامِع [٢٦/أ] والزِّياداتِ.

٧ ـ ومنْها: أن نَذْكُر معَ كلِّ مسألةٍ منَ الفُروعِ المُناسبةِ لَها منَ النَّظائِر، وأضدادِها ليتَبَحَّرَ بِمعْرفةِ الفرْقِ بينَهما كلُّ فقيهٍ ماهِر.

٨ ـ ومنْها: أن نَذْكُر فيه طُرُقَ معرفة مسائل الوصايا والفرائض؛ ليتمَهَّر فيها كلُّ زكِيٍّ رائِض.

٩ ـ ومنْها: أن نَذْكُر فيهِ مذاهبَ السَّلفِ منَ الصَّحابةِ والتّابعينَ، ومَن بَعْدَهم مِن فُقهاءِ الأمْصار، وأدلَّتها مِن الكتابِ والسُّنّة والإجْماع والقياسِ والآثارِ، فإنَّ معْرفتَها بأدلَّتِها مِن أهمِّ مايَحتاجُ إليْه الفقيهُ الماهِر؛ ليَعْرفَ مآخِذَهم والمرْجوحَ منَ الظّاهِر»[1].

(١) ينظر: «التوشيح في شرح الهداية= بحر الرواية والدراية في توشيح الهداية» [١/ق١/ب/=

ثمَّ قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وكَلَّا، لَم يكن الكتابُ مُحتاجًا إلىٰ شيءٍ ممّا ذَكَر أصلًا.

١ ـ أمّا تخْريجُ الأحاديثِ والكلامُ عليْها: فَفَنٌّ مُستقلٌّ محلُّه الشُّروحُ والتَّخاريجُ.

٢ ـ وكذلِك بيانُ المرْفوعِ والموْقوفِ.

٣ ـ وأمَّا ما لَه أصلٌ وما لا أصْلَ لَه: فذلِك أمْرٌ نِسْبيّ مَبْنِيّ علىٰ غَلَبةِ الظَّنّ[1]، والقطعُ بالنَّفْي مُشْكِل لا سيَّما عندَه.

٤ ـ وأمّا قولُه: «ما لم يَذْهبْ إليْه ذاهبٌ مِن أرْبابِ المَذاهِب». فغيرُ مُسَلَّمٍ، نعَم: فيهِ مسائِل المُرَجَّح عندَ المُخالِفينَ خِلافُه.

٥ ـ وكَذا في نسْبةِ إطْلاقِ الأجْوبةِ المُقَيَّدة بِقيودٍ إلىٰ المؤلّف نَظَرٌ؛ إذْ لم يَقعْ ذلِك إلّا نادرًا في أماكِن عَزَمْنا أنْ نُنبِّه عليْها عندَ الوصولِ إليْها إن شاءَ اللهُ تَعالىٰ.

٦ ـ وأمَّا سكوتُه في مواضِع عَن ذِكْر الخِلافِ: فغيرُ واردٍ؛ لعدَم التِزامِه بذِكْر جَميعِ الخِلاف.

٧ ـ وكذا عدَم التَّنبيهِ في بعضِها عَلىٰ الأصحّ والأقْوىٰ: فإنَّه إنَّما يَلْزمُه أن يَذْكُرَ أصْلَ المذْهَب، وقَد لا يَرىٰ تصْحيحَ ما صحَّحَه غيرُه، ولا تقْويةَ ما قوَّاه سواه، وبقيّةُ ما ذكَره تَتِمَّاتٌ وإن كانَت مُفيدةً لكِن الكِتاب غيرُ مُحتاجٍ إليْها في حَدِّ ذاتِه، ولا يتوَقَّف عليْها في كُلِّيَّاتِه ولا جُزْئِيَّاتِه، واللهُ الموفِّق»[2].

= مخطوط مكتبة قاضي زاده محمد ـ بتركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)].

(١) قال اللَّكْنَوِيّ: «وبعضُ الشّافعية طعنوا علىٰ صاحب «الهداية» بأنه أورَد فيها الأحاديثَ التي ليسَتْ بتلك، وهل هذا إلا بعدم الوقوف علىٰ جلالة قَدْره، وعدم الاطلاع علىٰ فخامة عِلْمه». ينظر: «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١٣/١].

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٢٧/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

المَبْحَثُ الخَامس
أوّل مَن شَرَح الهِداية

اختلفَتِ الآراءُ والأقْوالُ حوْلَ أوَّلِ مَن شرَح «الهِداية» منَ العُلماءِ، فذهبَ جماعةٌ منْهم إلىٰ أنَّ حُسَامَ الدِّين الحُسيْن بْن عليّ بْن حَجَّاج السِّغْناقِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧١١هـ) هو أوَّل شُرَّاح «الهِداية» علىٰ الإطْلاق! جزَم بذلِك السّيوطيّ[١]، وحاجي خليفة[٢]، ومصْطفىٰ الجَنَّابي[٣]، وغيرُهم[٤].

وجزَم العلّامةُ المُحقّق مُحِبُّ الدِّين ابنُ الشِّحْنَة[٥] بكونِ الإمامِ حَميد الدِّين عَلِيّ بْن محمّد بْن عَلِيّ الرّامُشِيّ الضّرير (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٦٧هـ). هو أوَّل مَن شرَح «الهِداية» في كتابٍ لطيفٍ، ثمَّ قالَ: «ولم يَشْتَهِر لشَرْحِها اسمٌ خاصّ، بَل يُعْرَف بـ: «الحاشِية الحَمِيديَّة»[٦]، نسبةً إليْه، فهُو أصْلُ الشّروحِ، والمُبْتَكِر لكثيرٍ مِن مضْمونِها، وهُو في غايةِ الإيجاز، دلَّ علىٰ مكانةٍ في العلم مَكِينة، وعَيْنٍ من الفضائلِ مَعِينة».

---

(١) في: «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» [١/٥٣٧].

(٢) في «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» [٢/٤٩]. وفي: «كشف الظنون» [٢/٢٠٣٢]، وقد انتهينا بفضل الله ورحمته من تحقيقه علىٰ نُسَخ مميزة، وسيطبع بعد غاية البيان بإذن الله تعالىٰ.

(٣) في «البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر/ المعروف بـ: تاريخ الجَنَّابِيّ» لمُصْطَفىٰ الجَنَّابي [ق٣٦٣/ب/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٠٩٩)]، وقد انتهيت من تحقيق هذا الكتاب في خمس مجلدات عن نسخ إحداها بخط المؤلف، وسيصدر عن مؤسستنا (عِلم لإحياء التراث والخدمات الرقمية).

(٤) كصاحب: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٤٧/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].

(٥) في «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٣٩ ـ ٤٠/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٦) وسمَّاه غيره: «الفوائد الفقهية»، وله عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، وقَفْنا علىٰ أحدها، ونقلنا منها في حواشي هذا الكتاب، وسيأتي بيان أماكن وجودها إن شاء الله.

وهذا الَّذي قالَه ابنُ الشِّحْنَة هُو الأقْربُ للصِّحَّة بالنِّسبةِ للقَولِ الأوَّل، لتقدُّم وفاةِ حَمِيدِ الدِّينِ عَلىٰ وفاةِ السِّغناقي بأكثَرَ مِن خمسةٍ وأرْبعينَ عامًا، لكِن يُعَكِّرُ عليْه أنَّهم ذكَروا في شُرَّاح «الهِداية» مَن هُو أقدَمُ مِن الرَّجلَيْنِ جميعًا، وهُما شيْخانِ:

أ ـ الأوَّل: أبو القاسِم محْمود بْن عُبيْد اللهِ بْن صاعِد الحارثِيّ الحنَفيّ الإمام المشْهور (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٠٦هـ). فقَد شَرَح «الهِداية» في كتابٍ سَمَّاه: «خُلاصة النّهاية في فوائِد الهِداية»[١]. ولا نَعْلمُ أقدَم منْه وفاةً قَد تعرَّضَ لشَرْح «الهِداية».

فيُمْكِن أَن يُقالَ: إنّ أبا القاسِم الحارثِيّ هذا هُو أوَّل شُرَّاح «الهِداية» علىٰ الإطْلاقِ.

ب ـ والثَّاني: شيخٌ لا يُعْرَفُ شَرَح «الهِداية» بكتابٍ سمَّاه: «روْضة الأخْبار»[٢]. وقدِ اختصَرَ هذا الشّرحَ أحمدُ بنُ إبْراهيمَ الموْصلِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٥٢هـ). في كتابٍ سمَّاه: «سلالة الهِداية»[٣].

وقَد رتَّب ابنُ الشِّحْنَة شُرَّاحَ «الهِداية» بحسَبِ ما وقَع لَه عَلىٰ هذا التَّرتيبِ إلىٰ عَصْرِه هكذا: العلَّامةُ حَميد الدِّينِ الضّرير، ثمَّ تاج الشَّريعة، ثمَّ جلال الدِّين الخَبَّازِي، ثمَّ شمْس الدِّين السَّرُوجِيّ، ثمَّ حسام الدِّين السِّغْناقِيّ، ثمَّ شِهاب الدِّين أحْمد بْن الحسَن المعْروف بـ: ابْن الزّرْكَشِيّ، ثمَّ علاء الدِّينِ عبْد العَزيز البُخارِيّ، ثمَّ قِوَام الدِّينِ الكاكِيّ، ثمَّ السّيّد جلال الدِّين[٤]، ثمَّ قِوَام الدِّينِ الأَتْقَانِيّ، ثمَّ

(١) ذكره في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٩]. و«هدية العارفين» للبغدادي [٢/٤٠٤].

(٢) ذكره في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٣/٢٣٩٥].

(٣) ذكره في: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٣]. و«الدرر الكامنة» [١/٥]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٨٧]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [١/١٧٤]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٣/٢٣٩٥].

(٤) قال ابنُ الشِّحْنَة: «لم أقِف له علىٰ ترجمة».

جمال الدِّينِ محْمود القُونَوِيّ الدّمشْقِيّ، ثمَّ قاضي القُضاة سِرَاج الدِّين الهِنْدي، ثمَّ أكْمل الدِّينِ البابَرْتِيّ، ثمَّ علاء الدِّينِ البَحرِي[1]، ثمَّ زَيْن الدّينِ مصْطفى القرْمَانِيّ، ثمَّ سعْد الدِّين ابْن الدَّيْرِيّ، ثمَّ بَدْر الدِّينِ العَيْنِيّ، ثمَّ كمال الدِّين ابْن الهُمَام[2]. ثمَّ نظَمَهم بقولِه:

أَلَا إِنَّ شُــرَّاحَ الهِدَايــةِ حَصْــرُهُمْ ❊ عَزِيــزٌ وَهُــمْ فِــي الأَكْــرَمِينَ كِــرَامُ
ومِــنْ هَهُنَــا مِــنْهُم حَمِيــدٌ فَتَــاجُ الــ ❊ ـجَــلَالُ سَــرُوجِيٌّ تَــلَاهُ حُسَــامُ
وَنَجْــلُ سِــرَاجٍ فَالسِّــرَاجُ فَأَكْمَــلٌ ❊ وَفِــي عَصْــرِهِ البَحْــرِيُّ وَهْــوَ تَمَــامُ
شِــهَابٌ عَــلَاءٌ ثُــمَّ بُرْهَــانُ حَــقٍّ الــ ❊ ـقِــوَامُ شَــرِيفٌ يَقْتَفِيــهِ قَــوَامُ
لِمَــنْ قَبْلَنَــا ثُــمَّ المُعَاصِــرُ مُصْــطَفَى ❊ وَبَــدْرٌ وَسَــعْدٌ فَالكَمَــالُ خِتَــامُ
وَكَــمْ مِــنْ شُــرُوحٍ مَــا عَلِمْنَــا بِهَــا وَلَا ❊ بِأَصْــحَابِهَا فَالحَصْــرُ كَيْــفَ يُــرَامُ[3]



(١) قال ابنُ الشِّحْنَة: «لم أقِف له على ترجمة».
(٢) وقد نقل كلامَه هذا بعضُهم فيما رأيناه على غَواشِي بعض نُسَخ: «الهداية/ للمرغيناني» [مخطوط مكتبة راغب باشا/ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٠١)]. وزاد «ومِن شُرَّاحه: بُرْهان الدِّين الشهير بـ: ابن عبد الحق، وابن العِزّ، والطرسوسِيّ، وصَدْر الدِّين، والنسَفِيّ صاحب «الكنز»، وتاج الدِّين علِيّ بن سنجر الشهير بـ: ابن السَّبَّاك».
(٣) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» لابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٠ ـ ٤٧/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

المَبحَثُ السَّادس
شُروح «الهِداية» وحَواشِيها ومُختَصَراتُها(١)

هذا الكتابُ جاءَ ليَسُدَّ نقصًا عظيمًا في المكْتبةِ الإسْلاميّة في وَقْتٍ هيَ أشدّ ما تكونُ بحاجةٍ إليْه، وبعد أنْ وضعَ المَرْغِينَانِيّ - رَحِمَهُ اللهُ - هذا الكتابَ؛ لقِيَ قَبولًا كبيرًا داخلَ المذْهبِ الحنَفيّ خاصَّة، ولدَىٰ أصْحابِ المَذاهِبِ الأُخْرىٰ عامّةً.

فهذا الكتابُ يَمتازُ عَن الكتُبِ الَّتي سبقَتْه بأنَّه أوْضحُ منْها إشارةً، وأسْلَسُ عبارةً، وأجْمَعُ تقْسيمًا وتنويعًا علىٰ توسُّطِ حَجْمِه، ولم يُخْدَمْ كتابٌ في الفقْه مِن المذاهِب الأرْبعةِ مثْلَما خُدِم كتابُ «الهِداية»، ولمْ يُتَّفَقْ علىٰ شَرْح كتابٍ في الفقْه مِن الفقهاءِ الماهِرينَ والحُفَّاظ المُتْقِنينَ مثْلما اتَّفَقوا علىٰ كتابِ «الهِداية»، ولم يَزَلِ الأكابرُ منذُ تأْليفِه مُكبِّينَ عليْه.

وذكرَ صاحبُ «كَشْف الظّنون» من شروحِ «الهِداية» والتَّعْليقاتِ عليْها والتّخاريجِ لأحاديثِها ما يُجاوِزُ ستّينَ كتابًا، ولو ضَمَمْنا ما صُنِّف بَعْد صاحب «كَشْف

---

(١) ذكَر جملةً وفيرة منها: ابنُ الشِّحْنَة في «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٣٩ - ٤٦/أ - ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. والأدرنويُّ في «مهام الفقهاء/ طبقات الحنفية» [ق٩٠/ب/ مخطوط دار الكتب الوطنية - تونس/ (رقم الحفظ: ٢٩٣١)]. وحامدُ بنُ عَليّ العِمادِيّ في «العِقْد الثمين في ترجمة صاحب الهداية بُرْهان الدِّين المَرْغِينانِيّ» [ق٣/أ - ب / مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٢٦٧٠)]. وطاشْ كُبْري زَادَه في «مفتاح السعادة» [٢/٦١٦ - ٦٢٢]. وحاجي خليفة في «كشف الظنون» [٢/١٨٦٧]. وكارل بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» [٦/٣٠٩ - ٣١٩]، وسَلْمَىٰ بنت المفتي مُجِيب الرحمن الديروي في «الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» [ص/٢٦٣ - ٢٦٨]. وعبدُ الله بن محمد الحبشي في «جامع الشروح والحواشي» [٣/٢٠٦٢ - ٢٠٧٩].

وأكثر هذه المصنفات كانت عُمْدتنا - في الغالب - في توثيق نِسبة الكتب إلىٰ أصحابها، كما رجَعْنا إلىٰ «معجم التراث التاريخ الإسلامي»، وكذا إلىٰ «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط». وإلىٰ برنامج «خزانة التراث»، وإلىٰ جملةٍ أخرىٰ من الفهارس الخاصة غير المطبوعة.

الظنون»؛ لصار العددُ أزيدَ بكثيرٍ، وقبلَ أنْ نَسْرُد هُنا بعضَها ينبَغي الانتِباهُ إلىٰ كلامِ صاحِب «مفْتاح السّعادة» حيثُ قالَ:

«إنَّ العُلماءَ اعتَنوا بشَرْحِه كثيرَ اعتناءٍ، إلّا أنَّ مَن اجْتَرأَ علىٰ شَرْحِه إنَّما هُو واحدٌ مِن الأفْراد! ومعَ جِدِّ الفُضَلاء وسَعْيِهم علىٰ شَرْحِها؛ لم تَبْرُز لَطائِفُه[1] من جِلْبابِ التّمنُّعِ والاحْتِجاب، ولم تُذَلَّل صِعابُ دلائلِه للطُّلّاب، بَل بقِيَ بعْدُ خَبايا في الزّوايا، ولله دَرُّ مُصَنَّفٍ لا تنتَهِي لطائفُه ودقائقُه، ولا تنكشِفُ معانِيه وحقائقُه، فسُبحانَ مَن بيدِه الفضلُ والبهاءُ، ويُؤْتيهما بلُطْفِه مَن يشاءُ، واللهُ ذو الفضْلِ العَظيم، وهو العَليم الحَكيم»[2].

ونَذْكرُ الآنَ ما تيَسَّرَ من تِلك الشُّروحِ معَ طبعاتِها ـ إن كانَت مطبوعةً ـ وأماكِن وجودِها ـ إن كانَت موْجودةً ـ في كُتبِ الفهارِس والمَعاجِم والمكْتباتِ العامَّة والخاصَّة[3].

١ ـ «خُلاصة النِّهاية في فوائِد الهِداية»[4]. لأَبي القاسِم محْمود بْن عبَيد الله

(١) في المطبوع: «لطائفة»! والمثبتُ من نسخةٍ خَطِّية مُحَرَّرة من: «مفتاح السعادة» [ق١٥٦/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)].

(٢) ينظر: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاشْكُبْري زَادَهْ [٢/٢٤٠]. و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٦٣].

(٣) ينبغي التفطُّن إلىٰ وقوع أخطاء كثيرة في تلك الفهارس وعناوين النُّسَخ الخَطية أيضًا، وكذا في نسبة أسماء الكتب إلىٰ أصحابها، وكذا الخَلْط بينها بأساليب مُتباينة؛ مما يَدْعو الباحثَ لعدم الاطمئنان لذلك إلا فيما وقَف عليه بنفسه، أوْ كان ذا ثقةٍ وثيقةٍ بدقَّة وتحرير المصدر الذي ينقل منه، ولو تحَرَّيْنا ذلك في تلك الشروح التي سنذكرها لأَرْبَىٰ الكلام علىٰ الغاية؛ لذا اكتفَيْنا بالنقل تاركين العُهدة علىٰ المنقول عنه، مع التنبيه أحيانًا إلىٰ بعض الأوهام والأغلاط، وقد تحاشَيْنا ما تأَكَّدْنا خطأه في نسبة بعض الشروح إلىٰ أصحابها، أو الخلط بينها وبين كُتبٍ أخرىٰ! كما تغاضَيْنا عن مجاهيل المُؤلِّفين أوْ غير المعروفين ممّن شَرَح «الهداية»، وكذا أعرَضْنا عمن تعرَّضَ لشَرْح خُطْبتها فقط أوْ نَظَمَها.

(٤) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٩]. و«هدية العارفين» للبغدادي [٢/٤٠٤].

بْن صاعِد الحارِثيّ الحنَفيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٠٦هـ).

٢ ـ «الفوائِد الفقهيّة في شرْح الهِداية»[١]. لحَميد الدِّين عَلِيّ بْن محمد بْن عَلِيّ الرامِشِيّ الضّرير البُخارِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٦٧هـ).

وقَفْنا علىٰ بعضِ نُسَخِه الخَطّيَّة وعزَوْنا إليْه في حواشي هذا الكِتاب.

وقَد أثْنىٰ ابنُ الشِّحْنَة[٢] علىٰ هذا الشَّرحِ، فقالَ: «ولم يَشْتَهرْ لشَرْحِها اسمٌ خاصّ، بَل يُعْرَف بـ: «الحاشِية الحَميدية»، نِسبةً إليْه، فهُو أصْلُ الشُّروحِ، والمُبْتَكِر لِكثيرٍ مِن مضْمونِها، وهُو في غايةِ الإيجاز، دلَّل عَلىٰ مكانةٍ في العلمِ مَكينة، وعيْنٍ منَ الفضائِل مَعِينة».

٣ ـ «نهاية الكِفايةِ في دِرايةِ الهِداية»[٣]. لتاجِ الشَّريعةِ عُمَر ابْن صَدْرِ الشَّريعةِ أحْمد بْن عبَيْد اللهِ المَحْبُوبيّ البُخَارِيّ الحنَفي، (المتوفّىٰ بعدَ سَنَة: ٦٩٤هـ). وقَد بدأَ بتأليفِه بعْد وصولِه إلىٰ مدينةِ كِرْمان (سَنَة: ٦٧٥ هـ)، وأمْلاه (سَنَة: ٦٩٤ هـ).

وقَفْنا علىٰ بعض نُسَخِه الخَطِّيَّة وعزَوْنا إليْه في حواشي هذا الكِتاب.

---

(١) له نسخة خطية في مكتبة المكتب الهندي (رقم/ ١٥٤٩)، وفي مكتبة أسعد أفندي بتركيا (رقم/ ٦٣٦).

(٢) في «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٣٩ ـ ٤٠/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٣) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة الغازي خُسْرو بك بسراييفو [رقم/ ٨١٠٧]، وفي مكتبة دار الإفتاء أو مَفاتِي بتركيا [رقم/٧٧]، وفي مكتبة حاجي محمود أفندي بتركيا [رقم/ ٨٢٦]، وفي مكتبة الفاتح بتركيا [رقم/١٩٩٣]، ومكتبة فيض الله أفندي بتركيا [رقم/٩٠٢، ٩٠٣]، ومكتبة أحمد الثالث بتركيا [رقم/٩٤٤]، ومكتبة مراد مُلّا بتركيا [رقم/٩٧٣]، ومكتبة راغب پاشا بتركيا [رقم/٥٥٦]، ومكتبة قاضي زاده محمد بتركيا [رقم/٢٠٦]، ومكتبة إزمير مللي بتركيا [رقم/٤٤٤]، ومكتبة صالحة خاتون بتركيا [رقم/٧٨، ٧٩]، والمكتبة الظاهرية بدمشق [رقم/٢٤٠٤]، وغير ذلك كثير.

وقَد أثْنىٰ عليْه ابنُ الشِّحْنَة وقالَ: «كلامُه يدلُّ علىٰ سَعةِ عِلْمِه، وقوَّة فَهْمِه، وكثْرةِ اطِّلاعِه، وحُسْنِ طِبَاعِه، ومَلَكَتِه في العلومِ، وتحْريرِ المَنطوقِ منْها والمفْهومِ»(١).

٤ ـ «شرح الهِداية»(٢). ويُعْرَف أيضًا بـ: «الجَلاليّة في شرْح الهِداية». لأَبي محمّد جلالِ الدِّين عُمَر بْن محمَّد الخبَّازي الخُجَنْدي (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٩١هـ).

وقَفْنا علىٰ بعضِ نُسَخِه الخَطيَّة وعزَوْنا إليْه في حواشي هذا الكِتابِ.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «لم يَذْكرْ لشَرْحِه اسمًا، بل لم يَجْعل له ديباجةً، واشتهَر شَرْحُه بينَ العُلماء بـ: الحاشية»(٣).

٥ ـ «شرْح الهِداية»(٤). لعلاءِ الدّين عَلِيّ بْن محمّد بْن حسَن القادُوسِيّ الخِلَاطِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٠٨هـ).

٦ ـ «شرْح الهِداية»(٥). لعبْد الله بْن أحْمَد بْن مَحْمُود حَافِظ الدِّين أَبي

---

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤١/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) له عِدَّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة الدولة ببرلين [رقم/ ٤٤٩١]، ومكتبة يني جامع بتركيا [رقم/٤٠٦]، وفي مكتبة نور عثمانية بتركيا [رقم/١٧٣٧]، وفي مكتبة جار الله أفندي بتركيا [رقم/٧٨٠]، ومكتبة بشير آغا بتركيا [رقم/٢٧٦]، ومكتبة قليج علي باشا بتركيا [رقم/٣٦٠٠]، ومكتبة أوقاف الموصل [رقم/١٦٢٣١]، ومكتبة شستربتي بأيرلندا [رقم/ ٢٠٦٣]، وغيرها كثير.

(٣) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤١/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٤) له نسخة خطية في مكتبة يحيىٰ أفندي بتركيا [رقم/١٢٨].

(٥) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٨٦٧]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٤٦٤]. و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/٢٣٧].

وقد أشار بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» [٣/٦٨٣]. إلىٰ أنَّ له نسخة خَطية في مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا [رقم/٥٤٧]! وهو مِن أوهامه!

البَركاتِ النَّسفيّ الحَنَفِيّ (المتوفَّىٰ سَنَة: ٧١٠).

لكنْ قالَ بعضُهم(١): لا يُعْرَف له شرْح علىٰ «الهِداية»(٢).

٧ - «الغاية في شرْح الهِداية»(٣). لأبي العبّاسِ أحْمد بْن إبْراهيمَ بْن عبْد الغنِيّ بْن إسْحاق السَّرُوجِيّ الحنَفي زَيْن الدِّينِ (المتوفَّىٰ سَنَة: ٧١١هـ). ولم يُكْمِلْه، بلِ انْتهىٰ فِيهِ إلَىٰ كتابِ الأَيْمَان. وهو مِن أوْفَىٰ شروحِ «الهِداية» بسْطًا للأدِلَّة واختِلاف العُلماءِ.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «أوْسَعَ فيهِ فجاءَ هذا القدرُ في تسْع مجلَّداتٍ، واشتهَر تسْمِيتُه بـ: «الغاية في شَرْح الهِداية» مع أنَّه لم يَجْعل له دِيباجةً تدلُّ علىٰ ذلِك، لكنْ صَرَّحَ عبدُ القادِر أنَّ مُؤلِّفَه سمَّاه بذلِك، فاللهُ أعْلم، وسيأْتي في ترْجمةِ قاضي القُضاةِ سعْد الدِّين الدَيْرِيّ أنّه شرَعَ في تَكْميلِه، ولمْ يُكْمِلْه»(٤).

٨ - تكْمِلة «الغاية في شرْح الهِداية/للسَّرُوجِيّ»(٥). للقاضي سعْد بْن محمّ

---

(١) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢٠٣٤/٢]. و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاشْ كُبْري زَادَهْ [١٦٨/٢].

(٢) ولعل مُسْتند بعضهم في ذلك: قولُ النسفي في مقدمة كتابه «الكافي في شَرْح الوافي»: «لمَّا فرغْتُ من المختصر المسمَّىٰ بـ: «الوافي» أردْتُ أنْ أشرحه شرحًا أرسمُه بـ: «الكافي» علىٰ وجْهٍ يكون مُغْنِيًا عن المُطوَّلات، حاوِيًا لوجوه الاستدلالات، مُوَضِّحًا لِمَا أُبْهِم في «الهداية» مِن النِّكات...». وقال في آخِره: «الحمد لله علىٰ أنْ وفَّقنِي لإتمام هذا الكتاب، مشتملًا علىٰ مسائل «الهداية» وتعليلاتها وتفريعاتها، مُوضِّحًا لمُفَصَّلاتها، مُبَيِّنًا لعَوِيصاتها...». فيكون «الكافي» بهذا الاعتبار في جملة شروح «الهداية». ينظر: «الكافي في شرح الوافي» لحافظ الدين النسفي [ق١/ب]، و[ق٥٦٣/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا/ (رقم الحفظ: ٦١٢)].

(٣) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: المكتبة السليمانية بتركيا (رقم/ ٥٣٠ - ٥٣٥)، والمكتبة الظاهرية بدمشق [رقم/ ٧٨٩]، ومكتبة ولي الدين جار الله بتركيا (رقم/٧٨٥ - ٧٩٢).

(٤) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤١/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٥) ذكره في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» لابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٤/أ/ مخطوط مكتبة الأسد=

بْن عبد الله النابُلسِيّ القُدسّي المعْروف بـ: الدَّيْري (المتوفّىٰ سَنَة: ٨٦٧هـ). ولم يُكْمله، شرَعَ فيه مِن أوّلِ كتابِ الأيْمانِ إلىٰ باب المُرْتدّ في أثناءِ كتاب السِّيَر، فجاءَ في ستِّ مجلّداتٍ، وسلَك فيهِ مَسْلكَ السَّرُوجي في اتِّساعِ النَّقل.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وكَتَبَ علىٰ «الهِداية» من أوَّلِ الأَيْمان ـ حيثُ انتهَتْ إليْه كتابةُ السَّرُوجِيّ ـ إلىٰ أثناءِ بابِ المرْتدّ مِن كتاب السِّير ستّة مجلّداتٍ، وهيَ عندي بخطِّه باعَها ولدُه تاجُ الدِّين لابنِ الصَّوَّافِ معَ قِطْعةِ السَّرُوجِيّ، ثمَّ لمَّا ماتَ ابنُ الصوَّاف بَقِيَتْ في تَركتِه، فاشتريْتُهُما ممَّنِ اشتَراهُما منَ التَّركةِ، وسلَك في هذهِ القِطعةِ طريقَ السَّرُوجِيّ في الاتِّساعِ في النَّقلِ لا غيْر، فيَنْقُل كلامَ ابن حَزْمٍ بحروفِه، وكلامَ ابنِ قُدامةَ وغيرِهما، وربَّما تعقَّب ذلِك بمنقولِ أئمَّتِنا»[(١)].

٩ ـ «النِّهاية في شرْح الهِداية»[(٢)]. لحُسامِ الدِّينِ الحسَين بْن عَليّ بْن حجَّاج السِّغْناقِي (المتوفّىٰ سَنَة: ٧١١هـ).

وقَفْنا له علىٰ عِدَّة نُسَخ خَطّيّة، وعزَوْنا إليْه في حَواشي هذا الكِتابِ.

= الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٣]. و«الفوائد البهية» للّكْنَويّ [ص/ ٧٩]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٣٨٥].

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٥/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) له عِدَّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها في: المكتبة الأزهرية [رقم/ ١١٧٠]، وفي دار الكتب المصرية [رقم/٢٢٢]، وثمة سِتّ نُسَخ أخرىٰ بنفس المكتبة، وفي مكتبة ليبزك بألمانيا [رقم/٤٥٩]، وفي مكتبة الفاتيكان بروما [رقم/ ١٣٤٦]، وفي المكتبة السليمانية بتركيا [رقم/٥٥٧]، وفي مكتبة الأوقاف بحلب [رقم/٣٤٤٣/١٩٧٧]، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق [رقم/١١٠٢٩]، وفي مكتبة المعهد البيروني بطشقند [رقم/٣٢٦٥]، وفي مكتبة فيض الله أفندي بتركيا [رقم/٨٩٩، ٨٩٨]، وفي مكتبة متحف طوب قابي سراي بتركيا [رقم/ ١٢٢٨]، وفي مكتبة أسميخان والدة السلطان بتركيا [رقم/١٦٦]، وفي مكتبة معهد الاستشراق بسَان بطرسبورغ بروسيا [رقم/١٧٦٥]، وفي مكتبة المسجد الأقصىٰ بالقدس [رقم/٣٥٩]، وفي مكتبة مدرسة محمود باشا بتركيا [رقم/٢١٧]، وفي بلدية الإسكندرية [رقم/١١٧٩]، وفي كثير غيرها.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وشرْحُه مِن أحسَنِ الشُّروحِ وأكْملِها، ومباحثُه حَسنة، ومَدارِكُه قويّة، فاللهُ يتغمَّدُه بالرَّحمة والرّضوانِ، وذكَر أنَّه سَمَّاه: النّهاية في شرْح الهِداية»(١)، وقد انتهينا بفضل من تحقيقه بفضل الله ورحمته.

١٠ ـ «خُلاصة النِّهاية في شَرْح الهِداية/للسِّغْناقي»(٢). لجمالِ الدِّينِ أبي الثَّناءِ محْمود بْن أحمدَ بْن مسْعود القُونوِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٧٧هـ).

١١ ـ «شرْح الهِداية»(٣). لنجْمِ الدِّينِ أبو طاهِر إسْحاق بْن عَلِيّ بْنِ يحْيىٰ الحنَفيّ نزيل مصْر (المتوفّىٰ سَنَة: ٧١١هـ).

١٢ ـ «الكفاية شَرْح الهِداية»(٤). لأبي حفْص عُمَر بْن محمَّد السِّجِسْتانِيّ.

١٣ ـ «حَاشِيَة علىٰ الهِدَايَة»(٥). لمحمّد بْن رمَضان الحنَفيّ المدرِّس بمصْر الشّهير بـ: الرّازِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧١١هـ).

١٤ ـ «شرْح الهِدَايَة»(٦). لشمْسِ الدّينِ أبي عبْدِ اللهِ محمَّد بْن عثمانَ بْن أَبي الحسَن عبْد الوهَّاب ابْن الحَرِيرِيّ الأنصاريّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٢٨هـ).

١٥ ـ «شرْح الهِداية»(٧). لعلاءِ الدِّينِ عبْد العزيزِ بْن أَحمدَ بْن محمَّدٍ البُخارِيّ

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) له نسخة خطية في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق [رقم/١٥٠٧٩].

(٣) ذكره في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٨]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» له [١/٢٩٣]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/١٠٨].

(٤) له نسخة خطية في مكتبة مدرسة مصلي بتركيا [رقم/٩٥].

(٥) ذكره له: في «هدية العارفين» للبغدادي [٢/١٤٢].

(٦) ذكره له: في «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٦]. و«هدية العارفين» للبغدادي [٢/٢٣].

(٧) ذكره له في: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٨٨]. و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/٨٧]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٥٣٨]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٤/٣٤٥].

(المتوفى سَنَة: ٧٣٠هـ). وصَلَ فِيهِ إِلَىٰ النِّكَاح واختَرَمَتْه المَنِيَّة.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «شَرَحَه إلىٰ كتابِ النِّكاحِ، ولم أَقِفْ علىٰ ذلِك، ولم أعْرِف لَه اسمًا»(١).

١٦ ـ «شرْح الهِداية»(٢). لشهابِ الدِّينِ أحمدَ بْن الحسَن المعْروف بـ: الزرْكَشِيّ (المتوفىٰ سَنَة: ٧٣٨هـ). المُدَرِّس بـ: المدْرسة الحُسَاميّة بالقاهِرة(٣).

ذكرَ جماعةٌ أنّه انتخَبه مِن كتابِ: «النّهايةِ في شرْح الهِداية» للسِّغْناقي(٤).

لكِن قالَ في «الجواهِر المضيَّة»: «وضَعَ شرحًا علىٰ «الهِدَايَة»، وانْتَخَب شَرْح السِّغْناقِي»(٥). فجعَلَه كتابيْنِ علىٰ «الهِداية»، وقد تعقَّبه في ذلك بعضُهم.

فقالَ ابنُ الشِّحْنَة ـ بعد نَقْلِه كلامَ صاحِب «الجواهِر» هذا ـ: «قلتُ: قولُه: «وَوضَعَ شرحًا علىٰ «الهِداية»، وانتخَب «شرْح السِّغْناقي»». يُشْعِر بأنَّهما كِتابانِ! وقدِ اعتبَرْتُ ما وقفْتُ عليه مِن شَرْحِه، فوجدتُه يَخْتصِرُ كلامَ السَّرُوجِيّ، مِن غيرِ زيادةٍ عليْه، ولم أرَ فيما وقفْتُ عليْه مِن كلامِه شيئًا من بحوثِ السِّغْناقي،

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) ذكره له في: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٦١٧]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/١٠٩].

(٣) بناها الأمير حسامُ الدِّين طرنطاي المنصوري نائب السلطنة بمصر إلىٰ جانب داره، وجعلها برسم الفقهاء الشافعية. وقد حَلَّ محلَّها الآن جامعُ أبي الفضل بعَطْفة الصاوِي، من دَرْب سَعادة بالقاهرة. يُنظر تحقيق عِلْمِيّ عنها في: حاشية «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١٠/١٤٥/ طبعة دار الكتب المصرية].

(٤) ينظر: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١١١]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٤٠]. وعنه في «أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/ ٣٠٥]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/١٣٧]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٦].

(٥) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/١٥٧/ طبعة عبد الفتاح الحلو].

ولا حكايةً لشيءٍ من كلامِه»(١).

ثُمَّ قالَ: «ولم أَقِف على تسْميةِ هذا الشَّرح، فلعلَّه إنَّما ترَك ذلِك لِمَا أنَّ الشُّروحَ تُضافُ غالبًا إلى المتونِ، وتَشْتَهِرُ بها في غالِبِ الفنونِ»(٢).

١٧ ـ «شرْح الهِداية»(٣). لأَبي إسْحاقَ بُرْهانِ الدِّين إبراهيم بْن عَلِيّ بْن أحمدَ بْن يوسُف المعْروف بـ: ابن عبد الحقّ الواسطِيّ الدّمشْقِيّ (المتوفّى سَنَة: ٧٤٤هـ).

١٨ ـ «شرْح الهِداية»(٤). لتاجِ الدِّين أحمد بْنِ عُثمانَ المعْروف بـ: ابنِ التُّرْكُمَانِيّ الماردِينِيّ (المتوفّى سَنَة: ٧٤٤هـ). ولم يُكْمِله.

١٩ ـ «شرْح الهِداية»(٥). لعلاءِ الدِّين علِيّ بْن عثمانَ بْن إبراهيمَ بْنِ مُصْطفى بْن سُلَيْمانَ الماردِينِيّ المعْروف بـ: ابنِ التُّرْكُمَانِيّ (المتوفّى سَنَة: ٧٥٠هـ). ولم يُكْمِلْه.

٢٠ ـ «تكْمِلة شَرْح الهِداية/لوالِده الماضي»(٦). لعبْد الله بْن عَلِيّ بْن عثمانَ

---

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. ونقله عنه في «الطبقات السنِيَّة» للتميمي [١/٣٢٩]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٨٦٧].

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٣) ذكره له في: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٤٢]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٩٠]. و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/١٨].

(٤) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٦]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/١٠٩].

(٥) ذكره له في: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٦٧]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٠٩]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٧٢٠]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/١٢٣].

(٦) ذكره له في: «الطبقات السنِيَّة» للتميمي [٤/١٧٤]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٥].

بْنِ إبْراهيمَ بْن مصْطفى بْن سُليْمانَ، جمال الدّينِ الماردِينيّ، المعْروف بـ: ابن التُّرْكُمانِيّ.

٢١ ـ «شرْح الهِداية»(١). لأبي المَكارِمِ أحْمدَ بْن حسَن الجارَبَرْدِيّ التّبْرِيزِي (المتوفّى سَنَة: ٧٤٦هـ).

٢٢ ـ «شرْح الهِداية»(٢). لتاج الدِّين أحمدَ بْن عبْدِ القادِر بْن أحْمدَ بْن مكْتومٍ القَيْسِيّ المصْريّ (المتوفّى سَنَة: ٧٤٩هـ).

٢٣ ـ «معْراج الدّرايةِ في شرْح الهِداية»(٣). لِقوَام الدِّينِ محمَّد بْن محمَّد بْن أحمدَ السِّنْجارِيّ المعْروف بـ: الكَاكِيّ المصْري (المتوفّى سَنَة: ٧٤٩هـ).

وقَفْنا له على عِدَّة نُسَخ خَطّيّة، وعزَوْنا إليْه في حواشي هذا الكتاب.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وضَعَ شرحًا على «الهِداية»، وأكمَلَه، وكتَب في آخِره مسائلَ الفرائِضِ، وجَمَع فيه فوائِد، وهو شَرْحٌ حَسَنٌ أربَى فيهِ على مَن تقدَّم»(٤).

---

(١) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٦]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/١٠٨].

(٢) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [١/١١٠]. و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/١٤٥].

(٣) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: المكتبة الوطنية بباريس [رقم/٨٤٥]، والمكتبة السليمانية بتركيا [رقم/٥٥٢]، ومكتبة قليج عليّ باشا بتركيا [رقم/٨٣٤]، ومكتبة داماد باشا بتركيا [رقم/٩٥٢]، ومكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا بتركيا [رقم/٦١٩]، والمكتبة العبدلية بجامع الزيتونة [رقم/٢٣٨٣ ـ ٢٣٨٥]، ومكتبة بشاور بالهند [رقم/٦٠٥ ـ ٦٠٦، ٦٦٠]، ودار الكتب الوطنية بتونس [رقم/٥٨٠٩، ٥٧٧٣]، وفي المكتبة الأزهرية برقم/٢٦٩٣١]، وفي الأكاديمية الأوزبكية للعلوم بطشقند [رقم/٣١٠٠، ٣١٢٦]، ومكتبة ولي الدين جار الله بتركيا [رقم/٨٠٢]، ومكتبة فيض الله أفندي بتركيا [رقم/٨٦٤، ٨٩١]، وفي مكتبة متحف طوب قابي سراي بتركيا [رقم/٣٦٩٩]، وفي مكتبة أسعد أفندي بتركيا [رقم/٩٨٦، ٩٨٧]، وغيرها كثير.

(٤) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

٢٤ ـ «حاشِية علىٰ معْراج الدِّرايةِ في شرْح الهِداية/للكاكِيّ»[١]. لتقِيِّ الدِّينِ الشُّمُنِّيّ.

٢٥ ـ «شرْح الهِداية»[٢]. لنجْم الدِّينِ أبي إسْحاقَ إبْراهيمَ بْن عَلِيّ الطَّرَسُوسِيّ الحنَفي (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٥٨هـ).

٢٦ ـ «غَايَةُ البَيَان نَادِرَةُ الزَّمَانِ فِي آخِرِ الأَوَانِ»[٣]. لأَبي حنيفةَ أَمير كاتِب بْن أمير عُمَر الفَارَابِي الأَتْقانِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٥٨هـ). وهو كتابُنا هذا.

٢٧ ـ «الكِفاية في شرْح الهِداية»[٤]. لجلالِ الدِّينِ الخوارَزْمِيّ الكَرْلانِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٦٧هـ).

وقَفْنا عليْه مطْبوعًا ومخْطوطًا، وعزَوْنا إليْه في حواشي هذا الكِتاب.

٢٨ ـ «التَّوْشيح في شرْح الهِداية»[٥]. لسِرَاجِ الدِّينِ أَبي حفْصٍ عُمَر بْنِ إسْحاقَ بْن أحمدَ الغَزْنوِيّ الهندِيّ المصْري (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٧٣هـ).

وقَفْنا علىٰ المجلَّد الأوَّل منْه، وهو مِن أفْضلِ شُروح «الهِداية».

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «لم يَذْكُر لشَرْحِه اسمًا في الدِّيباجة، ولعلَّه لِمَا قدَّمْناه مِن إضافةِ الشُّروح غالبًا إلىٰ متونِها، ولكنِ اشتهرَتْ تسْمِيتُه بـ: «التّوشيح» لقوله في دِيباجتِه: تحْتاجُ أنْ تُوَشَّحَ بِكذا.. واللهُ أعْلمُ»[٦].

---

(١) له نسخة خطية في المكتبة السليمانية بتركيا [رقم/٥٧٤].

(٢) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢٠٣٩/٢]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١٦/١].

(٣) سيأتي الكلام عليه في فصْلٍ خاص بعون الله.

(٤) طُبِعَ بالحَجَر قديمًا في عِدَّة مكتبات هندية منها: في مطبعة بمبي (سنة: ١٢٧٩هـ)، وفي مطبعة لكنو (سنة: ١٢٩٨هـ)، وفي مطبعة كلكتا (سنة ١٣٠٤هـ)، وغيرها. وله نُسَخ خطية كثيرة في مكتبات العالم. وقد ظَفِرنا بنسخة من طبعة كلكتا (سنة ١٣٠٤هـ). وهي في أربع مجلدات.

(٥) له نسخة خطية في مكتبة قاضي زاده محمد بتركيا [رقم/٢٨٨].

(٦) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٤/ب/ مخطوط مكتبة=

٢٩ ـ «إفْصاح الكِفايةِ لإيضاحِ كِتابِ الهِداية»[١]. لمحمَّد بْن عبْد الرَّحْمنِ بْن الصّائغ (المتوفّى سَنَة: ٧٧٦هـ).

٣٠ ـ «تكْمِلة الفوائِد/تكْملة شرْح الهِداية للخَبّازِيّ»[٢]. لجمالِ الدِّينِ أبي الثّناءِ محْمود بْن أحْمد بْن مسْعودٍ القُونوِيّ (المتوفّى سَنَة: ٧٧٧هـ).

٣١ ـ «الغاية على حاشِية الهِداية»[٣]. للقُونوِيّ الماضي.

٣٢ ـ «العِناية في شرْح الهِداية»[٤]. لأكْملِ الدِّين محمَّد بْن محْمودِ ابْن كمالِ الدِّين البابَرْتِيّ المصْريّ (المتوفّى سَنَة: ٧٨٦هـ). وعليْه حَواشٍ كثيرة.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وشَرْحُه في غايةِ الإيجازِ والمَلاحةِ، وسَمَّاه: «العِناية» كما نصَّ على ذلك في دِيباجَتِه، وعَلَّل ذلِك بِحصولِه بتوْفيقِ اللهِ والعِناية»[٥].

٣٣ ـ «التَّنبيه على مُشْكِلاتِ الهِداية»[٦]. للقاضي صَدْرِ الدِّينِ عليّ بْنِ عليّ

= الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(١) ذكره له في: «دُرَر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمقريزي [٣/٥٧].

(٢) له نسخة خطية في مكتبة محمد الفاتح بتركيا [رقم/١٦٢٢]، وفي المكتبة الخالدية بالقدس [رقم/٥٤٧].

(٣) له نسخة خطية في مكتبة جامعة ليدن بهولندا [برقم/٣١٣]، ومكتبة المدينة المنورة [رقم/٥٩٨]. ولعله الكتاب السابق.

(٤) طُبع قديمًا بهامش «شرح فتح القدير/ لابن الهمام» بمبطعة كلكتا بالهند (سنة ١٢٣٨هـ). وكذا في مطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر (سنة: ١٣٨٩هـ). وطُبِعَ مُفْردًا في المكتبة الأشرفية بديوبند بالهند. وفي دار الكتب العلمية ببيروت (سنة: ٢٠٠٧).

(٥) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٤/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٦) طُبع في مكتبة الرشد ـ المملكة العربية السعودية. الطبعة الأُولى (سَنَة: ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م). في خمس مجلدات، وأصْلُه رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، اشترك فيها: عبد الحكيم بن محمد شاكر، وأنور صالح أبو زيد.

بْنِ أبي العِزّ الحنَفيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٩٢ هـ). وهو حوَاشٍ وتعليقاتٌ وتنبيهاتٌ ومناقشاتٌ نافِعةٌ جِدًّا، لم يَتقيَّدْ فيها بالمذهَب، بَل كانَ يَسِيرُ مَعَ الدّليلِ، مَعَ الاستِحْضارِ الجَيِّد لأَحاديثِ الأحْكامِ، وبيانِ الثّابتِ منْها والمعْلولِ.

وقَد انتقَد طريقتَه فيهِ ابنُ الشِّحْنَة وقالَ: «حاشيتُه [هذه] لا تُعَدّ شرحًا بل جَرْحًا، فإنّه لم يَقْصِدْ فيها إلّا التّنكيتَ والمَعارَضة، والرّدَّ والمُناقَضة، علىٰ أنَّ غالبَ ما ذكَرَه مِن الردِّ مرْدودٌ عليْه، غيرُ مُعْتَدٍّ بِه، ولا مُلْتَفَت إليْه، واللهُ يَغْفرُ له، فقَد كانَ مِن العُلماءِ الأماثِل، والأئمَّة الأفاضِل، ولكِن كانَت له في هذه البابِ أشياءُ عجيبةٌ، ومَقاصدُ غريبةٌ، أدَّتْ بِه إلىٰ الذُّلّ والخمولِ، وآلَتْ به إلىٰ أقبَحِ ما يَئُول»[١].

٣٤ ـ «العناية بشأْن الهِداية»[٢]. لجلالِ الدِّينِ أحْمد بْن يوسُف التِّيريّ التّبّانِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٩٣هـ).

٣٥ ـ «حاشِية علىٰ الهِداية»[٣]. لحُسيْن بْن عُمَر العريضِيّ الغياثبورِيّ الهندِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٩٨هـ).

٣٦ ـ «شرْح الهِداية»[٤]. لعبْد الرَّحمنِ بْن عِصامِ الدِّين (المتوفّىٰ بعد سَنَة: ٧٩٩هـ).

٣٧ ـ «حاشِية علىٰ الهِداية»[٥]. للشَّرفِ بْن إبْراهيمَ السِّمْنانِيّ الكجوجهويّ

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٨/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) له نسخة خطية في مكتبة خزانة الرباط العامة بالمغرب (رقم/٢٠١).

(٣) ذكره له في: «معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف» لعبد الحي الحسني [ص/١٠٥].

(٤) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: المكتبة المركزية بجدة [رقم/٢٠٤٨]، وفي مكتبة الدولة ببرلين [رقم/٤٤٩٤]، ومكتبة أسميخان والدة السلطان بتركيا [رقم/١٦٠]، ومكتبة راغب باشا بتركيا [رقم/٢٠٤٨].

(٥) ذكره له في: «معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف» لعبد الحي الحسني [ص/١٠٥].

الهنديّ (المتوفّى سَنَة: ٨٠٨هـ).

٣٨ ـ «إرْشاد الدِّرايةِ بشَرْح الهِدايةِ»[١]. لمُصْلحِ الدِّينِ مصْطَفىٰ بْن زكريَّا بْن آي طوغمش القرمَانِيّ (المتوفّى سَنَة: ٨٠٩هـ).

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وشَرَح «الهِداية» شرحًا سمَّاه: «الدِّراية في شرْح الهِداية» أُخْبِرْتُ أنَّه حسَنٌ، ولا أدْري هَل هُو كامِل أمْ لا؟ ولم أَقِف علىٰ شيءٍ منه... ثمَّ إنَّني وقَفْتُ علىٰ المجلَّد الأخيرِ مِن الشَّرحِ المذْكورِ بخطِّه، وأوَّلُه: باب جنايةِ المَمْلوكِ والجِناية عليْه، إلىٰ آخِر الكتابِ، فهُو مشتَمِل علىٰ بعضِ الجنايات وجميعِ الدِّياتِ والمَعاقِل والوَصايا والخُنثىٰ ومسائِل شتَّىٰ واللهُ أعْلم... وقَد أُخْبِرْتُ أنَّه كتبَ شيئًا من أوّل الكتاب إلىٰ باب الحَيض، وغَلَب علىٰ ظنّي أنَّ أوَّل هذا المجلَّد الأخير هوَ الَّذي أشارَ إليْه بقولِه: «فشَرَحْتُ مِن أثنائِه». واللهُ أعْلَم»[٢].

٣٩ ـ «حاشِية علىٰ الهِداية»[٣]. لعلِيّ بْنِ محمَّد بْن عَلِيّ الجُرْجانِيّ (المتوفّى سَنَة: ٨١٦هـ).

٤٠ ـ «حَواشٍ علىٰ الهِداية»[٤]. لتاجِ الدِّين أبي اليُسْرِ محمَّد بْن عَلِيّ بْن محمَّد المصْري المعْروف بـ: الردادِيّ (المتوفّى سَنَة: ٨١٩هـ).

٤١ ـ «تعْليقة علىٰ الهِداية»[٥]. لسِرَاجِ الدِّينِ عُمَر بْن عَلِيّ بْن فارِس الكِنَانِيّ المعْروف بـ: «قارِئ الهِداية» (المتوفّى سَنَة: ٨٢٩هـ).

---

(١) له نسخة خطية في مكتبة آماسية بتركيا [رقم/٣٠٨].

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٥/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٣) له نسخة خطية في مكتبة ولِيّ الدين جار الله بتركيا (رقم/٦١٣).

(٤) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [١٨٢/٢].

(٥) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢٠٣٤/٢].

٤٢ ـ «حَواشٍ على الهِداية»[١]. لِيعْقوبَ بْن إدْريسَ بْن عبْدِ اللهِ القرْمَانِيّ اللّارنديّ المعْروف بـ: قره يعْقوب (المتوفّى سَنَة: ٨٣٣هـ).

٤٣ ـ «شرْح الهِداية[٢]»[٣]. لتقِيّ الدِّين أبي بكْر بْن مُحمَّد بْن عبْد المؤْمِن الحِصْنِيّ (المُتوفّى سَنَة: ٨٣٩هـ).

٤٤ ـ «شرْح الهِداية»[٤]. لعلِيّ بْن موسى بْن إبْراهيمَ القوجيّ صارِي (المُتوفّى سَنَة: ٨٤١هـ).

٤٥ ـ «حاشِية على شرْح الهِداية»[٥]. لِعمادِ الدِّينِ عبْد العَزيزِ بْن مُحمَّد الأبْهَرِيّ (المتوفّى سَنَة: ٨٤٣هـ).

٤٦ ـ «البِناية في شرْح الهِداية»[٦]. لبدْر الدِّين محْمودِ بْن أحمد بْن موسى

---

(١) له نسخة خَطية في المكتبة الخالدية بالقدس [رقم/٥٤٩]، وفي مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات [رقم/ ٢٤٨٩]، وفي مكتبة الأسد الوطنية [رقم/ ٧٨٠٦].

(٢) وذكَر بعضُهم له أيضًا حاشيةً على «نهاية الكفاية لدراية الهداية» لتاج الشريعة. ومنها نسخة خَطية في مكتبة السليمانية بتركيا [رقم/٥٢٩]. كذا ذكَره بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» [٣/٦٨٣]. ونراه من أوهامه.

(٣) له نسخة خَطية في مكتبة حاجي سليم آغا/ قسم نوربانو سلطان بتركيا [رقم/٨٩].

(٤) له نسخة خطية في مكتبة مراد مُلا بتركيا [رقم/٩٨٥].

(٥) له نسخة خطية في مكتبة رضا رامبور بالهند [رقم/٢٢٧٢].

(٦) طُبِع عدة طبعات، منها:

أ ـ طبعة قديمة حَجَرية في الهند ـ لكنهو (سنة: ١٢٩٣هـ) في أربع مجلدات.

ب ـ كما طُبِع (سنة: ١٤٠٠هـ) في مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت في اثنَيْ عشر مجلدًا. وطُبِعَ ثانية في الدار المذكورة (سنة: ١٤١١هـ).

د ـ وطُبِع أيضًا في دار الكتب العلمية ببيروت. الطبعة الأُولى (سَنة: ١٤٢٠ هـ). في ثلاثة عشر مجلدًا. بعناية: أيمن صالح شعبان. وكلها طبعات سيئة جدًّا.

ج ـ وأخيرًا طُبِعَ طبعة جيدة في المطبعة الحقانية بباكستان. بتحقيق الشيخ فيض أحمد الملتاني، في سبعة عشر مجلدًا.

العَيْنِيّ (المتوفّى سَنَة: ٨٥٥هـ). وهو أجْمَعُ وأوْسَعُ وأوفَى شروحِ «الهِداية» على الإطْلاقِ.

٤٧ ـ «نِهاية البَيانِ في شرْح الهِداية»(١). للعَيْنِيّ السّابِق. وهو شَرْحٌ له آخر.

٤٨ ـ «حاشِية على الهِداية»(٢). لمحمَّد بْن أحْمد المدْعوّ بـ: موْلانا زادَه الخطائِيّ (المتوفّى سَنَة: ٨٥٩هـ).

٤٩ ـ «فتْح القَدير للعاجِز الفَقير/شرح الهِداية»(٣). لمحمَّد بْن عبْد الواحِد بْن عبْد الحَميدِ بْن مسْعودٍ السِّيواسِيّ الإسْكندرِيّ المعْروف بـ: ابْن الهُمَام (المُتوفّى سَنَة: ٨٦١هـ). ولم يُكْمِلْه. وهُو مِن أمتعِ وأمْتَنِ وأرْصَنِ شُروحِ «الهِداية». وعليْه حَواشٍ كثيرة.

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «وقَد سَمَّى شَرْحَه بـ: «فَتْح القَدير عَلى العاجِز الفَقير» فاللهُ يرحمُه، ووَجْهُ المُناسبةِ بينَ هذِه التَّسْميةِ والمُسَمَّى فيما يَظْهر: أنَّه لمَّا ظَهَر له حُسْنُ صَنِيعِه من اعترافِه بالعَجزِ والفَقْر؛ استَعْظَم ذلِك، وظَهَر له أنّه فَتْحٌ عليْه مِن القادِرِ على كلِّ شيْء ﷻ»(٤).

---

(١) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [٢/٤٢١].

(٢) ذكره له في: المصدر السابق [٢/٢٠١].

(٣) طُبع عدة طبعات، منها:

أ ـ في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق في مصر (سنة: ١٣١٥هـ).

ب ـ في المطبعة الميمنية في مصر (سنة: ١٣١٩هـ).

جـ ـ في مطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر (سنة: ١٣٨٩هـ) في عشر مجلدات مع كتاب «الهداية»، وشرْح البابَرْتِي المُسَمَّى بـ: «العناية»، وحاشية سعد الله بن عيسى بن أمير خان.

د ـ في دار الكتب العلمية ببيروت. (سَنَة: ١٤٢٤هـ). في عشر مجلدات.

ز ـ في مطبعة دار النوادر بالأردن (سَنَة: ١٤٣٤هـ). في ثماني مجلدات. وهي مصورة عن الطبعة الأميرية ببولاق.

صـ ـ في دار إحياء التراث العربي، في تسعة مجلدات، وهي مصورة عن الطبعة الميمنية بمصر.

(٤) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٧/ب/ مخطوط=

٥٠ ـ «شرْح الهِداية»(١). لعلاءِ الدِّين عَلِيّ بْن محمَّد بْن مسْعود الشَّهير بـ: مصنفك البِسْطامِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٨٧٥هـ).

٥١ ـ «نهاية النّهاية في تقْريرِ شرْحِ الهِداية»(٢). لأبي الفضْلِ مُحِبّ الدِّينِ محمَّد بْن محمَّد بْن الشِّحْنَة (المتوفّىٰ سَنَة: ٨٩٠هـ). ولم يُكْمِلْه، وإنَّما وصَلَ فيهِ إلىٰ بابِ الغُسلِ في خمْسةِ مجلَّدات. ولو تمَّ لكانَ لا نظيرَ لَه في المذْهَب الحنَفيّ عامَّة، وفي شروحِ «الهِداية» خاصَّة.

وقَد وقَفْنا عليْه ونقَلْنا منْه في حواشي هذا الكِتابِ.

٥٢ ـ «شرْح الهِداية»(٣) للمَوْلىٰ يوسُف بْن سنان باشا بْن خضر بِك (المتوفّىٰ سَنَة: ٨٩١هـ).

٥٣ ـ «شرْح الهِداية»(٤). لسِنَانِ الدِّينِ يوسُف بْن بالي بْن محمَّد يكان البرسَوِيّ المعْروف بـ: ابْن يكان (المتوفّىٰ سَنَة: ٨٩٥هـ).

٥٤ ـ «نِكَات أحقَر الورَىٰ/شرْح الهِداية»(٥). لحَمِيدِ الدِّينِ بْن أفْضلِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْديّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٠٨هـ). ولم يُكْمِلْه.

= مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(١) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٦]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٧٣٥].

(٢) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة يني جامع بتركيا [رقم/٥١٠]، وفي دار الكتب المصرية [رقم/٥٥٢]، وفي مكتبة الأسد الوطنية بدمشق [رقم/ ١٣٧١٩]، وفي مكتبة المدينة المنورة [رقم/٤٤]، وفي مكتبة أحمد الثالث بتركيا [رقم/٩٠٤]، وفي المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة [رقم/١٣٧٢، ١٠٠٩].

(٣) له نسخة خطية في مكتبة جوتا بألمانيا [رقم/ ١٠٠٠]، وفي بلدية الإسكندرية (رقم/ ٢١ ـ فقه حنفي).

(٤) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [٢/٥٦٢].

(٥) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٨]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٦٩].

٥٥ ـ «الدَّرارِيّ في شرْح الهِداية»(١). لمُحمَّد بْن مُبارَك شاه الملقَّب بـ: مُعِين الهرويّ (المتوفّى سنة ٩٢٨هـ).

٥٦ ـ «شرْح الهِداية»(٢). لعلِيّ زاده يعْقوب بير علِيّ البروسويّ الرُّومِيّ (المتوفّى سَنَة: ٩٣١هـ).

٥٧ ـ «شرْح الهِداية»(٣). لنورِ الدِّين يوسُف بْن عبْد الله القُره سي الباليكسريّ المعْروف بـ: صاري كرز (المتوفّى سَنَة: ٩٣٤هـ)

٥٨ ـ «شرْح الهِداية»(٤). لأحْمد بْن سُليْمانَ المعْروف بـ: ابْن كمال باشا (المتوفّى سَنَة: ٩٤٠هـ). ولم يُكْملْه.

٥٩ ـ «شرْح الهِداية»(٥) لعبْد الرَّحْمنِ بْن عِصام الدِّينِ (المتوفّى بعدَ سَنَة: ٧٩٩هـ).

٦٠ ـ «شرْح الهِداية»(٦). لحيدر بْن الشَّيخِ عبْد اللهِ بْن كمال المعْروف بـ: حيدر شيخ زادَه.

٦١ ـ «شرْح الهِداية»(٧). لمحمَّد بْن عَلِيّ بْن طولون (المتوفّى سَنَة: ٩٥٣هـ).

---

(١) ذكره له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٨].

(٢) له نسخة خطية في مكتبة داماد زاده بتركيا [رقم/ ٨١٣].

(٣) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [٢/٥٦٥].

(٤) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: دار الكتب المصرية [رقم/١٠٣٧، ١٠٣٨]، وفي بلدية الإسكندرية [رقم/٣٦٥٣]، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق [رقم/٧٦٧٣، ٥٣٣٧]، وفي مكتبة الدولة ببرلين [رقم/ ٤٤٩٧].

(٥) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة الدولة ببرلين [رقم/ ٤٤٩٤]، وفي مكتبة أسميخان والدة السلطان بتركيا [رقم/١٦٠]، وفي مكتبة راغب باشا بتركيا [رقم/٢٠٤٨]، وفي مكتبة مدرسة محمود باشا بتركيا [رقم/١٧٩]، وفي المكتبة المركزية بجُدّة [رقم/٢٠٤٨].

(٦) له نسخة خطية في مكتبة الدولة ببرلين [رقم/ ٤٤٩٨].

(٧) له نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق [رقم/٥٤٧٥]. وفي مكتبة جامعة برنستون بأمريكا=

٦٢ ـ «مُحرَّرات عَلىٰ الهِداية»[1]. لمحمَّد بْن علاءِ الدِّينِ عَلِيّ بْن أحمدَ بْن محمَّد الرومِيّ الحنَفيّ المعْروف بـ: الجَمَالِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٥٧هـ).

٦٣ ـ «حاشِية علىٰ الهِداية»[2]. لمحمَّد بْن محمَّد الشَّهير بـ: عَرَب زادَه (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٦٩هـ).

٦٤ ـ «شرْح الهِداية»[3]. لزَيْن الدِّينِ إبْراهيم بن نُجَيْم المصْري (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٧٠هـ).

٦٥ ـ «شرْح الهِداية»[4]. لحَميدِ الدِّين محمَّد بْن عبْد اللهِ الغَوْث الكواليارِي الدِّهْلوِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٧٠هـ).

٦٦ ـ «حاشِية علىٰ الهِداية»[5]. لعلِيّ جَلبي بْن أمْرِ الله الحِنَّائي المعْروف بـ: قَنالِي زادَه (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٧٩هـ). ولم يُكْمِلْه.

٦٧ ـ «تعْليقة علىٰ الهِداية»[6]. لمحمَّد بْن عبْد العَزيزِ حبيب القادِري البكْتونيّ المرْعشيّ الحنَفيّ المعْروف بـ: ابن المُعِيد. (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٨٣هـ).

٦٨ ـ «حاشِية علىٰ الهِداية»[7]. ليوسُف ابْن حُسامِ الدِّينِ بْن إلياس الموْلَىٰ

= [رقم/٥٤٦]. وعنها مصورة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة [رقم/٤٣٨].

(١) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [٢/٢٤٣].

(٢) له نسخة خطية في مكتبة عاشر أفندي بتركيا [رقم/٣١٨]، وفي مكتبة يني جامع بتركيا [رقم/٤٠٥].

(٣) له نسخة خطية في مكتبة رضا رامبور بالهند [رقم/١٨٠٩].

(٤) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [٢/٦٣، ٢٤٧].

(٥) له نسخة خطية في مكتبة مسجد قولة بتركيا (رقم/٣٤٨١)، ومكتبة سليم آغا بتركيا (رقم/٤٣٥).

(٦) ذكره له في: «هدية العارفين» للبغدادي [٢/٢٥٤].

(٧) له نسخة خَطية في مكتبة شستربتي بأيرلندا [رقم/ ٥٢٤٠]، ومكتبة أسعد أفندي بتركيا [رقم/٣٥٨٣]، وبلدية الإسكندرية [رقم/ ١٠٨٠].

سنان الأماسي. (المتوفّى سَنَة: ٩٨٦هـ).

٦٩ ـ «نتائِج الأفْكار في كشْفِ الرّموز والأسْرار/تكْمِلة شرْح ابنِ الهُمَام»(١). لشمْس الدِّينِ أحْمد بْن قودر المعْروف بـ: قاضي زادَه (المتوفّى سَنَة: ٩٨٨هـ).

٧٠ ـ «شرْح الهِداية»(٢). لخداد الدهْلوِيّ الحنَفيّ النَّقشبنديّ الهندِيّ (المتوفّى سَنَة: ٨٧٠هـ)(٣).

٧١ ـ «الكِفاية في شرْح الهِداية»(٤). لعلاءِ الدّينِ البَحرِيّ(٥).

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «شَرْحُه جامعٌ لغالبِ شروحِ مَن قَبْلَه، ولمُهِمَّاتٍ مِن غيْر الشّروحِ دَالٌّ على كثرةِ اطِّلاعِه، وسَمَّى شَرْحَه بـ: «الكفاية»، ووَقَفَ النُّسخةَ الّتي كتبَها بخطِّه على سيّدي والِدي ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ـ ثمَّ على ذُرِّيّته، ثمَّ على عُلماءِ المُسْلِمينَ»(٦).

٧٢ ـ «مُحاكَماتٌ بينَ بعْضِ شارِحي الهِداية»(٧). لنِظَامِ الدِّينِ يحْيى بْن

---

(١) طُبع عِدّة طبعات بذيل شرح ابن الهُمام «فتح القدير». يُراجَع ما علّقناه على شَرْح ابن الهُمام فيما سبَق. وينظر: «الدليل إلى المتون العلمية» لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم [ص/٣٥٣ ـ ٣٥٤].

(٢) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: المكتبة السليمانية بتركيا (رقم/٤٩٩)، وفي مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (رقم/٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨)، ومكتبة عاطف أفندي بتركيا (رقم/٩٢٦)، ومكتبة مراد مُلّا بتركيا (رقم/٩٣٨)، ومكتبة داماد زاده بتركيا (رقم/٧٧)، ومكتبة ولي الدين أفندي بتركيا (رقم/١٣١٩)، وفي مكتبة أسعد أفندي بتركيا (رقم/٧٩٣)، وفي غيرها كثير.

(٣) في وفاته اختلاف كثير، وما ذكرناه هنا هو الذي وجدناه على غاشية كتابه «شرح الهداية» النسخة التي بخطِّه، وهي محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (رقم/٨٠٩).

(٤) ذكره ابنُ الشِّحْنَة في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٤٤/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٥) قال ابنُ الشِّحْنَة: «لم أقِف له على ترجمة».

(٦) المصدر السابق.

(٧) ذكره المحبُّ ابن الشِّحْنَة في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٤٨/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

سيفِ بْن محمَّد بْن عيسىٰ، المصْريّ الحنَفيّ المعْروف بـ: السِّيرامِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٨٣٣ هـ).

قالَ ابنُ الشِّحْنَة: «بلَغَني أنَّ العَلَّامةَ نِظَام الدّينِ يحْيىٰ ابْن السِّيرامِيّ كَتَبَ مُحاكماتٍ بيْنَ بعْضِ شارِحِي «الهِداية»، وأنَّها في الغايةِ مِن الحُسْنِ والنِّهاية، لكنَّني لم أقِفْ عليْها، واجْتهدْتُ في تحْصيلِها فلَمْ أصِلْ إليْها»[1].

وهناكَ شروحٌ أُخرىٰ وتعليقاتٌ وحواشٍ علىٰ «الهِداية» لو جُمِعَتْ مِن بطونِ الفهارِس والدَّفاتِرِ ـ بعدَ التَّمحيصِ والتَّدقيقِ والتَّحريرِ ـ لأرْبَتْ علىٰ المِائةِ وتَزيد.

ومِن مخْتَصَراتِ «الهِداية».

١ ـ «وقاية الرِّوايةِ بِمسائِل الهِداية»[2]. للإمامِ تاجِ الشَّريعةِ محْمودِ بْن صدْر الشَّريعة أحْمد بْن عُبَيْد اللهِ بْن إبْراهيمَ تاج الشَّريعة المحبُوبِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٨١هـ).

انتَخَبها مِن «الهِداية»، وصنَّفَها لأجْلِ ابنِ ابنِه صَدْرِ الشَّريعةِ عُبَيْد اللهِ بْن مسْعودِ بْن محْمود، وقَد قامَ صدْرُ الشَّريعةِ عُبيْد الله ـ المذْكور ـ بشَرْح «الوقاية»، ثمَّ اخْتَصَره وسمَّاه: «النّقاية».

٢ ـ «سلالة الهِداية»[3]، لإبْراهيمَ بْن أحْمدَ بْن بركةَ الموْصِليّ الفَقيه الحنَفيّ. (المُتوفّىٰ سَنَة: ٦٥٢ هـ).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) له عِدَّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة المتحف البريطاني (رقم/ ٥٣٩١)، وفي مكتبة الدولة ببرلين (رقم/٩٧٤)، وفي دار الكتب المصرية (رقم/٥٨٢)، ومكتبة أوقاف بغداد (رقم/١٣٦١٦)، ومكتبة قيصري راشد أفندي (رقم/٢٥١)، وفي مكتبة أحمد ثالث (رقم ٩٤٥؛ ٩٤٧؛ ٩٤٨)، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق (رقم/٢٦٦١، ٨٢٨٩)، وفي دار الكتب الوطنية بتونس (رقم/٥٦٢٧)، وغيرها كثير.

(٣) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٩٩٥]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/١٣].

٣ ـ «الكِفاية مخْتصَر الهِداية»(١) ، لعلِيّ بْن عثْمانَ الإمام المعْروف بـ: ابْن التُّرْكُمانِيّ. (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٥٠ هـ).

٤ ـ «خلاصة النّهاية في فوائِد الهِداية»(٢) ، لمحْمود بْن أحمد بْن مسْعود القُونوِيّ. (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٧١ هـ).

٥ ـ «الرِّعاية في تجْريد مسائِل الهِداية»(٣). لمحمَّد بْن عثمان بْن موسىٰ، المعْروف بـ: ابْن الأقْرب، المُكَنَّىٰ بـ: أبي المليح. (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٧٤ هـ).

٦ ـ «عُدَّة أصْحابِ البِدايةِ والنّهاية في تجْريدِ مسائِل الهِداية»(٤) ، لمحمَّد بْن أحْمدَ بْن مصْطفىٰ، المشْهور بـ: طاش كُبْرِي زَادَه. (المتوفّىٰ سَنَة: ١٠٣٠ هـ). جَمَع فيهِ المسائِل، وأشارَ إلىٰ مواضِع وجَوَّدها من «الهِداية»، وجَرَّدها عن الأدلَّة إلا نادرًا، وشرَح بعضَ ألفاظها المُفْتَقِرة إلىٰ الشَّرحِ.

٧ ـ و«الرِّعاية في مخْتَصَر الهِداية»(٥). لإبْراهيمَ بْن محمَّد بْن إبْراهيمَ الحلَبيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٥٦هـ).

٨ ـ «مخْتَصَر الهِداية»(٦). لمحمَّد بْن طاهِر بْن عبْد اللهِ القاري (المتوفّىٰ

(١) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٢٢]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٧٢٠]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/ ١٢٣].

(٢) له نسخة خطية في المكتبة الوطنية بباريس (رقم/٩٢٤).

(٣) منه نسخة خطية في مكتبة راغب باشا بتركيا (برقم/٥٠٤).

(٤) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (رقم/ ٩١٦)، وفي مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا (رقم/ ٩٣٦)، وفي مكتبة أسعد أفندي بتركيا (رقم/ ٥٤٠)، وفي مكتبة بشير آغا بتركيا (رقم/٢٨١)، وفي جامع الزيتونة بتونس (رقم/٢١٤٧)، وفي مكتبة عموجة حسين باشا بتركيا (رقم/٢١٥)، وغيرها كثير.

(٥) منه نسخة خطية في مكتبة أسميخان والدة السلطان بتركيا (رقم/ ١٢٠٣).

(٦) له نسخة خطية في مكتبة رضا مشهد بإيران (رقم/٨٧٠)، وفي مكتبة عاشر أفندي بتركيا (رقم/ ٤٦١).

بعدَ سَنَة: ١١٠٥هـ).

٩ ـ «مُخْتارات الهِداية/ مخْتَصَر الهِداية»(١). لعلِيّ بْن أَحمدَ بْن محمَّد علاء الدِّينِ الرّوميّ العثمانيّ الفقيه الحنَفيّ المدرِّس المُفتي، المعْروف بـ: الزّنبيليّ (المتوفّى سَنَة: ٩٣٢ هـ).

١٠ ـ «مخْتارات الهِداية»(٢). لعلاء الدِّين عَلِيّ بْن أحمد بْن محمد الجَمَالِيّ (المتوفّى سَنَة: ٩٣٢هـ).



(١) له نسخة خطية في مكتبة قيصري راشد أفندي بتركيا (رقم/ رقم ٢٤١)، وفي مكتبة أسعد أفندي بتركيا (رقم/ ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٧١).

(٢) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة تكلي أوغلو (برقم/ ٣٧١)، وفي المكتبة الوطنية بباريس (رقم/٨٥١)، وفي جامعة بولونيا بإيطاليا (رقم/٣٠١١)، وفي مكتبة جامعة برنستون بأمريكا (رقم/٧٧٢). وفي مكتبة الدولة ببرلين (رقم/٣٥٩٠). وفي مكتبة أسعد أفندي بتركيا (رقم/٩٦٧).

المَبْحَثُ السَّابع
الكتُب المُؤلَّفة في تخْرِيجِ أَحاديثِه

نَذْكُر هُنا ما وَقَفْنا عليْه منْها، وهيَ:

١ ـ «نَصْب الرَّاية في تخْريجِ أَحاديثِ الهِداية»(١). لِجمالِ الدِّينِ عبْدِ اللهِ بْن يوسُف بْن مُحمَّد الزَّيلعِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٦٢هـ).

٢ ـ «الكِفاية في معْرفة أحاديثِ الهِداية»(٢). لعلاءِ الدِّين علِيّ بْن عثمان بْن إبْراهيمَ بْن مصْطفىٰ بْن سُليْمانَ المارِدِينيّ المعْروف بـ: ابْن التُّرْكُمَانِيّ (المتوفّىٰ سنة ٧٥٠هـ).

٣ ـ «التَّنبيه علىٰ أحاديثِ الهِداية والخُلاصة»(٣). لابْن التُّرْكُمانِيّ السّابِق.

---

(١) طُبِعَ عدة طبعات، منها:
١ ـ في الهند قديمًا، علىٰ نفقة المولوي محمد علِيّ، المطبع الفاروقي ـ طَبْع حَجَر ـ (سنة: ١٢٩٩هـ). وهي طبعة سيئة جدًّا.
٢ ـ في مطبعة دار المأمون في القاهرة (سنة: ١٣٥٧هـ) في أربع مجلدات، ومعه الحاشية المسماة «بغية الألمعي في تخريج الزيلعي» للشيخ عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، وصَل فيها إلىٰ الحج ثم مَرِض، وقام بإكمال الحاشية: الشيخ محمد يوسف الكاملفوري.
٣ ـ في المكتبة الإسلامية (سنة: ١٣٩٣هـ).
٤ ـ كما طُبِعَ في مؤسسة الريان للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جُدة ـ السعودية، الطبعة الأُولىٰ (سَنة: ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) بعناية الشيخ: محمد عوامة، في ستة مجلدات، ومعه: «مُنْية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعِي» للإمام الحافظ قاسم ابن قُطْلُوبغا (المتوفىٰ سَنَة: ٨٧٩هـ) رحمه الله.

(٢) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: خزانة أبي اليسر عابدين بدمشق (رقم/ ١٩٥٩)، ومكتبة ولي الدين جار الله (رقم/٢٦١)، وفي المكتبة الأحمدية بحلب (رقم/٢٨٣ ـ حديث).

(٣) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها: في المكتبة الوطنية بباريس (رقم/٩٢٤)، وفي مكتبة ولي الدين جار الله أفندي بتركيا (رقم٢٦١). وفي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (رقم/٩٢٤). وفي المكتبة الأحمدية بحلب (رقم/٢٨٣).

وقد وقَفْنا عليْه ونقَلْنا منه في حواشي هذا الكِتاب.

٤ ـ «العِناية في تخْريجِ أَحاديثِ الهِداية[(١)]»[(٢)]. لمُحْيي الدِّينِ عبْد القادِر بْن محمَّد بْن محمَّد بْن نصْر اللهِ بْن أبي الوفاء القُرشِيّ (المتوفَّىٰ سَنَة: ٧٧٥هـ).

وقَد وقَفْنا عليْه ونقَلْنا منه في حَواشي هذا الكِتابِ.

٥ ـ «الدِّراية في تخْريجِ أَحاديثِ الهِداية»[(٣)]. لشَيخِ الإسْلامِ الحافِظِ ابْن حجَر العسْقلاني (المتوفَّى سَنَة: ٨٥٢هـ). لخَّص فيه ابنُ حجَر كتابَ الإمامِ الزَّيلعِيّ في جزءٍ وسطٍ.

٦ ـ «تخْريج أحاديثِ الهِداية/ برَكة الكلامِ علىٰ أحاديثِ الأحْكام الواقِعةِ في الهِداية وسائِر الكتُب الحنَفيَّة»[(٤)]. لعثمانَ بْن علِيّ بْن محْجَن فخْر الدِّينِ أبي محمَّد الزَّيلَعيّ ثمَّ القاهِريّ الفقيه الحنَفيّ (المُتوفَّىٰ سَنَة: ٧٤٣ هـ).

---

(١) وكان قد سمَّاه أوّلًا: «الكفاية»، ثم عَدَل عن ذلك، فقال في ترجمة شيخه العلاء ابن التُّرْكُمَانِيّ من كتابه «الجواهر المضية» [٢/٣٦٧]: «وَلمَّا حملْتُ إِلَيْهِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كتابي الذي وَضعْتُه علىٰ أَحَادِيث «الهِدَايَة» وَكنتُ سمَّيْتُه بـ: «الكفاية في معرفَة أَحَادِيث الهِدَايَة»؛ فَقَالَ مُداعِبًا لي: «سَرقْتَ هذا الاسْمَ منّي؛ فَإِنِّي سمَّيْتُ مختصري لـ: «الهداية» بـ: «الكفاية»، وذكرتُ في أوّل الخطْبَة: «الحَمد لله المُتكفِّل بالكفاية»، فَغَيِّرْ هذا الاسْمَ، فَقلتُ: يا سَيِّدي ما يُسَمِّيه إِلَّا أَنْت، فَسَمَّىٰ كتابي بـ: «العناية في معرفَة أَحَادِيث الهِدَايَة»..».

(٢) له نسخة خطية في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (رقم/٢٨٨)، وفي مكتبة يني جامع بتركيا (رقم/٦١)، وفي مكتبة متحف طوب قابي سراي بتركيا (رقم/٢٢٧٠)، وفي مكتبة أحمد ثالث بتركيا (رقم/ ٨٤٠).

(٣) طُبع عدة طبعات، منها:
١ ـ في المطبع الفاروقي في الهند (سنَة: ١٢٩٩هـ) في مجلد.
٢ ـ في مطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة (سنة: ١٣٨٤هـ) بتصحيح وتنسيق وتعليق الشيخ: عبد الله هاشم اليماني المدني. جزآن في مجلد.
٣ ـ طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر (سنة: ٢٠٠٤م).
٤ ـ طبعة دار اللباب بتركيا (سنة: ٢٠١٦م)، بتحقيق: دار توفيق محمود تكلة. في ثلاث مجلدات.

(٤) له نسخة خطية في مكتبة أسعد أفندي بتركيا (رقم/٢٨١)، وفي دار الكتب الوطنية بتونس (رقم/٧٢٨٠).

٧ ـ «مُلخَّص لتخْريج الأحاديثِ مِن الهِداية للمَرْغِيناني»(١). لمجْهول.

٨ ـ «مُنْية الألْمَعي فيما فاتَ مِن تخْريجِ أحاديثِ الهِدايةِ للزَّيلَعي»(٢). للعلَّامةِ الشَّيخ قاسِم بْن قُطْلوبغا الحنَفي (المُتوفَّىٰ سَنَة: ٨٧٩هـ).

وهُناكَ شروحٌ اهتمَّتْ وعُنِيَتْ أيضًا بالكلامِ علىٰ أحاديثِ «الهِداية» وتخْريجِها، ومِن بينِ هذِه الشُّروحِ(٣):

١ ـ «الغاية في شرْحِ الهِداية» لأبي العبّاسِ السَّرُوجِيّ.

٢ ـ تكْمِلة «الغاية في شرْح الهِداية» لسَعْد الدّينِ الدَّيْرِيّ.

٣ ـ «غاية البيانِ» لأميرِ كاتِب الأَتْقانِيّ.

٤ ـ «نِهاية النِّهاية في تقْريرِ شرْح الهِداية» للمُحِبِّ ابنِ الشِّحْنَة.

٥ ـ «حاشِية علىٰ شَرْحِ ابْن الشِّحْنَة علىٰ الهِداية»(٤). لمُصْلِحِ الدِّينِ مُصْطَفىٰ بْن شعْبان السّرُورِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٩٦٩ هـ).

٦ ـ «فتْح القَدير للعاجِز الفَقير/شرْح الهِداية» للكمالِ ابنِ الهُمَام.

٧ ـ «البِناية في شرْح الهِداية» للبدْر العَيْنِيِّ.

٨ ـ «التَّنبيه عَلىٰ مشْكِلاتِ الهِداية». للقاضي صَدْرِ الدِّينِ علِيّ بْن علِيّ بْن أبي العزِّ الحنَفيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٧٩٢ هـ).

---

(١) له نسخة خطية في مكتبة عاشر أفندي بتركيا (رقم/١١٦٢/ مجاميع).

(٢) طُبعَ في مكتبة الخانجي بالقاهرة (سنة ١٣٦٩هـ). بتحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري. وأعادَتْ طباعَته المكتبةُ الأزهريّة للتّراث بالقاهرة (سنة: ١٤١٩هـ). كما طُبع في آخِر المجلد الرابع من «نصب الراية» طبعة المكتبة الإسلامية (سنة: ١٣٩٣هـ).

(٣) وقد سبَق ذِكْرُها جميعًا باستثناء حاشية السرُورِيّ.

(٤) ذكَر فيها: التنبيه علىٰ أحاديث «الهداية»، كما في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٩]. ومنها نسخة خطية في مكتبة داماد زاده بتركيا (رقم/٧٩٧). ينظر: «فهرس كتبخانة مكتبة داماد زاده قاضي العسكر» [ص/٦٧].

المَبْحَثُ الثَّامن
بيانُ مصْطلحاتِ صاحِب: «الهِداية» في كتابِه

مَعَ تحْقيقِ رِسالةِ: «مصْباح الدِّرايةِ في اصْطِلاحِ الهِدايةِ» للعَلَّامةِ الحَمْزاوِيِّ.

اعْلم ـ وفَّقك الله ـ أنَّ لصاحِب «الهِداية» مُصْطلحاتٍ وإشاراتٍ استَخدَمها في كتابِه، وقَد اعتنَىٰ بها جماعةٌ مِن المتأخِّرينَ وأبْرَزَوها وأوْضحوها وتكلَّموا عليها، كلٌّ بحسبِ جَهْدِه واستِنباطِه، فمِنهُم المُقِلّ ومنهُم المُكْثِر، ومنهُم المُوسِع ومنهُم المُوجِز.

ويُعَدُّ العلَّامةُ المُحقِّق مُفْتي الشّامِ في زمانِه محْمود بْن محمَّد الحَمْزاوِيّ، هُو أكْثَر العُلماءِ تحْقيقًا لإبرازِ هذِه المُصْطلحاتِ الظّاهِرةِ والخَفِيَّة، ولَم يَكْتفِ بِالكلامِ عليْها في بعضِ تآليفِه المُحرَّرة، بَل أفْرَدَها بِالتَّصنيفِ في رِسالةٍ لطيفةٍ باسْم: «مصْباح الدِّرايةِ في اصطِلاحِ الهِداية»، وقَد رأَيْنا منَ الفائدَةِ إدْراجَها في هذا المقامِ، معَ الاعتِناءِ بِها وضَبْطِها والتَّعليقِ المُقْتضب عليْها، بما تكْمُل به الفائدةُ المقْصودة مِن تأليفِها.

وهناك بعضُ المُحاولاتِ الجَيِّدة الّتي سبقَتِ الحمْزَاوِيَّ في هذا البابِ، بَل لعلَّه اعتمَدَ عليْها في رسالتِه وإنْ لم يُشِرْ لِذلِك[1]، وقَد رأيْنا مِن باب الإتْمامِ أيضًا أَن نسوقَ تلْكَ المُحاولاتِ مجْموعةً بيْن يَدَيْ هذِه الرِّسالةِ؛ مِن بابِ حَصْر الفَرائِد في سِلْكٍ واحِد، بِما لعلَّ القارئَ الكريمَ لا يراهُ هكذا مجْموعًا في مكانٍ آخَر إن شاءَ الله.

فمِمَّا وقَفْنا عليه مِن ذلِك: قولُهم بشأنِ عباراتِ المَرْغِينَانِيّ في كتابِه[2]:

---

(١) بل فيها من التنبيهات والتحريرات ما لم يَذْكره أصلًا، لذلك رأينا من تمام الفائدة إثباتها بين يَدَيْ رسالته.

(٢) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْري زَادَه [٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠]. و«مقدمة شرح الهداية» للّكْنَوِيّ=

قولُه: «**لِمَا تلَوْنا**»: يُعبّر به - رحمه الله - عنِ الآيةِ الَّتي ذكرَها مِن قبْلُ.

قوله: «**لِمَا رَوَيْنا**»: يُعبّر به عنِ الحَديثِ الَّذي رواهُ مِن قبْلُ.

قولُه: «**الخبَر**» أوِ «**الأثَر**»: يُعبّر عنِ الحديثِ الشَّريفِ بـ: الخبَر، وعَن قولِ الصَّحابيّ بـ: الأثَر، وقد لا يُفرِّقُ بينَهُما.

قولُه: «**لِمَا ذكَرنا**» أو «**لِمَا ذُكِر**»، يُشيرُ به إلىٰ مجموعةِ ما ذَكَر مِن آياتِ الكتابِ والسُّنَّة والتَّعْليلِ.

قولُه: «**لِمَا بَيَّنَّا**»: يُشيرُ بِه إلىٰ ما بَيَّنَه مِن تعْليلِ المسْألةِ، فالفرقُ: أنّ «لِمَا ذكَرْنا» عامٌّ بالنّسبة إلىٰ قولِه: «**لِمَا بَيَّنَّا**».

قولُه: «**قالَ**»: إذا كانَ في أوّل المتْن فمَقُولتُه تَشْملُ ما في «الجامِع الصَّغير»، أو «المُختَصَر» للقُدُورِيّ. أو في «البِداية»، وإن كانَت مذْكورةً في غيْرِها لم يَذْكر «قالَ».

وهذا بحسبِ الغالِب وإلّا فقَد قالَ صاحبُ «الهِداية» في أوائِل كتابِ الإقْرار: «قالَ: وإنْ قالَ: له عَلَيَّ أوْ قِبَلِي... إلخ»[1]، وهذا قولُ الإمامِ محمَّد بْن الحسَن في «المبْسوط»، وليسَت هذه المسْألة في «الجامِع الصَّغير».

وقالَ أيضًا صاحبُ «الهِداية» في كتابِ الحدودِ «قالَ: الوطْءُ المُوجِبُ للحَدّ هُو الزّنا»[2]. وهذا القولُ ليسَ في «مختَصَر القُدُورِيّ» ولا في «الجامِع الصَّغير»، فأسنَدَ الفعلَ إلىٰ نفسِه.

قولُه: «**قالَ** رضي الله عنه» ـ بعْد المتْن ـ: هُو رأيُ المؤلِّف رحمه الله، وإنَّما كانَ أصلُ قولِه: «قالَ العبدُ الضّعيفُ عفَا الله عنه»، ولكِن تلامِذتُه ألْحقوا «رضِي الله تعالىٰ

= [١٣/١ ـ ١٦]، و«الهادي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» لسَلْمَىٰ بنت المفتي مجيب الرحمن الديروي [ص/٢٧٤ ـ ٢٧٦].

(١) ينظر: «الهداية» للمَرْغيناني [١٧٩/٢].

(٢) المصدر السابق [٣٤٤/٢].

عنْه» مكانَها، وإنَّما لم يَقُل: «قلتُ» أوْ شِبْهه، احترازًا عن شُبْهةِ الأَنانية، وهذا مِن العاداتِ المستمرَّة لساداتِ الفُقهاءِ والمُحدِّثينَ رحمهم الله تعالىٰ.

قولُه: **«قالا»**: يُريدُ بِه: الإمامَيْنِ الصاحِبَيْنِ إذا ذَكَر قبْلَه مذهبَ الإمامِ ـ رضوان الله تعالىٰ عليهِم ـ.

قولُه: **«قالوا»**: قَد يُريدُ بِه الأئمَّةَ الثَّلاثةَ: أبا حنيفةَ وصاحِبَيْه، فيكونُ إشارةً إلىٰ الإجْماعِ في الفصْلِ المذْكور. وقَد يُريدُ بِه المشايخَ، فهُو إشارةٌ إلىٰ الاختِلافِ فيهِ.

قولُه: **«مشايخنا»**: يُريدُ بِه: مشايخَ بلادِ ما وراءَ نهرِ جَيْحون. وقيلَ: بَل المُرادُ بالمَشايخِ في الاصْطِلاحِ: مَن لم يُدْرِكِ الإمامَ أَبا حنيفةَ.

قولُه: **«ديارنا»**: يُريدُ بِه: ديارَ ما وراءَ النَّهْر.

قولُه: **«عندَ فلانٍ»**: يريدُ بِه: أنّه مَذْهبُه.

قولُه: **«عَن فُلان»**: يريدُ أنَّها رِوايةٌ عنْه.

قولُه: **«في الأصْل»**: يعْني بِه: «المبْسوط» لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانيّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ.

قولُه: **«في الكتاب»**، أو **«المُختَصَر»**: يعْني به: «مختَصَر القُدُورِيّ» رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ. إلّا أنَّ أكثرَ الشُّرَّاحِ والمُحَشِّينَ حرَّروا في بعضِ المواضِع لفْظَ: «الكِتاب» أو «المخْتَصَر» بتفْسيرِه بـ: «الجامِع الصَّغير»، وفي بعْضِها بتفْسيرِه بـ: «مخْتَصَر القُدُورِيّ»، وفي بعْضِها بتفْسيره بـ مَتْن: «البِداية».

قولُه: **«هذا هو الصَّحيح»**: يُشيرُ بِه إلىٰ الاختِلافِ معَ التَّصْريحِ بتصْحيحِ المذْكور.

قولُه: **«هذا كلُّه هُو الصَّحيح»**: يُشيرُ بِه إلىٰ الاختِلافِ في المواضِعِ العَديدةِ.

قولُه: «**اعتِبارًا بِكذا**» أوْ «**وصارَ كَكذا**»: إشارة إلىٰ القِياسِ، لكِن المَقِيس عليْه في الأوَّلِ يكونُ قريبًا إلىٰ الفرْع، وفي الثَّاني يكونُ بعيدًا.

قولُه: «**هذا في معْناه**» أوْ «**ليْس في معْناه**»، أو «**يُلْحق بِه**» أوْ «**لا يُلْحق بِه**»: يُشيرُ بهذِه الصِّيَغ إلىٰ دلالةِ النَّصّ أوْ إلىٰ نَفْيها.

قولُه: «**ومعْناه**»: يريدُ به تَقْييدَ المُطْلَق أوْ توْضيحَ المُبْهم.

قولُه: «**غيرَ أَن**»: يَسْتَدْرِكُ بِه الفرقَ في موضعِ إيهامِ عدَم الفرْقِ، وقد يَسْتَدرِكُ بـ«**إلا**» كما يَسْتَدرك بـ: «**أمَّا**» بمعْنىٰ «**لكن**» الاستِدْراكيّة، فلا تَسْتَدعِي الفاءَ في الجوابِ، بِخلافِ «أمَّا» الشَّرطيّة فإنّها تقْتضي الفاءَ في الجوابِ.

قولُه: «**ألَا ترىٰ**»: يَذْكرُه لبيانِ الأثَر، وربَّما يَذْكرُه لبيانِ المعْنىٰ المؤثّر.

قولُه: «**ولِهذا**»: يُورِدُه لبيانِ الأثَر.

قولُه: «**وأصْل هذا**»: يُورِدُه في شتَّىٰ المواضِعِ لِشتَّىٰ المعاني الَّتي قُرِّرَتْ للفْظةِ: «الأصْل». ومنْها:

أ ـ المَبْنِي عليْه للمسْألة.

ب ـ القاعِدة الكُلِّيّة والضّابِطة.

ج ـ أولُ الشَّيءِ وَوَضْعُه.

د ـ الدَّليل، كقوْله: «الأصْل فيهِ: قولُه ﷺ». أي الدَّليلُ فيهِ.

هـ ـ المتْبوع، كقوْله ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في باب دعْوىٰ النَّسَب: «الأصْل في هذا البابِ: الولَد، والأمُّ تابِعةٌ لَه»[1]. أي الولَد متْبوعٌ والأمُّ تبَعٌ.

و ـ المَقِيس عليْه، كما في قوله في أوَّل الشُّفْعةِ: «لأنَّ مَئُونةَ القسْمةِ تَلْزمُه

(١) المصدر السابق [٢/١٧٤].

في الأصْل»[١]. أي المَقِيس عليْه.

قولُه: «**الحديثُ محْمولٌ علىٰ كَذا**»، يُريدُ بِه: حَمْلَ أئمَّةِ الحديثِ. وإذا قالَ «نَحْمِلُه» يريدُ: حَمْلَ نفسِه عليْه دونَ الأئمَّة.

ومِن مُصْطلَحاتِه: أنه يَذْكرُ مسائِلَ «القُدُورِيّ» أوَّلًا، ومسائِلَ «الجامِع الصَّغير» في آخِرِ الأبْواب، وإذا كانَ ثمَّة نوعُ مخالفةٍ بينَهُما يُصَرِّح بلفْظ: «الجامِع الصَّغير».

ومنْها: أنَّه يُشيرُ إلىٰ المسْألةِ الَّتي أورَد لها النَّظيرَ بأسماءِ الإِشارةِ الَّتي للقُرْبِ، وإلىٰ نظيرِها بأسْماءِ الإشارةِ الَّتي للبُعْدِ.

ومنْها: أنَّه يُعَبِّر عَن الدَّليلِ العقْليِّ بالفقْه، حيثُ يقولُ: «**والفقْه فيهِ: كذا**».

ومنْها: أنه يُرْجِئُ الجوابَ الآخِرِ كائنًا لمَنْ كانَ.

ومنْها: أنَّه يُجيبُ في الغالِبِ علىٰ السُّؤالِ المُقدَّر، ولا يُصرِّح بالسُّؤالِ، وقد ذَكَر: «فإنْ قيل: .. قُلْنا: ..» صريحًا في ثلاثةِ مواضعَ مِن كتابِه[٢].

ومنْها: أنَّه مِن عاداتِه المُستَمِرَّة أن يُؤخِّر القويَّ عندَ ذِكرِ الأدلَّة علىٰ الأقْوالِ المُختَلِفة؛ ليقَعَ المُؤخَّر بِمنزِلة الجَوابِ عَن المُقدَّم، وإن كانَ قَدَّم القويَّ في الأَكْثرِ عندَ نَقْلِ الأَقْوالِ.

ومنْها: أنَّه إذا قالَ: «والتَّخْريجُ كذا» يريدُ به: تخْريجَ نفسه، ويَنْسِب تخريجَ غيرِه إلىٰ صاحبِه.

ومنْها: أنَّه ربَّما يَذْكرُ الدَّليلَ العقْليَّ بعد العقْلِيِّ، قالَ في «نتائِج الأفْكار»: «دأْبَ المُصنِّفُ أنَّه يقولُ بعدَ ذِكْر دليلٍ علىٰ مُدَّعًىٰ: «وهذا لأنّ... إلخ»، ويريدُ

(١) المصدر السابق [٤/٣٠٨].
(٢) المصدر السابق [٣/٢٧٧]، و[٤/٣٦١، ٤٢٩].

به ذِكْرَ دليلٍ لِمَيٍّ[١] بعد أنْ ذَكَر دليلًا إِنِّيًّا[٢]»[٣].

ومنْها: أنَّه يُسْقِطُ الواوَ في «إنْ» الوَصْليّة. قالَ صاحبُ الهِدايةِ في آخِر فَصْل وكالة الرَّجُلَيْنِ: «وأمَّا المُرتَدّ فتصرُّفُه في مالِه إنْ كانَ نافذًا... إلخ»، وشَرَحَه في «نتائِج الأفْكار»[٤] بقولِه: «أي: وإنْ كانَ نافذًا.. إلَخ»[٥].

ولصاحِبِ «الهِداية» خصائصُ وأساليبُ غيْر ذلِك اختصَّ هو بِها، يَعْرفُها مَن مارَسَ كتابَه، وخدَمَه حقَّ الخِدْمة[٦].



(١) لِمَيّ: نسبة إلىٰ قوله: «لِمَا».

(٢) إِنِّيّ: نسبة إلىٰ قوله: «لأنَّ».

(٣) ينظر: «نتائج الأفكار/ تكملة شرح فتح القدير» لقاضي زاده [١٩/٨].

(٤) المصدر السابق [١٠٥/٨].

(٥) قال اللَّكْنَويّ: «والعبدُ الضعيفُ ما وَجَد هذا الالتزامَ في النُّسَخ الصحيحة». ينظر: «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١٥/١].

(٦) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢٤٠/٢].

مصْباح الدِّرَايَة في اصطِلاح الهِدايَة(١)

لحضْرت موْلانا عُمْدةِ العُلماءِ الأعْلامِ، مَرْجع الخاصِّ والعامِّ، مُفْتِي دمشْق الشّام، ومُدير المَعارِف محْمود أفنْدي الحَمْزاوِيّ(٢). رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الَّذي تفضَّل علينْا بالهِداية إلىٰ الإسْلام، ومَنَّ علينْا بِرسالةِ سيِّدِنا محمَّد خيْر الأنام، صلَّىٰ الله تعالىٰ وسَلَّم عليْه وعلىٰ آله وأصحابِه نجومِ الهُدَىٰ ونُورِ الظَّلامِ، ما سَجَعَ علىٰ أفْنانِ أشْجارِ الحدائِق حَمام(٣).

---

(١) طُبِعَتْ قديمًا في مطبعة المعارف بدمشق في الخامس من ربيع الآخر (سَنة: ١٣٠٣هـ).
وقد ظَفِرنا ـ ولله الحمد ـ بنسخةٍ خَطِّيةٍ منها منقولة عن نسخةٍ بخط مُؤلِّفها، كتَبَها محمدُ صالح بن سليم الخن (سَنَة: ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م). وهذه النسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق (ضِمْن مجموع برقم: ١٠٠/١١)، ومكانها فيه: (٥٨، ٥٩). وقد نسَخْناها ثم قابَلْناها علىٰ المطبوع، وأثبَتْنا ما بينهما من فُروقٍ مُهمةٍ وحسب.

(٢) هو محمود بن محمد نسيب بن حسين بن يحيىٰ بن حمزة الحُسيني الحَمْزاوي الحنفي، مُفْتي الديار الشامية في زمانه، وأحد العلماء المُكْثرين من التصانيف. مولدُه ونشأته ووفاتُه في دمشق. تقَلَّب في مناصب شرعية عالِية انتهَتْ به إلىٰ فتوىٰ الشام (سنة: ١٢٨٤هـ)، واشتهر شهرة عظيمة.
وكان ﷺ عجيبًا في كتابة الخطوط الدقيقة، حتىٰ إنّه كتَب سورةَ الفاتحة علىٰ ثُلثَيْ حبَّة أُرْز! وأُولِع بالصّيد فكان آيةً في حُسْن الرّماية والتفَنُّن بها، كما كان فقيهًا أديبًا شاعرًا. ومن كُتبه: «دُر الأسرار» في تفسير القرآن، و«الفتاوىٰ المحمودية»، و«الفرائد البهية في القواعد الفقهية»، و«قواعد الأوقاف»، و«العقيدة الإسلامية»، و«الكواكب الزاهرة في الأحاديث المتواترة»، و«عنوان الأسانيد»، و«الأجوبة الممضاة علىٰ أسئلة القضاة»، وغير ذلك. (توفي سنة: ١٣٠٥هـ).
ينظر: «طبقات مشاهير الدمشقيين من أهل القرن الرابع عشر الهجري» لجمال الدين القاسمي [ص/ ٨ ـ ١١]. و«الأعلام» للزركلي [١٨٥/٧]. و«معجم المفسرين» لعادل نويهض [٦٦٧/٢].

(٣) **سَجْعُ الحَمَام**: هو مُوَالاةُ صوْتِها علىٰ طريق واحِدٍ، تقولُ العَربُ: سَجَعَتِ الحَمامَةُ؛ إذا دَعَتْ وطَرَّبَتْ في صَوْتِها. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٢٠٣/١١/ مادة: سجع].

أمّا بعْد:

فإنَّ كتابَ «الهِداية» للإمامِ بُرْهان الدِّين أبي الحسَن علِيّ بْن أبي بكْر بْن عبد الجليلِ المَرْغِينَانِيّ الذي شَرَح به مَتْنَه المُسمَّىٰ: بـ«البِداية» هو مِن أجَلِّ الكتُب التي يُعوَّل في الأحْكامِ الشَّرعيَّة عليْها، ومِن أوْثَق ما يُرْجَع في مسائِل الفتْوىٰ إليْها، وكيفَ لا وقد بقِيَ صائمًا في تصنيفِه ثلاثَ عشرةَ سَنَة، وكانَت وفاتُه عامَ ثلاثٍ وتسْعينَ وخمْسمائة، وقدِ اعتنَىٰ في شروحِه الأئمةُ الأعلام، في سائِر بلاد الإسلام، حتّىٰ زادَتْ شروحُه عنِ السّتّينَ فيما أعلَم، وما ذاكَ إلا لاعتِمادِهم عليْه إذْ أمْرُ صِحَّتِه ومَتانة عبارتِه عندَ الكُلِّ معْلومٌ ومُسلَّم، كما قيلَ[1]:

إنَّ الهِدَايَـةَ كَـالقُرْآنِ قَـدْ نَـسَخَتْ ❁ مَا أَلَّفُوا قَبْلَهَا فِي الشَّـرْعِ مِنْ كُتُبِ
فَاحْفَظْ قَـوَاعِدَهَا وَاسْلُكْ مَسَالِكَهَا ❁ يَسْلَمْ مَقَالُكَ مِنْ زَيْغٍ وَمِنْ كَذِبِ

غيْرَ أنَّ مَدارِكَ غَوْرِها بَعيدة، ومَيادينَ جَوَلانِها مَدِيدة، ومسائِل أصولِها سَدِيدة، تحْتاجُ إلىٰ تدْقيق نظَرٍ، وتعْميق فِكرٍ، ومعْرفةِ ما اصْطلَح عليْه المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ من العبارة، ومُمارَسة ما أوْمَأ إليْه مِن رقيقِ الإشارة، فإنَّ غيْرَ المُمارِس لا يَتنبَّه إلىٰ سَبْكِها ورَقْمِها، فتفوتُه دقائقُ مَعانيها ورقائقُ حِكَمِها.

فأردتُ أنْ أجمَعَ ما وقفْتُ عليْه منِ اصطِلاحاتِه، وما مشَىٰ عليْه مِن دَأْبِه وتَلْميحاتِه، ممّا عَثرتُ بِه أوْ نبَّه عليْه مَن أَلِفَ كتابَه تدريسًا منَ المشايِخ[2] المُتْقِنينَ، والأئمَّةِ الأعْلامِ المُدقِّقينَ، كالمَوْلىٰ أَبي السّعود العِمادِيّ[3] وغيرِه؛

(١) البيتان في: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْري زَادَه [٢/٢٣٩]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٢].

(٢) في المخطوط: «في المشايخ» والمثبت من المطبوع.

(٣) هو محمد بن محمد بن مصطفىٰ العِمَادي، المولىٰ أبو السعود، المُفسِّر، الأُصولي، الشاعر، كان عارفًا باللغات العربية والتركية والفارسية، يُعَدّ من فقهاء الحنفية وعلماء التُّرك المُسْتَعربين. تقلَّد القضاءَ في بروسَّة فالقسطنطينية فقضاء العسكر، وكان ذا مهابةٍ عظيمة، وفيه مَيْلٌ زائدٌ لأرباب=

أمَلًا بالانتِفاع، وشفَقةً عليْه من الضّياع، وليكونَ المتأمِّلُ في عبارتِه علىٰ بصيرةٍ في ذلِك، ويَقِف ما في زواياها مِن الخَبايا والمَسالِك، كَيْلَا يَرْكبَ متْنَ عَمْياء، فيَخْبِط خَبْطَ عَشْوَاء، وسَمَّيْتُ هذِه الرِّسالةَ:

مصْباح الدِّرَاية في اصطِلاح الهِداية

فأقولُ وباللهِ تَعالىٰ التَّوفيقُ:

إنَّ مِن اصطِلاحاتِه إذا قالَ: «الحديثُ محْمولٌ علىٰ المعْنىٰ الفُلانيّ». يريدُ بِه: أنَّ أئمَّة الحَديثِ قَد حَمَلوه علىٰ ذلِك المعْنىٰ.

وإذا قالَ: «يُحْمَل ما رواهُ فُلان علىٰ كذا ـ بصيغةِ المجْهولِ ـ». يُريدُ بِه: أنَّ أئمَّةَ الحديثِ لم يَحْمِلوه علىٰ المعْنىٰ المذْكورِ[(١)]، كما قالَ في نواقِض الوضوءِ: «وإذا تعارضَتِ الأخبارُ يُحْمَل ما رواهُ الشّافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعَالَىٰ علىٰ القَليلِ»[(٢)]؛ فإنَّه أرادَ الحديثَ، وهُو أنَّ النَّبيَّ ـ ﷺ ـ: «قَاءَ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ»[(٣)].

= الرئاسة، وهو صاحب التفسير المعروف باسمه، وقد سَمَّاه: «إرشاد العقل السليم إلىٰ مَزايا الكتاب الكريم»، ومن كُتبه أيضًا: «تحفة الطلاب» في المناظرة، و«رسالة في المسح علىٰ الخفين»، و«رسالة في مسائل الوقوف»، وغير ذلك. (توفي سنة: ٩٨٢ هـ). ينظر: «شذرات الذهب» لابن العماد [٣٩٨/٨]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٩٤/١]. و«البدر الطالع» للشوكاني [٢٦١/١]. و«الفوائد البهية» للكنوي [ص/٨١].

(١) نبَّه عليه في «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢٣٩/٢]. وفي «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١٥/١].

(٢) ينظر: «الهداية» للمَرْغيناني [١٧/١].

(٣) قال العيْنِيُّ في «البناية» [٢٦٠/١]: «هذا الحديث غريبٌ لا ذِكْر له في كُتب الحديث».
وقال ابنُ حجر في «الدراية» [٣٠/١]: «لَم أَجِدهُ». وقال ابنُ الهمام في «فتح القدير» [٣٩/١]: «أمَّا حديث أنه ـ ﷺ ـ: «قاءَ فلَم يتوضأ». فلَم يُعْرَف».
وقبْلهم قال الزيلعيُّ في «نصب الراية» [٣٧/١]: «غريب جدًّا». ولَم يتكلَّم عليه ابنُ التُّرْكُمَانِيّ في: «التنبيه علىٰ أحاديث الهداية والخلاصة» [ق ٣/ب/ مخطوط مكتبة جار الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٦١)]، ولا عبدُ القادر القرشي في: «العناية في تخريج أحاديث الهداية» [ق٧/أ/=

ومنْها: أنَّه يقولُ: «لِمَا بَيَّنَّا»: إذا كانَ الدَّليلُ عقْلِيًّا[(١)].

و«لِمَا تلَوْنا»: إذا كانَ ثابتًا في الكتابِ العَزيزِ.

و«لِمَا روَيْنا»: فيما إذا كانَ ثابتًا بالسُّنّة[(٢)].

وإذا قالَ: «وإنَّما كانَ كذا للأثَر» فمُرادُه: الحُكْمُ الثّابِت بقولِ الصَّحابيّ.

وقَد لا يُفرِّق بينَ الأثَرِ والخبَر ويقولُ فيهِما: «لِمَا روَيْنا»[(٣)]، و«لِمَا ذكَرْنا»[(٤)].

ومنْها: أنَّه لا يَذْكرُ الفاءَ في جوابِ «أمَّا»؛ اعتِمادًا على ظهورِ المعْنى[(٥)]، لكنّي أقولُ: اقتداءً[(٦)] بمَنْ تقدَّمَ مِن بعضِ المشايخِ مِن السَّلفِ، فإنَّه وقَعَ في بعضِ عباراتِهم كذلِك[(٧)].

ومنْها: أنَّه يُعبِّر عنِ الدَّليلِ العقْليّ بالفقْه فيقولُ: «والفِقْه فيه: كَذا..»[(٨)]. ويُقيمُ الدَّليلَ العقلِيَّ.

= مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)].

(١) قال اللَّكْنَوِيّ: «وربما يقول: «لِمَا بَيَّنَّا» مشيرًا إلى الكتاب والسُّنة والمعقول، كذا يُفْهَم من «الكفاية» في باب ما يُوجب القِصاص وما يُوجبه. وفي «مفتاح السعادة» أنه يقول: «لِمَا ذكَرْنا» فيما هو أعم». ينظر «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٤].

(٢) نبَّه عليه في: «نتائج الأفكار/ تكملة شرح فتح القدير» لقاضي زاده [٨/١٧١].

(٣) نبَّه عليه في «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٣٩]. وفي «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٤].

(٤) ويقول أيضًا: «لِمَا ذكَرْنا» فيما هو أعَمّ من كل ذلك. ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٣٩]. و«مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٤].

(٥) نبَّه عليه في «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٣٩].

(٦) يعني: فَعَل المَرْغِينَانِيُّ ذلك اقتداءً... إلخ.

(٧) قال اللَّكْنَوِيّ: «العبدُ الضعيفُ طالَع كثيرًا من النُّسَخ المطبوعة والقديمة المُصَحَّحة بالقلم فما وَجَد فيها هذا الالتزامَ، بل قد يأتي بها، وقد لا يأتي» ينظر: «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٥].

(٨) نَبَّه عليه في «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٣٩]. وعنه في «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٤].

ومِنْها: أنَّه إذا قالَ «عَن فُلان»، يريدُ بِه: أنَّه رُوِيَ عنه ذلِك، وإذا قالَ: «عند فلان»[١]، يريدُ بِه: مذهبَ ذلك الفُلان[٢].

ومِنْها: اعتمادُه علىٰ المذْهَب الأَخير، كما إذا قالَ: «عندَ فُلان كذا»، و«عندَ فلان كذا»، و«عندَ فلان كذا»، إلّا إذا صَرَّحَ بالمَفْتِيّ به قبْل ذلِك.

ومِنْها: أنَّه متىٰ وُجِدَ بعدَ: «قالَ رَحِمَهُ اللهُ»، أوِ «العبْد الضّعيف»، أوْ مثْل ذلِك في بعضِ التَّصرُّفاتِ والأَجْوِبة، فإنَّه يُريدُ بِه نفسَه، ولم يَذْكرْه بصيغةِ المتكلِّم تواضُعًا، كقولِه: في باب المهْر: «قالَ رضي الله تعالىٰ عنْه: معْنىٰ هذه المسْألةِ أن يُسَمِّيَ جنسَ الحيوانِ دونَ الوصْف؛ بأنْ يَتزوَّجَها علىٰ حِمارٍ أوْ فرَسٍ..»[٣]. إلخ.

غيرَ أنَّ بعضَ تلامِذتِه بعدَ وفاتِه صارَ يُعَبِّرُ تارة بـ: «رضي الله عنه» كما هنا، وتارة بـ: «رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ»، والذي حرَّره هو: «قالَ العبدُ الضَّعيف..». لا غيْر[٤].

ومِنْها: أنّه يَذْكرُ أوَّلًا مسائلَ «القُدُورِيّ»، ثمَّ «مسائِل الجامِع الصَّغير» في أواخِر الأبْواب، ولا يُصَرِّح باسْم الكتابِ إلّا إذا كانَ هُناكَ مُخالفة[٥].

ومِنْها: أنَّه يأْتي بالجوابِ عَن السؤال المُقدَّر بلا تصريحٍ به، ولا يقولُ: «فإنْ

---

(١) قال اللَّكْنَوِيّ: «وقال العيْنِيُّ في «شرح الهداية»: كلمة «عن» تُسْتَعمل في غير ظاهر الرواية»، وقال ابنُ الهُمام: إن كلمة «عند» تدلُّ علىٰ المذهب..». ينظر: «مقدمة شَرْح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٤].

(٢) نبَّه عليه في «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٣٩]. وعنه في «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٤].

(٣) ينظر: «الهداية» للمَرْغيناني [١/٢٠٣].

(٤) قال اللَّكْنَوِيّ: «قال الشيخ عبدُ الحق المُحدِّث الدهلوي في «مدارج النبوة»: «إذا قال: «قال رضي الله عنه» يريد نفسه». وقال أبو السعود: «إن صاحب «الهداية» إذا ذكَر خاصةَ تصرُّفِهِ يقول: «قال العبد الضعيف عفا الله عنه»، إلا أن بعض تلامذته بعد وفاته ـ قدَّسَ سَرَّه ـ غيَّرَ هذه العبارة، إلىٰ: «قال رضي الله عنه»..». ينظر: «مقدمة شرح الهداية» للَّكْنَوِيّ [١/١٣].

(٥) نبَّه عليه في: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٣٩].

قيل كذا» ، إلّا في مواضعَ قليلةٍ[(١)].

ومنْها: إذا أرادَ النَّظر في مسألةٍ: أشارَ إليْها بأسْماءِ الإشارةِ المُستَعْملةِ في البعيدِ ، وإلى المسْألةِ: بالمُسْتعْملةِ في القَريب[(٢)].

وهذا آخِر ما أردتُ إيرادَه هُنا.

والحمْدُ للهِ ربِّ العالَمين ،
وصلَّى الله تعالى وسَلَّم على سيِّدِنا محمَّد ، وعلى آله وأصْحابِه . آمين .

قالَ جامعُها ـ حفظه الله تعالى ـ:
كتبَه الفقيرُ محْمود الحَمْزاوِيّ في عَشْر ذي الحجَّة سنةَ إحْدى وثلاثمائةٍ وألْف .

[تمَّتِ الرسالةُ الشريفة][(٣)].



---

(١) وهي ثلاثة مواضع فقط أشار إليها في: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٤٠]. وصرَّح بها اللّكْنَوِيّ في: «مقدمة شرح الهداية» [١/١٥]. وينظر: «الهداية» للمَرْغِيناني [٣/٢٧٧]، و[٤/٣٦١، ٤٢٩].

(٢) نبَّه عليه في «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٣٩]. وعنه في: «مقدمة شرح الهداية» للّكْنَوِيّ [١/١٥].

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من المطبوع.

المَبْحَثُ التَّاسع
بيانُ النُّسَخ الخَطِّيّة لـ: «الهِداية» المُعتَمَدة في حواشي التَّحْقيق

مضىٰ بيانُ ما وقَفْنا عليه من طبَعات «الهِداية» المُفْرَدة، وكوْنها مطبوعةً أيضًا ممزوجةً مع جملةٍ من شروحِها، كما مضىٰ الإشارةُ إلىٰ كوْنِنا لا نَعلمُ لَها طبعةً مُحْترمةً حتّىٰ الآن، معَ توافُرِ النُّسَخِ النَّفيسةِ لَها والَّتي بعضُها منقولٌ عَن نُسخةِ المَرْغِينَانِيِّ نَفْسِه، وقَد وفَّقَنا اللهُ وأعانَنا في الوقوفِ عَلىٰ جملةٍ مِن تِلكَ النُّسَخ الباذِخةِ في التَّحْريرِ والإتْقانِ، والَّتي استَعَنَّا بجملةٍ منْها في حواشي هذا الكتابِ كلَّما تكرَّر منَ المؤلِّف التَّنبيهُ علىٰ بعضِ اختِلافِ نُسَخِ «الهِداية» في جملةٍ أو عبارةٍ زيادةً ونقصانًا.

وممَّا ينبَغي التَّنبيهُ عليْه: أنَّ هذِه النُّسَخَ لم تقَعْ لنا اعتِباطًا أو اتِّفاقًا، بَل ظَفِرْنا بها ـ بتوفيقٍ منَ اللهِ ـ بعدَ أنْ قَلَّبنا النظرَ في عشَراتِ النُّسَخِ الخَطِّيَّة مِن كتابِ «الهِداية»، عَلىٰ أنَّ ما ترَكْناه ـ ممّا لم يَتهيَّأْ لَنا النَّظَر فيهِ، أوْ لم نَقِفْ عليْه ـ هو أضعافُ أضعافِ ما تيَسَّر لَنا الحالُ بالكشْفِ عنه.

وكتابُ «الهِداية» ممَّا رُزِقَ القبولَ بينَ العُلماءِ والطَّلَبةِ، لا سيَّما في البلْدانِ والمَمالِك الَّتي كانَ يَغْلب علىٰ أهلِها المذْهبُ الحنَفي(١)، فكَثُر تهافُتُ النّاسِ علىٰ نَسْخِها وقِراءتِها وإسْماعِها بِما لا نَعلمُه وقَعَ مَثِيلُه لكتابٍ آخَر في نَفْسِ البابةِ.

وكانَ الباعثُ إلىٰ الاستِعانةِ بتِلك النُّسَخِ الَّتي اعْتمَدْنا عليْها في كتابِنا هذا: هو كثْرةَ اهتِمامِ المؤلّفِ ببيانِ الفروقِ الواقِعة في نُسَخ «الهِداية»، وأكثرُ هذِه

---

(١) ونَخُصّ بالذِّكر هنا الدولة العلية العثمانية ـ أعاد الله علىٰ المسلمين عِزَّهم، ومجدهم ـ في أيام عِزِّها وضَعْفها معًا، فربما وَجَدْنا في بعض مكتباتها ما يزيد علىٰ عشرين نسخة من «الهداية» وحْدها! وهذا وقع في كثيرٍ من مكتبات تركيا المشهورة والمغمورة.

الفُروقِ كانَ يَنْبَني عليْها أحكامٌ فِقهيَّة جديدة، أوْ ربَّما تَنْقُل مَسارَ المسائِل إلىٰ طرائِقَ أخْرىٰ غيْر الظّاهِر منْها ابتداءً.

وكنَّا في بادِئ الأمْر كلَّما حاوَلْنا الوقوفَ علىٰ إشاراتِ المؤلِّف لتِلك الفُروقِ في طبَعات «الهِداية» المُتيَسِّرةِ وشُروحِها المطْبوعةِ اعتاصَ عليْنا الأمْر؛ لعدمِ وِجْدانِها فيها، فخَلَصْنا منْها إلىٰ جملةٍ أخرىٰ منَ الشّروحِ الخَطّيّة الّتي لم تُطْبَع بعْدُ، فلم نَهْتدِ أيضًا إلىٰ إشاراتِ المؤلِّف فيها، فنظَرْنا في جملةٍ أخرىٰ من النُّسَخ الخَطِّيّة المتعلّقة بـ«الهِداية» ـ وكانَ أكثَرُها قريبًا من الأعْصارِ المتأخِّرة ـ فلم نَظفَرْ ببُغْيَتنا أيضًا!

فلم يَبْق أمامَنا إلّا توْسيعُ دائِرةِ البحْثِ والنَّظَر في عشَراتِ النُّسَخ الخَطّيّة الّتي وقَفْنا عليْها ساعةَ عملِنا في الكِتابِ[١]، وكلَّما ظَفِرْنا ببعْضِ إشاراتِ المؤلِّف في نسخةٍ منها؛ زادَنا ذلك طَرَبًا ونشاطًا للفحصِ في المزيدِ منْها؛ وصِرْنا وكأنَّنا نبحثُ في باقيها عنِ الكبْريتِ الأحْمر[٢]! حتّىٰ وفَّقَنا اللهُ للظفَر بهذِه النُّسَخ الّتي قلّما تُغادِر شيئًا مِن تِلك الفُروقاتِ التي يَذْكرُها المؤلّفُ في غضونِ كتابِه.

ونحنُ نَسوقُ هُنا بياناتِ تِلك النُّسَخ الّتي أكثَرْنا مِن الإشارةِ إليْها في حواشي التَّحقيقِ، معَ توْثيقِ أماكنِها في مكْتباتِ العالَم، وبيانِ أهمّيَّة كلّ نسخةٍ منْها، ومدَىٰ إتْقانِها وتحْريرِها وقِيمتِها بينَ غيْرِها[٣].

---

(١) فقد تجدَّد لنا بعد الانتهاء منه جملةٌ وفيرة جدًّا من النُّسَخ الخطية التي نظَرنا في بعضها لِمَامًا، ولم يَتسع لنا الوقتُ حتىٰ الساعة للنظر في أكثرها، ولعله يكون فيها ما هو أنفَس مما وقَفْنا عليه!

(٢) وحسبك أن مثل البدر العيني مع اطلاعه وتأخُّره عن الأَتْقَانِيّ بدهر، لم يَظْفر بأكثر تلك الفروقات التي يَحْكيها الأَتْقَانِيّ في شَرْحه، بل كان يُصرِّح بذلك في مواضع عديدة، وربما حكَىٰ بعضَ الفُروقات منسوبةً إلىٰ المؤلف، وفي أكثر الأحايين يَنْقل كلامَ الأَتْقَانِيّ بحروفه وأَجْوبته وتَرْجيحه ولا يُشِير إليها علىٰ عادته في الإغارة ﵀. وسيأتي المزيد من بيان تلك الإغارات في الفصل الثاني عشر في المبحث الثالث: حول منزلة «غاية البيان» ومُؤَلِّفه عند مَن جاء بَعْده.

(٣) وجارٍ مقابلة متن الهداية، وخدمته والعمل عليه الآن بمؤسسة عِلم لإحياء التراث والخِدمات الرقمية=

١ ـ نسْخة جامِعة برنستون.

وهذه النُّسخة هي أنْفَسُ النُّسَخ التي وقَفْنا عليها؛ لكونها نُسِخَتْ عن نسخة المَرْغِينَانِيّ نفسه، ثم قُوبِلَتْ عليها بعد ذلك، وهي نسخة جيدة قليلة الضبط، عليها علاماتُ التصحيح المعهودة في مواضع كثيرة، كما احتفظَتْ بالإشارة إلىٰ كثيرٍ مِن فُروقات نُسَخ «الهِداية» بحواشيها، وخطُّها نَسْخٌ معتاد، وفي هوامشها تعليقات كثيرة علىٰ عبارات «الهِداية»، ويوجَد علىٰ غَواشيها قيودُ تمَلُّكاتٍ ومُطالعات.

فَرَغ من نَسْخِها: محمد بنُ عمر بْن إسماعيل في يوم الجمعة سابع عشر من شهر رمضان المُعظَّم سَنَة ثلاثٍ وثمانين وستمائة (٦٨٣هـ).

وجاء بحاشية حَرْد المتن[1]: «هذه النسخة المباركة قُوبِلَتْ علىٰ أصْل المصنِّف بعدما نُقِلَتْ منه (سَنَة: ٦٨٣ هـ)».

وهذه النسخة ـ للأسف ـ ليست كاملة، وإنما تَشْمل الجزءَ الأوَّل من «الهِداية» فقط، وتنتَهِي بآخِر كتاب الوقف. وتقع في ٢٥٥ ورقة.

ومصدر هذه النسخة: مكتبة جامعة برنستون ـ بأمريكا، وهي محفوظة ثمة (برقم/ ٣٥٩٣).

٢ ـ نسخة القَاسِمِيّ.

هي مِن أنْفَس نُسَخ «الهِداية» وأقدَمها تاريخًا، وصَلَتْنا كاملةً في مجلدٍ كبير يحتوي علىٰ جُزْءينِ، وخطُّها نَسْخِيّ معتاد مَقْروء، وفي أوَّلها فهرس بالعناوين،

= العامرة، ونعمل كذلك علىٰ شرح الهداية للسغناقي ونسأل الله أن يرزقنا الإخلاص والقبول.

(١) **حَرْد المتن:** هو آخر ورقة في المخطوط. وقيل: هو المكان الذي يَذْكُر فيه الناسخُ نهايةَ النسخة وتَقْييد الفراغ. ينظر: «المرجع في عِلْم المخطوط العربي» لآدم جاسك [ص/١٦٧]. و«معجم مصطلحات المخطوط العربي» [ص/١٢٨].

وبحواشيها تعليقات كثيرة يأتي الكلام عليها.

وقد فرَغ من نَسْخ الجزء الأوَّل: أبو القاسم بنُ محمود بْن عَلِيّ بْن أبي القاسم الحنفي بمدرسة القُضاعِي. سَنَة تسعٍ وستمائة (٦٠٩ هـ). يعني بعد وفاة المَرْغِينَانِيّ بنحو ستة عشر عامًا فقط!

وفرَغَ من نَسْخ الجزء الثَّاني: نَفْسُ الناسخ سَنَة ثلاث عشرة وستمائة (٦١٣هـ).

وقد تميَّزَتْ هذه النسخة بعدة أمور:

أ ـ كونها قريبة العهد من المؤلف.

ب ـ كونها مُصَحَّحة ومُقابَلة.

د ـ أشار الناسخُ إلىٰ بعض فُروقات نُسَخ «الهِداية» بالحاشية، لكنّه لم يَهْتم بذلك كما اهتمَّ غيره.

ذ ـ قُوبِلَتْ مِن أوَّلها إلىٰ آخِرها مرّة أخرىٰ في ثاني وعشرين من شهر شوال سَنَة ثلاثٍ وعشرين وستمائة (٦٢٣هـ). كما جاء بحاشية حَرْد المتن في الورقة الأخيرة.

ر ـ وَقَف عليها شيخُ الديار العثمانية في زمانه سعْدِيّ أفندي جَلَبي[(١)]، وزَيَّن

---

(١) هو سعد الله بن عيسىٰ بن أمير خان، الشهير بـ: سعْدِي جَلَبِي أو سعدي أفندي، القاضي الفقيه العلَّامة. أصْله من ولاية قسطموني بالدولة العثمانية، ومنشؤه ووفاتُه في الآستانة. عَمِل في التدريس ووَلِيَ القضاء مدة، ثم تولَّىٰ الإفتاءَ إلىٰ أواخر حياته. صرَف جميعَ أوقاته في الاشتغال بالعلم، وملَكَ كُتبًا كثيرة، واطلع علىٰ عجائب منها، وحَفِظ فوائدَها وصنَّف جملةً من التصانيف المفيدة، منها: «الفوائد البهية / حاشية علىٰ تفسير البيضاوي»، و«حاشية علىٰ العناية شرح الهداية للبابرتي»، وغير ذلك. (توفي سنة: ٩٤٥هـ). ينظر: «الشقائق النعمانية» لطاش كُبْرِي زاده [ص/٢٦٥]، و«هدية العارفين» [١/٣٨٦]، و«الكواكب السائرة» للغزي [٢/٢٣٦]، و«شذرات الذهب» [٨/٢٦٢]، و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٧٨].

حواشيها بتعليقاتٍ نفيسة أهمُّها لدينا: الاهتمامُ التامُّ بفروقات نُسَخ «الهِداية» مع تصريفها وتَوْجيهها والتعليق عليها.

وقد جاء بحاشية الورقة الأخيرة: «هذه النسخة كُتِبَتْ بعد مُضِيِّ عشرين عامًا على موت المُؤلِّف رحمةُ الله عليه، غير أن الكاتب ليس بذاك[١]، إلا أنَّ المولى العلَّامة سَعْدِي أفندي صَحَّحها وزَيَّنها بآثار قَلمِه، فصارَتْ من النُّسَخ التي لا يُوجد لها مثيلٌ في الدنيا»[٢].

ومصْدر هذه النسخة: مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا بتركيا، (برقم/٦٦٣).

ورمْزُنا لها في التعليقات هو: نسخة القاسمي؛ نِسْبة إلى كُنْية الناسخ.

٣ ـ نسخة المؤلف (الأتْقَانِيّ).

هي النّسخة الّتي ليس لها مثيل حقًّا وصِدْقًا، ولا يَعْدلها غيرُها ضبْطًا وتحريرًا وإتقانًا.

كتبَها الأَتْقَانِيُّ وعُمرُه لم يتجاوَز الرَّابِعةَ والعشرين عامًا، فقد فرَغ من نَسْخها في نصف اللّيل من نصف شهر شعبان سَنَة تسعٍ وسبْعمائة للهِجرة (٧٠٩هـ).

وقد عانَىٰ فيها من التدقيق والتحقيق والضبط والتحرير ما جعله يقول في نهاية الجزء الأوَّل: «وقَع الفراغُ مِن تَسْويد الدّفتر الأوَّل، من الكتاب الذي هو في الفقه مُعوَّل، وهو «الهِداية في شَرْح البداية» بمَشَاقَّ عَسِيرة، ومَذَالَّ كثيرة، بِيَدِ عَبْدٍ قلَمُه مُحرَّف، ما كتَبَ شيئًا من مُحرَّف...». وهذا دليلٌ وشاهد علىٰ صحة أصْلِه الذي نقَل منه.

وقد قرأ الأَتْقَانِيُّ الجزءَ الأوَّل من أوَّله إلىٰ آخِره علىٰ شيخه بُرْهان الدِّين أبي

---

(١) ربما يُشير إلىٰ ما وقع له من أغلاطٍ ليس بالكثيرة، مع قلة اهتمامه بتجويد الخط وضَبْطه.

(٢) هذا إطراءٌ يُخالفه الواقع، والحق: أن نسخة الأَتْقَانِيّ هي التي ليس لها مثيل في الدنيا، غير أن تلك النسخة تَفْضُلها بقُرْب عَهْدها من المؤلف.

محمد محمد بْن الحسن بْن محمد الخَتْلِيّ[1]، قراءةَ بحْثٍ وإمعان، وفَحْصٍ وإتقان، وأجازَه به إجازةً خاصةً، ثم أجازه بعد ذلك إجازةً شائعةً عامةً لجميع ما يَصح له روايته، ووصَفَ فيها الأَتْقَانِيَّ بصفاتٍ عاليةٍ سنَذْكرها في ترجمته إن شاء الله.

وهذه النّسخةُ لا تَفْضُلها نسخةٌ ممّا وقَفْنا عليه من نُسَخ «الهِداية» اللّهمّ إلا نسخة جامعة برنستون، ولا تَفْضُلها إلّا بكونها منسوخة عن نسخة المَرْغِينَانِيّ وحسْب، فلا تَلْحقها في ضَبْطٍ ولا تمامٍ ولا تحرير ولا استدراكٍ!

وهذه النسخةُ الفريدة مع كونها وحيدةً في ضَبْطها وإتقانها وجمالِ خطِّ صاحبها؛ فهي الغايةُ أيضًا في تتبُّع فُروقات نُسَخ «الهِداية» وتوْجِيهها والتعليق عليها بالحاشية، هذا زيادة عن كون الأَتْقَانِيّ قد زَيَّنها بكثير من التعليقات والتَّوْشِيَات بحيث يَسْتَحِقّ إفرادُها في جزءٍ مُفْرَد يُسَمَّىٰ: «حاشية الأَتْقَانِيّ علىٰ الهِداية».

بل وجَدْنا فيها من فوائد التّعليقات للمؤلِّف ما لم نَجدْه في شَرْحه هذا، وقد كانَ شروعُه في الشّرح بعدَ حوالي عَشْر سنواتٍ من فراغِه مِن تلك النسخة (سَنَة: ٧٢١هـ). كما سيأْتي بيانُه في محلِّه إن شاءَ الله.

وقَد رأيناه أشار إلىٰ نُسْختِه هذه في شَرْحه من كتاب المأذون، فقالَ في توجيه بعض الكلمات: «وهي سماعُنا في نُسْخَتنا بخَطِّنا».

وقَد كانَ للمؤلِّف عناية خاصّة بكتاب: «الهِداية» للمَرْغِينانِيّ، حيثُ قرأه وسمِعه مرارًا ببلاد ما وراء النّهر قبل قُدومِه المشرقَ العربي، وقَد أشارَ إلىٰ هذا غيْر مرّة في شَرْحه عليها، ومنه قولُه في كتاب النّكاح وهُو بصدد توجيه بعْض الكلمات: «كذا وقَع السماعُ مرارًا بفَرْغانة وبُخارَىٰ». وأشارَ في مواضعَ أخرىٰ كثيرةٍ إلىٰ صحّة ما يُثْبِته علىٰ وَفْق سماعِه من مشايِخه الثّقات والأساتِذة الكبار

(١) أرّخ الأَتْقَانِيّ وفاتَه علىٰ حاشية الإجازة بـ: سنة عشرين وسبعمائة (٧٢٠هـ).

بفَرْغانة وبُخارىٰ.

ونسخةُ الأَتْقَانِيّ هذه: تقع في مجلدَيْنِ كبيرَيْنِ، وهي كاملة باستِثناء حواليْ خمْس عشرة ورقة مِن آخِرها فقَط، فهي منسوخة بخَطٍّ آخَر، بعدَها عِدّةُ أوراقٍ بخطِّ المؤلِّف كلُّها فوائد وأشعار ونقولاتٌ بعضُها يتعلَّق بِه وبحالِه.

ومصْدر هذه النّسْخة: مكتبة فيض الله أفندي بتركيا، (برقم/٩٩٧، ٩٩٨).

ورمْزُنا لها في التّعليقات هو: نسخة الأَتْقَانِيّ.

تنبيه: ولنفاسة نسخة المؤلف وصحّتها، وبالِغ إتقانها، ومزيد ضَبْطها، فقد تداولَتْها أيدي النُّسَّاخ مِن بَعْده، ونقلوا عنها نُسَخًا من «الهِداية»؛ وأشاروا في ختام نُسَخِهم إلىٰ اعتِمادِهم علىٰ نسخة المؤلّف، أو المقابلة الحَرْفِيّة عليْها. ومن هذه النُّسَخ المنقولة عن نسخة المؤلّف:

أ ـ نسخة «الهِداية» المحفوظة في المكتبة السليمانة ـ تركيا (برقم/ ٧٤٩) فقد ذكَر ناسخُها: يوسف بنُ شرف الدِّين المروحِيّ أنّه قابَلها مِن أَوَّلِها إلىٰ آخِرها علىٰ نسخة «الهِداية» التي بخطِّ الشيخ قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ الموقوفة علىٰ المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة بالقاهِرة المحْروسة.

ب ـ نسخة «الهِداية» المحفوظة في المكتبة الوطنية بباريس (برقم/٨٤٣) وهي تَشمل الجزء الثَّاني وحسب. فقد ذكَر ناسخُها: محمود بْن يوسف بْن ممدود أنه قابلها مِن أوّلِها إلىٰ آخِرها مرتينِ علىٰ نسخة مولانا قِوام الدِّين الأَتْقَانِيّ، وقد أكثر هذا الناسخُ من نَقْل حواشي المؤلف علىٰ «الهِداية» في طُرَر نُسْخته، وأشار لها بحرف: «ق» اختصارًا لـ: «الأَتْقَانِيّ». كما نَصَّ علىٰ ذلك في ختام نُسْخته.

د ـ نسخة «الهِداية» المحفوظة في جامعة الكويت (برقم/١٢٣٢). فقد ذَكَر الناسخُ أنه نَسَخَ هذا الكتابَ من نسخة قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ.

٤ ـ نسخة الشَّهْرَكَنْديّ(١).

وهي نسخة عَتيقة نفيسة مُصَحَّحة ومُقابلة، وهي ثاني أقدم النُّسَخ التي وقَفْنا عليها بعد نسخة القاسمي. وخطُّها نسْخِيّ جيّد، كثيرة الضبط دون استيعاب، وهي نسخة كاملة تقع في مجلدٍ كبير يحتوي على جُزءيْنِ، وفي أوّلها فهْرس بالعناوين، وللنّاسخ عنايةٌ خاصّة بفروقات نُسَخ «الهِداية»، وعلى حواشيها تعليقاتٌ كثيرة.

فرَغ من نَسْخِها: محمَّد بنُ أبي القاسِم بْن أبي عمْران الشَهْرَكَنْدِيّ سَنَة ثلاثٍ وخمْسينَ وستّمائة (٦٥٣هـ).

وزادَ مِن نفاستِها: كونُها مقْروءة عَلى الشّيخ العلّامة المُحقِّق أكمَل الدّين البابَرْتِيّ صاحِب «العناية في شرح الهِداية»، وبآخِرها إجازةٌ بخطِّه كتبَها في عاشِر شهْر شوّال المبارك سَنَة: سبعٍ وخمْسين وسبْعمائة (٧٥٧ هـ).

ومصْدر هذِه النُّسخة: مكتبة فيض الله أفندي بتركيا، (برقم/١٠٠٣).

ورمْزُنا لها في التّعليقات هو: نسْخة الشَّهْرَكَنْديّ.

[**تنْبيه مهمّ**] وجَدْنا تطابقًا شديدًا في كثيرٍ من حَواشِي هذه النسخة وبين حواشِي نسخة المؤلِّف التي بخطِّه، فالظّاهر أنّ المؤلِّف وقَف على تلك النسخة وحاز فوائدَها المُطَرَّزة على حواشيها؛ ثم جَعل يَنْثُرها في حواشي نُسْخته ـ وكذا في شَرْحه هنا ـ ما شاء الله له أنْ يَنْثُر!

ونسخةُ الشَّهْرَكَنْديّ هذِه منسوخة قبل مولد الأَتْقَانِيّ بأكثرَ مِن خمسةٍ وعشْرين عامًا، وقَد ختمَها الشَّهْرَكَنْديّ في بلدة بُخارَى الّتي دخَلَها المؤلِّفُ وطاف على مشايخِها، فلعلّه وقَف على هذه النّسخة وقْتَذاك.

---

(١) نسبة إلى شَهْرَكَنْد، وهي مدينة في طَرَف تركستان، بينها وبين مدينة خوارزم نحو عشرة أيام أو أقلّ. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٣/٣٧٨].

٥ ـ نسخة الأَرْزَكَانِيِّ[(١)].

وهي نسخة جيّدة قليلة الضّبط، مُصَحَّحة ومُقابلة، تقع في مجلدَيْنِ وسطَيْنِ، بحواشيها تعليقات وفوائِد تتعلّق بـ: «الهِداية»، وقد حَرِص الناسخُ علىٰ إثبات كثير من فروقات نُسَخ «الهِداية» بالحاشية.

فرَغ من نَسْخِها: عُمَر بْن تركري بْن إسْماعيل القشحصاري[(٢)] في أَرْزَكَان المحْروسة في منتصف جُمَادَىٰ الآخِرة من شهور سَنَة ثلاث عشرة وسبعمائة (٧١٣هـ).

ومصْدر هذه النسخة: مكتبة فيض الله أفندي بتركيا، (برقم/١٠٠١، ١٠٠٢).

ورمْزُنا لها في التّعليقات هو: نسخة الأَرْزَكَانِيّ.

٦ ـ نسخة البَايسُونِيِّ[(٣)].

وهي نسخة صالحة تامة، مُصَحَّحة ومُقابَلة، قليلة الضبط، تقع في مجلدٍ ضخم يحتوي علىٰ جُزءيْنِ، وفي حواشيها تعليقات وتقْييدات وتنبيهات، وفي أوَّلها فهرس بالعناوين، وقد عُنِيَ الناسخُ ببيان جملةٍ من فُروقات «الهِداية» بالحاشية.

فرَغ من نَسْخِها: عبد الله بْن محمد في الثَّاني والعشْرين من شهْر رمَضان المبارك سَنَة: تسعٍ وعشْرين وثمانِمائة (٨٢٩هـ). كتَبها برسم الأخ الصّالح المولَىٰ إبراهيم إمام إسماعيل البَايسُونِي.

ومصْدر هذه النّسخة: مكتبة فيض الله أفندي بتركيا، (برقم/٩٩٩).

---

(١) نسبة إلىٰ أَرْزَكان، وهي مِن قُرَىٰ فارِس علىٰ ساحل البحر. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٤٩/١].

(٢) هكذا رسَمه الناسخ.

(٣) هكذا ضبَطه وجَوَّده الناسخُ في آخِر النسخة. ولم نَقِف علىٰ تلك النسبة في كُتبِ الأنساب والبلدان.

ورمْزُنا لها في التّعليقات هو: نسخة البَايَسُونِيّ[١].

٧ ـ نسخة ابن الفَصِيح.

وهي نسخة نفيسة مضبوطة مُصَحَّحة، وعليها علاماتُ المُقابلة والسَّماع في مواضِع عديدة منها، وخطُّها نسْخِيّ جميل، هي تَشْمل المجلّدَ الأوَّل فقط، ويَبْتدئ من أول الكتاب حتى آخِر كتاب السَّلَم، وفي أوَّله فهرس بالعناوين، وفي حواشيها تعليقات خفيفة.

فرَغَ من نَسْخِها: عبد الله بنُ أَحْمد بْن عَلِيّ الكُوفِي الهَمْدانِيّ المعروف بـ: ابن الفَصِيح[٢] في مشهد الإمام الأعظم المُجْتهد المُقَدَّم رضي الله عنه لِاثْنَتَيْ عشرة ليلة بقِيَتْ من شهر جُمَادَى الآخِرة مِن سَنَة إحدى وثلاثين وسبعمائة (٧٣١هـ).

وزاد مِن نفاستها: كونُها مقروءة على الشّيخ العلّامة المُحقِّق أكمَل الدّين البابَرْتِيّ صاحِب «العناية في شرْح الهِداية»، ومُدَرِّس المدْرسة الشّيخونيّة بالقاهرة، وذلك في سَنَة واحدٍ وسبْعين وسبْعمائة (٧٧١هـ). كما جاء في آخِرها.

ومصْدر هذه النّسخة: مكتبة ولِيّ الدّين أفنْدي بتركيا، (برقم/١٢٩٢).

ورمْزُنا لها في التّعليقات هو: نسخة ابن الفَصِيح.

٨ ـ نسخة نَصْر الله الحنفي.

وهي نسخة عتيقة جيدة، مُصحَّحة ومُقابَلة، كثيرة الضبط، عُنِيَ الناسخُ فيها

---

(١) لكونها كُتِبَتْ برَسْمه.

(٢) هو عبد الله بنُ أَحْمد بن عَليّ جمال الدِّين. المشهور بـ: ابْن الفصيح العِرَاقِيّ الكُوفِي الحَنَفِيّ، الفَقِيه النَّحْوِيّ، والعالِم الأديب، كان فَاضلًا له نَظْم حسَنٌ وكِتابة قَوِيَّة. مِن كُتُبه: «عمدة القراء وعدَّة الإقراء»، وهي قصيدة في الفَرْق بين الظاءات والضادات في القرآن. (توفي سنة: ٧٤٥ هـ). ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجَر [٢/٢٤٥]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [٢/٣٢]. و«فهرس الخزانة التيمورية» [٣/٢٢٨].

بإثبات كثيرٍ مِن فُروقات نُسَخ «الهِداية». وفي حواشيها تعليقات يسيرة نُقِل بعضُها من شُروح «الهداية». وهي تَشْمَل المجلدَ الثَّاني فقط، ويَبْدأ بكتاب البيوع إلىٰ آخِر الكتاب. وأولُ ثلاثين ورقة منها مكتوبة بخطٍّ متواضعٍ غير خطِّ سائرِها المُتْقَن المُجَوَّد.

فَرَغ من نَسْخِها: نصرُ الله بنُ أبي الفضل بْن نصر الله في ثامن عَشر ذي الحِجَّة من شهور سَنَة تسعٍ وسبْعينَ وستّمائة (٦٧٩هـ).

ومصْدر هذه النُّسخة: مكتبة جامعة برنستون بأمريكا، (برقم/٣٥٩٤).

ورمْزُنا لها في التّعليقات هو: نسْخة نصْر الله الحنَفي.

٩ ـ نسخة القَسْطَمُونِيّ[1].

وهي نسخة حَسنة، كثيرة الضبط، وخطُّها جيِّد مَقْروء، وفي أوَّلها فهرس بالعناوين، وهي تَشْمل المجلدَ الثَّاني وحسْب، ويَبْدأ مِن أول كتاب البيوع حتىٰ آخِر الكتاب.

فَرَغ مِن نَسْخها: داود بنُ أحمد بْن إبراهيم القَسْطَمُونِيّ في وقْت صلاة العصر من الشهر المبارك رجَب الأَصَمّ سَنَة ثمانٍ وعشرين وسبعمائة (٧٢٨هـ).

ومصْدر هذه النُّسخة: مكتبة ولِيّ الدِّين أفندي بتركيا، (برقم/١٢٩٨).

ورمْزُنا لها في التّعْليقات هو: نسْخة القَسْطَمُونِيّ.

هذه هي بيانات نُسَخ «الهِداية» التي نقَلْنا منها في حواشي هذا الشَّرح، وترَكْنا بياناتِ نُسَخٍ أخرىٰ متأخِّرة رجَعْنا إليها لِمَامًا.

---

(١) نسبة إلىٰ قَسْطَمُون، ويقال: قَسْطَمُونِيّ، وتُعْرَف بـ: «قَسْطَمُونة»، وهي إحدىٰ ولايات الدولة العثمانية، وهي الآن تُغَطِّي أجزاء من أراضي تركيا الحديثة، وتقع علىٰ بُعْد نحو مائة كيلو متر من البحر الأسود. ينظر: حاشية الدكتور إحسان حقِّي علىٰ: «تاريخ الدولة العَلِية العثمانية» لمحمد فريد بك [ص/١٣٩].

الفصل السابع

ترْجمة مُؤلِّف الكِتابِ الإمام الأَتْقَانِيّ رحمه الله

وفيهِ سبْعةَ عشَرَ مبْحثًا:

* المبْحث الأوَّل: اسمُه وكُنيتُه ولقَبُه ونَسَبُه ومَذْهبُه.

* المبْحث الثَّاني: مولدُه ونشأتُه ورحلاتُه.

* المبْحث الثَّالِث: شيوخُه.

* المبْحث الرَّابع: تلاميذُه.

* المبْحث الخامِس: أولادُه.

* البحث السّادِس: صفاتُه وشمائِلُه.

* المبْحث السّابع: ثناء العُلماءِ عليْه.

* المبْحث الثّامِن: الأَتْقَانِيّ فقيهًا.

* المبْحث التّاسع: الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا.

* المبْحث العاشِر: الأَتْقَانِيّ أديبًا.

* المبْحث الحاديَ عشَر: الأَتْقَانِيّ ناسِخًا.

※ **المبْحث الثَّاني عشَر**: حوْل تعصُّب المؤلِّف للمذْهَب الحنَفي.

※ **المبْحث الثَّالِث عشَر**: بيْن الأَتْقَانِيّ وخُصومِه.

※ **المبْحث الرَّابع عشَر**: الوظائِف الَّتي تولَّاها.

※ **المبْحث الخامِس عشَر**: مُؤلَّفاتُه.

※ **المبْحث السّادِس عشَر**: وفاتُه وتَعْيين موضِع قَبْرِه.

الفصل السابع
ترجمة مُؤلِّف الكِتابِ الإمامِ الأَتْقَانِيِّ رحمه الله (١)

(١) ينظر ترجمته في: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٢ ـ ٦٢٧]. و«تاريخ علماء بغداد/ المسمىٰ منتخب المختار» لابن رافع [ص/٣٦]، و«الوفيات» له [٢/٢٠٥ ـ ٢٠٦]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/٢٧٩]. و«الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٦٠ ـ ١٦١/أ ـ ب/ مخطوط دار الكتب الظاهرية/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)]، أو [١/ق/١٨٦ ـ ١٨٧/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)]، و«ذيل العبر/ الملحق بآخِر العبر للذهبي» للحُسيني [٤/١٧٥/ طبعة دار الكتب العلمية]، و«درة الأسلاك في دولة الأتراك» لابن حبيب [ق٢٠٢/ب/ مخطوط مكتبة أيا صوفيا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٤٤)]، أو [ق٢٩٠/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس / (رقم الحفظ: ١٧١٩)]، و«تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» له [٣/٢٠٨ ـ ٢٠٩]، و«روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر» لأبي الوليد ابن الشِّحْنَة [ق٧٩/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ١٥٣٧)]. و«تبصير المنتبه» لابن حَجر [١/٣٣]. و«الدرر الكامنة» له [١/٤٩٣ ـ ٤٩٦]. و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين [١/١٢٩]. و«عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٢ ـ ١٤٤/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«تاريخ ابن قاضي شهبة» [٣/١٢٣ ـ ١٢٤]. و«المنتقىٰ من درة الأسلاك في دولة الأتراك» له [ق٢٣٩/أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ١٧٢١)]. و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢ ـ ١٥٣/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]، و«ذيل سير أعلام النبلاء/ تعريف ذوي العُلا بمن لم يَذْكره الذهبي من النُّبَلا» له [ص/١١٢]، و«نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دقماق [٣/ق٥ ـ ٧/ب ـ ب/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٤٣٧)]، و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب ـ ٨٤ ـ ٨٥/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٤/٢٣٣]. و«المُقفَّىٰ الكبير» له [٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩]. و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١٠/٢٥٤ ـ ٢٥٥]. و«المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» له [٣/١٠١ ـ ١٠٣]. و«الدليل الشافي علىٰ المنهل الصافي» له [١/١٥٥ ـ ١٥٦]. و«دسْتور الأعْلام بمَعارِف الأعلام» لابن عَزَم التُّونُسِيّ [ق ٧/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٤١٤)]. و«كشْف القِنَاع المُرْنَىٰ عن مهمات=

....

= الأسماء والكُنَىٰ» للبدر العيني [ق٨/ب/ مخطوط ظاهرية دمشق/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية/ (رقم الحفظ: ٧٨٤١)]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٤٢/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«المنتهىٰ في وفيات أُولي النُّهَىٰ» لحمزة بن أحمد الحُسيني [١/ق/٢٥/ب/ مخطوط جامعة لايبزيك الألمانية/ (رقم الحفظ ٦٧٨)]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٣٨ ـ ١٤٠]. و«الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [١٥٨/١ ـ ١٥٩]، و«بغية الوعاة» للسيوطي [٤٥٩/١ ـ ٤٦٠]، و«حُسْن المحاضرة» له [٤٧٠/١]، و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحنفي [٢٩٨/١]. و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق٢٩٥ ـ ٢٩٦/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢٢١/٢ ـ ٢٢٣]. و«البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر / ويعرف: بتاريخ الجَنَابي» لمصطفىٰ الجَنَّابي [١/ق٣٨٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٨٥)]. و«ديوان الإسلام» للشمس الغزي [٨٨/١، ٨٩]، و«شذرات الذهب» لابن العماد [٣١٦/٨، ٣١٧]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [ق٣٩/أ ـ ب/ مخطوط دار الكتب الوطنية ـ تونس/ (رقم الحفظ: ١٦٧٨)]، أو [ق١٤٨/أ/ مخطوط مكتبة تشستربتي ـ أيرلندا/ (ضمن مجموع برقم الحفظ: ٣٥٧٢)]، أو [٣٨/٣ ـ ٤٢/ طبعة ديوان الوقف السني ببغداد]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢٤١/٢، ٢٤٢]. و«الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» لعلِيّ القاري [٣٧١/١]، و[٧٢٨/٢]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٤٤/١ ـ ٣٤٥]، و«كشف الظنون» له [١١٢/١، ٨٦٨، ٨٦٩]، و[١٣٤٠/٢، ١٨٤٩، ٢٠٣٣]، و«تاج العروس» للزَّبيدي [٦/٦/ مادة: أترار]. و[١٥٢/١٢/ مادة: حنف]. و«هدية العارفين» لإسماعيل البغدادي [٨٣٩/١]، و«البدر الطالع» للشوكاني [١٥٨/١، ١٥٩]، و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/ ٥٠ ـ ٥٢]. و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/ ٨١]. و«طبقات فقهاء السادة الحنفية» لمحمد أمين بن حبيب الزللي الخطيب [ق٢١/أ/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (رقم الحفظ: ٢٨٤٠)]. و«الفتح المبين في تراجم الأصوليين» للمراغي [١٧٢/٢ ـ ١٧٣]، و«فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية» [٨٣/٣]. و«فهرست الخزانة التيمورية» [٢٢/٣]. و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان [٣١٢/٦]، و«الأعلام» للزركلي [١٤/٢]، و«معجم المؤلفين» لكحالة [٤/٣]، و«الذخائر الشرقية» لكوركيس عواد [٥٤١/٤]. و«مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا» لرمضان ششن [ص/٢٦٦/ رقم ١٤٤٤]، و«معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» [ص/٢٤٠٧].

المَبحَثُ الأوَّل
اسمُه وكُنيتُه ولَقَبُه ونَسَبُه ومَذْهبُه

هو أمير كاتِب[(١)] بْن أمير عُمَر عَمِيد بْن أمير غازِي عَمِيد بْن محمَّد عَمِيد بْن مسْعود عَمِيد بْن محْمود عَمِيد أبو حَنِيفة الأَتْقَانِيّ[(٢)] الفَارَابِيّ الأُتْرَارِيّ التُّرْكسْتَانِيّ[(٣)] الحنَفِيّ. عالِم زمانِه، وشيخ الحنَفيّة بالدّيار المصريّة والشّاميَّة.

والأَتْقَانِيّ[(٤)]: نسبة إلىٰ أَتْقان، وهي قَصَبَة[(٥)] من قَصَبات مدينةِ فارَاب[(٦)].

---

(١) وقع عند المقريزي في: «السلوك» [٤/٢٣٣]: «أَمِير بن كَاتب»! وهو تحريف.

(٢) هكذا ساق المؤلفُ نسَبَه في نهاية الجزء الأول الذي بخطه من «الهداية» [١/ق٢٤٧/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا]. وهكذا ساقه أيضًا شيخُه بُرْهان الدِّين الخَتْلِيُّ في مَطْلع إجازته له في آخِر الجزء الثاني من الكتاب المذكور.

(٣) هكذا نسبه إلىٰ «تُرْكسْتَان»: ابنُ فرحون فقال في ترجمة الحسين بن أبي القاسم البغدادي المعروف بـ النِّيلِيّ فقال: «أخَذ عنه من علماء الحنفية: عالِمُ زمانِه الشيخُ قِوَام الدِّين أبو حنيفة: أمير كاتب بن عُمر ابن غازي الأَتْقَانِيّ التُّرْكسْتَانِي». ينظر: «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون [١/٣٣٤].

(٤) تقع أَتْقان الآن في مدينة فاراب ـ الآتي تعريفُها ـ بجمهورية (كازاخستان). ويبدو أن مَعالِمها قد اختفَتْ واندثَرَتْ بعَوادِي الزمان، كما اختفَتْ مَشاهِدُ فَاراب العظيمة في غابر الزمان.

(٥) **القَصَبة**: عبارة عن مجموعةٍ سَكَنِيةٍ في حَيٍّ من الأحياء الكبيرة يُحِيط بها سُورٌ. ينظر: «معجم الغني» [مادة: قصبة]. و«المعجم الوسيط» [٢/٧٣٧]. و«معجم متن اللغة» لأحمد رضا [٢/٥٧٤].

(٦) هكذا عَرَّفها المؤلفُ كما نقلَه عنه الصفدِيُّ في: «أعيان العصر وأعوان النصر» [١/٦٢٥]. وابنُ شاكر الكتبيّ في «عيون التواريخ» [٢٤/ق١٤٤/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. والفَيْرُوزآبادِيُّ في «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، وبمثله جزم جماعة. ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/٢٦٩ ـ ٢٧٠/أ ـ ب/ مخطوط دار الكتب الظاهرية/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)]، و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]، و«نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دقماق [٣/ق٦/أ/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٤٣٧)]. و«لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي [ص/٦]. و«توضيح المشتبه»=

وقد اختُلِف في ضَبْط أَلِف: «أَتْقان». على قولَيْنِ[(١)]:

١ ـ الأوّل: أنَّها بالفتح. ونصَّ على ذلِك غيرُ واحِد، منهُم:

أ ـ العلَّامة المُؤرِّخ الصّلاحُ الصّفَدِيّ في «أعيان العصْر وأعوان النصْر» [٦٢٢/١] فقالَ: «الأَتْقَانِيّ: بهمْزة مفْتوحة، وتاءٍ ثالِثة الحروف ساكِنة، وقافٍ بعدها ألفٌ ونون».

ب ـ الفَقيه المُحدِّث البدْر العينِيّ في «كَشْف القِناع المُرْنَى عَن مهمّات الأسْماء والكُنَى» [ق٨/ب/ مخطوط ظاهرية دمشق/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية/ (رقم الحفظ: ٧٨٤١)]. فقال: «الأَتْقَانِيّ: بفتح الهمزة، نِسْبة إلى أتقان، قَصَبة مِن فَارَاب[(٢)]، وهي بلدة من بلاد التُّرك».

ج ـ والعلَّامة النَّسَّابة القاضي إسماعيل بْن إبراهيم بْن محمد الكِنَانِيّ البِلْبِيسِيّ[(٣)] فقالَ: «والصَّحيح فيه: الأَتْقَانِيّ، بفتْح الهمزة وسكون التّاء ثالِث

= لابن ناصر الدين [١٢٩/١ ـ ١٣٠]. و«دسْتور الأعْلام بمَعارِف الأعلام» لابن عَزْمٍ التُّونُسِيِّ [ق ٧/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٤١٤)]. و«كَشْف القِناع المُرْنَى عن مهمات الأسماء والكُنَى» للبدر العيني [ق٨/ب/ مخطوط ظاهرية دمشق/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية/ (رقم الحفظ: ٧٨٤١)]. و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١٠٣/٣]. و«الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» لعلِيّ القاري [٧٢٨/٢]. و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٩٥/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]، و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢٢٣/٢]. و«سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٦١/٤]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٥٠].

(١) ووقَع في كثيرٍ من مصادر ترجمته بالوجهَيْنِ دون تقييد ذلك بالحروف، ولا يَخْفَى ما يَعْتري ذلك من خشية التحريف وعبَث النُّسَّاخ، لذلك لم نَذْكر هنا إلا مَن تعرَّض بتقييد الضبط بالحروف دون الشكل أوْ موضع حركة الهمز في أوَّله.

(٢) تحرَّفَتْ هناك إلى: «فارات»!

(٣) كان عالِمًا معروفًا، مشهورًا بدراية الأنساب، ووضَع فيه مُؤلَّفًا. (توفي سَنَة: ٨٠٢ هـ). ينظر عنه: «ذَيْل التقييد في رواة السنن والأسانيد» للفاسي [٤٦٢/١]. و«حسن المحاضرة» [٤٧٢/١].=

الحروف، وقاف وألف ونون، وفاراب: مدينة عظيمة من مدائن التُّرك، وأَتْقان: قَصَبة منها»[(١)].

د ـ العلَّامة المُؤرِّخ ابن تَغْرِي بَرْدِي في «المنهَل الصّافي والمستوْفي بعد الوافي» [٣/١٠٢]، فقال: «وأَتْقان: قَصَبة من قَصبات فارَاب، وهيَ بفتْح الهمزة وسكون التاء المُثَنّاة من فوق، وقاف وألف ونون».

ص ـ والفقيه المُحقِّق محمد بْن إلْياس الحنفي الرومِيّ، المعْروف بـ: جَوَىٰ زادَه[(٢)]، فنقَل عنه بعضُ تلامذتِه أنّه قالَ: «وجدْتُ بخطّ الأَتْقَانِيّ: مضبوطًا بفتح الهمْزة»[(٣)].

٢ ـ والثَّاني: أنّها بالكسْر. ونصَّ عليْه غيْر واحدٍ. منهم:

أ ـ الحافِظ محمد بْن يوسف الشّامِي في كتابه «عقود الجُمان في مناقِب أبي حنيفة النعمان» [ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة عارف حكمت ـ المدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٩٠٠]، فقال: «الإِتْقَانِيّ: بكسْر أوَّله ـ كما وجدتُه بخطِّه ـ وسكون

= و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢١/١٧٥].

(١) نقلَه عنه ابنُ دقماق في: «نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» [٣/ق٦/أ/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٤٣٧)].

(٢) هو قاضٍ تُرْكِيّ الأصل والمَنْشأ، وَلِي القضاء بمصر، ثم ولِيَ قضاءَ العساكر الأناضولية. ثم عُيِّن مُفْتِيًا بالقُسطنطينية. وكان غزيرَ العلم بالفقه والتفسير والأصول، مشاركًا في سائر العلوم، سيفًا من سيوف الحق قاطعًا. ينظر: «شذرات الذهب» لابن العماد [٢/٣٠٣]. و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي [٢/٢٧]. و«الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشْكُبْري زَادَهْ [ص/٢٦٥]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣/١٠٩]. و«فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية» [٣/٨٨].

(٣) نقله عنه الكفَوِيُّ في «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» [ق ٢٩٥/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ/١٠٤١)]، وعنه اللَّكْنَوِيّ في «الفوائد البهية» [ص/٥٠].

المُثَنّاة الفَوْقية، وبالقاف، وبعد الألف نونٌ».

ب ـ والعلَّامة المُحقِّق اللَّكْنَوِيّ في «الفوائد البهية» [ص/٥٠] فقال: «وإِتْقان: بكسر الألف وسكون التاء المُثَنّاة الفوقية، وقاف مفتوحة بعدها أَلِفٌ، بعدها نون».

والَّذي وجدْناه نحْن بخطِّ المؤلِّف[١]: إنَّما هُو بفتْحِ الهمْزةِ، فلعلَّ الكسْرَ والفتْحَ لُغتانِ في «أَتْقان». لكنْ يَبْدو أنَّ الفتحَ أشْهَر.

والفَارَابِيّ[٢]: نسبة إلىٰ فارَاب، وهي مدينة عظيمة من مَدائن التُّرْك تُسَمَّىٰ بلسان العَوَامّ: «أُوتْرَار[٣]»[٤].

---

(١) في غاشية نُسْخته التي بخطِّه من: «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدَّبُوسِيّ [مخطوط مكتبة لا له لي ـ بتركيا (رقم الحفظ/٦٩٠)].

(٢) فاراب ـ ويقال: باراب، ويُسمِّيها العَوَامّ: أُطْرار ـ أو أُتْرَار ـ للقُرْب الشديد بينها وبين مدينة أُطْرار، ويبدو أنّهما كانتا مُتداخِلتين قديمًا ـ هي اليوم عبارة عن أطلال مدينة غير مأهولة بالسُّكَّان، لكنها مُخَلَّدة في الكتب والتوثيقات التاريخيّة، وتقع في بلاد ما وراء النّهر في أرض خراسان، علىٰ بُعْد ١٧٠ كم شمال غَرْب مدينة شمكنت (وهي عاصمة مقاطعة جنوب كازاخستان، وهي الآن المنطقة الأكثر اكتظاظًا بالسُّكَّان (وهي جزء ممّا يُعْرَف اليوم بجمهورية (كازاخستان). كانت واحةً مُترامِيةَ الأطراف، مليئةً بأطلال مَبانٍ تُغَطِّيها الحشائش، وقَنواتُها الجافَّة تَشْهد علىٰ قرونٍ من الجَفاف، فتَحَها القائدُ قتيبةُ بنُ مسلم نحو (عام: ٩٥هـ ـ ٧١٣م) في عهْد الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان، ثمّ أُعِيد فَتْحُها في عهْد السامانِيِّين (عام: ٢٢٥هـ ـ ٨٤٠م) علىٰ يد القائد نوح بن أسد في خلافة المعتصم بالله. ينظر: «بلدان الخلافة الشرقية» للمستشرق كي لسترانج [ص/٥٢٨]. و«دائرة المعارف الإسلامية» [٣٢٨٧/١١].

(٣) هكذا عرَّفها المؤلفُ كما نقَلَه عنه الصفدي في: «أعيان العصر وأعوان النصر» [٦٢٥/١]. وابنُ شاكر الكتبيُّ في «عيون التواريخ» [٢٤/ق١٤٤/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. والفَيْروزآبادِيُّ في «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، والمشهور أنها: «أُتْرَار». فلعل العَوامَّ أشبعوا الهمزةَ في أوَّلِها فتولَّدَتْ منها الواو.

(٤) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢٢٥/٤]. و«الكتاب العزيزي/ أو المسالك والممالك»=

والأُتْرَارِيّ[(١)]: نسبة إلىٰ «أُتْرَار»[(٢)]، ويقال: «أُطْرار»، والعامةُ تقول: «أُوتْرَار». وهي مدينة حَصِينة وولاية واسعة في أول حدود التُّرْك ببلاد ما وراء النهر[(٣)] تقع علىٰ ضَفَّة علىٰ نَهر سَيْحون[(٤)] قُرْب مدينة فارَاب[(٥)]. وكانوا يُطْلِقون عليها قديمًا

= للعزيزي [ص/ ١٦٢]. و«تقويم البلدان» لأبي الفداء [ص/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠]. و«آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني [ص/ ٥٤٨]. و«الروض المعطار في خبر الأقطار» للحميري [ص/ ٤٣٣]. و«الأماكن/ أو ما اتفق لَفْظُه وافترق مُسمَّاه من الأمكنة» للحازمي [ص/ ٧٣٠]. و«أوضح المسالك إلىٰ معرفة البلدان والممالك» لسباهي زاده [ص/ ٤٨٦].

(١) وهي الآن جزء مما يُعْرَف بجمهورية (كازاخستان). وهي اليوم أطلال، ويبدو أن مَعالِمها قد اختفَتْ واندثَرَتْ بعَوادِي الزمان، كما اختفَتْ مَشاهِدُ مدينة «أَتْقان»، وكما اختفَتْ فَاراب وغيرهما من المُدُن العظيمة في غابر الزمان. وفي بلدة «أُتْرَار» هذه هلَك الطاغيةُ تيمور لنك وهو علىٰ أُهبة السَّيْر لفتح بلاد الصين (سنة: ٨٠٧ هـ). ينظر: «بلدان الخلافة الشرقية» للمستشرق كي لسترانج [ص/٥٢٨].

(٢) بضم الهمزة وسكون التاء الفوقية، ثم رائيْنِ بينهما ألفٌ، هكذا نصَّ عليه كثيرون، وأخطأ مَن قيَّد الهمزةَ في أوله بالفتح، كما وقَع للشهاب ابنِ العجَمي في «ذيل لب اللباب» [ص/ ٥٦].

(٣) مضىٰ أن **بلاد ما وراء النهر**: هي منطقة تاريخية وجُزء من آسيا الوسطىٰ، تَشْمل أراضيها الآن أُوزَباكستان، والجزءَ الجنوب الغربي من كازاخستان، والجزء الجنوبي من قيرغيزستان. وقد أطلَق العربُ المسلمون علىٰ تلك المنطقة اسمَ: «بلاد ما وراء النهر» عندما فتحوها في القرن الهجري الأول إشارة إلىٰ النهريْنِ العظيمَيْنِ اللّذين يَحُدَّانها شرقًا وغربًا: نَهْر (سيرداريا)، المعروف قديمًا بـ(نهر سيحون)، ونَهْر) آموداريا. (المعروف قديمًا بـ: (نهر جيحون).
وأهم المُدن في تلك البلاد: سَمَرْقَنْد ـ بُخارىٰ ـ فَرغانة ـ طَشْقند ـ خوارزم ـ مَرْو ـ ترمذ ـ وبلخ ـ وكرمينيا ـ وكاشان ـ والصغد ـ وفاراب ـ وكشّ ـ وغيرها. ينظر: «الموسوعة العربية الميسرة» [ص/٧٤٨]. و«تركستان من الفتح العربي إلىٰ الغزو المغولي» للمستشرق فاسيلي بارتولد [ص/١٤٥].

(٤) وهو معروف الآن باسم: «نهر سيرداريا».

(٥) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢١٨/١]. و«المشتبه» للذهبي [٦/١]. و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين [١٢٩/١]، و«تبصير المنتبه» لابن حجر [٣٢/١]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٦٠/١١]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [٢٩٨/٢/ مادة: فاراب]، و[١٣٠/٦/ مادة: أُتْران]. و«الطراز الأول» لابن معصوم [٣٦/٧]. و[٣٠٦/٨]، و«أوضح المسالك إلىٰ معرفة البلدان والممالك» لسباهي زاده [ص/٢٤٧].

أيضًا: «فاراب»، إمّا تَغْليبًا؛ وإمّا للقُرْب الشّديد بينهما[(١)]، وهما بلدان متغايران على التحقيق كما نصَّ عليه ياقوتُ الحموي وغيره.

وقد تصحَّفتْ هذه النّسبةُ إلى ألوانٍ طَريفة فيما وقَفْنا عليْه في مصادِر متعدِّدة من المخْطوط والمطبوع! تارة إلى: «الأتْرازي»[(٢)]. بالزّاي قبل آخِره! وتارةً إلى «الإنزاري»[(٣)]. وتارةً إلى: «الأبزاري»[(٤)]، وتارةً إلى «الأبراري»[(٥)]، وتارةً

(١) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢١٨/١]. و«وفيات الأعيان» لابن خلكان [١٥٧/٥/ ترجمة الفارابي الفيلسوف]. و«سير أعلام النبلاء» للذهبي [٨٠/٢٠ ـ ٨١/ ترجمة الجوهري]. و«تاريخ ابن الوردي» [٣١٠/١/ ترجمة الجوهري]. و«الوافي بالوفيات» للصفدي [١٠٣/١/ ترجمة الفارابي الفيلسوف]. و«المختصر في أخبار البشر» لأبي الفداء [٩٩/١/ ترجمة الفارابي الفيلسوف]، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين [١٢٩/١ ـ ١٣٠]، و[٦/٧]، و«تبصير المنتبه» لابن حجر [٣٢/١]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٢١٢/٤/ ترجمة الفارابي الفيلسوف]. و«دائرة المعارف الإسلامية» [٣٢٨٧/١١/ ترجمة الجوهري]. و«بلدان الخلافة الشرقية» للمستشرق كي لسترانج [ص/٥٢٨].

(٢) كما وقع أكثر من ألف مرة في «البناية في شرح الهداية» للعيني. طبعة دار الكتب العلمية وغيرها. ووقع أيضًا في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نجيم [١١٣/٢/ طبعة دار الكتاب الإسلامي].

(٣) كما وقع في: «المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١٠١/٣]. وفي «النجوم الزاهرة» له [٢٤١/١١/ ترجمة ابن المؤلف أمير غالب]. وفي «غاية النهاية في طبقات القراء» [٢٥٤/٢/ ترجمة شيخ الأَتْقَانِيّ أبي المحامد البُخَارِيّ الزَّنْدنِيّ].

(٤) كما وقع في: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحنفي [١٤١/٢]. وعلَّق عليه المحقق بالحاشية قائلًا: «في السلوك: "الأتراري"، وهو غلطٌ»! وهذا التعليق أطرف من التصحيف! وكذا وقع هذا التصحيف في «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]. وفي «إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر [٦٥/١/ ترجمة محمد بن عثمان بن موسى بن علِيّ بن الأقرب الحلبِيّ الحنفِيّ].

(٥) كما وقع في «إنباء الغمر/ ترجمة محمد بن عثمان بن موسى بن علِيّ بن الأقرب الحلبِيّ الحنفِيّ» لابن حجر [٥١/١/ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية].

إلىٰ «الأبْزازي»(١)، وغيْر ذلِك.

والتُّرْكسْتَانِيّ(٢): نسبة إلىٰ تُرْكسْتَان، وهو اسمٌ جامع لجميع بلاد التُّرْك، وأولُ حَدِّهم مِن جِهة المُسلِمينَ: «فارَاب»، ومدائنُهم المشْهورة سِتَّ عشْرةَ مدينةً(٣).

وأبو حَنِيفة: هي كُنْيتُه التي لم يُعْرَفْ بغَيرِها، وكانَ يُثْبتها بخَطِّه في مواضع مِن كُتبه، وأثبَتَها له طائفةٌ كثيرة ممّن ترجَم له، ولعلّ باعثَ ذلك: اعتزازُ المؤلِّف بإمامِ مذهبِه، ولكونِه كان مُدرِّسًا بمشْهد الإمام أبىٰ حنيفة أيّامَ كان مُقِيمًا ببغْداد.

وقَد نكَتَ ابنُ شاكِر الكتبيُّ الشّافِعِيُّ(٤) علىٰ المؤلِّف لأجْل تَكَنِّيه بأبي حنيفة! وذكَر ما أخْرجَه الخطيبُ في «تاريخ بغْداد»: أخْبَرَنا القاضِي أبُو بكْر أحْمَد

(١) كما وقع في «شذرات الذهب» لابن العماد [٤٠٥/٨/ ترجمة محمد بن عثمان بن موسىٰ بن علِيّ بن الأقرب الحلبِيّ الحنفِيّ].

(٢) **تُرْكُستان**: هو مصْطلح فارسي تاريخي يتكوَّن مِن مَقْطعيْنِ: (تُرْك) و(ستَان)، ويعني: أرض التُّرْك، وهي الآنَ منطقة واسعة في آسيا الوسطىٰ، تنقسم إلىٰ قسميْنِ: تركستان الشرقية، وتركستان الغربية.
أما تركستان الشرقية: فقد قامتِ الصينُ باحتِلالها وتغْيير اسمها لتُصْبح: (شينجيانغ) وتَعْني بالعربية: المُسْتَعمرة الجديدة.
وأمّا تُرْكُستان الغربيّة: فتَشْمل خَمْسَ جمهوريّات إسلاميّة استقَلَّتْ حديثًا عَقِب انهيار الاتحاد السُّوفيتي، وهي جمهوريّات: كازاخستان، وأُوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان. ينظر: «قضية تركستان الشرقية» لعيسىٰ يوسف [ص/٢٥ وما بعدها]. ومواضع متفرقة من الكتاب النّفيس: «تركستان من الفتح العربي إلىٰ الغزو المغولي» للمستشرق فاسيلي بارتولد.

(٣) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢٣/١]. و«آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني [ص/٥١٤]. و«تاريخ البلدان» لليعقوبي [ص/٢٩٥]. و«أوضح المسالك إلىٰ معرفة البلدان والممالك» لسباهي زاده [ص/٢٤٧].

(٤) في «عيون التواريخ» [٢٤/ق١٤٤/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. وعنه ابن قاضي شهبة في «تاريخه» [١٢٤/٣]. والفَيْرُوزآبادِيُّ ـ وإن لم يُصرِّح بذلك ـ في: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

بْن الحسَن الحَرشِيُّ، قالَ: حَدَّثنا أبُو العبّاس مُحَمَّد بْن يَعْقُوب الأصمّ، قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّد بْن الجَهم، قالَ: حَدَّثَنا إبْراهيمُ بنُ عُمَر بْن حمَّادِ بنِ أبي حنيفةَ، قالَ: قال أبُو حنيفةَ: «لا يَكْتَنِي بكُنْيَتي بعْدِي إلا مَجْنون»! قالَ: فرأيْنا عِدَّةً اكْتَنَوا بها فكانَ في عقولِهم ضَعْفٌ»[١]!

وزَعمَ الفَيْرُوزآبادِيّ أنَّ هذا الخَبرَ مُسندٌ صَحيحٌ إلىٰ أبي حنيفةَ[٢]!

وليْس كما قالَ، بَل سنَد الخبَر مغْموز إلىٰ أبي حنيفة[٣]، أمَّا قائل: «قال: فرأَيْنا عِدَّةً اكْتَنَوا بها...»: فقَد جزَم ابنُ شاكِر بكونِه الخطيبَ البغدادِيَّ نفْسَه! وهذا وهْمٌ مكْشوف، والأقْرب أنَّه مِن بعضِ مَن فوقَ حمّاد بْن أبي حنيفة كما يَظْهر مِن السّياق.

وقِوَامُ الدِّين[٤]: هو لقَبُه الذي لم يَشْتَهِر بغيره، وكان يُثْبِته بخطِّه مِرارًا.

وقَد سمَّاه الحُسينِيُّ[٥] ـ وتابَعَه جماعة[٦] ـ بـ: «لُطْف الله»، وهيَ تسمية

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي [٤٥٥/١٥].

(٢) ينظر: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب ـ ٨٤ ـ ٨٥/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٣) فيه إبراهيم بن عُمَر بن حمَّاد بن أبي حنيفة، ولم نَظْفر بمَنْ وثَّقه أوْ مشَّاه.

(٤) ويُخْطِئ مَن يَضْبط «قِوَام» بفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة هكذا «قَوَّام»!». قال ابنُ الأثير في «النهاية» [١٢٤/٤]: «قِوَامُ الشَّيْءِ: عِمَادُهُ الَّذِي يَقُوم بِهِ. يُقَالُ: فُلانٌ قِوامُ أَهْلِ بَيْتِهِ. وقِوامُ الأمرِ: مِلاكُه». ونحوه في «لسان العرب» [٥٠٤/١٢]، وفي «تقريب الغريب» لابن قُطْلُوبُغَا [ق٣٣/ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ بتركيا/ رقم الحفظ: ٨٣٩)]. وفي غيرها.

(٥) ينظر: «ذيل العبر/ الملحق بآخِر العبر للذهبي» للحسيني [١٧٥/٤/ طبعة دار الكتب العلمية]،

(٦) ينظر: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٦١/٤]. و[٢٢٧/٥]، و«هدية العارفين» للبغدادي [٨٣٩/١]. و«معجم المؤلفين» لكحالة [١٥٥/٨]. و«مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا» لرمضان ششن [ص/٢٦٦/ رقم ١٤٤٤]، و«معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» [ص/٢٤٠٧].

غريبة، لم نجدْها لِغيرِه، معَ كثرة تتبُّعِنا لذلِك في بطونِ التَّراجِم، والأشبَه أنَّها بالألْقابِ ألْصَق، وإن كانَت لقبًا غيرَ معروفٍ أيضًا.

وقَد قالَ التقيُّ الفاسيُّ بعدَ أنْ حكَىٰ قولَ الحُسَيْنِيّ: «وقولُه: «لُطْف الله» لم أرَ له فيه متابِعًا ولا سلَفًا، ولعلّ ذلِك لقَبٌ له، واللهُ أعْلم»[1].

قُلْنا: أعلمُ النّاسِ باسم نَفْسِه هو صاحبُه، وقد سمَّىٰ المؤلفُ نفسَه: «أمير كاتب»، فهُو أمير كاتب، ولقَّب نفسَه غيْر مرّة - فيما رأيْناه بخَطِّه - بـ: «قِوَام الدِّين»، فهو قِوَامُ الدِّين ولا مَزيد.



---

(١) ينظر: «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٣/أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة - تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

المَبْحَثُ الثاني
مولِده ونشأتُه ورحلاته

* مولِده:

نقَل الصَّلاحُ الصفدِيُّ[(١)]، وابنُ شاكِر الكُتبيُّ[(٢)]، والفَيْرُوزآبادِيُّ[(٣)] عن المؤلِّف أنَّه قالَ: «قالَ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى أمير كاتِب بْن أمير عُمَر المَدْعوّ بقِوَام الفارابِيّ الأَتْقَانِيّ: كان تاريخُ وِلَادتي بـ: «أَتْقان» ليلةَ السبت التاسع عَشر من شوال سَنَة خمسٍ وثمانين وسِتّمائة».

ووقع في: «البدْر الطّالع» للشوكاني [١/ ١٥٨] تقييدُ مولد الأَتْقَانِيّ بـ: (سَنَة: ٦٩٥هـ)[(٤)]! وهو خطأ مَحْض، ولعلّه مِن طُغْيان القلَم.

ووقع في «نيل الأمل في ذيل الدوَل» لعبد الباسط الحنفي [٢٩٨/١] أنَّ مَوْلده كان بـ: «أَتْقان» سَنَة خمسٍ وتسعين وسِتّمائة! وهذا غلَطٌ آخر[(٥)].

والمحفوظُ الّذي ذكَرَتْه كُتبُ التّراجم والتَّواريخ: أنَّ مولِده كان: (سَنَة:

(١) في: «أعيان العصر وأعوان النصر» [٦٢٥/١].

(٢) في: «عيون التواريخ» [٢٤/ق١٤٤/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)].

(٣) في: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٤) هكذا وقع الخطأ في أربع طبعات من «البدر الطالع». وهي: [١٥٨/١/ طبعة دار المعرفة ـ بيروت]، و[١٥٨/١/ طبعة دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة]، و[١٩٢/١/ طبعة دار ابن كثير بدمشق]، و[١٠٦/١/ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت].

(٥) ولعله من جملة الأخطاء الكثيرة والتصحيفات الغريبة التي كثُرَتْ في هذا الكتاب، مع شكوى المُحقِّق في مقدمة تحقيقه [٥٥/١] من كثرة وقوع التحريف والتصحيف في نُسْخته الوحيدة التي طَبَع عليها الكتاب!

٦٨٥هـ)، مثل الّذي ذكَره المؤلِّف عَن نَفْسِه، وكلامُه يَقْطَع قولَ كلِّ خَطيب.

نشأتُه

لم تُسْعِفْنا كُتبُ التَّراجم بشيءٍ ذي بالٍ عن نشْأةِ المؤلِّف، ولا طفولته، ولا عن أُسْرتِه (إلا ما وقفنا عليه بخط يده من معرفة زوجته ووالدته وأولاده....) وهو بمثابة اكتشاف ووثيقة بخط صاحبها.

والّذي وقَفْنا عليْه مِن أحْواله وأقوال مَن ترجَمَ له: يَجْعلنا نجْزم بكونِه نشأ نشأةً عِلْميّة منذ الصِّغَر، وأنه اشتغَلَ بطلَب العلْم في سِنٍّ مُبَكِّرة، وطافَ علىٰ مشايخِ قُطْرِه وغيرِهم في مَطْلع شبابِه.

وكانَ أولُ اشتغالِه علىٰ علماء بلاده، وقد أخبَر عن نفسه أنه أخَذ عن طائفةٍ من الأكابر ببلاد ما وراء النهر وهو لم يَزَل بعْدُ غلامًا يافعًا لم يَخْضَرّ شارِبُه! بل يُمْكِننا الجزمُ بكون أكثَر سماعه من شيوخ بلاده خاصةً إنَّما كان قبل السّبعِمائة وبعْدها بقليل، يعني: قبل أن يَبْلُغ العشْرينَ مِن عُمره، ومن شواهِد ذلِك:

أ ـ ما ذكَره المؤلِّفُ من كونه أخَذ عن الشيخ جلال الدِّين الصِّغْناقِيّ الذي أدرَك شمسَ الأَئِمَّة محمَد بنَ عَبْدِ السَّتَّارِ الكَرْدَرِيّ العَمَّارِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٤٢ هـ). وقد كان سِنّه جاوَز التّسعين عامًا، قالَ المؤلِّف: «وقد كنتُ أدركْتُه وأنا غلامٌ يافع»(١). ثم ذكَر أنّه أجازَه إجازةً عامّة.

ب ـ كما ذكَر أنّه أخَذ عن شمْس الأئمّة القُبَاوِيّ الّذي أدرَك أيضًا شمسَ الأَئِمَّة الكَرْدَرِيَّ وكان عُمرُه حين أدرَكه تسعَ عشْرة سَنَة، قالَ المؤلِّفُ: «وكان ـ يعني: القُبَاوِيّ ـ بلَغ سِتًّا وتسعين سَنَة، وأنا أدرَكْتُه وأنا يافِع»(٢). ثم ذكَر أنه قرأ

---

(١) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٥/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٢) المصدر السابق.

عليْه: «فرائِض السَّجاوِنْدِيّ» وغيرَها، وأجَازه إجازةً مُطْلَقة. وكانَت وفاةُ القُباوِيّ بعد سَنَة ستٍّ وعشرين وسبعمائة (٧٢٦هـ). وقيل: (سَنَة: ٧٣٠هـ).

ج ـ ومِن جُملة مشايِخِه: محمّد بْن أشرف الحُسَيْنِيّ السَّمَرْقَنْديّ، شمْس الدِّين، الحكيم المهندِس المنطِقِيّ الفيْلسوف الفَلَكِيّ النَّظَّار المُفَسِّر، صاحِب: «الصَّحائف الإلَهيّة»، وكانت وفاتُه بعد سَنَة تسْعين وستّمائة (٦٩٠ هـ)، ولعله أفاد منه كثيرا في هذا الباب، فقد رأيت للإمام الإتقاني في هذا الباب أعاجيب، من تملكه لكتب الفلاسفة والحكماء والهندسة القديمة، وتطبيقه وفهمه لمسائل النجوم والفلك ونحوها، مما يطول المقام عن ذكره(١)، حتىٰ أنه لما تملك كتاب المجسطي(٢) كتب عليه «سَعِدَ به شِراء صَحيحًا شَرعِيًّا أمير كاتب بن أمير عمر الفارابي الإتقاني».

وهناك مشيخةٌ آخَرون للمؤلِّف ممّن كانَت وفاتُهم بعْد السّبعِمائة بقليل، وشواهدُ الحالِ تدلُّ علىٰ أنَّه سمِع منهُم قبْل ذلِك.

أ ـ مثْل شيخِه العلَّامة الكبير: بُرْهان الدِّين أحمد بْن أسْعد بْن مُحَمَّد الخُرِيفَغْنِيّ البُخَارِيّ، فقَد قرأَ عليْه المؤلِّف «**صحيح البُخَارِيّ**» سَنَة إحْدىٰ عشرة وسبْعِمائة (٧١١هـ)(٣). ولا رَيْب أنَّ أخْذَه عنْه وتَفَقُّهَه عليْه كانَ قبلَ ذلِك الوقْت بسنواتٍ.

ب ـ ومثل شيخِه بُرْهان الدِّين أبي محمّد محمّد بْن الحسَن بْن محمّد الخَتْلِيّ الّذي أجازَه إجازةً خاصّةً وعامّة بخطِّ يده سَنَة تسْعٍ وسبعِمائة (٧٠٩هـ)(٤)،

---

(١) فمن ذلك كتابته لتواريخ ولادة أبناءه الذين تجاوز عددهم العشرة، وينص علىٰ موقع القمر والشمس وسائر الأبراج.

(٢) نسخة ليدن OR. 680، وهي نسخة نفيسة عتيقة يفرح بتملك مثلها.

(٣) كما نقله عنه الكفَويّ في: «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» [ق/أ ٢٧٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

(٤) كما في أحد غَواشي المجلد الثاني من «الهداية/ للمَرْغيناني» الذي بخطِّ المؤلف.

وكانَت وفاةُ الخَتْلِيّ سَنَة عشْرينَ وسبْعِمائةٍ (٧٢٠هـ). كما قيَّده المؤلِّف بخطِّه.

ج ـ ومثْل شيخِه العلَّامة الفقيه حُسام الدِّين الحسَين بْن علِيّ بْن حَجَّاج السِّغْناقِيّ صاحِب: «النِّهاية في شرْح الهِداية». وكانَت وفاتُه تقْريبًا سَنَة إحدىٰ عشْرة وسبْعِمائة (سَنَة: ٧١١هـ). وهناك جماعة غيْر هؤلاء يأتي ذِكْرُهم وما وقَفْنا عليْه مِن وَفَياتِهم إن شاء الله.

وهذا كلُّه يدل علىٰ تبكير المؤلِّف في الأخذِ عَن مشايخ بلاده، وقد قرأ وحَصَّل من المَعارِف والعلوم والأدَوات ما جعلَه يَشْتغلُ بِالتّصنيف ولَمَّا يَبْلُغ سِنَّ الكهولة، وحسْبُك أنَّه شرَع في شَرْح: «الأخْسِيكَثِيّ/ المنتخب الحُسَامِي»، وهو في شَرْخ الشّباب من عُمره، فقالَ في ديباجة كتابِه «التبْيِين في شَرْح الأخْسِيكَثِيّ»: «ثمّ إنّي لَمَّا رزقنِيَ الله مِن أنواع علومِ الدِّين، وسِنِّي ما بين عشْرينَ وثلاثين، أردتُ أنْ أشْرَحَه أيضًا شرحًا موسومًا بـ: «التبْيين»، مُظْهِرًا نِعَمَ الله علَيَّ، ومِنَحَه فِيَّ... إلخ»[1].

ثمّ ذكَر أنّه فرَغَ من شَرْحِه هذا سنةَ سِتَّ عشرةَ وسبْعِمائةٍ (٧١٦هـ)[2]. وكان عُمرُه آنذاكَ لم يَتجاوَز الواحدَ والثلاثين عامًا!

وممّا ساعَدَه علىٰ ذلك النّبوغِ والتضَلُّعِ بمُخْتلف العلوم في تلك السِّنِّ المتقدّمة: أنّه نشأ في بيئةٍ عِلميّةٍ زاخِرة بالفُقهاء وأصنافِ المُتعلِّمة في سائر الفنون.

قالَ ابنُ حَجَر في ترْجمة المؤلِّف: «اشتَغَل ببلادِه وَمَهَر وَتقدَّم إِلَىٰ أَن شَرَح «**الأَخْسِيكَثِيّ**»[3] وَذكَر أَنّه فرَغ مِنْهُ بـ: تُسْتَر سَنَة: ٧١٦ هـ»[4].

---

(١) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [١/١١٥].

(٢) المصدر السابق [٢/٤٥٨].

(٣) يعني: «المنتخب في أصول المذهب/ ويعرف بـ: المنتخب الحُسَامِيّ». وهو حسام الدِّين محمد بن محمد بن عمر الأخْسِيكَثِيّ، الفقيه الحنفي المشهور. (توفي سنة: ٦٤٤ هـ). ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٨٤٨]. و«هدية العارفين» للبغدادي [٢/١٢٣].

(٤) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٣].

وقالَ **عبدُ الباسِط الحنَفيّ**: «اشتغَلَ حتّىٰ برعَ وشُهِرَ[(١)]، وصَنَّف «**شَرْح الأَخْسِيكَثِيّ**»، ثمّ جالَ البِلاد، وظهرَتْ فضائلُه»[(٢)].

وقالَ **طاشْكُبْري زادَهْ**: «فرَغ من تحْصيلِ العلوم وسِنُّه ما بينَ العشْرين والثّلاثينَ، كما صَرَّح بِه في خُطبة «**التّبْيين**»، وصَنَّف «**التبْيين**» في سَنَة سِتّ عشْرة وسبْعِمائةٍ، فيكون عُمرُه وقتئذٍ إحْدىٰ وثلاثينَ، ولعلَّه فرَغ من تصْنيف «**شرْح الهِداية**» وسِنُّه سِتٌّ وثلاثون[(٣)]، واللهُ أعْلم»[(٤)].

وقالَ **حاجي خليفة**: «اشتغَلَ في بلادِه ومَهَر في أنواعِ العلومِ وسِنُّه ما بينَ عشْرينَ وثلاثين»[(٥)].

رحلاتُه

تنقَّلَ المؤلِّفُ بالأخذ عن مشايخ بلاده مُتجوِّلًا في قُرىٰ ومدائن تُرْكسْتَان وبلاد ما وراء النَّهر، وغيْرِها وما جاوَرَها، مثل: فَرْغَانة، وبُخارَىٰ، وأُوش، وتُسْتَر، ونَيْسابور، ثمَّ ارتحَلَ بعد ذلِك إلىٰ بغْداد ودمشْق والقاهِرة، فزاحمَ علماءَ تلك الديار وسَمِع منهم، وجالَسَهم، وقرأَ عليْهم، وباحَثَهم، وجرىٰ بيْنه وبينَ بعضِهم عِدَّةُ مناظراتٍ يأْتي بيانُها بعونِ الله.

أمّا بلادُه: فقَد أكثرَ المؤلِّفُ في تصانيفِه من الإشارةِ إلىٰ سماعاتِه مِن شيوخ

---

(١) هكذا وقع: «وشُهِرَ»! وأغلبُ الظن أنها مُحرَّفة مِن: «ومَهَر».

(٢) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحنفي [١/٢٩٨].

(٣) هذا وَهْمٌ مكشوف، كأنه لم يَقِف علىٰ شَرْحه للهداية، وإنّما كان هذا سِنّه حين بَدْء الشروعِ في الشرح، أما سِنُّه عند الفراغ منه: فقد كان اثنينِ وستّين عامًا، فقد ختمَه في السّابع عشر من ذي القعدة يوم الخميس أوّل يوم مِن آذار مِن سَنَة سبعٍ وأربعين وسبعمائة (٧٤٧هـ)، وكانَتْ مدةُ الشرح سِتًّا وعشرين سَنَة، وسبعة أشهر، وسبعة عشر يومًا. كما نصَّ علىٰ ذلك المؤلفُ في نهاية شَرْحه.

(٤) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْري زادَه [٢/٢٤٢].

(٥) ينظر: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٤].

بُخارىٰ وفَرْغانة خاصَّة، فكثيرًا ما رأيْناه يقولُ في مواضِع مِن «غاية البيان»: «وسمعتُ بعضَ مشايخ بُخَارَىٰ..». أوْ «مشايخي ببُخَارَىٰ». أوْ «كذلك سمعْتُ مشايخي يقولونَ مرارًا بفَرْغَانة وبُخارَىٰ...». أوْ «لكنْ سماعُنا بفَرْغَانَة وبُخَارَىٰ عند الثقات.. كذا».

ويقولُ عندَ بيانِ اختِلافاتِ نُسَخ «الهِداية»: «وسماعُنا بفَرْغَانَة وبُخَارَىٰ.. كذا». أوْ «كذا وقَع السّماعُ مرارًا بفَرْغَانة وبُخارَىٰ». أوْ «حصَلَ لِيَ السّماعُ عَن مشايخي.. بكذا». أو «كذا السّماع مِن الأساتِذة الكبار». أوْ «وسَمَاعِي عن بعض مشايخي.. كذا».

وهذا شاهدٌ علىٰ تَطْوافِه علىٰ مشايخ هذه المدائِن للقِراءة والسَّماع، وقَد رأيناه خَصَّ مشيخةً بأعيانِهم من أهل تلك البلاد ممّن تلقّىٰ عنهم العلوم ونَهَل منهم المَعارِف، أمْثال: بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ، وبُرْهان الدِّين الأرْشدِيّ، وغيْرهما.

وأثْناء تواجُدِه بفَرْغانة، وبالتَّحديد في بلدة أُوش[1] في (سَنَة: ٧٠٥هـ)، أتمَّ الفراغَ من نَسْخ كتاب: «لُمْعَة البَدْر/ نَظْم الجامِع الصَّغير»[2] لمحْمود (أو مسْعود) بْن أبي بكر بْن حسَين الفَرَاهِيّ (المتوفّىٰ حوالي سَنَة: ٦٤٠هـ)[3]. وكان سَنُّ المؤلِّف وقتَها عشرين عامًا.

---

(١) أُوش - بضم أوله، وسكون ثانيه، وشين معجمة -: بلدة كبيرة من نواحي فرغانة، ملاصقة للجبل الذي عليه مَرْقب الأحراس علىٰ التُّرك. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١/٢٨١].

(٢) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: المكتبة الوطنية بباريس (رقم/٨٢٣)، وفي دار الكتب المصرية (رقم/ ٢٢٨)، وفي مكتبة أوقاف بغداد (رقم/٤٩٦٢) ومكتبة سراييفو (رقم/ ٩٠٣)، ومكتبة جامعة برنستون بأمريكا (رقم/٣٩٠٣)، وفي مكتبة مكة المكرمة (رقم/٩٤)، وغير ذلك.

(٣) كما ذكر ذلك: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأذرعي الحنفي في آخِر النسخة التي بخطه من «لُمْعَة البَدْر»، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة عاشر أفندي بتركيا (برقم: ١٢٥). وينظر: «مخْتارات من المخْطوطات العربيّة النّادرة في مكتبات تركية» لرمضان ششن [ص/٦٦٠].

ثمَّ رحَل إلىٰ نيسابور، وهناك أخذ عن جملةٍ مِن مشايخ أهلِها، ومنهم: حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ صاحِب: «النّهاية»، وقرأ عليْه جملةً من المسْموعاتِ، منْها: «أصول البَزْدَوِيّ».

ثمَّ غادَر نيسابورَ إلىٰ هَمَذان، وبها أتمَّ نَسْخ كتابِ: «تقْويم الأدلَّة/لأبي زيدٍ الدّبوسي» في المُحَرَّم يوم عاشوراء سَنَة خمْس عشرةَ وسبْعِمائة (٧١٥هـ)[(١)].

كما رحَل إلىٰ مدينة تُسْتَر، ومكَث فيها ما شاء الله، وهناك أتمَّ فيها كتابَه: «التَّبْيين شرْح الأخْسِيكَثِيّ». سَنَة ستَّ عشْرة وسبْعِمائة (٧١٦هـ). وهو علىٰ جَناح السَّفر إلىٰ بلادِ الحِجَاز لأداءِ فريضةِ الحجِّ، كما نصَّ علىٰ ذلِك في ختام شَرْحِه[(٢)]. ولا ندْري هل أتمَّ سَفَره إلىٰ الحِجَاز أمْ لا.

ثمَّ غادَر بعْد ذلِك إلىٰ العِراق ووصَلَها في يوْم السّادِس مِن شهْر شعْبان سَنَة سبْع عشْرة وسبعمائةٍ (٧١٧هـ)[(٣)]. وتفَقَّه هناك بأهْلِها[(٤)]، ثمَّ درَّس بمشْهد الإمام أبي حنيفة ببغْداد، ومَكَث فيها ما شاء الله، حتّىٰ اشتهَر أمْرُه وذاع شأنُ تدْريسه بالمَشْهد الحَنِيفي[(٥)]. ولعلَّه سَمِع في هذه المرَّة من شيخه الحسين بْن أبي القاسم النِّيلِيّ، المُلقَّب بـ: عِزِّ الدين، قاضي القضاة ببغْداد.

---

(١) كما ذكَر ذلك المؤلفُ في خاتِمة نُسْخته التي بخطِّه من: «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدَّبُوسِيّ [مخطوط مكتبة لا له لي ـ بتركيا (رقم الحفظ/٦٩٠)].

(٢) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [٢/٤٩٨].

(٣) كما ذكَر ذلك المؤلفُ في غاشية نُسْخته التي بخطِّه من: «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدَّبُوسِيّ [مخطوط مكتبة لا له لي ـ بتركيا (رقم الحفظ/٦٩٠)].

(٤) ينظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي [٣/١٠٢].

(٥) وهذا أخذناه من قول عَلَمِ الدِّين البرزالي في حوادث سَنة (٧٢١هـ): «وقَدِم دمشقَ الشيخُ قِوَامُ الدِّين أمير كاتب ابن الأمير العميد عُمَر الأَتْقَانِيّ الفارابِيّ، مُدَرِّسُ مَشْهَدِ الإمام أبي حَنِيفَةَ ببغداد، في أَوَّلِ رمضان..». نقله عنه ابنُ كثير في: «البداية والنهاية» [١٤/٩٩]. فيكون دخولُه بغدادَ وشهرتُه فيها بالتدريس كان قبل دخوله دمشق.

ثمَّ سافَر للحجِّ في قافِلة العِراق سَنَة عشْرينَ وسبْعِمائةٍ (۷۲۰هـ)، كما نصَّ علىٰ ذلك في ديباجة «غاية البيان». ولعلَّه سمِع هناك مِن بعضِ مشايخِ الحِجَاز أوْ غيرِهم ممَّنِ اجتَمَع بهِم في المَوْسم.

وفي طريقِ عَوْدتِه مِن حَجَّتِه دخَل دمشْقَ أوَّل مرَّة مِن العام المذْكور، ودَرَّس بها وناظَر، وظهَرَتْ فضائلُه(۱). ومكَثَ هناك بضعةَ أشهُر.

ثمَّ سافَر إلىٰ مصْر للمرَّة الأُولىٰ، ووَصلَها نصْفَ المُحَرَّم في السَّنة الحادية والعشْرين والسَّبْعمائة مِن الهجْرة النَّبويَّة (۷۲۱هـ) وهناك الْتَمَس منه بعضُهم أن يَشْرحَ كتابَ: «الهِدَايَة في شرْح البِدَايَة». كما نصَّ علىٰ ذلك في ديباجة «غاية البيان»، ثمَّ إنَّه استهلَّ شَرْحَه بالقاهِرة غُرَّةَ شهْر ربيع الآخر مِن سَنَة إحْدىٰ وعشْرينَ وسبْعِمائةٍ (۷۲۱هـ). كما نصَّ علىٰ ذلِك في ختام «غاية البيان».

ولم تَطُل إقامتُه بمصْر هذِه المرَّة، فقَد غادَرَها إلىٰ العِراق مِن العام المذْكور، وفي طريقِ عودتِه للعِراقِ دخَل دمشقَ ثانيةً، وذلك في رَمَضان(۲) من السَّنَة المذْكورة، ونزَل بالمدْرسة «الخاتونيّة(۳)»(٤)، وهذا يعْني: أنَّ إقامتَه بمصْر كانَت

(۱) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [۱/٤۹۳]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [۱/٤٥۹]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [۸/۳۱۷]. و«البدر الطالع» للشوكاني [۱/۱٥۸].

(۲) هذا ما ذكره غير واحد، وانفرد ابنُ رافع بكون قدومه كان في شعبان وليس رمضان. ينظر: «تاريخ علماء بغداد/ المسمىٰ منتخب المختار» لابن رافع [ص/۳٦].

(۳) كانت هذِه المدرسَة والمَسْجِد بهَا علىٰ الشَّرَف القِبْلي عِنْد مَكَانٍ يُسَمَّىٰ صنعاءَ الشَّام المُطِلّ علىٰ وَادي الشقْراء ـ إحدىٰ مُتَنَزَّهَات دمشق ـ وهو مَشْهُور هناك بِدمَشْق، وكانت من كبار مدارس الحَنَفِيَّة وأجودها مَعْلُومًا. وقد درسَتْ هذه المدرسةُ وذهبَتْ مَعالِمها اليوم. ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي [۱/۳۸٤ ـ ۳۸۸]. و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لعبد القادر بن بدران [ص/۱٦۷، ۱٦۸]. و«خطط الشام» لمحمد كُرْد عليّ [٦/۹۰].

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير [۱۱/٤۰۳]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [۱/٤۹٥]. و«الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [۱/ق/۱۸٦/ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ۲۰۳٦)]، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي [۳/۱۰۲].

حوالي ثمانيةَ أَشْهُر فقَط.

ثمَّ عادَ إلىٰ العِراقِ سنةَ اثنتَينِ وعشْرينَ وسبعِمائةٍ (٧٢٢هـ)، وَوَلِيَ قضاءَها[١]، ثمَّ عُزِلَ منه بعْد ذلِك[٢]، واستمَرَّ في التّدْريس بمشْهد الإمام أبي حنيفة، واستأنَف هناكَ شَرْحَه: «غاية البيان»، وأنجَز منْه أكثرَه[٣]، تارةً بأَطْرَار[٤] العِراق، وتارةً بالمَحلَّة الجَعْفَرِيَّة[٥] بالجانِب الشّرقيّ ببغْداد، كما نصَّ علىٰ ذلك في مواضع من شَرْحه.

فيكون قَد دخَل بغدادَ ثلاثَ مرّاتٍ علىٰ التّوالي، والمرّة الأخيرة هي الّتي مكَث فيها طويلًا، ما بين تَوَلِّيه القضاءَ بها، وما بين قِيَامه بالتَّدريس بالمَشْهدِ الحَنِيفيّ.

---

(١) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٣]. و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحنفي [١/٢٩٨]. و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي [١/١٣٠]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢١]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/٣٤٤]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٥٨]. و«عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٢) ينظر: «الوفيات» لابن رافع [٢/٢٠٥]. و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٣/أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]، و«عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي [١/١٣٠].

(٣) كما ذَكَر ذلك في ختام شَرْحه.

(٤) **أطْرارُ البلاد**: أطرافها. ينظر: «الصحاح في اللغة» للجَوْهَري [٢/٧٢٥/ مادة: طرر].

(٥) **المحلة الجَعْفَرِيَّة**: منسوبة إلىٰ جعفر، وهي مَحلَّة كبيرة مشهورة في الجانب الشرقِيِّ مِن بغداد. بنَاها جعْفر المتوكِّل، ونقَلَ الناسَ إليها مِن: سُرَّ مَن رأىٰ، وأراد أنْ تُنْسَب إليه ويكون له بها بقاء الذِّكْر. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢/١٤٤]. «والروض المعطار» للحِمْيَرِي [ص/١٧٧].

ثمَّ رحَل بعْد ذلِك إلىٰ إقْليم «أرَّان»[(١)] مِن بلاد أَذْرَبِيجانَ[(٢)]. وهناك شرَع في إكْمالِ ما بدَأه مِن «غاية البيان»، فانتهَىٰ مِن كتابةِ الدّفتر الثَّاني منه في نصْف اللَّيلة الحادية عشرةَ مِن المُحرَّم سَنَة ستٍّ وعشْرين وسبْعمائة (٧٢٦هـ) كما نصَّ علىٰ ذلِك في غضون شَرْحه.

ثمّ قَدِم بعْد ذلِك إلىٰ دمشْق سَنَة سبْعٍ وأرْبعين وسبْعِمائةٍ (٧٤٧هـ). وقد أرَّخ ذلِك بقوْلِه: «تاريخُ قُدومنا دمشْق في الكَرَّة الثَّانية في العاشِر مِن شهْر رَجَب سبْعٍ وأرْبعين وسبعِمائةٍ، ثم لَبثنا ثَمَّة إلىٰ أنْ خَرَجْنا منْها في ثامِن صَفَر يوم السّبت مِن سَنَة إحْدىٰ وخمْسينَ وسبعِمائةٍ، وقَدِمْنا مصرَ يوم الاثنَين ثانِي شهْر ربيع الأوَّل سَنَة إحْدىٰ وخمْسين وسبْعِمائة»[(٣)].

فيكون قد مكَث في دمشْق هذِه المرَّة ثلاثَ سنواتٍ وستّة أشهُر وثمانية وعشْرين يومًا تقْريبًا، وفي هذه الفتْرة الّتي قضاها بدمشْق؛ اشتغَلَ بالتّدريس، والتّصْنيف.

وفي يوم السّابع عشَر مِن ذي القعْدة يوْم الخميس أوّل يوم مِن شهر آذار مِن سَنَة سبعٍ وأرْبعينَ وسبْعِمائة (٧٤٧هـ) من نَفْس العام الذي قَدِم فيه دمشْق؛ فرغَ من شَرْحه: «غاية البيان»، كما نصَّ عليْه في ختام شَرْحه.

---

(١) أرَّان: بفتح الهمزة، وتشديد الراء المهملة، وبعد الألف نون، وهو إِقْلِيمٌ بأَذْربيجانَ مُشْتَمل علىٰ بِلادٍ كثيرَةٍ مِنْهَا: خبزةُ، وبردعَةُ، وشَمْكُور، وبَيْلقان، وبَيْنه وبَيْنَ أَذْرَبيجانَ نَهْرٌ يقالُ له الرّسّ، وكلّ مَا جاوَزَه مِن ناحِيَةِ المَغْرِبِ والشّمالِ فَهُوَ مِن ناحِيَة أَرَّانَ، وَمَا كانَ مِن جهَةِ الشَّرْق فهو مِن أَذْربيجانَ. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١/١٣٦]. و«ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب» للشهاب العجمي [٣/٢٢٢]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [٣٤/١٧٤/ مادة: أرن].

(٢) وتقع أَذْرَبِيجانَ الآن في شمال غَرْب دولة إيران علىٰ الحدود المشتركة مع العراق وتركيا.

(٣) نقله عنه الصفديُّ في «أعيان العصر وأعوان النصر» [١/٦٢٥]. وابنُ دقماق في «نَظْم الجُمَان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» [٣/ق٦/ب/ مخطوط مكتبة الدولة ببرلين ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٦٠٠)].

ثمَّ خرج من دمشق في شهر صفر سنة إحدى وخمسين وسبعمائة (٧٥١هـ)، بعدما استدعاه الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري للحضور إلى مصر، فدخلها في ثاني ربيع الأول من السنة المذكورة، واستوطن بها إلى أن مات رحمه الله تعالى.



المبْحَثُ الثَّالث

شيوخُه

لم تُسْعِفْنا كُتبُ التّواريخ والتّراجم بذِكْر مشْيخة الأَتْقَانِيّ كما يَلِيق بما وُصِف به مِن المَهارة في كثيرٍ من الفنون، بل ربَّما لم نَعْثر في ترْجمتِه مِن بطونِ الأسْفار إلّا على ذِكْر شيخٍ أوْ شَيخَيْنِ ولا مزيد! فتطَلَّبَ ذلك منَّا الغَوْصَ بالتّفتيشِ في بطون الكتب عمَّن تفَقَّه عليه المؤلفُ أو أخذ عنه، كما رجَعْنا إلى ما وَصَلنا من كُتبِه (المطْبوعة والمخْطوطة)؛ فجَرَّدْناها للظَّفر فيما نبْحث عنْه، حتّى وفَّقَنا اللهُ بِالوقوفِ على طائفةٍ مِن مَشْيختِه لن تراهُم - بحمْد الله وتوْفيقِه - مجْموعِينَ سِوى في هذا المقام.

ولا رَيْب أنَّ عدم الوقوفِ على غيرِهم لا يَعْنِي العدمَ أو أنَّه لم يأخُذْ عمَّنْ سِواهُم، بلْ لا يَغْمُضُ على مَن أدرَك مكانةَ المؤلِّف العِلْميّة وبراعتَه في مختلف العلوم والفنون؛ أَن يكونَ له جُملةٌ وفيرةٌ منَ الأساتِذة في مختلفِ المَعارِف غير المذكورِين هنا، وخُذ هذا مثالًا على إدْراكِ ما نقولُ:

فقَد ذَكَر غيرُ واحدٍ ممّن ترجَمَ له أنَّه تفَقَّه ببغْداد لَمَّا دخَلَها أوّل مرَّة[1]، وهذا يقْتضي أن يكونَ له مشيخةٌ منَ البغْدادِيِّينَ لم نَظْفرْ منهُم بغيْرِ شيْخِه الإمامِ الحسَين بْن أبي القاسِم النِّيلِيّ، المُلقَّب بـ: عِزِّ الدّين، قاضي القُضاة ببغْداد.

وعلى كلّ حالٍ: فدُونَك ما أعثَرَنا اللهُ عليْه مِن شيوخِه معَ التَّعْريفِ بمَن اهتدَيْنا إليْه منهُم، مع نُبْذةٍ ببعْض أخْبارِهم[2]، فمنهُم:

---

(١) ينظر: «الوفيات» لابن رافع [٢/٢٠٥ - ٢٠٦]، و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب - أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة - تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]. و«المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تغري بردي [٣/١٠١].

(٢) اللهم إلا أن تكون ترجمة بعضهم عزيزة، فإنَّا نَجْتهد في جَمْع ما تَشَتَّت مِن أحواله هنا وهناك=

١ ـ بُرْهان الدِّين أبو حفْص أحمد بْن أسعد بْن مُحَمَّد الخُرِيفَغْنِيّ البُخَارِيُّ (تُوفِّي بعد سَنَة: ٧١١هـ)[١].

هذا الشيخُ هو أجَلُّ شيوخِ المؤلِّف، وأعْظَمُهم في عَيْنه وقَلْبه، وأكثرُهم ذِكْرًا له في مُصنَّفاته، وأعْلَاهم ثناءً عليه بما خَبَره من صفاته وبمَكانته في العِلم ومعرفة المذهب، بحيث إذا أَطْلَقَ لقَبَ: «شيخنا» أوْ «شيخي»؛ فإنه يَنْصرف إليه مِن فَوْره.

ومع كونِ المؤلِّفِ كان كثيرَ التحفُّظ في كُتبه في ذِكْر مَشْيخته بأعيانهم ـ سِيَّما إذا كان لبعضِهم شروحٌ أوْ تَقْييدات علىٰ كتابِ: «الهِداية» ـ في كُتبِه عامّة ـ سِيَّما كتابه: «غاية البيان»، وحواشيه علىٰ «الهِداية» ـ فإنَّه أكْثرَ مِن التَّصريح باسم شيخِه البرهان الخُرِيفَغْنِيّ خاصّة، بل ونقَلَ عنه أشياءَ من النُّكَت والفوائِد نَثَرَها في غُضونِ شَرْحِه هذا.

وكذلِك معَ كونِ المؤلِّف يَرْوي كتابَ «الهِداية» مِن خمْس طرقٍ مُتباينة عَن جماعةٍ مِنْ شيوخِه، إلّا أنّه أبَىٰ أنْ يَرْويَه في طليعةِ شَرْحِه «غاية البيان» إلَّا عَن شيخِه البرْهانِ الخُرِيفَغْنِيّ وحْده، فقالَ ثَمَّة: «ثمَّ إنَّ رِوَايَة هذا الكِتاب بلغَتْني بخمْس طُرُق، منْها:

ما أخبرَني به سيّدي ومَلْجَئِي، فقيهُ الفُقهاء، سيِّدُ العُلماء، مَنْبَعُ الزّهْد والتّقوَىٰ، مَعْدِنُ الفقْه والفتوَىٰ، المُفْلِق الذي لَمْ يَشُقّ أحدٌ غُبَارَ تحقيقِه، ولَمْ يَعْبُر

= بقدر الاستطاعة؛ لإظهار صورة واضحة عنه.

(١) ينظر عنه: «طبقات الحنفية» لابن الحنائي [ق٣٧/ب/ مخطوط دار الكتب الوطنية ـ تونس/ (رقم الحفظ: ١٦٧٨)]، أو [ق١٥٣/أ/ مخطوط مكتبة تشستربتي ـ أيرلندا/ (رقم الحفظ: ٣٥٧٢)]، أو [١٨/٣/ طبعة ديوان الوقف السني ببغداد]، و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَويّ [ق ٢٩٥//ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]، و«ذيل لب اللباب» لابن العجمي [ص/١١٩]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٨٨/٤]. و«الفوائد البهية» للّكْنَوِيّ [ص/١٥].

بِحارَ تدقِيقِه، صاحِبُ الكَرامات العَلِيَّة، والمَقاماتِ السَّنِيَّة، مَفْخَر المسْلِمين، بُرْهان الحقّ والدِّين: أحمد بْن أسْعد بْن مُحَمَّد الخُرِيفَغْنِيّ البُخَارِيّ ـ قدَّسَ الله رُوحَه ـ عن شيْخَيْه العلَّامَتَيْنِ الغايَتَيْنِ في البَيَان، الآيتَيْنِ على حَقِّيَّةِ مذْهب النّعْمان: حَمِيد الدِّين الضَّرِير عليّ بْن مُحَمَّد بْن عليّ الرَّامِيتَنِيّ، وحافِظِ الدّين الكَبِير مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن نصْر البُخَارِيّ عَن شيْخِهما العلَّامة المُتْقِن المُتفَنِّن شمْسِ الأئمّة مُحَمَّد بْن عبْد السّتّار بْن مُحَمَّد العَمَّارِيّ الكَرْدَرِيّ عَن شيخِ الإسْلام صاحِب: «الهِدَايَة» بُرْهان الدِّين عليّ بْن أبِي بكْر بْن عبْد الجَلِيل الرِّشْدَانِيّ المَرْغِينَانِيّ. رضِيَ اللهُ عَنْهُم أجْمعينَ، واللهُ حَسْبِي ونِعْمَ المُعِين».

وذكَره أيضًا في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عندَ الرّكوع وعند رَفْع الرَّأسِ مِن الرّكوع» فقالَ: «شيخُنا العَلَّامة الَّذي لم يَرَ الدهْرُ نظِيرَه: بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ[1]، وهو تلْميذ الإمامَيْنِ حَمِيد الدِّين الضَّرِير، وحافِظ الدِّين الكبير البُخارِيّ»[2].

وكذا ذكَرَه في مواضِع مِن كتابِه «التبْيين»، ولقَّبه هناك: بالأُسْتاذِ المُحقِّق[3].

ومِن طريقِه: رَوى المؤلّفُ «موطَّأ مالِك/رواية محمَّد بْن الحسَن»، و«الآثار لمحمَّد بْن الحسَن»، و«تفْسير الزَّمَخْشَرِيّ»، كما سيأْتي ذِكْرُه في المبْحث العاشِر: (الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا).

إذا عرفْتَ هذا: فاعلَم أنَّ ترْجمةَ هذا الشّيخِ شحيحة للغاية، فلم يُتَرْجمْه مشاهير الَّذين صنَّفوا في طبقاتِ الحنَفيّة فيما نَعلم، فقَد أغفَلَه عبدُ القادِر القُرشيّ، وابن دُقْماق، والفَيْرُوزآبادِيّ، وابن قُطْلُوبغا، وعلِيّ القارِي، وعبدُ القادِر

---

(١) وقد ضبَطه الناسخُ ثمَّة بمثل ما وقع ضَبْطُه في جملةٍ من نُسَخ «الهداية» المُتْقَنة، كما سيأتي الإشارة إلى ذلك.

(٢) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» [ق٩٥/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٣) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [١/١٦٠ـ ١٦١، ٢١١].

التَّميميّ، والأدرنويّ، وغيرهم ممنْ صنَّف في تراجِم علماء المذهب.

وأوَّلُ مَن عَلِمْناه تعرَّض له: هو العلَّامةُ المُؤرِّخ علِيّ بْن أمْر الله الحِنَّائِيّ الشهير بـ: قَنالِي زادَهْ[1]، ثمّ تَبِعه محْمود بنُ سُليمان الكفَوِيّ (المتوفَّىٰ سنة: ٩٩٠هـ)[2]. وعنْه أخَذ محمّد عبدُ الحَيّ اللَّكْنَوِيّ[3]، وتلاه الشّهابُ ابنُ العَجَمي[4]، وأخيرًا حاجِي خليفة[5].

وقبْلَهم جميعًا: بيَّضَ له المحِبُّ ابنُ الشِّحْنَة في «نهاية النّهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٣٧/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

علىٰ أنّهم لم يَذْكُروا من حالِه أكثَرَ من كونه كانَ شيخًا للأَتْقَانِيّ، وأنّه يَرْوي عن حَميد الدِّين الضَّرير عليّ بنِ مُحَمَّد بْن عليّ الرَّامُشِيّ، وعن حافِظِ الدِّين الكَبير مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن نصر البُخَارِيّ!

وقَد تتبَّعْنا ما يَنْقلُه عنْه المؤلِّفُ فلَم نَظْفرْ بجديدٍ سِوىٰ تلْك الألْقاب الفَخْمة الّتي كان المؤلّفُ يُطْلقُها عليْه، مع جملةٍ من الفوائِد الفقهيّة وحسْب.

ولم نَظْفَر له بتاريخِ وفاة، لكنْ: ذكَر الكَفَوِيُّ[6] أنّه رأىٰ خَطَّ الخُرِيفَغْنِيّ في

---

(١) في: «طبقات الحنفية» [ق٣٧/ب/ مخطوط دار الكتب الوطنية ـ تونس/ (رقم الحفظ: ١٦٧٨)]، أو [ق١٥٣/أ/ مخطوط مكتبة تشستربتي ـ أيرلندا/ (رقم الحفظ: ٣٥٧٢)]، أو [٣/١٨/ طبعة ديوان الوقف السني ببغداد]..

(٢) في «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٧٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

(٣) في «الفوائد البهية» [ص/١٥].

(٤) في «ذيل لب اللباب» [ص/١١٩].

(٥) في «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» [٤/٣٨٨].

(٦) في «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٧٥، ٢٩٦//أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

آخِر نسْخة «صحيح البُخَارِيّ»[١] الّتي سَمِعها الإمامُ قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ في سَنَة إحدىٰ عشرة وسبْعِمائةٍ (٧١١هـ)، من شيخه بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ، فقَد كَتَبَ الخُرِيفَغْنِيُّ بخطه تصْحيحًا لقِراءة الأَتْقَانِيّ عليْه هذا الكتابَ في ذلِك التّاريخ قائلًا: «صحَّ ذلِك، كتَبه: أحمدُ بنُ أسعد بْن محمّد الخُريوفَغْنِيّ[٢] حامدًا ومُصلِّيًا». فتكون وفاتُه بعدَ ذلِك التّاريخِ جَزْمًا.

وأمّا نِسْبتُه: «الخُرِيفَغْنِيّ»: فيَكْتَنِفُها الغموضُ مِن حيثُ أَصْلُ النسبة، ومِن حيث صحّة ضَبْطها؟

أ ـ أمَّا أصلُ النّسبة: فقد كنَّا فتَّشْنا عنها في كُتب البلدان والأنساب بعْد مزيد التتبُّع، فلَمْ نَظْفر بِما يدلّ: إلىٰ أيِّ شيءٍ تكون تلك النّسبة؟ حتىٰ وقَفْنا علىٰ قول حاجي خليفة: «الخُرِيفَغْنِي: نسبة إلىٰ خُرِيفَغْن، إليها يُنْسَب الشيخُ بُرْهان الدِّين شيخ الأَتْقَانِيّ»[٣].

وهذا القولُ أقرب إلىٰ حقيقة الحال، وليس هذا يقينًا من حاجي خليفة، وإنّما هو مِن قَبِيل الظَّنّ الغالِب وحسب، فالأقْرب أن تكونَ تِلك النّسبة إلىٰ بعْض

---

(١) وهذه النسخة من «الصحيح» ذكَر الكفوي أنه مَلَكها بالشراء الشرعي من تَرِكة عَلِيّ جَلَبي ابن القاضي أمْر الله الحِنَّائِيّ، والحِنَّائِيُّ هذا هو المشهور بـ: قَنالي زادَه صاحب: «طبقات الحنفية». فلعله لَمَّا وَقَف علىٰ اسم الخُرِيفَغْنِيّ فيها، وأنه من شيوخ الأَتْقَانِيّ، أدرَجه في كتابه «طبقات الحنفية»، ولم يُعَرِّفْه بأكثر مما وجَده فيها.
ونسخةُ «صحيح البُخَارِيّ» هذه: ذَكر الكفَوِيّ أنها نسخة نفيسة عَتِيقة فرَغ منها ناسخُها (سنة: ٥٤٢هـ)، وقد قرأها وسَمِعها الأَتْقَانِيُّ علىٰ شيخه الخُرِيفَغْنِيّ في التاريخ المذكور، وقد سجَّلَ ذلك الأَتْقَانِيّ في آخِرها، ثم قال الكفَوِيّ: «ونُسْخَتِي هذه ـ مِن نُسَخ «الصحيح البُخَارِيّ» ـ من النوادر، قرَأها وصَحَّحها العلماءُ الكبار من المُحَدِّثين، وتداوَلَتْها أيادي الفُضلاء واحدًا بعد واحد، وكَتبوا في آخِرها بخطوطهم الشريفة، منهم المولىٰ العالم الفاضل فَخْر المُحَدِّثين ابن حَجَر...».

(٢) هكذا رَسَمها، وسيأتي كلام الكفوي بشأن هذا الرسم قريبًا.

(٣) ينظر: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٤/ ٣٨٨].

مدائن أوْ قُرَىٰ بلاد ما وراء النهر.

ب ـ وأمّا صحّة الضّبط: فقد ذكَره الشّهابُ ابنُ العجمي في «ذيل لُبّ اللّباب» [ص/١١٩]، فقال: «الخُرِيفَغْنِي: ذكَره الأَتْقَانِيّ في ديباجة «شرْح الهِداية»»(١). هكذا، ولم يَتعرَّض له بالضّبْطِ كعادتِه.

والَّذي رأيْناه مضْبوطًا في جملةٍ من النُّسَخ المُتْقَنة مِن «غاية البيان»(٢) وفي غيْرِها(٣)، هُو أنَّها بضمِّ الخاءِ وكَسْر الرّاء، وسكون الياءِ المُثنَّاة التَّحْتيّة، وفَتْح الفاء، وسكون الغَين المعجمة، بعده نونٌ وياءٌ آخِر الحُروف.

لكِن: ذكَر الكَفَويّ(٤) أنَّه رأىٰ في آخِر نُسخةِ «صحيح البُخَارِيّ» التي سَمِعَها الإمامُ قِوَام الدّين الأَتْقَانِيّ علىٰ شيْخِه البرْهان الخُرِيفَغْنِيّ في سَنَة إحْدىٰ عشْرة

---

(١) لكن تحرَّف ثمَّة في المطبوع إلىٰ: «الخريقفني»، وأشار المحقِّق بالحاشية إلىٰ أنه وقع في بعض النُّسَخ: «الخريفني»! وكلاهما خطأ ظاهر من المُحقِّق نفسه، فقد وقعَتِ النسبةُ علىٰ الصواب هكذا «الخريفغني» في النسخة التي أشار إليها، وهي نسخة المكتبة المَلَكِية بـ: كوبنهاجن بالدنمارك [ق٢٣/أ/ (رقم الحفظ: ١٦٧)]. وقد نسبَها المحققُ إلىٰ المكتبة الأزهرية، وهي كذلك لكنها مما انتقل ـ مع ما انتقلَ في زمنٍ مجهول ـ إلىٰ المكتبة المَلَكِية الدنماركية، ولا تزال محفوظة هناك حتىٰ الساعة!

وهكذا وقعَتِ النسبةُ علىٰ الصواب في [ق١٨/ب/ مخطوط مكتبة تشستربتي ـ بأيرلندا/ (رقم الحفظ: ٤٧٠٧)]. وفي [ق٣٤/ب/ مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ: ١٤٤٩)]. وكِلْتا النّسختَيْنِ ممّا اعتمَد عليه المحققُ في إخراج الكتاب!

(٢) مثل ما وقع في نُسَخ: «و»، و«ف»، و«ت»، و«ر»، و«غ». وغيرها.

(٣) فهكذا وجدناه مضبوطًا مُجَوَّدًا أيضًا في بعض نُسَخ: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٥/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)]. وكذا وقَع مضبوطًا مُجَوَّدًا في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحبّ ابن الشِّحْنَة [١/ق٢٦/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٤) في «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَويّ [ق ٢٧٥//أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

وسبعمائةٍ (٧١١هـ)، مكتوبًا في ذَيْلِها بخطِّ الخُرِيفَغْنِيّ تحْت خطِّ تلميذه الأَتْقَانِيّ: «صحَّ ذلك، كتَبه: أحمدُ بنُ أسعد بْن محمّد الخُريوفَغْنِيّ حامدًا ومُصَلِّيًا».

ثمَّ قالَ الكفَوِيُّ: «والمشْهور: «الخُرِيفَغْنِيّ» باتّصال الياءِ بالفاءِ كما كَتَبه الأَتْقَانِيّ، وكتَبَ أستاذُه بزيادةِ الواوِ بينَ الياءِ والفاءِ»(١).

قلْنا: لا مانعَ أَن يكونَ الوجْهانِ صحيحَينِ جميعًا، وقَد يُقالُ: الأشهَر هُو «الخُرِيفَغْنِيّ»، وقَد يقالُ أيضًا: «الخُريوفَغْنِيّ». وكِلاهما وارِد.

٢ ـ الحُسَين(٢) بْن عَلِيّ بْن حَجَّاج بْن عَلِيّ، الإمام المُلقَّب بـ: حُسام الدِّينِ السِّغْناقِيّ(٣) ـ ويُقالُ: الصِّغْنَاقِيّ.

الإمام العالِم العلَّامة، القُدوة الفَهَّامة، كان إمامًا عالِمًا فقيهًا، نحويًّا، جَدَلِيًّا.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) **وقيل:** الحَسَن. وبه تَرْجَمه بعضُهم، والأولُ هو الأصح المشهور، بل هو الذي أثبَته السِّغْناقِيّ بخَطِّه في بعض كُتبه، ويُنْظر صورةُ خطِّه بذلك في: «الأعلام» للزركليّ [٢/٢٤٧].

(٣) ينظر ترجمته: في «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٢١٢]. و«تاريخ علماء بغداد/ المسمىٰ منتخب المختار» لابن رافع [ص/٤١]، و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي [٥/١٦٣ ـ ١٦٦]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٢٣/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٦٠]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنَة [١/ق ٢٨/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [١/٥٣٧]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/١٥٠ ـ ١٥٢]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٢٦]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٥/٢٣]. و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/٦٢]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [٣/٥]. و«المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٤٧/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)]. و«فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية» [٢/١١]. و[٣/١٤٥]. و«إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لراغب الطباخ [٤/٥٠٣]. و«الفتح المبين في تراجم الأصوليين» للمَراغي [٢/١١٣].

انتهَتْ إليه رئاسةُ السادة الحنفية في زمانه. تفَقّه علىٰ الإمام حافظ الدِّين محمد بْن محمد بْن نصر البُخَارِيّ، وفوَّضَ إليه الفتوىٰ في حياته وهو شابٌ، وعلىٰ الإمام فخر الدِّين محمد بْن محمد بْن إلياس المَايْمَرْغِيّ وكلاهما يروي عن شمس الأئمّة الكَرْدرِيّ عن المَرْغِينَانِيّ.

ومتىٰ ذَكَر في «شَرْحه» علىٰ «الهِداية» لفْظَ «الشّيخ»: فالمراد به حافظ الدِّين البُخَارِيّ، أوْ لفظ «الأستاذ»: فالمراد به فَخْر الدِّين المَايْمَرْغِيّ، كما ذكره في شَرْحه.

وله مصنَّفات مفيدة أشهرها: «النهاية في شرح الهِداية»[١]، فرَغ منه في أواخِر شهر ربيع الأوّل سَنَة سبعمائة (٧٠٠هـ)، و«شَرْح التَّمهيد» للمَكْحُولِيّ، في مُجلّد ضَخْم، و«الكافي» في شَرْح «أصول فخر الإسلام البَزْدَوِيّ»، و«الوافي في شَرْح الأخْسِيكَثِيّ»، و«شَرْح المُفصَّل» للزمخْشري، وغير ذلك،. واستمرّ ملازمًا للأشغال والتصنيف إلىٰ أنْ تُوفِّيَ (سَنَة: ٧١١، أو ٧١٤هـ).

ذكَر المؤلِّفُ (الأَتْقَانِيّ) تلْمذَتَه عليه في مواضع من كُتبه تلويحًا وتصريحًا.

أمّا التَّصْريح: فقد ذكَر في كتابه: «التَّبْيين» أنّه قرأ عليْه «أصول البَزْدَوِيّ» بنيسابور، ولقَّبَه هناك بـ: الأستاذ والإمام النِّحْرير[٢].

وذكَرَه أيضًا في رسالته: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرّأْس من الركوع» فقال: «شيخُنا الإمام صاحِب التصانيف حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ»[٣].

وأمّا التَّلويح: فقَد أشار إليْه مرارًا في «غاية البيان» بنحْو قولِه: «قالَ بعضُ

---

(١) وقد مَدَحه المؤلفُ في ديباجة شَرْحه.

(٢) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [٤٥٦/١، ٤٥٧].

(٣) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٥/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

الشَّارِحِين»[(١)]. والمؤلِّفُ ضَنِينٌ جِدًّا بالتَّصْريح بأسْماء شيوخِه ـ ممَّن لهم شُروح أو حَواشٍ أو تَقْييدات علىٰ «الهِداية» ـ في شَرْحه هذا، ولا نَعلَمُه صَرَّح باسم واحدٍ منهم سِوىٰ شيخِه البرهان الخُرِيفَغْنِيّ وحْده.

ومن طريقِه: روىٰ المؤلِّفُ «موطَّأ مالِك/ رواية محمد بْن الحسن»، و«الآثار لمحمد بْن الحسَن»، و«تفْسير الزَّمَخْشَرِيّ»، كما سيأتي ذِكْرُه في المبْحث العاشِر: (الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا).

والسِّغْناقِيّ: نِسْبتُه إلىٰ مدينة «سِغْناق»، بكسْر السّين المهْملة[(٢)]، وسكون الغيْن المعْجمة، ثمَّ نونٌ بعْدها ألفٌ وقافٌ[(٣)]، وهي بلدة في ترْكسْتان[(٤)].

ويقالُ له أيضًا: «الصِّغْناقِيّ» بالصّاد المهْملة في أوَّلِه، فهما لُغتانِ كما نصَّ عليْه الفَيْرُوزآبادِيُّ[(٥)]، والمُحِبّ ابنُ الشِّحْنَة[(٦)]، ومحمّد بْن يوسُف الشّامِيّ[(٧)]، وأشارَ إليه حاجي خليفة أيضًا[(٨)]. وبه تعْلَم خطأَ مَن جَزم بتخْطئة مَنْ نَطَقه بالصاد[(٩)]!

---

(١) وقد بَيَّنّا ذلك غير مرة في حواشينا علىٰ الكتاب، مع بيان موضع النقل من كتاب شيخه السِّغْناقِيّ.

(٢) هكذا ضبَطه الفَيْرُوزآبادِيُّ، ومحمد بنُ يوسف الشامي، واللَّكْنَوِيّ وغيرُهم بكسر السين في أوَّله، وضَبَطه الزَّبِيديُّ بالضم في: «تاج العروس» [٢١٧/١٣/ مادة: سغنق].

(٣) ينظر: «الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/ ٦٢].

(٤) وهي الآن تابعة لجمهورية أُوزبكستان في وسط آسيا.

(٥) في: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» [ق/٨٧/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]. وعنه في: «أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/٩٢].

(٦) في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٢٨/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٧) في: «عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان» [ق١٥٦/ب/ مخطوط مكتبة عارف حكمت ـ المدينة المنورة/ (رقم الحفظ: ٩٠٠)].

(٨) ينظر: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٩١/٥].

(٩) كصاحب: «الفتح المبين في تراجم الأصوليين» [١١٣/٢].

نعَم: هو بالسّين أشْهَر، وبه رسَمَه السِّغْناقِيُّ بخطّه نفسِه[(١)].

٣ ـ الحسين بْن أبي القاسم النِّيلِيّ، المُلقَّب بـ: عِزِّ الدين[(٢)].

قاضي القضاة ببغْداد، ذو التَّصانيف المُفيدة، كانَ إمامًا فاضلًا نحوِيًّا لُغويًّا إمامًا في الفقْه، صَدْرًا في علومه، وكان مُدرِّسَ الطائِفة المالكيّة في المدْرسة المُسْتَنصرية ببغداد، وله تصانيف مفيدة منها كتاب: «الهِداية في الفقْه»، وتأليف في «مسائِل الخِلاف»، وتأليفٌ في «الأصول»، وتأليفٌ في «الطّبّ». وقد كانت وفاةُ النِّيلِيّ سَنة اثنتَيْ عشرة وسبعمائة (سنة: ٧١٢هـ).

قالَ ابنُ فرحون ـ في ترْجمة هذا الشّيخ ـ: «أخَذ عنْه مِن عُلماءِ الحنَفيَّة: عالِمُ زمانِه الشّيخُ قِوَام الدِّين أبو حنيفة: أمير كاتب بْن عُمَر[(٣)] ابْن غازِي الأَتْقَانِيّ التُّرْكسْتَانِي»[(٤)].

وقَد كان عُمْر المؤلِّف عندَ وفاةِ هذا الشّيخِ سبعةً وعشْرينَ عامًا تقريبًا.

---

(١) نقَل صورةَ خطِّه: الزركليُّ في: «الأعلام» [٢/٢٤٧].

(٢) ينظر: «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» [١/٣٣٤، ٣٣٥]. و«شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمخلوف [١/٢٩٢]. و«الفتح المبين في تراجم الأصوليين» للمراغي [٢/١١١].

(٣) وقع في ثلاث طبعاتٍ وقَفْنا عليها من «الديباج المذهب»: «أمير كاتب أبي محمد ابن غازي»! هكذا: «أبي محمد»! ينظر: «الديباج المُذهب» [١/٣٣٥/ طبعة دار التراث للطبع والنشر ـ القاهرة]. و[ص/١٧٥/ طبعة دار الكتب العلمية]. و[ص/١٠٦/ طبعة حَجرية سَنَة: ١٢٢٩هـ]. ووقع في بعض النُّسَخ الخطية من «الدِّيباج»: «أبي عمر»! هكذا وقع في [ق٥٣ ـ ٥٤/ب ـ أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٥٠٣٢)]. ووقَع في بعض النُّسَخ: «بن محمد»! هكذا وقع في [ق٥٥/أ/ مخطوط مكتبة جامعة فرايبورغ ـ بألمانيا].
ووقَع على الصواب: «بن عمر» في جملةٍ من النُّسَخ الخَطية الأخرى، منها: [ق١٢/أ/ مخطوط المكتبة الأزهرية/ (رقم الحفظ: ٩٣٤٩ ـ تاريخ)]. و[ق٤٤/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (رقم الحفظ: ١٦٧١)].

(٤) ينظر: «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» [١/٣٣٤، ٣٣٥].

والنِّيلِيّ: بكسر النون وإسكان الياء المُثَنَّاة من تحت، منسوبٌ إلىٰ قريةٍ من أعمال العراق(١) تُسمَّىٰ: النِّيل(٢). هذا هو الصواب، وقد تصَحَّف علىٰ بعضِهم بـ: «النَّبْلِيّ»(٣). بالباءِ المُوحَّدة بعدَ النون(٤)!

٤ ـ بُرْهان الدِّين الأرْشدِيّ(٥).

ذكَر المؤلفُ تَلْمَذتَه عليْه في مواضع من كُتبه. ومِن ذلِك: ما ذكَره في كتابه: «التَّبْيين» أنّه قرأَ عليْه «ميزان الأصول» ببخارَىٰ. ولقَّبه هناك بـ: الإمام المُحقِّق(٦).

---

(١) وهي بُلَيْدة في سَوَاد الكوفة قُرْب حِلّة بني مزيد، وكان يَخْترقها قديمًا خليجٌ كبير يَتَخَلَّج من الفُرات الكبير، حَفَره الحَجَّاج بنُ يوسف وسمَّاه بـ: نيل مصر. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٥/٣٣٤]. وقال في «تاج العروس» [١٥/٧٦٤]: «النِّيلُ: بلدة بينَ بَغْدادَ وواسِطَ».

(٢) هكذا ضبَطه ابنُ فرحون في «الديباج المُذهب» [١/٣٣٥/ طبعة دار التراث للطبع والنشر ـ القاهرة]. و[ص/١٧٥/ طبعة دار الكتب العلمية].
وهكذا وقَع علىٰ الصواب في جملةٍ من النُّسَخ الخَطية من «الدِّيباج» ـ بعضُها نفيسٌ مُتْقَن ـ. يُنْظَر منها: [ق٥٥/أ/ مخطوط مكتبة جامعة فرايبورغ ـ بألمانيا]. و[ق٥٣ ـ ٥٤/ب ـ أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٥٠٣٢)]. و[ق١٢/أ/ مخطوط المكتبة الأزهرية/ (رقم الحفظ: ٩٣٤٩ ـ تاريخ)]. و[ق٤٤/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (رقم الحفظ: ١٦٧١)].

(٣) هكذا وقَع مُحرَّفًا في بعض طبعات «الديباج المُذهب» لابن فرحون [ص/١٠٦/ طبعة حَجرية سَنَة: ١٢٢٩هـ]. وأشار مُحقِّق طبعة دار التراث [١/٣٣٥] بالحاشية إلىٰ أنه وقَع هكذا في بعض النُّسَخ أيضًا.

(٤) مثل صاحب: «الفتح المبين في تراجم الأصوليين» [٢/١١١].

(٥) أخطأ المُعلِّق علىٰ «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [١/٤٥٧]؛ حيث زعَم أن الأرشدي هذا هو نفسه بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ! ولم يَفْعل شيئًا، وقد فرَّق المؤلفُ بينهما في رسالته: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع»، حيث ذَكَر شيخَه بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ أوّلًا، وبعدَه بقليل ذَكَر شيخَه بُرْهان الدِّين الأرشدي.

(٦) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [١/٤٥٧].

وذكرَه أيضًا في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» فقال: «شيخُنا الإمام المعْروف بـ: بُرْهان الدِّين الأَرْشدِيّ، وهو كان تلميذ حافظ الدِّين الكبير أيضًا، قرأتُ عليه كثيرًا من النُّسَخ في الأصول والفروع»(١).

٥ ـ محمد بْن أشرف الحُسَينِيّ السَّمَرْقَنْديّ، شمس الدِّين(٢)، العَلَّامة الحكيم المُهَندس المنطِقِيّ الفيلسوف العالِم الفلَكِيّ النظَّار المُفَسِّر، مِن أهل سَمَرْقَنْد، ومِن أصحاب النظر والمعقول، وله مصنَّفات في العقيدة والمنطق والفلسفة والرياضيات والفلك، ومِن كُتبه: «الصّحائِف الإلَهيَّة»، و«شَرْح المقدّمة البُرْهانيَّة للنَّسَفِيّ»، و«المُنْية والأمَل في عِلْم الجَدَل»، وغير ذلك. (توفّي بعد سَنَة: ٧٠٥ هـ)(٣).

وقَفْنا على تَلْمَذة المؤلِّف لَه: مِن قوله في شَرْحه هذا «غاية البيان» في كتابِ النِّكاح [١/ق٣٥١/ب]: في شَرْح كلِمة «المَاهِيَّة»، حيثُ قالَ: «وهي ما بِه الشّيءُ هو، ثمَّ كلّ شيءٍ فُرِضَ كُلِّيًّا كانَ أوْ جُزْئِيًّا، فلَه حقيقةٌ هُو بِها هو، فإنْ كانَ الشّيْء كُلِّيًّا تُسَمَّىٰ حقيقتُه: مَاهِيَّة، وإنْ كان جُزْئِيًّا تُسَمَّىٰ: هُوِيَّة. كذا سَمِعْنا

(١) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٦/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٢) ينظر ترجمته في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١/٣٩، ١٠٥]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» له [٣/١٠٨]. و«هدية العارفين» للبغدادي [٢/١٠٦]. و«الفهرست المشروح للمخطوطات العربية المخزونة في مكتبة سالارجنك» [١/٢٠٦]. و«اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» لأدورد فنديك [ص/ ٢٣٨]. و«معجم المطبوعات» لسركيس [ص/ ١٠٤٦]. و«فهارس مخطوطات المكتبة الأزهرية» [٣/٤٥١]. و«نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار» لمحمود مقديش [٢/٤١٧]، و«الأعلام» للزركلي [٦/٣٩]. و«معجم المؤلفين» لكحالة [٩/٦٣]. و«معجم المفسرين» عادل نويهض [٢/٤٩٤].

(٣) وهذا التاريخ هو أرجَح ما قيل في وفاته، وهو الذي جاء في نسخة خطية نفيسة من كتاب «المعارف في شرح الصحائف» لصاحب الترجمة محفوظة في مكتبة راغب باشا بتركيا (رقم الحفظ: ٧٧٧). وفي آخِرها: «وقَع الفراغُ من تأليفه: أواخِر ربيع الآخر، سَنَة خمسٍ وسبعمائة».

صاحبَ «الصَّحائِف»[(١)] يقولُه».

٦ ـ بُرْهان الدِّين أبو محمَّد مُحمَّد بْن الحسَن بْن محمَّد الخَتْلِيّ.

قرأ عليْه المؤلِّفُ الدفْتَرَ الأوَّلَ من «الهِداية» قراءةَ بحْثٍ وإمعان، وفَحْصٍ وإتقان، وأجازَه به إجازةً خاصَّةً، ثمّ أجازَه بعْد ذلك إجازةً شائعةً عامَّةً لجميعِ ما يصحّ له رِوايته، ووصَفَ فيها الأَتْقَانِيّ بصفاتٍ عاليةٍ سَنَذْكُرها في موضعها إن شاء الله[(٢)]. تُوفِّي الخَتْلِيّ (سَنَة: ٧٢٠ هـ)[(٣)].

والخَتْلِيّ: بِفَتْح الخَاء وَسُكُون التَّاء، وفِي آخِرِهَا لَام، هذه النِّسْبَة إِلَىٰ خَتْلَان، وَهِي بِلَاد مُجْتمعة وَرَاء مدينة بَلْخ، وقيل: بلْ هي مدينة قُرْبَ سَمَرْقَنْد[(٤)]، قالَ ياقوت الحمَوِي: «وبعضُهم يقولُه بضَمّ أوَّله وثانِيه مُشَدَّد، والصّوابُ هو الأوَّل»[(٥)].

٧ ـ أبو المحامِد محمّد بْن محمّد ابن تاج الدِّين البُخَارِيّ الزَّنْدَنِي[(٦)].

مُقْرِئ مَا وَرَاء النَّهر والمَشْرق، العلَّامة الواعظ المُحدِّث المُفسِّر. أخَذ

---

(١) ينظر: «الصحائِف الإلَهيّة» لشمْس الدين السَّمَرْقَنْديّ [ص/٩٧].

(٢) كما جاء في أحد غَواشي المجلد الثاني من نسخة «الهداية/ للمَرْغيناني» التي بخطِّ المؤلف. وهي محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا. وقد مضىٰ وصْفُها ببعض التفصيل في المبحث التاسع: (بيان النُّسَخ الخطية لـ: «الهداية» المعتمدة في حواشي التحقيق).

(٣) هكذا أرَّخ الأَتْقَانِيّ وفاتَه علىٰ حاشية الإجازة بـ: سَنة عشرين وسبعمائة (٧٢٠هـ).

(٤) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٥/٤٤]. و«اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير [١/٤٢١]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [١٤/١٩١/ مادة: ختل].

(٥) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢/٣٤٦].

(٦) ينظر ترجمته في: «غاية النهاية في طبقات القُرّاء» لابن الجزري [٢/٢٥٤]. و«طبقات المفسرين» للداوودي [٢/٢٤٥، ٢٤٦]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٤/٤٧٩]. و«تبصير المنتبه» لابن حجر [٢/٦٦٧]. و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين [٤/١٢٦]. و«معجم المفسِّرين» لعادل نويهض [٢/٦١٥].

الحديثَ والتّفسير عن حافِظ الدِّين البُخارِيّ. وكتَب عنه أبو العلاء الفَرَضيُّ وقالَ: «لَه معْرِفة تامَّة بِروايات القُرَّاء وطُرقِهم في السَّبْع والشَّواذّ، عارِفٌ بعِلَل القِرَاءات».

قالَ ابنُ الجَزَرِيِّ: «قرأَ عليْه أبو حنيفةَ الأُتْرارِيّ[1]... وأظنُّه بقِيَ إلىٰ قَريب السّبعمائة، بلْ تجاوَزَها»[2].

والزَّنْدَنِي: بِفَتْح الزَّاي وَسُكُون النُّون، وفَتْح الدَّال المُهْملَة، وَفِي آخرِهَا النُّون، هَذِه النِّسْبَة إِلَىٰ قرية كبيرة مِن قُرَىٰ بُخارَىٰ بما وراء النَّهر، يُقَال لَهَا: زَنْدَنة[3].

٨ ـ مُحَمَّد بْن مُحَمَّد القُبَاوِيّ الحَنَفِيّ نَزِيل مَرْغِينان[4].

كانَ يَعْرِف الخلافَ معرفَةً تَامَّة، وَله يَدٌ طُولَىٰ في عِلْم الجَدَل، وكانَت المسَائِل المُشْكِلة تَرِدُ عليْه من بُخَارَىٰ وغيرهَا، تفقَّه علىٰ شمْس الأئمَّة الكَرْدَرِيّ، وَقَرَأَ الأُصُول علىٰ الأَخْسِيكَثِيّ. مِن تصانيفِه: «الجَامِع الكَبِير» فِي الفُرُوع. و«نَظْم

---

(١) هو المؤلّف، وتحرَّف عند ابن الجزري إلىٰ «الأنزاري»! هكذا وقع في طبعة المستشرق برجستراسر من «غاية النهاية في طبقات القراء»، والتي صوَّرَتْها مكتبةُ ابنِ تيمية، ودارُ الكتب العِلمية وغيرهما، وكذا وقَع التحريفُ بعَيْنه في طبعته الجديدة [٦١٨/٣/ طبعة دار اللؤلؤة بالمنصورة]. ووقع مُحرَّفًا علىٰ لونٍ آخر في بعض النُّسَخ الخطية [ق٢٣٢/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية/ (رقم الحفظ: ٨٥)]. والصوابُ ما أثبتناه.

(٢) ينظر: «غاية النهاية في طبقات القُرّاء» لابن الجزري [٢٥٤/٢].

(٣) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٣٣٤/٦، ٣٣٥]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٥٤/٣]. و«اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير [٧٩/٢].

(٤) ينظر ترجمته في: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٢٦/٢]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/٢٤٧]. و«سُلّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢٥٥/٣]. و«كشف الظنون» له [٥٦٣/١]. و«هدية العارفين» [١٤٧/٢]، و«الفوائد البهية» للَّكْنَوِيّ [ص/ ١٩١]. و«معجم المؤلفين» لكحالة [٦٨٤/٣].

الجَامِع الصَّغِير» لمحمّد بْن الحسَن. (توفّي سنة: ٧٢٦، أو ٧٣٠هـ).

ذكرَه المؤلّفُ مِن جمْلة شيوخِه في كتابِه: «الشّامِل»(١).

وذكرَه أيضًا في رسالتِه: «تَرْك رَفْعِ اليديْنِ عنْد الرّكوعِ وعندَ رَفْع الرَّأسِ مِن الرّكوعِ» فقالَ: «الإمام شمْس الدين القُبَاوِيّ، أدرَك شمسَ الأئمَّة الكَرْدَرِيَّ أيضًا، وكان عُمره حينَ أدرَكه تسْع عشرة سَنَة، وكان ـ يعْني: القُبَاوِيّ ـ بلَغ سِتًّا وتسْعينَ سَنَة، وأنا أدركتُه وأنا غلامٌ يافِع». ثمَّ ذكَر أنَّه قَرأ عليْه: «فرائض السَّجَاونْدِيّ»(٢) وغيرها، وأجَازَه إجازةً مُطْلَقة(٣).

والقُبَاوِيّ: بِضَمِّ القَاف، وَفتْح البَاء، وَبعد الألِف وَاو، نِسْبَة إلَىٰ بَلْدَةٍ كَبيرَة بفَرْغَانة يقالُ لها: «قُبا»(٤).

٩ ـ الإمام جَلال الدِّين الصِّغْناقِيّ.

ذكرَه المؤلِّفُ في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليدَيْنِ عندَ الرّكوع وعندَ رَفْع الرَّأس منَ الرّكوع»؛ فقال: «شيخُنا الإمام جلال الدِّين الصِّغْناقِيّ...». ثمَّ ذكَر أنَّه أدرك

(١) ينظر: «الشامل في شَرْح أصول البزدوي» [ص/٦١٨]. رسالة ماجستير للباحث: سعيد العمري. نقلنا عنه: بواسطة تحقيق باب القَسَامة إلىٰ نهاية كتاب المَعاقل من «غاية البيان» للمؤلف [ص/٦٣]. رسالة ماجستير بجامعة الأزهر للباحث: عبد الله أسامة حسني يوسف.

(٢) ويقال لها أيضًا: «الفرائض السِرَّاجِية». وهي للإمام سراج الدين محمد بن محمود بن عبد الرّشيد السَّجَاونْدِيّ، الحنَفي. المتوفَّىٰ: (نحو سَنَة: ٦٠٠هـ). وهو كتابٌ مقبول نافع مُتَداول. ولها شروحٌ كثيرة، وقد شرَحَها غيرُ واحدٍ من الفُضلاء، واشتغل بالتعليق عليها جَمٌّ غَفِير من العلماء. ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٢٤٩/٢].

(٣) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليدَيْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٥/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٤) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٣٢٢/١٠]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [٣٠١/٤]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٣٥/٢]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [٢٦٩/٣٩/ مادة: قب].

شمسَ الأَئِمَّة محمَّدَ بنَ عَبْدِ السَّتَّارِ الكَرْدَرِيّ العَمَّارِيّ (المتوفّى سَنَة: ٦٤٢ هـ). وقَد كان سِنُّه جاوَزَ التّسعينَ عامًا، ثمَّ قالَ المؤلِّفُ: «وقَد كنتُ أدركْتُه وأنا غلامٌ يافِع». وذكَر أنّه أجازَه إجازةً عامَّة مُطْلَقَة(١).

والصِّغْنَاقِيّ: نِسْبتُه إلى مدينة «صِغْنَاق»، بكسر الصاد المهْملة، وسكون الغين المعْجمة، ثم نونٌ بعدها ألفٌ وقافٌ، وهي بلدة في تُرْكسْتَان. ويقالُ لها أيضًا: «سِغْناق». كما مضى بيانُ ذلك في آخِر ترْجمة شيخ المؤلِّف حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ.

١٠ ـ الإمام حُسام الدِّين الفَارَابِيّ المعْروف بـ: أُمْرِك.

ذكرَه المؤلفُ في رسالته: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرَّأسِ مِن الرُّكوع»؛ فقالَ: «الإمام حُسام الدِّين الفَارَابِيّ المعْروف بـ: أُمِرْك(٢). وهو شيْخُنا.. قرَأتُ عليْه «المَنظومة»(٣) وشَرْحَها: «المُخْتلف»(٤)...». ثمَّ ذكَر أنَّه أدرَك بَدْرَ الأئمَّة الكَرْدَرِيَّ المعْروف بـ: خُواهَر زَادَهْ، وقرأَ عليْه سنتَيْنِ(٥). وقد

(١) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٥/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٢) هكذا ضبَطه الناسخ في بعض النُّسَخ الخَطية من رسالة: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق١١/ب/ مخطوط المكتبة المركزية بمسجد السيدة زينب/ (ضمن مجموع برقم/ ١٦٨٠)]. وكذا ضبَطه في نسخةٍ أخرى [ق٤٨/ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم: ١٤٢٧)]، ووقَع في بعض النُّسَخ [ق١٥٨/ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (ضمن مجموع برقم: ٣٧٠٦)]: «أميرك». بزيادة الياء بعد الميم، والأولُ أصح.

(٣) «المنظومة» عند الإطلاق: هي «منظومة الخلاف»، لنجم الدين النسفيّ، نظَمَ فيها المسائلَ التي اختلَفَ فيها الأئمة: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وزُفَر، والشافعي، ومالك.

(٤) يعني: «مختلف الرواية»، لعلاء الدين محمد بن عبد الحميد السَّمَرْقَنْديّ. وهو نفسه «شَرْح منظومة الخلاف للنسفي/ المُسَمَّى بـ: حَصْر المسائل وقَصْر الدلائل» للسمرقنديّ نفسه، غير أن المؤلف في الأول أعاد ترتيبَ الكتبِ والأبواب على ترتيب: «منظومة الخلاف» للنسفي.

(٥) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٥/ب/=

أجازَ المؤلف إجازة عامّةً مُطْلَقة.

١١ ـ الإمام تاج الدِّين محمّد بْن أحْمد الحاكِم المعْروف بـ: اليُومَقِيّ.

ذكرَه المؤلّفُ في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرَّأس مِن الرّكوع»؛ فقالَ: «شيْخنا الإمام تاج الدِّين محمّد بْن أحْمد الحاكِم المعْروف بـ: اليُومَقِيّ[1]، تلْميذ الشّيخ الإمام حَمِيد الدّين الضّرير والإمامِ حافِظ الدِّين الكبير»[2]. ثمَّ ذكَر أنَّه أجازَه إجازة عامَّةً مُطْلَقة.

واليُومَقِيّ: بالياءِ المُثنَّاة أوّل الحروف، بعدها واوٌ، ثم ميمٌ مفتوحة، بعدَها قافٌ مكْسورة، ثمّ الياء آخِر الحروف، نسْبة إلىٰ «يُومَقان». وهو اسْم موْضعٍ ببَذَخْشَان[3].

وتقَع بَذَخْشَانُ هذِه: في أَعلَىٰ طَخارستان، وهِي قَصَبة مِن قَصَبات مُدُن التُّرْك علىٰ تُخومِ الصّين في الشَّرق الأقْصىٰ[4].

١٢ ـ شرَف الدِّين أبُو القَاسِم إبْراهِيم بْن أَحْمَد المعْروف بـ: العَقِيلِيّ.

ذكرَه المؤلّفُ في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عندَ الرّكوع وعند رَفْع الرَّأس منَ الرّكوع»؛ فقالَ: «شيخُنا شَرف الدِّين المعْروف بـ: العَقِيلِيّ[5]. وهو كانَ تلميذَهما

= مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم/ ١٦٢٠)].

(١) هكذا جَوَّده الناسخُ في بعض نُسَخ: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٤٩/أ/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم: ١٤٢٧)].

(٢) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٥/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٣) هكذا وجدناه علىٰ حاشية: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٨/أ/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم/ ١٤٢٧)].

(٤) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [١٢٠/٢]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [٣٦٠/١]. وتعليق الأب أنستاس ماري الكرملي علىٰ «نُخَب الذخائر في أحوال الجواهر» لابن الأكفاني [ص/١٤].

(٥) هكذا جَوَّده الناسخُ في بعض نُسَخ: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من=

ـ يعْني: تلْميذ الشّيخ الإمام حَميد الدّين الضّرير والإمام حافِظ الدِّين البُخَارِيّ الكبير ـ في الفقْه والشّرعيّات، وفي النّحو والآداب: كانَ تلميذَ صاحبِ: «الإقْليد»(١) شَرَف الدِّين الجَنْدِيّ(٢)»(٣). ثم ذَكَر أنّه أجازَه إجازةً عامّةً مُطْلَقة.

ومِن طريقِه: رَوىٰ المؤلِّفُ «موطّأ مالِك/رواية محمّد بْن الحَسَن»، و«تفْسير الزَّمَخْشَرِيّ»، كما سيأتي ذِكْرُه في المبْحث العاشِر: (الأتْقانِيّ مُحَدِّثًا).

والعَقِيلِيّ: بفتْحِ العينِ المهْملة، وكَسْر القاف، وسكون الياءِ المَنقوطة بِاثْنتَيْنِ مِن تحتِها، هو اسمٌ لجَدِّ المُنْتَسِب إليْه(٤).

١٢ ـ الشّيخ الإمام أرْشد الدِّينِ السَّرْخَسِيّ.

ذكرَه المؤلِّفُ في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الرّكوع وعند رَفْع الرَّأس من الرّكوع»؛ فقالَ: «شيْخنا الإمام أرْشد الدِّين السَّرْخَسِيّ، وهو كانَ تلْميذ فخْر الدِّين المَايْمَرْغِيّ(٥)، والإمام حافِظ الدِّين الكبير ....

= الركوع» للمؤلف [ق٤٩/أ/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم: ١٤٢٧)].

(١) هو «الإقليد في شرح المُفَصّل للزمخشري»، له نُسَخ خَطِّية متفرقة في مكتبات العالم، وقد حُقِّق في عِدّة رسائل جامعية.

(٢) هو أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم، شرف الدين الجَنْدِيّ، كان علّامة في العلوم العقلية والشرعية نظْمًا ونثرًا. وهو من أهل الجَنْد ـ قرية علىٰ طرَف نهر سيحون ـ، من تصانيفه: «الإقليد في شرح المُفَصّل للزمخشري»، و«المقاليد في شرح المصباح للمُطرِّزِيّ». (توفي نحو سَنَة: ٧٠٠هـ). ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/١٢٤]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٦]. و«الطبقات السنيّة» للتميمي [٣/١٠٣]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٢٤٨].

(٣) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الرّكوع وعند رَفْع الرَّأس من الرّكوع» للمؤلف [ق٩٥ ـ ٩٦/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٤) ينظر: «الأنساب» للسّمعاني [٩/٣٣٩].

(٥) المَايْمَرْغِيّ: بِفَتْح المِيم وَسُكُون الألف واليَاء المُثَنَّاة من تحتهَا، وَفتْح المِيم الثَّانِيَة وَسُكُون الرَّاء وكَسْر الغَيْن المُعْجَمَة، هذه النّسبة إلىٰ «مَايْمَرْغ»، وهي قرية كبيرة حَسنة علىٰ طريق بُخارَىٰ.=

وغيرِهما»[1]. ثم ذَكَر أنَّه أجازَه إجازةً عامّةً مُطْلَقة.

والسَّرْخَسِيّ: بفتْح أوَّله، وسكون ثانيه، وفَتْح الخاء المعْجمة، وآخِره سينٌ مهْملة، ويقالُ أيضًا: سَرَخْسِيّ، بالتَّحريكِ في أوَّله، والأوَّلُ أكْثر، وهيَ نِسبة إلىٰ «سَرْخَس»، وهِي مدينةٌ قديمةٌ مِن نواحِي خُراسانَ كبيرةٌ واسِعةٌ، وهيَ بيْن نيْسابور ومَرْو في وسطِ الطَّريق[2].

١٣ ـ الشَّيخ الإمام ناصِر الدِّين المعْروف بـ: قَراوق.

ذكَره المؤلفُ في رسالته: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الرّكوع وعند رَفْع الرَّأس من الرّكوع»؛ فقالَ: «شيخُنا الإمام ناصِر الدِّين المعْروف بـ قَراوق[3]. وهو كانَ تلْميذ حافِظ الدِّين الكبير، وكان في العربيَّة: تلميذَ الخَرَافِيّ[4] صاحِب مُصنَّف: «مفتاح

= وإليها يَنْتَسب فخْر الدِّين محمد بن محمد بن إلياس الأستاذ الفقيه العالِم الكبير. (توفي سنة: ٦٨٨ هـ). ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٦٥/١٢]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [٥٠/٥]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٤٥/٢]. و«سُلّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢٣١/٣].

(١) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٦/ أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٢) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [١١٨/٢]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢٠٨/٢].

(٣) هكذا ضبَطه الناسخُ بفتح القاف الأُولىٰ في بعض نُسَخ: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٤٩/أ/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم: ١٤٢٧)]..

(٤) كذا وقع «الخَرَافِيّ». في النُّسَخ التي بين أيدينا من: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف. ولم نَقِف علىٰ تلك النسبة في مَظانِّها من الكتب والأسفار، وهناك مَن انتَسب إلىٰ تلك النسبة من الرُّواة والعُمَّال، وأغلَبُ الظنّ أنّها بلدة ببلاد ما وراء النهر، مثل: «خُرِيفَغْن» وغيرِها الّتي لم نَظْفر بها أيضًا.

وصاحبُ مُصنَّف: «مفتاح العلوم» عند الإطلاق: هو يُوسُف بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن عَليّ أَبُو يَعْقُوب السَّكَّاكِيّ الخَوارِزْمِيّ العالِم المشْهور (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٢٦ هـ). وهو من أهل خوارزم المدينة المشْهورة ببلاد ما وراء النّهر، فلعله سَكَن أوْ وُلِدَ في قريةٍ هناك يقال لها: «خَراف»=

العُلوم»(١) . .»(٢) . ثمَّ ذَكَر أنّه أجازه إجازةً عامّةً مُطْلَقة.

١٤ ـ الشّيخ الإمام ناصِر الدِّين المعْروف بـ: الأعْرَج.

ذكَره المؤلفُ في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الرّكوع وعند رَفْع الرَّأس من الرّكوع»؛ فقالَ: «شيخُنا الإمام ناصِر الدِّين المعْروف بـ: الأعْرَج، كان تلميذَ حافِظ الدِّين الكبير البُخارِيّ أيضًا»(٣). ثمّ ذَكَر أنّه أجازَه إجازةً عامّةً مُطْلَقة.

١٥ ـ الشَّيخ الإمام بُرْهان الدِّين الخطْلِيّ.

ذكَره المؤلِّفُ في رسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الرّكوع وعند رَفْع الرَّأس من الرّكوع»؛ فقالَ: «شيخُنا بُرْهان الدِّين الخطْلِيّ(٤)، كان تلميذَ أشرفِ(٥) الدِّين

= أو «خَرافة» فشاع نِسْبتُه إليها.

ولا يقال: لعلَّ المؤلِّف قَصَد شخصًا آخَرًا له كتابٌ يَحْمِل نَفْسَ العنوان: «مفتاح العلوم»! فهذا بعيد؛ لِمَا ذكرناه من كون «مفتاح العلوم» عند الإطلاق: يَنْصرف إلى السَّكَّاكي الخوارَزْمِيّ، وهذا دَارِجٌ في استعمال المؤلِّف نَفْسه، فقد رأيناه نَقَلَ عنه في كتاب الجنايات من شَرْحه هذا «غاية البيان». فتعيَّنَ أنه المراد هنا إن شاء الله.

(١) «مفتاح العلوم»: موسوعة في علوم اللغة والبلاغة، تحتوي على اثنَيْ عشر عِلْمًا من علوم العربية. وهو لأبي يعقوب يوسف السَّكَّاكي المتوفَّى بخوارزم (سَنَة: ٦٢٦هـ). وقَسَّمه إلى ثلاثة أقسام. الأول: في عِلْم الصَّرف. والثاني: في عِلْم النحو. والثالث: في عِلْم المعاني والبيان والبديع. ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [١/١٨٨]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٧٦٢]. و«اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» لإدوارد فانديك [ص/٣٥٧].

(٢) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٦/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٣) المصدر السابق.

(٤) هكذا ضبَطه الناسخُ في بعض نُسَخ: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٤٩/ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم: ١٤٢٧)]. ووقع في بعض النُّسَخ: [ق١٥٩/أ/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (ضمن مجموع برقم: ٣٧٠٦)]: «الحنظلي». بالحاء والظاء.

(٥) وقع في بعض نُسَخ: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع»=

الكاسَانِيّ(١) صاحِب شمْس الأئمَّة الكَرْدَرِيّ(٢)»(٣). ثم ذَكَر أنّه أجازَه إجازةً عامّةً مُطْلَقة.

١٦ ـ الشَّيخُ الإمام جلال الدِّين المعْروف بـ: الصَّفَّار.

ذكرَه المؤلفُ في رسالتِه: «تَرْكِ رَفْعِ اليديْنِ عند الرّكوع وعند رَفْعِ الرَّأس من الرّكوع»؛ فقالَ: «شيخُنا جلال الدِّين المعْروف بـ: الصَّفَّار»(٤). ثمَّ ذكَر أنّه أجازه إجازةً عامّةً مُطْلَقة.

والصَّفَّار: بِفَتْح الصَّاد، وتَشْديدِ الفَاء، وَفِي آخِرهَا الرَّاء، هَذِه اللَّفْظَة تُقالُ لمَنْ يَبِيعُ الأَوَانِي الصُّفْرِيَّة النُّحَاسِيَّة(٥).

= للمؤلف [ق١٨/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (ضمن مجموع برقم: ٢١٢٨)]، و[ق٩٦/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)]: «شرف». بدون الهمزة في أوله. والصواب: «أشرف».

(١) وقع في بعض نُسَخ: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق١٥٩/أ/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (ضمن مجموع برقم: ٣٧٠٦)]: «الكاشاني». بالشين المعجمة. وكلاهما صحيح.
والكاسانِيّ: بِفَتْح الكَاف وَسُكُون الأَلِفَيْنِ بَينهمَا سينٌ مُهْملَة مَفْتُوحَة، وفي آخرهَا نونٌ، وهي نِسْبَة إِلَىٰ «كاسان»، وهي بلدة كبيرة في أول بلاد تركستان وراء نهر سَيْحون. ينظر: «الأنساب» للسمعاني [١٨/١١]. و«معجم البلدان» لياقوت الحموي [٤/ ٤٣٠]. والجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/ ٣٣٩].

(٢) **أشرف الدِّين الكاسَانِيّ**: هو أشرف بن نجيب بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد أَبُو الفضل الكاسَانِيّ الإمَام الأُسْتَاذ المُلَقَّب بـ: أشرف الدّين. وَمن مشايخه: شمس الأَئِمَّة مُحَمَّد بن عبد الستار الكَرْدَرِيّ والقَاضِي مَحْمُود بن الحسن البَلْخِي، وغيرهما. (توفي سنة/ ٦٥٩ هـ). ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/ ١٦٢]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/ ٢١٢]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٥/ ٢٣٥]. و«الفوائد البهية» للكَنَوِيّ [ص/ ٨٦].

(٣) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٦/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم/ ١٦٢٠)].

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: «الأنساب» للسمعاني [٨/ ٣١٥]. و«الطراز الأول» لابن معصوم [٨/ ٢٥٥].

وكلُّ هؤلاءِ المَشْيخةِ المذْكورِينَ: هُمْ مِمَّنْ أدرَكَهم المؤلِّفُ ولازَمَهم، وقرأَ عليْهِم، وأجازوهُ إجازةً عامَّةً شامِلةً(١).



(١) كما ذكَر ذلك في: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٦/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم/ ١٦٢٠)].

المَبْحَثُ الرَّابع
تلاميذُه

لم تُعْنَ كتبُ التَّواريخ والتّراجم بسَرْد تلامِذة الأَتْقَانِيّ والآخِذين عنه، والمُتَردِّدِين إليْه أيامَ تدْريسِه وتولِّيه القضاءَ في البلادِ الَّتي نزَل فيها وأقامَ بينَ أهلِها، ولا رَيْبَ أنَّهم جَمْعٌ غَفير، يدلُّ علىٰ ذلِك: ما سيأْتي في خبَر افتِتاحِ المدْرسة الصَّرْغَتمشِيَّة بالقاهِرة، فقَد ذكَروا حُضورَ العلَّامة قِوام الدِّينِ الأَتْقَانِيّ وجلوسَه بها، وتقْريرَ الأمير صَرْغَتْمش له برياسةِ مَشْيختِها، وقَرّر عندَه جماعةً من الطَّلَبة الحنفيَّة أُحْصُوا ذلِك اليومَ فكانوا ستّين نفرًا، ثم ألقىٰ بها عليهِم الأَتْقَانِيُّ ـ وعلىٰ مَن حَضَر مِن غيرِهم ـ درسًا حافلًا[1].

ومعَ ذلِك فلم يُذْكَر مِن هؤلاءِ إلّا القليل جِدًّا، معَ كونِهم كلّهم كانوا تلامذتَه في مدْرسةٍ واحدةٍ؟ فأيْن تلامذتُه في بقيّة المَدارِس التي نَزَلها ودرَّس فيها؟ لأَجْلِ ذلِك تطَلَّب هذا مِنَّا مزيدَ بحثٍ وتفتيشٍ عنهُم كما فعَلْنا في مشْيخةِ المؤلِّف.

ودونَك ما أمكَنَنا الوقوفُ عليْهم من جملةِ تلاميذِه بَعْد بَذْل مزيد النّظَر في بطونِ الكتُب والأسْفار، فمِنْ هؤلاءِ:

١ ـ أمير غالِب بْن أمير كاتِب بْن أمير عُمَر، هُمَام الدِّين، ابْن المؤلّف الإمام العَلَّامة قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ.

ستأْتي ترْجمتُه وأخبارُه ببعْض التَّفصيل في المبْحث القادِم بإذْن الله.

٢ ـ محمّد بْن عَلِيّ بْن صلاح، شمْس الدِّين القاضي أَبُو عبد الله المُقْرِئ

---

(١) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [١/٢٩٢]. حوادث سَنَة سبعٍ وخمسين وسبعمائة.

المُحدِّث الفَقيه الحَنَفِيّ المعْروف بـ: الحَرِيري[(١)]. إمام المدْرسة الصَّرْغَتْمشيّة بالدِّيار المصْريَّة.

اعتنَىٰ بالقِراءات، والفقه، وأخَذ عن القِوام الأَتْقانِيّ، وقرأ عليْه «الهِداية»، كما أخَذ عَن جماعةٍ غيره، وكانَ له إلْمامٌ بالحديثِ والرِّواية.

وهو أحَد نُوَّاب القُضاةِ الحنفيَّة بالقاهِرة، وقد سمِع منه الحافِظ ابنُ حَجر والمقرِيزيّ وغيرُهما، وكان من أهلِ العلْم والفضْل، وميلادُه سَنَة عشْرينَ وسبْعمائة (٧٢٠هـ)، وتُوفّي في رجَب سَنَة سبعٍ وتسْعين وسبعمائة (٧٩٧هـ). وله سبْع وسبعونَ سَنَة.

قالَ المقْريزيّ: «قرأ «الهِداية» في الفقْه علىٰ القِوام أمير كاتِب الأَتْقَانِيّ»[(٢)].

قُلنا: وقد وقَفْنا علىٰ مجلدَيْنِ[(٣)] بخطِّه الجميل المُجَوَّد مِن «غاية البيان/ للمؤلّف» ذكَر في المجلَّد الأوَّل أنَّه قرأَه وقابلَه علىٰ شيخِه الأَتْقَانِيّ سَنَة سِتٍّ وخمْسينَ وسبعِمائة (٧٥٦هـ). أيْ: قبلَ وفاة الأَتْقَانِيّ بسنتيْنِ فقَط.

كما وَقَفْنا علىٰ قطعةٍ أخرىٰ من نسخةٍ أُخرىٰ مكْتوبةٍ بخَطِّه، قالَ في بعضِ حَواشيها: «بلَغ مُقابَلةً وسماعًا علىٰ مُصنِّفه أبْقاه الله. لَمَّا قُرِئ عليْه إلىٰ هنا بَطَلَ

---

(١) ينظر ترجمته في: «ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد» للفاسي [١/١٨٠]. و«غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري [٢/٢٠٣]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [٥/٣٢٠]. و«إنباء الغمر» له [١/٥٠٤]، و«المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» له [٢/٥٢٥]. و«تاريخ ابن قاضي شهبة» [١/٥٦٩، ٥٧٠]، و«السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٥/٣٧٩]. و«درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» له [٣/٩٧ - ٩٨]. و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١٢/١٤٨]، «والذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [١/٣١٨]، و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٢/٣٥٨].

(٢) ينظر: «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمقريزي [٣/٩٨].

(٣) وهما محفوظان في مكتبة الفاتح بتركيا.

الدَّرسُ فتُوفِّي رحمه الله بعد ذلِك في الحادي والعشْرينَ مِن شَوَّال سَنَة ثمانٍ وخمْسين وسبْعِمائة»(١).

وقد روىٰ عن المؤلِّفِ جملةً من كُتبِ السُّنة وغيرِها سيأتي بيانُها في المبْحث العاشِر: (الأَتْقانِيّ مُحَدِّثًا) إن شاءَ اللهُ.

ومِن جمْلةِ ما روَىٰ عنْه: «موطَّأ مالِك/ رواية محمّد بْن الحسَن الشَّيبانيّ»، فقالَ ابنُ حَجَر(٢): «أنبأنا بِه أبو عبْد الله محمّد بْن علِيّ بْن صلاح الإمامُ بالصَّرْغَتْمشِية مُشافهةً، أنبأنا الشيخُ قِوَام الدِّين أمير كاتِب بْن أمير عُمَر بْن غازي الأَتْقَانِيّ، قراءةً عليْه ونحنُ نَسْمع...». وساق إسنادَه(٣).

وروَىٰ السيوطِيُّ(٤)، وابنُ طولون(٥)، من طريقِه الحديثَ المسلسلَ بالأئمَّة الحنَفيَّة عنْه عنِ المؤلِّف بإسْنادِه(٦) به.

٣ ـ محمَّد بْن يحْيىٰ بْن عَبد الله بْن أبي القاسِم الفَقيه المالكِيّ المصرِيّ، مُحِبّ الدِّين المعْروف بـ: ابْن الوَجْدِيَّة(٧). الإمَام العَالم العَلامَة القَاضِي.

كان يُنْسَب إلَىٰ مدينة وَجْدَة، وهي إِحْدَىٰ مُدُن فاس بالمغْرب(٨).

---

(١) ينظر: «غاية البيان» [ق١٨٣/ب/ نسخة مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٣٥)].
(٢) في كتابه: «المعجم المفرس» [ص/٣٨].
(٣) وروىٰ ابنُ حَجر عنه أيضًا بعضَ الأجزاء الحديثية وكُتبًا أخرىٰ كما تراه في: «المعجم المفهرس» له [ص/ ٢٠٤]. و«المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» له [٢/٥٢٥ ـ ٥٣٣].
(٤) في «بغية الوعاة» [٢/٣٩٧].
(٥) في كتابه «الفهرس الأوسط» [١/٣٥/ب/ مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ/ ٤١٠)].
(٦) وبهذا الإسناد نفسه يَرْوِي عن المؤلف كتابَ: «الآثار لمحمد بن الحسن». كما سيأتي الإشارة إليه في المبْحث العاشر: (الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا).
(٧) ينظر ترجمته في: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٢/٥٤٦]. و«درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمقريزي [٣/٨١]. و«الضوء اللامع» للسخاوي [١٠/٧٢].
(٨) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١٠/٧٢].

وكَانَ فَاضلًا مُفَنَّنًا؛ برَع في الفقْه، وأَفْتَىٰ، ودَرَّس، واشْتَغَل كثيرًا فِي عِدَّة فنون، وقالَ الشِّعْرَ فأَجاد، مع حُسْن المُذاكَرة.

قالَ ابنُ حَجَر: «حَكَىٰ لي عنِ القِوَامِ الأَتْقَانِيّ أنَّه كانَ يَراه يُدْمِن أكْلَ الثوم النّيء، فسألَه عَن ذلِك؟ فاعتذَر ببَرْدِ دِماغِه»(١).

وقالَ أيضًا: «اجتمَعَ بي مرّةً في مصر فرآني حريصًا علىٰ سماع الحديث وكَتْبه، فقالَ لي: اصْرِف بعضَ هذه الهِمَّة إلىٰ الفقْه؛ فإنَّني أرىٰ بطريق الفِرَاسة أنَّ علماء هذا البلد سَيَنْقَرِضونَ، وسَيُحتاج إليْك، فلا تُقصِّر بنفسِك. فنفعَتْنِي كلِمتُه، ولا أزالُ أترَحَّمُ عليْه لهذا السَّببِ، رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ»(٢).

تُوفّي بمصْر في شَهْر ربيع الآخر سَنَة ثلاثٍ وثمانِمائة (٨٠٣هـ)، وقد جاوَزَ الستّين عامًا.

٤ ـ رَسُولا(٣) بْن أحْمد بْن يوسُف التّركُمانِيّ التَّبَّانِيّ(٤)، جلال الدِّين الرُّومِيّ المعْروف بـ: الثِّيرِيّ(٥).

---

(١) ينظر: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٢/٥٤٦]. و«الدرر الكامنة» له [٥/٤٩٥]. وعنْه السخاوي في «الضوء اللامع» [١٠/٧٢].

(٢) ينظر: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٢/٥٤٧]. وعنه في: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي [١/١٧٤].

(٣) قال العلَّامةُ المُحقِّق ابنُ أبي شريف: «كان اسمُه رَسُولا، فكان لا يَذْكُره ويَكْتُب بخطِّه: جلال». ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤/٢٧٣]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/١٠٤].

(٤) **التَّبَّانِيّ**: نسبة إلىٰ التَّبَّانة، بتاء مُثناة من فوق، بعدها باء موحدة مشدَّدة، ونون بعد ألف، وفي آخِرها الهاء. ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٥/٣١٦]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [٢/٩٧]. و«الطبقات السنيَّة» للتّميمي [١/٣٩٣]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/١٠٤].

(٥) تنظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٢/٩٧]. و«إنباء الغمر» له [١/٤٢٤]،=

أَصْلُه من بلدة في الرّوم يقال لها: «ثِيرَة»، قَدِم القاهرةَ واستقرّ في محلّة «التّبّانة» خارِجها، وكان يُقام فيها سُوقٌ للتّبْن، وهو أحد فقهاء الحنفيّة المُعْتبرين، أَخَذ العربيةَ عن جماعة؛ منهم: الإمام جمال الدِّين ابن هشام، وغيرِه، وأَخَذ الفقهَ عن فقهاء عصره، منهم: القِوَام الأَتْقَانِيّ، واشتَغل، ودأَبَ، وحصَّل، إلىٰ أن صار من كبار الحنفيّة المُتصدِّرين للإقْراء والإفتاء، ووَلِيَ عِدّةَ مدارس، وكان مشهورًا بالدِّيانة، والصِّيانة، والعِفَّة، والانقِطاع عنِ النّاس.

وله عدّة مصنَّفات، منها: «شَرْح المَنار»، في أصول الفقْه، و«مخْتصَر التّلويح في شَرْح الجامِع الصّحيح» لمُغَلْطاي، و«شَرْح مخْتصَر ابنِ الحاجِب» في الأصول، و«العناية بشأن الهِداية»، وغير ذلك.

وذكَروا عنه أنّه كان مُحِبًّا للحديث، حَسنَ الاعتِقاد، شديدًا علىٰ الاتِّحاديّة والمبتدِعة، وانتهَتْ إليْه رياسةُ الحنفيّة، وعُرِض عليْه القضاءُ غيْر مرّةٍ فأصرَّ علىٰ الامتِناع وقالَ: «هذا أَمْر يحْتاج إلىٰ درايةٍ ومعْرفة اصطِلاح، ولا يَكْفي فيه مجرّد الاتِّساع».

ماتَ يوم الجمُعة، ثالِث شهْر رجَب، سَنَة ثلاثٍ وتسْعينَ وسبْعِمائة (٧٩٣هـ)، عن بضعٍ وستّين سَنَة.

= و«السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٥/٣١٥]. و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٤٨]. و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١١/١٢٣]. و«الدليل الشافي» له [١/٢٤٧]، و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٢/٣٠٤]. و«الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [١/٢٩٩]، و«حسن المحاضرة» للسيوطي [١/٤٧٢]. و«بغية الوعاة» له [١/٤٨٨]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٣/٢٤٨]. و«بدائع الزهور في وقائع الدهور» لابن إياس [١ ٢/٤٤٥]، و«شذرات الذهب» [٨/٥٦١]، و«الغُرَف العَلِيَّة في تراجم متأخِّري الحَنَفِيَّة» لابن طولون [ص/ق ١٠٠/أ/ مخطوط مكتبة شهيد علي باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)]. و«سُلّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/١٠٤]. و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [١/١١٣، ٤٧٧، ٨٥٣، ٥٤٦، ٨٥١]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٧٦]. و«التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأوّل» لصديق حسن خان [ص/ ٣٦٢].

والثِّيرِيّ: نسبة إلىٰ ثِيرة من بلاد الرّوم، وهي بكسْر المُثَلّثة، وسكون المُثنّاة التّحتيّة، فراء مهْملة، فهاء[(١)].

وقَد روىٰ البدرُ العينِيُّ[(٢)] كتابَ «الهِداية» عنْه عن القِوَام الأَتْقَانِيّ بإسْنادِه المذْكور في أوّل شَرْحِه هذا: «غاية البيان».

وعبارةُ العَينِيّ: «أخْبَرَني به الشيخُ الإمامُ جلال الدِّين الثِّيرِيّ[(٣)] الصّابونِيُّ إجازةً في حدود سَنَة تسعٍ وثمانين وسبعِمائة بحقِّ روايته قِرَاءةً[(٤)] علىٰ شيخه قِوَام الدِّين الأُتْرَارِيّ[(٥)] أحد شُرَّاح هذا الكِتاب».

٥ - جِبْرِيل بْن صَالح بْن إِسْرَائِيل البَغْدَادِيّ أَمِين الدِّين[(٦)].

كانَ عَلَّامَة فِي العَرَبيَّة والمَعاني وَالأُصُول وغير ذَلِك. قَرَأَ علىٰ العَلَّامَة سَعد الدِّين التَّفْتَازَانِيّ، ورَوىٰ عَن القِوَام الأَتْقَانِيّ، وأخَذَ عنْه، وانتَفَع به قَاضِي القُضَاة

---

(١) ينظر: «الغُرَف العَلِيَّة في تراجم متأخِّري الحَنَفِيَّة» لابن طولون [ص/ق ١٠٠/أ/ مخطوط مكتبة شهيد علي باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)]. و«ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب» لابن العجمي [ص/ ٩٨].

(٢) في: «البناية في شرح الهداية» [١/ ١٠٤].

(٣) تصحَّف هناك بالمطبوع: «الثِّيرِيّ» بـ: ««السيري» بالسين المهملة! وهكذا وقع هذا التحريفُ في جملةٍ من نُسَخ «البناية»، ينظر منها: [١/ق٢/أ/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٣١)]، و[١/ق٢/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٧٤٠)].

(٤) تصحَّف هناك بالمطبوع: «قِرَاءةً» بـ: ««قرأه»! وهو علىٰ الصواب في النسختَيْنِ الخَطيتَيْنِ المذكورتيْنِ آنفًا.

(٥) تصحَّف هناك بالمطبوع: «الأُتْرَارِيّ» بـ: ««الأترازي» بالزاي المعجمة قبل الياء! وهو علىٰ الصواب في النسختَيْنِ الخَطيتَيْنِ المذكورتيْنِ آنفًا.

(٦) ينظر ترجمته في: «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان» للعيني [٢٦/ق٤٤٠ ـ ٤٤٣/ مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ: ٨٢٠٣)]، بواسطة: «بدْر الدين العيني وأثره في عِلْم الحديث» لصالح يوسف معتوق [ص/١٣٨]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [١/ ٤٨٤]. و«الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة» لمجموعة مؤلفين [ص/٤/ ٦٠].

بدْرُ الدِّين العَيْنِيّ، والعلَّامةُ قاسم ابنُ قُطْلُوبُغا.

وروَىٰ السيوطِيُّ[١]، من طريقه الحديثَ المسلسلَ بالأئمّة الحنفيّة عنه عن المؤلِّف بإسناده[٢] به.

٦ ـ علاء الدِّين أحمد بْن محمّد بْن أحْمد العجَمِيّ المعْروف بـ: السِّيرَامِيّ[٣].

الإمامُ العلَّامَةُ، شيخ الشيوخ بالمدْرسة الظاهرية البَرْقُوقية، كان إمامًا عالمًا مقدَّمًا مُفَنَّنًا، أعجوبةَ زمانه في الفقْه وفروعه، وعِلْمَي المعانِي والبيان والأصول، مُتودِّدًا إلىٰ النّاس، مُحْسِنًا إلىٰ الطَّلبة، قائمًا في مَصالِحهم، مع الدِّين المَتِين، والعِبادة الدّائمة، وكانَ أدرَكَ المشايخَ وأخَذ عنهم العلومَ العَقْليّة والنَّقْليّة، وبرَع ودَرَّس وأفتىٰ في بلاد العَجَم بمدينة هَرَاة وخَوارزم وقَرْم وتِبْرِيز، حتّىٰ شاع ذِكْرُه وبَعُدَ صِيتُه.

ولم يَزَل علىٰ ذلك مَوْصُوفًا بالدِّيانة والخَيْر، والانجماعِ والتواضع، وكَثْرَةِ الأسف علىٰ نَفسه، والِاعْتِرَافِ بتقْصيره فِي حقّ ربِّه إِلَىٰ أَنْ صَار يَعْتَرِيه الرَّبْوُ[٤]

(١) في «بغية الوعاة» [٢/٣٩٧].

(٢) وبهذا الإسناد نفسه يَرْوِي عن المؤلف كتابَ: «الآثار لمحمد بن الحسن». كما سيأتي الإشارة إليه في المبْحث العاشر: (الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا) إن شاء الله.

(٣) ينظر ترجمته في: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٥/٢١٤]. و«إنباء الغمر» لابن حجر [١/٣٥٩]، و«الدرر الكامنة» له [١/٣٦٤، ٣٦٥]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» لابن الشِّحْنة [١/ق٣٣/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«تاريخ ابن قاضي شهبة» [١/٢٥٥، ٢٥٦]، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١١/٣١٦، ٣١٧]. و«الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [١/٢٨٧]. و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٢/٢٥٨، ٢٥٩]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [٢/١٣٨]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٨/٥٣٧]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٩٨]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٢٤٢].

(٤) الرَّبْوُ: داءٌ نَوْبِيّ تَضِيق فِيهِ شُعَيْبات الرِّئة فيَعْسر التنَفُّس. ينظر: «المعجم الوسيط» [١/٣٢٦].

وضِيق النَّفَس، فَمَرِض بِهِ حتّى بَغتَه الأجَلُ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ في ثالِث جُمادَىٰ الأُولىٰ (سَنَة: ٧٩٠ هـ). وكانَت جنازتُه حافلة جِدًّا، وقد أرْبَىٰ سِنُّه علىٰ السّبعين سَنَة.

والسِّيرامِيُّ: نسْبة إلىٰ: «سِيرَام»، بالكَسْرِ، وهي مَدينَةٌ بالرُّومِ. ويقالُ فيه أَيْضًا: الصِّيرامِيُّ بالصَّاد. كذا نَقَلَه بعضُ الفُضَلاءِ(١).

وضبَطه ابنُ الشّحْنة: بفتْح السّين المهْملة وإسْكان التّحْتانيّة ثمّ راء مفْتوحة، وبعْد الألِف ميمٌ. قال: «كذا أحْفَظه عن شيخِنا العلَّامة بْن سَلَامة وغيْره، وكذا قالَ شيخُ الشّيوخ البَرْقوقيّة العلَّامةُ: عَضُد الدِّين ابن عَلَّامة عَصْره بلا مدافعةٍ نِظَام الدِّين يحْيىٰ ابن العَلَّامة بلا مَنازَعة سيف الدِّين السَّيْرَامِيّ نَزيل والِدي أيضًا، قال: وهيَ بلدة بين بلاد العَجَم وبلاد التُّرك، أوْ هي بيْن سمرْقند وغزْنَة..».

ثمَّ قال: «ورأيتُ بخطِّ بعضِ العُلماء: الصَّيْرَمِيّ، بصاد بدَل السّين، وإسْقاط الألف، والصَّيْرَمُ في اللّغة: الوجِيه. وما أظنُّها نسبةً إلىٰ ذلِك. والله أعلم»(٢).

وقد عدَّه بعضُهم مِن تلامِذة المؤلِّف الأَتْقَانِيّ(٣).

٧ - يوسُف بْن موسىٰ بْن محمّد بْن أحْمد بْن أبي بكْر أبو المَحاسِن الحَنفِيّ، قاضي القُضاة جمال الدِّين الخَرْتَبِرْتِيّ المشْهور بـ: المَلَطْيّ(٤). قاضي

---

(١) ينظر: «إنباء الغمر» لابن حجر [٣٥٩/١]، و«ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب» لابن العجمي [ص/ ١٥٦، ١٥٧]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [٣٤١/١٦/ مادة: سرم].

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٣٣/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٣) منهم: العلَّامة الكوثرِيُّ، فقد ذكَره في جملة مشيخة البدر العَيْني ممن أخَذ عن القِوَام الأَتْقَانِيّ، كما في ترجمة البدرُ من مقدمة «عمدة القاري» [١/ ٨/ طبعة دار الكتب العلمية].

(٤) ينظر ترجمته في: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٦٩/٦]. و«تاريخ ابن قاضي شهبة» [٢٢٠/٤]، و«ذيل الدرر الكامنة» لابن حجر [ص/١١٥، ١١٦]، و«إنباء الغمر» له [١٩٦/٢=

قُضاة الدِّيار المصْريّة.

استقرَّ في حلب، ووَلِيَ قضاءَ الحنفيّة بمصْر في أواخِر أعوامِه، قيل: كان يَكْتُب كلّ يومٍ علىٰ أكثَر مِن خمْسينَ فتوَىٰ بدونِ مُطالعة؛ لقوَّة استِحْضارِه، واستمرَّ في القضاءِ، ولم تُحْمَد سِيرتُه.

وكانَ بارعًا في الفقْه والأصول، والعربيَّة، وعِلْمَي المعاني والبيان، عالِمًا بمذْهب أبي حنيفة رضي الله عنه، عارفًا بالفنون، ظريفًا، لطيفًا، حَسَنَ الهيْئة، كثيرَ الصَّدقات. وله مصنَّفات، منْها: «المعتصَر مِن المُختصَر/ مختصر مُشْكل الآثار للطَّحاوي»، و«ناموس الإيقان في شَرْح رسالة البرْهان»، وغيْر ذلِك.

وقد ذكَروا أنَّه كان تفقَّه في مَبادِئ أمْرِه علىٰ العَلَّامة الشَّيخ قِوام الدِّينِ الأَتْقَانِيّ الأُتْرَارِيّ الحَنَفِيّ شارِح «الهِداية».

قالَ ابنُ الشِّحنة: «ولازَم قِوامَ الدِّين الأَتْقَانِيّ، وكتَبَ شَرْحَه علىٰ «الهداية» المُسمَّىٰ بـ: «غاية البيان»، وسَمِع منَ الحافِظ مُغَلْطَاي، وقرأ عليْه سِيرتَه المُسَمَّاة بـ: «الإشارة»، و«الدُّر المنظوم من كلام المعْصوم»، وغيْر ذلِك، وأخَذَ عنِ ابنِ هِشام النّحْويّ وغيْره من عُلماءِ القاهِرة، ثم عاد إلىٰ حلَب بعدَ موت الأَتْقَانِيّ، فاستمرَّ علىٰ الصورة الّتي ذكرْناها يَشْتغل ويُفْتِي ويُدَرِّس»[1].

= ـ ١٩٨]، و«رفع الإصر عن قضاة مصر» له [ص/ ٤٧٧]. و«معجم شيوخ ابن فهد» [ص/٢٩٣]، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [٢٤/١٣ ـ ٢٥]. و«الدليل الشافي» له [٨٠٨/٢]، و«المنهل الصافي» له [٤٦٩/٣]، و«الضوء اللامع» للسخاوي [٣٣٥/١٠]، و«الذيل التام علىٰ دول الإسلام» له [٣٥٥/١]، و«نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان» لابن الصيرفي [ص/ ١١٩ ـ ١٢٣]، و«حُسن المحاضرة» للسيوطي [٤٧٣/١]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٦٤/٩٩]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٨٤/٤]. و«إعلام النبلاء» لراغب الطباخ [١٣٣/٥].

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحبّ ابْن الشِّحْنة [١/ق ٣٨/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

تفقَّه به جماعةٌ كبيرةٌ منَ العُلماء منهم البدر العينِيّ وغيره، ومات في ربيع الآخَر سَنَة ثلاثٍ وثمانِمائة (٨٠٣هـ). وقد ناهَز الثَّمانين سَنَة.

والخَرْتَبِرْتِيّ: بالفتْح ثمّ السّكون، وفَتْح التّاء المُثنّاة، وباء موحَّدة مكْسورة، وراء ساكِنة، وتاء مُثنّاة من فوقِها، هو اسْم أرْمنِيّ، وهو الحِصْن المعْروف بحِصْن زياد الّذي في أقْصىٰ ديار بَكْر من بلاد الرّوم، بينه وبين مَلَطْيَة مَسِيرة يومَيْنِ، وبينهما الفُرات[١].

والمَلَطْية: بفتح أوَّله وثانيه، وسكون الطاء، وتخفيف الياء، والعامّةُ تقولُه بتشديد الياء وكَسْر الطاء، وهي بلدة من بلاد الروم مشهورة مذكورة تُتاخِم الشامَ[٢].

قلْنا: وقد روىٰ البدرُ العينِيُّ[٣] كتابَ «الهِداية» عنْه عن القِوَام الأَتْقَانِيّ بإسْنادِه المذْكور في أوَّل شَرْحه هذا: «غاية البيان».

وعبارةُ العينِيّ: «أخْبَرَني بِه شيْخي العلّامة جمالُ الدِّين يوسُف بْن موسىٰ الشّهير بـ: المَلَطي رحمه الله - بعضُه بقراءة شمْس الدِّين ابن أمين الدّولة، والباقي إجازة - في حدود سَنَة اثنينِ وثمانين وسبعِمائة (٧٨٢هـ)، بمدْرسته بحلب بحقِّ روايتِه عَن شيخِه[٤] العلّامة قِوَام الدّين أمير كاتب بْن أمير عُمَر الأُتْرَارِي[٥]

(١) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٣/٣٥٥].
(٢) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٥/١٩٢]. و«معجم ما استعجم» لأبي عبيد البكري [٤/١٢٥٦]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [١٠/٤٢١/ مادة: ملط].
(٣) في: «البناية في شرح الهداية» [١/١٠٣].
(٤) تصحَّف هناك بالمطبوع: «شيخه» بـ: ««شيخنا»»! والتصويب من بعض نُسَخ «البناية»، ينظر منها: [١/ق٢/أ/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٣١)]. و[١/ق٢/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٧٤٠)].
(٥) تصحَّف هناك بالمطبوع: «الأُتْرَارِي» بـ: «الأترازي»! وهو على الصواب في النسختَيْنِ الخَطيتَيْنِ المذكورتَيْنِ آنفًا.

الأَتْقَانِيّ، عن شيخِه أحْمد بْن محمّد بْن أسْعد(١) بْن محمّد الخُرِيفَغْنِيّ(٢) البخارِيّ، عن شيخِه حَمِيد الدِّين الضّرير علِيّ بْن محمد البُخاري، وشيخه حافِظ الدِّين المذْكور عن شمْس الدِّين الكَرْدَرِيّ عنِ المصنِّف».

٨ ـ عَلاء الدِّين علِيّ بْن عثمان بْن موسىٰ بْن علِيّ البانَقُوسِيّ الحَلَبِيّ، المعْروف بـ: ابْن الأَقْرَب.

لم نَظْفَر له بترْجمةٍ تَلِيقُ بِه، وقد ذكَره ابنُ حَجَر في «إنباء الغُمر» في ترْجمة أخيهِ محمّد بْن عثمان بْن موسىٰ بْن علِيّ بْن الأَقْرَب الحلبِيّ الحنفِيّ، فقالَ: «وأخوه شهاب الدِّين أحْمد كان فاضلًا... وأخوهُما علاءُ الدِّين تَلْمَذ للقِوَام الأُتْرَارِيّ(٣)، ومَهَر في الفتوىٰ»(٤). ونَقَل هذا عن ابْن حَجر: ابنُ العماد الحنبلِيُّ(٥) وغيرُه.

وكذا ذكَره عبدُ الباسط الحنفِيّ في ترْجمة أخيه المذْكور، فقالَ: «وأخوهُما الثّالث علاءُ الدِّين علِيّ كانَ ماهرًا في الفتوَىٰ»(٦).

---

(١) تصحَّف هناك بالمطبوع: «أسعد» بـ: «سعد»! وهو علىٰ الصواب في النسختَيْنِ الخَطيتَيْنِ المذكورتيْنِ آنفًا.

(٢) تصحَّف هناك بالمطبوع: «الخُرِيفَغْنِيّ» بـ: «الحربقعيني»! وهو علىٰ الصواب في النسختَيْنِ الخَطيتَيْنِ المذكورتيْنِ آنفًا.

(٣) تصحَّف هنالك بالمطبوع إلىٰ: «الأبزاري»! وهكذا وقع في البعض النُّسَخ الخَطّية أيضًا لـ: «إنباء الغمر» [ق١٣/أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ١٦٠٣)]، ووقع في طبعة أخرىٰ [٥١/١/ طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية]: «الأبراري»! وهكذا وقَع في بعض النُّسَخ الخَطّية أيضًا لـ: «إنباء الغمر» [ق١٢/ب/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٠٥٦)].

(٤) ينظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر [٦٥/١].

(٥) في «شذرات الذهب» [٤٠٥/٨]. وتحرَّف عنده أيضًا: «الأُتْرارِيّ» بـ: «الأبزازي»!

(٦) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٤٥/٢].

وقبْله ذكَره المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنة في جملة حكايةٍ تأتي، قال فيها: «أخبرَني شيخُنا الحافِظ أبو الوفاء[١] أنّ الأمير صَرْغَتْمش الناصِرِيّ كان قَصْدُه أن يَبْنِي مَدْرستَه ويُقَرِّر في تدْريسها الشيخَ عَلاءَ الدِّين ابن الأَقْرَب البَانَقُوسِيّ الحَلَبِيّ، فَقُدِّرَتْ وفاتُه..»[٢].

والقِوَامُ الأُتْرَارِيّ في مقْصود ابن حَجَر: هو القِوَام الأَتْقَانِيّ.

والبانَقُوسِيّ: نسبة إلىٰ «بانَقُوسَا»، وهو جبَلٌ في ظاهِر مدينة حَلَب من جهة الشِّمال، وبجوارِه مَحَلّة شهيرة[٣].

٩ ـ الأمير سيفُ الدِّين صَرْغَتْمش النّاصِرِيّ[٤].

ذكَرَتْ مصادرُ كثيرة عن هذا الأمير عظيمَ محَبَّتِه للمؤلِّف، وتَقَرُّبه منه، وإكرامه له، وأَخْذه عنه، بحيثُ بنَىٰ لأَجْله مدرستَه الشّهيرة التي يأتي الكلام عليْها، وهو الذي أرسَل إليْه بالحضورِ مِن دمشْق إلىٰ مصْر؛ فامتَثَل المؤلِّفُ لذلك، وتنازَل عن التدريسِ في المدْرسة الظّاهِريّة بدمشْق، ثم سافَر من فَوْره إلىٰ القاهرة،

---

(١) يعني: الحَافِظَ البرهان الحَلَبِي أَبا الوَفَاء إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن خَلِيل الطرابُلسِيّ الشَّافِعِي المشهور بـ: سِبْط ابن العجَمِيّ. (المتوفَّىٰ سَنَة: ٨٤١هـ). ينظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي [ص/٥٥١]. و«المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١/١٤٧]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٥٢].

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. وعنه في: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢٣]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٥ ـ ٣٤٦].

(٣) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١/٣٣١]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [٨/٢١٢/ مادة: بنقس].

(٤) ينظر ترجمته في: «أعيان العصر وأعوان النصر» [٢/٥٥٥ ـ ٥٦٠]. و«العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» للفاسي [٤/٢٧٩]. و«الدرر الكامنة» لابن حَجر [٢/٣٦٣]. و«المواعظ والاعتبار بذِكْر الخِطط والآثار» للمقريزي [٤/٢٦٦]. و«المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تغري بردي [٦/٣٤٢ ـ ٣٤٤]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٤/٨٨ ـ ٩١].

ونزَل في ضِيافة الأمير المذكور.

قالَ الصّلاح الصفدِيُّ ـ في ترْجمة المؤلِّف(١) ـ: «ثمَّ إنّه طُلِب إلىٰ مصر ورَاح، فراجَ عند الأمير سيف الدِّين صَرْغَتْمش، وعَظَّمه، وبنىٰ له مدرستَه بالقاهرة، وولّاه تدريسَها».

وقالَ ابنُ تغْرِي بَرْدِي ـ في ترجمة المؤلِّف ـ: «طُلِب إلىٰ القاهرة مُكرَّمًا مُعَظَّمًا حتىٰ حَضَرَها وصارَ بها من أعيان العلماء لا سيّما عندَ الأمير صَرْغَتْمش الناصرِيّ، فإنَّه لأجْلِه بنَىٰ مدرستَه بالصَّلِيبة حتّىٰ ولّاه تدْريسَها»(٢).

هذا مع ما اشتَهر عَن هذا الأمير من التفَقُّه بمذْهب أبي حنيفة وتعصُّبه له، والسَّعْي الحثيث في خِدْمتِه وخِدْمة كثيرٍ من المَنْتَسبين إليْه من فُقهاء زمانِه وأعلامِه، فقَد كان أميرًا عالمًا يُدِرّ كلَّ الخير علىٰ العلماء ليتفرَّغوا لخِدْمة العلم؛ كما فعَلَ مع القِوَام الكَاكِيّ والمُؤلِّف والسِّراج الغَزْنَوِيّ وغيرِهم من أئمّة الحنفيّة(٣).

وقَد أشار غيرُ واحدٍ إلىٰ تَلْمَذة الأمير صَرْغَتْمش للمؤلِّف، بل صَرَّح بها بعضُهم.

فقالَ السخاوِيُّ في حَوادِث (سَنَة: ٧٥٧هـ): «وكذا كَمُل بناءُ المدْرسة التي استَجَدَّها صَرْغَتْمش بجوار جامع ابن طُولون بالقُرْب من الكَبْش(٤)، وكان ابتداءُ

---

(١) في: «أعيان العصر وأعوان النصر» [٦٢٤/١].

(٢) ينظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [٣٢٥/١٠ ـ ٣٢٦].

(٣) ينظر: حاشية الكوثري علىٰ «الغُرَّة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة» للغزنوي [ص/٩].

(٤) **الكَبْش**: اسمٌ يُطْلَق علىٰ الجزء الشمالي الغربي من جَبَلٍ يقال له: يَشْكُر بالقاهرة، حيث المنطقة الواقعة غربي جامع ابن طولون، وكان عليها المَناظِر التي أنشأها المَلِكُ الصالح نجمُ الدِّين أيوب، ولا تزال هذه المنطقة تُعْرَف إلىٰ اليوم باسم: قلعة الكَبْش. ينظر: «موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام» لعبد الرحمن زكي [ص/٢٢٢].

عِمارتها في رمضان التي قَبْلها، وعَمِلَ فيها دَرْسًا للحنفيّة شيخُه: القِوَامُ أمير كاتب الأَتْقَانِيّ، وآخَرَ للمُحَدِّثِين»[١]. فقولُه: «شيخُه: القِوَامُ..». يعْنِي به: الأمير صَرْغَتْمش.

إذا عرفْتَ هذا: فاعلمْ أنَّ الأميرَ صَرْغَتْمش هذا كان كبيرَ الأُمَراء في دولةِ المَلِك النّاصِر حسَن بْن قَلاوون بمصْر، بعد قَتْل الأمير شيخون، وهو كان أحدَ مماليك السّلطان النّاصر محمّد بْن قَلاوون، وقدِ اشتراه في (سَنَة: ٧٣١هـ) بثمنٍ كبير، ولم يُسْمَع بِمثلِ ذَلِك فِي ثمَن مَمْلُوكٍ، وذلك لأنَّه لم يكُن فِي ذَلِك الزَّمَان أجْمل صُورَة وَلَا أحسَن شكْلًا مِنْهُ.

وقد عَيَّنه الملكُ الناصر رئيسًا للمَلابس، وقد حَقَّق شهرةً بين صفوف أُمَراء السلطان المُظَفَّر حاجِي بْن محمّد بْن قَلاوون؛ ووصَل في عَصْره إلى منصب رئيس الطَبْلخانة (الموسيقى العسكرية). ثم رَقي في (سَنَة: ٧٥٣هـ) لمنصب رأس نَوْبة كبير، ومُنِحَ قدْرًا عظيمًا مِن السلطة التي ازدادَتْ في عَهْد السّلطان الصّالح ابن النّاصِر، واشتَهَر برعايته لشئون الدولة بعْد الأمير شيخو.

وكان أميرًا جليلًا، مُهابًا شجاعًا كريمًا ورِعًا مُلْتزمًا، وكان يَتْبع مذهبَ الإمام أبي حنيفة ويتعصَّب له، كما كان جَوَادًا كريمًا كَفَل عددًا كبيرًا من الأوقاف، وكان يُؤثِر الفُضلاء ويُقَرِّبهم، ويَسْأل عن مسائل في اللغة والفقه، ويُعَظِّم العَجَمَ ويُؤْثِرهم.

قالَ المقْريزِيُّ: «كان مَلِيحَ الصورة، جميلَ الهَيئة، يَقرأ القرآنَ الكريمَ، ويُشارِك في الفقْه على مذهب الحنفيَّة، ويُبالِغ في التعصُّب لمَذْهبه، ويُقَرِّب العَجَم ويُكْرِمهم ويُجلُّهم إجلالًا زائدًا، ويَشْدُو طرَفًا من النّحو، وكانَت أخلاقُه شَرِسةً، ونفْسُه قوية، فإذا بَحَث في الفقْه أو اللغة اشْتَطَّ»[٢].

---

(١) ينظر: «الذيل التام على دُول الإسلام» للسخاوي [١/١٥١ - ١٥٢].

(٢) ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي [٤/٢٦٦].

ولَمَّا غلَبَ علىٰ السلطانِ الناصرِ حَسنٍ وقَوِيَتْ شَوْكَتُه في أمورٍ كثيرة؛ قَبَضَ عليْه في العشْرين من شهْر رمضان، سَنَة تسعٍ وخمْسينَ وسبعِمائة (٧٥٩هـ)، واستولَىٰ علىٰ ثَرْوتِه وأموالِه وجميع ما لَه، وكان ذلِك آخِر العهْد به، وتُوفِّي بعْد ثلاثةٍ وسبْعينَ يومًا قضَاها في السّجْن بالإسكندريّة.

قالَ الصّلاح الصّفدِيُّ: «وجدتُ بخطِّه في حائِط المدْرسة السّلطانيّة بحلَب مكتوبًا:

أَبَــدًا تَسْـــتَرِدُّ مَـــا تَهَـــبُ الدُّنْـــ ❊ ـيَا فَيَا لَيْتَ جُودَهَا كَانَ بُخْلَا[1]

وكتَب: صَرْغَتْمش الناصِرِيّ.

فلَمَّا رأيتُ ذلك عجِبْتُ من هذا الاتّفاق، فكأنَّه كاشَفَ نفْسَه بما وقَع له، واسْترَدَّتِ الدّنيا ما وهَبَتْه، وأخَذ السّلطانُ مِن أمْوالِه وحواصِله شيئًا يَعْجزُ الوصْفُ عنه»[2].

وقالَ ابنُ تَغرِي بَرْدِي: «كانَ أميرًا جليلًا، مُهابًا شجاعًا كريمًا، لكنّه كانَ عنده ظُلْمٌ وعَسْف، وهو صاحِب المدْرسة الّتي أَنشأها بالصَّلِيبة[3]، وله مآثِر غيرُها، وعَمَّر بمكَّة المُشرَّفة ميضأةً بين رِبَاط الخليفة والبِيمَارِسْتان المُسْتَنْصِرِيّ، وعَمَّر أيضًا أماكنَ بالمسجِد الحرام بمكّة، وجَدَّد المَشْعَر الحَرام، وكانَ مليحَ الصورة، جميلًا، يَكْتُب جيدًا، ويَقْرأ تجويدًا، ويتكلّم في الفقْه والعربية بكلامٍ مقبول، وكان جيِّدَ المُشارَكة، حَسَنَ التصوُّر.

ولَمَّا حُبِسَ بثَغْر الإسكندرية؛ كتَبَ للمَلِك النّاصِر حَسَنٍ قبْل موتِه بمدَّةٍ يسيرة كتابًا، في أوَّله فائِيَّةُ ابن الفارِض[4] يتَخَضَّعُ لَه:

(١) البيتُ للمتنبِّي في جملة قصيدةٍ له في: «ديوانه» [ص/ ٤٠٠].
(٢) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [٢/٥٦٠].
(٣) يعني: المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة الآتي الكلام عليها.
(٤) في: «ديوانه» [ص/١٥١].

قَلْبِـــي يُحَـــدِّثُنِي بِأَنَّـــكَ مُتْلِفِـــي ❁ رُوحِـي فِـدَاكَ عَرَفْـتَ أَمْ لَـمْ تَعْـرِفِ

فلَمْ يَلْتَفِتِ المَلِكُ النّاصرُ إليْه، وفعَل ما كان مُقدَّرًا علىٰ صَرْغَتْمش المذْكور، رَحِمَهُ اللهُ»(١).

وقَد عابَ عليْه الصّلاحُ الصفدِيُّ وغيرُه تعصُّبَه لمَذْهبِه وتقريبَه للعَجَم مِن عُلماءِ الحنفيّة علىٰ غيرهم، وذكَروا قصّةَ بنائِه المدْرسةَ الصَّرْغَتْمشِيَّة لأجْلِ القِوَام الأَتْقَانِيّ، وتخْصيصَها لتدْريس المذْهب الحَنَفِيّ خاصَّة.

فقالَ الصفدِيُّ: «كان يتعصَّب لمذْهبِه كثيرًا، وكان يُؤْثِر الفُضلاءَ ويُقرِّبهم، ويسألُ عن مسائِل في اللغة والفقه، ويُعَظِّم العَجَم ويُؤْثِرهم»(٢).

وتَعقَّبه عبدُ القادر التَّميمِيُّ فقالَ ـ بعد أنْ ساق كلامَ الصفَدِيّ في مَدْح صَرْغَتْمش ـ: «وهذا القدرُ مِن الصَّلاح الصّفدِيّ في مَدْح صاحِب التّرجمة؛ يدلُّ علىٰ أنَّه كان ذا فضْلٍ وافِر، وإحسانٍ مُتكاثِر، وأنَّه حَرِيٌّ بأنْ يُعَدَّ في جملة فُضَلاء الحنفيّة، الذين بفَضْلهم يُقْتَدَىٰ، وبعِلْمِهم يُهْتَدَىٰ.

والفضلُ ما شَهِدَتْ به الأعداء؛ فإنَّ غالب شافِعيَّة ذلك العصْر كانوا لا يُحِبُّونه، وفي المدْح لا يُنْصِفونَه؛ لِمَا ذكَرْناه مِن مَيْله إلىٰ أفاضل العَجَم، كـ: العلَّامة الأَتْقَانِيّ وأضْرابِه، وتعَصُّبِه لأهل مَذْهبِه، ولا تَلْتَفِت أيُّها الواقف علىٰ كلام الصّفدِيّ هذا إلىٰ ما فيه مِن البَلايَا المُخَبَّأة في الزَّوَايا، فقَد أوْضَحْنا لك السَّبب، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُسامِح الجميعَ، ويَغْفِر لهم بمَنِّه ولُطْفِه»(٣).

فهؤلاءِ مَن وَقَفْنا عليهِم مِن تلامِذة المؤلِّف، وتحقَّقْنا مِن أخْذِهم عنه(٤).

---

(١) ينظر: «المنهل الصافي» لابن تَغْرِي بَرْدِي [٦/٣٤٣ ـ ٣٤٤].

(٢) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [٥٥٨/١].

(٣) ينظر: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٤/٩٠ ـ ٩١].

(٤) **ومن الأغلاط:** ما وقع في «الضوء اللامع» للسخاوي [٤/٤٤ ـ ٤٥]. وعنه في: «الطبقات السنيَّة»=



= للتميمي [٤/٢٧٨]. في ترجمة عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن مَحْمُود بن مُوسَىٰ الزَّيْن المَقْدِسِي الأَصْل، الدِّمَشْقِي الحَنَفِيّ نَزِيل القَاهِرَة ثمَّ مَكَّة، المعروف بـ: الهُمَامِيّ؛ من كونه تفَقَّه بالقِوَام الأَتْقَانِيّ! وهو خطأٌ محضٌ، فقد ذكَر السخاوِيُّ في مَطْلع ترجمته أنه وُلِدَ في ربيع الأول سَنَة ثَمَانٍ وعِشْرين وثَمَانمائَة، يعني: أنه وُلِد بعد وفاة الأَتْقَانِيّ بأكثر من سِتٍّ وستين سنةً! وقد وقَع هذا الغلطُ في بعض النُّسَخ الخَطية من «الضوء اللامع» [٢/ق ٣٠٥/أ/ مخطوط المكتبة الظاهرية بدمشق/ (رقم الحفظ: ٣٤٠١)]. وكذا نقَله عنه حاجي خليفة في: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» [٢/٢٤٩]!

ووقع في «النور الساطع في مختصر الضوء اللامع» للشهاب القَسْطَلانِي [ق ٢٥٨/أ/ مخطوط الخزانة العامة بالرباط/ (رقم الحفظ: ٥٤٦٠)]: «وتفَقَّه بالقِوَام». هكذا بدون نِسْبة، وهذا أصح، ولعل المراد هنا بالقِوَام: هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن قِوَام الدِّين الرُّومِي الأَصْل الدِّمَشْقِي الحَنَفِيّ. (المتوفىٰ سَنَة: ٨٥٨هـ). وهو مشهور بلقَبِه: القِوَام. ينظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي [٩/٢٦٦].

ومن الأغلاط أيضًا: ما وقع في «الضوء اللامع» للسخاوي [٤/١٢٣]. وفي «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» له [٢/٢٤٠]. في ترجمة عُثْمَان بن إبْرَاهِيم بن أَحْمد بن عبد اللَّطِيف بن نجم بن عبد المُعْطِي الفَخر أَبي مُحَمَّد البرمَاوِيّ، الكَفْرَحِيوي؛ من كونه تفَقَّه بالقِوَام الأَتْقَانِيّ! فخطأٌ محْضٌ أيضًا، فقد ذكر السخاوِيُّ في مَطْلع ترجمته أنه وُلِدَ تَقْرِيبًا سنة عِشْرين وثَمَانمائَة، يعني: أنه وُلِد بعد وفاة الأَتْقَانِيّ بأكثر من سِتٍّ وستين سنةً! وقد وقع هذا الغلطُ أيضًا في بعض النُّسَخ الخَطية من «الضوء اللامع» [٣/ق ١/ب/ مخطوط المكتبة الظاهرية بدمشق/ (رقم الحفظ: ٣٤٠١)].

المَبْحَثُ الخَامس

أولادُه

لم نَقِف بعد مزيد التتبُّع عن شيءٍ من أحوال المؤلِّف الخاصّةِ المتعلِّقةِ بأهْلِه وأقارِبه وأوْلاده سوىٰ ولدِه قاضي قضاة الحنفيَّة بدمشْق: هُمَام الدِّين أمير غالِب ابن قِوَام الدِّين أمير كاتِب الأتْقَانِيّ الأُتْرَارِيّ الحَنَفِيّ.

ذكرنا هذه العبارة عند كتابة المقدمة منذ ٤ سنوات، لكن من فضل الله وتوفيقه وقفنا مؤخرا علىٰ نسخة من شرح الجامع الصغير كتبها الإمام الإتقاني بخطه وهو في بغداد علىٰ الأغلب، وكانت قريبة من يده فكتب عليها مجموعة من أخباره وأخبار أولاده وهي وثيقة فريدة توضح جوانب عظيمة من حياة الإمام قوام الدين الإتقاني

وقد نسخنا هذه الوثيقة التي كتبها الإتقاني عن حياته، وهي أشبه بكناش، وسأفردها ببحث مستقل بإذن الله تعالىٰ، لكنا نقول هنا بأن المؤلف رحمه ذكر في هذه الوثيقة، أسماء مجموعة من أبنائه وقد توفي أغلبهم في بغداد، منهم:

جليلة خاتون.

كلاب خاتون.

حنيفة خاتون.

بديع الزمان، أبو الفضل عطاء الله.

أبو العلاء سعيد، وأمه توغلوغ.

أمير حاجب بن أمير كاتب.

أمير غالب بن أمير كاتب.

نعمان بن أمير كاتب.

بهاء الدين أبو العلاء.

همام الدين أمير غالب.



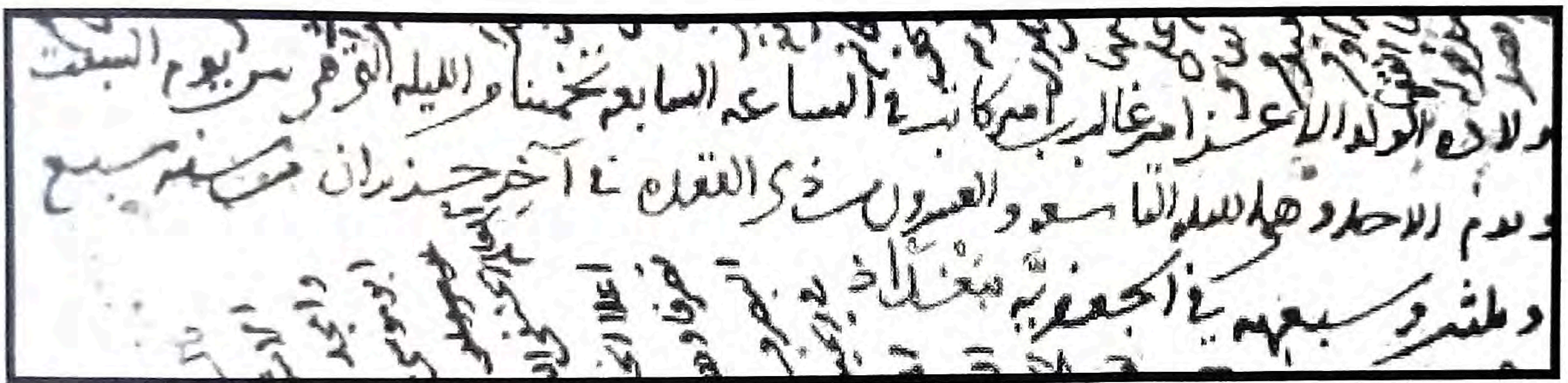
والذي بلغ رتبة العلم، وورد ذكره في كتب التراجم هو همام الدين أمير غالب، ونحنُ نَذْكر أحوالَ ولدِه همام الدين أمير غالب وطَرَفًا مِن أخبارِه فنقولُ:

اسمُه ونشْأتُه

هو أمير غالب بْن أمير كاتب بْن أمير عُمَر العَمِيد الأتْقَانِيّ، هُمَام الدِّين، قاضي قضاة الحنفيَّة بدمشق، وأحد الفُقهاء بها كأبيه[١].

(١) ينظر ترجمته في: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٥/١٤٥]. و«درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» له [١/٤٣٠ - ٤٣١]. و«الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [ق/١٦٠/أ/ مخطوط دار الكتب الظاهرية/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)]، أو=

بيَّضَ ابنُ حَجر لسَنة ميلاده[1]، ولم نَظْفر به بعد التتبُّع، لكنّهم ذكروا أنه تُوفّي سَنَة أربعٍ وثمانين وسبعِمائة (٧٨٤هـ) بدمشق، وقد قارَبَ الخمسين سَنَة، فيكون مولدُه في حدود سَنَة أربعٍ وثلاثين وسبعِمائة (٧٣٤هـ)، لكني وقفت على تاريخ مولده بخط والده الإمام فقال «ولادة الولد الأعز أمير غالب بن أمير كاتب في الساعة السابعة تخمينًا من الليلة التي هي بين يوم السبت ويوم الأحد وهي الليلة التاسعة والعشرون من ذي القعدة في آخر حزيران من سنة سبع وثلاثين وسبعمائة في الجعفرية ببغداد».



وقد قَدِمَ حَلَبَ مع أبيه القِوَام الأَتْقانِيّ عندما دخَل بلادَ الشّام، وقد دخَل أبوه الشامَ مرارًا، لكنّهم لم يَذْكُروا في أيِّ مرّةٍ اصطَحبَه معَه فيها؟ لكِن بالنِّسبة لِمَا استَظْهَرْناه من سَنَة مولِده، يكون أبوه قد دخَلَ به الشامَ في الكَرَّة الثّانية في العاشِر

= [ق/١٨٥ ـ ١٨٦/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)]، و«الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٦/١]. و«إنباء الغمر» [١٠٨/٢]، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [٢٩٤/٤]، و«الدليل الشافي على المنهل الصافي» له [١٥٥/١]، و«نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان» لابن الحمصي [ص/٥٧]، و«الذيل التام على دول الإسلام» للسخاوي [٣٢٧/١]، و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [١٩٠/٢]. و«الغُرَف العلية في تراجم متأخري الحنفية» لابن طولون [ق٢٢٣/أ/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٣١ ـ تاريخ)]، أو [ق٩٠ ـ ٩١/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة شهيد عليٍّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)]، و«شذرات الذهب» لابن العماد [٢٨٣/٦]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢٢٤/٢]. و«سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٦١/٤]. و«المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].

(١) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٦/١].

مِن شَهْر رَجَب سَنَة سبعٍ وأَرْبعينَ وسبعِمائة (٧٤٧هـ). كما مضىٰ بيانُه في رَحلات أبيه.

وقَد ذكَروا أنه التحَقَ بالجُنْد في أوّل أمْرِه، وكان يَلْبَس زِيَّهم، وكانَ له بالشّام إقْطاعات[(١)]، ولعلَّها ممّا وَرِثها عن أبيه من إقْطاعات مُحِبِّيه ومُعَظِّميه من أُمَراء الشّام، أَوْ هي مِن إقْطاعات الجُنْد التي كانت تُوزَّع علىٰ أفرادِهم.

ولم يكُن يَنْشغِلُ بالعِلم في مَبْدأ حالِه، ثمّ تَزَيَّا بعد ذلك بِزيِّ الفُقهاء، واشتَغَل قليلًا بالطَّلبِ علىٰ أبيه وغيرِه بالشّام.

وظائِفه ومناصِبه

وَلِيَ في أوَّل أمْرِه تدْريسَ المدْرسة الخَاتُونية[(٢)]، ومدْرسة القَصَّاعِين[(٣)]، والمدْرسة الظَّاهرية[(٤)]، ....

---

(١) **الإقطاع**: نظام قديم كان الخليفة أو السلطان يُقْطِع الجُنْدَ من خلاله البلدَ أو القطعة من الأرض ويَجْعل لهم غَلَّتها رِزْقًا عليهم في حياتهم وبعد مماتهم. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١١/٣٨٥/ مادة: أقطع]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم [١/٢٦٧].

(٢) كانت هذِه المدرسَة والمَسْجِد بهَا على الشَّرَف القِبْلي عِنْد مَكَانٍ يُسَمَّىٰ صنعاءَ الشَّام المُطِلّ علىٰ وَادي الشقْراء ـ إحدىٰ مُتَنَزّهَات دمشق ـ وهو مَشْهُور هناك بِدِمَشْق، وكانت من كبار مدارس الحَنَفِيَّة وأجودها مَعْلُومًا. ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي [١/٣٨٤ ـ ٣٨٨]. و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لعبد القادر بن بدران [ص/ ١٦٧ ـ ١٦٨]. و«خطط الشام» لمحمد كُرْد عليّ [٦/٩٠].

(٣) **المدرسة القَصَّاعية**: كانت بحارة القَصَّاعِين، داخل باب الجَابِية في دمشق القديمة، تم إنشاؤها في (سَنَة: ٥٩٣هـ). وهي موقوفة علىٰ الحنفية خاصة، وقد اندثرَتْ هذه المدرسة الآن. ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي [١/٥٦٥]. و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لعبد القادر بن بدران [ص/ ١٩٤]. و«خطط الشام» لمحمد كُرْد عليّ [٦/٩٣].

(٤) **هي المدرسَة الظَّاهِرِيَّة الجوانية**: كانت داخل بَابَي الفَرج والفَراديس بَينهمَا جِوَارَ الجَامِع وشمالي بَاب البَرِيد، أنشأها المَلِكُ السعيد ابنُ المَلِك الظاهر بِيبَرْس وجعَلَها مدرسةً ودارَ حديثٍ، =

كما ذكَر ذلك بعضُهم(١).

ثمَّ وَلِيَ بعد ذلك الحِسْبَةَ بدمشْق في ذي الحِجَّة سَنَة تسعٍ وسبعين وسبعِمائة (٧٧٩هـ)، ثم وَلِي بعدَها قضاءَ الحنفيَّة سَنَة ثمانينَ وسبعِمائة (٧٨٠هـ) وانتزعَ التَّدريسَ مِن أقْرانِه مِن عُلماء الحنَفيَّة، واسْتقرَّ فِي قَضَاء القُضَاة الحَنَفِيَّة بهَا عِوَضًا عَن نَجْم الدِّين أبي العَبَّاس أَحْمد بْن أبي العِزّ.

ثم عُزِلَ في رَبيعِ الأوَّل من سَنَة أربعٍ وثمانينَ وسبعِمائة (٧٨٤هـ) قُبَيْل وفاتِه، وأُعِيد مكانَه القاضي نَجْمُ الدِّين أبو العَبَّاس أَحْمد بْن أبي العِزّ.

قالَ ابنُ حَجر في حوادث (سَنَة: ٧٨٤هـ): «وفيها صُرِف هُمَام الدِّين ابنُ الشّيخِ الأَتْقَانِيّ من قَضاء الحنَفيّة بدمشْق، وأُعِيد نَجْمُ الدِّين ابنُ الكِشْك، وكان وصَل الخبَرُ بعزْله وولاية النّجْم فامْتَنع النُّوَّاب مِن الحُكْم، فأنكَر عليهِم الهُمَام، واستمرَّ يَحْكُم حتّىٰ قَدِم النّجمُ فتوَجَّه الهُمَام إلىٰ النّائِب وكان غائبًا عن البلَد، ثمَّ رجَع معزولًا، وكان الهُمَام مِن عجائِب الدَّهر في الجهْل والخَبْط وقِلَّة الدِّين»(٢).

وقدِ اختلفَتْ فيه آراءُ المُؤرِّخِينَ بين مادحٍ وذَامٍّ، ونحن نَسُوقُ ما وقَع لنا مِن ذلك.

أقوالُ مادِحيه

قالَ ابنُ دُقْماق: «ترجَمَ له صاحبُنا الرَّئيسُ أبو العِزّ طاهِر بْن حبيب

= ووَقَفها علىٰ الحنفية والشافعية جميعًا، ودَرَّس بها جماعَةٌ من فُضَلَاء المَذْهبَيْنِ، وقد جُعِلَتْ خزانةَ كُتبٍ منذ أواخِر القرن الماضي، وتُعْرَف الآن بـ: دار الكتب الظاهرية الوطنية. وسيأتي الكلام عنها ببعض التفصيل في المبْحث القادم. وينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي [١/٢٦٣ - ٢٧١]. و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لعبد القادر بن بدران [ص/ ١١٩ - ١٢٠]. و«خطط الشام» لمحمد كُرْد عليّ [٦/٨١].

(١) ينظر: «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمقريزي [١/٤٣١].

(٢) ينظر: «إنباء الغمر» لابن حجر [٢/٨٩].

في «الذّيل» الّذي ذيَّلَ به علىٰ «تاريخ» أبيه فقالَ: كانَ هُمَامًا غالبًا كاسمِه ولقَبه، مُكَرَّمًا مُحْترمًا بكرامةِ المرْحوم أَبِه[1]، وأشكالٌ حَسنةٌ وأخلاقٌ رَضِيَّة، وعِفَّةٌ وافِرة، ونَفْسٌ مُنْبَسِطة أَبِيَّة، وطبقةٌ في الرِّياسة عالية، ومِن الجهل خالِية، ورُتْبة بالكَرامة سامِية، وبزينة العِلم حالِية، ونِيَّة مع الله صافية، وظِلالُ برٍّ علىٰ الرعية ضافِية.

وَلِيَ القضاءَ علىٰ قاعدةِ ابن الحَريريّ فَرَفَع القَواعدَ، وبادَر إلىٰ الحُكْم بعِلْمِه فساوىٰ في الحقِّ بين الأقارِب والأباعِد، وعَدَلَ في الصَّواب وما عَدَل[2]، وبذَل جَهْدَه إلىٰ أن غَيَّر الخطأَ بالصّواب وبَدَّل، وظَهَر شامَةً في وَجْنَة السَّنام، وجاد بالجُودِ لمَنْ شامَ بَرْقَ جُودِه وسَام، واعتمَدَ علىٰ العُلماء مِن نُوَّابه، واستَنَد إلىٰ القُرَباء مِن خادِمه وبَوَّابِه، وتخَلّىٰ عن الأَشْياء.

واستَمَّر طليقَ السّاحة، طَلْقَ الوَاحة، ورَفَّه نفسَه عن تَعَبِها وأقام في بيت الرَّاحة، ولا بَرِحَ كذلِك إلىٰ أنْ أراحَه الله ﷻ بالوفاة، وأزالَ ما كان به مِن نَكَدِ الدّنيا ونَفَاه، وكانت وفاتُه بدمشْق في سَنَة أربعٍ وثمانينَ وسبعِمائة، وقد قارَب الخمْسين سَنَة»[3].

وقالَ علاءُ الدّين ابْن خطيب النّاصريّة في «تاريخه»: «كانَ رئيسًا، عالِمًا، حَسَنَ الأخْلاق والشَّكل، عادِلًا في أحكامِه، اعتمَد علىٰ العُلماء مِن نُوَّابه، وتخَلّىٰ عن الأشياء، ورفَّه نفسَه عن التّعَب، وقد كان شهابُ الدِّين ابنُ الفَصِيح يَحْكِي عنْه أشياءَ مَهُولةً مِن التّظاهُر بالفِسْق، والتّهاوُن بأَمْر الدِّين! ولكنّه كانَ مع ذلِك

---

(١) هكذا حتّىٰ تتمّ السّجعة مع: «ولقبِه»، والنقص في (أب) قال عنه ابن مالك في الألفية: «وفي أبٍ وتالِيَيْه يندُرُ».

(٢) عَدَلَ الثانية: بمعنىٰ مالَ وانحرَف.

(٣) ينظر: «نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دقماق [٣/ق٧/ب/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٤٣٧)].

جَوَادًا مِعْطاءً وهَّابًا..»[(١)].

وقالَ ابنُ تَغْري بردِي: «كانَ قليلَ العِلم بالنِّسبة إلىٰ أبيه، إلَّا أنَّه كانَ رئيسًا حَسَنَ الأخْلاق، كريمَ النفْس، عادلًا في أحكامِه، وكانَ في ولايته يَعْتمدُ علىٰ العُلماءِ مِن نُوَّابِه، فمَشَىٰ حالُه، وشُكِرَتْ سِيرتُه إلىٰ أنْ مات»[(٢)].

أقوالُ ذامِّيه

قالَ المقْريزِيُّ: «كانَ قد بلَغ غَايَةً فِي الجَهْل»![(٣)].

وقالَ أيضًا: «سارَ سيرةً عجيبةً، رفع فيها القواعدَ، وحكَمَ بعِلْمِه، إلا أنه كان جَوَادًا يَعْتمدُ علىٰ نُوَّابه، ويَتَخَلَّىٰ عن الحُكْمِ لقِلَّةِ عِلْمِه»[(٤)].

وقالَ ابنُ دُقْماق: «ونقَلْتُ من خَطِّ صاحِبنا الأديبِ المرْحوم شِهاب الدِّين أحمدَ ابنِ العطَّار ما مِثالُه: وقلتُ في أمير غالِب ـ وهو ابنُ قِوَام الدِّين الأَتْقانِيّ الَّذي كان مُدَرِّسَ الصَّرْغَتْمِشِيَّة ـ وهُو قاضي القُضاة بِالشّام يومئذٍ، وقَد بلَغني من

---

(١) ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [ق/١٦٠/أ/ مخطوط دار الكتب الظاهرية/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)]، أو [ق/١٨٥ ـ ١٨٦/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)]. وعنه ابنُ طولون في: «الغُرَف العلية في تراجم متأخري الحنفية» [ق٢٢٣/أ/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٣١ ـ تاريخ)]، أو [ق٩٠ ـ ٩١/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة شهيد علِيّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)]. وعبدُ القادر التميمي في: «الطبقات السنيَّة» [٢/٢٢٤]. وعنه في: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].

(٢) ينظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١١/٢٩٤].

(٣) ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٥/١٤٥]. وعنه ابنُ الحمصي في: «نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان» [ص/٥٧].

(٤) ينظر: «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» له [١/٤٣١]، وعنه ابنُ طولون في: «الغُرَف العلية في تراجم متأخري الحنفية» [ق٢٢٣/أ/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٣١ ـ تاريخ)]، أو [ق٩٠ ـ ٩١/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة شهيد علِيّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)].

شخصٍ من أكابِرِ أهل العِلم يَرْوِي عن القاضي شهاب الدِّين الزُّهْرِي[(١)] أنَّه حكىٰ عن هُمَام الدِّين أمير غالب أنَّه حَكَم بيْن امْرأتيْنِ، فادَّعَتْ إحداهُنَّ وأنكَرتِ الأخْرىٰ، فقالَ للّتي ادَّعَتْ: «احْلِفِي، فقالَت: نعَم، فحَلَّفَها، وقالَ للمُدَّعَىٰ عليْها: قَد حلفَتْ واسْتحَقَّتْ! اخْرُجي في رِضاها»!

وهذا حُكْمٌ خَرَق الإجْماعَ[(٢)]، وله من هذا النَّوع شيءٌ كثير، سامحَه اللهُ تَعالىٰ»[(٣)].

وقالَ ابنُ حَجر ـ في حوادث (سَنَة: ٧٨٠هـ) ـ: «وفيها استقرّ أمير غالب بْن أمير كاتب هُمَام الدِّين ابن قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ في قضاء الحنفيّة بدمشْق، وكان مذكورًا بالفِسْق والجهل»[(٤)].

وقالَ أيضًا ـ في حوادث (سَنَة: ٧٨٤هـ) ـ: «وكان الهُمَام من عجائِب الدَّهر في الجهْل والخَبْط وقِلّة الدِّين»[(٥)].

وقالَ أيضًا: «حكىٰ لِي نَقِيبُه شِهابُ الدِّين ابْن الفصيح: أَنَّه كَانَ يَتظاهَر

(١) هو العلَّامة بقية السلَف، مُفْتي المسلمين، صَدْرُ المُدَرِّسين، قَاضِي القُضَاة شهاب الدِّين أبو العباس أحمد بن صالح بن أحمد بن خطاب العلوي الزهْرِيّ البِقاعِيّ الدمشقي. كانت له مُشَارَكَة جَيِّدَة في العَرَبيّة وأصول الدِّين، وله نَظْمٌ حسَنٌ، وانْتَهَتْ إِلَيْهِ رئاسةُ الشَّافِعِيَّة بعد موت أقرانه، وَتفرَّد بالمشيخة مُدَّة، وكان رجلًا عَارِفًا بالأمور، ويُتَيَمَّن بِرَأْيِهِ ويُسْتشار في الأُمُور، وَله حَظٌّ من صَلَاةٍ وَصِيَام وعبادَة، وكان قَلِيلَ الوقيعة في النَّاس، حَافِظًا لِلِسَانِهِ. (توفي سنة: ٧٩٥هـ). ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [٣٤٢/٥]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [١٦٣/١ ـ ١٦٤]. و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة [١٤٤/٣]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٥٢/١].

(٢) هذه الجملة مَقُول القَول: «وقلتُ في أمير غالب...».

(٣) ينظر: «نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دقماق [٣/ق٧/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ/ ٤٣٧)].

(٤) ينظر: «إنباء الغمر» لابن حجر [٢٦٨/١].

(٥) المصدر السابق [٨٩/٢].

بِالفُجُورِ، وكان لَا يتَصدَّىٰ للأَحْكَام، بل فَوَّضَها للنُّوَّاب، وتخَلَّىٰ هُوَ للهْو»[١].

وقال أيضًا: «كان مع فَرْط جَهْله وقِلَّة دِينه جوَادًا سليمَ الصدر، ويُحْكَىٰ عنه [مِن] أحكامِه أشياء تُشْبه ما يُحْكَىٰ عن قَراقُوش[٢] وأطَمّ! حتّىٰ أنّه حَلَّفَ امرأةً ادَّعَتْ! وحَكَم على المُدَّعَىٰ عليْه أنّه يَدْفَع لها ما حَلفَتْ عليْه!

وحكَىٰ لي عنه ابنُ الفصيح ـ وكان نَقِيبًا عندَه ـ مَساوِئَ من الإسْراف علىٰ نفسِه، وكان ابنُ جماعة يَحْكي عنه أنّه قُدِّمَتْ له قضيّة فيها: فلانٌ له دعْوىٰ شَرْعيّة علىٰ شخصٍ يُسَمَّىٰ أسد، فكتبَ: إن كان وحْشِيًّا فلا يَحْضُر!»[٣].

وقَد مضىٰ ما نَقَله علاءُ الدِّين ابْن خطيب النّاصرِيّة في «تاريخه»: عن شهاب الدِّين ابن الفصيح: أنّه كان يَحْكي عنْه أشياء مَهولةً من التظاهُر بالفِسق، والتهاوُن

(١) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٦].

(٢) هو قَراقوش بن عبد الله الأسدي، أبو سعيد، بهاء الدِّين، الأمير المشهور، نشأ في خِدمة السلطان صلاح الدين الأيُّوبِيّ، وناب عنه في الديار المصرية، كان هُمَامًا مُولَعًا بالعِمْران، وهو الّذي بنَىٰ السُّور المحيطَ بالقاهرة، وبنَىٰ قلعةَ الجَبل، وبنَىٰ القناطِر التي بالجيزة علىٰ طريق الأهرام، ولمَّا أخَذ صلاحُ الدِّين مدينةَ «عَكّا» من الفرنج ولَّاه عليها، ثمّ لَمَّا عادوا واستولَوا عليْها أسَروه، فافْتَكَّه السّلطانُ صلاحُ الدِّين بعشَرة آلاف دينار، وفَرِح به فرحًا عظيمًا. وتوفي في القاهر.
وتُنْسَب إليه أحكامٌ عجيبة في ولايته، قال عنها ابنُ خلكان: «الظاهر أنها موضوعة، فإنّ صلاح الدِّين كان يَعْتمد في أحوال المملكة عليه، ولولا وُثوقه بمعرفته وكفايته ما فَوَّضَها إليه. وقَراقُوش: بفتح القاف والراء، وبعد الألف قاف ثانية، ثم واو وبعدها شين معجمة، وهو لَفْظٌ تُرْكي تفسيرُه بالعربي: العُقَاب، الطائر المعروف، وبه سُمِّيَ الإنسان. ينظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان [٤/٩١ ـ ٩٢]. و«تاريخ الإسلام» للذهبي [١٢/١١١٨]، و«الوافي بالوفيات» للصفدي [٧/٢٣٧].

(٣) ينظر: «إنباء الغمر» لابن حجر [٢/١٠٩]. وعنه ابنُ طولون في: «الغُرَف العَلِيَّة في تراجم متأخري الحنفية» [ق٢٢٣/أ/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٣١ ـ تاريخ)]، أو [ق٩٠ - ٩١/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة شهيد عليّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)]، وابنُ العماد في «شذرات الذهب» [٤/٤٨٧ ـ ٤٨٨].

بأمر الدِّين!(١).

وقالَ عبدُ الباسط الحَنَفِيّ: «لم يكُن مشكورَ السِّيرة في شيْء»(٢).

وقالَ ابنُ الحِمْصيّ: «كان عارِيًا من العلوم، مُمْتَلِئًا مِن ضِدِّها»(٣).

وله أبياتٌ غَزَلِيَّة وجَدَها ابنُ طولون بخطِّ يَدِه(٤).

وفاتُه

توفِّي في جُمادَىٰ الأُولىٰ سَنَة أربعٍ وثمانين وسبعمائة (٧٨٤هـ) بدمشق، وقد قارَبَ الخمسين سَنَة، عليه رحمةُ الله تعالىٰ.



(١) ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [ق/١٦٠/أ/ مخطوط دار الكتب الظاهرية/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)]، أو [ق/١٨٥ ـ ١٨٦/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)]. وعنه ابنُ طولون في: «الغُرَف العلية في تراجم متأخري الحنفية» [ق٢٢٣/أ/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٣١ ـ تاريخ)]، أو [ق٩٠ ـ ٩١/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة شهيد علِيّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)]. وعبدُ القادر التميمي في: «الطبقات السنيَّة» [٢/٢٢٤].

(٢) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٢/١٩٠].

(٣) ينظر: «نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان» لابن الحمصي [ص/٥٧].

(٤) ينظر: «الغُرَف العَلِيّة في تراجم متأخري الحنفية» لابن طولون [ق٩١/ أ/ مخطوط مكتبة شهيد علِيّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٢٤)].

المَبْحَثُ السَّادس
الوظائِف الّتي تَولَّاها

لا نعْلم وظيفةً تولَّاها المؤلِّفُ قبْل دخولِه بغْدادَ، ولا يَبْعد أن يكونَ كانت له مجالسُ تدريسٍ في بعض مدائِن بلاد ما وراء النَّهر قبل رِحْلَته عنْها.

وتنقسم المَناصِبُ التي تولَّاها المؤلِّفُ إلىٰ قِسْمَيْنِ.

١ ـ ولاية القضاء.

تولَّىٰ المؤلِّفُ مَنْصبَ قاضِي القُضاة الحنفيّة ببغْداد كما ذكَره جماعة[١]، وذلك بعد عَوْدته مِن مصر سَنَةَ اثنتَينِ وعشرين وسبعِمائة (٧٢٢هـ)، وذكروا أيضًا أنه عُزِلَ منه[٢].

٢ ـ رئاسة التَّدْريس.

قد ترادفَتْ كلماتُ المُؤرِّخين علىٰ كون المؤلِّف قد تولَّىٰ تدريسَ جملةٍ من

---

(١) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٣]. و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [١/٢٩٨]. و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي [١/١٣٠]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [١/٤٦٠]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢١]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/٣٤٤]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٥٨]. و«عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥//ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٢) ينظر: «الوفيات» لابن رافع [٢/٢٠٥]. و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٣/أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]، و«عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥//ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي [١/١٣٠].

المَدارِس والجَوامِع في بلدان مختلفة قبل تَوْلِيته القضاءَ وبَعْده، وقد انتفع كثيرٌ من الطلبة بهذه الدّروسِ وأفادوا منها.

ونحن نَذْكُر هنا أسماءَ المَدارِس والجَوامِع التي كان يَعْقد فيها المؤلِّفُ تدريسَ الطلَبة الحنَفية وغيرهم، مع التّعريف المُقْتضب بالمدرسة وأخبارها.

١ ـ مدْرسة جامِع المشْهد الحَنِيفِيّ ببغْداد.

لعلَّ هذِه المدْرسة هي أوّل ما بلَغَنا بشأنِ انتِظام المؤلِّف وانتِصابه للتَّدريسِ والإفادة، وقد نَصَّ علىٰ ذلِك جماعةٌ ممَّنْ ترجَم للمُؤلِّف.

دخَل المؤلِّفُ العراقَ في يوم السّادس مِن شهر شعبان سَنَة سبع عشْرة وسبعِمائةٍ (٧١٧هـ)[١]. وتفَقَّه هناك بأهلِها[٢]، ثم درَّس بمشْهد الإمام أبي حنيفة ببغْداد، ومَكَث فيها ما شاء الله، حتّىٰ اشتهَر أمْرُه وذاع شأنُ تدْريسِه بالمَشْهد الحَنيفي[٣].

وجامعُ المشْهد الحَنِيفِيّ: هو جامِع الإمام الأعْظم أبي حنيفة النعمان، وهو أحد المساجِد والمَدارِس التّاريخية في مدينة بغْداد، وتُسَمَّىٰ المنطقة التي حول الجامِع بـ: الأعظميَّة؛ نسبة إليهِ، وتقعُ في شمال بغْداد علىٰ جهة الرَّصَافة، ويُقابِلها الكاظِميَّة؛ نسبةً إلىٰ مَرْقد الإمام السّيّد الجليل موسىٰ الكاظِم الَّذي يقع فيها.

---

(١) كما ذكَر ذلك المؤلفُ في غاشية نُسْخته التي بخطِّه من: «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدّبُوسِيّ [مخطوط مكتبة لا له لي ـ بتركيا (رقم الحفظ/٦٩٠)].

(٢) ينظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي [١٠٢/٣].

(٣) وهذا أخذناه من قول عَلَمِ الدِّين البرزالي في حوادث سَنة (٧٢١هـ): «وقَدِم دمشقَ الشيخُ قِوَامُ الدِّين أمير كاتب ابن الأمير العميد عُمَر الأَتْقَانِيّ الفارابِيّ، مُدَرِّس مَشْهَدِ الإمام أبي حَنِيفَةَ ببغداد، في أَوَّلِ رمضان..». نقله عنه ابنُ كثير في: «البداية والنهاية» [٩٩/١٤]. فيكون دخولُه بغدادَ وشهرتُه فيها بالتدريس كان قبل دخوله دمشق.

ولقد بُنِيَ المسْجد الحَنِيفِيّ هذا (سَنَة: ٣٧٥هـ) بجوار قَبْر الإمام أبي حنيفة النعمان، ثم في (عام: ٤٥٩ هـ)، بُنِيَ مَشْهدٌ وقُبَّةٌ على القبر، وكذلك بُنِيَتْ مدرسةٌ كبيرة، وتُعْتبر مدْرسة أبي حنيفة هذه مِن أقدَم المَدارِس الإسلامية، وتُسَمَّى حاليًا: كلية الإمام الأعْظم(١).

٢ ـ المدْرسة الخاتُونية.

لَمَّا دخَل المؤلِّفُ دمشقَ للمرَّة الأُولى سَنَة إحدى وعشْرين وسبعِمائة (٧٢١هـ). نزَل بالمدْرسة «الخاتونيّة»(٢). ولا يَبْعُد أن يكون قد عَقَد فيها مَجالِس التدْريس كما عَقَدها في غيْرِها من المَدارِس.

وهذه المدْرسة الخاتونيّة كانت والمَسْجِدَ المُلْحقة به بِها على الشّرَف القِبْليّ عِنْد مَكانٍ يُسَمَّى صنعاءَ الشَّام المُطِلّ على وَادِي الشّقْراء ـ إحْدى مُتَنَزّهَات دمشْق ـ، وكانت من كبار مدارس الحَنَفِيَّة وأجْوَدها مَعْلُومًا، وقد خَرِبَتْ هذِه المدْرسةُ في أواخِر حُكْم المَماليك، ونُقِلَتْ أنقاضُها لتُعَمَّر بها مدرسةٌ غيرها في باب الجَابِيَة(٣).

٣ ـ المدْرسة البَلْخية.

وقَد دخَلَها المؤلِّفُ بعْد عَوْدته مِن العِراق معْزولًا من قضاءِ بغْداد في المرَّة الأخيرة، وبعد تَطْوَافه بعِدَّة مُدُنٍ، إلى أنْ حَطَّ في دمشْق سَنَة سبعٍ وأربعين

---

(١) ينظر: «مدرسة الإمام أبي حنيفة» لوليد الأعظمي [ص/١١]. و«تاريخ الأعظمية» له [ص/٥٨]. و«تاريخ جامع الإمام الأعظم» لهاشم الأعظمي [ص/٣١]. بواسطة «مدارس بغداد القديمة» لشرف الدين الكيلاني [ص/١٦ ـ ١٩].

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير [٤٠٣/١١]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٥/١]. و«الدُّر المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٨٦//ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)]، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي [١٠٢/٣].

(٣) ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي [٣٨٤/١ ـ ٣٨٨]. و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لعبد القادر بن بدران [ص/١٦٧، ١٦٨]. و«خطط الشام» لمحمد كُرد علِيّ [٩٠/٦].

وسبعمائة (٧٤٧هـ).

وقد نصَّ علىٰ دخوله فيها جماعة من المُؤَرِّخين(١).

قالَ ابنُ رافِعٍ في ترْجمة المؤلِّف: «تفَقَّه ودرَّس بمشْهد أبي حنيفَة بِظَاهِر بَغْدَاد، ثمَّ عُزِل فانتقَل إِلَىٰ دمشْق فدَرَّس بالبَلْخِية..»(٢).

والمدْرسةُ البلخيَّةُ كانَت تُعْرَف قديمًا بـ: «خربة الكنيسة» وتُعْرَف أيضًا بـ: «دار أبي الدَّرْداء رضي الله تعالىٰ عنه»، أنشأَها الأميرُ ككز الدقاقِيّ بعد سَنَة خمسٍ وعشْرينَ وخمسِمائة (٥٢٥هـ) لأجْل الشيخ بُرْهان الدّين أبي الحسَن عَلِيّ البلخِيّ، وكانت دَاخلَ المدْرسة الصّادِريّة، وكان بابُهَا أَوّلًا عِنْد حَمَّام بَاب البَرِيد، فَجُعلَ من المدرسة الصّادِريّة، ثمَّ اختلسَتْ وصَارَت بُيُوتًا للسُّكْنَىٰ، وكانَت عِنْد أيَّام وجودهَا بَابُهَا يَفْتح إِلَىٰ الصّادِريّة، وقدِ اندرسَتِ الآن وعَفَتْ آثارُها(٣).

٤ ـ مدْرسة دار الحَدِيث الظَّاهِريَّة.

نصَّ غيرُ واحدٍ من المُتأخِّرين علىٰ كوْن المؤلِّف قد وَلِيَ مشيخَةَ دار الحديث بالمدْرسة الظّاهريّة بدمشق بعد وفاة الحَافِظ شَمْس الدِّينِ الذَّهبي(٤)، لكنّه لَم يَلْبَث

(١) ينظر: «تاريخ ابن قاضي شهبة» [١٢٣/٣]. و«الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [٩٤/١].

(٢) ينظر: «الوفيات» لابن رافع [٢٠٥/٢]، وعنه التقِيُّ الفاسي في: «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» [١/ق١٥٢/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٣) ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي [٣٦٨/١ ـ ٣٧٠]. و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لعبد القادر بن بدران [ص/١٥٥ ـ ١٥٦]. و«خطط الشام» لمحمد كُرد عَلِيّ [٨٨/٦].

(٤) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٤/١]. و«تاريخ ابن قاضي شهبة» [١٢٣/٣]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ/ ١٣٧١٩)]. و«الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [٩٤/١]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [٤٦٠/١]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٣١٧/٨]. و«الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢٢١/٢]. و«المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢٤١/٢].=

فيها إلّا أيّامًا فقَط(١)، ثمَّ تنازَل عنها بمَحْضِ إرادته لقَاضِي القُضَاة جمال الدِّين مُحَمَّد ابن عبْد الرَّحِيم بْن عبْد المَلِك المسْلَاتِي المَالِكِي(٢)، بعد عَزْمه على التوجُّه إلى مصر بطلبٍ من الأمير صَرْغَتْمش النَّاصِرِيّ.

وتُعَدّ المدْرسةُ الظّاهريّةُ من المَعالِم المُهِمة في دمشْق القديمة، كما تُعْتبر مِن أجمل ملامح فنون العِمارة الباقية إلى يومنا هذا، بنَاها المَلِكُ السعيدُ أبو المَعالي ابن المَلِك الظّاهر بِيبَرْس لجَعْلها تُربةً لوالِده فوق دار الشَّريف أحمد بْن الحُسين العقيقِيّ بعد أنِ اشتراها منه، وخَصَّص قِسْمًا منها لبناء ضريحٍ لوالِده، أمّا القِسْمُ الآخَر فقَد جعلَ منْه مدرسةً لتحْفيظ القُرآن وتعْليم الفقْه، وقد كانَت موقوفةً على الحنفيَّة والشّافعيَّة جميعًا.

وتقَع المدرسةُ الظاهريَّة أو (تُرْبة المَلِك الظّاهر بِيبَرْس) في مدينة دمشق القديمة، بمنطقة العِمارة الجوانية بباب البريد، بين بابَيِ الفرَج والفَراديس، مُقابل المدرسة العادِلية الكبرى، وهي بَاقِيَة إِلَى الآن مَشْهُورَة مَعْرُوفَة، وبابُها بِنَاؤُه من العَجَائِب، وتُعْرَف حاليًّا بـ: دار الكتب الظاهريّة الوطنية التي تعود مِلْكِيَّتُها إلى وزارة الأوقاف السُّورية(٣).

= و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٥٨].

(١) ينظر: «ذيل العبر/ الملحق بآخِر العبر للذهبي» للحُسيني [٤/١٧٥/ طبعة دار الكتب العلمية]. و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٢) ينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْروزآبادِيّ [ق/٨٥//ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، وينظر أيضًا: «إنصاف الفقهاء للمخالف (فصول ومواقف) / أوْ إبطال التهويلات في دعوى التعصب في الفِقْهيات» لرامي بن محمد جبرين سلهب [ص/٢٥٩].

(٣) ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي [١/٤١٨ ـ ٤٢١]. و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لعبد القادر بن بدران [ص/١١٩ ـ ١٢٢]. و«خطط الشام» لمحمد كُرْد علِيّ [٦/٨١].

٥ ـ التدْريس بالجَامِع الماردَانِيّ.

ذَكَر غيرُ واحدٍ أنَّ المؤلِّف تولَّىٰ التّدريسَ أيضًا بالجَامِع الماردَانِيّ بالقاهِرة[١].

ويقَع جامعُ الماردَانِيّ بجوار خَطّ التَّبّانة خارِج باب زويلة[٢]، وكان مكانُه أوَّلا مقابِر أهل القاهِرة، ثم عُمِّر أماكن، فلَمَّا كان في سَنَة ثمانٍ وثلاثين وسبعِمائة (٧٣٨هـ)، أُخِذَتِ الأماكن من أربابها، وهُدِمَتْ وبُنِيَ مكانها هذا الجامِع، وجاءَ من أحْسنِ الجوامِع.

وأوَّلُ خُطبة أُقِيمَتْ فيه يوم الجمعة رابع عَشر رمضان سَنَة أرْبعين وسبعِمائةٍ (٧٤٠هـ). وقد تَمَّ البدْءُ بإنْشائِه بأمْر الأميرِ علاء الدِّين الطُنْبُغا بْن عبد الله الماردانِيّ السّاقي المعْروف بـ: الطُّنبُغا الماردَانِيّ (سَنَة: ٧٣٩هـ)، وانتهىٰ بناؤه

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/٢٧٩]. و«نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دقماق [٣/ق٦/أ/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٤٣٧)]، و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/ ١٣٩]. و«نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. و«حسن المحاضرة» للسيوطي [١/١٢٦]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [٣/٣٩/ طبعة ديوان الوقف السني ببغداد]. و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق٢٩٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]، و«البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر/ ويعرف: بتاريخ الجَنَّابي» لمصطفىٰ الجَنَّابي [١/ق٣٨٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٨٥)]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْري زَادَه [٢/٢٤١]. و«سُلّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٤].

(٢) **باب زويلة:** هو أحد أبواب القاهرة القديمة في سُورها القِبْلي، أنشأه أميرُ الجيوش بَدْر الجَمَالِيّ في (سَنَة: ٤٨٥هـ)، وكان هذا السُّور يُواجه تقريبًا باب زويلة الذي كان في سُور القائد جوهر، وقد هُدِم. وبابُ زويلة الحالي أكبر أبواب القاهرة وأضخمها يقوم علىٰ رأس شارع المُعِزّ لدِين الله مِن الجهة القِبْلية ويَعْلُوه مِئْذَنَتَا جامع المَلِك المُؤَيّد شيخ، ويُسَمِّيه بعضُ الناس بابَ المُؤَيّد، أوْ باب المُتولِّي. ينظر: «موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام» لعبد الرحمن زكي [ص/٢١].

(سَنَة: ٧٤٠هـ)[١].

وجامعُ الماردانِيّ لا يَزال موجودًا حتّىٰ الآن بشارع باب الوزير[٢] بحَيِّ التَّبانة بِقِسْم الدَّرْب الأحْمر[٣]، وهو يَتْبع منطقة آثار جنوب القاهرة، ويُعَدّ مَقْصِد رجالِ الفنِّ الإسْلامي لمُشاهَدة جَمال زَخارِفه[٤].

٦ ـ المدْرسة الكَنْجِيَّة.

قالَ ابنُ حجَر في ترجمة المؤلِّف: «ثمَّ قَدِم دمشقَ ثَانِيًا فِي شهر رَجَب (سَنَة: ٧٤٧هـ)، وَوَلِيَ بهَا تدْريسَ دَار الحَدِيث الظَّاهِرِيَّة بعْد وَفَاة الذَّهَبِيّ، وتدريس الكنحية، ثُمَّ نَزَل عَنْهُمَا»[٥].

كذا وقع: «الكنحية» بالحاء المهملة! وكذا نقله عنه: السيوطيُّ[٦]

(١) ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي [٤/١٠٩].

(٢) **باب الوزير**: هو أحد أبواب القاهرة الخارجية في سُورِها الشرقي الذي أنشأه صلاحُ الدِّين في المسافة الواقعة بين الباب المَحْروق وبين قلعة الجبل، فتَحَه الوزيرُ نجْمُ الدِّين محمود بن شروين المعروف بـ: وزير بغداد وَقْتَ أن كان وزيرًا للمَلِك المنصور أبي بكر بن محمد بن قَلاوون في (سَنَة: ٨٤٢هـ)، ولهذا عُرِفَ من ذلك الوقت باسم: باب الوزير، وإليه يُنْسَب شارعُ باب الوزير وقَرافة باب الوزير، وهذا الباب لا يَزال قائمًا إلىٰ اليوم، وقد جَدَّده الأميرُ طَراماي الأشرفِيّ صاحب القُبَّة المُجاوِرة للباب في (سَنَة: ٩٠٩هـ). ينظر: «موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام» لعبد الرحمن زكي [ص/٢٦].

(٣) **قِسْم الدَّرْب الأحمر**: خطَّة كبيرة شهيرة بالقاهرة، وتَشْتمل علىٰ معالِم مشهورة، منها: حَيّ الأزهر، وباب الوزير، والباطنية، وتحت الربع، حارة الروم، والحمزاوي، والداودية، ودَرْب سعادة، ودَرْب شغلان، والسروجية، وسُوق السلاح، والغُورية، والمُجاوِرين، والمُغْربلين. ينظر: «موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام» لعبد الرحمن زكي [ص/٢٠٠ ـ ٢٠١].

(٤) ينظر: «الخُطَط التوفِيقيَّة لمصر الجديدة» لعَلِي باشا مبارك [٥/٥١]. و«تاريخ المساجد الأثرية» حسن عبد الوهاب [١/١٤٧ ـ ١٥١]. و«القاهرة تاريخها وآثارها» لعبد الرحمن زكي [ص/١٢٤].

(٥) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٣ ـ ٤٩٤].

(٦) ينظر: «بغية الوعاة» للسيوطي [١/٤٦٠]. وهكذا وقع في بعض النُّسَخ الخَطية أيضًا [ق٩٣/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٣١)]. وأشار الناسخُ بالحاشية إلىٰ أنه=

وغيرُه[١]! وما الكنحية؟ لم نَظْفر باسم هذه المدْرسة في شيءٍ من مَظَانِّها من المصادِر والمَراجِع وكُتبِ التّواريخ والتّراجم الّتي وقَفْنا عليها!

نعَم: أشار مُحقِّق: «الدرَر الكامنة» بالحاشية إلىٰ أنّه وقَع في بعْض النُّسَخ: «الكَنْجيَّة»[٢]. بالجيم المعْجمة، وهذا لعلّه أصحّ، فهكذا نقَله ابنُ الشِّحنة[٣] وعبدُ القادِر التميمِيُّ[٤] عن ابن حَجر[٥].

ثمَّ أشار مُحقِّق: «الدرَر الكامِنة» بالحاشية أيضًا إلىٰ أنّه وقَع في هوامِش بعض النُّسَخ هذه العبارة: «لعلَّه القَلِيجية».

وهذا الأخير هُو المشْهور المعْروف، فالمدرسةُ القَلِيجيّة كانَت داخل البابَيْنِ: الشرقِيِّ وبابِ تُوما بدمشق، بنَاها مُجاهِد الدِّين الأمير أحمد بْن عَلِيّ بْن قَلِيج (المتوفَّىٰ سَنَة: ٦٤٣هـ)، وانتهَتْ عِمَارتُها سَنَة خمسين وسِتّمائة (٦٥٠هـ)، وقد ضاعَتِ الآن مَعالِمُها واختفَتْ، وكانَت مِن مَدارِس الحنفيَّة المعْروفة ثمَّة، وكانت تُعْرَف في القَرْن الحادي عشر بـ: مَزار سيدي سيف الدِّين[٦].

= وقَع في نسخةٍ أخرىٰ: «الكمحية»!

(١) ينظر: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع - تاريخ)].

(٢) هكذا ضبَطَه وجَوَّده بالشكل: المُحِبُّ ابنُ الشِّحنة.

(٣) في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٤٢/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٤) ينظر: «الطبقات السنيَّة» للتّميمي [٢/٢٢١].

(٥) وهكذا وقع في بعض النُّسَخ الخَطيّة لـ: «بغية الوعاة» للسيوطي [ق١٩٨/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٣٢)].

(٦) ينظر: «الدّارس في تاريخ المَدارِس» للنّعيمي [١/٥٦٩]. و«خطط الشام» [٦/٨٥ - ٨٦]. و«مُنادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لابن بدران [ص/١٣٨ - ١٣٩]. و«إعلام النّبلاء بتاريخ حلب الشّهباء» لراغب الطباخ [٤/٤٠٣ - ٤٠٤].

٧ ـ المدْرسة الصَّرْغَتْمِشِيَّة.

قالَ الصَّفدِيُّ(١) ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «ثمّ إنه طُلِب إلىٰ مصر وراح، فراجَ عند الأمير سيف الدِّين صَرْغَتْمش وعَظَّمه، وبنىٰ له مدرستَه بالقاهرة، وولّاه تدريسَها».

وقالَ أبو الوليد ابن الشِّحْنة ـ في ترْجمة المؤلِّف(٢) ـ: «قَدِم مِصْر فأكرَمَه الأمير صَرْغَتْمش، وبنَىٰ له المدرسةَ الصَّرْغَتْمِشِيَّة المشْهورة بالدّيار المصْريّة».

وقالَ المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنة: «أخبرَني شيخُنا الحافِظ أبو الوفاء(٣) أنَّ الأميرَ صَرْغَتْمش النّاصِريّ كان قَصْدُه أن يَبْنِيَ مَدْرستَه ويُقَرِّر في تدريسِها الشيخَ عَلاءَ الدِّين ابن الأَقْرَب البَانقُوسِيّ الحَلَبِيّ(٤)، فقُدِّرَتْ وفاتُه، وكانت ولايةُ الشّيخ قِوَام الدِّين لها علىٰ أكمَل وجوه التّعظيم، حتّىٰ إنّه يوم إلْقاء الدّرس حَضَر الأميرُ صَرْغَتْمش إلىٰ منزل الشّيخ بقَناطِر السِّباع(٥) واسْتَدْعاه للحضور.

---

(١) في: «أعيان العصر وأعوان النصر» [٦٢٤/١].

(٢) في: «روضة المناظر في عِلْم الأوائل والأواخر» [ق٧٩/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ١٥٣٧)].

(٣) يعني: الحَافِظَ البرهان الحَلَبِي أَبا الوَفَاء إبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن خَلِيل الطرابُلسِيّ الشَّافِعِي المشهور بـ: سِبْط ابن العجمي. (المتوفَّىٰ سَنَة: ٨٤١هـ). ينظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي [ص/٥٥١]. و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١٤٧/١]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٥٢/١].

(٤) مضت ترجمته ضِمْن تلامذة المؤلف.

(٥) قَناطر السِّبَاع: مكانها الآن بميدان السيدة زينب بالقاهرة، وكانت عبارة عن قنطرَتَيْنِ، الأُولىٰ تَصِل بين شارع السَّدِّ وشارع الكُومي (امتداد شارع خيرت حاليًا)، والقنطرة الثانية تَصِل بين شارع مَراسينا (الجِسْر الأعظم) وشارع الكُومِي حاليًا، وبَقِيَتْ هذه القَناطِر موجودة ومعروفة باسم: قنطرة السيدة زينب الذي دخل فيها جُزْء من شارع الكُومي وجزء من شارع مراسينا.
وأولُ مَن أنشأ قناطِر السِّباع: هو السلطان المَلِك الظاهر رُكْن الدِّين بيبرس البندقداري، ونصَبَ عليها سِبَاعًا حَجَرية؛ لأنه كان مُتَّخِذًا الفهدَ (السَّبع) رنكًا (شِعارًا) له، ولهذا قيل لهذه=

فلَمَّا رَكِبَ الشيخُ أخَذَ الأميرُ صَرْغَتمش بِركابِه، واستمَرَّ ماشيًا في رِكابِه إلىٰ المدْرسة ومعَه جماعة من الأُمَراء مُشَاة، فقالَ له: يا أمير صَرْغَتْمش لا تأخُذ في نفسِك مِن مَشْيِك آخِذًا برِكَابي، فقد أخَذ بِركابِي سُلْطَانانِ من بني سَلْجُوق. وكان يومًا مشْهودًا»(١).

وقالَ ابنُ خَطِيب النَّاصِريّة: «دَرَّس بدمشْق وأفتَىٰ وأفاد، ثم رحَلَ عنها مطلوبًا إلىٰ الدّيار المصْريَّة، فعَظَّمَه الأمير صَرْغَتْمش النّاصِرِيّ، وفَخَّمه وبنَىٰ له مدرسة، وحَضَر الدّرسَ بها، وحَضَر معَه الأميرُ المذْكور، ومَلأ البِرْكَةَ التي للمدْرسة سُكَّرًا وسَقاه للنّاس، وعظَّمَه ذلك اليوم، إلّا أنّه لم يَتَهَنَّ بها، بل ماتَ بعد ذلِك بدونِ السّنتَيْنِ»(٢).

= القَناطِر: قنَاطر السِّبَاع، وقد عُرِفَ الحَيُّ الذي به حينئذ بـ: خَطّ قناطِر السِّبَاع، وظلَّتْ هذه التسمية مستخدمة في العصْرَيْنِ المملوكي والعثماني، ثم عُرِفَ بعد ذلك بحَيِّ السيدة زينب؛ نسبة لجامع وضريح السيدة زينب.
وقد تعرَّضَتْ قَناطر السِّباع للتخْريب علىٰ يد المماليك في المَعارك التي كانت بينهم وبين العثمانيين في مُحَرَّم (سَنَة: ٩٢٣هـ)، ثم عُمِّرَتْ بعد ذلك وحدثَ لها عِدّةُ ترميماتٍ مِعْمارية في أزمنة مختلفة.
وقد ذكَر عبدُ الغنيّ النابلسِيّ في رحلته التي زار فيها مصرَ (سَنَة: ١١٠٥هـ) قناطِرَ السِّباع، وكانت السِّباعُ لا تزال موجودة عليها، فقال: «فمَرَرْنا علىٰ المكان المُسمَّىٰ بـ: قَناطِرِ السِّبَاع، فوجَدْنا هناك صورةَ سَبْعَيْنِ اثنينِ من الحِجَارة علىٰ قَناطِرٍ لها بالخليج استدارة». وقد ظلَّت قَناطِر السِّباع قائمة حتىٰ رُدِمَتْ مع الخَليج المصري (سَنَة: ١٨٩٨م). ينظر: «الخطط التوفيقية الجديدة» لعلِيّ باشا مبارك [١٥/٣ ـ ١٦]. و«وَصْف مدينة القاهرة وقلعة الجبل» تأليف المستشرق جومار. ترجمة: أيمن فؤاد سيد [ص/١٦٦ ـ ١٦٧]. و«متنزهات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني» لمحمد الششتاوي [ص ١٩٨ ـ ٢٠٠].

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. وعنه في: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢٢٣/٢]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٤٥/١ ـ ٣٤٦]. و«المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].

(٢) ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٦٠ ـ ١٦١/أ ـ ب/=

وقالَ ابنُ تغْرِي بَرْدِي ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «طُلِب إلى القاهِرة مُكرَّمًا مُعَظَّمًا حتى حَضَرها وصار بها من أعيان العُلماء لا سيَّما عند الأمير صَرْغَتْمش الناصِريّ، فإنه لأجْلِه بنَى مدرستَه بالصَّلِيبة(١) حتى ولَّاه تدريسَها. ولَمَّا مات

= مخطوط دار الكتب الظاهرية/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)]، أو [١/ق/١٨٦ ـ ١٨٧/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)].

(١) **الصِّلِيبة**: منطقة مشهورة بحَيِّ السيدة زينب بالقاهرة، وعُرِفَت بهذا الاسم لتلاقِي شارع الصَّلِيبة وشارع شيخون وشارع الركبية وشارع السُّيوفية مُكَوِّنةً شَكْلَ صَلِيبٍ تُجَاه سبيل أُمِّ عباس ـ والدة الخديوي عباس حِلْمي ـ ويقال لهذه النقطة أيضًا: صَلِيب الجامع الطُّولونِيّ؛ لقُرْبها منه، وتقع منطقة الصَّلِيبة، أوْ خَطّ الصَّلِيبة ـ حسب الاصطلاح المتداوَل قديمًا في كُتبِ التاريخ والخِطَط ـ عند تقاطُع مدينة العسكر ـ التي اندثَرَت الآن بالكامل ـ ومدينةِ القطائع التي لم يَتَبَقَّ من آثارها سوى جامع ابن طُولون، وهذا الحَيُّ عامرٌ بالآثار الإسلامية الجميلة.

ويُعَدّ شارع الصَّلِيبة أحدَ أعرق شوارع مدينة القاهرة، وهو الآن يَبْدأ مِن ميدان القلعة وحتى أول شارع مارسينا بالقُرْب من السيدة زينب، والشارعُ معروف بهذا الاسم: «الصَّلِيبة» منذ أكثر من سبعمائة عام، وتُقَدَّر مسافة هذا الشارع بحوالِي نصف كيلو متر، فهو تقاطُع الشارع الأعظم ـ أي: شارع المُعِزّ وامتداده ـ مع الجِسْر الأعظم، فقد كان يَرْبط بين بركة الفيل وبِرْكة قارون، وكانت مساحةُ بركة الفِيل تَبْلُغ حوالي ١٤٠ ألف مِتر مُرَبَّع، أما بِرْكة قارون فمساحتُها أقل من نصف هذه المساحة.

فَقَبْل مائتي عام فقط كانت السُّفنُ والمَراكِب تملأ هذه البِرَك، وكان شارعُ الصَّلِيبة وما حَوْله هو المَقَرّ الوظيفِي والسَّكَنِيّ لكبار رجال الدولة منذ عصر السلطان الناصر محمد بن المنصور قلاوون في سَلْطَنته الثّالثة في الفترة من (سَنَة: ١٣١٢م)، إلى (سَنَة: ١٣٤١م)، وحتى نهاية عَصْر المماليك الشّراكِسة (سَنَة: ١٥١٧م).

وقد كان هذا الشارع مَسْرَحًا لكثير مِن الأحداث السياسيّة والاجتماعيّة في العصْر الممْلوكي: مِن مَواكِب السّلاطين، وإقامة الاحتِفالات، إلى مؤامرات المماليك ضِدّ بعضِهم البعْض، إلى تنفيذ عقوبة «التّجْريس» على مَن يَرْتكِب مخالفةً تَسْتَحِقّ، سواءً مِن الأُمَراء أو المَمالِيك أو حتى العامّة.

وقد اكتسبَتْ منطقةَ الصَّلِيبة أهميةً استراتيجية نظرًا لمَوْقعها بين عَواصِم مصر الإسلامية عَبْر عصورها، ومع انتقال مَقَرّ الحُكْم إلى القلعة في العصْر الأيوبي أَقْبَلَ الأُمَراءُ على السَّكَن فيه وحَوْله، وشَيَّدوا مُنْشآتهم العسكرية فيه، بالإضافة إلى مصانع الأسلِحة المُنْتشرة حول الصَّلِيبة، فضلًا عن قلعة الجَبل. ينظر: «موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام» لعبد الرحمن زكي [ص/ ١٤٩]. والكتاب المُمْتِع: «نصف كيلو تاريخ ـ حَيّ الصَّلِيبة. سياحة في الأثر والبَشر» لمُؤَلِّفه أحمد الشاذلي.

ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ـ ولِيَ تدريسَ الصَّرْغَتْمِشِيَّة العلَّامةُ أرْشد الدِّين السّرائِيّ الحَنَفِيّ[(١)]»[(٢)].

وقالَ عبدُ الباسِط الحَنَفِيّ ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «ثم دخَل القاهرةَ أخيرًا، وعَظَّمه صَرْغَتْمش جِدًّا، وله أنشأ مدرستَه وقرَّره في مشيختِها، وشرَطَ أنْ تكون للحنفيَّة فقَط»[(٣)].

وقالَ طاشْ كُبْرِي زادَهْ ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «ذهَب إلىٰ مصْر في صَفَر سَنَة إحدىٰ وخمْسين، فعَظَّمه الأمير صَرْغَتْمش النّاصرِيّ، ودرَّس بالجامِع الماردَانِيّ، فلمَّا عَمَّر الأميرُ صَرْغَتْمش المدْرسةَ المُجاوِرة لجامِع ابن طُولون، أجلَسه بها مُدَرِّسًا، وذلِك في جُمَادَىٰ الأُولىٰ سَنَة سبعٍ وخمْسين، فاختار لحضور الدَّرس طالِعًا، فحضَر والقمرُ في السُّنْبُلة، والزُّهَرَة في الأَوْج، وأقبَل عليه صَرْغَتْمش إقبالًا عَظِيمًا، وقُدِّر أنه لم يَعِشْ بعدَ ذلك سوىٰ سَنَةٍ وشيءٍ... وأمَر صَرْغَتْمشَ أنْ يَقْصُر مَدْرستَه علىٰ الحنَفيَّة»[(٤)].

خبَر افتِتاح المدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة

كان ذلك يومًا حافلًا سَنَة سبعٍ وخمْسين وسبْعمائة (٧٥٧هـ)، حضَره القُضاةُ والأُمَراء، والعلماءُ والطلَبة والعَوامّ، ولنَدَع المُؤلِّف يَقُصُّ علينا نبأَ ذلك اليَوْم الذي كان هو المُقدَّم فيه علىٰ غيرِه، ثم نَذْكر بعد ذلك وصْفَ المُؤرِّخِين له.

(١) هو الشيخ الإمام العالم العَلّامة أرشد الدين أبو الثناء محمود بن قطلوشاه السّرائيّ الحَنَفِيّ، كان بحرًا في العلوم لا سيّما العلوم العقلية والأدبية، وأقام بالقاهرة سنين كثيرة يَشْتغل ويُقْرِئ، وانتفَع به عامّةُ الطلبة من كلِّ مذهب، وتولّىٰ مشيخةَ الصَّرغتمشيّة بعد وفاة الشيخ العَلّامة قِوام الدِّين أمير كاتب الإتقاني، فباشَر تدْريسها إلىٰ أن مات بالقاهرة في جُمَادَىٰ الآخِرة (سَنَة: ٧٧٥ هـ)، عن نَيِّفٍ وثمانين سَنَة ـ رحمه الله ـ. ينظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١١/١٢٦، ١٢٧].

(٢) ينظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١٠/٣٢٥، ٣٢٦].

(٣) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [١/٢٩٨].

(٤) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٤١].

قالَ ابنُ شاكِر الكُتبِيُّ(١)، والفَيْروزآبادِيُّ(٢)، وقبْلَهما الصّلاحُ الصفدِيُّ(٣) في ترْجمة المؤلِّف(٤): «نقلْتُ من خطِّه ما صورتُه: تاريخ قُدومِنا دمشْق في الكرَّة الثّانية في العاشِر مِن شهْر رجَب سبْعٍ وأرْبعينَ وسبْعِمائةٍ، ثمَّ لبِثْنا ثمَّةَ إلىٰ أنْ خرَجْنا منْها في ثامِن صَفَر يوم السّبت مِن سَنَة إحْدىٰ وخمْسين وسبعمائة، وقَدِمْنا مصرَ يوم الاثنين ثاني شهر ربيع الأوَّل سَنَة إحدىٰ وخمْسين وسبعِمائة...

هذا ما أنشَأَ ـ في أيّام دوْلة السّلطان مالكِ رِقاب الأُمَم، مَوْلىٰ مُلوك العرب والعَجَم، قاهِر الكَفَرة والمشْركين، ناصِر الإسْلام والمسْلمين، سلطان ابْن السّلطان ابْن السّلطان: المَلِك النّاصر ابْن النّاصر ابن المَلِك المنصورِ حسَن بْن محمد بْن قَلاوون، خلَّد الله مُلْكه، ونوَّر مَرْقَد آبائِه السلاطين، في مَدْح المَقرّ العالِي المُجاهِد المُؤَيَّد المُظَفَّر ذي اليُمْن والبركات، والخير والمَبَرَّات، فريد الدّهر، وحيد العَصْر، سيف الدِّين صَرْغَتْمش، أدامَه الله في عافيةٍ وافية، حينَ تمَّ بناءُ مدْرستِه المخْصوصة بالحنَفيَّة بالقاهرة المُعِزِّيّة في جُمادَىٰ الأُولَىٰ سَنَة سبعٍ وخمْسين وسبْعِمائة، وكان ابتداءُ العِمَارة في خامِس رمضان سَنَة ستٍّ وخمْسين وسبْعمائة ـ:

الضّعيفُ(٥) أبو حنيفة قِوَامُ الدِّين أمير كاتب بْن أمير عُمَر العَميد ابْن العَميد أمير غازِي الفَارابِيّ الأَتْقَانِيّ يوم أُجْلِسَ فيها مُدَرِّسًا بحضور القُضاة الأرْبعة، وجميع أُمَراء الدّولة، مثل المَقرّ العالِي شيخو، وحاجِب الحُجّاب طَشْتُمَر القاسِمِيّ، وتُوقْتَانِي الدَّوَادَار وغيرهم، في الساعة الثالِثة من يوم الثلاثاء التّاسع

(١) في «عيون التواريخ» [٢٤/ق١٤٢ ـ ١٤٤/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)].

(٢) في: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» [ق/٨٤ ـ ٨٥/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٣) في: «أعيان العصر وأعوان النصر» [١/٦٢٤].

(٤) والسياق للصفدي.

(٥) الضعيفُ هنا هو فاعل: «أنشَأَ» الذي في صَدْر كلامه.

من جُمادَىٰ الأُولىٰ من السَّنَة المذكورة، والقمَر في السُّنْبلة(١)، والزُّهَرَة(٢) في الأَوْج(٣)، وكان تَثْليثُ المُشْتَرِي(٤) والقمر(٥)، [قالَ يَمْدَح المَقرَّ السَّيْفِيَّ صَرْغَتْمش](٦):

أَرَأَيْـــتُم مَـــنْ دَرَأَ النُّوَبَـــا ❊ وَأَتَـــىٰ قُرَبَـــا وَنَفَـــىٰ رِيَبَـــا

(١) **السُّنْبلة:** هي بُرْجٌ في السَّمَاءِ وَيُسَمَّىٰ أيْضًا: العَذْرَاء، وهو سادِسُ البُرُوجِ عامة، وثالِثُ البُرُوجِ الصَّيْفِيَّةِ خاصة. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١٤/٣٦١/ مادة: سنبل]. «معجم الغني» [مادة: سنبل]. و«المعجم الوسيط» [١/٤٥٣].

(٢) **الزُّهَرة:** هو أحد كواكب المَجْمُوعَة الشمسية التِّسْعَة، وثَانِي كَوْكَب في البُعد عَن الشَّمْس، يَسْبقه عُطارد، ويَليه الأرض، ويَقع بَين عُطَارِد والأَرْض، وهو أَلْمَع جِرْمٍ سَماوِيٍّ باستثناء الشَّمْس والقَمَر، تارَةً يكونُ نَجْمَةَ الصُّبْحِ، وتارَةً نَجْمَةَ المَساءِ. ينظر: «معجم الغني» [مادة: زهر]. و«المعجم الوسيط» [١/٤٠٤]. و«معجم اللغة العربية المعاصرة» [٢/١٠٠٤/ مادة: زهر].

(٣) **الأَوْج:** خلافُ الحَضيضِ، وهو في اصطلاح علماء الفَلَك: السَّطْحُ الأَعلىٰ من الفَلَكِ المُمَثِّلِ لكلٍّ من السَّيَّاراتِ السَّبعِ، والحضيضُ خلافُهُ. والأَوْج أيضًا: أبْعَد نقطةٍ في مَدار القمر عن الأرض. ينظر: «الطراز الأوّل» لابن معصوم [٤/١٣]. و«المعجم الوسيط» [١/٣٢].

(٤) **المُشْتَرِي:** كَوْكَبٌ سَيَّارٌ يُعَدُّ مِنْ أَكْبَرِ الكَوَاكِبِ حَجْمًا وأَشَدِّهَا لَمَعَانًا، وترتيبُه الخامس قُرْبًا من الشَّمس، يَسْبِقه المِرِّيخ، ويَليه زُحَل، وهو أكبر الكواكب في المجموعة الشَّمْسيَّة من حيث الحَجْم، وكُتْلتُه أكبر مِن كُتْلة الأرض بـ: ٣١٦ مَرّة. ينظر: «معجم الغني» [مادة: شرىٰ]. و«المعجم الوسيط» [١/٤٨١]. و«معجم اللغة العربية المعاصرة» [٢/١١٩٧/ مادة: شرىٰ].

(٥) **التثليث عند المُنَجِّمين:** هو أربعة مُثَلَّثات أوْ عدد من المُثَلَّثات يتألَّف كل واحدٍ منها من ثلاث صُوَر مِن صُوَر البروج، تَبْعُد كل صورة عن الأخرىٰ مائةً وعشرين درجة.

والتثليثُ أيضًا: أن يَبْعُد كوكبٌ عن كوكبٍ أوْ نجمٍ آخر ثُلث فَلَك البروج. والتثليثُ الأيسر: هو الذي تُحْسَب درجاتُه تبعًا لِنظام سَيْر الفَلَك. والتثليثُ الأيمن: علىٰ الضِّدِّ من الأيسر. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» لرينهارت دُوزي [٢/١٠٧]

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٢ ـ ١٤٤/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٤ ـ ٨٥/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]. وكلاهما نقلاه عن خطِّ المؤلِّف.

فَبَدَا عَلَمًا وَسَمَا كَرَمًا ❀ وَنَمَا قَدَمًا وَلَقَدْ غَلَبَا
بِتُقًى وَهُدًى وَنَدًى وَجَدًا ❀ فَغَدَا وَشَدَا وَجَبَى وَحَبَا
أَبْدَى سَنَنًا أَحْيَا سُنَنًا ❀ حَلَّى زَمَنًا عِنْدَ الأُرَبَا
هَذَاكَ صَرْغَتْمش[1] سَكَبَتْ ❀ أَيَّامَ إِمَارَتِهِ السُّحُبَا
وَأَزَالَ الجَدْبَ إِلَى خِصْبٍ ❀ وَالضَّنْكَ إِلَى رَغَدٍ قَلَبَا
بِإِعَانَةِ جَبَّارٍ بَرٍّ ❀ ذِي العَرْشِ وَقَدْ بَذَلَ النَّشَبَا[2]
مَلِكٌ فَطِنٌ رُكْنٌ لَسِنٌ ❀ حَسَنٌ بَسَنٌ رَبَّى الأُدَبَا
مَلِكُ الكُبَرَا مَلِكُ الأُمَرَا ❀ مَلِكُ العُلَمَا مَلِكُ الأُدَبَا
بَحْرٌ طَامٍ طَوْدٌ سَامٍ ❀ غَيْثٌ هَامٍ حَامِي الغُرَبَا
بِسِيَاسَتِهِ وحَمَاسَتِهِ ❀ وَسَمَاحَتِه جَلَّى الكُرَبَا
وَصِيَانَتِهِ وَدِيَانَتِهِ ❀ وَأَمَانَتِهِ حَازَ الرُّتَبَا
أَبْهَى أَصْلًا أَسْنَى نَسْلًا ❀ أَحْظَى خَصْلًا بَذَّ العَرَبَا
نِعْمَ المَأْوَى مِصْرٌ لَمَّا ❀ شَمِلَتْ قِرْمًا قَيْلًا نَجُبَا[3]

---

(١) في المطبوع من: «أعوان النصر»: «سُيرغتمش»! والتصويب من المصادر الأخرى.

(٢) النَّشَبُ: هو المالُ والعَقَارُ. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٢/٤٣١/ مادة: نشب].

(٣) وقع في المطبوع من: «أعوان النصر»: «قوْمًا قِيلًا نُجُبًا». وفي: «خطط المقريزي» [٤/٢٦٥]: «قومًا نُبْلًا نُجُبًا»، وفي طبعة أخرى [٤/٦٥٤/ طبعة مؤسسة الفرقان للتراث بلندن]: «قومًا قَبْلًا نُجُبًا»، والمثبت من: «عيون التواريخ» و«المِرْقَاة الوفِيَّة». وهو الأقرب إلى الصواب.
والقِرْم: هو السَّيِّد المُعَظَّم. والقَيْل: هو المَلِكُ. كما جاء في: «المعجم الوسيط» [٢/٧٣٠، ٧٦٧]. وينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٤/ب/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٥/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

فنَمَـــتْ نَـــوْرًا[١] وسَـــمَتْ نُـــورًا ❁ وَعَلَـــــتْ دُورًا وَأرتْ طَرَبَـــــا

نَسَـــقَتْ دُورًا وَسَـــقَتْ دُرَرًا[٢] ❁ وَوَعَـــتْ غُـــرَرًا وحَـــوَتْ أَرَبَـــا

وَخُطًّـــى بِـــهِ[٣] افْتَخَـــرَتْ وَنَمَـــتْ ❁ وسَـــمَتْ وَزَرَتْ وَحَـــوَتْ أَدَبَـــا

خُـــذْ دُرَّ ثَنَـــا[٤] ثُـــمَّ اجْـــنِ جَنًـــى ❁ مِنْهَـــا وَمُنًـــى[٥] فتَعِـــي طَلَبَـــا

مَـــنْ كَـــان عَنَـــى نَسَـــبِي عَلَنًـــا ❁ فَـــارَابُ لَنَـــا نَعِمَـــتْ نَسَـــبَا

---

(١) النَّوْر: هو الزَّهْر الأَبْيَض واحدتُه نَوْرة. وقيل هو الزَّهْر نفسه. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٥٦٥/٧/ مادة: نور].

(٢) في «عيون التواريخ» و«المِرْقَاة الوفِيَّة»: «فسَقَتْ دُرَرًا وسَبَتْ دُرَرًا». وفي: «خطط المقريزي» [٢٦٥/٤]: «نَسَقَتْ دُرَرًا وَسَقَتْ دُرَرًا». ورأينا في بعض نُسَخ «المواعظ والاعتبار» المنسوخة عن خطِّ المقريزي: «بَسَقَتْ». بدل: «نَسَقَتْ». ينظر: «المواعظ والاعتبار» [ق ٧١٠/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤٩)]. و«عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٤/ب/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٥/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٣) وقع في المطبوع من: «أعوان النصر»: «وَخْطَاء بِهِ»! وفي: «خطط المقريزي» [٢٦٥/٤]: «وخطابته»، وفي طبعة أخرى [٦٥٤/٤/ طبعة مؤسسة الفرقان للتراث بلندن]: «وخِطابةً»! والمثبت من: «عيون التواريخ» و«المِرْقَاة الوفِيَّة». ينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٤/ب/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٥/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٤) في «عيون التواريخ»، و«المِرْقَاة الوفِيَّة»، و«خطط المقريزي» [٦٥٤/٤/ طبعة مؤسسة الفرقان للتراث بلندن]: «خُذْ دُرَّتنا». والمثبتُ من «أعوان النصر». ينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٤/ب/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ/ ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٥/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ/ ٦٧١)].

(٥) في «خطط المقريزي» [٦٥٤/٤/ طبعة مؤسسة الفرقان للتراث بلندن]: «ومِنِّي».

كَنَّــــوْنِ أَبَـــا لِحَنِيفَـــةَ ثُـــ ❖ ـــمَّ قِـــوَامُ الـــدِّين بَـــدَا(١) لَقَبَـــا
عِـشْ فِـي رَجَـبٍ تَـرَ مِـنْ عَجَـبٍ ❖ مِـــن مُنْتَجَـــبٍ عَجَبًـــا عَجَبَـــا

وأعْطاني المَقرُّ العالِي صَرْغَتْمش ـ أيَّدَه الله جائزةَ هذه القَصيدة يومَ أنْشَدتُها ـ عشرةَ آلاف درهمٍ، ومَلأَ يومَ الدّرس برْكةَ المدْرسة بالسُّكَّر وماءِ وماءِ اللّيمون، فسقَى بذلك النّاسَ أجْمعينَ، وخَلَع عليَّ بعْد الدّرسِ خِلْعتَيْنِ(٢) إحْداهُما: فَرْوُ السِّنْجَاب(٣)، ظِهَارَتُه(٤) صُوفٌ أبيَض، وكُفَّتُه(٥) قُنْدُز(٦)، ....

---

(١) كذا في المطبوع من: «أعوان النصر». وفي: «خطط المقريزي» [٤/٢٦٥]، و«عيون التواريخ»، و«المِرْقَاة الوفِيَّة»: «بِدَا». ينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٤/ب/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٥/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٢) **الخِلْعةُ** ـ بكسر أوَّله وسكون ثانيه، جَمْع خِلَع ـ: ما يُهْدِيه المَلِكُ ونحوه لأحدٍ من الرعية تكريمًا له. ينظر: «المعجم الوسيط» [١/٢٥٠]. و«معجم لغة الفقهاء» [ص/ ١٩٩].

(٣) **السِّنْجَاب**: حيوانٌ مِن فَصِيلَةِ السِّنْجَابِيَّاتِ، مِن رُتْبَةِ القَوَارِضِ، طَوِيلُ الذَّنَبِ، كَثِيفُ الشَّعرِ، له قُدْرَةٌ على التَّسَلُّقِ بين الأشْجَارِ، تُسَاعِدُهُ على ذلك طَيَّةٌ جِلْدِيَّةٌ مَطْوِيَّةٌ تَرْبِطُ الذِّرَاعَ بِجَانِبِ الجِسم، ولَوْنُهُ أزْرَقُ رَمَادِيٌّ، يُتَّخَذُ مِن جِلْدِهِ الفِرَاءُ، يَتغذَّى بِالحُبُوبِ والثِّمَارِ. ينظر: «معجم الغني» [مادة: سنجب]. و«المعجم الوسيط» [١/٤٥٣].

(٤) **ظِهارَةُ الثَّوْب**: ظاهِرُهُ، خِلافُ بِطانَتِهِ. فالبِطَانَةُ: ما وَلِيَ من الجسد وكان داخِلًا. والظِّهَارَةُ: ما عَلا وظَهَر ولم يَلِ الجسدَ، وكذلك ظِهارة البِساط وبِطَانته مما يَلِي الأرض، ويقال: «ظَهَرْتُ الثوبَ»: إذا جعلْتَ له ظِهَارة، و«بطَنْتُ الثوبَ»: إذا جعلْتَ له بِطَانة، وجَمْع الظِّهَارة: ظَهائر، وجَمْع البِطَانة: بَطائِن. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/٥٧٨]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم [١/٣٨٦].

(٥) **الكُفَّةُ**: حاشيةُ كلِّ شيء. وهي مِن القميص والثوب: ما استدار حول الذَّيْل، وكذا جانبُهُ الذي لا هُدْبَ فيه. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/٧٩٢].

(٦) **القُنْدُز أو القُنْدُس**: هو حيوان من فصيلة القُنْدُسِيَّات من القَوارِض المائية، لونُه أحمر قاتِم، وهو كثير الفَرْوَةِ، وله ذَنَبٌ قوي مُفَلْطَح، وغِشَاء بين أصابع رِجْلَيْه يَسْتَعِين به على السِّباحة، يُتَّخذ مِن جِلْده الفِرَاء، وهو مِن حيوانات أُوروبا وأمريكا الشمالية. ويقال له: كلب الماء. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/٧٦٢]. و«معجم الغني» [مادة: قندس]. و«معجم متن اللغة» لأحمد رضا [٤/٦٥٧].

والأخرىٰ فَرَجِيٌّ[١] مِن صُوفٍ زَيْتِيّ، وخَلَع علىٰ ابنِي هُمَام الدِّين أيضًا، ثم لَمَّا خرَجْتُ من المدْرسة حَمَلنِي علىٰ بغْلةٍ شَهْباءَ مُشْتَراها: ثلاثةُ آلافِ درهمٍ من السَّرْج المُفَضَّض[٢] واللِّجام، وكانَ اليومُ يومًا يُؤَرَّخ.

فَيَا لَهَا قِصَّةً فِي شَرْحِهَا طُولُ

قالَ الصفدِيُّ: «تَمَّ ما نقَلْتُه من خَطِّه رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ، وتُوفِّي في التَّاريخ المذْكور، وما أفادَه الطَّالعُ الَّذي تخَيَّره لجلوسِ الدَّرْسِ شيئًا، بل كانَت المُدَّةُ ستَّةَ عشَر شهرًا».

يعْني: وتُوفِّي بعدَها[٣] رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ.

قالَ المقْريزي في «الخِطَط»[٤]: بشأن المدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة: «وقد جاءَتْ من أبْدَع المَبَانِي وأجَلِّها وأحْسَنها قالبًا، وأبْهَجها مَنْظرًا، فركِب الأمير صَرْغَتْمش في يومِ الثَّلاثاءِ تاسعِه[٥]، وحضَر إليْه الأمير سيفُ الدين شيخُو العُمَرِيّ مُدَبِّر الدولة، والأمير طَاشْتَمُر القاسِمِيّ حاجِب الحُجَّاب، والأمير تُوقْتَانِي الدَّوَادَار، وعامّة أُمَراء الدّولة، وقُضاة القُضاة الأرْبعة، ومشايخ العِلم.

ورَتَّب مُدَرِّسَ الفقهِ بها: قِوَامَ الدِّين أميرَ كاتِب بْن أمير عُمَر العَمِيد بْن العَمِيد

---

(١) **الفَرَجِيّ أو الفَرَجِيَّة**: ثوبٌ فَضْفاض يُعْمَل عادةً من الجُوخ، وله كُمَّان واسعانِ طويلانِ يَتجاوَزان أطرافَ الأصابع قليلًا لا تَفْريج لهما، ويَتَزَيَّا به الشيوخُ والأعيان والعلماء. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» لرينهارت آن دُوزِي [٣٤/٨]. و«المعجم الوسيط» [٦٧٩/٢].

(٢) في المطبوع من: «أعوان النصر»: «المُفَصَّص». وهو تحريف. وقد نقلها عنه جماعة على الجادة، منهم: عبد القادر التميمي في: «الطبقات السنيَّة» [٣٩٣/١]. وعنه في: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].

(٣) **وقيل**: بل تُوفي بعدها بسَنَةٍ ونصف. ينظر: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].

(٤) ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» [٢٦٤/٤، ٢٦٥].

(٥) **يعني**: من شهر ربيع الأول.

أمير غازِي الأَتْقَانِيّ، فألقَى القِوَامُ الدّرسَ، ثمّ مُدَّ سِمَاطٌ[١] جليل بالهِمَّة المُلُوكِيَّة، ومُلِئَتِ البِرْكة الّتي بها سُكَّرًا قد أُذِيبَ بالماء، فأكَلَ الناسُ وشرِبوا، وأُبِيحَ ما بقِيَ من ذلِك للعامّة فانتَهَبوه.

وجَعَلَ الأميرُ صَرْغَتْمش هذِه المدْرسةَ وقْفًا على الفُقهاء الحنفيَّة الآفَاقِيَّة[٢]، ورَتَّبَ بها درسًا للحديثِ النّبوِيّ، وأجْرَى لهم جميعًا المَعالِيمَ مِن وَقْفٍ رَتَّبَه لهُم، وقالَ أُدَباءُ العصْر فيها شِعْرًا كثيرًا.

فقالَ العَلَّامةُ شمسُ الدِّين محمّد بْن عبْد الرَّحمنِ ابْن الصّائِغ الحنفِيّ:

لِيَهْنِكَ يَا صَرْغَتْمش مَا بَنَيْتَهُ ❊ لِأُخْرَاكَ فِي دُنْيَاكَ مِنْ حُسْنِ بُنْيَانِ

بِهِ يَزْدَهِي التَّرْخِيمُ كَالزَّهْرِ بَهْجَةً ❊ فَلِلَّهِ مِنْ زَهْرٍ وَلِلَّهِ مِنْ بَانِي

وخَلَع في هذا اليوم على القِوَامِ خِلْعةً سَنِيَّةً، وأركَبه بغْلةً رائِعة، وأجازَه بعشَرة آلافِ درْهم على أبياتٍ مَدَحَه بها في غايةِ السَّمَاجَة». ثمَّ ساقَ القصيدةَ السّابِقة بتمامِها.

وقالَ أيضًا[٣] في حوادِث سَنَة سبعٍ وخمْسين وسبعِمائة (٧٥٧هـ): «وفيها كَمُل بناءُ مدْرسة الأمير صَرْغَتْمش، بجوارِ جامِع أحمد بْن طولون[٤]، ورُتِّب في

---

(١) السِّمَاط: نَسِيج من ثوبٍ، أَوْ نحوه يُبْسَط ويُمَد ليُوضَع عَلَيْهِ الطَّعَام في المآدُب ونَحْوِهَا. جَمْعُه: أَسْمِطة وسِمَاطات. ينظر: «المعجم الوسيط» [١/٤٤٩]. و«معجم متن اللغة» لأحمد رضا [٣/٢٠٨ - ٢٠٩].

(٢) الآفَاقِيّة: نِسْبة إلى الآفَاق، جَمْع أُفُقٍ، والأُفُق: هو ما يَظْهر مِن أطراف الأرض. وكان الصوابُ في النسبة أن يقال: أُفُقِيّ، وإنما نَسَبه الفقهاءُ إلى الجَمْع؛ لأن الآفَاق صار كالعَلَم على مَن كان خارجَ الحَرَم من البلاد، والمرادُ بهم هنا: الأغراب من غير أهل البلد. ينظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم [١/١٨]. و«معجم لغة الفقهاء» [ص/ ٣٦].

(٣) ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» [٤/٢٢٧، ٢٢٨].

(٤) بدأ أحمد بنُ طولون بناءَ جامعه (سَنَة: ٢٦٣هـ). بعد أنْ شَكا الناسُ اليه ضِيقَ جامع العسكر بهم،=

تدْريس الحنَفيّة بها قِوَامُ الدِّين أمير كاتب بْن أمير عُمَر بْن أمير غازي أبو حنيفة الفارابِيّ الأَتْقَانِيّ الحنفِيّ، وقُرِّر عنده عِدّةٌ من طلَبة الحنَفيَّة، وشُرِطَ أن يكونوا آفاقِيَّة، وعَمِل بها درسًا للحديث النّبويّ، وحَضَر في يوم الثّلاثاء تاسعه[1] صَرْغَتْمش، ومعه الأُمراء، والقُضاة والمشايخ، فألقَى القِوَامُ الدّرسَ، ثم مُدَّ سِمَاطٌ جَليل، ومُلِئَتِ البِرْكة سُكَّرًا مُذَابًا، فأكَل الناسُ وشَرِبوا، ثمّ انفضُّوا.

وفيها يقولُ العلّامةُ شَمْسُ الدّين محمّد بنُ عبْد الرّحمن ابن الصّائغ الحنفِيّ:

لِيَهْنكَ يَا صَرْغَتْمش مَا بَنَيْتَهُ ❁ لِأُخْرَاكَ فِي دُنْيَاكَ مِنْ حُسْنِ بُنْيَانِ
بِهِ يَزْدَهِي التّرْخِيمُ كَالزَّهْرِ بَهْجَةً ❁ فَلِلَّهِ مِنْ زَهْرٍ ولِلَّهِ مِنْ بَانِي

وقالَ النقيبُ صلاحُ الدِّين ابن الزَّيْن الرِّفاعِيّ:

= وكَمُل بناؤه (سَنَة: ٢٦٥هـ). وقد بناه فوق هَضَبةٍ تتوسَّط القطائعَ، عُرِفَتْ بجَبل يَشْكر، ويُعَدّ جامع ابن طولون ثالثَ مسجدٍ جامعٍ أُقِيمَ في مصر الإسلامية بعد جامع عَمْرٍو وَجامع العسكر الذي اندَثَر بعد زوال مدينة العسكر، وموقعُ القطائع اليوم: بِحَيِّ زَيْن العابِدين بجوار المَذْبح بالسيّدة زينب، ورغم أنّ مسْجد عَمْرو بن العاص لا يزال موجوداً إلا أنّ المسجد الطُّولوني يُعَدّ أقدمَ مساجد مصر القائمة حتى الآن؛ لاحتِفاظه بحالته الأصليّة بالمُقارنة مع مسجد عَمْرو بن العاص الذي توالَتْ عليه الإصلاحاتُ التي غيَّرَتْ مَعالِمه.

ويقع المسجد حاليًّا بميدان أحمد بن طولون بحَيِّ السيدة زينب التابع للمنطقة الجنوبية بالقاهرة، ويُجاوِر سُوره الغربِيّ مسجدُ الأمير صَرْغَتْمش الناصرِيّ، فيما يُجاوِر سُوره الشرقِيّ مُتْحَفُ جاير أندرسون. وقد تمَّ عمَلُ إصلاحاتٍ في هذا الجامع عدّة مرات، لكن امتدَّتْ إليه يدُ التدمير والخراب في فترات من عصوره المختلفة، شأنُه في ذلك شأن كثير من المساجد الأخرى. ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي [٤/٣٨ ـ ٥١]. و«الخُطَط التوفيقِيَّة لمصر الجديدة» لعَلِي باشا مبارك [٤/٤٥ ـ ٤٨]. و«مساجد مصر وأولياؤها الصالحون» لسعاد ماهر [١/١٣٥ ـ ١٥١]، و«الفن الإسلامي في مصر من الفتح العربي حتى نهاية العصر الطولوني» لزكي محمد حسن [ص/٣٧ ـ ٤٧]. و«وَصْف مدينة القاهرة وقلعة الجبل». للمستشرق جومار. ترجمة: أيمن فؤاد سيد [ص/١٧٢ ـ ١٧٤]. و«دليل مدينة القاهرة» لفاروق عسكر، وهو مشروع بَحْثِيّ مُقدَّم إلى موقع الشبكة الذهبية بأبي ظبي بتاريخ: شهر سبتمبر/ أيلول (سنة: ٢٠٠٢م).

(١) **يعني**: من شهر ربيع الأول.

صَـرْغَتْمش قَـدْ شَـادَ يَـا حَبَّـذَا ❊ مَدْرَسَـــةً بَدِيعَـــةً فَائِقَـــة
كَأَنَّهَـا مِـنْ حُسْـنِهَا جَنَّـةٌ ❊ وَقَـدْ غَـدَتْ قِبَابُهَـا شَـاهِقَة
وَقَـدْ حَكَـى رُخَامُهَـا رَوْضَـةً ❊ أَزْهَارُهَـا مِـنْ طِيبِهَـا عَابِقَـة

وقالَ الشّهابُ أحمد بْن أبي حَجْلة:

فَلَهَـا بِـهِ فَضْـلٌ عَلَـى الأَقْـرَانِ مَـا ❊ بِالبَـانِ فِـي الأَغْصَـانِ فَضْـلُ البَـانِ
وَقَـدْ أَنْبَـتَ التَّـرْخِيمُ فِـي مِحْرَابِهَـا ❊ زَهْـرًا[١] كَـدُرِّ قَلَائِـدِ العِقْيَـانِ
فَكَأَنَّـهُ كِسْـرَى أَنُـو شِـرْوَانَ قَـدْ ❊ وَضَـعُوا عَلَيْـهِ التَّـاجَ فِـي الإِيـوَانِ
لَـوْ لَـمْ يَبِـتْ وَأَبُـو حَنِيفَـةَ[٢] شَـيْخُهَا ❊ مَـا شُـبِّهَتْ بِشَـقَائِقِ النُّعْمَـانِ
حَبْـرٌ يَطُـوفُ بِمِصْـرَ بَحْـرُ عُلُومِـهِ ❊ حَتَّـى كَـأَنَّ النَّـاسَ فِـي طُوفَـانِ
يُثْنِـي إِلَيْـهِ العِلْـم فَضْـل زَمَانِـهِ ❊ وَأَبُـو حَنِيفَتِنَـا[٣] الإِمَـامُ الثَّـانِي

وقالَ ابنُ حَجَر - في ترْجمة المؤلِّف -: «وَفَارق دمشْقَ وَدخَل الديارَ المصريّة فِي صَفَر (سَنَة: ٧٥١هـ)، فأقبَلَ عَلَيْهِ صَرْغَتْمش وعَظَّمَه وجعلَه شيخَ المدرسَة الَّتِي بَناها، ونَظَم فِي ذَلِك قصيدةً مَدَحَه بهَا، وكان ذَلِك فِي جُمَادَى الأُولَى (سَنَة: ٧٥٧هـ)، وَذكر أَنَّ ابْتِدَاء عِمَارتها فِي رَمَضَان (سَنَة: ٧٥٦هـ)، واخْتَارَ لحضورِه الدَّرْسَ طالِعًا[٤]، ....

(١) في المطبوع: «زاهرًا»! والصواب ما أثبتناه.
(٢) يعني: القِوَام الأَتْقَانِيّ.
(٣) يعني: القِوَام الأَتْقَانِيّ.
(٤) مما يَعُدُّه أهلُ الفَلَك فَألًا صالِحًا لمَنْ وافَقَه ذلك الطالِع، دون اعتقاد تأثير ذلك في الإنسان بسعادةٍ أو شقاء، إيجابًا أو سَلْبًا، فإنّ هذا معلومٌ تحريمُه لقيام الأدلة الشرعية على النّهي عنه بما لا يَخْفَى على أمثال المؤلفِ والعلماءِ الذين ورَدَ عنهم ترقُّبُ الطّوالِع والاستئناسُ بها في بعض أحوالهم، وهذا أحسن ما يُعْتَذَر به عنهم.

قالَ[1]: «وَالقَمَرُ فِي السُّنْبُلة، والزُّهَرَةُ فِي الأَوْج، وكان تثليثُ المُشْتَرِي وَالقَمَر». فدَرَّس ذَلِك اليَوْمَ، وَأَقْبل عَلَيْهِ صَرْغَتْمش إقبالًا عَظِيمًا، وَقُدِّر أَنَّه لم يَعِشْ بعد ذَلِك سوىٰ سَنَة وَنصف، بل أقلّ مِن ذَلِك... وأمَرَ صَرْغَتْمشَ أنْ يَقْصُر مَدْرسته علىٰ الحنَفيَّة»[2].

وقالَ **عبدُ الباسِط الحنفِيُّ** في حَوادِث شهْر ربيع الآخر مِن سَنَة سبْعٍ وخمْسين وسبعِمائة (٧٥٧هـ):

«وفيه كانَ ابتداءُ الحضور بالمدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة بعد انتهائِها وكَمالها، ورَكِب إليْها صَرْغَتْمش ومعه قُضاة القُضاة ومشايخ العِلم والطلَبة والأُمَراء وأرباب الدّولة، وحضروا بها بعد تقرير أمورها، وحضَر العلَّامةُ الشيخُ قِوَامُ الدِّين الأَتْقَانِيّ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، وجلَس بها، وقرَّره صَرْغَتْمش في مَشْيختِها، وقرَّر عنده جماعةً منَ الطّلبة الحَنفيَّة، وهم سِتُّون نفرًا.

وألقَىٰ بها درسًا حافلًا، ومُدَّ بها سِمَاطٌ جليل، ومُلِئَتْ بِرْكتُها بالسُّكَّر المُذَاب، فأكَل الناسُ وشربوا ثمَّ انصرفوا، وكان يومًا حافلًا مشهودًا، عَظَّم فيه صَرْغَتْمش الشيخَ قِوَامَ الدِّين وبالَغ في إكرامِه وتعْظِيمه جِدًّا، حتىٰ أخَذ بشَكِيمة[3] بغْلَتِه، وعَضَدَه حينَ ركوبِه ونزوله بيدِه، وأنشَد أدباءُ العصرِ والشعراءُ أبياتًا في وَصْفِها ووَصْف بنائِها وشيخِها»[4].

وقالَ **السَّخاوِيُّ** ـ في حَوادِث (سَنَة: ٧٥٧هـ) ـ: «وكذا كَمُل بناءُ المدْرسة

---

(١) يعني: المؤلف.

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٤/١]. وعنه في: «بغية الوعاة» للسيوطي [٤٦٠/١]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٣١٧/٨].

(٣) **الشكِيمة**: هي الحديدة المُعْترضة في اللِّجَام في فَمِ الحيوانات. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» [٣٤٣/٦]. و«معجم اللغة العربية المعاصرة» [١٢٢٩/٢/ مادة: شكم].

(٤) ينظر: «نيل الأَمل في ذَيْل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٢٩٢/١].

التي استجَدَّها صَرْغَتْمش بجوار جامعِ ابن طُولون بالقُرْب من الكَبْش، وكانَ ابتداءُ عِمارتِها في رمَضان الّتي قَبْلها، وعَمِلَ فيها دَرْسًا للحنفيَّة شيخُه: القِوَامُ أمير كاتب الأَتْقَانِيّ، وآخَرَ للمُحدِّثين، وحضَر الواقفُ ومعه الأُمراء والقُضاةُ والمشايخُ، فألقىٰ القِوَامُ الدرسَ في جُمادَىٰ بعد اختياره طالعًا لذلك. **قالَ**: «والقَمَرُ فِي السُّنبُلة، والزُّهَرَةُ فِي الأَوْج»، وقال في واقِفِها قصيدةً أنشَدَها، وأصغَىٰ إليْه جِدًّا، بحيثُ لم يَعْمَل فيها لِمَا عَدا الحنَفيَّة مِن بقيَّة المَذاهب دُروسًا؛ لشدّة تعصُّبِ القِوَام، ثمّ مُدَّ سِمَاطٌ جليل، ومُلِئَتِ البِرْكةُ سُكَّرًا مُذابًا، فأكَلَ النّاسُ وشَرِبوا...»[1].

❊ **أمّا موضِع المدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة**: فَقد قالَ المقْريزيّ في «الخِطَط»:

«هذِه المدرسةُ خارجَ القاهِرة بجِوار جامع الأمير أبي العبّاس أحمد بْن طُولون، فيما بَيْنه وبين قلعة الجَبل، كانَ موضعُها قديمًا من جُملة قَطائِع ابْن طولون، ثمّ صارَ عِدّةَ مَساكِن، فأخَذَها الأمير سيفُ الدِّين صَرْغَتْمش الناصِرِيّ رأسُ نَوْبَة النُّوَب وهَدَمَها، وابتدَأ في بناءِ المدْرسة يوم الخميسِ مِن شهرِ رمَضان سَنَة سِتٍّ وخمْسين وسبعِمائة، وانتهَتْ في جُمادَىٰ الأُولىٰ سَنَة سبْعٍ وخمْسين، وقد جاءَتْ مِن أبْدع المَبانِي وأجَلِّها وأحْسَنها قالبًا، وأبهَجها مَنْظرًا»[2].

وهذه المدرسةُ شَيَّدها الأمير سيفُ الدِّين صَرْغَتْمش الناصِرِيّ - وهو مِن مَماليك النّاصر محمّد بْن قَلاوون - في ربيع الآخر (سَنَة: ٧٥٧ هـ)، وخَصَّصها لتدْريس الحديث، والفقه الحَنَفِيّ خاصّة، وظَلَّتْ هذه المدْرسةُ مَعْقِلًا مُزْدَهِرًا للفقهاءِ الحَنَفيّة في القرنَيْنِ الثّامِن والتّاسِع الهِجري.

وتقَع المدْرسةُ الآن بشارِع الخضيرِيّ[3] بمنطقة الصَّلِيبة مِن حَيِّ السيدة

(١) ينظر: «الذيل التام على دُول الإسلام» للسخاوي [١/١٥١ - ١٥٢].

(٢) ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي [٤/٢٦٤ - ٢٦٥].

(٣) سُمِّيَ الشارعُ باسم «جامع الخضيري» الواقع فيه، وهو الآن بالقُرْب من قَلْعة الكبش عن يمين=

زينب بالقاهرة، مُلاصِقةً للزيادة الشمالية الغَرْبِيَّة لجامع أحمد بْن طُولون(١). وما زال مسجدُ ومدرسةُ الأمير صَرْغَتْمش مُحْتَفِظين إلىٰ اليوم بجمالِهما ورَوْنَقهما القديم.



= الذاهب من منطقة الصَّلِيبة إلىٰ جهة حَيِّ السيدة زينب باتِّجاه مدرسة صَرْغَتْمش، وكان أَصْلُه زاويةً أنشأها الشيخُ سليمان الخضيري قبل وفاته ووَقَف عليها أطيانًا كثيرة لإقامة شعائرها. ينظر: «الخُطَط التوفِيقِيَّة لمصر الجديدة» لعَلِي باشا مبارك [٤/١٠٨].

(١) ينظر: «الخُطَط التوفِيقِيَّة لمصر الجديدة» لعَلِي باشا مبارك [٥/٣٨]. و«مساجد مصر وأولياؤها الصالحون» لسعاد ماهر [٣/٢٦٧ ـ ٢٧٥]، و«موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام» لعبد الرحمن زكي [ص/٢٧٢]. و«دليل مدينة القاهرة» لفاروق عسكر، وهو مشروع بَحْثِيّ مُقَدَّم إلىٰ موقع الشبكة الذهبية بأبي ظبي بتاريخ: شهر سبتمبر/ أيلول (سنة: ٢٠٠٢م).

المَبْحَثُ السَّابع

صفاتُه وشمائِله

حاوَلْنا جاهدِين أن نَنْتزِعَ من بين المنثور من ترجمة المؤلِّف هنا وهناك؛ ما يُعْطِي صورةً صادقةً عن صفات المؤلِّف الخَلْقِيَّة والخُلُقِيَّة، مع التمثيل على آثار هذه الشمائل ببعض الصُّوَر العاكسة لها من حياة المؤلِّف ومَواقِفه؛ ليكون ذلك أدعَىٰ في تحقيق ما وَقَفْنا عليه من تلك الصفات؛ وما ظَفِرنا به من هاتيك السِّمَات، فنقول:

١ ـ كان المؤلِّف ذا هيبةٍ وجلالةٍ في نفوس العارفين بقَدْره من العلماء والأُمراء، وحسْبُك أنَّ مثل الأمير الكبير سيف الدِّين صَرْغَتْمش الناصِرِيّ كان عظيمَ الإجلال له، ولأجْلِه بنَىٰ مدرستَه الشهيرة، وقَصَرها علىٰ الحنفيّة بإشارةٍ منه، ورتَّب لها جملةً من الوظائف، وشَيَّدها علىٰ أحسن ما يكون مِن وجوه العِمَارة.

۞ ومِن صُوَر هَيْبة المؤلِّف

ما ذكره المُحِبُّ ابن الشِّحْنة فقالَ: «أخبرني شيخُنا الحافِظ أبو الوفاء[1] أنّ الأمير صَرْغَتْمش النّاصِرِيّ كانَ قَصْده أن يَبْنِيَ مَدْرسته ويُقَرِّر في تدْريسها الشيخ عَلاءَ الدِّين ابن الأَقْرَب البانقُوسِيّ الحَلَبِيّ، فقُدِّرَتْ وفاتُه، وكانَت ولايةُ الشّيخ قِوَام الدِّين لها علىٰ أكمل وجوه التّعظيم، حتىٰ إنّه يوم إلقاء الدرس حَضَر الأميرُ صَرْغَتْمش إلىٰ منزل الشيخ بقَناطِر السِّبَاع، واستدعاه للحضور، فلمّا رَكِب الشيخُ أخَذَ الأمير صَرْغَتْمش بِركابه، واستمرّ ماشيًا في رِكابه إلىٰ المدْرسة ومعه جماعة من الأُمَراء... فقالَ له: يا أمير صَرْغَتْمش لا تأخُذ في نفسِك مِن مَشْيك آخِذًا

(١) يعني: الحَافِظَ البرهانَ الحَلَبِيّ إبْرَاهِيم بن مُحَمَّد المشهور بـ: سِبْط ابن العجمي. (المتوفَّىٰ سَنَة: ٨٤١هـ).

بركابي، فقد أخَذ بركابي سُلْطانانِ من بني سَلْجُوق. وكانَ يومًا مشهودًا».

ثمَّ قالَ ابنُ الشِّحنة: «ولعَمْرِي لقد كانَ الشيخُ قِوَامُ الدِّين خَلِيقًا بالتّعظيم، مُسْتَحِقًّا للتّكريم، عَلَّامةَ وَقْته نظَرًا واستحضارًا وتحقيقًا، وإن كان لا يَخلو عن مَدْح نفسِه، واللهُ يَتَغَمَّده بالرَّحمة والرِّضوان»(١).

٢ ـ كما كانَ المؤلِّفُ مذكورًا بالذّكاء والدَّهاء والحِنْكة، فقال عنه الشّريف الحُسينِيّ: «أحد الدُّهَاة»(٢).

❁ ومن صُوَر ذَكائِه ودَهائِه:

أنَّه اجتمَع يومًا بالسُّلْطَان النّاصر حسَن بْن محمّد بْن قَلاوون(٣)، فأراد

---

(١) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]. وعنه في: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢٣]. و«سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٥، ٣٤٦].

(٢) ينظر: «ذيل العبر/ المُلْحق بآخِر العبر للذّهبي» للحُسيني [٤/١٧٥/ طبعة دار الكتب العلمية]. و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقيّ الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامّة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٣) هو السّلطان الناصر حسن ابن السلطان النَّاصِر محمد بن قلاوون، أبو المحاسن، أحد ملوك الدولة القَلاوونية بمصر والشام، بُويعَ بمصر صغيرًا بعد مقتل أخيه السلطان حاجِّي المظفر، وكان اسمُه قَمَارِي، فلمَّا وَلِيَ السّلطنةَ تَسَمَّى حَسَنًا، وقام بأمور الدّولة الأمير يَلْبُغا نائبُ السّلطنة، وَوُزِّعَتِ العَطايا باسْم السلطان الناصر.

واستمر هكذا إلى (سَنَة: ٧٥٢هـ) فثار عليه بعضُ أمراء الجنْد، فخَلعوه، وسَجنوه بالقلعة في دُور الحَريم، وولَّوْا أخَاه صالحًا السلطنةَ، ثم خلعوه (سَنَة: ٧٥٥هـ)، وأعادوا الناصر، فقَبَضَ على زمام الأمور بحَزْم، وخافه الناسُ، فأكْمَنَ له مملوكُه الأمير يَلْبُغا كَمِينًا وهو في بَرِّ الجيزة، فأُخِذَ على غِرَّة، وقاتَل بعددٍ قليلٍ مِن حاشيتِه، فنجَا، وتنَكَّر بزيِّ أعْرابي، وأراد السّفرَ إلى الشّام، فقُبِضَ عليْه في المَطرية، وكان ذلك آخِر العهْد به. وقيل: بل خُنِقَ ورُمِيَ في النيل. وكان ذلك (سَنَة: ٧٦٢ هـ).

وكانت مدةُ سَلْطنته الثانية سِتّ سنين وتسعة أشهر وأيامًا، وكان شجاعًا مَهِيبًا، وافِر الحُرْمة، عالي الهِمة، مُحِبًّا للرعية، غير أنه كان كثيرًا ما يُصادِر أربابَ الوظائف لأجْل المال، وكان يَمِيل=

السلطانُ تنقيصَه والسّخرِيةَ منه ؛ فقالَ له: «ما الفرقُ بَيْنَك وبَيْن الحمار ؟ فأجَابَ الأَتْقَانِيُّ بقولِه: هَذِه الوِسَادة! وأشار إلىٰ وِسَادة كانَت بَينهمَا»[(١)].

٣ ـ كما عُرِفَ المؤلِّفُ بالتواضُع وطَرْح التكلُّف، مع لِين الجانِب لغيره.

۞ ومِن صُوَر تواضُعه ولِين جانبه:

أنّه لمَّا وَلِيَ مشيخةَ دار الحديث بالمدْرسة الظّاهريّة بدمشْق بعد وفاة الحَافِظ شَمْس الدِّينِ الذهبِيّ، لم يَلْبَث فيها إلا أيامًا فقط، ثم تنازَل عنها بمَحْض إرادته لقَاضِي القُضَاة جمال الدّين مُحَمَّد بْن عبْد الرَّحِيم بْن عبْد المَلِك المسْلَاتِي المَالِكِي، بعد عَزْمه علىٰ التوجُّه إلىٰ مصر بطلبٍ من الأمير صَرْغَتْمش الناصِرِيّ[(٢)].

٤ ـ كما كان المؤلِّفُ شديدَ الاعتِزاز بنفسِه، كثيرَ الوثُوق بعِلْمه ومَعارِفه، مع الثّقة التي لا يَجِد الاهتزازُ لها طريقًا في مَسِيرته العِلْمية، ولا يكاد يَجِد المؤلِّفُ غَضاضةً في التبَجُّح بذلك وتَسْطيرِه في كُتبه وتوالِيفِه، ممّا عَدَّه البعضُ كِبْرًا وتِيهًا وعُجْبًا وتمَدُّحًا! وليسَ الأمر كذلِك كما سيأتي التّنبيه عليْه قريبًا.

۞ ومِن صُوَر اعتِزاز المؤلِّف بنفسِه:

أ ـ قولُه في ديباجة كتابه «التبْيين في شَرْح الأخْسِيكَثِيّ»: «ثمّ إني لَمَّا رزقَنِي

= إلىٰ اللهو والطرَب. ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [٢/٢٤٧ ـ ٢٥١]. و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» [٥/١٢٥ ـ ١٣٢]. و«التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للسخاوي [١/٢٨٧]. و«بدائع الزهور» لابن إياس [١/١٩٠، ٢٠٢]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٩٨].

(١) ينظر: «سِمْط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي» للعِصامي [٤/٣٤].

(٢) ينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/٨٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، وينظر أيضًا: «إنصاف الفقهاء للمخالف (فصول ومواقف) / أوْ إبطال التهويلات في دعوىٰ التعصب في الفِقْهيات» لرامي بن محمد جبرين سلهب [ص/٢٥٩].

الله مِن أنواع علوم الدِّين، وسِنِّي ما بين عشرين وثلاثين، أردتُ أنْ أشْرَحه أيضًا شرحًا موسومًا بـ: «التَّبْيين»، مُظْهِرًا نِعَمَ الله علَيَّ، ومِنَحَه فِيَّ... إلخ»[(١)].

ب ـ وقوله في ختامِ الكِتاب السّابِق[(٢)]: «والحمدُ لله الّذي أقدَرني على مَعانٍ هي بماءِ الحقائِق معجونة، وبنُور الدّقائق مَشْحونة، ورزَقَني من البيان ما لم يَخْطُر ببال الشارِحين، ولم يَمْضِ في الحُلْم بعيون المُحصِّلين، ومَنَحني من حُسْن التركيب ما لم تَمَسَّه أَلْسُنُ أهلِ البلاغة، ولم تَرْتَقِ إليه هِمَمُ أهل البراعة، ذلك فَضْلُ الله يُؤْتيه من يشاء...

فلو كانَ الأسلافُ في حياةٍ لقالَ أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اجتهَدْتَ، ولقالَ أبو يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: نارَ البيانِ أوقَدْتَ، ولقالَ محمّد[(٣)]: أحسَنْتَ، ولقالَ زُفَر: أتقَنْتَ، ولقالَ الحسَن[(٤)]: أمعَنْتَ، ولقالَ أبو حفْص[(٥)]: أنعَمْتَ فيما نَظَرْتَ، ولقالَ أبو منصور[(٦)]: حقَّقْتَ، ولقالَ الطحاوِيُّ: صدَقْتَ، ولقالَ الكرخِيُّ[(٧)]: بُورِك فيما نطَقْتَ، ولقالَ الجَصَّاص: أحكَمْتَ. ولقالَ القاضي أبو زيْد[(٨)]: أصَبْتَ، ولقالَ شمسُ الأئمّة[(٩)]: وجَدْتَ ما طَلَبْتَ، ولقالَ فخر الإسلام[(١٠)]: مَهَرْتَ، ولقالَ نجمُ الدِّين النَّسفِيُّ:

---

(١) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [١/١١٥].

(٢) المصدر السابق [٢/٤٩٥ ـ ٤٩٧].

(٣) **يعني**: محمد بن الحسن الشيبانِيّ.

(٤) **الحسَنُ**: هو ابن زياد اللُّؤلؤِيّ.

(٥) **أبو حَفْص عند الإطلاق**: هو أَحْمد بن حَفْص المَعْرُوف بِأبي حَفْص الكَبِير البُخَارِيّ الإِمَام المشْهُور الحَنَفِيّ. وستأتي ترجمته في مَطْلع الكتاب إن شاء الله.

(٦) **أبو منصور**: هو محَمَّد بن مُحَمَّد بن مَحْمُود المَاتُرِيدِيّ. وهو المراد عند الإطلاق.

(٧) **الكرخِيُّ**: هو عُبيد الله بن الحُسَيْن بن دلال بن دَلْهم، أبو الحسن. وهو المراد عند الإطلاق.

(٨) **أبو زيد عند الإطلاق**: هو: عُبيد الله (أو عَبد الله) بن عُمَر بن عِيسَىٰ الدَّبُوسِيّ أَبُو زيد صَاحب كتاب «الأَسْرَار» و«تقويم الأَدِلَّة». وستأتي ترجمتُه في غضون الكتاب إن شاء الله.

(٩) **شمسُ الأئمة عند الإطلاق**: هو محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السَّرْخَسِيُّ، القاضي الكبير، والمجتهد النحرير، صاحب «المبسوط». وستأتي ترجمته في مَطْلع الكتاب إن شاء الله.

(١٠) **فخر الإسلام عند الإطلاق**: هو عَلِيّ بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أَبو الحسن (وهو=

بَهَرْتَ، ولقالَ صاحبُ «الهِداية»: يا غوَّاص البحْر عَبَرْتَ، ولقالَ صاحبُ «المُحيط»[(١)]: فُقْتَ فيما أعلنْتَ وأسرَرْتَ، إلىٰ غيْر ذلك مِن كُبرائِنا الّذين لا يُحْصَىٰ عدَدُهم، رضوان الله عليهم أجمعين، ولقالَ المُتَنبِّي: أنتَ مِن فُصَحاءِ عِبارَتُهم:

مِسْكِيَّةُ النَّفَحاتِ إِلَّا أَنَّهَا ❊ وَحْشِيَّةٌ بِسِوَاهُمُ لَا تَعْبَقُ[(٢)]

د ـ ونقلوا عنْه أنّه قالَ في بعض مَباحثه: «وهذا ممّا لا تَجِده في كُتبِ المُتقدِّمين ولا المتأخِّرين!»[(٣)].

ج ـ قال التقِيُّ الفاسِيُّ: «وبلغَني أنه قَصَد في بعضِ الأوقات الشيخَ حسَنَ الكبير[(٤)] صاحِب بغْداد وتبْريز السابق ذِكْرُه، ولم يَنْزِل عن مَرْكوبه إلا عند مُخَيَّم الشّيخ حَسَن، فلم يَسْهُل ذلك عليه، وعُوتِبَ الشيخُ قِوَامُ الدِّين علىٰ ذلك، فقال

= مشهور أيضا بأبي العُسْر؛ لعُسْر تصانيفه)، البزدَوِيّ، الفقيه الأصولي. وستأتي ترجمته في مَطْلع الكتاب إن شاء الله.

(١) **صاحبُ «المحيط» عند الإطلاق:** هو محمود ـ أو محمد ـ بن أحمد بن عبد العزيز بن عُمر بن مَازَه البخارِيّ المرْغِينانِيّ، بُرهان الدِّين. وهو صاحب: «الطَّرِيقَة البرهانية» أيضًا. وستأتي ترجمته في غضون هذا الكتاب إن شاء الله.

(٢) البيتُ من قصيدةٍ طنَّانة للمتنبي في: «ديوانه» [ص/٢٢].

(٣) ينظر: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٤٠]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [٣/٤١/ طبعة ديوان الوقف السني ببغداد]. و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٩٦/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

(٤) هو الحسن بن آقبغا بن إيلكان حَاكم العرَاق، وكان يُقَال له: حسن الكَبِير تمييزًا له عَن حسن بن تمرتاش حَاكم توريز. وكان حَسَنُ الكبير ذا سياسةٍ حَسنة، وقيامٍ بالمُلْك أحسنَ قيام، وفي ولايته وقَع ببغداد الغَلاء المُفْرِط، حتىٰ بِيعَ الخُبْزُ بصَنْج الدّراهم، ونَزَح الناسُ عن بغداد، ثم نُشِر العدل، إلىٰ أنْ ترَاجَع الناسُ إليها، وكانوا يُسَمُّونه الشيخَ حسن؛ لعَدْلِه. (توفي سنة: ٧٥٧هـ). ينظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي [٣١٠/١١]. و«أعيان العصر وأعوان النصر» له [١٩١/٢]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [١١٤/١ ـ ١١٦]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٣١٣/٨].

لِحَسَن ما معْناه: أنتَ سلطانُ العَوَامّ، وأنا سلطانُ العُلماء، واختَبِرْني في ذلك! فجَمَعَ له العلماءَ وتكلَّموا معه بحضور الشّيخ حَسَن، ثمَّ اعْتَرَفوا للشَّيخ قِوَام الدِّين بالتقدُّم عليهم في العلْم، فخَضَع له الشيخُ واستَغْفَر»[(١)].

وقد نَقَم عليه بعضُ المُؤرِّخين هذا التمَدُّحَ، وعدُّوه إعجابًا بالنفس وتِيهًا لا يَليق بأهل العِلم! وغَمَزوه بذلك ووَصَمُوه به.

فقال الصفَدِيُّ ـ في ترْجمته ـ: «كانَ شديدَ الإعْجاب بنفسِه، يَجِيء بالتعظيم مِن حِسِّه وبَسِّه[(٢)]، يَظُن أنَّ إمامَه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لو رآه لجعلَه أمامَه، وأنَّ أبا يوسُف كان يتأسَّف إذا سمِع كلامَه، وأنَّ زُفَر له زَفراتٌ علىٰ لُقِيِّه، وأن محمّد بْن الحسَن ما يُحْسِن الوصولَ إلىٰ رُقِيِّه!»[(٣)].

وقالَ ابنُ حَبِيب: «كانَ كثير الإِعْجَاب بِنَفسِهِ، شديدَ التعصُّب علىٰ مَن خَالَفَ المسْطور في طِرْسِه»[(٤)].

وقالَ المقْريزي: «كان شديدَ الإعْجاب بنفسِه، كثير المَدْح لها، يرَىٰ أن كلَّ أحدٍ دونَه»[(٥)].

وقالَ ابنُ حَجَر ـ في ترْجمته ـ: «وكانَ كثير البَأْوِ، شَدِيد التّعاظُم، مُتعصِّبًا

---

(١) ينظر: «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٣/ أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٢) أيْ: مِن حيثُ شاء. يُقَال: جاءَ بِهِ مِنْ حسِّهِ وبسِّه، أَي: من جَهْدِه وطاقَتِه، أو مِن حَيْثُ كانَ، ويقالُ: جِئْ بِه من حِسِّك وبَسِّك، أَي: ائْتِ بِهِ علىٰ كُلِّ حالٍ من حَيْثُ شِئْتَ، ولأَطْلُبَنَّه مِن حِسِّي وبَسِّي، أَي: جَهْدِي وطَاقَتِي. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٨/ ٢٠٤/ مادة: بس].

(٣) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/ ٦٢٣].

(٤) ينظر: «درة الأسلاك في دولة الأتراك» لابن حبيب [ق٢٠٢/ب/ مخطوط مكتبة أيا صوفيا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٤٤)]، أو [ق٢٩٠/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس / (رقم الحفظ: ١٧١٩)]، ونحوه في «تذكرة النبيه في الإمام المنصور وبَنِيه» له [٣/ ٢٠٨].

(٥) ينظر: «المُقَفَّىٰ الكبير» للمقريزي [٢/ ٢٩٩].

لنَفسِهِ جِدًّا، قالَ فِي شَرحِه لـ: «الأخْسِيكَثِيّ»: «لَو كَانَ الأسلافُ فِي الحَيَاة لَقالَ أَبُو حنيفَة: اجتهَدْتَ، ولقال أَبُو يُوسُف: نَارَ البَيَانِ أوقَدْتَ، ولقالَ مُحَمَّد: أَحْسَنْتَ، ولقالَ زُفَر: أتقَنْتَ، ولقالَ الحسنُ: أمعَنْتَ... وَاسْتمَرّ هكذا حتَّىٰ ذَكر غَالبَ أَعْيَان الحَنَفِيَّة»[١].

وقالَ السّخاوي: «وكانَ مع تقدُّمه في الفقْه، وبراعتِه في اللُّغة العربيَّة، وتفَنُّنه، ومعْرفتِه بالأدَب والمعْقول؛ كثيرَ الإعْجاب بنفسِه..»[٢].

وقالَ الكفَويُّ: «كانَ كثيرَ الإِعْجَابِ بِنَفسِهِ، شديدَ التعصُّب علىٰ مَن خَالَفه، يدلّ عليه كلماتُه الواقعةُ في تصانيفِه: «شَرْح أصول الأَخْسِيكَثِيّ»، وسَمَّاه: «التبْيين»، و«شَرْح الهداية»، وسمَّاه: «غاية البيان ونادِرة الأقْران»، ولقد أُعْجِبَ عند تمَام هذا الشّرح بنفسِه حيثُ قالَ[٣]: فلو كانَ الأسلافُ بالحياة لقالَ أبو حنيفة: اجتهَدْتَ...»[٤].

والحقّ: أنَّ ما ذكروه عن المؤلِّف أن يكونَ من باب الوُثوق بعِلْمه، والاعتِدادِ بنَفْسِه، والتّحدُّثِ بنعْمة ربِّه عليْه؛ أقْرب منه إلىٰ غيرِه من العُجْب والخُيَلاء وغيْرهما من ضُروب الزَّهْو والتِّيه.

علىٰ أنَّا وجدْناه كثير الشّكوىٰ ممّن لا يَقْدُره حقَّ قَدْره، أوْ يَضَعه دون مَنْزلته، فلذلِك جاءَتْ كلِماتُه السّابِقة وغيْرُها كالرّدود علىٰ أولئِك الغامِطين لأهل

---

(١) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٥]. وعنه في: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢٢]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٥٩].

(٢) ينظر: «الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [١/١٥٩].

(٣) كلامه هذا في آخِر كتابه: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ»، وليس عند تمام شَرْحه علىٰ «الهداية» كما يُفْهَم من كلام الكفَوِيّ.

(٤) ينظر: «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٩٦/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

العِلم حقَّهم، الباخِسين لأُولِي الفَهْم مَنزلتَهم ومكانتَهم، وقد صَرَّح بهذا في مواضِع مِن كُتبِه.

أ ـ ومِن ذلك: قولُه في ختام كتابه: «التَّبيين شرْح الأخْسِيكَثِيّ»(١): «ثم بعضُ مَن لا خِبْرة له في العلوم، يقول عن حسَدِه(٢) المَشْئوم: لم يَبقَ اليوم في الدنيا مُصنِّف، وليس فيها مُؤلِّف، ولقد كَذَب هذا الأَشِر، ولقد خرَصَ هذا البَطِر، فليس المُصنِّف إلا مَن جَمَع الكتابَ بتركيبٍ مِن عندِه، مُقْتَدِحًا لزَنْدِه، أمَّا إنشاء المسائل مِن عند نفسِه فهو اجتهاد، ألَا ترىٰ أنَّ ما قالَ فخرُ الإسلام في «أصوله» هو بعَيْنه مذْكور في «أصول شمْس الأئمَّة السَّرْخَسِيّ ﵀»، وكذلك بالعكْس، إلّا أنَّ التّراكيب مُتغايِرة.

وكذلِك في سائر مصنَّفات كبار المُصنِّفين في سائر العلوم، علىٰ أنّي أورَدْتُ مِن الأَسْوِلة والأَجْوِبة غيْر ذلك ما مَنْشَؤُه(٣) خاطِري، ومَطْلَعُه باطني، مِن غير انتحالٍ كانتِحال غيري، وليس الخبرُ كالمُعايَنة...

اللّهمّ اقْطَع عنّي شَرَر شَرِّ الحسود، وادفَع عنّي الشانِئَ والعَنُود، وفرِّق ناديَهم، وأَعْمِ أبصارَهم، واخْذُل أنصارَهم، واحفَظْني كما تَحْفَظ عبادَكَ الصّالحينَ عَن مُجالَسة الطّالِحين؛ إنَّك علىٰ ما تشاءُ قَدير، وبالإجابةِ جَدِير...».

---

(١) ينظر: [٢/٤٩٥ ـ ٤٩٨].

(٢) في المطبوع: «حسه»! والمُثبت هو الصواب الثابت في عِدَّة نُسَخ خَطيةٍ بعضُها منقول عن نسخة المُصنِّف، ينظر منها: [ق١١٧/أ/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٩٤)]، و[ق١٦٦/أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٨٠٢)]، و[ق١٥٥/أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٦٨٧٩)].

(٣) في المطبوع: «منشأة»! والمُثبت هو الصوابُ الثابت في عِدَّة نُسَخ خَطيةٍ بعضُها منقول عن نسخة المُصنِّف، ينظر منها: [ق١١٧/ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٩٤)]، و[ق١٦٦/أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٨٠٢)]، و[ق١٥٥/أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٦٨٧٩)].

ب ـ وقال في آخِرِ كتاب الوَصايا مِن «غاية البيان»: «ولَمْ آلُ جَهْدِي في بيان المنقول والمعْقول، وحَلِّ اللفظ وغير ذلك، فليسَ الخبرُ كالمُعايَنة، وكلُّ ذلك مِن فَضْل الله ـ ﷻ ـ ذلك فَضْلُ الله يُؤتيه مَن يَشاء، ومع هذا لا يَخْلو كتابي عن حاسدٍ أوْ مُعاندٍ مُكابرٍ للحقّ يزْرِيه أوْ يُزْرِي[1] به.

فَـإِنْ تَجِـدْ عَيْبًـا فَسُـدَّ الخَلَـلَا ✽ جَـلَّ مَـنْ لَا عَيْـبَ فِيـهِ وَعَـلَا

ولم يَرْتَضِ المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنة غَمْزَ ابنِ حَجَر وغيرِه للمُؤلِّف بمِثْل ما سبَق، فقالَ في غضونِ ترْجمتِه: «ثمَّ إنَّ شيخَنا [يعْني: ابن حَجَر] أخَذ في التّنكيت عليْه على عادتِه لا سيَّما مع الحنَفيَّة، فنَسبَه إلى البَأْو والإعْجاب بنفسِه والتعاظُم، ونقَل عن الصفَدِيِّ أنّه قالَ: «كانَ مُتعصِّبًا على الشّافعيّة..». في كلامٍ ذكَرَه لا أُحِبُّ ذِكْرَه؛ لأنّه يلزمُ الجوابُ عنْه، وهو ظاهِر، فيُفْضِي إلى ما لا أُحِبُّ التّكلّمُ فيه، رَحِمَهُمُ اللهُ أجمعين»[2].

فكأنَّه يشيرُ إلى أنَّ باعث تلك المَغامِز هي العَصَبيَّة المَذْهَبِيّة.

ما أصابَ المؤلِّف من المِحَن

٥ ـ وقد مَرَّ المؤلِّفُ ببعضِ الفِتَن والمِحَن، أشارَ لبعضِها في غُضون كتابه: «غاية البيان» وكذا في ختامه، فتارةً تراه يُصَرِّح بما دَهَمه مِن ذلك، كما ذَكَر مُحاصَرتَه مِن قِبَل بعضِ الأُمَراء ببغْداد، وكذا شَكْواه مِن غارات التّتار على بلادِه وأذِيَّتِهم له، وتارةً يُغْمِضُ في بيان تفاصيلِ مِحْنَته، ويَكْتفي بالتّشَكِّي من نوائِب الدّهر وضَرَبات نَوازِله.

---

(١) أمّا يَزْرِيه: فهو مِن زَرَيْتُ عليه، إذا أنكرْتَ عليه أوْ عِبْتَ عليه فِعْلَه. وأمّا يُزْرِي: فهو مِن أَزْرَيْتُ به، إذا قصَّرْتَ به وتنَقَّصْتَه. ينظر: «تصحيح الفصيح وشرحه» لابن دُرُسْتَوَيْه [ص/١٧٢]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [٣٨/٢١٦/ مادة: زرى].

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

أ ـ فمِنَ الأوَّل: قولُه في آخِرِ الدّفتر التّاسع مِن «غاية البيان»: «كتَبَه مُؤلِّفه: الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ أمِير كاتِب بْن أمير عُمَر العَمِيد المدْعُوّ بـ: قِوَام الفَارَابِيّ الأتْقَانِيّ، في الخامِس والعشْرينَ مِن ذي القعْدة مِن سَنَة تسعٍ وثلاثينَ وسبعِمائة ببغْداد في الجانِب الشّرقيّ، وهو كانَ مَحْصورًا عن شهورٍ مِن قِبَل بعْض الأُمَراء، دَفَعَ اللهُ الفتنةَ عن سائِر المسْلمينَ إنْ شاء الله تعالىٰ».

وكذا قوله آخِرَ كتابِ العَتَاق: «هذا آخِر شَرْح كتاب العَتَاق مِن كتاب «الهِداية»، مَعْدِن الدِّرَاية، أتمَمْتُه بعد أنْ عَمِلْتُه عَمَلَ مَن طَبَّ لمنْ حبَّ، في بعض بلدٍ شَمِلَها قَسْرُ تتَرٍ[١]، والمسلِمُ فيهم علىٰ خَطَرٍ؛ حيثُ هتَنَتْ[٢] علَيَّ شآبِيبُ[٣] ظُلْمِهم، وشُرور كَلْمِهم[٤]، وجَشِمْتُ منهم عَرَقَ القِرْبَة[٥]، وقطَعتُ عنهم الصحبةَ؛ ولكن كما قيل: كلُّ شيءٍ ما خَلا الموتَ جَلَلٌ[٦]، والحمدُ لله علىٰ العافية في العاقِبة، ونِعَمِه المتَعاقِبة».

ب ـ ومِن الثاني: قولُه: «وهذا آخِر كتاب النكاح، شرَحْتُه بعون الله الفتَّاح،

---

(١) **التّتَر**: أُمَّة عظيمة ظهرَتْ علىٰ حدود الصين واجتاحَتْ قِسْمًا كبيرًا مِن قارة آسيا وغيرها تحت راية ملوك المَغول في أواسط القرن السابع للهجرة. وأخبارُهم كثيرة مشهورة.

(٢) هَتَنَتِ السَّماءُ تَهْتِنُ هَتْنًا وهُتُونًا: أي: انصبَّ غَيْثُها، وتتابع مَطَرُها. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١٨/٥٨٢/ مادة: هتن].

(٣) **الشآبِيبُ**: جَمْعُ الشُّؤْبوب، وهو الدُفْعَةُ مِن المطَر وغيره. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/٤٣٦/ مادة: شَأَبَ].

(٤) **الكَلْمُ** ـ بالفتحِ ـ: الجَرْحُ. وجَمْعُه: كُلومٌ وكِلامٌ، بالكَسْر. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١٧/٦٢٥/ مادة: كلم].

(٥) **يقال**: جَشِمْتُ إلَيْكَ عَرَق القِرْبة، أَيْ: تَكَلَّفْتُ إليك وتَعِبْتُ حتىٰ عَرِقْتُ كعَرَقِ القِرْبَة، وعَرَقُها: سَيَلانُ مائِها. وهو مَثَلٌ عربي مشهور. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣/٢٢٠/ مادة: عرق].

(٦) جَلَلٌ: أيْ: هَيِّن. والمعنىٰ: كلُّ شيء ما خلا الموت يسيرٌ. ينظر: «الأضداد» لابن الأنباري [ص/٢].

ونوائبُ الدّهر عليَّ قد كَرَّتْ، وسحائبُه دَرَّتْ، وكِلابُه ازْبَأَرَّتْ[١] واسْبَطَرَّتْ[٢]، وأنا على ما قالَ البُحْتُرِيُّ ولله دَرُّه:

رَمَتْنِي صُرُوفُ النَّائِبَاتِ فَأَخطَأَتْ ❁ كَذَا الدَّهْرُ يُخْطِي صَرْفُهُ وَيُصِيبُ
ولَمْ أَنْسَنِي أطْفُو وَأَرْسُبُ تَارَةً ❁ وأَظْهَرُ لِلرَّائِينَ ثُمَّ أَغِيبُ
يَدُ اللهِ فِي نَفْسِي إِلَيَّ جَمِيلَةٌ ❁ وَإِفْضَالُهُ فِيهَا عَلَيَّ عَجِيبُ

وقالَ أيضًا ـ في آخِر الدفتر الثالث مِن «غاية البيان» ـ: «كتبه الشارحُ الفقيرُ: أمير كاتب ابن أمير عُمَر العميد المدعو بـ: قِوَام الأَتْقانِيّ في بعض أطْرَار العراق، بَعْد عَرَق القِرْبَة[٣]، وخَرْطِ القَتَاد مِن كِلَاب الدّهر ـ استأصلَ اللهُ شأفتَهم ـ في نصف المُحَرَّم مِن سنة اثنين وثلاثين وسبعمائة هجرية مُصْطفوية».

وقالَ أيضًا ـ في آخِر كتاب الوَصَايَا مِن «غاية البيان» ـ: «أحمدُ الله حمْدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا على بلوغِي آخر كتاب الوَصَايَا مِن الشّرح المُسمَّى بـ: «غاية البيان»، يوم الثلاثاء الثّامن مِن ذي القعدة مِن سَنَة سبعٍ وأربعينَ وسبعِمائة، وقد طالَتِ المدَّةُ في الشّرح بسبَب العَلائِق والعَوائِق ونكَبات الزّمان، وبَقِيتُ في عمَل الشّرح سِتًّا وعشْرين سَنَةً وسبعةَ أشهُر وثمانية أيّام».

وقالَ أيضًا ـ في آخِر الدّفتر الرّابع مِن «غاية البيان» ـ: «هذا آخِر الدّفتر الرّابع مِن نسْخة السَّوَاد الّتي وقَع عليْها خَطُّ يدِي مِن كتاب: «غاية البيان شَرْح الهداية»، قد فرغْتُ عنه والخَوَاطِرُ مُكَدَّرَة، والأحوالُ مُنَغَّصَة، بعْد اللَّتَيَّا والَّتِي، ببعْض أطْرَار العراق، ليلةَ السّبت العاشِرة مِن صَفَر، خُتِمَ بالخير والظَّفَر، سَنَة ثلاثٍ وثلاثينَ وسبعِمائة هجرية. اللّهمّ بلِّغْنا إلى مَنازل أنبيائِك وأوليائِك بلَدِ

---

(١) أي: اقشَعَرَّتْ وانتفَشَتْ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/٢٩٤/ مادة: زَبَرَ].
(٢) أي: امتدَّتْ وأَسْرَعَتْ. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١١/٤٩٦/ مادة: سبطر].
(٣) عَرَق القِرْبَة: هذا مِن الأمثال السائرة. تقدّم الكلام عليه قريبًا.

الشّام، وارْزُقْنا يومَ الحشْر معهم القِيام، وأسْكِنَّا بَحابِيحَ دار السَّلام. آمين».

وكذا قولُه في ختام كتابِه هذا: «وبَقِيتُ فيه مُدَدًا مِن سِنين، طَوْرًا على الشِّدَّة وطَوْرًا على اللِّين، بعد اللَّتَيَّا والَّتِي مِن عَضِّ كلابِ الدَّهْر، ونَهْشِ حيَّاتِ العصْر، نفَى الله تعالى عن وَجْه الأرْض، في الطُّول والعَرْض، كلَّ خبيثٍ مُؤْذِي، ووَسَمه باسمِ المُودِي[(١)]».

كما تعرَّض المؤلِّفُ للحَجْر عليه في الفَتْوى مِن قِبَل قاضي القضاة تَقِيِّ الدِّين السُّبْكِيِّ في واقِعة الأَمِير أرْغُون الكامِلِيّ، كما سيأْتي بيانُها في المبْحث الرّابع عشَر: (بين الأَتْقَانِيّ وخصومِه) إن شاء الله.

شَغَفُ المؤلِّف ببعْض المأْكولات.

٦ ـ وقد وقعَ للمؤلِّف غَرامٌ ووَلَعٌ خاصٌّ ببعض المَطعومات، وربَّما تناوَل بعضَها ابتغاءَ طلَب الدّواء من عِلَّةٍ كان يَشْتكي منْها.

قالَ الصَّفَدِيُّ ـ في ترْجمته ـ: «أخبَرني مَن أثِقُ أنه كان يأكُل في كلِّ يومٍ أُوقِيَّة فُومٍ، وكان يأكُل منَ الزَّنْجَبِيل شيئًا كثيرًا إلى الغاية»[(٢)].

وقالَ ابنُ حَجَر: «وكانَ يُكْثِر أكْلَ الثّوم النِّيء والزَّنْجَبِيل الأَخْضَر، أَخْبرنِي بذلك الشَّيْخُ مُحِبُّ الدِّين ابْن الوَجْدِيَّة، وكانَ قد لَازَمَه وأخَذ عَنهُ»[(٣)].

وقالَ ابنُ حَجَر أيضًا ـ في ترْجمة ابْن الوجْدِيَّة ـ: «حَكَى لِي عن القِوَام الأَتْقَانِيّ أنَّه كان يراه يُدْمِن أكْلَ الثّوم النّيء، فسألَه عن ذلك؟ فاعتذَر ببَرْد دِماغه»[(٤)].

---

(١) يعني: جعَل فيه علَامةً على كونه مُهْلِكًا ضارًّا. والوَسْمُ: هو العَلَامة. والمُودِي: اسم فاعل مِن أَوْدَى الرجل؛ إذا هَلَكَ. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٢٠/٢٨٤/ مادة: ودى].

(٢) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٥].

(٣) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٥].

(٤) ينظر: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٢/٥٤٦]. وعنه السخاوي في «الضوء اللامع» [١٠/٧٢].

المبْحَثُ الثَّامن
ثنَاءُ العُلماءِ عليْه

قالَ عَلَمُ الدِّين البِرْزَالِيّ: «الإمام قِوَام الدِّين أمير كاتِب ابْن الأمير العمِيد عُمَر الأَتْقَانِيّ الفارَابِيّ، مُدرِّس مَشْهد الإمام أبي حنيفة ببغْداد... وهو ذو فنون وبَحْثٍ وأدَبٍ»(١).

وقالَ ابنُ كثير: «دَرَّس وناظَر، وظَهَرتْ فضائلُه»(٢).

وقالَ قُطْب الدِّين الحلَبِيّ: «فَقِيه فَاضل صَاحب فنون مِن العِلم، وله معرفَة بالأدب والمعْقول»(٣).

وقالَ الصّلاحُ الصّفدِيُّ: «الشيخُ الإمام العَلَّامة قِوَام الدِّين أبو حنيفة الفارَابِيّ الأَتْقَانِيّ.. كان قَيِّمًا بمذْهب أبي حنيفة.. شَرَح «الأخْسِيكَثِيّ» وعُمْرُه دونَ الثّلاثين شرحًا جيّدًا يُثْنِي عليْه فقهاءُ مَذْهبِه ويُعَظِّمونَه، وكانَ عارفًا بالعربيَّة واللُّغة»(٤).

وقالَ عبدُ القادِر القُرشِيّ: «الإِمَام العَلَّامَة قِوَام الدِّين أَمِير كَاتب.. دَرَّس بِجَامِع المَارِدَانِيّ وانتَفَع بِهِ الطَّلَبَة»(٥).

وقالَ الشَّريفُ الحُسَينِيُّ: «الشَّيخ قِوَامُ الدِّين لُطْف الله الحَنَفِيّ، أحد الدُّهَاة»(٦).

---

(١) نقله عنه في: «البداية والنهاية» لابن كثير [١٨/٢٠٩].

(٢) نقله عنه في: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٣]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [١/٤٥٩].

(٣) نقله عنه في: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٥].

(٤) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٢، ٦٢٣].

(٥) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/٢٧٩].

(٦) ينظر: «ذيل العبر/ المُلْحق بآخِر العبر للذهبي» للحُسيني [٤/١٧٥/ طبعة دار الكتب العلمية]. و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

وقالَ ابنُ رافِع السَّلامِيّ: «هو رجلٌ فاضِل ذو فنون»[١].

وقالَ ابنُ حَبِيب: «إمامٌ أناف طَوْدُ قَدْرِه، وأنارَ في أُفُق العِلم ضَوْءُ بَدْرِه، وفار ماءُ مَحْتِده[٢] من فَاراب، وسار ذِكْرُه بين الأعجَام والأعراب، كان رأسًا في مذهب الحنفيّة، بارعًا في الفقْه واللّغة والعربيَّة.. قَدِمَ دمشقَ فدَرَّس بها وأفتىٰ وأفاد، ثمّ رحَل عنها مطلوبًا، ونزَل بالدّيار المصرية مخْطوبًا، فعَظَّمه الأمير سيفُ الدِّين صَرْغَتْمش الناصِرِيّ وفَخَّمه، وبنىٰ له مدرسةً علىٰ نُظَرائها في الحُسْن مُقدَّمة، واستمَرّ مُكَرَّمًا مُبَجَّلًا، إلىٰ أنْ حَلَّ له ما كانَ مِن الحَتْفِ مُؤَجَّلًا»[٣].

وقالَ أيضًا: «الشّيخ الإمام العلَّامة.. كانَ رأسًا في مذهبِ أبي حنيفة، وله معْرفة تامَّة بالعربيَّة واللُّغة»[٤].

وقالَ ابنُ فرْحون - في ترْجمة الحسَين بْن أبي القاسِم البغْدادي المعْروف بـ: النِّيلِيّ -: «وأخَذَ عنْه مِن علماء الحنفيّة: عالِمُ زمانِه الشيخُ قِوَام الدِّين أبو حنيفة أمير كاتب بْن عُمَر بْن غازي الأَتْقَانِيّ التُّرْكسْتَانِيّ»[٥].

وقالَ ابنُ شاكِر الكُتبِيُّ: «كان رأسًا في مذهب أبي حنيفة.. ودخَل مصر فحَصَل له حُظْوَة عند الأمير شيخو وصَرْغَتْمش»[٦].

وقالَ التقِيُّ الفاسِيّ: «العَلَّامة قِوَام الدِّين أبو حنيفة أمير كاتب شارِح

---

(١) ينظر: «تاريخ علماء بغداد/ المسمىٰ منتخب المختار» لابن رافع [ص/٣٦].

(٢) **المَحْتِدُ** - كمَجْلِس -: هو الأصل. ينظر: «المعجم الوسيط» [١/١٥٤].

(٣) ينظر: «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» لابن حبيب [٣/٢٠٨]. و«درة الأسلاك في دولة الأتراك» له [ق٢٠٢/ب/ مخطوط مكتبة أيا صوفيا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٢٤٤)]، أو [ق٢٩٠/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس / (رقم الحفظ: ١٧١٩)].

(٤) ينظر: «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» لابن حبيب [٣/٢٠٨].

(٥) ينظر: «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون [١/٣٣٤].

(٦) ينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكُتبِيّ [٢٤/ق١٤٤/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)].

«الهداية».. دَرَّس بجامع المَارِدَانِيّ ثمّ بمدْرسة صَرْغَتْمش النّاصِرِيّ عند جامعِ ابنِ طُولون، وانتفَع به الطلَبة..»(١).

وقالَ المقْرِيزِيُّ: «كان قيِّمًا بمذهبِه.. عارفًا بالعربيَّة واللُّغة»(٢).

وقالَ ابنُ دُقْماق: «الشّيخ الإمام العالِم العلّامة قِوَام الدِّين أبو حنيفةَ.. كانَ قَيِّمًا بالمَذْهب، شرَح «الأخْسِيكَثِيّ» شرحًا جيّدًا وعُمرُه ما بينَ العشْرينَ إلى الثّلاثينَ»(٣).

وقالَ ابنُ خَطِيب النّاصِريّة: «الشَّيخ العلَّامة قِوَام الدِّين.. كان إمامًا عالمًا فاضلًا، صاحِب فنون وفِقْهٍ وبحْثٍ وأدبٍ، رأسًا في مذْهَب أبي حنيفة»(٤).

ونقَل ابنُ حَجر عن بعضِهم أنّه قالَ: «كَانَ إمَامًا مُتفَنِّنًا علَّامَةً مُناظِرًا»(٥).

وقالَ ابنُ الشِّحْنة: «لعَمْرِي لقد كان الشيخُ قِوَامُ الدِّين خَلِيقًا بالتعظيم، مُسْتَحِقًّا للتَّكريم، عَلَّامةَ وَقْته نظَرًا واستِحضارًا وتحقيقًا، وإن كان لا يَخْلو عن مَدْح نفسِه، والله يَتَغَمَّده بالرحمة والرضوان»(٦).

---

(١) ينظر: «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٢) ينظر: «المُقَفَّى الكبير» للمقريزي [٢/٢٩٩].

(٣) ينظر: «نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دقماق [٣/ق٧/أ/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٤٣٧)].

(٤) ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٦٠ ـ ١٦١/أ ـ ب/ مخطوط دار الكتب الظاهرية/ (رقم الحفظ/١٢١٤)]، أو [١/ق/١٨٦ ـ ١٨٧/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ/ ٢٠٣٦)].

(٥) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٥].

(٦) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ/ ١٣٧١٩)].

وقالَ الفَيْرُوزآبَادِيّ: «الشَّيخ قِوَام الدِّين الأُتْرارِيّ الحَنَفِيّ، كانَ رأسًا في المَذْهب»(١).

وقالَ ابنُ تغْرِي بَرْدِي: «الشَّيخ الإمام العالِم العلَّامة قِوَام الدِّين أبو حنيفة أمير كاتب.. كانَ رَحِمَهُ اللهُ إمامًا عالمًا مُفَنَّنًا بارعًا في الفقْه واللُّغة العربيَّة والحديثِ وأَسْماء الرِّجال، وغيْر ذلِك من العلوم، طُلِبَ إلى القاهرة مُكرَّمًا مُعَظَّمًا حتى حَضَرَها وصار بها من أعيان العلماء لا سِيِّما عند الأمير صَرْغَتْمش الناصرِيّ، فإنَّه لأَجْلِه بنَى مدرستَه بالصَّلِيبة حتى ولَّاه تدريسها»(٢).

وقالَ أيضًا: «العلَّامة قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ الحنفِي المُحقِّق.. تفَقَّه ببغْداد وغيرها، وبرَع في الفقه والنَّحو واللغة والأصول والمنطق والمعاني والبيان والأدب.. وصنَّف كتابًا في عَدَم رَفْع اليديْنِ في الصلاة، وتكلَّم مع فقهاء الشام، ووقَع بيْنهم وبيْنه مُناظرات بسبَب ذلِك، وظهَر عِلْمُه.

ودرَّسَ بدمشْق وأفتى، وانفرَد بِرئاسةِ العِلْم بها، ثمَّ طُلِب إلى الدِّيار المصرية، فعَظَّمه الأمير صَرْغَتْمش الناصِرِيّ، وفَخَّمه، وبنَى له مدرسةً بالصَّلِيبة، معروفة بـ: صَرْغَتْمش المذكور، وحضَر الدَّرسَ بحضرة صَرْغَتْمش وغالِب أعيان الدولة، وتصدَّر أيضًا بالقاهِرة للإفْتاء والتَّدْريس، وكانَ له نَظْمٌ ونَثْر.. ولَه أيضًا شِعْرٌ مُطَوَّل نَظَم فيه فهْرست أبْواب «الهِداية» على التراتيب»(٣).

وقالَ أيضًا: «كان علَّامةً، دَرَّس بالصَّرْغَتْمِشِيَّة في أيَّام الواقِف(٤)، ونالَتْه السَّعادة..»(٥).

(١) ينظر: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ/ ٦٧١)].

(٢) ينظر: «النجوم الزاهرة» [١٠/٣٢٥، ٣٢٦].

(٣) ينظر: «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» [٢/١٠٢ ـ ١٠٣].

(٤) يعني: الأمير صَرْغَتْمش الناصري.

(٥) ينظر: «الدليل الشافي على المنهل الصافي» [ص/١٥٥].

وقال ابنُ ناصِر الدِّين الدمشقِيُّ: «كَانَ أحد الرُّؤساء فِي مَذْهَب أبي حنيفة، وقاضيًا بِبَغْدَاد، ثمَّ عُزِل، ووَصَل إِلَىٰ دمشق، ثمَّ اتَّصل بِبَعْض أُمَرَاء مصر، فاشْتَهر، وعَظُم ذِكْرُه»(١).

وقالَ البَدْرُ العينِيّ: «الإمام العالم العَلَّامة قِوَام الدِّين شارح «الهداية»..»(٢).

وقالَ السَّخاوِيُّ: «العلَّامة شارِح «الهداية» وشيْخ الصَّرْغَتْمشِيَّة وغيرها: قِوَام الدِّين أبو حنيفة أمير كاتب الأَتْقَانِيّ، تقدَّم في بغْداد ووَلِيَ قضاءَها.. وكان مع تقدُّمِه في الفقه، وبراعتِه في اللّغة العربيّة، وتفَنُّنه، ومعْرفتِه بالأَدَب والمعْقول؛ كثيرَ الإعجاب بنفسه..»(٣).

وقالَ السّيوطي: «كانَ رأسًا في مذهَب الحنفيَّة، بارعًا في الفقْه واللُّغة والعربيَّة»(٤).

وقالَ عبدُ الباسِط الحَنَفِيّ: «العَلَّامة، الإمام، شيخ الحنفيَّة، قِوَام الدِّين أمير كاتب ابن أمير عُمَر بْن غازي الفارَابِيّ، كانَ أعْجوبةَ الزَّمان حتىٰ لُقِّب بـ: أبي حنيفة.. واشتَغَل حتىٰ برَع واشتَهر، وصنَّف «شَرْح الأَخْسِيكَثِيّ»، ثمَّ جَال البلادَ، وظهرَتْ فضائلُه، ووَلِيَ تدارِيسَ جليلةً.. وكانَ شَهْمًا، عالِيَ الهِمَّة، مُتعصِّبًا لمَذْهبِه، وله الشَّرح الحافِل علىٰ «الهِداية»، وكانَ إمامًا في الفنونِ العقليَّة والنّقليَّة، عارفًا باللُّغة والعربيَّة، بارعًا في العلومِ الأَدبيَّة، وشُهْرتُه تُغْنِي عَن مَزيد ذِكْرِه»(٥).

وقالَ الكَفَوِيّ: «الشّيخ الإمام العلَّامة قِوَام الدِّين أمير كاتب... الأَتْقَانِيّ

---

(١) ينظر: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين [١/١٢٩ ـ ١٣٠].

(٢) ينظر: «البناية في شرح الهداية» للعيني [١٢/٥٤٦].

(٣) ينظر: «الذيل التام على دول الإسلام» للسخاوي [١/١٥٨ ـ ١٥٩].

(٤) ينظر: «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» [١/٤٧٠].

(٥) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [١/٢٩٨].

المُكَنَّىٰ بـ: أبي حنيفة.. درَّس وأفادَ وأجادَ... وكان رأسًا في مذهَب الحنفيَّة، بارعًا في الفقْه واللُّغة والعربيَّة..»(١).

وقالَ مصْطفىٰ الجَنَّابِيّ: «كانَ رأسًا في مذهَب الحنفيَّة، بارعًا في الفقْه والعربيَّة»(٢).

وقالَ عبدُ القادِر التَّميمِيُّ: «الشَّيخ، الإمام، العَلَّامة، قِوام الدِّين، أبو حنيفة الفارَابِيّ الأَتْقَانِيّ... كانَ مِن المُجْمَع علىٰ عِلْمِه وفَضْلِه، وتحْقيقِه، وبراعتِه.. وعِلْمُ الشَّيخ وفَضْلُه وإتقانُه فمِمّا لا يُشَكّ فيه»(٣).

وقالَ طاشْ كُبْرِي زادَهْ ـ في ترجمة المؤلِّف ـ: «اشتَغَل ببلاده، ومَهَر وتقَدَّم.. وكان أحد الدُّهَاة»(٤).

وقالَ حاجِي خليفة: «اشتغَل في بلادِه ومَهَر في أنواع العلوم وسِنُّه ما بين عشْرين وثلاثين، ثمَّ رحَل إلىٰ دمشْق.. وتناظَر مع عُلَمائها فظَهَرتْ فضائلُه.. وكانَ رأسًا في المذْهَب، بارعًا في اللُّغة العربيَّة»(٥).

وقالَ الإمامُ محمَّد ابْن الصَّائِغ(٦):

لَحُبُّ قِوَامِ الدِّينِ ذِي الفَضْلِ وَاجِبٌ ❁ وَلِـمْ لَا وَمِنْـهُ قَـدْ تَبَـدَّتْ عَجَائِـبُ

---

(١) ينظر: «كتائِب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النّعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٣٩٥/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

(٢) ينظر: «البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر/ ويعرف: بتاريخ الجَنَّابي» لمصطفىٰ الجَنَّابي [١/ق٣٨٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٨٥)].

(٣) ينظر: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢١ ـ ٢٢٤].

(٤) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٤١، ٢٤٢].

(٥) ينظر: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٤].

(٦) نقلنا هذه الأبيات من غَواشِي بعض النُّسَخ الخَطية لـ: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٨٠٢)].

لَـهُ اللهُ مِـنْ أَبْنَـاءِ فَـارِسَ فَارِسًـا ❁ سَـعَىٰ لِلمَعَـالِي مَـا لَـهُ مَـنْ يُقَـارِبُ
إِمَـامُ هُـدًىٰ مَـنْ أَمَّـهُ لِهِدَايَـةٍ ❁ بِشَرْحٍ لَـهُ شَرْحُ الصُّدُورِ مُصَاحِبُ
تَصَـانِيفُ لَـمْ يُسْـبَقْ إِلَيْهَـا كَأَنَّهَـا ❁ إِذَا جَـنَّ لَيْـلُ المُشْـكِلَاتِ كَوَاكِـبُ
بِهَـا أُشْـرِعَتْ لِلشَّـرْعِ أَعْـلَامُ سُـؤْدَدٍ ❁ بِهَـا ذُهِّبَـتْ لِلطَّـالِبِينَ المَـذَاهِبُ

وقالَ الشِّهابُ أحْمد بْن أبي حَجْلة يومَ افتِتاح المدْرسة الصَّرْغُتْمشِيَّة وتَنْصِيب المُؤلِّف مُدرِّسًا لها[(١)]:

فَلَهَـا بِـهِ فَضْـلٌ عَلَـىٰ الأَقْـرَانِ مَـا ❁ بِالبَـانِ فِـي الأَغْصَـانِ فَضْـلُ البَـانِ
وَقَـدَ انْبَـتَ التَّـرْخِيمُ فِـي مِحْرَابِهَـا ❁ زَهْـرًا[(٢)] كَـدُرِّ قَلَائِـدِ العِقْيَـانِ
فَكَأَنَّـهُ كِسْـرَىٰ أَنُـو شِـرْوَانَ قَـدْ ❁ وَضَـعُوا عَلَيْـهِ التَّـاجَ فِـي الإِيـوَانِ
لَـوْ لَـمْ يَبِـتْ وَأَبُـو حَنِيفَـةَ[(٣)] شَـيْخُهَا ❁ مَـا شُـبِّهَتْ بِشَـقَائِقِ النُّعْمَـانِ
حَبْـرٌ يَطُـوفُ بِمِصْـرَ بَحْـرُ عُلُومِـهِ ❁ حَتَّـىٰ كَـأَنَّ النَّـاسَ فِـي طُوفَـانِ



(١) نقَله عنه: المقريزيُّ في: «السلوك لمعرفة دول الملوك» [٤/٢٢٨].
(٢) في المطبوع: «زاهرًا»! والصواب ما أثبتناه.
(٣) يعني: القِوَام الأَتْقَانِيّ.

المَبْحَثُ التَّاسع
الأَتْقَـانِيّ فقيهًا

لعلَّ الفَنَّ الَّذي برَع فيه المؤلِّفُ حَقًّا، وفاقَ أهلَ زمانِه مِن مُنْتَحِلي مذْهَب النُّعْمان؛ وعُرِفَ به واشْتَهر، ولأَجْلِه أجَلَّه الأُمراءُ والسّلاطينُ في عَصْره، هو فَنُّ صناعة الفقْه خاصَّة.

وحسْبُك أنَّ الحافِظ الذَّهبِيّ لَمَّا أشارَ إلىٰ المؤلِّف في كتابِه «المُشْتبه» قالَ: «الأُتْرَارِيُّ: فقيهٌ كانَ بمصْر بعْد السَّبْعِمائَةِ مِن أُتْرَار».

قالَ الحافِظ ابنُ ناصِر الدِّين الدِّمشْقي ـ مُعلِّقًا علىٰ قولِ الذَّهبيّ السّابق ـ: «والأُتْرَارِيّ الَّذِي كَانَ بِمصْر بعْد السَّبعِمائة: هُوَ قِوَامُ الدِّين أَمِير كَاتِب بْن عُمَر ابْن العَمِيد غَازِي الفارَابِيّ الأُتْرَارِيّ، الأَتْقَانِيّ، أَبُو حنيفَة... كَانَ أحدَ الرُّؤَساءِ فِي مَذْهَب أبي حنيفةَ»(١).

قُلنا: فَلَمْ يُعرِّفْه الذهبِيُّ بغير فَنِّ الفقهِ الذي اختصَّ به ومَهَر فيه بحيث عُدَّ مِن أفقه أهل زمانه وأعْلَمهم بالمذْهب وأقوال أصحابه.

حتىٰ قال ابنُ حَبِيب وغيْره: «كانَ رأسًا في مذْهَب أبي حنيفة»(٢). وقَد وصَفَه

(١) ينظر: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين [١/١٢٩].
وقال ابنُ حَجر بعد أن ساق كلام الذهبي: «قلتُ: والقِوَامُ الأَتْقَانِيّ الحَنَفِيّ، وَلِيَ تدريس الصَّرْغَتْمشِيَّة أوّلَ ما فُتِحَتْ وشَرَح الهداية»! وهذا يقتضي أنهما رجلان، أحدُهما مَن أشار إليه الذهبي، والثاني هو الأَتْقَانِيّ! والصوابُ أن الأَتْقَانِيّ هو المشار إليه في كلام الذهبي.

(٢) ينظر: «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» لابن حبيب [٣/٢٠٨]. و«درة الأسلاك في دولة الأتراك» له [ق٢٠٢/ب/ مخطوط مكتبة أيا صوفيا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٤٤)]، أو [ق٢٩٠/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس / (رقم الحفظ: ١٧١٩)].

بالفقْه والبراعة فيهِ جماعةٌ منَ المُؤَرِّخينَ والعُلماءِ مضَتْ أقوالُهم في المبْحَث السّابِق.

۞ ومِن مظاهِر براعةِ المؤلِّف في هذا الفَنِّ

أنَّه كانَ كثيرَ الابتِكار للمَعاني والاستِنباطات والأَجْوِبة الَّتي لم يُسْبَقْ إليْها، وقَد عَهِدْنا عليْه مرارًا كثيرةً في كتابِه هذا التَّصريحَ والتَّبجُّحَ بهذا السَّبْقِ كلَّما اتَّفق له ذلِك.

أ ـ **ومِن ذلك**: قولُه في كتاب الطّلاق: «وهذِه الأَسْوِلَةُ[1] والأَجْوِبةُ: سَمَح بها خاطِري في هذا المَقام بالإلهام الربَّاني، والتوفيق الصَمَدانِيّ، وأَصحابُنا لهم طُولٌ وعَرْضٌ في هذه المسألة في طريقةِ الخِلاف غيرَ ما قلْتُ، ولأُولِي الألباب مَقْنَع فيما بيَّنْتُ، واللهُ الهادي».

ب ـ كما أنَّه أكثَر مِن قولِه عَقِب ما يَبْتَكِرُه مِن المعاني والأَجْوِبة الدَّقيقة: «هذا ما سَمَحَ به خاطِري في هذا المقام». أو: «هذا ما ظَهَر في خاطِري مِن الأنوار الربانِيَّة، والأَسْرار الإلَهِيَّة». أو «هذا ما ظَهَر لِي في فُؤَادِي مِن الأنوار الربّانِيّة، والأَجْوِبَة الإلهامِيّة»[2].

د ـ كما أنَّه لتمكُّنه من المذْهَب وضَبْطِ أصولِه والتَّفْريع عليْها؛ رأَيْناه يَسْعَىٰ في مواطن من شَرْحه هذا لضَبْط بعضِ المسائِل عَن طريق النَّظْم والشِّعْر؛ لِيكونَ ذلِك أدْعَىٰ لحُسْن تصوُّرِها وتقْريرِها، مع يُسْر حِفْظها ومَعْرفتها.

ومِن ذلك: قولُه في كتاب الرَّضاع في تقْرير بعْض المسائِل: «وقَد سمَح

---

(١) **الأسْوِلَة**: لغة صحيحة في «الأسئلة». جاء في «لسان العرب»: «حكَى ابنُ جِنِّي: سُوَال وأَسْوِلة». وهو جارٍ في كلام غير واحد مِن المتقدمين. ينظر: «لسان العرب» [١١/ ٣٥٠/ مادة: سول].

(٢) وقد كان البدر العينيُّ يتعَقَّبه في تلك الإطلاقات إما بالنَّقْض، أو بالتشنيع بكونه مسبوقًا إليها. ينظر: «البناية في شرح الهداية» للعيني [١/ ١٧٨، ٤١٧]، و[٢/ ٤٦]، و[٤/ ١٣٨]، و[٥/ ٤٠٨].

خاطِري في هذا المَقام بإنشاءِ بيتَيْنِ لِضَبْط المسْألتَيْنِ؛ وهُما هذان البَيْتان:

تَـزَوَّجْ أُمَّ أُخْتِـكَ مِـنْ رَضَـاعٍ ❊ وَمِـنْ نَسَـبٍ مُحَرَّمَـةٌ لِـدَاعِي

وَأُخْـتُ ابْـنٍ رَضَـاعِيٍّ حَـلَالٌ ❊ وَمَـا نَسَـبٌ يُجَوِّزُهَـا لِسَـاعِي

وكذا قولُه في كتاب الهِبة: «وممَّا سَمَح به خاطِري في هذا المقام:

أَعْطِ الأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ جَفَافِ العَرَقْ ❊ كَذَا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ مَا فِيهِ قَطُّ مِن قَلَقْ



المَبْحَثُ العَاشر

الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا

عنايةُ المؤلِّف بالنّقْد والتَّعْليل

كانَ للمؤلِّف معرفةٌ صالِحة بالحَديث ورجالِه، بَل قالَ ابنُ تغْرِي بَرْدِي: «كانَ رَحِمَهُ اللهُ إماماً عالماً مُفَنَّنًا بارعًا في الحديثِ وأسْماءِ الرِّجالِ وغيْر ذلِك منَ العلومِ»(١).

وهذا لا يَخْلو من مبالغةٍ ظاهِرة، والحقُّ: أنَّه لم يكُن بارِعًا فيه كبَراعتِه في غيرِه مِن العلوم والمَعارِف، لكنَّه كان يُحْسِنُ النَّقلَ من مَصادِرِه، والحكايةَ عَن أهْلِه.

وقَد كانَ في كتابِه هذا فقيهًا أكثرَ منه مُحَدِّثًا، لذا كان قليلَ الكلام في نَقْدِ الأخبار وتعْليلِها، ولم يكُن يَشْتغلُ كثيرًا بتِبْيانِ صحّة الأخبار من ضَعْفِها؛ لا سيَّما إذا كانت مِن بَابَة ما يَنْصُر مذهبَه وأئمَّتَه؛ لكنَّه قد يَعْتَرض مِرارًا علىٰ تلك الأخبار الضَّعيفة الَّتي يَسُوقُها الخصْمُ؛ فينشَطُ لإعْلالِها؛ وبيانِ كلام أئمَّة الحديث في توهِينِها، وربَّما غَمَز بعضَ المُتقدِّمينَ مِن أئمَّة مذْهبِه لإهْمالِ ذلِك في كلامِهم!

ومثالُ ذلِك: أنه نقَلَ عن صاحِب «تحْفة الفقهاء» كلامًا في أوائل كتاب السَّلَم، وكانَ في كلامِه الإشارةُ إلىٰ بعض الأخبار الصَّحيحة دون تبْيين مواضعِها من كُتبِ السُّنَّة، فقالَ المؤلِّفُ في حاشية نُسْختِه مِن «تحفة الفقهاء»: «لَمْ يُبَيِّن موْضعَ الرّواية عجْزًا»(٢)!

يعْني: صاحب «تحفة الفقهاء».

---

(١) ينظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [١٠/٣٢٥].

(٢) هكذا جاء في حاشية نسخة: «م».

نماذج من نَقْد المؤلِّف لجُملة مِن الأخْبار:

١ ـ قالَ في كتابِ الطَّهارة: «فإنْ قلتَ: رُوِيَ عن أُبَيّ بْن عُمارَة أنّه قَالَ: «يَا رَسُول اللهِ، أَنَمْسَحُ عَلَىٰ الخُفَّيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: يوم؟ قَالَ: وَيَوْمَيْنِ. قَالَ: وَثَلَاثَة؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمَا شِئْتَ». فهذا يدلُّ علىٰ عدَم التَّوقيتِ في المسْح؟

قلتُ: الحَدِيث ضعيف؛ ضعَّفه: أَبُو داود في «سُننه». وقال: «قد اختُلِف في إسنادِه، وليس بالقويّ»...».

٢ ـ وقال في كتاب الصَّلاة في حديث ابنِ عُمَر قَالَ: قَالَ رسولُ الله ـ ﷺ ـ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ».

قالَ: «محَالٌ أنْ يَرْوِي ابنُ عُمَر عن رسول الله ـ ﷺ ـ شيئًا؛ ثم يخالِف ذلك، فعُلِمَ بهذا أنَّ هذا الحديثَ ضَعيف».

٣ ـ وقالَ في كتاب الصَّلاة: «فإنْ قلتَ: ينبَغي أنْ لا يجوزَ الفتحُ علىٰ الإمام أصلًا؛ لِمَا رُوِيَ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، لَا تَفْتَحْ عَلَىٰ الإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ».

قلتُ: ذاك حديث مطْعون؛ طعَنَه أبو داود في «السّنن»، وقالَ: «لَمْ يَسْمَعْ أَبُو إِسْحَاقَ مِنَ الحَارِثِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ؛ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا».

٤ ـ وقالَ هُناكَ أيضًا: «فإنْ قلتَ: كيفَ قالَ محمَّد: الخطُّ ليسَ بشيءٍ؛ وقد ورَدَ في «السّنن»، عن النبيِّ ﷺ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخْطُطْ خَطًّا».

قلتُ: ذاك مطعون؛ طعَنَه سفيان فقالَ: «لَمْ نَجِدْ شَيْئًا نَشُدُّ بِهِ هَذَا الحَدِيثَ».

٥ ـ وقالَ في كتابِ الحجّ: «فإنْ قلتَ: ما الجوابُ عَن الحَديثِ الَّذي رُوِيَ عنِ النَّبيِّ ـ ﷺ ـ: «أنَّه أُهْدِيَ إِلَيْه رِجْلُ حِمَارِ وَحْش، فردَّه، فقالَ: «مَا بِنَا رَدٌّ؛

وَلَكِنَّا حُرُمٌ».

قُلْتُ: ذاك مَطْعون؛ لأنَّ التِّرْمِذِيَّ قال في «جامعه»: «هو غيْر محْفوظٍ».

٦ ـ وقالَ هُناك أيضًا: «فَإِنْ قُلْتَ: إنَّ الشَّافِعِيَّ يَتمسَّك بِما رُوِيَ فِي «السّنَن»: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ يَقُول: «إِذَا رَمَىٰ أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ العَقَبَةِ؛ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ؛ إِلَّا النِّسَاءَ». فما الجوابُ عَنْهُ؟

قُلْتُ: جوابُه ما قَالَ صَاحِبُ «السُّنَن»، بقولِه: «هذا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ». فلمَّا كَانَ ضعيفًا؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْتجَّ بِهِ عَلَىٰ الخَصْم».

٧ ـ وقالَ في كتاب النِّكاح: «والجوابُ عمَّا تمسَّكوا: أمَّا حديثُ الزُّهْرِيّ الَّذي أَسْنَدَ إلىٰ عائِشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: فساقِط الاحتِجاج؛ لأنَّ ابْن جُرَيْجٍ سأَلَ عنْه الزُّهْرِيَّ؛ فلَمْ يعْرِفْه».

٨ ـ وقالَ أيضًا هناك: «وأمَّا حديث أبي موسىٰ: فمَطْعون، لا يُلْتفَتُ إليه؛ لأنَّ في سنَدِه اضطِرابًا».

ثمَّ قالَ بعْد كلامٍ: «فَعُلِمَ: أنَّ الحديثَ ليسَ يصحُّ؛ لأنَّ شُعْبَة وَسُفْيَان أحفَظ وأضبَط مِن جميعِ الرُّواةِ الَّذينَ روَوْا هذا الحديثَ، وهُما رَوَياه مرْسلًا كما ترَىٰ، وهُما حجَّة في الحَديثِ علىٰ غيرِهما».

٩ ـ قال في كتاب النِّكاح: «وقولُ صاحِب «الهِداية»: (قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَلَا لَا يُزَوِّجُ النِّسَاءَ [إِلَّا] الأَوْلِيَاءُ، وَلَا يُزَوَّجْنَ إِلَّا مِنَ الأَكْفَاءِ»). ليس بثابتٍ عن رسولِ الله ـ ﷺ ـ».

١٠ ـ وقال هناك أيضًا في الكلام علىٰ حديث «قُرَيْشٌ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ، بَطْنٌ بِبَطْنٍ»: «في صحّة هذا الحديث نَظَرٌ؛ لأنه لم يَثْبُت عن رسولِ الله ـ ﷺ ـ،

وإنَّما هو لفْظ «الجامِع الصَّغير».

١١ - وقالَ هناك أيضًا بعد أنْ ذكَر حديث: «كُلُّ نِكَاحٍ لَمْ يَحْضُرْهُ أَرْبَعَةٌ فَهُوَ سِفَاحٌ: خَاطِبٌ وَوَلِيٌّ وَشَاهِدَا عَدْلٍ». قالَ: «والجوابُ عنِ الحَديثِ فنقول: إنَّه مطْعون، طَعَنَه أهلُ الحَديث، فمَنِ ادَّعىٰ صحّتَه فعليْه البيان».

١٢ - وقالَ هُناك أيضًا: بعد أنْ ذكَر حديثَ: «لَيْسَ بِكِ عَلَىٰ أَهْلِك هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ لَكِ، وَإِلَّا فَثَلَّثْتُ، ثُمَّ أَدُورُ».

قالَ: «وأمَّا التثْليثُ المذْكور في آخِر الحَديث: فإنَّه غَريب لا يُحْتَجُّ بِه، ولهذا لَمْ يرْوِه صاحبُ «السُّنن»..».

١٣ - وقالَ هُناك أيضًا: بعْد أنْ ذكَر حديثَ خَالِدٍ الحَذَّاء، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ البِكْرَ عَلَىٰ الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ إِنَّهُ رَفَعَهُ؛ لَصَدَقْتُ؛ وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ».

قالَ: «وأمَّا حديثُ أنسٍ: فإنَّه ليسَ بِمرْفوعٍ، والموْقوفُ ليسَ بحُجَّة عند الخَصْم، فكيفَ يحْتجُّ به علينا؟».

١٤ - **وقالَ هُناك أيضًا:** «وأمَّا الحديثُ الآخَر - يعْني حديث: «الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ» -: فليس بثابتٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - أصلًا، ولئِنْ شكَكْتَ فيما أقولُ؛ فارجعْ إلىٰ كُتبِ الحديث؛ كـ«الموطَّأ» و«الصَّحيح البُخَاريّ» وغيْر ذلك، فهل ترىٰ له أثرًا؛ سِوىٰ أنَّ أبا عُبَيْد الهَرَوِيّ ذكَره في «غريب الحديث» وقالَ: «إنَّه مِن كلام عُثْمَان وزَيْد».

١٥ - وقالَ في كتاب الطَّلَاق بعْد أنْ ذكَر الحديث ورُوِيَ: أنَّه عليه السلام قالَ: «لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ»:

والجوابُ عنِ الثّاني فنقولُ: ذاك ليس بصحيح عَنْ رَسُولِ اللهِ ـ ﷺ ـ، ولِهذا لَمْ يُثْبِته البُخَارِيُّ وغيره في كُتبِ الحديث المُعتبرة؛ سوى ابن مَاجَه. ولهذا قالَ الشَّيخ أبو نصْر: قالَ ابنُ المَدِينِيّ وابنُ أبي شَيْبَة أنَّه لا أصْلَ له.

١٦ ـ وقال في كتاب الخُلْع بعد أنْ ساقَ حديثَ: امرأة ثَابِت بْن قَيْس بْن شَمَّاسٍ أنها أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ـ ﷺ ـ فقالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، لَا أَنَا وَلَا ثَابِتٌ. فَقَالَ ـ ﷺ ـ: «أَتَرُدِّينَ حَدِيقَتَهُ؟». فَقَالَتْ: نَعَمْ وَزِيَادَةٌ. فَقَالَ: «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا».

قالَ: «اعْلم: أنَّ الزِّيادة المذكورة في حديثِ ثابت بْن قيس ليسَتْ بمُثْبَتةٍ في كتُب الحَديث، كـ: «الصَّحيح البُخَارِيّ» وغيره؛ ولكِن أصحابنا أثبَتُوها في روايتهم في كُتبِ الفقه»..

١٧ ـ وقالَ في فَصْل كفَّارة الظِّهار بعد أنْ ساقَ حديثَ أَبِي هُرَيْرَة: أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» فَأَشَارَتْ إِلَىٰ السَّمَاءِ بِأُصْبُعِهَا، فَقَالَ لَهَا: «فَمَنْ أَنَا؟»، فَأَشَارَتْ إِلَىٰ النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ وَإِلَىٰ السَّمَاءِ، يَعْنِي: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ ـ ﷺ ـ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

قالَ: «العلماءُ طَعنوا في الحَديث[1]؛ لأنَّ النَّبيَّ ـ ﷺ ـ قال: «أين الله؟» فأشارَتْ إلىٰ السماء، ولا يُعْتَقَد برسول الله أنّه يَطلب مِن أحدٍ أنْ يُثْبتَ لله تعالىٰ جِهةً ولا مكانًا».

١٨ ـ وقالَ في كِتاب الأَضْحِية: «قولُه: (لِقَوْلِه ـ ﷺ ـ: «ضَحُّوا بِالثَّنَايَا إِلَّا

(١) قد تعقَّبْنا المؤلفَ في هذا في موضعه من الكتاب، وختَمْنا التعقبَ بقولنا: «وحديثُ الجارية الماضي: صحيح مَلِيح، وهو مما لا يُجْدِي معه أمثالُ تلك المَغامِز! وقد تسلَّط عليه جماعةٌ مِن المتأخّرين فما فعلوا شيئًا؛ وما اهتدوا إلىٰ صراطٍ قويم يَنْهض بهم ـ إنْ هُم حاولوا النهوضَ ـ مِن عَقَبةِ الاجتراء على الطعن في سنده أو متْنِه جميعًا!».

أَنْ يَعْسُرَ عَلَىٰ أَحَدِكُمْ؛ فَلْيَذْبَحِ الجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ»). في ثبوتِ الحَديثِ بهذا اللَّفظ نظَرٌ».

١٩ - وقال في كتاب الدِّيات بعد أنْ ذَكَر حديثًا مِن روايةِ مُجاهد عن عُمَر: «وحديثُ مُجاهِدٍ منقطعٌ؛ لأنَّه لم يَسْمَع مِن عُمَرَ».

٢٠ - وقالَ في كتاب الهِبة ـ معقبًا علىٰ قول المَرْغِينَانِيّ ـ: (وَلَنَا قَوْلُهُ ـ ﷺ ـ: «الوَاهِبُ أَحَقُّ بِهِبَتِهِ مَا لَمْ يُثَبْ مِنْهَا»). قالَ: «فيه نَظَرٌ؛ لأنّه من كلام عَلِيّ لا مِن كلامِ النَّبيِّ ـ ﷺ ـ».

٢١ - وقالَ في كتابِ الشُّفْعة: «وقولُه ـ يعْني: في الحَديث: «فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ؛ فَلَا شُفْعَةَ». مِن كلام الرَّاوي، فلا يكون حُجَّةً للخَصْم في عدَم استِحْقاق الشُّفعة للجارِ، مَع ما صحَّ من الأَخبارِ بثبوتِ الشُّفعةِ للجار، فلو كان ذلك مِن كلام النَّبيِّ ـ ﷺ ـ؛ لقالَ جابرٌ: قَضَىٰ النَّبيُّ ـ ﷺ ـ بالشُّفعةِ في كلِّ ما لم يُقْسَم، وقالَ: «فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ؛ فَلَا شُفْعَةَ»».

وهُناك نماذجُ أخرىٰ من هذا القَبِيل يَسْتَبِين بها كونُ المؤلِّف كان علىٰ معرفةٍ صالحةٍ في الجُملة بالحديث وما قيلَ فيه صحَّةً وضعفًا، لكِن ليْس كمَعْرفتِه بالفِقه وغيرِه مِن الفنون، بل هو فيها أمْهَر منْه بهذا.

مُؤَاخذات العَيْنِيّ الحديثيَّة على المؤلِّف[1]

وقد فَهِم البدرُ العينيُّ من أمْثالِ هذِه التَّصرُّفات في كلام المؤلِّف أنَّه صاحِب

(١) إنَّ مَن يتأمَّل جميعَ تعقُّبات العينيّ علىٰ المؤلِّف في كتابه «البناية» يُدْرِك تحامُلًا شديدًا وتهويلاتٍ عجيبةً في الرد والانتقاد، بل لا يكاد يَذْكُر المؤلِّفَ إلا في مقام الغمْز منه والنقْض عليه! مع أنه لا يَسْتَغْنِي في النقل عنه في كل مرة تصريحًا وغير تصريح! بل لو قيل: بأنه استَلَّ مادةَ كتابه وأدرَجَها كتابَه «البناية»؛ ما كان ذلك بعيدًا عند مَن خَبَر الحقيقةَ وقارَن بإنصافٍ بين الشرحَيْن. وسنذكر طَرَفًا من ذلك في المبْحث الثالث من الفصل الثالث عَشر تحت عنوان: (منزلة الكِتاب ومُؤَلِّفه عند مَن جاء بَعْده).

دعوىٰ عريضة في معْرفة الحديث وفنونِه؛ فانتَقَد عليْه تِلك الخُطَّةَ مرارًا في كتابه: «البناية في شرْح الهِداية»[١].

١ ـ فقالَ في بعْضِ ذلِك[٢] إثْرَ خبَرٍ ساقَه المؤلِّفُ دون أن يَعْزُوَه لأحدٍ أو يتكلَّم علىٰ ثبوتِه مِن عدمِه: «لَمْ يُبيِّن مَن روَىٰ هذا مِن أهل الحديث؟ وهل هو حديث صحيح أوْ ضَعيف؟ مع أنَّ له دعْوَىٰ عريضة في هذا الباب!».

٢ ـ وقال أيضًا في مكانٍ آخر[٣] بعد أنْ ساق خبَرًا غير معروفٍ: «قد عَلِمْتَ بما ذكَرْناه الآن أنَّ هذا ليس لفْظَ النّبيّ ـ ﷺ ـ، فكيف يَنْسبه الأُتْرَارِيُّ إلىٰ النّبيّ ـ ﷺ ـ مع دعْواه أنَّ له يدًا في الحديث»!

٣ ـ وقالَ في مكانٍ آخر[٤]: عَقِب قول المؤلِّف مُعلِّقًا علىٰ قول صاحِب «الهداية»: (وَلَا الإِمْلَاجَةُ وَلَا الإِمْلَاجَتَانِ): «هذا مِن تتمَّة الحديثِ على ما ذكَرَه صاحبُ «الهداية»؛ ولكن ليس هو بمُثْبَت في الأصول مِن كتُب الحديث، ولهذا لَمْ يُثْبِته التِّرمِذِيُّ في «جامعه»، وأبو داود في «سننه»؛ بل رَوَيَا: «لَا تُحَرِّمُ المَصَّةُ وَلَا المَصَّتَانِ»».

قالَ العَينيّ: «عدمُ اطّلاعِه في كُتب الحديث، وقِصَر باعِه في هذا الفنّ؛ ألجَأه إلىٰ هذا الكلام، وكيفَ يقولُ: وليسَ هذا بمُثْبَت في الأصول مِن كُتبِ الحديثِ، وقد رواهُ مُسلِم كَما ذكَرْنا مُفْرَدًا ومُشْتملًا، ورواه ابنُ حبّان كما رواه

(١) جميعُ ما سَنَسُوقه من كلام العينيّ وقَع فيه صنوفٌ من التحريف والسَّقط والأغلاط! والطبعتان اللّتانِ بأيدينا من: «البناية في شَرْح الهداية» سَيّئتان للغاية، وقد أصلَحْنا الفاسدَ قَدْر الاستطاعة بالرجوع إلىٰ بعض النُّسخ الخَطية الجيّدة للكتاب، واكتفَيْنا بالتنبيه علىٰ ذلك هنا دون الإشارة له في كل مرة.

(٢) في: «البناية شرح الهداية» [٣/٤١٥].

(٣) المصدر السابق [٣/٥٠١].

(٤) المصدر السابق [٥/٢٥٧].

المصنِّف، وعدمُ إثبات التّرمذي وأبي داود هذا لا يَسْتَلزم نَفْيَ أن يكونَ هذا من الأحاديث المُثْبَتة».

٤ ـ وقال في مكانٍ آخر[1]: عَقِب قولِ المؤلِّف: «فإنْ قلتَ: إنَّ أُبيّ بْن كعْب كانَ يَؤمُّهم في رمَضان، وكانَ لا يَقْنت إلّا في النِّصفِ الأَخير؟

قلتُ: تقليدُ الصَّحابيّ عند الشَّافِعِيّ لا يجوز؛ فكيفَ يُجْعَل فِعْلُ أُبَيّ حجّةً علَيْنا؟

فإنْ قلتَ: لا يُقلِّدُه أيضًا، بل يَسْتدلّ بالإجْماع؛ لأنَّ أُبَيَّ كان يَؤُمُّ بحضْرة الصَّحابة مِن غيرِ نكير؛ فحلَّ محلَّ الإجْماع.

قلتُ: لا نُسَلِّم الإجْماع، أَلَا ترَىٰ إلىٰ ما ذكَره الطَّحَاوِيّ: مِن أن هذا القول لَمْ يقُل به أحدٌ إلا الشَّافِعِيّ ولَيْثُ بْن سعد..».

قالَ العَينيّ: «قلتُ: هذا يدلُّ علىٰ عدم اطّلاعِه في هذا الفنّ كما ينبَغي؛ لأنَّا قد ذكَرْنا عَن قريبٍ أنَّه رُوِيَ عن عليّ وأُبَيّ وابْن سيرين وأحْمد ومالِك كما رُوِيَ عن الشَّافعيّ، وقَد جاءَ في دُعاءِ القنوتِ وجوهٌ كثيرة...».

٥ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[2]: «والعجبُ من الأُتْرَارِيّ حيث يقول: «ولنا: حديثُ عبد الله بْن زيد الّذي هو أَصْلُ الأذان، ولم يُذْكَر فيه التّرجيعُ، وهو معْنىٰ قولِ صاحِب «الهداية» أنّه: (لَا تَرْجِيعَ فِي المَشَاهِيرِ)...».

وقَد ذكَرْنا أنَّ المُراد من المشاهير: الآثار الشّهيرة، وهو جَمْعٌ فوقَ واحدٍ؛ لأنَّ حديث عبد الله بْن زيد واحدٍ، فكيف يُطْلَق عليه المشاهير؟!».

٦ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[3]: «قولُ الأُتْرَارِيّ: «هذا الحديثُ لم نَجِد له

---

(١) المصدر السابق [٢/٤٩٠].
(٢) المصدر السابق [٢/٨١].
(٣) المصدر السابق [٥/٥٦٨].

أصلًا..» . إلىٰ آخِره ؛ غيْر صحيح ، لأنَّ ابنَ ماجه والدّارقطْني وعبْد الباقي بْن قانِع ذَكَره ، فعرَفْتَ أنَّه من المُقلِّدين المُقَصِّرين!» .

٧ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[١]: «وعرَفْتَ [مِن] هذا: أنَّ الأُتْرَارِيَّ تكلَّم في هذا مِن غيْر تحْريرٍ ولا مُراجعة إلىٰ كُتبِ الحَديث» .

٨ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[٢]: «قلتُ: عدمُ الاطّلاع في كُتبِ الحديث يُؤَدِّي إلىٰ هذه المقالة ، فكيف يُنْكِر الأُتْرَارِيّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هذا ، وقد روَىٰ عبدُ الرزاق وابنُ أبي شيبة والواقدِيّ...» إلخ .

٩ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[٣] بعد أن ساقَ كلامًا للمؤلِّف: «هذا الكلامُ لا يَصْدرُ إلّا ممَّنْ ليسَ له أدنَىٰ حِسٍّ مِن فَنِّ الحَديث... والأُتْرَارِيُّ مع دعْواه العريضة غَلِط كثيرًا..» .

١٠ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[٤] يَرُدّ علىٰ المؤلِّف: «العجبُ منه مع دعْواه العريضة يستدلُّ بحديثٍ ضعيفٍ ومرْسل..» .

١١ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[٥]: «والعجبُ من الأُتْرَارِيّ مع دعواه العريضة كيف يَذْكُر الحديثَ بصيغةِ التَّمْريض؟» .

١٢ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[٦]: «والعجبُ أيضًا من الأُتْرَارِيّ مع دعواه العريضة في الحديث حيثُ قالَ في شَرْحِه مثلَ هذا في قولِ عُمَر ، ثمَّ روَىٰ حديثًا آخَر ضعيفًا ، وسكَتَ عنِ الصَّحيحِ ، وانتصَر بالضَّعيف!» .

---

(١) المصدر السابق [٢١٩/٩] .
(٢) المصدر السابق [٣٣٠/١٣] .
(٣) المصدر السابق [١١٥/٢ ـ ١١٦] .
(٤) المصدر السابق [٣٧٠/٢] .
(٥) المصدر السابق [٢٢٧/٤] .
(٦) المصدر السابق [٢٢٧/٤] .

١٣ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[1]: «والعجبُ من شُرَّاح «الهداية» كيف سكتوا عن بيان حال هذا الحديث، ولا سيّما الأُتْرَارِيّ الذي يدَّعِي دعوىٰ عريضةً في الحديث! ولم يَزِد في شَرْحِه علىٰ قوله: فيه نَظَرٌ!».

١٤ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[2]: «أمّا الأُتْرَارِيّ الَّذي له دعوىٰ عريضة في الباب فلَمْ يتعرَّض قَطّ لهذا، ولا ذَكَرَ اسمَ الصّحابيّ الّذي رواه..».

١٥ ـ وقالَ في مكانٍ آخَر[3]: «ومِن العجائِب من دعاوَىٰ الأُتْرَارِيّ في شَرْحه: أنه نسَبَ هذا الحديثَ إلىٰ عبد الله بْن عُمَر بْن الخطاب، وليس كذلك؛ فإنه رُوِيَ عن عبد الله ابن عَمْرو بْن العاص كما ذكرنا، وأعجَب منه أنه قال: «كذا ذكَره الجصَّاص في «شَرْح مختصر الطحاوي»..». وسكَتَ علىٰ ذلك مِن غيْر أنْ يُبيِّن مَن أخرَجه من أئمَّة الحديث؟».

١٦ ـ وقال في مكانٍ آخَر[4]: «وقال الأُتْرَارِيّ: مع دعاوِيه العَرِيضة: «والأصلُ فيه: «أنّ النّبيّ ـ ﷺ ـ نَهىٰ عن قَرْضٍ جَرَّ نفْعًا». وسكَتَ عنه! مع أنه كان في ديارِ الحديث وكُتُبها المتنوعة»..

قُلْنا: ولو تتبَّعْنا تعقُّباتِ البدْر العَيْنِيّ الحديثيَّة علىٰ المؤلِّف لجاءَتْ في كرّاسة، فلَو ضَمَمْنا ذلك إلىٰ سائر تعقُّباته عليه في كتابه «البناية» لجاء ذلك في مجلدٍ لطيف!

۞ عناية المؤلِّف بالرِّوايةِ والإسْناد.

كانَ للمؤلِّف عنايةٌ حَسنة برواية جملةٍ من كُتب السُّنة وكُتبِ الفقه وغيرها،

---

(١) المصدر السابق [١٠/١٠٧].
(٢) المصدر السابق [١٢/٢٤٨].
(٣) المصدر السابق [١/٢٣٤].
(٤) المصدر السابق [٨/٤٩٣].

ك: «صحيح البخاري»، و«موطَّأ مالك /رواية محمد بْن الحسن»، و«الآثار لمحمد بْن الحسن»، و«تفسير الزمخْشري»، وغير ذلك، ونحن نَسوق هنا ما وقَفنا عليه من ذلك، مع سياق إسناد المؤلِّف إلىٰ ما روَىٰ.

١ ـ «صحيح البُخاري»:

حدَّث به عن المؤلِّف: تلميذُه أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَليّ بْن صَلَاح الحريريّ[١]، عنِ الحُسام حُسين بْن عليّ السِّغْناقِيّ الحَنَفِيّ، عن حافظ الدِّين بْن محمد البخاري الحَنَفِيّ، عن شمس الأئمّة محمد بْن عبد الستار الكَرْدَرِيّ الحَنَفِيّ، عن أبي الحسن عَلِيّ ابن أبي بكر المَرْغِينَانِيّ الحَنَفِيّ، عَن أبي حفْص عُمَر بْن محمد الحَنَفِيّ، عن أبي محمّد الحسَن بْن أحمد الحَنَفِيّ، عن أبي العبّاس جعْفر بْن محمّد الحَنَفِيّ، عن حَمَّاد بْن شاكِر الحَنَفِيّ [وأبي الهيْثَم محمّد بْن مَكِّي الكُشْمِيهَنِيّ، وأبي عَلِيّ إسْماعيل بْن محمَّد الكُشَانِيّ][٢]، عن أبي عبْد الله محمَّد بْن يوسف بْن مَطر الفِرَبْرِيِّ، عنِ البُخارِيّ به.

وهو إسناد كلّه مسلْسَل بالحَنَفيَّة خلا ما بين الحاصرتَيْنِ ومَن فوق حَمَّاد بْن شاكر.

ورواه المؤلِّف من طريق آخر: عن شيخه بُرْهان الدِّين: أحمد بْن أسعد بْن مُحَمَّد الخُرِيفَغْنِيّ البُخَارِيّ عن حافظ الدِّين الكبير البخارِيّ، عن الشيخ الإمام ضياء الدِّين أبي رشيد محمد بْن أبي بكْر الأصبَهَانِيّ، عن الشيخ الإمام نَجِيب الدِّين أبي الفتوح أسعد ابن الإمام أبي الفضائِل محْمود الأصبَهَانِيّ عن أبي الحسن غانم الجُلُودِيّ عن أبي عثمان سعيد بْن أبي سعيد العَيَّار الصُّوفِيّ عن أبي عَلِيّ

(١) ومن طريقه: رواه ابنُ طولون في كتابه «الفهرس الأوسط» [٢/١٩٧/ب/ مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ: ٤١٠)]. والرودانيُّ في «صلة الخلف بموصول السلف» [ص/ ٥٣].

(٢) ما بين المعقوفتين: زاده ابنُ طولون في كتابه «الفهرس الأوسط» [٢/١٩٧/ب/ مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ: ٤١٠)].

محمد بْن عُمَر[1] ابن شَبُّوَيْه المَرْوَزِيّ، عن أبي عبد الله محمد الفِرَبْرِيِّ، عن صاحِب الصَّحيح محمّد بْن إسْماعيل البخَارِيّ[2].

٢ ـ «موطَّأ مالِك/ رواية محمَّد بْن الحسَن».

حدَّث به عن المؤلِّف: تلميذُه أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَليّ بْن صَلَاح الحريرِيّ[3] فقالَ: أَنبأَنَا الشَّيْخ قِوَام الدِّين أَمِير كَاتب بْن أَمِير عُمَر ابن غَازِي الأَتْقَانِيّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَنحن نسْمع، أَنبأَنَا بُرْهَان الدّين أَحْمد بْن مُحَمَّد ابن أسعد بْن مُحَمَّد البُخَارِيّ، وحُسَام الدِّين حُسَيْن بْن عَليّ السِّغْنَاقِي، وأَبُو القَاسِم إِبْرَاهِيم بْن أَحْمد العَقِيلِيّ قَالُوا:

أَنبأَنَا حَافظُ الدِّين مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن نصر البُخَارِيّ، أَنبأَنَا أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عبد الستار الكَرْدَرِيّ، أَنبأَنَا الإِمَام بُرهَان الدِّين أَبُو المكارم المُطَرِّزِيّ، أَنبأَنَا الإِمَامُ الخَطِيب المُوفَّق المَكِّيّ، أَنبأَنَا الإِمَام العَلَّامَة أَبُو القَاسِم مَحْمُود بْن عُمَر الزَّمَخْشَرِيّ، أَنبأَنَا أَبُو عبد الله الحُسَيْن بْن مُحَمَّد بْن خسرو البَلْخِيّ، عَن أبي الفضْل بْن خَيرون وَأبي الحسن بْن أَيُّوب قَالَا:

أَنبأَنَا أَبُو الطَّاهِر عبدُ الغفار بْن مُحَمَّد المُؤَدب، أَنبأَنَا أَبُو عَليّ مُحَمَّد بْن أَحْمد بْن الحسن ابن الصَّوَّاف، أَنبأَنَا أَبُو عَلِيّ بِشْر بْن مُوسَىٰ بْن صَالح بْن شيخ بْن عميرَة الأَسدِيّ، أَنبأَنَا أَبُو جَعْفَر أَحْمد بْن مُحَمَّد بْن مهْرَان النَّسَائِيّ، أَنبأَنَا

---

(١) وقع عند الكفوي: «عَمْرو»! وهو تحريف. ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [١٦/٤٢٣]. و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة [ص/ ٨٥ ـ ٨٦].

(٢) هكذا ساق إسنادَه الكفَوِيُّ في: «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٧٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

(٣) ومن طريقه: روىٰ ابنُ حَجَر هذا الكتابَ في «المعجم المفرس» [ص/ ٣٨]، وكذا في «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» له [٢/٥٢٨ ـ ٥٣٠].

مُحَمَّد بْن الحسن الشَّيْبَانِيّ أَنبأَنَا مَالك بنُ أنس به[١].

٣ ـ «الآثار لمحمَّد بْن الحسَن».

رواه عَن المؤلِّف: رجُلان:

أ ـ الأوَّل: تلميذُه أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَليّ بْن صَلَاح الحريريّ[٢] بالإسناد الماضي إلىٰ أبي عبد الله مُحَمَّد بْن عبد الستار الكَرْدَرِيّ، أَنبأَنَا بدْرُ الدِّين عُمَر بْن عبد الكَرِيم الوَرْسَكِيّ، أَنبأَنَا رُكْنُ الإِسْلَام عبدُ الرَّحْمَن بْن مُحَمَّد الكِرْمَانِيّ، أَنبأَنَا نجْمُ الدِّين أَبُو بكر الحُسَيْن بْن مُحَمَّد، أَنبأَنَا أَبُو عبد الله الزَّوْزَنِيُّ، أَنبأَنَا أَبُو زيد الدَّبُوسِيّ، أَنبأَنَا أَبُو حَفْص الأُسْتَرُوشَنِيّ، أَنبأَنَا أَبُو عَلِيّ الحُسَيْن بْن خِضْر النَّسَفِيّ، أَنبأَنَا أَبُو مُحَمَّد عبد الله بْن مُحَمَّد ابن يَعْقُوب الحَارِثِيّ، أَنبأَنَا أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن أبي حَفْص الكَبِير، أَنبأَنَا أبي، أَنبأَنَا مُحَمَّد بنُ الحسن به.

ب ـ والثاني: تلميذُه أَمِين الدِّين جِبْرِيل بْن صَالح بْن إِسْرَائِيل البَغْدَادِيّ[٣] قال: أنبأ الشَّيْخُ الإِمَام أَبُو حنيفَة أَمِير كَاتب الأَتْقَانِيّ، أَنبأَنَا أَحْمد بنُ أسعد البُخَارِيّ، والحُسام حُسَيْن السِّغْنَاقِيّ، قَالَا: أَنبأَنَا حَافظُ الدِّين مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن نصر البُخَارِيّ، أَنبأَنَا شمسُ الأَئِمَّة مُحَمَّد بْن عبد الستار الكرْدرِيّ بإسنادِه السالف به[٤].

---

(١) وذَكَر أبو جعفر الوادِي آشِي في: «ثَبْته» [ص/ ١١٩] أنه يَرْوي «موطأ محمد بن الحسن» عن أصحاب قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ الحَنَفِيّ عنه.

(٢) ومن طريقه: روىٰ ابنُ حَجَر هذا الكتابَ في «المعجم المفرس» [ص/ ٣٨ ـ ٣٩]، وكذا في «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» له [٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣١]. والسيوطي في «بغية الوعاة» [٢/٣٩٧]، وابنُ طولون في كتابه «الفهرس الأوسط» [١/٣٥/ب/ مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ: ٤١٠)]. والروداني في «صلة الخلف بموصول السلف» [ص/ ١١٨]. ومحمدُ عبدُ الباقي الأيُّوبِيّ في «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» [ص/٢٥٩ ـ ٢٦٠].

(٣) ومن طريقه: روَىٰ السيوطِيُّ هذا الكتابَ في «بغية الوعاة» [٢/٣٩٧ ـ ٣٩٨].

(٤) وذَكَر أبو جعفر الوادِي آشِي في: «ثَبْته» [ص/ ١١٩] أنه يَرْوِي «الآثار لمحمد بن الحسن»=

٤ ـ «السِّيَر الكبير». لمحمّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ.

حدَّث به عَن المؤلِّف: تلميذُه أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَليّ بْن صَلَاح الحريرِيّ[١]، عن الحُسَام الحسين بْن علِيّ السِّغْناقِيّ عن حافظ الدِّين أبي البركات عبد الله بْن أحمد النّسَفِيّ عن شمس الأئمَّة محمّد بْن عبد السّتّار الكَرْدَرِيّ عن الإمام قاضي خان عن بُرْهان الدِّين المَرْغِينَانِيّ، عن بُرْهان الدِّين الكبير عبد العزيز بْن عُمَر بْن مازَهْ ومحمود بْن عبد العزيز الأُوزجَنْدِيّ، وهما عن شمس الأئمة السَّرْخَسِيّ، عن شمس الأئمة الحَلْوانِيّ، عن أبي عبد الله الحسين بْن خضر النسَفِيّ، عن أبي بكر محمد بْن الفضل، عنِ الأستاذ أبي عبد الله السُّبَذْمُونِيّ، عن الأمير عبد الله بْن أبي حفْص الكبير عن أبيه، عَن الإمام محمّد بْن الحسَن، به وبسائر تصانيفِه.

٥ ـ «تفْسير الزمَخْشَرِيّ».

لَمْ نَجِد مَن ساقَ إسنادَ المؤلِّف إليْه، لكِن مضَىٰ أنه يَرْوِي من طَرِيق الزمَخْشَرِيّ كتابَ: «الموطّأ/رواية محمَّد بْن الحسَن». فلعلَّ هذا إسْناده أيضًا إلىٰ الزّمَخْشَرِيّ بِرواية «تفْسيره» وسائر كُتبِه.

وبيْن المؤلِّف وبين الزمَخْشَرِيّ في الإسناد السابق خمسةُ وسائط، وهو إسنادٌ نازِل، لكنّه مسلْسل بالفقهاء الحنَفيَّة، وهذا هو الغالب علىٰ مَرْويّات المؤلِّف الحديثيَّة وغيرها.

وقد جرَتْ للمؤلِّف مناظرةٌ مع القاضي عِزّ الدِّين ابْن جماعة بخصوصِ رواية «تفْسير الزمَخْشَرِيّ» سيأتي الكلامُ عليْها في المبْحث الرّابع عشَر: (بيْن الأَتْقَانِيّ وخصومِه). إن شاء الله.

= عن أصحاب قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ الحَنَفِيّ عنه.

(١) ومن طريقه: روَىٰ الرودانِيُّ هذا الكتابَ في «صلة الخلف بموصول السلف» [ص/ ٢٦٥].

٦ ـ «جوامع الفقه على مذهب أبي حنيفة»[1]. لأبي نَصْر العَتَّابِيّ.

حدَّث به عنِ المؤلِّف: تلميذُه أَبُو عبْد الله مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن صَلاح الحَرِيرِيّ[2]، عن شيخِه أحْمد بْن أسعَد الخُرِيفَغْنِيّ، عَن حافِظ الدِّين محمّد بْن محمَّد البخاريّ، عَن شمْس الأئمَّة محمّد بْن عبْد السّتّار الكَرْدَرِيّ، عَن أبي نَصْر العَتَّابِيّ به وبسائِرِ تَصانيفِه.

٧ ـ «كنْز الدَّقائِق» لأَبي البرَكاتِ النَّسَفِيّ.

حدَّث به عن المؤلِّف: تلميذُه أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن صَلَاح الحريرِيّ[3] بالإسناد السابق عن المؤلِّف، عن الحُسَام الحُسين بْن علِيّ السِّغْناقِيّ عن حافظ الدِّين أبي البركات عبد الله بْن أحمد النسَفِيّ، به وبسائر تصانيفه.

٨ ـ جميع تصانيفِ شمْس الأئمَّة السَّرْخَسِيّ.

حدَّث بها عن المؤلِّف: تلميذُه أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن صَلَاح الحريرِيّ[4] بالإسناد السابق عن المؤلِّف، عن الحُسَام الحسين بْن علِيّ السِّغْناقِيّ، عن حافظ الدِّين أبي البرَكات عبد الله بْن أحمد النسَفِيّ عن شمس الأئمة محمد بْن عبد الستار الكَرْدَرِيّ، عن الإمام قاضي خان عن بُرْهان الدِّين المَرْغِينَانِيّ، عن بُرْهان الدِّين الكبير عبد العزيز بْن عُمَر بْن مازَهْ ومحمود بْن عبد العزيز الأُوزجَنْدِيّ، وهما عن شمس الأئمة السَّرْخَسِيّ بسائر تصانيفه.

---

(١) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: المكتبة الظاهرية بدمشق (رقم/٥٢٧٤)، وفي مكتبة الفاتح بتركيا (رقم/١٥٥٩)، وفي مكتبة طاب قابي سراي بتركيا (رقم/٨١٥)، وفي مكتبة داماد زاده بتركيا (رقم/٧٦٨)، وفي مكتبة سليم أغا بتركيا (رقم/٤٤١)، وفي دار الكتب المصرية (رقم/٤١٤). وغير ذلك.

(٢) **ومن طريقه**: روىٰ الروداني هذا الكتابَ في «صلة الخلف بموصول السلف» [ص/ ٢٠٢].

(٣) **ومن طريقه**: روىٰ الروداني هذا الكتابَ في «صلة الخلف بموصول السلف» [ص/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦].

(٤) **نقل ذلك عنه**: الروداني في «صلة الخلف بموصول السلف» [ص/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦].

٩ ـ جميع تصانيف شمْس الأئمَّة الحَلْوانِيّ.

حدَّث بِها عنِ المؤلّف: تلميذُه أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن صَلَاح الحريرِيّ(١) بالإسناد السابق عن المؤلِّف، عن الحُسَام الحسين بْن علِيّ السِّغْناقِيّ عن حافظ الدِّين أبي البركات عبد الله بْن أحمد النسَفِيّ، عن شمْس الأئمَّة محمّد بْن عبد الستّار الكَرْدَرِيّ عن الإمام قاضي خان عن بُرْهان الدِّين المَرْغِينَانِيّ، عَن بُرْهان الدِّين الكبير عبْد العزيز بْن عُمَر بْن مازَهْ ومحمود بْن عبد العزيز الأُوزجَنْدِيّ، وهُما عَن شمْس الأئمّة السَّرْخَسِيّ عن شمْس الأئمَّة الحَلْوانِيّ بسائِر تصانيفِه.

١٠ ـ «الهِداية» للمَرْغِينَانِيّ.

حدَّث بها عنِ المؤلّف: جماعةٌ مِن تلاميذِه. منهم:

أ ـ جلال الدِّين رَسُولا بْن أحمد بْن يوسف التركُمَانِيّ، المعْروف بـ: الثِّيرِيّ(٢).

ب ـ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن صَلَاح الحريرِيّ(٣).

ت ـ أبو المحاسِن يوسف بْن موسىٰ الحَنفِيّ، جمال الدِّين الخَرْتَبرْتِيّ المشهور بـ: المَلَطْيّ(٤).

---

(١) نقل ذلك عنه: الرودانِيُّ في «صلة الخلف بموصول السلف» [ص/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦].

(٢) ومن طريقه: روىٰ البدرُ العينِيُّ عنه هذا الكتابَ في «البناية في شرح الهداية» [١/ ١٠٤].

(٣) قال المقريزي في «دُرَر العقود الفريدة في» [٣/ ٩٨]: «قرأ «الهداية» في الفقه على القِوام أمير كاتب الأَتْقَانِيّ».

قلنا: وقد مضىٰ في ترجمته أنَّا وقَفْنا علىٰ مجلدَيْنِ بخطِّه الجميل المُجَوَّد من «غاية البيان/ للمؤلف» ذكَر فيهما أنه قرأَهما وقابَلَهما علىٰ شيخه الأَتْقَانِيّ سَنَة سِتٍّ وخمسين وسبعمائة (٧٥٦هـ). أي: قبل وفاة الأَتْقَانِيّ بسنتيْنِ فقط.

(٤) ومن طريقه: روَىٰ البدرُ العينِيُّ عنه هذا الكتابَ في «البناية في شرح الهداية» [١/ ١٠٤]. =

وغيرهم كلّهم حَدَّثوا عن المؤلِّف أنّه قالَ: أخبرني سيدي ومَلْجَئِي، فقيهُ الفقهاء، سيِّدُ العُلماء، مَنْبَعُ الزهْد والتقوَىٰ، مَعْدِنُ الفقه والفتوَىٰ، المُفْلِق الذي لَمْ يَشُقّ أحدٌ غُبَارَ تحْقِيقه، ولَمْ يَعْبُر بِحارَ تدقِيقه، صاحِبُ الكَرامات العَلِيَّة، والمَقامات السَّنِيَّة، مَفْخَر المسلمين بُرْهان الحق والدِّين: أحمد بْن أسعد بْن مُحَمَّد الخُرِيفَغْنِيّ البُخَارِيّ ـ قدَّسَ الله رُوحَه ـ عن شيْخَيْه العلَّامَتَيْنِ الغايَتَيْنِ في البَيَان، الآيَتَيْنِ علىٰ حَقِّيَّةِ مذهب النعمان: حَمِيد الدِّين الضَّرِير علِيّ بْن مُحَمَّد بْن علِيّ الرَّامِيتَنِيّ، وحافِظِ الدين الكَبِير مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن نصر البُخَارِيّ، عن شيْخِهما العلَّامة المُتْقِن المُتفَنِّن شمْسِ الأئمّة مُحَمَّد بْن عبد الستار بْن مُحَمَّد العَمَّارِيّ الكَرْدَرِيّ عن شيخ الإسلام صاحِب: «الهِدَايَة» بُرْهان الدِّين علِيّ بْن أبِي بكر بْن عبد الجَلِيل الرِّشْدَانِيّ المَرْغِينَانِيّ به.

وهذا القدْر هو الذي وقَفْنا عليه من مَرْوِيَّات المؤلِّف.



= وقد مضىٰ في ترجمته قولُ ابن الشِّحنة عنه: «ولازَم قِوَامَ الدِّين الأَتْقَانِيّ، وكتَبَ شَرْحَه علىٰ «الهداية» المُسمَّىٰ بـ: «غاية البيان» ...». ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٣٨/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

المَبْحَثُ الحَادي عشَر
الأَتْقَانِيّ أديبًا

شَهِد للمؤلِّف جماعةٌ بالبراعة في اللغة العربية والغَوْص فيها، مع المعرفة بفنون اللغة والأدب والشِّعْر.

فقال قُطْب الدِّين الحلَبِيّ: «له معرفَة بالأدب والمعقول»(١).

وقال الصفدِيُّ والمقريزِيُّ وغيرهما: «كان عارفًا بالعربية واللغة»(٢).

وقال ابنُ حَبِيب: «كان له معرفة تامَّة بالعربية واللغة»(٣).

وقال عبدُ الباسط الحنفي: «وكان إمامًا في الفنون العقليّة والنقليّة، عارفًا باللغة والعربية، بارعًا في العلوم الأَدبية»(٤).

وقال السخاوِيُّ: «وكان مع تقدُّمه في الفقه، وبراعته في اللغة العربية، وتفَنُّنه، ومعرفته بالأدب والمعقول...»(٥).

وقال ابنُ تغْرِي بَرْدِي: «برَع في الفقه والنحو واللغة والأصول والمنطق والمعاني والبيان والأدب»(٦).

وغيرهم جماعة نَصُّوا على براعته في اللغة والعربية وفنون الأدب، وذكَرَ

---

(١) نقله عنه في: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٥/١].
(٢) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [٦٢٣/١]. و«المُقفَّى الكبير» للمقريزي [٢٩٩/٢].
(٣) ينظر: «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» لابن حبيب [٢٠٨/٣].
(٤) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٢٩٨/١].
(٥) ينظر: «الذيل التام على دول الإسلام» للسخاوي [١٥٩/١].
(٦) ينظر: «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» [١٠٢/٢ - ١٠٣].

بعضُهم اشتِغاله أيضًا بنَظْم الشِّعْر وضُروبه.

١ ـ أمّا معْرفته بالأدَب وفنونه.

فهذا ظاهِر من أسلوب المؤلِّف وكِتَاباته في تصانيفه وحواشيها، بل له مُؤلَّفات في اللغة والنّحو والأدَب خاصّة، ستأتي في جملة مُؤلَّفاته:

أ ـ رسالة: «وَرْدة الأرواح».

وهي في المُؤَنَّثات السَّماعية. وقد ذكرَها المؤلِّف في باب الطّلاق من كتابه هذا: «غاية البيان».

ب ـ ورسالة «ضَوْء النهار ونَوْر العَرَار(١)».

ذَكَر فيها أسماءَ أيّام الأسبوع عند العرب في زمن عادٍ وثمود، وسبب تَسْمِيتها، وأسماءَ الشّهور وسبَب تَسْميتها، وكذلِك أيامَ الشّهر وسببَ تَسْمِيتِها.

ج ـ **«شَرْح القصيدة المؤسومة بـ: اللآلئ المَصُونة».**

وهيَ رسالة لطيفة في عِلْم التّصريف، شَرَح فيها المؤلِّف قصيدتَه المُسمَّاة: «اللآلئ المَصُونة».

د ـ **«عقود الجواهِر».**

وهي رسالة لطيفة في عِلْم النَّحو.

ز ـ **«قِلَادة الفُضَلاء، وحِلْية العُقلاء».**

وهيَ رِسالة لطيفةٌ في الأدَب.

---

(١) **النَّوْر**: هو الزَّهْر الأبْيَض، واحدتُه نَوْرة. وقيل هو الزَّهْر نفسه. **والعَرَارُ**: نباتٌ طَيِّب الرائحَةِ. واحدتُه: عَرَارَة. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٧/٥٦٥/ مادة: نور]. و«المعجم الوسيط» [٢/٥٩٢].

وعادة المؤلِّف التي خبَرْنَاها في كُتبِه ومنسوخاته: أنّه كان كثير التعليق بالحاشية علىٰ كلامِه وكلامِ غيره من المُصَنِّفين، مع تنوُّعِ تعليقاته مِن: توثيقٍ للنّصوص الشِّعْرية، إلىٰ شَرْحٍ لغرِيبها وألفاظِها، إلىٰ تراجمَ لقائِليها مع تَمْييزِهم والتّعريف بهم، إلىٰ شَرْح بعض الكلمات الغريبة والأمثال الدارِجة الواقعة في الأخبار النبوية والآثار السلَفِية، والأقوال الفقهية؛ بما يَعْكِس غزارة المادة الأدبية لدَىٰ المؤلِّف، وشَغَفه بتحصيل المَعارِف اللغوية مِن نَثْرٍ ونَظْمٍ.

وقد تتبَّعْنا جميعَ ذلك من حَواشِي المؤلِّف علىٰ هذا الكِتاب «غاية البيان»، بعْد استِقراء جميع النُّسَخ المعْتمدة في تحْقيقِه؛ وأثبَتْنا ذلك بحاشيةِ التَّحقيقِ مَنسوبًا إلىٰ النُّسَخ الموْجود فيها؛ مع التنبيه علىٰ كونها منقولةً من خطِّ المؤلِّف متىٰ وجَدْنا ذلك.

كما كان المؤلِّفُ ذا غَرامٍ بنَسْخ وتمَلُّك جملةٍ مِن كُتبِ الأدب واللغة والشعر؛ ومنها كان يَسْتَمِدّ في مُؤلَّفاته ويَنْقُل عنها متىٰ احتاج إلىٰ ذلِك.

فقد رأينا تمَلُّكَه بخطِّ يده لبعض النُّسَخ الخَطية من كتاب: «الشعر والشعراء/ لابن قتيبة» مسطورًا علىٰ طُرَّته مع فوائد لغوية ذَكَرها ثمَّة(١)، وقد علَّق علىٰ حواشي النسخة باعتراضات ومناقشاتٍ نافعة(٢).

كما رأيناه قام بنَسْخ قطعةٍ صالحةٍ مِن كتاب: «الفَسْر شَرْح ديوان المُتَنَبِّي»(٣) لابن جِنِّي، وكان قد وقَع له منه نسخةٌ غير كاملة، فأكمَلَها بخطِّه من نسخةٍ أخرىٰ(٤)، كما فعَلَ في «شرح مختصر الطحاوي/ للجصاص». وقد فرَغ مِن

(١) نسخة مكتبة راغب باشا بتركيا (برقم: ١١٨٠).

(٢) ينظر: منها [ق١٠١/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا بتركيا/ (رقم الحفظ: ١١٨٠)].

(٣) نسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية بالرباط (برقم/١٢٩). ونسخة مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا [رقم/٣٠٩]. وعنهما مصورتان في مخطوطات معهد المخطوطات العربية (رقم/٢٠٦٨، ٢٠٩٦)

(٤) ينظر: «فهرس مخطوطات معهد المخطوطات العربية» لعصام الشنطي [٥/٨٧، ٨٨/ الجزء=

نَسْخها (سَنَة: ٧٣٩هـ).

وكذا وجَدْنا نسخةً بخط يدِه من «ديوان الأَبِيورْدِيّ/العِرَاقيَّات والمُقَطَّعات»[1]. لأبي المُظَفَّر محمد بْن أحمد بْن محمد الأَبِيورْدِيّ (المتوفَّىٰ سَنَة: ٥٠٧هـ).

٢ ـ وأمَّا معْرفتُه بالشِّعْر وضُروبِه.

فقالَ ابنُ تغْرِي بَرْدِي: «وكانَ له نَظْمٌ ونَثْر.. وله أيضًا شِعْر مُطَوَّل نَظَمَ فيه فهرست أبْواب «الهداية» علىٰ التراتيب»[2].

وهذِه القصيدةُ التي نَظَم المؤلِّفُ فيها أبوابَ «الهِداية» علىٰ التَّرتيب مع ذِكْر المناسبات بيْنَها: قد أشار إليها أيضًا المُحِبّ ابنُ الشِّحْنة[3]. وسيأْتي سياقُ كلامه قريبًا.

وللمؤلِّف قصائدُ وأشعارٌ ومنظومات في الفقْه والأدَب والتّراجم والأحْوال الخاصَّة المُتعلِّقة به، وقد وَقَفْنا علىٰ بعْضِها في غَواشِي بعض مَنْسوخاتِه الخَطِّيّة[4].

= الأول/ الأدب ـ القسم الخامس]. ومقدمة تحقيق كتاب: «الفَسْر» لابن جني [١/ك].

(١) نسخة مكتبة جامعة برنستون بأمريكا (برقم/ ٥٦٨).

(٢) ينظر: «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» [٢/١٠٢ ـ ١٠٣].

(٣) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق٣٠/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٤) **منها:** قصيدة في مَدْح أبي حنيفة النعمان، وهي بخطِّه مسطورة في الغاشية الأخيرة من «تقويم الأدلة/ لأبي زيد الدَّبُوسِيّ» النسخة الخَطية المحفوظة بـ: مكتبة لا له لي بتركيا (رقم/١٦٩٠).
ومنها: قصيدة أخرىٰ طويلة في مَدْح أبي حنيفة أيضًا. نقَلَها عن خطِّه موسىٰ بنُ عيسىٰ السمرقنديُّ في آخِرِ النسخة التي بخَطِّه مِن «نَظْم لجامع الكبير» لأوحد الدِّين النسَفِيّ. النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا بتركيا (برقم/ ٦٥٦). وينظر: «الفهارس المُفَصّلة لمخطوطات مكتبة كوبريلي باشا» [١/٣١٧].
ومنها: عدة أبيات في مَدْح أبي بكر الجَصَّاص، وهي بخطِّه مسطورة في الغاشية قبل الأخيرة من «شرح مختصر الطحاوي/ لأبي بكر الجصاص» النسخة الخَطِّية المحفوظة بـ: دار الكتب=

ولعلَّ أشْهرَ هذِه القَصائِد: هي قصيدتُه في مَدْح الأمير صَرْغَتْمش الناصرِيّ يومَ افتتاح المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة. وقد سُقْناها بتمامها في خبَر افتتاح المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة تحت المبْحث السّادِس: (الوظائف التي تَولَّاها).

وقد كان المؤلِّف لتمكُّنِه من المذهب وتَصْريفِه لأصوله والتفريع عليها؛ رأيناه يَسْعَىٰ في مواطن مِن شَرْحه هذا لضَبْط بعْض المسائل عن طريق النَّظْم والشِّعْر؛ ليكون ذلك أدْعَىٰ لحُسْن تصوُّرِها وتقْريرها مع يُسْر حِفْظها ومَعْرفتِها.

ومِن ذلك: قولُه في كتاب الرَّضاع في تقْرير بعْض المسائِل: «وقَد سمَح خاطِري في هذا المقام بإنشاءِ بيتَيْنِ لضَبْط المسْألتَيْنِ؛ وهُما هذان البَيْتان:

تَزَوَّجْ أُمَّ أُخْتِكَ مِنْ رَضَاعٍ ❊ وَمِنْ نَسَبٍ مُحَرَّمَةٌ لِدَاعِي
وَأُخْتُ ابْنٍ رَضَاعِيٍّ حَلَالٌ ❊ وَمَا نَسَبٌ يُجَوِّزُهَا لِسَاعِي

وكذا قولُه في كتاب الهِبة: «وممّا سَمَح به خاطِري في هذا المقام:

أَعْطِ الأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ جَفَافِ العَرَقْ ❊ كَذَا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ مَا فِيهِ قَطُّ مِن قَلَقْ

وكذا قوله في كتاب الحج: «ومِمّا قُلْتُه في المَوَاقِيت:

ذَاتُ عِرْقٍ لِعِرَاقِيّ يَلَمْلَمٌ لِيَمَانِي ❊ ذُو الحُلَيْفَهْ مَدَنِيّ جُحْفَةٌ لِلشَّامِ دَانِي

= المصرية (رقم/١٦٩٠). ونقَلَها عنه بعضُهم في نسخةٍ أخرىٰ من «شرح مختصر الطحاوي» محفوظة بمكتبة يوسف أغا بتركيا (رقم/ ٣٥٨٤).

ومنها: أبيات قالَها المؤلفُ عند فراغه مِن قراءة «أدب القاضي» للخصَّاف. وهي منقولة مِن خطِّ يده. نقَلَها عنه بعضُهم في ختام نسخة «أدب القاضي»، المحفوظة في مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا (ضمن مجموع برقم/٥٤٦). وينظر: «الفهارس المُفَصّلة لمخطوطات مكتبة كوبريلي باشا» [٣١٧/١]، وكذلك ينظر في كل ما سبق، وما يأتي "قاعدة بيانات مؤسسة عِلم لإحياء التراث والخِدمات الرقمية"، والتي تحوي بيانات تفصيلية، وشبه تفصيلية لـ(١٫٥٠٠٫٠٠٠) نسخة خطية.

ثُمَّ قَرْنٌ أَهْلُ نَجْدٍ منْه لِلإِحْرَامِ بَانِي ❊ فَلِدُوا لِلمَوْتِ وَابْنُوا لِخَرَابٍ أَوْ لِفَانِي

وكما كان للمؤلِّف درايةٌ بنَظْم الشِّعر وقَرْضِه، كان له أيضًا دِرايةٌ بفنونه وقواعده، وسيأتي أنّ مِن جملة مُصنَّفاته: رسالة لطيفة بعُنوان: «قصيدة الصَّفَا في ضرورة الشِّعْر». وهي قصيدة معدودةُ الأبيات فيما يجوزُ عندَ الضّرورة للشّاعر في قَرْض الشِّعْر، وقد شَرَحها المؤلِّفُ شرْحًا مُقْتضبًا مَمْزُوجًا.

على أنّ منزلة المؤلِّف في قَرْض الشِّعْر دون مَنْزلتِه في باقي الفنون، بل شِعْرُه أقْرب إلى شِعْر الفقهاء منْه إلى شِعْر الشُّعراء!

ولِهذا انتقَدَ نَظْمَه غيرُ واحدٍ ممّنْ ترْجَم له، وحُقَّ لهم ذلك في الجُملة.

فقالَ المقْريزِيُّ ـ في ترْجمةِ المؤلِّف ـ: «كانَ عارفًا بالعربيَّة واللُّغة، يقولُ شِعرًا سَمِجًا»[(١)]!

وقالَ أيضًا ـ في خبَر افتتاح المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة ـ: «وخَلَع[(٢)] في هذا اليوم على القِوَام خِلْعةً سَنِيَّةً، وأركبَه بَغْلةً رائعةً، وأجازه بعشرة آلاف درهم على أبياتٍ مَدَحه بها في غاية السَّمَاجَة»[(٣)]. ثمَّ ساق قصيدةَ المؤلِّف الماضية في المبْحث السّادِس: (الوظائف التي تَولَّاها) تحت خَبَر افتتاح المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة.

وكذا أشار المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنة إلى عدم قُوّة المؤلِّف في الشِّعْر والنَّظْم، فقالَ في ترجمته: ـ بعد أنْ ساق أبياتًا لابنِ السَّبَّاك في ترْتيب ومناسبة كُتبٍ وأبْواب كتاب «الهِداية» ـ: «ونَظَم كذلِك الشيخُ قِوَامُ الدِّين الأَتْقَانِيّ أبياتًا ترَكْتُ ذِكْرَها

(١) ينظر: «المُقفَّى الكبير» [٢/٢٩٩].
(٢) يعني: الأمير صَرْغَتْمش الناصِرِيّ.
(٣) ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي [٤/٢٦٥].

حِفْظًا لمَقامِه(١)»(٢).

وقد أنصَف العَلَّامةُ عبدُ القادر التميمِيُّ في التّعقيب علىٰ منزلةِ المؤلِّف في الشِّعْر فقالَ:

«أمّا عِلْم الشَّيخ، وفَضْله، وإِتْقانُه، فمِمَّا لا يُشَكّ فيه، وأمَّا إنشاؤُه نَثْرًا ونَظْمًا؛ فالّذي يَظْهَر مِن كلامِه، وعقود نِظَامِه: أنَّ العربيَّة وإن كان يَعْرِف دقائقَها، فليسَتْ له بسَجِيَّة، تغَمَّدَه الله تعالىٰ برحمتِه، وأباحَه بحْبُوحة جَنَّتِه، آمين»(٣).



---

(١) مضىٰ أن ابن تغْرِي بَرْدِي قد أشار إلىٰ هذا النظمِ في «المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» [١٠٢/٣]. فقال: «وله أيضًا شِعْر مُطوَّل نَظَم فيه فهرست أبواب «الهداية» علىٰ التراتيب».

(٢) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق٣٠/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٣) ينظر: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢٤].

المَبْحَثُ الثَّاني عشَر
الأَتْقَانِيّ ناسِخًا

كانَ المؤلِّفُ خبيرًا بقانون الخط العربي، بارعًا في فنون الكِتَابة والإملاء، صاحبَ خطٍّ نَسْخِيّ جميلٍ رائق، كما كان بالغَ الاعتِناء بالضَّبط وعَلَامات الإعْراب فيما يَكْتُبه أو يَنْسَخُه، معَ جوْدة التَّرتيبِ والتَّرصيف، ومَن طالعَ تصانيفَه التي بخطِّه، أو الأسفارَ التي نَسَخَها بيدِه؛ استبانَ له صوابُ ما نقولُ.

وقد مَدَحه البدرُ العَيْنِيّ ـ هو الضَّنِينُ بذلك ـ فقالَ: «ومِن عادته: ضَبْطُ الألفاظ في تصانيفِه بخَطِّه، وهو يَحْتاطُ في ذلك»(١).

وقد ظَفِر البدْرُ العَيْنِيّ بنسْخة المؤلِّف من «غاية البيان» الّتي بخطِّه، فكانَ بالِغَ الاحتفاءِ بها، كثيرَ التَّعْويل عليْها في شَرْحه: «البِناية في شرح الهداية». بل واستدْرَك بخطِّه علىٰ حواشيها أشياءَ علىٰ المؤلِّف أصابَ في بعضِها(٢).

اعتِناءُ المؤلِّف بالنَّسْخ والتَّرصيفِ

لم تَقْتصرْ دِقَّةُ المؤلِّف في ضَبْط الكلِمات والألفاظ وتحْرير ذلك كله في منسوخاته لتصانيفِ غيره علىٰ فَنٍّ بعينه، بل خاضَ في فنون متعدِّدة، ونَسَخ بخَطِّه الجميل عِدّةَ تصانيف هي عُمْدة في بابها، وإنْ كانَ اهتمامُه بنَسْخ مصنَّفات الأئمَّة

(١) ينظر: «البناية في شرح الهداية» للعيني [٢/٢٢٥].

(٢) وقد بقِيَتْ من هذه النسخة أجزاءٌ في دار الكتب المصرية وقَع عليها خطُّ البدر العَيْنِيّ، ينظر منها: [٩/ق١٤٣/أ]، وسيأتي الكلامُ في وَصْف تلك النسخة بالتفصيل في موضعه إن شاء الله.
وقد وقَفَ علىٰ هذه النسخة أيضًا التي عليها تعليقات العَيْنِيّ: أحدُ النُّسَّاخ يُدْعَىٰ محمد صفِيّ الدِّين المَخْزومي المصري الحنفِيّ، ونقَل منها نُسْختَه النفيسة من «غاية البيان» المحفوظة الآن بمكتبة مراد مُلَّا بتركيا، والمرموز لها في تعليقنا علىٰ الكتاب بـ: «م». وقد حافَظَ في نُسْخته علىٰ ما ظَفِر به من تعليقات العيْنِيّ علىٰ حواشي نسخة المُؤَلِّف، وقد نقلناها بتمامها.

الحنفية وكُتبِ المَذْهب أكثر من غيرها.

ومِن هذِه المصنَّفات التي نَسَخَها المؤلِّفُ ودَبَّجَها بخطِّه المُجَوّد:

١ ـ «الهداية» للمرغيناني.

قام المؤلِّفُ بنَسْخ «الهِداية» بخطِّه الحَسَن؛ فجاءَتْ غايةً في النّفاسة والإتقان، وصارَتْ مِن أصحِّ نُسَخ «الهِداية» وأتْقَنِها وأضْبَطها علىٰ الإطْلاق، وهذه النّسخة قد أشار إليْها المؤلِّفُ في باب المأْذون مِن شَرْحه «غاية البيان»، فقالَ عن بعض الألفاظ: «وهي سماعُنا في نُسْختنا بخَطِّنا».

وقد مضىٰ توصيفُ هذه النسخة المُتْقَنة بشيءٍ من التفصيل في المبْحث التّاسِع: (بيان النُّسَخ الخَطِّيّة لـ: «الهداية» المعتمدة في حواشي التحقيق).

٢ ـ «الفَسْر شَرْح ديوان المُتَنبّي»[1]. لابن جِنّي.

قام المؤلِّفُ بنَسْخ قطعةٍ صالحةٍ مِنه، وكان قد وقَع له منه نسخةٌ غيْر كاملة، فأكمَلَها بخطِّه من نسخةٍ أخرىٰ[2]، كما فعَلَ في «شرح مختصر الطحاوي/ للجصاص». وقد فرَغ مِن نَسْخها (سَنَة: ٧٣٩هـ).

وقد أثنىٰ مُحقِّقُ الكتاب علىٰ هذه القِطعة التي بخطِّ المؤلِّف، ووَصَفَها بكونِها في غاية الدِّقّة والضّبط والإتقان، ثمَّ قال: «ولو وصَلَتْنا هذه النُّسخة كاملةً لكانت نِعْمةً يُحْسَد عليْها مَن وقعَتْ في حَوْزَته»[3].

---

(١) نسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية بالرباط (برقم/١٢٩). ونسخة مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا (رقم/٣٠٩). وعنهما مصورتان في مكتبة معهد المخطوطات العربية بمصر (رقم/٢٠٦٨، ٢٠٩٦)

(٢) ينظر: «فهرس مخطوطات معهد المخطوطات العربية» لعصام الشنطي [٥/ ٨٧، ٨٨/ الجزء الأول/ الأدب ـ القسم الخامس]. ومقدمة تحقيق كتاب: «الفَسْر» لابن جني [١/ك].

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب: «الفَسْر» لابن جني [١/ كا].

٣ ـ «الفصول في الأصول»[١]. لأبي بكر الجَصَّاص.

فرَغَ مِن نَسْخِها بدمشْق، في شهر الله المُحَرَّم مِن سَنَة تسعٍ وأرْبعين وسبعِمائة (٧٤٩هـ)، وذكَر أنَّه نَقَلها من نسخةٍ عتيقة كُتِبَتْ في شهْر رجَب من سَنَة إحدىٰ وتسْعين وثلاثِمائة (٣٩١هـ). ويوجد من هذه النسخة الجزء الثاني فقط[٢].

٤ ـ «شرْح مُختَصَر الطَّحاوي»[٣]. لأبي بكْر الجَصَّاص.

تمَلَّك المؤلِّف من هذا الكتاب نسخةً سقيمة جدًّا، فقابَلَها ونَسَخَ منها آخِر عشْرين لوحةً بخطِّ يدِه، ثم قال: «هذا آخِرُ شَرْح مختصَر أبي جعْفر أحمد بْن محمد بْن سَلَامة بْن عبد المَلِك الأزْدِيّ المعْروف بـ: الطحَاوِيّ، صَنْعَة: أبي بكر أحمد بْن عَلِيّ الرازِيّ رضي الله عنه.

حَرَّر الكراساتِ المعْدودةَ من هذا الكتاب: العبدُ الضعيف أمير كاتب بْن أمير عُمَر، المَدْعو بـ: بِقِوَام الدِّين الفارَابِيّ الأَتْقَانِيّ بدمشق المحروسة من شهر ربيع الأوَّل من سَنَة ثمانٍ وأرْبعين وسبعِمائة هجرية مصطفويّة مِن نسخةٍ سقيمة جِدًّا».

ثمَّ قالَ: «قال العبدُ الضعيفُ أبو حنيفة أمير كاتب، المَدْعو بـ: بِقِوَام الدِّين الفارَابِيّ الأَتْقَانِيّ: هذا الكتاب ـ الذي عَمِلَه الشيخُ الإمامُ الّذي لا يُشَقّ غُبَارُه في علوم الإسْلام، وهو الإمام أبو بكْر الرازِيّ رحمه الله ـ كتابٌ لم يُصَنَّف مثلُه قَطّ إلىٰ يومنا هذا، فليسَ الخَبَر كالمُعايَنة، ولن يُصَنَّف مثلُه إلىٰ يوم القيامة.

ولكنَّه هُجِر، وفُقِدَ عن أيدي النّاس في سائِر البلاد، ولا يكاد يوجَد إلا شاذًّا

---

(١) نسخة دار الكتب المصرية (برقم /١٢٦ ـ أصول فقه).

(٢) ينظر وَصْف هذه النسخة: في مقدمة تحقيق «الفصول في الأصول» للجصاص [١/٢٩/ طبعة وزارة الأوقاف الكويتية].

(٣) نسخة دار الكتاب المصرية (برقم/٤٩٨/ فقه حنفي). وعنها مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم/٢٧٩٤).

نادرًا، وذلك كان بسبَب تَوانِي الطلَبة وتكاسُلِهم، وقِلَّة رَغْبتِهم في التَّحقيق، واكتِفائِهم بالمخْتَصراتِ الَّتي لا تُشْبع ولا تُقْنِع، والّذي يُوجَد مِن نُسَخه أيضًا لا يوجد إلا سقيمًا.

وإني قد أصلَحْتُ من نُسْختي مواضعَ تحتاج إلىٰ الإصْلاح بقَدْر وُسْعي، فما شَذَّ منْها فسأُصْلِحُه بعونه تعالىٰ إذا فسَحَتْ لي المُدّة، أوْ يَجِيء مَن يُصْلِحُه فيُصْلِحه إن شاء الله تعالىٰ».

ثمَّ كتَبَ بعْدَه: «ثمَّ أصلَحْتُ ما فاتَ أوَّلًا سَنَة إحْدىٰ وخمْسينَ وسبْعمائةٍ بمصْر، فصحَّ إن شاءَ الله. كتَبه أمير كاتب».

وهذه النُّسخة يُوجد منْها الجزْء الرابع فقط(١).

٥ ـ «تقْويم الأدلَّة»(٢). لأَبي زيد الدَّبُوسِيّ.

فرَغ المؤلِّف مِن نَسْخ هذا الكتاب ببلدة هَمَذان في المُحَرَّم يوم عاشوراء سَنَة خمس عشرة وسبعِمائة (٧١٥هـ). وقالَ في آخِره:

«قالَ العبدُ الضّعيفُ أمير كاتب: رأيتُ في آخِره (يعني: آخِر النسخة التي نقَلَ الكتابَ عنها): نسَخَه مِن نسْخة: «التّقويم» ـ وكانت مكتوبة بخطِّ الإمام المعْروف بـ البُرْغَرِيّ، الذي صنَّف: «طريقة الخِلاف» في الفقْه ـ ما صورتُه: كتَبَه مِن أوَّله إلىٰ آخِره: أبو بكْر محمّد بْن محمّد البُرْغَرِيّ لنَفْسِه، وفرَغ منه: يوم الأحد السادس مِن شهر الله المُحَرَّم، مِن سَنَة سبْعينَ وأرْبعِمائةٍ».

وقد جَوَّد المؤلِّفُ هذِه النُّسخةَ وصَحَّحها، وطَرَّز حواشِيَها بالفوائِد

(١) ينظر وَصْف هذه النسخة: في مقدمة تحقيق «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [١/١٥٨ ـ ١٦٠].

(٢) نسخة مكتبة لا له لي بتركيا (برقم/ ٦٩٠). وعنها مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم/ ٦١٦).

المُسْتَجادة، بحيثُ أضْحَتْ أفضلَ نُسَخِ الكتابِ علىٰ الإطْلاق[١].

٦ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغير»[٢]. لعُمَر بْن عبْد العزيز بْن عُمَر بْن مازَه.

فَرَغ المؤلِّف من نَسْخها (سَنَة: ٧٣١ هـ).

٧ ـ «تحْفة الفُقهاء» لعلاءِ الدِّين السَّمَرْقنْدِيّ.

نَصَّ علىٰ ذلِك بعضُهم في مَطْلع رسالةٍ له بعنوان: «كُنَّاش مسائِل فقهيّة»[٣]. فقالَ: «وقفْتُ علىٰ كتاب «تحْفة الفُقهاء». تأليف الشّيخ الإمام العالِم العلَّامة علاء الدِّين مَجْد الإسْلام أبي عبد الله محمّد بْن أحمد السَّمرْقنْدِيّ رضي الله عنه بخطِّ الشّيخ الإمام.. قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ..».

٨ ـ «تفْسير الكشّاف». للزمخْشَرِيّ.

نَسَخَه المؤلِّفُ بخطِّ يدِه من نسخةِ الزّمخْشَرِيّ نفسِه الموقوفة بخِزَانة مَشْهد الإمام أبي حنيفة ببغْداد، كما ذكَر ذلك بعضُ النُّسَّاخ في خِتَام الجزْء الأوَّل من «تفسير الزمخْشَرِيّ»[٤]. ونقلَ نُسْخَتَه من أوَّلِها إلىٰ آخِرها عن نسخة المؤلِّف المذكورة.

٩ ـ «الجامع الصغير». لمحمّد بْن الحسَن الشَّيْبَانِيّ.

نَسَخَه المؤلِّفُ بخطِّ يدِه كما ذكَر ذلك بعضُ النُّسَّاخ في خِتَام نُسْخَته من: «الجامِع الصّغير» لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبَانِيّ[٥].

---

(١) ينظر وَصْف هذه النسخة: في مقدمة تحقيق «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدَّبُوسِيّ [١/٨٩ ـ ٩١/ طبعة مكتبة الرشد].

(٢) النسخة المحفوظة بمكتبة شهيد عَلِيّ باشا بتركيا (رقم/٨٠٤)، وهي نسخة رأيت فيها عجبا من حال الإمام الإتقاني رحمة الله عليه.

(٣) النسخةُ المحفوظة في مكتبة شهيد عَلِيّ باشا بتركيا (رقم/ ١٨٠٥). ومُؤلِّفه غير معلوم.

(٤) نسخة مكتبة علِيّ أميري بتركيا (برقم/ ٨٠).

(٥) نسخة مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (برقم/٦٩٨).

١٠ ـ «الآثار» لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبَانِيّ.

نَسَخَه المؤلِّف بخطِّ يدِه كما ذكَر ذلِك بعضُ النُّسَّاخ في خِتَام نُسْخَته من: «الآثار» لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ(١).

وقَد كانَ المؤلِّفُ يَمْتَلِك نسْخةً عتيقةً من هذا السِّفْر تَمَّ نَسْخُها (سَنَة: ٤٩٤هـ)(٢).

١١ ـ «لُمْعَة البَدْر/ نَظْم الجامِع الصّغير». لمسْعود بْن أبي بكْر بْن حسَين الفراهِيّ.

نَسَخَه المؤلِّفُ بخطِّ يدِه كما ذكَر ذلك بعضُ النُّسَّاخ في خِتَام نُسْخَته من: «لُمْعَة البَدْر» لمحمد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ(٣).

ذَكَر ناسِخُ تلك النّسخة محمدُ بنُ أحمد بْن محمد بْن إبراهيم الأذْرَعِيّ الحنفِيّ في آخِرها: أنّه نَقَلها من نسخة قِوَام الدِّين أمير كاتِب بْن أمير عُمَر الأَتْقَانِيّ المكتوبة (سَنَة ٧٠٥ هـ)(٤). ببلدة أُوش(٥).

١٢ ـ «موطّأ محمّد بْن الحسن الشَّيْبَانِيّ».

نَسَخَه المؤلِّفُ بخطِّ يدِه كما ذكَر ذلِك بعضُ النُّسَّاخ في خِتَام نُسْخَتِه مِن: «موطَّأ محمّد بْن الحسَن»(٦).

---

(١) نسخة مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (برقم/٦٤٤).

(٢) ينظر: «المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة/ مكتبة عارف حكمت» لعمر رضا كحالة [ص٧٩/ بحث تَمَّ نشْره عَبْر ٦ أعداد مسطورة بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق]. ومقدمة تحقيق «الآثار» لمحمد بن الحسن [ص/٣٠/ طبعة دار النوادر].

(٣) نسخة مكتبة عاشر أفندي بتركيا (برقم/١٢٥).

(٤) ينظر: «مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركية» لرمضان ششن [ص/٦٦٠].

(٥) أُوش ـ بضم أوَّله، وسكون ثانيه، وشين معجمة ـ: بلدة كبيرة من نواحي فَرْغانة، مُلاصِقة للجبل الذي عليه مَرْقب الأحراس على التُّرْك. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١/٢٨١].

(٦) نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (برقم/ ٤٣٩ ـ حديث).

١٣ ـ «نَظْم الجامِع الكبير». لأوحد الدِّين النَّسَفِيّ.

نَسَخَه المؤلِّفُ بخطِّ يدِه كما ذكَر ذلك بعضُ النُّسَّاخ في خِتَام نُسْخَته مِن «نَظْم الجامع الكبير»[1].



(١) نسخة مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا بتركيا (برقم/ ٦٥٦). وينظر: «الفهارس المُفَصّلة لمخطوطات مكتبة كوبريلي باشا» [٣١٧/١].

المَبْحَثُ الثَّالِث عشَر
حوْل تعصُّبِ المؤلِّف للمذْهب الحَنَفِيّ

اشتَهَر عن المؤلِّف تعصُّبُه للمذْهَب الحنَفيّ، وسَعْيُه في إبطال المذْهب الشّافعيّ بكلّ سبيل! ونحن نسوقُ هنا كلِماتِ مَنْ رماه بذلك من العلماء والمُؤرِّخين، ثمَّ نسوق كلامَ مَنْ أنصَفَه مِن كلّ هذا، وبيان الصّواب في تلك القضيّة، فنقولُ:

قالَ الصّلاحُ الصفَدِيُّ - في ترجمة المؤلِّف -: «كان قَيِّمًا بمذهب أبي حنيفة، شديدَ التعصُّب علىٰ الشّافعيّة، متظاهِرًا بالغَضِّ منهم وبالطّعن عليهم، يَوَدُّ لو حَكَم فيهم، أو حُكِّم في تِلافِهم[1] دون تَلافِيهم، لا تأخُذُه فيهم لَوْمةُ لائِم، ويتمَنَّىٰ لو ناحَتْ علىٰ مَدارِسهِم الحَمَائم، واجتَهَد في ذلِك بالشّام وما أفاد، ودخل مِصْر وهو مُصِرٌّ علىٰ ما عندَه من العِنَاد.

وعَمِل علىٰ قَذْفِهم وقَلْعِهم بالقِلْع[2] والمِقْذاف[3]، وطاف عليهم بكئوسِ خمْرٍ خَمَرَها بالسُّمِّ ودَاف[4]، فكفَاهم اللهُ مَحْذُورَه، وجَعَل اللهُ واقعتَهم معَه علىٰ مَرِّ الأيّام مأثورة، وبدَّل بغَيْظِه فيهِم سُرُورَه، وعكَسَ ما دبَّره فيهم واللهُ مُتِمُّ نُورَه...

وكانَ قَد قام في أيّام المَلِك الصّالح[5] علىٰ الشّافعيّة، وسعَىٰ في إبطال

---

(١) التِّلاف: مصدر تَلِفَ يَتْلَف. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» لرينهارت آن دُوزِي [٢/٥٩].

(٢) القِلْعُ: شِرَاعُ السفينة. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١١/٣٩٧/ مادة: قلع].

(٣) المِقْذَاف: خَشَبَة في رَأسِهَا لوْحٌ عريض تكون في السفينة وتُضْرَبُ في المَاءِ فَتَدْفَعُ المَرْكَبَ إلىٰ الأمام. ويقال لها أيضًا: المِجْداف. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/٧٢٢].

(٤) دافَ: أي خَلَطَ ومَزَجَ. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١٢/٢١٦/ مادة: دف].

(٥) هو المَلِك الصالح صلاح الدِّين صالح بن المَلِك الناصر محمد بن قلاوون، من ملوك الدولة القَلاوونية بمصر والشام. وُلِدَ بقلعة الجَبل بالقاهرة، وبُويعَ بها بعد خَلْع أخيه السلطان حسَن (سَنَة: ٧٥٢ هـ) وتولّىٰ تصريفَ الأمور باسمه الأمير طاز (مِن أُمَراء الجُنْد) واضطربَتْ حالُ الشام (سَنَة: ٧٥٣ هـ)، فرَحَل الصالحُ إلىٰ دمشق، ودخَلَها ومعه الخليفة المعتضد راكبًا إلىٰ جانب الصالح=

المذْهَب مِن رأسِه[1]، وكاد ذلك يَتِمّ، إلّا أنّ الله تعالىٰ أعان بلُطْفِه، ومَنَّ بإخماد نارِه»[2].

وقالَ ابنُ حَبِيب ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «كانَ كثيرَ الإِعْجَابِ بِنَفسِهِ، شديدَ التّعصُّب علىٰ مَن خَالَفَ المسْطور في طِرْسِه»[3].

وقالَ ابنُ خَطِيب النّاصِرِيَّة ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «كانَ كثيرَ الإعْجابِ بنفسِه، كثيرَ التّعصُّب علىٰ مَن خالَفَه»[4].

وقالَ المقْرِيزِيُّ ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «كانَ قد قامَ في أيام المَلِك الصّالح صالِح علىٰ الشّافعيّة، وسعَىٰ في إبطال المذْهب جملةً، حتّىٰ كاد يَتِمّ ذلك، لولا أنْ تدَارَكَ الله بلُطْفه، وخيَّبَ سَعْيَه... وكان شديدَ التّعصُّب علىٰ الشّافعيَّة، يَتظاهَر بتنَقُّصِهم والطَّعن عليهِم، ويُصَرِّح بأنَّه لو تحَكَّم فيهم لأتْلَفَهم، ويتمَنّىٰ ذلك

= من ناحية اليَسار، وقمَعَ الثورةَ وعاد إلىٰ مصر، فثار أهلُ الصعيد عليه (سَنَة: ٧٥٤ هـ)، فقصَد الصعيد وفَتَك بأهله.

واستمر هكذا إلىٰ أنْ وَثبَ عليه جماعةٌ من أُمَراء جَيْشه (سَنَة: ٧٥٥ هـ)، فخَلعوه وحبَسوه في دُور الحَرِيم بالقلعة إلىٰ أن مات. وكانت مدةُ سَلْطنته ثلاثَ سنين وثلاثة أشهر ونصف، وكان مَلِكًا عظيمًا، دَيِّنًا خَيِّرًا، حَسَنَ السِّيرة، ساسَ الرعيةَ في أيامه أحسن سياسة، وكانت الناسُ عنه راضية. (توفّي سَنَة: ٧٦١ هـ). ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [٢/٥٤٨ ـ ٥٥٠]. و«الوافي بالوفيات» للصفدي [١٦/١٥٦]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [٢/٣٦٠ ـ ٣٦١]. و«المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تغري بردي [٦/٣٣٠ ـ ٣٣٣]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/٢٨٧ ـ ٢٨٨].

(١) في المطبوع: «مِن رأس».

(٢) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٣ ـ ٦٢٥].

(٣) ينظر: «درة الأسلاك في دولة الأتراك» لابن حبيب [ق٢٠٢/ب/ مخطوط مكتبة أيا صوفيا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٤٤)]، أو [ق٢٩٠/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس / (رقم الحفظ: ١٧١٩)]، ونحوه في «تذكرة النبيه في الإمام المنصور وبَنِيه» له [٣/٢٠٨].

(٤) ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٨٦/ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)].

ويَجْتَهد فيه، ويَبْذُل جُهْدَه في إزالتِهم مِن أرض مصْر والشّام!»(١).

وقالَ ابنُ حَجَر - في ترْجمتِه -: «وكانَ كثيرَ البَأو، شَدِيدَ التّعاظُم، مُتعصِّبًا لنَفسِهِ جِدًّا، قال فِي شَرحه لـ: «الأخْسِيكَثِيّ»: «لَو كَانَ الأسلافُ في الحَيَاة لقَالَ أَبُو حنيفَة: اجتهَدْتَ، ولقالَ أبُو يُوسُف: نَارَ البَيَان أوقَدْتَ، ولقالَ مُحَمَّد: أَحْسَنْتَ، ولقالَ زُفَر: أتقَنْتَ، ولقالَ الحسنُ: أمعَنْتَ... واسْتمَرَّ هكذا حَتَّىٰ ذَكَر غَالبَ أَعْيَان الحَنَفِيَّة»(٢).

وقالَ السَّخاوِيُّ - في ترْجمتِه -: «وكانَ مع تقدُّمه في الفقْه، وبَراعتِه في اللّغة العربيَّة، وتفَنُّنه، ومعرفتِه بالأدَب والمعْقول؛ كثيرَ الإعْجاب بنفسِه، شديدَ التعصُّب علىٰ مَن خالَفه»(٣).

وقالَ السيوطِيُّ - في ترْجمتِه -: «وكانَ شَدِيدَ التّعاظُم، متعصِّبًا لنَفسِهِ جِدًّا، مُعادِيًا للشَّافِعِيَّة، يتَمَنَّىٰ تَلَفَهم، واجتهدَ فِي ذَلِك بِالشَّام فَمَا أَفَادَ، وَأمَر صَرْغَتْمش أَنْ يَقْصُرَ مدرستَه علىٰ الحَنَفِيَّة»(٤).

وقالَ الكفَوِيُّ: «كانَ كثيرَ الإِعْجَاب بِنَفسِهِ، شديدَ التعصُّب علىٰ مَن خَالَفَه، يدلُّ عليه كلماتُه الواقعةُ في تصانيفِه: «شَرْح أصول الأَخْسِيكَثِيّ»، وسَمَّاه: «التبْيين»، و«شَرْح الهِداية» وسَمَّاه: «غاية البيان ونادِرة الأقْران»، ...»(٥).

وقالَ طاشْ كُبْرِي زادَهْ - في ترْجمة المؤلِّف -: «وصارَ مُعادِيًا للشَّافعيَّة يتمَنَّىٰ

---

(١) ينظر: «المُقَفَّىٰ الكبير» للمقريزي [٢/٢٩٩].

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٥]. وعنه في: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢٢]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٥٩].

(٣) ينظر: «الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسخاوي [١/١٥٩].

(٤) ينظر: «بغية الوعاة» للسيوطي [١/٤٦٠]. وعنه في «شذرات الذهب» لابن العماد [٨/٣١٦].

(٥) ينظر: «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٩٦/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)].

تِلافَهم، واجتَهَد في ذلك بالشّام فما أفاد، وأمَر صَرْغَتْمش أن يَقْصُر مدْرستَه علىٰ الحنفيَّة..»[(١)].

قالَ اللّكنَوِيّ ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «قَد طالعْتُ من تصانيفِه «التبْيين»، و«غاية البيان»، فوجدتُه ـ كما قالَ الكفَوِيّ ـ: شديدَ التّعصّب في مذْهبِه، سَلِيطَ اللّسانِ علىٰ مُخالِفه»[(٢)].

وممَّا عابُوه علىٰ المؤلِّف وعَدُّوه مِن جُملة تعَصُّبه: قولُه في بَحْث حروفِ المَعانِي من كتابِه «التّبْيين»: «والعجبُ من الغَزالِيّ حَيْثُ قَرَّع صِفَاتِ الحسَن البَصْرِيّ وطعَن علىٰ مَالك، وشَنَّع علىٰ أبي حنيفَة فِي آخِرِ «مَنْخوله» فقالَ: «وأمَّا أبو حنيفَة فَلم يكُن مُجْتَهدًا، لأنّه لَا يَعْرف اللُّغَة! وَعَليهِ يدلُّ قَوْلُه: لَو رَمَاه بأَبو قُبَيْس..»[(٣)]. ثمَّ غَفَل عَن سَهْوِ إمَامِه، ولقَد صَدَقُوا فِي قَوْلِهم: حبُّك للشَّيْء يُعْمِي ويُصِمّ. والجَوَاب عَنهُ من وُجُوه...»[(٤)].

ثمَّ قالَ: «ثمَّ الغَزَالِيُّ شَنَّع في كتابِه «المنخول»[(٥)] في أشياء مِن غيرِ حُجَّة علىٰ دعْواه، ولا دليلَ علىٰ ما خُيِّلَ له، فلوْلا إطالةُ الكتاب أورَدْناه ورَدَدْناه برَدٍّ لا يُرَدّ علىٰ وجهٍ تتُوبُ رُوحُه عمَّا فعلَتْ يَدُه ولسانُه.

واللهِ إنَّا كُنَّا نَعْتقِدُه غايةَ الاعتِقادِ لأَجْل ما جَمَع في «إحْيائه» مِن كلِماتِ المَشايخِ بالنَّظرِ إلىٰ الظَّاهِر، ثمَّ لَمَّا رأَيْنا مِن طَعْنِه علىٰ الكبارِ بِلا إقامة بُرْهان؛ حصَلَ بنَا منْه ما حَصَل، وَلَقَد صَدقُوا فِي قَوْلِهم: تَسْمَع بالمُعِيدِيِّ خيرٌ مِن أَن تَرَاهُ.

---

(١) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْري زَادَه [٢/٢٤١].

(٢) ينظر: «الفوائد البهية» للكنوي [ص/٥١].

(٣) ينظر: «المنخول من تعليقات الأصول» لأبي حامد الغزالي [ص/ ٥٨١].

(٤) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [٢/٤٢٣ ـ ٤٢٥].

(٥) يعني: علىٰ أبي حنيفة.

اللَّهُمَّ ارزُقْنا الصِّدْقَ والوَفاء، ولَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبنَا غِلًّا للَّذين آمنُوا، وهَيِّئ لنا مِن أمْرِنَا رَشدًا»[١].

وقَد تصدَّىٰ العَلَّامةُ المُحَقِّق عبدُ القادِر التَّميمِيُّ لهذِه الأقْوال في رَمْي المؤلِّف بالعَصَبية، وقالَ بعدَ أنْ ساقَ جملةً منْها: «قلتُ: لا يَخْفَىٰ علىٰ مَن عندَه أدنَىٰ تأمُّلٍ، ووقَفَ علىٰ مُؤلَّفات الأَتْقَانِيّ؛ أنَّ ما ذكَره ابنُ حَجَر، ونقَلَه عنِ الصَّفدِيّ وغيره في حقِّ الشّيخ، أنَّه كانَ مِن المُجْمَع علىٰ عِلْمِه، وفَضْلِه، وتحقيقِه، وبراعتِه.

ومَن كانَ هذا الوصفُ وَصْفَه، والفضائلُ فضائلَه، فبعيدٌ أن يَصْدرَ منْه ما لا يَلِيق بمِثْله، ولا يَحْسُن بعِلْمه وفَضْله، ممّا أضْرَبْنا عن ذِكْره، من التّعصُّبات التي تُؤَدِّي إلىٰ وَصْف الإنسان بما لا ليْس فيه، والجوابُ في الجميع سَهْل، والأقرانُ قَلَّما تَخْلو من مثل ذلك»[٢].

وقبْلَه لم يَرْتَضِ المُحِبُّ ابنُ الشِّحنة غَمْزَ ابنِ حَجَر وغيره للمُؤلِّف بمثْل ما سبَق، فقالَ في غُضون ترجمته: «ثمَّ إنَّ شيخَنا [يعني: ابنَ حَجَر] أخَذ في التنكيت عليه علىٰ عادته لا سيّما مع الحنفية، فنَسَبه إلىٰ البَأْو والإعجاب بنفْسه والتعاظُم، ونقَلَ عن الصفَدِيِّ أنّه قالَ: «كان مُتعصِّبًا علىٰ الشّافعيّة..». في كلامٍ ذكَرَه لا أُحِبّ ذِكْرَه؛ لأنّه يلزم الجوابُ عنه، وهو ظاهِر، فيُفْضِي إلىٰ ما لا أُحِبّ التّكلمَ فيه، رَحِمَهُمُ اللهُ أجمعين»[٣]. فكأنه يُشِير إلىٰ أنَّ باعِث تلك المَغامِز هي العَصَبية المَذْهَبِيّة.

والحقّ: أنّه لا ريب في كوْن المؤلِّف كان ذا مَيْلٍ شديدٍ إلىٰ مذهبه، ونَفْرةٍ ظاهرةٍ عن غيرِه من المذاهِب، وتحمُّسٍ زائدٍ إلىٰ الانتصار له بأيِّ وَجْهٍ كان! وهذه

---

(١) المصدر السابق [٢/٤٢٨، ٤٢٩].

(٢) ينظر: «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢/٢٢٢، ٢٢٣].

(٣) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ/ ١٣٧١٩)].

الآفة لم يَنفرد بها المؤلِّف حتىٰ يَكْثُر التشنيعُ عليه في هذا المقام، بل هذا الحال أصابَ جماعةً كثيرة من علماء المذاهِب الأرْبعة وغيرهم حتّىٰ مِن المُنتَقِدِين عليه في هذا المَقام!، ولا يفهم لغة الحب إلا من عاشها، فإن الإمام الإتقاني حقيقة كان محبا لسيدنا الإمام أبي حنيفة، كيف لا وقد سمىٰ ابنته (حنيفة)، وولده (النعمان)، وأقام بجوار مقام سيدنا أبي حنيفة في بغداد....

أمَّا ما ذكَره الصفَدِيُّ والمقريزِيُّ وغيرُهما من سَعْي المُؤلِّف لهَدْم المذْهَب الشّافعيّ وإبْطاله جملةً! فدَعَاوىٰ ليس وراءها مُحَصِّل، ولا عليْها بيِّنةٌ، ولم يَذْكروا شاهداً عليها من أقوال المؤِّلف أوْ تصاريفِه، وما كان هكذا فلا ينبَغي الاشتِغالُ به.

نعَم: كانَ بينَ المؤلِّف وبعْضِ الشّافعيَّة خُطوبٌ ومُناظرات سيأْتي ما وقَفْنا عليْه منْها في المبْحث القادِم إن شاء الله، وليسَ فيها شيءٌ مِن هذِه الوَصَمَات الشَّنيعة الّتي رُمِيَ بها المُؤلِّفُ هنا البتَّة!

وقَد صنَّف المؤلِّفُ رسالةً مُفْردةً في الردّ علىٰ القاضي التقِيِّ السبْكُيّ ـ رأس الشّافعيّة في زمانه[1] ـ في مسألةِ رَفْع اليديْنِ في الرّكوعِ والرّفْع منْه؛ ولم نَرَ له فيها شيئًا مِن الحَطّ أو التهوُّر أو المُبالغة الفَجَّة في الانتِقاد، أو غير ذلك من الأمور الّتي رُمِيَ بها المؤلِّف ظُلْمًا! بل ذَكَر أنَّ بعض جَهَلة المُتَفَقِّهة الشّافعيّة أذاع عنه أشياءَ باطلةً هو بَرِيء منْها، ورامَ بها تَشْويه صورتِه عند فقهاء البلاد، وتألِيب الأُمراء عليه!

وعبارةُ المؤلّف هناك ـ بعد قصّةٍ ذَكَرها ـ: «ثمَّ سمعْتُ أنَّ الرّجلَ مشىٰ من

(١) وقد أثنىٰ عليه المؤلفُ في مَطْلع رسالته المذكورة ووَصَفه بـ: «الإمام قاضي قضاة الشافعية، وهو أعلَم مَن بدمشق وأفْضَلهم في ذلك الوقت». ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» [ق٩١/ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

الليل إلىٰ أئمَّة دمشق فقال لقُضاة غيْرِ مذهبِنا ـ ونقَلَ عني ـ: إنّه يريد إبطالَ مذهبِكم، وقالَ لقاضي الحنفيّة: هذا يريد عَزْلَك وأخْذَ مَنْصبِك، وقالَ لبعْض الجنودِ: هذا يُريد كَسْرَ أهْلِ الشّام ثمَّ الرّجوعَ إلىٰ العراق، واتَّصَفَ عندَهم أنَّه كسَرَ أهلَ الشّام في البحثِ! فقَلَب أصحابَ المذاهِب الأرْبعة عَلَيَّ؛ فانقلَبوا وصاروا ألْبًا[1] واحدًا عَلَيَّ ظَنًّا منهم أنّ هذا النّاقل يَصْدُق! وأنا بَقِيتُ وحْدِي ولا رجاء لي إلا مِن الله تعالىٰ..»[2].

فالظّاهِر: أنَّ كلام هذا الفقيه الثّائر قد تناقَلَتْه الأسماع ـ التي يُطْرِبها رَوَاجُ الأباطيل في حقّ الأبرياء ـ حتّىٰ وصلَتْ إلىٰ الصفَدِيّ ومَنْ بَعْدَه من الوالِغينَ في مقام المؤلِّف بكلّ سبيلٍ غيْر سبيل العدْل والقِسط والإنصاف!

❁ ومِن باب التعصُّبات البارِدة علىٰ المؤلّف

أنّ المُؤَرِّخ ابنَ شاكِر الكتبيّ الشّافِعِيّ[3] جَعَل يَنْكُتَ علىٰ المؤلِّف لأجْل تَكَنِّيه بأبي حنيفة! وذكَر ما أخرجَه الخطيبُ في «تاريخ بغْداد»: أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو بكر أَحْمَد بْن الحسَن الحَرَشِيّ، قالَ: حَدَّثَنَا أَبُو العبّاس مُحَمَّد بْن يَعْقُوب الأصمّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن الجَهْم، قالَ: حَدَّثَنَا إبراهيم بْن عُمَر بْن حمَّاد بْن أَبي حنيفة، قالَ: قالَ أَبُو حنيفة: «لا يَكْتَنِي بكُنْيَتي بعْدِي إلا مَجْنون»! قالَ: فرأيْنا عِدَّةً اكْتَنَوا

(١) **الأَلْبُ**: الجَمْعُ الكثير من الناس، يقال: هُمْ عليه أَلْبٌ وَاحد. أي: مُجْتَمِعُونَ عليه بالظُّلْم والعَدَاوَة. ويقال: أَلَّبَ بينهم، إذا أفسَد بينهم، وأَلَّبَ عليه النَّاسَ؛ إذا أثارَهم وحرَّضَهم ضِدَّه. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٣٠٥/١/ مادة: ألب]. و«المعجم الوسيط» [٢٣/١].

(٢) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩١/أ/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)].

(٣) في «عيون التواريخ» [٢٤/ق١٤٤/أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ/ ٢٩٢٢)]. وعنه ابنُ قاضي شُهْبة في «تاريخه» [١٢٤/٣]. والفَيْرُوزآبادِيُّ ـ وإن لم يُصرِّح بذلك ـ في: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ/ ٦٧١)].

بها فكان في عقولِهم ضَعْفٌ»[١]!

ورَدَّد مَجْدُ الدِّين الفَيْرُوزآبادِيّ هذا الخبر في ترجمة المؤلِّف، إلا أنه زاد في الطُّنْبور نَغَمةً وزعَم أنّ هذا الخبر مُسْندٌ صحيحٌ إلىٰ أبي حنيفة[٢]!

وهذا كلّه من التحامُل وقِلّة الإنصاف ومزيد التعصُّب الذي يُنْكرون أمثالَه علىٰ المؤلِّف! والخبَرُ المذكور سندُه مغموز إلىٰ أبي حنيفة[٣]، فلا يصحّ نِسْبتُه إليه.

أمَّا قائِل: «قال: فرأَيْنا عِدَّةً اكْتَنوا بها...»: فقد جزَم ابنُ شاكِرٍ بكوْنِه الخطيبَ البغْدادِيَّ نفْسَه! وهذا وهْمٌ مكْشوف، والأقربُ أنّه مِن بعض مَن فوْق حمَّاد بْن أبي حنيفة كما يَظْهر من السّياق.

قلت فكيف لو عرف أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ورحم علماء المسلمين أجمعين سمىٰ ابنته (حنيفه)، وولده (النعمان)، كما في نسخته العجيبة من شرح جامع الإمام محمد للإمام الصدر الشهيد، التي كتب عليها أمورا خاصة ومهمة تتعلق بحياته وأحوال أبنائه وزوجاته ووالدته سيأتي ذكرها وتفصيلها، وقد يسَّر الله للفقير ـ أبو يعقوب عبد العاطي الشرقاوي ـ الوقوف علىٰ هذه النسخة منذ أكثر من ١٠ سنوات، مما جعلني أحب هذا العالم الجِهبذ، وأتصور حاله كأني لقيته.



(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي [١٥/٤٥٥].

(٢) ينظر: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب ـ ٨٤ ـ ٨٥/ب ـ أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ/ ٦٧١)].

(٣) فيه إبراهيم بن عُمَر بن حمَّاد بن أبي حنيفة، ولم نَظْفر بمَنْ وثَّقه أوْ مَشَّاه.

المَبْحَثُ الرّابع عشَر
بيْن الأَتْقَـانِيّ وخصومِه

قالَ ابنُ تغْرِي بَرْدِي - في ترْجمةِ المؤلّف -: «وقَع بينه وبين فقهاء الشافعِيّ مناظراتٌ كبيرة، وصار أمْرُه يَسْتَفحِل...»(١).

وقالَ حاجي خليفة - في ترْجمةِ المؤلِّف -: «رَحَل إلىٰ دمشْق... وتناظَر معَ عُلَمائِها فظَهَرَتْ فضائلُه..»(٢).

وقبْلهُما قالَ ابنُ خَطِيب النّاصِرِيَّة - في ترْجمة المؤلِّف -: «ثمَّ إنَّه قَدِم الشّامَ وصنَّف كتابًا في عدم رَفْع اليديْنِ في الصّلاة، وتكلَّم معَ فُقهاء الشّام، وجرَىٰ بيْنَه وبينهم مناظرةٌ بسبب ذلك، وصنَّف فيها الشافعيةُ أيضًا(٣)»(٤).

وقد وقعَتْ جملةٌ مِن الوقائع بين المؤلِّف وبعضِ مُعاصِريه أوجبَتِ الشحناءَ بينه وبينهم، حتىٰ آلَ الأمرُ في بعضها إلىٰ مَنْع المؤلِّف من الفتوىٰ البتة!

ونَذْكُر هنا ثلاثَ وقَعاتٍ هي أشْهر ما وقَفْنا عليه في هذا الباب.

أ - الواقِعة الأُولَىٰ:

في سَنَة (٧٤٧هـ) وقَعَتْ بدمشْق مناظرة مشهورة بينَ المؤلِّف وبين تَقِيِّ الدِّين السُّبْكِيّ بحضور الأمير سيف الدِّين يَلْبُغَا النّاصِرِيّ وقُضاة المذاهِب الأرْبعة، حول

---

(١) ينظر: «الدليل الشافي علىٰ المنهل الصافي» [ص/١٥٥].
(٢) ينظر: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٤].
(٣) قال ابنُ الشِّحنة مُعلِّقًا: «قلتُ: الكتابان موجودان ولله الحمد، فمَنْ شاء فليَقِف عليهما يَظْهر له كلامُ الفريقَيْنِ، والله أعلم». ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ/ ١٣٧١٩)].
(٤) ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٨٦/ ب/ مخطوط مكتبة لا له لي - تركيا/ (رقم الحفظ/ ٢٠٣٦)].

مسألة رَفْع اليديْنِ في الرُّكوع والرّفْع منْه، وكانتِ الغَلبةُ فيها ابتداءً للمؤلِّف كما يَظْهر من حكايتِه للواقعة، ولَمَّا انفَضَّ المجلسُ وانصَرَف الجميع؛ صَنَّف التقِيُّ السُّبْكِيُّ ـ بعد المُناظرة بأيّامٍ قليلة ـ رسالةً لطيفة حَشَدَ فيها جملةً وافرة من الأدلَّة للرّدّ علىٰ المؤلِّف.

وقَد وقَفَ المؤلِّفُ علىٰ هذه الرّسالة، فانتدَبَ نفسَه بتصنيف رسالةٍ نفيسةٍ للرّدّ عليها، وحَكَىٰ فيها تفاصيلَ وقائع تلك المُناظَرة التي وقَعَتْ بينَهما، وأطال الردَّ علىٰ كل ما أَوْرَدَه السّبكيُّ في رسالتِه منَ الأَخْبار والأدلَّة.

وهٰذه الواقِعة أشار إليها جماعةٌ من المُؤرِّخين، ونحنُ نسوقُ كلامَهم هُنا لِتِبْيَانِ رُؤْيتِهم لَها، وما بلَغَهم بشأنِها، ثمَّ نُرْدِف ذٰلِك بِحكايةِ المؤلِّف لها علىٰ وَجْهِها كما وقعَتْ له، ثمَّ نُعَقِّب كلَّ هذا بفوائِد حولَ تِلكَ الوقْعةِ، فنقولُ:

قالَ الصّلاحُ الصفَدِيُّ ـ في ترجمة المؤلِّف ـ: «وكان لمَّا قَدِم دمشقَ اجتمَع بنائبها الأمير سيف الدين يَلبُغا[(١)] ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ـ وداخَلَه واختصَّ به، وذَكَر له مَسْألةَ رَفْع اليديْنِ في الصّلاة، وادَّعَىٰ بطلانَ الصّلاة، فقام في دفاعِه قاضي القضاة تقِيُّ الدِّين السُّبْكِيّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ـ ووَهَّىٰ ما قالَه وأفْسَدَه، واستدلَّ علىٰ بُطْلان دعْواه، فرَجَع الأمير سيف الدِّين يَلْبُغَا بعْدما كانَ قد شُرِّبَتْ أعضاؤُه ذلك»[(٢)].

وقالَ ابنُ خَطِيب الناصِرِيَّة ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «وكان لَمَّا قَدِم دمشْقَ اجتمَع بِنائبِها الأمير سيف الدِّين يَلْبُغَا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، وداخَلَه واختصَّ به، وذَكَر له مسْألةَ رَفْع اليديْنِ في الصَّلاة، وادَّعَىٰ بُطلانَ الصَّلاةِ، فقامَ في دفاعِه تقِيُّ الدِّين السُّبْكِيّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، ووَهَّىٰ ما قالَه، وأفسَدَه، واستدلَّ علىٰ بطْلانِ دعْواه، فرجَع الأميرُ سيفُ الدِّين يَلْبُغَا بعْدَها كأَنْ شُرِّبَتْ أعْضاؤُه ذلِك، وصنَّف أيضًا في

---

(١) سيأتي التعريف به.

(٢) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٤].

الرَّدِّ عليْه قولَه في رَفْع اليدَينِ في الصَّلاة: الشيخُ الإمامُ العَلَّامة زَيْن الدِّين أبو حفْص عُمَر البارِينِيّ الحلَبِيّ الشّافعِيّ مُصنَّفًا جيِّدًا»[١].

وقالَ المقْريزِيُّ: «لَمَّا قَدِمَ قِوَام الدِّين دمشقَ وبِها يَلْبُغَا اليَحْيَاوِيّ نَائِبًا اخْتصَّ به، وأَخَذ يَنْهاه عَن رَفْع يَدَيْهِ فِي الرُّكُوع، وأنَّ هذا لَا يجوز، وصلَاتُه الَّتِي صلَّاهَا كَذَلِك بَاطِلَة يجِب عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا، فَسَأَلَ يَلْبُغَا ابْنَ السُّبْكِيِّ عَن ذَلِك؟ فَأنْكر مقَالَةَ القِوَام»[٢].

وقالَ ابنُ شاكِر الكُتْبِيُّ والفَيْرُوزآبَادِيّ ـ في ترْجمةِ المؤلِّف ـ: «ورَدَ دمشْقَ وبَقِيَ في الخمولِ مُدَّةً، ثمَّ تكلَّم في مسْألةِ رَفْع اليدَيْنِ، وتعَصَّبَ لعدَمِ الرَّفعِ، وصنَّف فيهِ، ورَدَّ عليْه النّاسُ حتّىٰ أصحابُه»[٣].

وقالَ ابنُ حَجَر ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «ثمَّ قَدِمَ دمشقَ ثَانِيًا فِي شهر رَجَب (سَنَة: ٧٤٧ هـ)، وَوَلِيَ بهَا تدريسَ دَار الحَدِيث الظَّاهِرِيَّة بعْد وفَاة الذَّهَبِيّ، وتَدْريسَ الكَنْجِيَّة، ثمَّ نَزَل عنهما، وتكلّم فِي رَفْع اليَدَيْنِ عِنْد الرُّكُوع والرَّفْع، وَادَّعَىٰ بُطْلانَ الصَّلَاة مِن فِعْلِ ذَلِك، وصَنَّف فِيهِ مُصنَّفًا، فَرد عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ وَغَيره، حَتَّىٰ أَن بعض الحَنَفِيَّة...[٤]»[٥].

---

(١) ينظر: «الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٨٦ ـ ١٨٧/ ب ـ أ/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)].

(٢) ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [١٤٨/٤]. و«المُقَفَّىٰ الكبير» له [٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩].

(٣) ينظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣/ أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٤) هكذا بياضٌ بالمطبوع، ومثله وَقَع في عِدّة نُسَخ خَطّية من «الدرر الكامنة». والظاهر أن مكان البَياض حاصِلُه: أن بعض الحَنَفِيَّة قد رَدَّ علىٰ المؤلِّف في ذلك، ووقَف في جانب التقِيِّ السُّبْكِيّ، وانتَصَر له، كما حكَىٰ المؤلفُ نفسُه ذلك في رسالته، وسيأتي كلامُه بإذن الله.

(٥) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٤/١]. وعنه في «بغية الوعاة» للسيوطي [٤٦٠/١]. =

وقالَ أيضًا: «وكَانَ لَمَّا قَدِمَ دمشقَ صلَّىٰ مع النَّائِب ـ وهو يَلْبُغَا ـ فَرَأىٰ إمَامَه يرفَع يَدَيْهِ عِنْد الرُّكُوع وَالرَّفع مِنْهُ، فَأَعْلم الأَتْقَانِيُّ يَلْبُغَا أَنّ صلَاته بَاطِلَة علىٰ مَذْهَب أَبي حنيفَة، فَبلغ ذَلِك القَاضِيَ تَقِيَّ الدّين السُّبْكِيّ، فصنَّف رِسَالَةً فِي الرَّدّ عَلَيْهِ، فَوقف عَلَيْهَا فَجَمَع جُزْءًا في تَبْيين مَا قال، وَأسْندَ ذَلِك عَن مَكْحُول النَّسَفِيّ أَنه حَكَاهُ عَن أبي حنيفَة، وبَالَغ فِي ذَلِك إِلَىٰ أَنْ أصْغَىٰ إِلَيْهِ النَّائِب، فَلمْ يَزَل السُّبْكِيُّ إِلَىٰ أَن بَيَّنَ بطلَانَ كَلَامِه وَوَهَّاه، فَرجعُ الأَمِير عَنهُ»(١).

وقالَ ابنُ قُطْلُوبُغا ـ في ترْجمة المُؤلِّف ـ: «وقَدِمَ دمشقَ مرتيْنِ، اجتمَع في الأُولَىٰ بالأمير يَلْبُغَا نائب السّلْطنة، واختصَّ به، وتكلّم عنده في مسْألةِ رَفْع اليدينِ، وأراد إبطالَه، فدفَعَه الشّيخُ تقِيُّ الدِّين السُّبْكِيّ»(٢).

وقالَ السَّخاوِيُّ: «تقدَّم في بغْداد ووَلِيَ قضاءَها، ثم في دمشق، ووَلِيَ بها تدريسَ دار الحديثِ الظّاهريّة ـ بعد الذّهبي ـ والبَلْخية، وتكلَّم في رَفْع اليدينِ عند الركوع والرفع، وادعَّىٰ بطلانَ صلاة مَن فَعَله، وصنَّف فيه، فَرَدَّ عليه تقِيُّ الدِّين السُّبْكِيّ وغيرُه، حتىٰ بعضُ الحنفيّة..»(٣).

وقالَ الكَفَويّ: «قَدِمَ دمشْقَ مرتَيْنِ، اجتَمَع في الأُولىٰ بالأمير يَلْبُغَا نائب السلطنة، واختصَّ [بِه]، وتكلَّم عنده في مسألة رَفْع اليديْنِ وأراد إبطالَه، فدَفَعه الشيخُ تَقِيّ الدِّين السُّبْكِيّ علِيّ بْن عبد الكافي الشافِعِيّ»(٤).

= و«شذرات الذهب» لابن العماد [٣١٧/٨]. وفي «البدر الطالع» للشوكاني [١٥٨/١].

(١) ينظر: ««الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٤/١]. وعنه في «الطبقات السنيَّة» للتميمي [٢٢٢/٢]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٤٤/١]. و«الفوائد البهية» للكنوي [ص/٥٢].

(٢) ينظر: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٣٩].

(٣) ينظر: «الذيل التام علىٰ دول الإسلام» للسَّخَاوِيّ [١٥٩/١].

(٤) ينظر: «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [٣٩٥/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ/ ١٠٤١)].

وقالَ **محمَّد أَنور الكُشْميري**: «... كما وقَع للأميرِ الكاتب الأَتْقَانِيّ لَمَّا جلَسَ للتدَّريس بالشام، أفتىٰ بفسادِ الصلاةِ بِرَفْع اليديْنِ، وزَعَم أنه عَمَلٌ كثيرٌ يُفْسِد الصلاةَ، فَردَّ عليْه الشيخُ تقِيُّ الدِّين السَّبْكي وقالَ: إنَّ الخلافَ فيه في الأفضليّةِ دونَ الجوازِ، وقَرَّرَه، فَلَمْ يَقْدِرْ علىٰ جوابِه»[(١)].

وقالَ **عُبيدُ الله المُبَاركْفُورِيّ**: «وبالَغ بعضُهم كأمير كاتب الأَتْقَانِيّ صاحب «غاية البيان شَرْح الهداية»، فقالَ بِفسادِ الصَّلاةِ بِالرَّفع في غيْرِ التَّحْريمةِ؛ لأنَّه عمَلٌ كثيرٌ، واعتمَد في ذلك علىٰ ما روَىٰ مكْحولٌ النسَفِيُّ عن أَبي حنيفةَ مِن فسادِ الصَّلاةِ برفْعِ اليدِ في غيْر التَّحْريمةِ، وقَد ردَّ عليه تَقِيّ الدِّينِ السُّبْكِيّ الشّافِعِيّ في عَصْره أحسَنَ ردٍّ، ورَدَّ عليْه الحنَفيّةُ أيضًا وصرَّحوا بشذوذِ هذه الرِّوايةِ»[(٢)].

هذا كلامُ المُؤرِّخِين والعُلماءِ بِخصوصِ تلك الوقعة، وواضحٌ انتصارُ أكثرِهم للسُّبْكِيّ فيها، والآنَ نسوقُ حكايةَ المؤلِّف لها كما وقعَتْ له، فنقولُ:

قالَ المؤلِّفُ في أَوَّلِ رِسالتِه: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس مِن الركوع» بعد الدِّيباجة: «يقولُ العبدُ الضعيفُ قِوَام الدِّين أمير كاتب بْن أمير عُمَر العَمِيد الفارَابِي الأَتْقَانِيّ: لمَّا قَدِمْتُ بلدةَ الأنبياء والصّالحينَ بلدَ الشام بارَكَ الله فيها، سَنَةَ سبعٍ وأربعين وسبعمائة في العاشر مِن رجب؛ تشَرَّفْتُ في دمشق المحروسة بعد أيّامٍ بلقاء النّائب سيف أمير المؤمنين، مَلِك الأُمَراء[(٣)] أيَّدَه الله

(١) ينظر: «فيض الباري علىٰ صحيح البخاري» للكشميري [٢/٥٩٣].

(٢) ينظر: «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للمباركفوري [٣/١٥].

(٣) هو سَيْفِ الدِّينِ يَلْبُغَا ابن الأمير سيف الدِّين طابطا النَّاصِرِيُّ، كان من كبار أُمَراء المماليك عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وهو أخُ سيف الدِّين أسندمر الذي أصبح نائبَ الشام فيما بعْد. عُيِّن يَلْبُغَا نائبًا علىٰ حَمَاة في عهد المَلِك الصالح عِماد الدين إسماعيل بن محمد بن قلاوون، ثم أصبح نائبًا علىٰ حلَب، ثم تسَلَّم نِيَابةَ السلطنة المملوكية علىٰ الشام خلَفًا لنائبها الأَمِيرِ سَيْفِ الدِّينِ طُقُزْدَمُر، وذلك في زمَن حُكْم السلطان سَيْفِ الدِّينِ شَعْبَانَ بن محمد بن قلاوون في شهر=

تعالىٰ ليلةَ السابعة والعشرين من رمضان من السَّنَة المذكورة، فصَلَّيْنا عنده المغربَ، ورَفَع الإمامُ يديْه في الرّكوع، وعند رَفْع الرّأس من الرّكوع، فأعدْتُ صلاتي، وقلتُ للإمام: أنت مالكِيُّ المذْهب أمْ شافعيُّ المذْهَب؟

قالَ: أَنا شافِعيّ.

فقلتُ: فإنْ لم تَرْفَعْ يديْك في صلاتِك ما كانَ يَضُرُّك، ولا تَفْسُد صلاتُك علىٰ مذهبِك، فلمَّا رفعْتَ، فسَدَتْ صلاتُنا[1]، أمَا كان الأَولىٰ أن لا تَرْفَع حتّىٰ

= جُمَادَىٰ الأُولَىٰ (سَنَة: ٧٤٦هـ).
وقد عَمِل يَلْبُغَا علىٰ عَزْل السلطان سيف الدِّين شعبان بسبب قَتْله لكثير من الأُمراء وسُوء تصرُّفاته، فقام يَلْبُغَا بالاتصال مع الكثير من أُمَراء المَماليك في مصر والشام، حتىٰ عُزِل السلطانُ وتَسلَّم مكانَه أخوه أَمير حَاجِّي في شهر جُمَادَىٰ الآخِرَةِ (سَنَة: ٧٤٧هـ).
وبعد حوالي سَنَة من ذلك التاريخ أمَرَ السلطانُ أَمير حَاجِّي بعَزْل يَلْبُغَا في شَهْر جُمَادَىٰ الأُولَىٰ (سَنَة: ٧٤٨هـ). وطلبَ منه القُدومَ إلىٰ مصر لتَعْيينه نائبًا عليها، فأحَسَّ يَلْبُغَا بأنّ السلطان يُعِدّ له خديعةً، فرفَضَ نيابةَ مصر، وطلَب منه أنْ يُعَيِّنه في أي مكانٍ آخَر، ثم هَرَب يَلْبُغَا من جُنْد السلطان عندما حاولوا الإمساكَ به حتىٰ وَصَل إلىٰ مدينة حَمَاة حيث كان قد اعتقَدَ أنّ أميرها سَيَحْمِيه، إلا أنه اعتقَلَه هناك هو وأبوه ومَن معه من الجنود.
ثم اقْتِيدَ يَلْبُغَا إلىٰ مصر حيث أرسَل السلطانُ مَن يَقْتله في الطريق بين بلدة قاقُون وغَزَّة في شهر جُمَادَىٰ الآخِرَةِ من نَفْس العام المذكور، وقُتِل هناك ودُفِن في مدينة قاقون، وأُخِذَت رأسُهُ إِلَىٰ السّلطان في القاهرة. وكان يَلْبُغَا المَذْكُور شجاعًا عَاقِلًا حَلِيمًا لا يُحب سَفْك الدِّمَاء، حَسَنَ الوجه، عاقلًا، كثيرَ الإطراق، قليل الكلام، كثيرَ الخير، عديمَ الشر. ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [٥/٥٨٤ - ٥٩٢]. و«الوافي بالوفيات» له [١٦/٢٦٩ - ٢٧١]. و«المنهل الصافي والمستَوْفِي بعد الوافي» لابن تغري بردي [٦/٤٢٣ - ٤٢٥]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [٦/٢١٠ - ٢١٣].

(١) قال العلَّامة المحقِّق اللَّكْنوِيّ يَرُدّ علىٰ المؤلِّف: «ما أقبَح كلامَه وما أضْعَفه! أَتَفْسُد الصلاةُ بما تواتَر فِعْلُه عن رسول الله - ﷺ - وأصحابه؟ أما عَلِم أنّ الصحابة منهم مَن كان يَرْفع ومنهم مَن كان لا يَرْفع، وكان يَقْتَدِي أحدُهما بالآخَر، ولم يُرْوَ عن أحدٍ ما تفوَّهَ به.
أمَا فَهِم أنّ إمامنا وإنْ لَم يَأخذ بأحاديث الرفع ورَجَّح عليها أخبارَ تَرْك الرفع، لكن لم يُشَدِّد في ذلك كما تشَدَّد هو فيما هنالك. =

تكونَ صلاتُك جائِزةً بالاتِّفاقِ.

فقَبِل الرَّجلُ منّي، وسمع كلامي مَلِكُ الأُمَراء أيَّدَه الله تعالىٰ، فلامَ بعضَ مَن كانَ علىٰ مذْهَبِنا، وقالَ: لِمَ لَمْ تُعْلِمْنِي أنَّ رَفْع اليديْنِ كانَ مُفْسِدًا للصَّلاةِ، وقَد كنتَ تتَرَدَّد إلَيَّ مِن زمانٍ؟ فما أجابَ بطائِل، ثمَّ كرَّر ملكُ الأُمراءِ أيَّدَه اللهُ الكلامَ علىٰ هذه الوجْه، فاغْتاظَ وحَرِدَ[1] علىٰ هذا الرَّجُل.

فلمَّا أحسَّ الرجلُ بذلِك خاف علىٰ سقوطِ حُرْمته أو سقوطِ مَنْصبه، فكابَر مُكابرةً، وقالَ: لا تَفْسُد الصلاةُ علىٰ مذْهَب الإمام أبي حنيفة، ولم يُرْوَ عَن أبي حنيفة رحمه الله فيه شيْء.

فقلتُ: روَىٰ مكْحول النسَفِيُّ مُصنِّف كتاب: «اللُّؤْلُؤيَّات»[2] في كتاب: «الشُّعَاع»[3] فسادَ الصّلاةِ عَن أبي حنيفةَ رحمه الله[4]...».

= أمَا تَدَبَّر في أنّ مكحولًا الراوِي لرواية الفساد مَن هو؟ وكيف هو؟ وهل تُقْبَل روايتُه مُرسلة، أمْ تُرَدّ عليه مُنْتَقَضة؟

أمَا تَفَكَّر في أن مشايخنا الثقات وفقهاءنا الأثبات قد صرَّحوا بعدم الفساد، ولم يَعْتَبر أحدٌ منهم روايةَ الفساد، أفَلا يكون إعراضُهم مُوجِبًا لهُجْران تلك الرواية؟ أفلا يكون ذلك دليلًا علىٰ أنها خلاف الدراية؟

وبالجملة: فمقاصِدُ التعصب وعدم التدبُّر لا تُعَدّ، والبشَرُ له ذنوبٌ وخَطأٌ لا تُعْتَدّ». ينظر: «الفوائد البهية» للكنوي [ص/٥٠].

(١) حَرِدَ عليه: إذا غَضِبَ واغتاظَ فتَحرَّش بالذي غاظَه وهَمَّ به. ينظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» [١/٤٦٧/ مادة: حرد].

(٢) له عِدَّة نُسَخ خطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة أيا صوفيا بتركيا (برقم/٤٨٠ ـ ٤٨٩)، وفي مكتبة جامعة برنستون بامريكا (برقم/ ٢٦٥١)، ومكتبة الأحقاف باليمن (برقم/ ٨٧).

(٣) ذكره في: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/١٨٠]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣/٣٤٨]. و«هدية العارفين» للبغدادي [٢/٤٧٠].

(٤) قال العلَّامةُ اللكْنوِيُّ في «التعليق الممجد» [١/٣٨٤]: «واغترَّ بهذه الرواية أميرُ الكاتب الأَتْقَانِيّ صاحب «غاية البيان»، فاختار الفساد، وقد ردَّ عليه السُّبْكِيّ في عَصْره أحسنَ رَدٍّ، كما ذكره ابنُ حَجَر في «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»، وصنَّف محمود بنُ أحمد بن مسعود القُونَوِيّ=

....

= الحنفي رسالةً نفيسة في إبطال قول الفساد، وحقَّق فيها أن روايةَ مكحول شاذّة مردودة، وأنه رجلٌ مجهول لا عِبْرة لروايته، وقد فصَّلْتُ في هذا الباب تفصيلًا حسنًا في ترجمة مكحول في كتاب: «طبقات الحنفية» المُسمَّىٰ بـ: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، فلْيُرْجَع إليه».

ونحنُ نَسوقُ كلامَه في الكتابِ المُشارِ إليْه تحصيلًا للفائِدةِ فَنقولُ:

قال اللكْنويُّ في ترجمة ميمون بن محمد أبي المُعِين المَكْحولي النسَفِي ـ بعد أنْ ذَكَر أحفادَه ـ: «وأمَّا جَدُّهم: فهو مكحول بن الفضل النسَفِيّ... وهو الذي روَىٰ عن أبي حنيفة: أن مَن رفَع يديه عند الركوع وعند الرفع فسدَتْ صلاتُه! ذكره في كتابه المُسمَّىٰ بـ: «الشعاع»».

وقال في «المحيط»: «كانَ شيخُنا يقول: مكحول الراوِي لهذه الرواية لا يُعْرَف». كذا في «طبقات القاري».

وهذه الروايةُ هي التي غَرَّتْ أميرَ كاتب الأَتْقَانِيّ فحَكَم بفساد الصلاة برَفْع اليدين، وكتَبَ فيه رسالةً، وردَّ عليه تَقِيُّ الدِّين علِيّ بن عبد الكافي السُّبْكِيّ الشافعِيّ أحسَنَ رَدٍّ، كما مَرَّ ذِكْرُه في ترجمته، وبها اغتَرَّ أبو اليُسْر ومَن سَلَك مَسْلَكه فحَكَم بعدم جواز اقتداء الحنفي بالشافعي؛ لأنهم يَرْفعون أيدِيَهم، وهو مُفْسِدٌ عندنا.

قال حسامُ الدِّين السِّغْناقِيّ في «النهاية»: «قد ذَكَر أبو اليُسْر أن اقتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز مِن غير أن يَطْعَن في دِينهم؛ لِمَا روَىٰ مكحول النسَفِيّ في كتابٍ سَمَّاه: «الشعاع» عن أبي حنيفة: أنّ مَن رفَع يديه عند الركوع وعند الرفع تَفْسُد صلاتُه، وجَعَل ذلك عمَلًا كثيرًا؛ فصلاتُهم فاسدة عندنا، فلا يصح الاقتداء لهذا».

وذكَر في «الفوائِد الظهيرية» بعدما ذَكَر هذا: «فيه نَظَرٌ؛ لأن فساد الصلاة عند رَفْع اليديْنِ لا يَمْنَع صحةَ الاقتداء في الابتداء؛ لجواز صلاة الإمام إذْ ذاك». انتهىٰ.

وفي «شرح الجامع الصّغير» للصّدر الشهيد عُمَر بن عبد العزيز بن عُمَر بن مازَه تحت مسألة: «صلىٰ الفجر خَلْف إمامٍ يَقْنُت، فإنّه يَسْكُت ولا يُتابعه عند أبي حنيفة ومحمّد، وقال أبو يوسف: يُتابعه..». إلخ.

قالَ بعضُ مشايخِنا: دلّتِ المسألةُ علىٰ أن اقتداء الحنفي بشافعي المذهب جائز إذا كان مُحتاطًا في موضع الخلاف، ولم يكن مُتعصِّبًا ولا شاكًّا في إيمانه، وأنكَر آخَرون ذلك؛ فإنه رُوِيَ عن مكحول النسَفِيّ مُصنِّف كتاب: «اللؤلؤيات» عن أبي حنيفة: أنّ مَن رَفَع يديه عند الركوع وعند رَفْع الرأس فسدَتْ صلاتُه؛ لأنه عَمَلٌ كثير؛ فصلاتُهم فاسدة عندنا، فلا يصح هذا الاقتداء». انتهىٰ.

ثم قال اللكنَوِيُّ: «والحقُّ أنّ هذه الرّواية الّتي رواها مكحول شاذَّة لا يُعْتَدّ بها ولا بذَاكِرها، =

. . . .

= وممنْ صَرَّح بشذوذها محمدُ بنُ عبد الواحد الشهير بـ: ابن الهُمَام في «فتح القدير»، وذَكَر أنه صَرَّح بشذوذها صاحبُ «النهاية».

وفي «حَلْبة المُجَلِّي شَرْح مُنْيَة المُصلِّي» لابن أمير حاج: «الفسادُ برفع اليديْنِ في الصلاة: روايةُ مكحول النسفي عن أبي حنيفة، وهو خلاف ظاهر الرواية، ففي «الذخيرة»: رفْعُ اليدينِ لا يُفْسِد، منصوصٌ عليه في باب صلاة العيدينِ من «الجامع»، ومشَىٰ عليه في «الخلاصة»، وهو أَولىٰ بالاعتبار». انتهىٰ.

وفي «البزازية»: «رَفْعُ اليدين في المختار لا يُفْسِد؛ لأن مُفْسِدها لم يَعْرِف قُرْبةً فيها».

وفي «السِّرَاجية»: «رَفْعُ اليدينِ لا يُفْسِد، وهو المختار». انتهىٰ

وفي «مقدمة رَفْع اليدين في الصلاة» لمحمود بن أحمد بن مسعود القُونَويّ: «القولُ بعدم جواز اقتداء الحنفي بالشافعي ليس مذهبَ أبي حنيفة، وإنما هو قولٌ شاذٌّ ذَكَره بعضُ المتأخرين علىٰ رواية مكحول النسَفِيّ، وأن مكحولًا تفرَّد بهذه الرواية ولم يَرْوِها أحدٌ غيره فيما نَعلم، ولم يكن مشهورًا بالرواية في المذهب، ولم نَجِد له قولًا ولا اختيارًا، ولم يَنُصّ أحدٌ من المشايخ علىٰ صحة هذه الرواية ورُجْحانها، فيَنْزِل بمنزلة المجهول من الرواية.

ومَن يكن بهذه المَثَابة لا يجوز العمل بروايته، ومعلومٌ أن مكحولًا لم يكن من أهل القُرون المُعَدَّلة، ولم تَشْتَهر روايتُه في السلف ليُقَرّ عليها، فلا يجب العملُ بروايته، بل لا يجوز، حتىٰ قال الأُصوليون مِن أصحابنا: إن رواية مثل هذا المجهول في زماننا لا يُعْمَل بها، وإذا كان كذلك في رواية الأخبار فكذا في رواية الأحكام الدِّينية؛ إذْ لا فَرْق بينهما في العمل بها.

وأيضًا: فإن ظاهر ما رُوِيَ عن مكحول يدلّ علىٰ أنّه أدرَك أبا حنيفة، فلزم القائلَ بصحّة روايته أحدُ الأمرينِ: وهو إمَّا أن يُبَيِّنَ إدراكَه لأبي حنيفة، أو يُبَيِّنَ الرواةَ الّذين بينه وبين أبي حنيفة؛ لتصح روايته. وكذا مَن نَقَل تلك الروايةَ عن مكحول من المشايخ المتأخِّرين، كالصدر الشهيد وغيره، ومعلوم أنهم لَم يُدْركوا مكحولًا، فيَلْزَم أيضًا أنْ يُبَيِّنَ إدراكَهم إيَّاه، أوْ يُبَيِّنَ الرواةَ الذين بينهم وبين مكحول، وإذا تعذَّر ذلك كانت الروايةُ منقطعةَ الإسناد من الطريقيْنِ الأعلىٰ والأسفل، فيتطرَّق الطعنُ إليها بهذا الاعتبار.

وكذا نقول في سائر الروايات المخالفة لظاهر المذهب، اللهم إلا أن يَنُصّ علىٰ صحتها والعملِ بها باعتبار التنصيص علىٰ صحتها لا باعتبار ذاتها، وليس هذا مِن باب الإرسال؛ لِمَا بيَّنَّا أن مكحولًا لم يكن من أهل القُرون المُعَدَّلة ليُقْبَل إرسالُه، ولم يَرْوِ أحدٌ عن مكحولٍ هذه الروايةَ مُسْنَدةً عن الإمام ولا مرسلة لتَقْوَىٰ روايته». انتهىٰ مُلَخَّصًا». انتهىٰ كلام اللَّكنويّ. ينظر: «الفوائد البهية» [ص/٢١٦ ـ ٢١٧].

إلىٰ أَن قالَ: «فاستطال الرجلُ في الكَلام ونائبُ الشّام ما يُعْجبُه كلامُه، وربّما كان يقولُ الرجلُ: لا تَفْسُد الصلاةُ برفع اليدَينِ عند أبي حنيفة ﷺ، ولئن فسَدَتْ لا يجبُ علىٰ المُصلِّي القضاءُ، فتعجَّبْتُ من كلامِه تعجُّبًا يُقضَىٰ منه العجبُ حيثُ لا يتكلَّم مثلَه رُعاةُ الإبل في البَوَادِي، فكيف تكلَّم هو وعلىٰ رأسِه عمامةُ الفُقهاء، وعلىٰ بدنِه ثوبُ المُتعَلِّمين وزِيُّهم؟...

ثمَّ سمعْتُ أنَّ الرّجُل مشَىٰ من اللَّيل إلىٰ أئمَّة دمشْق فقالَ لقُضاة غيْرِ مذهبِنا ـ ونقَلَ عنّي ـ: إنَّه يريدُ إبطالَ مَذْهبِكم، وقالَ لقاضي الحنفيَّة: هذا يريدُ عَزْلَكَ وأخْذَ مَنْصبِك، وقالَ لبعضِ الجنود: هذا يُريد كَسْرَ أهل الشّامِ ثمَّ الرّجوعَ إلىٰ العِراق، واتَّصَفَ عندَهم أنَّه كسَرَ أهلَ الشّامِ في البَحث! فقَلَب أصحابَ المذْاهِب الأرْبعة عَلَيَّ؛ فانقَلبوا وصاروا أَلْبًا(١) واحداً عَلَيَّ ظَنًّا منهم أنّ هذا الناقل يَصْدُق! وأنا بَقِيتُ وحْدِي ولا رَجاء لي إلّا مِن الله تعالىٰ»(٢).

ثمّ ذَكَر أنّه اجتَمَع بالقُضاة عند مَلِك الأُمراء يَلْبُغَا الناصِريّ في داره، ومنُاظَرتهم له في تلك القضية، وأنه أفحَمَ التقِيَّ السُّبْكِيَّ حتىٰ جعَله سكَتَ وما نبَسَ بكلِمةٍ! ثمّ انفَضَّ المجْلِس، وبعْده بأيامٍ جَمَع التقِيُّ السُّبْكِيُّ حُجَج جَواز رَفْع اليديْنِ في جُزْء لطيفٍ قرَأَه علىٰ الأمير يَلْبُغَا النّاصرِيّ، وساقَ المؤلِّفُ هذا الجزْءَ كاملًا، ثمّ أجابَ عَن جميعِ ذلك واحداً واحداً بالأدلّة النقليّة والعقليّة.

وهذا حاصلُ تلك الوقعة، وقد رجَع الأميرُ يَلْبُغَا الناصرِيّ إلىٰ كلام التقي

---

(١) الأَلْبُ: الجَمْعُ الكثير من الناس، يقال: هُمْ عليه أَلْبٌ وَاحد. أَي: مُجْتَمِعُونَ عليه بالظُّلْم والعَدَاوَة. ويقال: أَلَّبَ بينهم، إذا أفسَد بينهم، وأَلَّبَ عليه النَّاسَ؛ إذا أثارَهم وحرَّضَهم ضِدَّه. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [١/٣٠٥/ مادة: ألب]. و«المعجم الوسيط» [١/٢٣].

(٢) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٠-٩١/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)]. أو [ق٣٨-٤٠/أ ـ ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم: ١٤٢٧)].

السُّبْكِيّ، ولم يَلْتَفِت بعد ذلك لكلام المؤلِّف، ولأجْلِ تلك المسألة ثارَ عليه جماعةٌ من الفقهاء وغيرهم، وكان هذا بدايةَ القَلاقِل بين المؤلِّف ومُخالِفيه لا سيَّما الشافعية منهم.

وقد كَثُرت الرّدود عليه في تلك المسألة في عَصْره وبعد وفاته، لكنَّا لم نعلم أحدًا صَرَّح باسم المؤلِّفِ فيها، وإن كان بعضُهم قد قصَدَه بذلك لا محالة، ومِن جملة تلك الرّدود التي وقَفْنا عليْها:

١ ـ «رِسالة في رَفْع اليديْنِ في الصّلاة»[١]. لتقِيّ الدِّين السُّبْكِيّ قاضي قُضاة الشّافعيّة في زمانه.

٢ ـ «إيضاح أقْوىٰ المذْهَبَيْنِ في مسألة رَفْع اليديْنِ»[٢]. لزَيْن الدِّين أبي حفص عُمَر بْن عيسىٰ بْن عُمَر البارِينِيّ الشافعِيّ.

٣ ـ «مقدّمة في عدَم فساد الصّلاة برفْع اليديْنِ فيها»[٣]. لأبي الثّناء جمال الدِّين محمود بْن أحمد بْن مسعود بْن عبد الرحمن القُونَوِيّ الحنفي..

٤ ـ رسالة في «مَسْأَلَة رَفْع اليَدَيْنِ»[٤]. وتُسمَّىٰ أيضًا: «عذْراء الوسائِل في

---

(١) وهي مطبوعة قديمًا في جملة: «الرسائل المنيرية» [١/٢٥٣ ـ ٢٥٦].

(٢) طُبِعَ عن دار البخاري بالمدينة المنورة. الطبعة الأُولىٰ: (سَنَة: ١٤١٢هـ). بتحقيق: عبد العزيز الأحمدي.

(٣) لها عِدَّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة قيصري راشد أفندي بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/١٣٦٧)، وفي مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/١٦٠٦). وفي مكتبة مكة المكرمة (رقم/ ١٠٢ ـ مجاميع). وفي دار الكتب المصرية (رقم/ ١٣٥ ـ مجاميع). وفي مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض (رقم/ ٣٣٣ ـ مجاميع).
وهناك مَن أعلَن عن قُرْب صُدورها مُحقَّقةً في جملة مجموعٍ فِقْهي يحتوي علىٰ مسألة رَفْع اليديْنِ، وسيأتي وَصْفُ هذا المجموع في المبْحث المتعلّق بمؤلَّفات الأَتْقَانِيّ.

(٤) لا تزال مخطوطة، وهناك مَن أعلَن عن قُرْب صُدورها مُحقَّقة في جملة مجموعٍ فِقْهي يحتوي علىٰ مسألة رَفْع اليديْنِ، وسيأتي وَصْفُ هذا المجموع في المبْحث المتعلِّق بمؤلَّفات الأَتْقَانِيّ.

رَفْع اليديْنِ». لبَهاء الدِّين عبد الله بْن عبد الرّحمن بْن عبد الله بْن أبي الفتح بْن محمد بْن عَقِيل الشّافعي شارح: «ألفية ابن مالك».

٥ ـ «رسالة في اقتِداء الحنفِيّ بالشافِعِيّ»[١]. لمحمّد أمين ابن الشريف محمود الحُسَيْنِيّ البُخارِيّ الفقيه الحنفِيّ المعْروف بـ: أمير بادشاه.

ب ـ الواقِعة الثانية:

قالَ المقريزِيُّ في «السلوك» ـ في حوادث (سَنَة: ٧٥٢هـ) ـ: «وفِي شَوَّال: قَدِم كتابُ الأَمِير أرْغُون الكامِلِيّ نَائِب الشَّام بالحَطّ علىٰ قَاضِي القُضَاة تَقِيّ الدِّين السُّبْكِيّ، وَأَنَّه حَكَم بِنَزْع وَقْفٍ من أَصْحَابه وأعَادَهُ مِلْكًا، وطَلَب الأَمِيرُ أرْغُون الكامِلِيُّ أَن يُعْقد لذَلِك مجْلِسٌ فِيهِ قُضَاة مصْر وعلماؤُها بَيْن يَدَيِ السُّلْطَان.

وكان مِن خَبَر ذَلِك: أَنّ أرْغُون لمَّا ولِيَ نِيَابَةَ الشَّام خرَج عَلاءُ الدِّين القَرْع[٢] إلَىٰ لِقَائِه قريبَ حَلَبَ، وأغْراه بالسُّبْكِيّ وقَدَح فِيهِ وفي وَلَده[٣] بقَوادِحَ حَتَّىٰ غيَّر خاطِرَه، فَلَمَّا لَقِيَه السُّبْكِيُّ لم يَجِد مِنْهُ إقبالًا، وبَقِيَ علىٰ ذَلِك إلَىٰ أَنْ وقَفَ جمَاعَةٌ بدار العَدْل يَشْكونَ من السُّبْكِيّ أَنَّ لَهُم وَقْفًا مِن عَهْد أجدادِهم وأُقْطِعَ للأَجْناد، ثمَّ استرجعوه مِنْهُم، وثَبَت وقْفُه علىٰ قَاضِي القُضَاة المَالِكِي بِدِمَشْق، فانتَزَعه السُّبْكِيُّ مِنْهُم وسَلَّمهُ لمَنْ كان قَدِيمًا فِي يَده بالمِلْكِية، وسألوا عَقْدَ مجْلِسٍ.

فَلَمَّا اجْتَمَع القُضَاةُ والفُقَهاء لذَلِك؛ قَامَ القرعُ وجَمَاعَة فِي العَصَبِية علىٰ

---

(١) لها نسخة خطية في مكتبة مكة المكرمة (رقم/ ١٠٢ ـ فقه حنفي/ مجاميع).

(٢) هو القاضي علِيّ بن عثمان بن أحمد البعلِيّ الزرعِيّ ثم الدمشقي، المُلقَّب بـ: القرع، أحدُ رُؤَسَاء دمشق، وُلِد (سَنَة: ٦٩١هـ)، وَوَلِيَ قَضَاءَ حَلب (سَنَة: ٧٤٣ هـ)، ثمَّ وكَالَة بَيت المَال بِدِمَشْق وَقَضَاء العَسْكَر ونظَر الجَامِع وتدريس الشامية، وغير ذَلِك. ومَاتَ في جُمَادَىٰ الآخِرَة (سَنَة: ٧٧٦هـ). ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤/٩٦ ـ ٩٧]. و«إنباء الغمر بأبناء العمر» له [١/١٢٢ ـ ١٢٣].

(٣) هو: بهاء الدِّين أحْمد بن السُّبْكِيّ.

السُّبْكِيّ وشَنَّعوا عَلَيْهِ، فَأجَاب السُّبْكِيُّ بأنّه ثَبتَ عندي أن يكون فِي يَد مَالِكه، وَقد حُكِم بذلك، وهَأنَا ومَن يُنَازعنِي فِيمَا حكَمْتُ! فَلم يُنازِعْه أحد.

فَطلَب الأَمِيرُ أرْغُون الكامِلِيُّ قُضَاةَ القُضَاة، فَحَضَرُوا إلَّا عِزّ الدِّين ابن جمَاعَة، فإنّه تعذّر حُضُوره، وقُرِئَ عَلَيْهِم كتابُ النَّائِب بِحَضْرَة الشَّيْخ بهاء الدِّين أَحْمد ابن السُّبْكِيّ، فأظهَر كتابَ أَبِيه بِصُورَة الوَاقِعَة... وَأخَذ السُّبْكِيُّ خطوطَ جمَاعَةٍ مِن المُفْتِينَ بِصِحَّة حُكْم أَبِيه.

ثمَّ اجْتَمعُوا ثَانِيًا وحَضَر قَاضِي القُضَاة عِزُّ الدِّين ابن جَمَاعَة، وانْتُدِبَ للنَّظَر فِي ذَلِك بمفْرده، فادَّعَىٰ قِوَامُ الدِّين أَمِير كَاتب الحَنَفِيّ فَسَادَ حُكْم السُّبْكِيّ، وتعَصَّب عليه تعصُّبًا زَائِدًا؛ وذلك أَنّه لَمَّا قَدِمَ قِوَامُ الدِّين دمشْق وبهَا يَلْبُغَا اليَحْيَاوِيُّ نَائِبًا اخْتَصَّ به، وأخَذ يَنهاه عَن رَفْع يَدَيْه فِي الرُّكوع، وأَنّ هذا لَا يجوز، وصلَاتُه التي صَلَّاهَا كذَلك بَاطِلَة يجب عليه إعادَتُهَا! فسأَلَ يَلْبُغَا ابْنَ السُّبْكِيّ[1] عَن ذَلِك، فأنْكَر مقَالَةَ القِوَام، واشْتَهر بَين الأُمَرَاء والأَجْناد مقَالَةُ القِوَام، وكَثُرتِ القالةُ فِيهَا، فَطلبَ السُّبْكِيُّ القِوَامَ ومَنَعَه مِن الإفْتَاء»[2].

وقد أشارَ إلىٰ هذه الوقعة عبدُ الباسط الحَنَفِيّ باختصار[3].

ولم يَذْكُر المقْريزِيُّ تفاصيلَ بخصوص هذا التعصّب الزائد من المؤلِّف علىٰ السُّبْكِيّ في تلك القضيّة! ثمّ إنّه رَبَط بينه وبين الخلاف السّابق بين المؤلِّف والسُّبْكِيّ في مسألة رَفْع اليديْنِ في الرّكوع! فكأنَّ المؤلِّف بهذا الصّنيع إنّما كان يَشْفِي غَيْظَه ويأْخُذ بثأرِه ويَنْتَصِر لنفسِه ولو علىٰ حساب الإفتاء في واقعة الأمير أرْغُون بما يُجانِف الحقَّ نِكَايةً في السُّبْكِيّ!

---

(١) يعني: القاضي تَقِيّ الدِّين السُّبْكِيّ الكبير. فيقال له: السُّبْكِيّ، وابن السُّبْكِيّ أيضًا.

(٢) ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي [١٤٧/٤، ١٤٨].

(٣) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحَنَفِيّ [٢٢٣/١].

وهذا مما يَتنزَّه عنْه المؤلِّف جزْمًا، نَعْني: الإفتاءَ بغير ما يراه صوابًا إشفاءً لِمَا في نفسه! فهذا مِن باب التلاعب بالدِّين لا محالة، ولو صحَّتِ الواقعةُ فيكون المؤلِّفُ قد أفتىٰ بما يراه صوابًا في حقيقة الأمْر، غيْر أنّه ربّما احتَدَّ في الإنكار علىٰ السُّبْكِيّ بما رآه المقْريزِيُّ خارِجًا عن الحَدّ، ولم يَنْفرد المؤلِّفُ بالإنكار عليْه في تلك الفتْوىٰ، فقد نازَعه فيها جماعةٌ كما ذكَرَ المقريزِيُّ نفسه.

أمَّا قولُ المقريزِيّ في آخِر كلامِه: «واشْتَهَر بَين الأُمَرَاء والأَجْناد مقَالَةُ القِوَام، وكَثُرتِ القالةُ فِيهَا، فَطلبَ السُّبْكِيُّ القِوَامَ ومَنَعَه مِن الإفْتَاء». فهذا الاشتهار يَحْتمل قضيةَ الأمير أرْغُون، كما يَحْتمل قضيةَ مسألة رَفْع اليديْنِ السّابقة علىٰ هذه الوقعة، والأوَّلُ هو الأقرب إن شاء الله؛ لكونِ المقريزِيّ قد تعرَّض لذِكْر الواقعة الثّانية للمؤلِّف مع السُّبْكِيّ في بعض كُتبه الأخرىٰ[1]، فلَمْ يَذْكُر قضيةَ مَنْع المؤلِّف بالإفتاء فيها، فتعَيَّن أنها في واقعة الأمير أرْغُون الماضية، والله أعلم.

د ـ الوقْعة الثّالثة:

مضىٰ في المبْحث العاشِر: (الأَتْقَانِيّ مُحدِّثًا). أنَّ المؤلِّف كانَ يَرْوِي «تفْسير الزمَخْشَرِيّ» بواسِطةِ خمْسةِ وسائِط عنْه، وهو إسنادٌ نازِل، لكنَّه مسَلْسَل بالفُقهاءِ الحنَفيَّة، وهو الغالِب علىٰ مَرْويّات المؤلِّف الحَدِيثيَّة وغيْرِها.

وقَد حدَّثَ به المؤلِّفُ عَن شيوخِه: بُرْهَانِ الدِّين أَحْمد بنِ مُحَمَّد بْن أسعد بْن مُحَمَّد البُخَارِيّ، وحسام الدِّين حُسَيْن بْن عَلِيّ السِّغْنَاقِي، وأَبي القَاسِم إبْرَاهِيم بْن أَحْمد العَقِيلِيّ قَالُوا: أَنبأَنَا حَافظُ الدِّين مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن نصر البُخَارِيّ، أَنبأَنَا أَبُو عبد الله مُحَمَّد بْن عبد الستار الكَرْدَرِيّ، أَنبأَنَا الإِمَام بُرهَان الدِّين أَبُو المكارم المُطَرِّزِيّ، أَنبأَنَا الإِمَامُ الخَطِيب المُوفَّق المَكِّيّ، عن الإِمَام العَلَّامَة أَبي القَاسِم مَحْمُود بْن عُمَر الزَّمَخْشَرِيّ به.

(١) ينظر: «المُقَفَّىٰ الكبير» للمقْرِيزِيّ [٢/٢٩٩].

وقد جرَتْ للمُؤلِّف مناظرةٌ مع القاضي عِزّ الدِّين ابن جَماعة بخصوص رواية «تفسير الزمَخْشَرِيّ»، حكاها بعضُهم عنه بإيجازٍ دون تفصيل.

فقال التقِيُّ الفاسِيّ - في ترجمة المؤلِّف -: «كان يُنْكِر أن يكونَ بينَه وبين القاضي عِزّ الدِّين ابن جَمَاعة ومَن في طَبقتِه وبيْن الزَّمَخْشَرِيّ اثنان، ويُعَلِّل ذلك بكونِه لا يَصِل إلىٰ الزَّمَخْشَرِيّ إلا بخمْسة. نقَلَ ذلك شيخُنا الحافظُ زَيْنُ الدِّين العِرَاقِيّ في «مهذب البياني» عنِ القاضي عِزّ الدِّين ابن جَمَاعة عنه»[١].

قالَ ابنُ حَجَر - في ترجمة المؤلِّف -: «حَدَّث بـ«الموطأ/ رِوَايَة مُحَمَّد بْن الحسن» بِإِسْنَادٍ نَازِلٍ جِدًّا، وذاكَره عِزُّ الدِّين ابْنُ جَمَاعَة أَنّ بَينه وبَيْن الزَّمَخْشَرِيّ اثْنَيْنِ[٢]، فأَنْكَر ذَلِك وقال: أَنا أَسَنُّ مِنْك وبيْني وبَينَه أَرْبَعَة أَو خَمْسَة!»[٣].

وإنكارُ المؤلِّف دليلٌ علىٰ عدم توسُّعِه في فَنِّ الرّواية ومعْرفة العالِي والنّازِل علىٰ طريقة المُحدِّثين.



(١) ينظر: «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق٥٤/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة - تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٢) روىٰ عبدُ العزيز بنُ محمد بن إبراهيم بن جماعة «تفسير الزمَخْشَرِيّ» عن أبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر إجازةً بالمُكاتَبة عن زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الجُرجَانِيّ الشِّعْرِيّ بإجازتها من مؤلِّفه محمود بن عُمَر الزمَخْشَرِيّ. ينظر: «المعجم المفرس» [ص/٢٩١]، و«صلة الخلف بموصول السلف» للرودانِيّ [ص/١٨٣]. و«قَطْف الثمر في رفْع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر» لصالح الفلاني [ص/٤٦].

(٣) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [٤٩٥/١]. وعنه في: «بغية الوعاة» للسيوطي [٤٦٠/١]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٣١٧/٨].

المَبحَثُ الخَامِسَ عشَر
مؤلَّفَاتُه

إنَّ ممَّا يُبَيِّن مكانةَ العالِم بيْن أقْرانِه: آثارَه التي يُخَلِّفها بعد موته شاهدةً علىٰ فِعاله، وتمَكُّنِه ممّا يَخوض فيه من أصناف العلوم، والناظرُ في جريدة مؤلَّفات الإمام الأَتْقَانِيّ يَلْمح فيها ما يَجْدر التنبيهُ إليهِ، وهو أنّ هذا الإمام عاش طِوَال حياته مُنْهمكًا في التدريس تعليمًا، وإصلاحًا، وتَثْقيفًا، وتَفْقيهًا، فقدِ انصرَف إلىٰ طَلب العِلم في فترة مُبكِّرة من حياتِه وهو لا يزال فتًى يافعًا؛ ممّا كان له الأثر الكبير في نبوغِه العِلْمِيّ.

وكذلِك يَلْمح الناظرُ ذلك التنوعَ الكبيرَ في مؤلَّفات هذا الإمام، حيث شَمِلَتْ أكثرَ فنون العلْم من: تفسيرٍ، وفِقْهٍ، ونحو، ولغةٍ، وشِعْر، وعقيدةٍ، وأدَبٍ، وغير ذلك، ومِن هذه المُؤلَّفات ما هو في مجلّدات عديدة، ومنها رسائل صغيرة في مواضيع مُفْردة.

ونحنُ نَذْكُر منها هنا ما وقَفْنا عليه مِن بطون الدفاتر والفَهارس(١)، مع بيان المخطوط منها والمطبوع(٢)، وهاك أسماءَها فيما يلي:

---

(١) ينبغي التفَطُّن إلىٰ وقوع أخطاء كثيرة في تلك الفهارس وعناوين النُّسَخ الخَطية أيضًا، وكذا في نسبة أسماء الكتب إلىٰ أصحابها، وكذا الخَلْط بينها بأساليب مُتباينة؛ مما يَدْعو الباحثَ لعدم الاطمئنان إلىٰ ذلك إلا فيما وقَف عليه بنفسه، أوْ كان ذا ثقةٍ وثيقةٍ بدقَّةٍ وتحرير المصدر الذي يَنْقل منه، لذا اكتفَيْنا هنا بالنقل تارِكين العُهدة علىٰ المنقول عنه، مع التنبيه أحيانًا إلىٰ بعض الأوهام والأغلاط التي تأكَّدْنا منها بأنفسنا دون واسطة.

(٢) وتعويلُنا هنا علىٰ جريدة المصادر المذكورة في أول ترجمة المؤلِّف، فأكثر هذه المُصنَّفات كانت عُمْدتَنا ـ في الغالب ـ في توثيق نِسْبة الكتب إلىٰ أصحابها، كما رجَعْنا إلىٰ «معجم التراث التاريخ الإسلامي»، وكذا إلىٰ «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط». وإلىٰ برنامج «خزانة التراث»، وإلىٰ جملةٍ أخرىٰ من الفهارس الخاصة غير المطبوعة.

١ ـ «غَايَةُ البَيَانِ نَادِرَةُ الزَّمَانِ فِي آخِرِ الأَوَانِ فِي شَرْحِ الهِدَايَة».

وهو كتابُنا هذا، وهو أعظَم وأجَلُّ وأكبَر تصانيفِ المؤلِّف الكامِلة. وسيأْتي الكلامُ عنْه بالتفصيل في فَصْلٍ خاص بإذن الله.

فائِدة: مِن مَظاهِر خِدْمة المُؤَلِّف وعِنَايته بهذا الكتاب، أنه ظلَّ يُقْرَأ عليه سماعًا ومُقابَلة حتّىٰ وفاته رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ. فقد جاء في بعض حَواشي نُسَخ الكتاب: «بلَغ مُقابَلةً وسماعًا علىٰ مُصنِّفه أبقاه الله. لَمَّا قُرِئ عليْه إلىٰ هنا بَطَلَ الدرسُ فتُوفِّي رحمه الله بعد ذلك في الحادي والعشرين من شَوَّال سَنَة ثمانٍ وخمْسين وسبعِمائة»[١].

٢ ـ «الشّامِل في شَرْح أصولِ البَزْدَوِيّ»[٢]. مخطوط. ولم يُكْمِلْه[٣].

٣ ـ «التَّبْيِين في شَرْح الأخْسِيكَثِيّ»[٤]. مطبوع.

وهو شَرْح علىٰ «المُنْتَخب في أصول المذْهب». لحُسام الدِّين الأخْسِيكَثِيّ الحنفِيّ (المتوفّىٰ سَنَة: ٦٤٤هـ). وهو مِن أجْوَد شروح «المنتَخب».

---

(١) ينظر: «غاية البيان» [ق١٨٣/ب/ نسخة مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٣٥)].

(٢) له عِدَّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها: عِدَّة أجزاء بعضها بخَطِّ المؤلِّف في دار الكتب المصرية (برقم/٢٦٠٩٩)، و(برقم/٢٠٨، ٢٠٩/ أصول فقه)، وعِدّة أجزاء أخرىٰ بعضها بخَطِّ المؤلِّف في مكتبة جار الله أفندي بتركيا (برقم/٤٨٧، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٠٠)، وفي مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (برقم/٢٨٥٣، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢).
وقد أعلَن بعضُهم علىٰ شبكة المعلومات الدولية قُرْب صدور هذا الكتاب مُحقَّقًا عن مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العِلْمي. تحقيق ودراسة: الشيخ عبد الله رمضان موسىٰ كلية الشريعة.

(٣) ينظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي [٣٢٥/١٠].

(٤) طُبع عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالقاهرة. الطبعة الأُولىٰ: (سَنَة: ١٤٢٠). تحقيق: صابر نصر مصطفىٰ عثمان. في مجلدين. وأصْلُه: رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والقانون ـ جامعة الأزهر. وهي طبعة ليست بالجيدة، وفيها تصحيف كثير، مع تَرْك المُحقِّق الاعتمادَ علىٰ جملةٍ من النُّسَخ الخَطية النفيسة، ولا يزال الكتابُ بحاجة إلىٰ خدمةٍ جديدة تَليق به.

قالَ المؤلِّفُ في دِيباجته: «ثمَّ إني لَمَّا رزقنِيَ الله مِن أنواع علوم الدِّين، وسِنِّي ما بيْن عشْرينَ وثلاثين، أردتُ أنْ أشْرَحَه أيضًا شرحًا موسومًا بـ: «التبْيين»، مُظْهِرًا نِعَمَ الله عليَّ، ومِنَحَه فِيَّ... إلخ»(١).

ثم ذكَر أنه فرَغَ من شَرْحه هذا سَنةَ سِتّ عشرة وسبعمائة (٧١٦هـ)(٢). وكان عُمره آنذاك لم يَتجاوَز الواحدَ والثَّلاثينَ عامًا!

قالَ الصَّلاحُ الصَّفَدِيُّ ـ في ترجمة المؤلِّف ـ: «شَرَح «الأَخْسِيكَثِيّ» وعُمْرُه دونَ الثَّلاثينَ شرحًا جيّدًا يُثْنِي عليْه فقهاءُ مَذْهبِه ويُعَظِّمونَه»(٣).

٤ ـ رِسالة: «تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس مِن الركوع». وتُسَمَّى أيضًا: **«رسالة دمشْقيَّة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع»(٤). مخْطوط(٥).**

---

(١) ينظر: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ» للمؤلف [١/١١٥].

(٢) المصدر السابق [٢/٤٥٨].

(٣) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٣].

(٤) له عِدَّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة جار الله بتركيا (رقم/٧٧٧)، وفي مكتبة شهيد عَلِيّ باشا بتركيا (رقم/ ٢٧٢٥)، وفي مكتبة جامعة برنستون (ضِمن مجموع برقم/٩٣١). وفي مكتبة الإسكوريال/ أسبانيا (ضِمن مجموع برقم/١٦٢٠)، وفي المكتبة المركزية بالسيدة زينب (ضِمن مجموع برقم/١٦٨٠)، وفي مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (ضِمن مجموع برقم/٢١٢٨)، وفي مكتبة الحرم المكي (ضِمن مجموع برقم/١٤٢٧)، وفي مكتبة لا له لي بتركيا (ضِمن مجموع برقم/٣٧٠٦)، وفي مكتبة جامعة ليدن ـ هولندا (ضِمن مجموع برقم/٧٠٦). وغيرها.

(٥) أعلن بعضُهم على شبكة المعلومات الدولية قُرْب صدور هذه الرسالة ضِمْن مجموع فِقْهي يحتوي على عِدَّة رسائل في مسألة رَفْع اليديْنِ، وهذه الرسائل بالترتيب:
١ ـ رسالة: قِوَام الدِّين أبي حنيفة أمير كاتب الأَتْقَانِيّ (٦٨٥ ـ ٧٥٨هـ).
٢ ـ رسالة: تقِيّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبْكِيّ (٦٨٣ ـ ٧٥٦ هـ).
٣ ـ رسالة: بهاء الدِّين ابن عَقِيل. شارح «ألفية ابن مالك» (٦٨٩ ـ ٧٦٩ هـ). =

وهي رسالة حافِلة[1]، لها قصَّة مضىٰ بيانُها في المبْحث الرّابع عشَر: (بيْن الأَتْقَانِيّ وخصومه).

قالَ المؤلِّفُ في مَطْلعِها ـ بعدَ الدِّيباجة ـ: «يقولُ العبدُ الضَّعيفُ قِوَام الدِّين أمير كاتب بْن أمير عُمَر العَمِيد الفارَابِي الأَتْقَانِيّ: لمَّا قَدِمْتُ بلدةَ الأنبياء والصَّالحينَ بلدَ

= ٤ ـ رسالة: جَمال الدِّين ابن السِّرَاج القُونَوِي الحنفِيّ (٦٩٢ ـ ٧٧١ هـ).
وكلها ستصدر عن مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العِلْمي. تحقيق ودراسة: الشيخ عبد الله رمضان موسىٰ كلّية الشريعة.
ومما ذُكِرَ في مقدمة المحقِّق ـ ببعض التصرُّف ـ «مَضَىٰ زمنٌ طويل منذ بدأتُ تحقيق كتاب «الشامل شَرْح أصول البزْدَوِيّ» لِقِوَام الدِّين أمير كاتب الأَتْقَانِيّ الأُتْرارِيّ (٦٨٥ ـ ٧٥٨هـ)... وأثناء عَمَلي في «الشامل» وإعدادِي ترجمةً لمؤلِّفه: اطَّلعتُ علىٰ وقائع المناظرة المشهورة التي وقعَتْ بين أمير كاتب من جهةٍ وبين قاضي قضاة الشافعية بدمشق تَقِيّ الدِّين السُّبْكِيّ وقُضاة سائر المذاهب الأربعة من جهةٍ أخرىٰ، وذلك بحضور أمير دمشق، والظاهر أن الغَلَبة كانت لأمير كاتب.
وكان من ثمرة هذه المُناظَرة أنْ قام السُّبْكِيّ ـ بعد المناظرة بأيامٍ قليلة ـ بتأليف كتابه: «الأحاديث الواردة في رَفْع اليدينِ في الصلاة»، حَشَد فيه عددًا كبيرًا من الأدلة؛ للرد علىٰ أمير كاتب، فمَا كان مِن أمير كاتب إلا أنْ قام ـ بَعْدها بأيام ـ بتصنيف كتابٍ مُطَوَّل حَكَىٰ فيه تفصيلَ وقائع المناظرة التي وقعَتْ بينهما، ونَقَل فيه كتابَ السّبْكِيّ كاملًا، وأطال الردَّ علىٰ كل ما أَوْرَدَه السُّبْكِيّ في كتابه من أدلة».
وقال المُحَقِّق عن رسالة ابن عَقِيل المُسمَّاة بـ«عذراء الوسائل»:
«فالأبحاثُ الفِقْهية والأُصولية والحَدِيثية التي اشتَمَل عليها «عَذْراء الوسائل» تُؤَكِّد أن مُؤلِّفه إمامٌ أُصولي فقيه مُحَدِّث مجتهد، وفيه رَدٌّ قويٌّ مَتِين علىٰ أكثر ما أَتَىٰ به أمير كاتب في كتابه مِن أدلةٍ واعتراضات.»
وقال المُحقِّق عن رسالة القُونَوِيّ:
«وبعد أنْ قضَيْتُ زمَنًا طويلًا في تحقيق هذه الكتب: أمير كاتب، وكتاب السُّبْكِيّ، وكتاب ابن عَقِيل؛ رأيتُ أنْ أُضِيفَ كتابًا رابعا مُهِمًّا، فيه رَدٌّ علىٰ بعض ما جاء في كتاب أمير كاتب، وأهمِّيَّتُه تأتي مِن أنَّ مُؤلِّفه قاضي القضاة بدمشق، وهو إمامٌ كبير من أئمّة الحنفيّة، وكان رأسًا في مذهب الحنفية، فهو علىٰ مذهب أمير كاتب..». إلىٰ آخِر كلامِه المنقول عنه.

(١) هكذا وصَفَها صاحب: «المجموعة التاجية/ في التراجم» [ق٥١/ب/ مخطوط المكتبة التيمورية/ (رقم الحفظ: ٦٢٨/ مجاميع ـ تاريخ)].

الشّام بارَكَ اللهُ فيها، سَنَة سبعٍ وأربعين وسبعمائة في العاشر مِن رجب؛ تشَرَّفْتُ في دمشق المحروسة بعد أيامٍ بلقاء النائب سيف أمير المؤمنين، مَلِك الأُمَراء[١] أيَّدَه الله تعالى ليلةَ السابعة والعشرين من رمضان من السَّنَة المذكورة، فصَلَّيْنا عنده المغربَ، ورَفَع الإمامُ يديْه في الركوع، وعند رَفْع الرأس من الركوع، فأعدْتُ صلاتي، وقلتُ للإمام: أنت مالكِيُّ المذهب أمْ شافعيُّ المذهب؟

قالَ: أنا شافِعيّ.

فقلتُ: فإنْ لم تَرْفَع يديْك في صلاتِك ما كان يَضُرّك، ولا تَفْسُد صلاتُك على مذهبِك، فلمَّا رفعْتَ فسَدَتْ صلاتُنا، أمَا كان الأَولى أن لا تَرْفَع حتى تكون صلاتُك جائزة بالاتّفاق.

فقَبِل الرجلُ منّي، وسمع كلامي مَلِكُ الأُمَراء أيَّدَه الله تعالى، فلامَ بعضَ مَن كان على مذهبِنا، وقال: لِمَ لَمْ تُعْلِمْني أن رَفْع اليدينِ كان مُفْسِدًا للصلاة، وقد كنتَ تتَرَدَّد إلَيَّ مِن زمانٍ؟ فما أجاب بطائل، ثم كرَّر ملكُ الأُمراء أيَّدَه الله الكلامَ على هذه الوجه، فاغتاظ وحَرِدَ[٢] على هذا الرجل.

فلما أحسَّ الرجلُ بذلك خاف على سقوط حُرْمته أو سقوط مَنْصبه، فكابَرَ مُكابرةً، وقال: لا تَفْسُد الصلاةُ على مذهب الإمام أبي حنيفة، ولم يُرْوَ عن أبي حنيفة رحمه الله فيه شيْء.

فقلتُ: روَى مكحولُ النسَفِيُّ مُصنِّف كتاب: «اللُّؤْلُؤيَّات» في كتاب: «الشُّعَاع» فسادَ الصّلاة عن أبي حنيفة رحمه الله...»[٣].

---

(١) هو سَيْفِ الدِّينِ يَلْبُغَا ابن الأمير سيف الدِّين طابطا النَّاصِرِيُّ، كان من كبار أُمَراء المماليك عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وقد سبقَتْ ترجمتُه.

(٢) حَرِدَ عليه: إذا غَضِبَ واغتاظَ فتَحرَّش بالذي غاظَه وهَمَّ به. ينظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» [٤٦٧/١ / مادة: حرد].

(٣) ينظر: «رسالة في تَرْك رَفْع اليديْنِ عند الركوع وعند رَفْع الرأس من الركوع» للمؤلف [ق٩٠ ـ=

ثمّ ذَكَر أنَّه اجتَمَع بالقُضاة عند مَلِك الأُمراء يَلْبُغَا الناصِرِيّ في داره، ومنُاظَرتهم له في تلك القضيَّة، وأنَّه أفحَمَ التقِيَّ السُّبْكِيَّ حتىٰ جعَله سكَتَ وما نبَسَ بكلمة! ثم انفَضَّ المجلس، وبعده بأيَّامٍ جَمَع التقِيُّ السُّبْكِيُّ حُجَجَ جَواز رَفْع اليدَيْنِ في جُزْءٍ لطيفٍ قرَأه علىٰ الأمير يَلْبُغَا الناصرِيّ، وساق المؤلِّف هذا الجزْءَ كاملًا، ثم أجاب عن جميع ذلك واحدًا واحدًا بالأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة.

٥ - رسالة: «وَرْدة الأرْواح». مخْطوط[١].

وهي رسالة لطيفة في المُؤَنَّثات السَّماعيَّة. وقَد ذكرَها المؤلِّف في باب الطَّلاق مِن كتابه هذا: «غاية البيان». وقَد أتَمَّها المؤلِّف (سَنَة: ٧٤٠هـ)[٢].

٦ - رسالة «ضَوْء النهار ونَوْر العَرَار[٣]». مخطوط[٤].

هكذا سمَّاها المؤلِّف وضبَطَها بخطِّه، وقد تصَحَّف شطْرُها الثاني علىٰ بعضِهم بـ: «نور القرار!»[٥]. وعلىٰ البعض الآخَر بـ: «نور العوار!»[٦].

= ٩١/أ - ب/ مخطوط مكتبة دَيْر الإسكوريال بأسبانيا/ (ضمن مجموع برقم: ١٦٢٠)]. أو [ق٣٨ - ٤٠/أ - ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (ضمن مجموع برقم: ١٤٢٧)].

(١) له عِدَّة نُسَخ خَطية في مكتبات العالم، منها في: مكتبة جامعة برنستون بأمريكا (ضِمْن مجموع برقم/٣٧٩١)، وفي مكتبة مِلَّت الوطنية بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/٢٧٤٠)، وفي المكتبة المركزية بمسجد السيدة زينب بالقاهرة (ضِمْن مجموع برقم/٥٩٢٤)، وفي مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ضِمْن مجموع برقم/ ٧٤٨٦)،

(٢) كما وقع في نسخة مكتبة مِلَّت الوطنية بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/٢٧٤٠)، وينظر: «مجموعات مخطوطة في مكتبات إستانبول» لطه محسن [ص/٩٢].

(٣) **النَّوْر**: هو الزَّهْر الأَبْيَض، واحدتُه نَوْرة. وقيل هو الزَّهْر نفسه. **والعَرَارُ**: نباتٌ طَيِّب الرائحَة. واحدتُه: عَرَارَة. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٥٦٥/٧/مادة: نور]. و«المعجم الوسيط» [٥٩٢/٢].

(٤) له نسخة خَطية في مكتبة لا له لي بتركيا (رقم/٦٩٠)، بذيل كتاب «تقويم الأدلة/ لأبي زيد الدَّبُوسِيّ» الذي بخط المؤلف.

(٥) كما وقع لمَنْ قام بعمل: «فهرس المُصغَّرات الفيلمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة» [ص/١٧٧]. القسم المختص بـ: كُتبِ اللغة والنحو والصَّرف.

(٦) هكذا قرَأها مُحقِّق كتاب: «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدَّبُوسِيّ [٩١/١].

وهي رسالة لطيفة ذَكَر فيها أسماءَ أيّام الأسبوع عند العرَب في زمن عاد وثمود، وسبَب تَسْمِيتها، وأسماءَ الشهور وسبَب تَسْميتها، وكذلك أيام الشهر وسبب تَسْميتها.

وهي بخط المؤلِّف سَطَرها في آخِر نُسْخَته التي بخطِّه مِن كتاب: «تقويم الأدلة/لأبي زيد الدَّبُوسِيّ». وفرَغ منهما (سَنَة: ٧١٥هـ)[١].

٧ ـ رسالة: «شَرْح قصيدة الصَّفَا في ضرورة الشِّعْر»[٢]. مخْطوط[٣].

وهي رسالة لطيفة تَشْتمِل على قصيدةٍ معْدودة الأبيات في ما يجوز عندَ الضَّرورة للشّاعر في قَرْض الشِّعْر، وقد شَرَحها المؤلِّف شرْحًا مُقْتضبًا مَمْزُوجًا. وقد ذَكَرها المؤلِّفُ في باب الحدود مِن كتابه هذا: «غاية البيان». فقالَ بعد أنْ ذَكَر شيئًا مِن ضرورات الشّعر: «وقد مَرَّ بيانُ ذلك في كتابنا الموسوم بـ: «قصيدة الصَّفَا» نظْمًا ونثْرًا».

٨ ـ «حاشية على شَرْح حروف المعاني». مخطوط[٤].

وقد ظهَر لنا أنه قطعة مِن كتاب المؤلِّف: «التَّبْيين شرح الأخْسِيكَثِيّ»[٥].

٩ ـ «شَرْح القَصيدة الموْسومة بـ: اللآلئ المَصُونة في التَّصريف». مخطوط[٦].

وهي رسالة لطيفة في عِلْم التَّصريف، شَرَح فيها المؤلِّف قصيدتَه المُسمَّاة: «اللآلئ المَصُونة في التَّصريف».

---

(١) ويُنْظَر وَصْفًا تَفْصيليًّا لهذه النسخة: في مقدمة تحقيق «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدَّبُوسِيّ [١/٨٩ ـ ٩٥].

(٢) ذكَرها له في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/١٣٤٠]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٨٣٩].

(٣) لها نسخة خطية في المكتبة التيمورية (ضِمْن المجموع رقم: ١٤١). أوْ دار الكتب المصرية (٣٦١/٧/ مجاميع).

(٤) له نسخة خطية في المكتبة الأزهرية (رقم/١١٨٠ ـ مجاميع).

(٥) ويُنْظر منه: [٢/٤٢١].

(٦) له نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق (برقم/ ٧٨٠٧).

١٠ - «الرِّسالة». مخطوط[1].

وهي رسالة لطيفة تحْتوي علىٰ بعْض المسائل الغَيْبِيَّة المتعلِّقة بالملائِكة والأموات وغير ذلك.

١١ - «عقود الجواهر». مخْطوط[2].

وهي رسالة لطيفة في عِلْم النَّحو.

١٢ - «رسالة ردَّادةُ[3] البِدَع»[4]، وهي رسالة في الرد علىٰ بعض من يدعي الإسلام وهو رجل عاقل، وينكر الحج وغيره...، ألفها سنة ٧٥١هـ بالقاهرة، وقد يسر الله الوقوف علىٰ نسخة بهولندا منقولة من خط المؤلف.

١٣ - «رسالة شَدَّاخَة[5] المُعْتزلة»[6].

وهي تعليق علىٰ كلام الزمخشري في قول الله تعالىٰ رب أرني أنظر إليك، وقد كتبها في القاهرة في المحرم الحرام، سنة ٧٥٣هـ، وقد يسر الله الوقوف علىٰ نسخة بهولندا منقولة من خط المؤلف.

---

(١) له نسخة خطية في مكتبة دار الكتب المصرية (برقم/٤١٦ ـ مجاميع).

(٢) له نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق (برقم/ ١١٩٦١).

(٣) وهي ما يَبْقَىٰ في الغِرْبال بعد الغَرْبلة، أوْ ربما هي: «رَذَاذَة». مُفْرد الرَّذَاذ، وهو الدفْعة القليلة من المطر. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٥/٣٦٨/ مادة: رذذ]. و«تكملة المعاجم العربية» لرينهارت دُوزِي [٥/١٢١].

(٤) له نسخة خَطية في مكتبة محفوظة في مكتبة جامعة برنستون (ضمن مجموع برقم/٩٣١ ـ مجموعه بريل)، وفي مكتبة أكاديمية ليدن بهولندا (برقم/ ٢٠٢٧).

(٥) لعله يَقْصد بها الآلَةَ الحَرْبية التي يقال لها: الشَّدَّاخَة، وهي نوعٌ من الآلات الحَرْبية كانت تُسْتَخدم قديمًا في الدفاع عن المَوانِئ. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» لرينهارت دُوزِي [٦/٢٧٧].

(٦) له نسخة خطية في مكتبة أكاديمية ليدن بهولندا (برقم/ ٢٠٢٨). وفي المكتبة التيمورية بالقاهرة (رقم/٤٦ ـ مجاميع). وفي مكتبة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت (برقم/ ١١٠٠). وينظر: «فهرس الخزانة التيمورية» [٤/٧٦].

١٤ - «رِفَادة(١) البِدَع»(٢). في مسائِل أجابَ عنْها الفارَابِيُّ الأَتْقَانِيّ.

وقد وقفنا علىٰ هذه الرسائل السابقة

١٥ - رسالة: «اللّباب في عِلْم الحِساب»(٣). مخطوط.

قالَ في مطْلعِها: «وبعْد: فهذِه رسالةٌ حاوِية لُبَابَ عِلْم الحِساب، استخْرَجَها قِوَامُ الدِّين أمير كاتب بْن أمير العَمِيد الأَتْقَانِيّ مِن كُتب المتقدِّمين... وهي علىٰ أرْبعة أبْواب»(٤).

١٦ - «رِسالة في عدَم صحَّة الجمُعة في موضعَيْنِ من البلَد»(٥).

١٧ - «تعْليقة علىٰ «الرِّسالة العَلَائيَّة» في الحساب»(٦). ووقَع تَسْمِيته بـ: «المعجزات النّجيبيَّة في شَرْح الرِّسالة العَلائيّة». مخطوط.

وهذا التَّعليق أو الشّرح هو لـ: «الرّسالة العَلَائيّة في الحساب» لصاعد بْن

(١) لعله يَقْصِد بـ: الرِّفادَة: خِرْقة يُرْفَدُ بها الجُرْحُ وغيرُه، ومِن مَعانِيها أيضًا: القِطْعَة المَحْشُوَّة التي تكون دِعامَةً للسَّرْجِ أَوِ الرَّحْل. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٤/٤٥٩/ مادة: رفد].

(٢) له نسخة خطية في المكتبة التيمورية بالقاهرة (رقم/٤٦ - مجاميع). ينظر: «فهرس الخزانة التيمورية» [٤/٧١].

(٣) له نسخة خَطية في مكتبة يكي جامع بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/٣٠١).

(٤) ينظر: «مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا» لرمضان ششن [ص/٢٦٦].

(٥) ذَكَرَها في: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٤٠]. و«حسن المحاضرة» للسيوطي [١/٤٧٠]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٤٢]. و«طبقات الحنفية» لابن الحنائي [٣/٤١]. و«كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٢٩٦/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [١/٨٥٨]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/٨٣٩]. و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/ ٨١]. و«صلة الخلف بموصول السلف» للروداني [ص/ ١٨٩]. و«طبقات فقهاء السادة الحنفية» لمحمد أمين بن حبيب الزللي الخطيب [ق٢١/أ/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (رقم الحفظ: ٢٨٤٠)].

(٦) له نسخة خطية في مكتبة طوب قابي سراي بتركيا (ضمن مجموع برقم/ ٧٠١٢). ومكتبة أحمد الثالث بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/ ٣١٢٠). وفي مكتبة أكاديمية ليدن بهولندا (برقم/١٦٨٥).

محمد السُّغْدِيّ المَدْعُو بـ جَمال التُّرْكِسْتَانِيّ، أَلَّفها للوزير علاء الدِّين محمد بْن محمود الغَزْنَوِيّ ونسَبَها إليه (سَنَة: ٧١٢ هـ)، وهي رسالة مشتملة على الضَّرْب، والقِسْمة، والمساحة[(١)].

١٨ - «الرِّسالة العَلَائية في التفسير»[(٢)]. مخطوط.

١٩ - «جامِع الفتاوىٰ»[(٣)]. مخطوط.

هكذا نسَبه بعضُهم للمؤلِّف[(٤)]، وبالكشْف عن هذا الكتاب تبَيَّن أنّه ليس للمؤلِّف، وإنّما هو للإمام قَرَق أمير الحميدِيّ الرُّومِيّ الحنفِيّ (المتوفَّىٰ سَنَة: ٨٦٠هـ).

٢٠ - «منظومة الدُّرَر في الفرائِض»[(٥)]. مخْطوط.

٢١ - «فائِدة في البيْع والرِّبا»[(٦)]. مخْطوط.

ولعله منقول مِن شَرْحه هذا: «غاية البيان».

٢٢ - «قِلَادة الفُضَلاء، وحِلْية العُقلاء».

أشار إليه المؤلِّف في حاشية نسخة: «غ»، و«م»، و«ر» مِن «غاية البيان»، فقال - في كتاب الطلاق -: «وتفسير الحُباحِب: قد ذكَرْناه في كتاب: قِلَادة

(١) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٨٧٨/١].

(٢) له نسخة خَطية في مكتبة أحمد الثالث بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/ ٣١٢٠)، وفي المكتبة التيمورية (ضمن مجموع برقم/ ٤٦ - مجامع).

(٣) له نسخة خطية في مكتبة ولِيّ الدين أفندي بتركيا (رقم/١٤٢٤).

(٤) ينظر: «الفهرس الشامل للتراث المخطوط» [٤٣/٣/ قسم الفقه].

(٥) له نسخة خطية في مكتبة لا له لي بتركيا (رقم/١٣٢٨). ينظر: «الفهرس الشامل للتراث المخطوط» [٦٨/٤/ قسم الفقه].

(٦) له نسخة خطية في مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا بتركيا (ضِمْن مجموع برقم/١٥٩٦). ينظر: «الفهرس الشامل للتراث المخطوط» [٦/٧ - ٧/ قسم الفقه].

الفُضَلاء، وحِلْية العقلاء». زاد في «غ»: «قاله مُصنِّف هذا الكتاب ﷺ». ويبْدو أنّها رسالة لطيفة في الأدب.

٢٣ ـ «الكِفاية شرْح الهداية»[١]. مخطوط.

قد كشَفْنا عن هذا الكتاب فإذا هو منسوبٌ بالخطأ للمؤلِّف، والصّوابُ أنَّ مُؤَلِّفه هو جلالُ الدِّين الخوارزمِيّ الكَرْلَانِيّ الحنفِيّ (المُتوفَّىٰ سَنَة: ٧٦٧هـ).

٢٤ ـ «الرسالة العلائية في الاعتقاد» وهي ضمن مجموع هولندا (or706)، شرح فيها المؤلف بعض مسائل الاعتقاد كتفسير قوله تعالىٰ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وغيرها.

وللمؤلّف حَواشٍ علىٰ جملةٍ مِن كُتبِ الحنَفيّة جديرة بتجْريدها ونِسْبتِها للمؤلِّف علىٰ كونِها تصنيفًا له مُستقلًّا. ومن هذه الحواشي:

أ ـ حواشي المؤلِّف علىٰ نُسْختِه التي بخطّه من كِتاب «الهِداية».

قَد مضىٰ[٢] أن تلك النسخة هي الغايةُ في تتبُّع فُروقات نُسَخ «الهداية» وتوْجِيهها والتّعليق عليها بالحاشية، هذا زيادة عن كوْن المؤلِّف قد زَيَّنها بكثيرٍ من التّعليقات والتَّوْشِيَات بحيث يَسْتَحِقّ إفرادُها في جزءٍ مُفْرَد يُسَمَّىٰ: «حاشية الأَتْقَانِيّ علىٰ الهداية». ولو جُرِّدَتْ لجاءت في مجلدٍ لطيف.

ب ـ حواشي المؤلِّف علىٰ «شَرْح الجامِع الصَّغير»[٣]. لأبي الحسن البَزْدَوِيّ.

وهي حواشٍ وتعْليقات وفوائد أكثرها بخطِّ المؤلِّف، نَقلَها من شروح «الجامع

(١) له نسخة خَطية في المكتبة السليمانية بتركيا (رقم/ ٥٤٨ ـ ٥٥١).

(٢) في المبحث التاسع من الفصل الحادي عشر تحت عنوان: (بيان النُّسَخ الخَطِّيّة لـ: «الهداية» المعتمدة في حواشي التحقيق).

(٣) نسخة مكتبة جار الله أفندي بتركيا [مخطوط/ رقم الحفظ: ٦٦٢].

الصّغير» للسَّرْخَسِيّ وأبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدِيّ والتُّمُرْتَاشِيّ وقاضي خان والصدْر الشهيد وغيْرهم، وقد ذيَّلَ جملةً منها بتوْقيعِه في كثير من المواطن، بمثْل عبارتِه [ق٢٠٧/ب]: «كتَب: أمير كاتب من «شرْح الجامِع الصَّغير» لأبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدِيّ».

بل رأيْناه قالَ في بعضِها [ق٢٠٠/أ]: «وتمامُ البيان ذكرْناه في «غاية البيان».»، وقالَ في مكانٍ آخر: [ق٢١٢/أ]: «وقَد ذكرْناه في «غاية البيان».».

فالظَّاهِر: أنه طرَّز تلك النّسخةَ بتلْك الفوائد بعد انتِهائه من: «غاية البيان» أوْ أكثره، ولا يَبْعُد أن تكون تلك النّسخة هي نُسْخة المؤلِّف الخاصّة مِن «شَرْح البَزْدَوِيّ»، ومنْها كان يَنْقُل في شَرْحه: «غاية البيان»، ولنفاستِها عنده كان يَعْتمد عليها في النقل عن «الجامع الصغير»، ولا يَعْدِل بهذا النَّقل نقْلًا آخر! وكأنّه لم تَقعْ له نسخةٌ مُحرَّرة من الكتاب، أو اكتفىٰ بنقْل البَزْدَوِيّ عنها في شَرْحه؛ لإمامته وجلالته عنده[1].

هذا ما وقَفْنا عليه مِن مؤلَّفات أمير كاتب الأَتْقَانِيّ، سواء كانت صحيحةَ النّسبة إليْه، أوْ مَشْكوكًا فيها.



(١) وقد ذكرنا بعضَ دلائل ذلك في منهج المؤلف تحت عنوان: (فوائد منثورة حول منهج المؤلف).

المبْحَثُ السَّادِس عشَر
وفاتُه وتَعْيين موضِع قَبْرِه

قالَ الصَّلاحُ الصفَدِيُّ: «ولَم يَزَلِ القِوَامُ إلىٰ أنْ مالَ عليه الحَيْنُ[(١)] بكَلْكلِه، وأصبحَ الأَتْقَانِيُّ وقد تَهَدَّم مِن الحَفْر منزلُه. وتوفِّي بالقاهِرة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ يومَ السبت حادي عِشْرِي[(٢)] شوَّالَ سَنَة ثمانٍ وخمْسين وسبْعِمائة»[(٣)].

وقالَ ابنُ تغْرِي بَرْدِي: «كانت جنازتُه مشهودة، وكَثُر أسَفُ الناسِ عليه، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ»[(٤)]. وصُلِّيَ عليه مِن الغَد[(٥)].

وكان سِنُّه عندَ وفاتِه: ثلاثًا وسبعين سَنَةً وبضعة أيام[(٦)].

واتّفقَتِ المصادر ـ إلا ما شَذَّ ـ علىٰ تقْييد وفاة المُؤَلِّف سَنَة ثمانٍ وخمسين وسبعِمائة (٧٥٨هـ)، وبذلك أيضًا جزَم أقربُ النّاس إلىٰ المُؤَلِّف[(٧)].

---

(١) الحَيْنُ: الهَلاك والمِحْنة. ينظر: «المعجم الوسيط» [١/٢١٣].

(٢) في المطبوع: «حادي عُشْرَيّ»! وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وأصْلُه: «الحادي والعشرين»، ولكن لَمَّا أُضِيف لفْظ العقد: «عشرين» إلىٰ ما بَعْده؛ حُذِفَتِ النونُ منه، كما في جَمْع المُذَكَّر السالِم الذي أُلْحِقَتْ به ألفاظُ العقود في الإعراب.

(٣) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٤].

(٤) ينظر: «المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» [٢/١٠٢ ـ ١٠٣].

(٥) ينظر: «الوفيات» لابن رافع [٢/٢٠٥].

(٦) ينظر: «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٣/أ/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)]، و«المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تغْرِي بَرْدِي [٣/١٠٢].

(٧) وهو تلميذُه البارُّ العَلَّامة المحدِّث محمدُ بنُ عَلِيّ بن صلاح الحَرِيرِيّ ـ الماضي ترجمتُه في جملة تلاميذ المُؤلِّف ـ علىٰ حاشية نُسْخته من «غاية البيان» حيث قال: «بلَغ مُقابَلةً وسماعًا علىٰ مُصنِّفه أبقاه الله. لَمَّا قُرِئ عليه إلىٰ هنا بَطَلَ الدرسُ فتُوفِّي ﷺ بعد ذلك في الحادي والعشرين من شوّال سَنَة ثمانٍ وخمسين وسبعمائة». ينظر: «غاية البيان» [ق١٨٣/ب/ نسخة مكتبة راغب باشا ـ=

وقد اختلفَتِ المصادرُ في تَعْيين يوم وفاتِه علىٰ أرْبعة أقْوال:

أ ـ **الأوَّل**: أنّه يوم السّبت الحادي عشر مِن شهْر شوّال(١).

ب ـ **والثّاني**: يوْم السّبت العاشر من شهْر شوال(٢).

ج ـ **والثّالث**: يوم السبت الحادي والعشْرين من شهر شوال(٣).

د ـ **والرّابع**: يوم السّبت السّابع عشر مِن شهْر شوال(٤).

والقول الثّالِث هو الأصحّ(٥).

= تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٣٥)].

(١) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [١/٦٢٤]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٦]. و«الدُّرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية [١/ق/١٨٧/أ/ مخطوط مكتبة لا له لي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٠٣٦)]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/١٤٠]. و«المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تغري بردي [٣/١٠٣]. و«بغية الوعاة» للسيوطي [١/٤٦٠]. و«شذرات الذهب» لابن العماد [٨/٣١٨]. و«البدر الطالع» للشوكاني [١/١٥٩]. و«مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٤٢]. و«طبقات فقهاء السادة الحنفية» لمحمد أمين بن حبيب الزللي الخطيب [ق٢١/ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (رقم الحفظ: ٢٨٤٠)]. و«الفتح المبين في تراجم الأصوليين» للمراغي [٢/١٧٣].

(٢) ينظر: «الدليل الشافي علىٰ المنهل الصافي» لابن تغري بردي [١/١٥٦].

(٣) ينظر: «الوفيات» لابن رافع [٢/٢٠٥]. و«نَظْم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان» لابن دقماق [٣/ق٦/ب/ مخطوط مكتبة الدولة بميونخ ـ ألمانيا/ (رقم الحفظ: ٤٣٧)]، و«المُقَفَّىٰ الكبير» للمقريزي [٢/٢٩٩]. و«عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي [٢٤/ق١٤٣ ـ أ/ مخطوط مكتبة طوب قابي سراي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢٢)]. و«المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة ـ تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٤) هكذا جزَم مُفْتِي الديار العثمانية فَيْض الله أفندي فيما وجَدْناه بخَطِّه علىٰ ورقة العنوان من بعض نُسَخ هذا الكتاب المحفوظة في مكتبته العامرة بتركيا (رقم/٨٧٣).

(٥) لأنّ مُسْتهل شهر شوال كان يوم الأحد، فيكون يومُ الحادي والعشرين منه هو الموافقَ ليوم السبت.=

وذكَر اللَّكْنَويّ[١]: أنَّ أبا الوليد ابْن الشِّحْنة قد ترجَم لـ: الأَتْقاني في وفيات (سَنَة: ٧٥٣ هـ)، وذلِك في كتابه: «روْضة المُناظِر في أخبار الأوائِل والأواخِر»!

قُلنا: وهذا لم نَرَه في «روضة المناظر»! بل قد ترَجَمَه ابنُ الشِّحْنة كما ترجَمَه غيرُه في حوادث (سَنَة: ٧٥٨ هـ)[٢].

مكان قبر الأَتْقانِيّ.

قالَ ابنُ رافِع[٣]: «وَفِي الحَادِي وَالعِشْرين من شَوَّال تُوفِّي الإِمَام قِوَامُ الدِّين أَبُو حنيفَة أَمِير كَاتب ابْن أَمِير عُمَر ابْن أَمِير غَازِي الفَارَابِيّ الأَتْقَانِيّ الحَنَفِيّ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ مِن الغَد، ودُفِن بِالقُرب مِن قُبَّة النَّصْر». كذا قالَ.

وقالَ ابنُ تَغْرِي بَرْدِي[٤]: «دُفِن بالصَّحراء خارِج القاهِرة». وهذا موافقٌ لقول ابن رافِع أيضًا.

وقُبَّةُ النَّصْر هذه: ذكَرها المقريزِيُّ في «الخِطَط» فقال: «هذه القُبَّة زاوِيةٌ يَسْكُنها فُقراءُ العَجَم، وهي خارِج القاهِرة بالصَّحراء تحْت الجَبل الأحْمر بآخِر ميدان القَبق[٥] مِن بَحْرِيِّه، جَدَّدَها المَلِكُ النّاصِر محمّد بنُ قَلاوون على يد الأمير

= ويُنْظر في ذلك جدول (سَنَة: ٧٥٨هـ) من كتاب: «التوفيقات الإلهامية في مُقارَنة التواريخ الهِجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية» لمحمد مختار باشا [ص/٧٩٤].

(١) في «الفوائد البهية» [ص/٥١].

(٢) ينظر: «روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر» لأبي الوليد ابن الشحنة [ق٧٩/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ١٥٣٧)].

(٣) في «الوفيات» [٢/٢٠٥].

(٤) في «النجوم الزاهرة» [١٠/٢٥٤].

(٥) **هذا الميدان مكانُه الآن**: الأرضُ المشغولة بتُرَب جَبَّانة باب الوزير وقَرافة المُجاورِين وجَبَّانة المماليك حتى قُبَّة الأمير يونس الدَّوَادار التي لا تَزال موجودة حتى اليوم بالجهة الشمالية مِن خانقاه الناصر فَرَج بن بَرْقوق بالقاهرة. =

جمَال الدِّين آقُوش نائب الكَرك»[(١)].

وقد ذكَرها السخاوِيُّ في «التِّبْر المسبوك» في حوادث (سَنَة: ٨٥٤هـ). فذَكَر أنّ السّلطان أمَر بإقامة صلاة استِسقاء في الصَّحراء، فخَرَج سائرُ النّاس ونُصِبَ للإمام منبَر بيْن تُرْبة الظّاهر بَرْقوق[(٢)] وبين قُبّة النّصر بالقُرْب ....

= وقد أنشأ هذا الميدانَ: السلطانُ الظاهر بِيبَرْس البُنْدقْدَارِيّ، وقد بنَىٰ به مصْطبَةً في المُحرَّم مِن (سَنَة: ٦٦٦هـ) أو (سَنَة: ٦٦٧هـ)، وقد أنشأه الظاهر ليكون ميدانًا لتدريب جَيْشه وشَعبه علىٰ جميع ألعاب الفروسية، وصار الميدان مَحْفلًا رياضيًّا عظيمًا، فقد أراد الظاهر أن يُعَبِّئَ جيشَ مصر وشعبها للجهاد في سبيل الله في فترة الجهاد المُحْتدمة بينه وبين التتار والصَّلِيبِيِّين، فجَعَل هذا الميدانَ للتدريب، وصار أيضاً مكانًا تَرْوِيحِيًّا للاحتفالات والمَواسم والأعياد، وكانت تَتِمّ به جميع ألعاب الفروسية مِن سِبَاق الخيل، ورَمْي النُّشَّاب، ولَعِب الرُّمْح، ولَعِب الكُرة، والمصارعة.

وقد شَهِد هذا الميدانُ كغيره من المَيادِين استقبالَ الرسُل والقُصَّاد والسُّفَراء الأجانب والضيوف وكبار الشخصيات، وتَمَّ اشتراكهم في التمتع بما يَحْدث في الميدان من أنشطة متعدِّدة، وقد أُطْلِق علىٰ هذا الميدان عِدَّة تَسْميات، فكان يقال له: الميدان الأسود، وميدان العيد، والميدان الأخضر، وميدان السَّبَاق.

ونَسْتَنْتِج من كلام المؤرِّخين: أن الميدان الأسود كان يَشْغل الجزءَ الجنوبِي من المَيْدان من القلعة جنوبًا حتىٰ باب الوزير شمالًا، وأن ميدان العيد كان يَشْغل الجزءَ الشمالِيّ مِن باب النصر إلىٰ باب الحسينية. ينظر: «ميادين القاهرة في العصر المملوكي» لمحمد الشتشاوي [ص/٦٢/ طبعة الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة].

(١) ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي [٤/٣١٢].

(٢) هي أضخم تُرْبة وُجِدَتْ في جميع جَبَّانات مصر، وأعظمها مساحة وأكثرها نفقة. أمَر ببنائها المَلِكُ الظاهر بَرْقوق ونفَّذَها ابنُه المَلِك الناصر فرَج، لذلك عُرِفَتْ فيما بَعْد بـ: خانقاه الناصر فرَج بن بَرقوق، وقد أُنْشِئَتْ لتُؤَدِّي عِدَّةَ أغراضٍ، منها أن تكون مَدْفنًا للظاهر برقوق وأُسرته، ولتكون مسجدًا لإقامة الشعائر الدينية، ولتكون خانقاه للصوفية.

فعندما تُوفِّي السلطانُ بَرْقوق لَمْ يُدْفَن بمدرسته التي أنشأها بين القصْرَيْنِ، وإنما أوصىٰ أن يُدْفَن تحت أقدام المتصوِّفة والفقراء بالصحراء، وأوصىٰ ابنه السلطان فَرَج أن يُبْنَىٰ فوقهم تُرْبة، وقام فَرَج بتنفيذ وصية والده، وبدأ في بناء تُرْبة ومسجد ومدرسة وخانقاه، كذلك أخَذ في بناء مدينةٍ حولها عامرة بأسواقها وخانقائها، وحَمَّاماتها، وأوْقَف مالًا لكتابة مصحف شريف يُوضع في الخانقاه، وهو المصحف الذي نراه الآن في معرض دار الكتب المصرية. =

من الجَبل(١).

ومِن هذا: يتَبَيَّن أنّ القُبَّة المذكورة كانت واقعةً في الفضاء الكائن شَرْق خانَقاه السّلطان فَرَج بْن بَرْقوق وقُبَّة الأمير يُونس الدَّوَادَار(٢) بيْنَهما وبيْن الجَبل الأحْمر، وقد اندثرَتْ هذه القُبَّة الآن(٣).

لكن جزَم الأستاذ المُؤرّخ البَحَّاثة حسن عبد الوهاب(٤) في كتابه: «تاريخ

= وهذه الخانقاه تقع الآن في الجزء البحرِيّ من قَرَافة المَماليك التي يُطْلَق عليه خطأ اسم: «مقابر الخلفاء»، بدأ الناصر فَرَج في إنشائها (سَنَة: ٨٠١ هجرية) واستغرَق البناءُ فيها اثنَيْ عشر عامًا، إذ انتهىٰ (عام: ٨١٣ هجرية).
وعلىٰ الرغم أن هذا المَبْنَىٰ أُعِدَّ في الأصل ليكون مَدْفنًا لأسرة السلطان برقوق، إلا أنه اسْتُعْمِل كمدرسة تُدَرَّس فيها العلوم الشرعية. ينظر: «ملامح القاهرة في ألف سَنَة» لجمال الغيطاني [ص١٩٣ - ١٩٤].

(١) ينظر: «التِّبْر المسبوك» للسخاوي [٣/٢٩].

(٢) قُبَّة الأمير يونس الدَّوَادار موجودة الآن بالقَرَافة الشرقية بالقاهرة، وتقع شمال قلعة الجبل في الطريق المُؤدِّي إلىٰ القَرَافة الشرقية، وهي أقدم الآثار في دولة المماليك الشراكسة، ولم يُدْفَن فيها الأمير يونس؛ لكونه مات شهيدًا في سوريا. ينظر: «موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام» لعبد الرحمن زكي [ص/١٩٨].

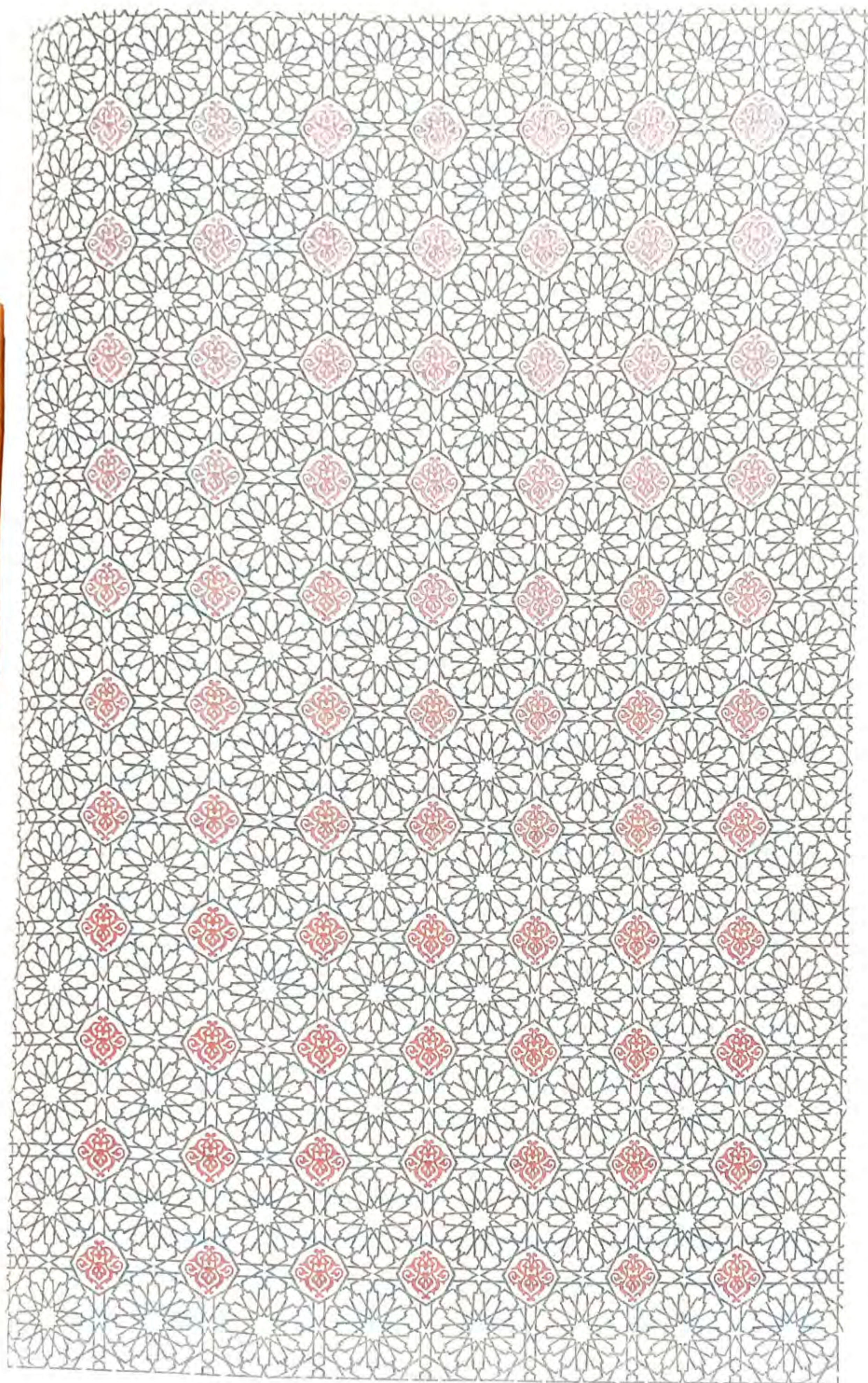
(٣) ينظر: «ميادين القاهرة في العصر المملوكي» لمحمد الششتاوي [ص/٦١/ طبعة الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة]. و«دليل مدينة القاهرة» لفاروق عسكر، وهو مشروع بَحْثِي مُقدَّم إلىٰ موقع الشبكة الذهبية بأبي ظبي بتاريخ: شهر سبتمبر/ أيلول (سنة: ٢٠٠٢م). وتعليق الأستاذ المؤرخ محمد رمزي علىٰ: «النجوم الزاهرة» [٧/٤١].

(٤) هو المُؤرِّخ الآثارِيّ العَلَّامة حسن عبد الوهاب المصري، أحد نَوابغ علماء الآثار الإسلامية في العصر الحديث، ومُكْتَشف العديد من الآثار الإسلامية، وصاحب الكثير من المؤلفات والأبحاث، عَمِل في ابتدائه مُصَوِّرًا في لجنة حِفْظ الآثار بالقاهرة، وسافَر الىٰ البلدان العربية، ودرَسَ عمائرها الأثرية، ثم عُيِّن مُفَتِّشًا للآثار العربية. وأنشأ مكتبةً خاصة احتوَتْ علىٰ نوادر في موضوعها.
ثم اخْتِير عضوًا في المَجْمع العِلْمي المصري، وكذا في الجمعية التاريخية المصرية، وفي المجلس الأعلىٰ للآداب والفنون. وله عِدّة كشوف وأبحاث ومؤلَّفات، أهمُّها: «مساجد القاهرة الأثرية»، و«ميدان صلاح الدين وما حوله من الآثار»، وتخطيط القاهرة»، و«بين الآثار الإسلامية». و(توفي سَنَة: ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م). ينظر: «الأعلام» للزركلي [٢/١٩٨].

المساجد الأثرية» [١/١٦١]. بكون المؤلِّف مدفونًا في جانب الإيوان الغَرْبِيِّ مِن المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة بمنطقة الصَّلِيبة(١)، وتابعَتْه على ذلك مؤلِّفةُ كتاب: «مساجد مصر وأولياؤها الصّالحون» [٣/٢٧٥].



(١) ويُؤَيّد هذا: ما ذكَره عَلِيّ باشا مبارك في «الخِطَط التوفيقية» [٥/٣٨]. أثناء وَصْفِه لجامع صَرْغَتْمش: أنَّ بالإيوان المُؤخَّر منه ضريحَ شيخٍ يقال له: «محمد قِوَام الدِّين»! كذا وقَع، ولعل هذا مِن تحريف الخَطَّاطِين، فإنّ قِوَام الدِّين لا يكون إلا الأَتْقَانِيّ، واسمُ «محمد» قَبْله لا معنَىٰ له إلا أن يكون تتِمَّةً لشيءٍ اندَثَر بعَوادِي الزمان.



الفصـل الثَّامن

دراسة حوْل كتاب «غاية البيان»

وفيه سبْعة مباحِث:

* **المبْحث الأوَّل**: التَّعريف بِالكتابِ وسبَب تأْليفِه.

* **المبْحث الثّاني**: مَحاسِن الكتاب وعوائِده.

* **المبْحث الثّالث**: مصادِر الكتاب ومَوَارِده.

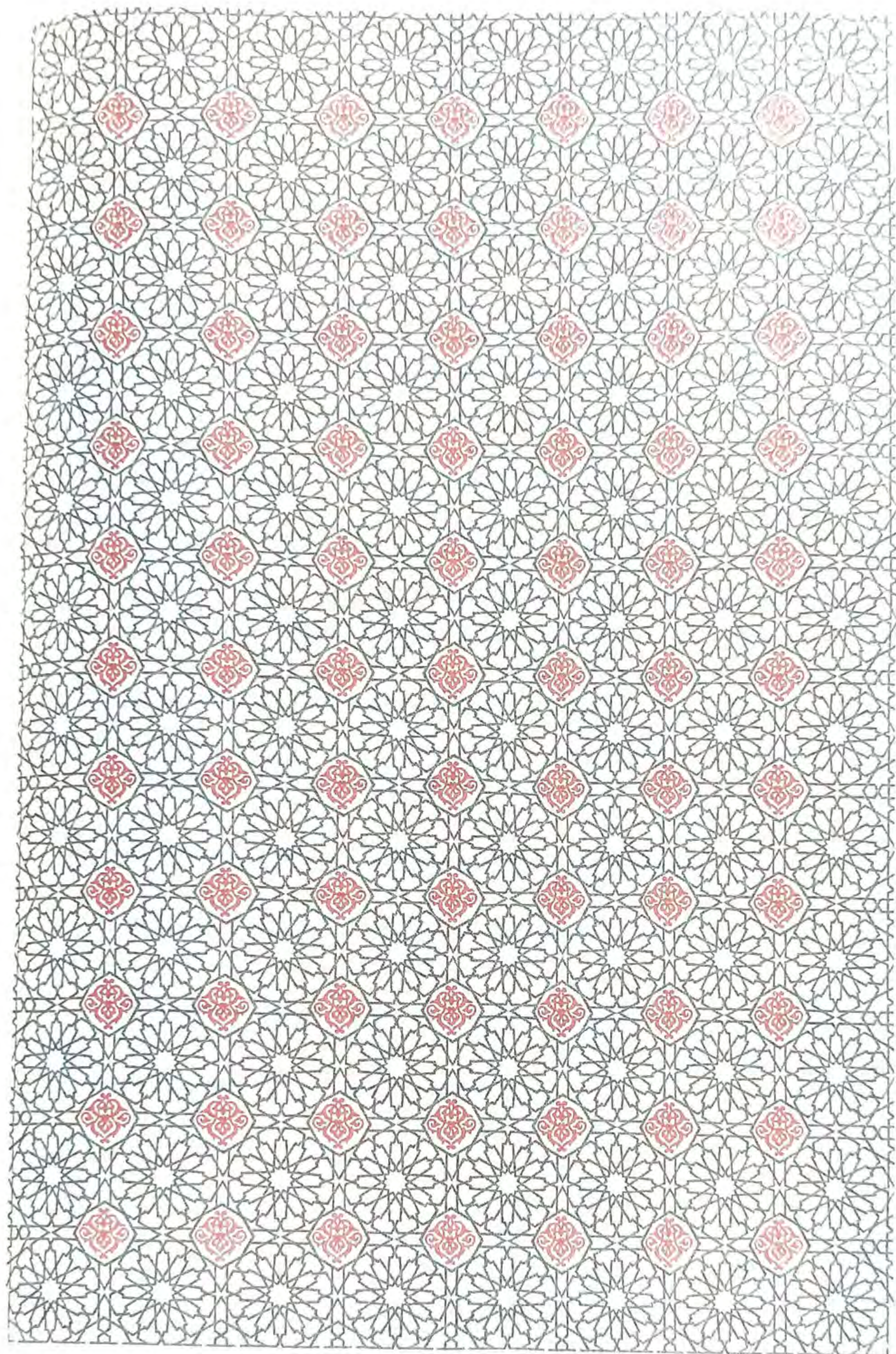
* **المبْحث الرّابع**: منهَج المؤلِّف.

* **المبْحث الخامِس**: فوائِد منثورة حوْل منهج المؤلِّف.

* **المبْحث السّادِس**: منزلة الكِتاب ومُؤَلِّفه عند مَن جاء بَعْده.

* **المبْحث السّابع**: توثيق نِسْبَة الكتاب إلىٰ مُؤلِّفه وبيان تاريخ تأليفِه.

* **المبْحث الثّامِن**: تحْقيق اسْم الكتاب.



الفصل الثَّامن
دراسة حوْل كتاب «غاية البيان»

المَبْحَثُ الأوَّل
التَّعريف بالكِتاب وسبَب تأليفه

التَّعْريف بالكِتاب

يَلْمَس كلُّ مُشْتغلٍ بالفقْه الحنَفي: كثرةَ تردُّد اسم العلَّامة الفقيه أمير كاتب الأَتْقانِيّ (المتوفَّىٰ سَنَة: ٧٥٨ هـ). وكذا اسْم كِتابِه الضَّخْم النفِيس: «غايَة البَيَان نادِرَة الزَّمان في آخِرِ الأوَان في شَرْح الهداية» في كثيرٍ مِن كُتُب المذْهَب الحنَفي، تارةً باسم المؤلِّف علىٰ ألْوان مُتباينة مثْل: «قالَ الأَتْقانِيّ»، أو «قال أمير كاتب»، أو «قال قِوَامُ الدِّينِ»، أو «قال الأُتْرَارِيّ»[1].

وتارةً باسمِ كتابِه علىٰ ألوان مُتبايِنة أيضًا، مِثْل: «قالَ في الغاية»، أو «قالَ في غاية البيان».

وهذا يدلُّ علىٰ أهمّيّة هذا الكتاب وصاحبه، بل كان عُمْدة بعضِ التّصانيف الكبرىٰ في «شرْح الهداية»، وغيرِها. كما سيأتي بيانُه إن شاء الله.

ولا ريْب أنَّ: «غايَة البَيَان في شَرْح الهِداية» هُو مِن أنفَس شروح «الهِداية/ للمَرْغِينَانِيّ» وأطْوَلها وأجَلِّها وأكثَرِها فوائِد وعوائِد، وقد كثُرَتْ ألْسِنةُ الثّناء عليْه مِن كبار العُلماء والمُؤرِّخين، سواء مِن أهل المذْهَب الحنَفي أوْ غيره، كما سيأتي تِبْيانه في موضعِه.

ومَن غَرْبَلَ الكتابَ وخاضَ غمَرَاتِه: استبانَ له أنّه لَمْ يكُن كتابًا مذْهَبِيًّا خاصًّا

(١) ويَتَصَحَّف كثيرًا بـ: «الأترازي»! كما مضىٰ التنبيه عليه.

بالفقْه الحنَفي وَحْده، بَل هُو في الحقيقة موْسوعة فقهيّة شاملة لمذاهِب كثيرٍ مِن الفقهاءِ؛ الأئمَّةِ الأرْبعةِ وغيْرِهم.

سبَب تأليفِه

أمّا سبَب تأليفه: فلنَدَع المؤلِّف يَقُصُّه علينا، فإنَّه قال في دِيباجة الكتاب: «لَمَّا رزقَنِيَ المَلِكُ العلَّامُ، حَجَّةَ الإسْلام، بقافِلَة العِراق مِن مدينة السَّلَام، سنة عشْرينَ وسبْعمائة؛ وقعْتُ في ديار مصرَ نصْفَ المُحَرَّم في السّنة الحادية والعشْرينَ والسّبعِمائة مِن الهجْرة النّبويّة، فالتمَس منّي مَنْ في قلْبِه صفَاء، وفي عَهْده وفَاء، الّذي كَانَ تعصُّبُه للمذهَب الحنَفِيّ والدِّينِ الحَنِيفِيّ: أنْ أشْرَحَ كتابَ: «الهِدَايَة في شرْح البِدَايَة».

فقلتُ: «النّهاية» لكُم كافِية، ومسائلُها وافِية.

قَالَ: ليسَ فيها إلا المنقول المَحْض عن السَّلَف، والمَعْلُول عندَ الخَلَف.

فقلْتُ: أنا مِن جُملةِ الصِّغار، و«الهِدَايَةُ» كتابُ الكِبار.

كِتَابُ الهِدَايَةِ دُرٌّ أَنِيقٌ ❖ وبَحْرٌ عَمِيقٌ بِلَا سَاحِلِ

قَالَ: إنَّا عرَفْنا حالَك، إذْ شاهَدْنا قِيلَك وقالَك، في شرْحِك للأصول، مِن الجواب والسُّول.

شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُها مِنْ أَخْزَم

فَبَعْدَ ذلك: أَجَبْتُ السُّؤَالَ، وجُبْتُ المَقالَ، فشرَعْتُ في الشَّرْح حين جاوزْتُ الثلاثينَ بِعَقْد البِنْصَر، مع رفْعِي الوسْطَى والخِنْصِر، مُستعينًا باللهِ العَلِيّ، الكافي القوِيّ، بشَرْط أنْ أَحُلَّ مُشْكِلات «الهِدَايَة» لفْظًا ومَعْنًى، وتقْدير السؤَالات، وتقرِير الجَوَابات. وأُورِد الأسْولَةَ والأجْوِبَةَ، كما ترْتضِيه الأحِبَّة، وأُبَيِّنُ مَزَلَّ أقدامِ الشَّارِحِينَ، وموْقِفَ أقلامِ المُقلِّدين، فسمَّيتُه: «غايَة البَيَان نادِرَة الزَّمان في آخِرِ الأوَان»، واللهُ المُستعان، وعليْه التُّكْلَان».

المَبْحَثُ الثاني
مَحاسِن الكتابِ وعوائِده

مَحاسِنُ هذا الكتابِ كثيرة متعدِّدة، وطَوالِعُ أنواره مُضِيئة مُشْرِقة، ويُمْكِن ترْتيب هذه المَحاسِن والإشراقات تحتَ الخطُواتِ التّالية:

١ ـ انفِراد المؤلِّف بالنَّقلِ عَن كُتُبٍ نادِرة (إمَّا مفقودة عند مَن جاء بَعْده، أو قليلة الوجود في الأعْصار المتأخِّرة) مِن تصانيف مُتقدِّمي كبارِ أئمَّة المذْهَب الحنَفي خاصَّة وغيرِهم عامَّة، وبِواسطتِه نقَلَ كثيرٌ مِن المتأخِّرين عن هذه الكتُب تصريحًا أوْ تلويحًا، وربّما لا يُصَرِّحون بذلِك، كما هو دَيْدن البَدْر العَيني في كتابِه: «البناية في شَرْح الهِداية»!

هذا بالإضافةِ إلىٰ نقولاتٍ أخْرىٰ نفيسة مِن كُتبٍ مفْقودة ـ فيما نعْلَم ـ في النَّحو والأدَب والشِّعر والحديث والتّفسير وغيرها مِن الفنون.

٢ ـ اهتِمام المؤلِّف بحكايةِ المذاهِب الفِقْهية وأدلَّتها ومُناقشتها وغَرْبلتها والرّدّ علىٰ المُخالِفين، وقد يَطُول نَفَسُه في هذا الصّدد وقد يَقْصُر.

٣ ـ الاحتِفاء البالِغ بالقواعد الفقهية، والتراتيب الأُصوليّة، وإيراد الشّواهد النَّحْوية والبلاغيّة والشِّعْرية، والأمثال العربية.

٤ ـ الدِّقة البالغة في نُقولاته عن كُتُب أهل مذهبِه خاصَّة؛ بحيث كان لا يَنْقُل منها بالمعْنىٰ أو الاقتِضاب إلا نادرًا، وقد حافَظَ بهذا الصنيع علىٰ معْرفة كثير مِن أقْوال الأئمَّة الأوائل ـ كما وصَلَتْه ـ في أدلَّة المذهب ودقائِق مسائلِه.

◉ نقولات المؤلِّف من الكتُب النّادِرة المُسْنَدة

٥ ـ **ومِن محاسنِه**: أنّه وقَف علىٰ جملةٍ مِن الكتُب المُسْنَدة النَّفيسة الّتي لَمْ

تَصِلْنا اليوم إلا محْذوفةَ الأسانيد أوْ مبتورةً في عدَّة مواضع! ومن أمثلة ذلك:

أ ـ تصانيف العلَّامة أبي بكْر الخصَّاف، مِثْل: «أدب القاضي» و«أحكام الوقف»، و«كتاب النفقات»، وغيرها، فقد نقَل منها أحاديثَ وآثارًا كثيرةً مُسْندة لا تكاد تَجِدها في المطْبوع من الكتُب المذْكورة أصلًا.

ب ـ وكـ: «مختصر أبي الحسَن الكرْخي»، ويَنْقُل منه جملةً مِن الأسانيدِ المرْفوعة والموْقوفة والمقْطوعة عَن السَّلف والأئمَّة الماضِين، وهذا «المخْتصر» ـ معَ كونِه غيرَ مطْبوع ـ قد تتبَّعْنا كثيرًا مِن نُسَخِه ـ ولا يكاد يُوجد إلّا مع شُروحِه ـ فلَمْ نَظْفر فيه بتلْك الأسانيد ولا طَرَفًا منها! وإنّما وجَدْنا بعضَها هناك مُعلَّقًا وحسْب!

ت ـ كتاب: «المُجَرَّد» للحسَن بْن زياد اللؤْلُؤِيّ. وقد نقَل عنْه جملةً من الأسانيدِ المرْفوعة والموْقوفة النّادِرة.

ج ـ كتاب: «السِّيَر الكبير»، لمحمّد بْن الحسن الشيْبانِيّ، وهو يَنْقُل منه أيضًا جملةً مِن الأسانيد المرْفوعة والموْقوفة والمقْطوعة عن السلف والسابِقين، وهذا الكتاب قد تتبَّعْنا كثيرًا مِن نُسَخه ـ ولا يكاد يوجد إلا مع شُروحه ـ فلَمْ نَظْفر فيه بتلك الأسانيد ولا بعضها! وإنما وجَدْنا أفرادًا منها معلَّقةً وحسْب!

د ـ وكذا كان يَنْقُل الأخبارَ المرْفوعةَ والموْقوفة بالأسانيد مِن: «معْجم الصحابة» لابن شاهين.

ز ـ وكذا كان نقلَ جملةً من الأسانيد من كتاب: «كَشْف الآثار الشّريفة، في مناقب أبي حنيفة/ وهو كتاب مُسْنَد»، لأبي محمّد الحارِثِيّ.

وَنقَل غيرَ ذلك مِن تلك التَّصانيف الّتي لَمْ نَظفَر بوجودٍ لها في كثير مِن فهارس المكْتبات العامّة والخاصّة في جَنَبات العالَم.

٦ ـ وقَد كان ميْلُ المؤلِّف الشَّديد للمذْهب الحنَفي جَعلَه كثيرَ الافْتراع لأدلَّةٍ دقيقةَ لم يُسْبَق إليْها في سبيل نُصْرة ما هو بسبيلِه، مع انفِراده بأجْوبَةٍ كثيرة مُبْتَكرة في دَرْء أدلَّة المُخالِفين والاعتراض عليها.

٧ ـ كما كان المؤلِّف كثيرَ التَّرجيح في المَذْهَب، والاعتراض على الأقْوال الضَّعيفة فيما يَراه، وتحْرير ذلك بما يدلّ على يقَظةٍ عالية، ومعرفةٍ قوية.

٨ ـ وقد اعتنَى كثيرًا ببيان المسائِل المرْجوحة أو المغْلوطة في كلام صاحب: «الهداية»، وأرْدَف ذلك بتَتِمَّات وتعقُّبات مُهِمَّة في بابها.

تعقُّباته وتَتِمَّاتُه على صاحِب الهِداية

أمّا تعقُّبَاته على المَرْغِينَانِيِّ فهي كثيرة مُتعدِّدة، كـ: إكمال نَقْصٍ، أوْ تقْويم خطأٍ، أو إثبات تناقُضٍ، أو إصْلاح غلَطٍ، أوْ تسْديد قولٍ، ونحو ذلك. ومِن هذا القَبيل:

أ ـ قولُه في «كتاب الحج» ـ مُتعقِّبًا قولَ صاحب «الهداية» ـ: «(ثُمَّ إذَا أَعَادَهُ وَقَدْ طَافَهُ مُحْدِثًا؛ لَا ذَبْحَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَعَادَهُ بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ)».

قالَ المؤلِّف: «وهذا سَهْوٌ مِن صاحِب «الهِداية»؛ لأنَّ تأخير النُّسُك عن وقْتِه يُوجِب الدَّمَ عندَ أبي حنيفةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فكيفَ لا يكونُ عليْه الذبْحُ إذا أعاد طوافَ الزّيارة بعد أيام النحر، وقد حَصَل تأخير النسُك عن وَقْته؟ على أنَّ الروايةَ في كُتبِ مَن تقدَّمَه بخلافِ ذلِك».

ب ـ وقولُه في «كتاب الحجّ» أيضًا ـ بعد أن شَرَح قولَ المَرْغِينَانِيِّ ـ: «(فَإِنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِ حَلَالٍ، أَوْ قَلَّمَ أَظَافِرَهُ؛ أَطْعَمَ مَا شَاءَ، وَالوَجْهُ فِيهِ مَا بَيَّنَّاه)».

قالَ المؤلِّف: «فأقولُ: هذا الذي بيَّنْتُه على حَسب ما يَقْتضيه كلامُ صاحِب «الهداية» مِن الشرح، فأمَّا عبارتُه فهي مُشْكِلة جِدًّا...». وشرَعَ في بيان ذلك.

ج ـ وكذا قولُه في «كتاب الحج» أيضًا: «قولُه: (فَإِنْ بَعَثَ القَارِنُ هَدْيًا، وَوَاعَدَهُمْ أَنْ يَذْبَحُوهُ فِي يَوْمٍ بِعَيْنِهِ، ثُمَّ زَالَ الإِحْصَارُ...). إلىٰ آخِره.

قالَ المؤلِّف: «قيَّدَ بالقارِن في «الهِداية»، وليسَ فيه كثير فائِدة؛ لأنَّ الحُكْم في المُفْرِد بالحجّ كذلِك، ولهذا وَضَع القُدُورِيُّ هذِه المسْألةَ في مُطْلق المُحْصَر، ولَمْ يُقَيِّد بالقارِن؛ فقالَ: «وإذا بَعَثَ المُحْصَرُ هَدْيًا». ولَمْ يُقَيِّد في «الجامع الصغير» أيضًا بالقارِن؛ بل وضَع المسْألةَ في المُحْصَر بالحجِّ، علىٰ أنَّه كانَ ينبغي أنْ يقولَ صاحبُ «الهِداية»: هَدْيَيْنِ؛ لأنَّ القارِن المُحْصَر يبْعَث بِهَدْيَيْنِ».

ح ـ قوله في كتاب النّكاح بعد أنْ ذَكَر قولَ المَرْغِينَانِيّ: «قوله: (وَلَا فَصْلَ فِيمَا رَوَيْنَا، وَالقَدِيمَةُ وَالجَدِيدَةُ سَوَاءٌ؛ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا)».

قال المؤلِّف: «أراد به: الحديثَيْنِ المذكورَيْنِ قبْل هذا، ولكن هذا تَكْرار مِن صاحِب «الهداية» بلا فائدة؛ لأنَّ عدَم الفَصْل فيما رواه يُعْلَم مِن قوله: (لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا). وما كان يُحْتاج إلىٰ ذِكْرِهما جميعًا».

خ ـ وقالَ في كتاب النّكاح أيضًا: «قالَ صاحِب «الهِداية»: (الِاسْتِحْبَابُ: قَوْلُ بَعْضِ المَشَايِخِ. وَالأَصَحُّ أَنَّهُ وَاجِبٌ).

قالَ المؤلِّف: «ولنا فيه نَظَرٌ؛ لأنّ محمدًا لَمْ يَذْكُر في «الأصل» بلفظ الوجوب؛ بل قالَ «يَنْبغي له أنْ يُراجِعها».

د ـ وقالَ في كتاب الطّلاق: «قوله: (وَكَذَا لَوْ قَالَ: اخْتَارِي اخْتِيَارَةً، فَقَالَت: اخْتَرْتُ).

قالَ المؤلِّف: «أي: تقَع الواحدةُ البائنة؛ وإنْ لَمْ يَذْكر النفْسَ في أحد الجانِبيْنِ؛ لأنَّ الاختيارةَ لَمَّا ذُكِرَتْ بتاءِ الوحْدة؛ دلَّتْ علىٰ اختيارِ النفْس، وذاك لِمَا قالَ فخرُ الإسلامِ البَزْدَوِيُّ وغيرُه في «شروح الجامِع الصّغير»: إنَّ اختيارَها

نَفْسَها هو الّذي يتفرّد ويَتَعدَّد، فأمَّا اختيارُها زوْجَها فلا.

وهذا صحيحٌ ؛ فإنَّه ربَّما يتفرَّد اختيارُها نَفْسَها بأنْ يكون ذلك بطلاقٍ واحد، ويتعدَّد أيضًا بأنْ يكونَ بتطْليقاتٍ ؛ ولكن يَتَناقَض هذا بِما ذَكَر قبْل هذا بقولِه: (فَلَا يَكُونُ ثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَىٰ الزَّوْجُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الِاخْتِيَارَ لَا يَتَنَوَّعُ).

بيانُ التَّناقُض: أنّه أثبَت هنا في اختيارِها نَفْسَها التّفردَ والتعدُّد، ولا يكون التّفرّد والتّعدُّد في اختِيارِها نفْسَها ؛ إلّا إذا كان الاختِيارُ مُتنوِّعًا، وقَد نفَىٰ التّنوّعَ ثَمَّة بقولِه: (لِأَنَّ الِاخْتِيَارَ لَا يَتَنَوَّعُ).

ولئِنْ قالَ قائِل: لا يَثْبُت التناقُض ؛ لأنّ الاختيار هنا غير الاختيار ثَمَّة ؛ لأنّ الاختيار هُنا اختيارها نَفْسَها، وثَمَّة يجوزُ أنْ يكون اختِيارها زَوْجَها.

قلْتُ: مثْل هذا الكلامِ لا يقَع إلا عمَّنْ ليسَ له لُبٌّ، فكيف يقال ذلك ؛ وقد نادَىٰ المصنِّفُ بأعْلَىٰ صوتِه: (الوَاقِع بِهَا بَائِن ؛ فلَا يَكُونُ ثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَىٰ الزَّوْجُ). وإنَّما يكونُ الوقوعُ إذا اختارَتْ نفْسَها، لا إذا اختارَتْ زوْجَها.

فعُلِمَ أنَّ المُراد مِن الاختِيارِ في الموْضعَيْنِ: هو اختِيارُها نفْسَها، وقَد أثبَتَ فيه التنوُّع في هذا المقامِ، ونفَىٰ ثَمَّة ؛ فثبَتَ التّناقُض».

ذ ـ وقال في باب ثبوت النَّسَب: «وما ذكَرَه صاحبُ «الهداية» في تعليل قولِهما بقوله: (لِأَنَّ الفِرَاشَ قَائِمٌ بِقِيَامِ العِدَّةِ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنه إنْ أرادَ بقيام الفِراش: كونَ المرأةِ منكوحةً في الحال ؛ فليسَتْ كذلك ؛ لأنّ النّكاح قد زال بالوفاة والبَيْنُونَة، وإنْ أراد بها: قيامَ الحِلّ ؛ فليس كذلِك ؛ لأنّ الحِلّ مُنْتَفٍ بعد الوفاة والبَيْنُونَة، وهو قلَّدَ في إطلاق هذا اللفظ: فخْرَ الإسْلام البَزْدَوِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ في «شرح الجامع الصغير»...».

ر ـ وقالَ في باب ثبوت النَّسب: «فعَنْ هذا: عرفْتَ أنّ صاحِب «الهداية»

ترَكَ قيْدَيْنِ في المسْألة، فلا بُدَّ مِن ذلِك، أحدُهما: عدَم إقْرار الزَّوج بالحَبَل، والآخَر: عدَم كون الحَبَل ظاهرًا».

ز ـ وقالَ في باب الولَد مَن أحقُّ به ـ بعْد أنْ ذَكَر قولَ المَرْغِينَانِيّ ـ: (قولُه: (وَلِهَذَا يَصِيرُ الحَرْبِيُّ بِهِ ذِمِّيًّا)».

قالَ المؤلِّف: «أي: بالتزوُّج، وهذا خلاف الرّواية، وقَع سهوًا؛ لأنّ الرواية محْفوظة في سائِر كُتُب «السِّيَر»: أنَّ الحرْبِيّ إذا دخَل دارَنا بأمانٍ، فتزوّج ذِمِّيةً؛ لا يصير ذِمِّيًا. وقد نقَلَ صاحبُ «الهِداية» نفْسُه أيضًا روايةَ «الجامِع الصّغير» في كتاب «السِّيَر» هكذا..».

س ـ وقال في كتاب النّفقة: «وأمّا إذا كان الزّوج مُعْسِرًا والمرأةُ مُوسِرة: لَمْ يَذْكر صاحبُ «الهِداية» هذا القِسْمَ في تفسير قول الخَصَّاف، ولا أدْري كيف ذهَبَ عنه، ولا بُدَّ مِن ذِكْره».

ش ـ وقالَ في كتاب العَتَاق: «قولُه: (ثُمَّ جَعْلُهُ سَبَبًا فِي الحَالِ أَوْلَى). أي: جَعْلُ التَّدْبِير، وهذا هو المذْهَب عند أصحابنا رحمهم الله تعالىٰ، وما قاله صاحبُ «الهداية»، قُبَيْل باب: عِتْق أحَد العبديْنِ بقولِه: (فِي المُدَبَّرِ يَنْعَقِدُ السَّبَبُ بَعْدَ المَوْتِ). فذاك منه تناقُضٌ لا مَحالةَ، وقد ذكرْناه».

ص ـ وقالَ أيضًا في كتاب النّكاح أيضًا: «ثمَّ لا يجوزُ له أنْ يتزوَّجَ الكبيرةَ أبدًا، ولَمْ يَتعَرَّض له صاحبُ «الهِداية»؛ لأنَّ مجرَّد نكاح البنتِ يُحَرِّم نكاحَ الأمّ... ويجوز له أنْ يَتزَوَّج الصّغيرة إذا لَمْ يدخُل بالكبيرة، فإذا دخَل فلا يجوزُ له أنْ يتزَوَّج الصَّغيرةَ أبدًا؛ لأنَّ الدّخولَ بالأُم يُوجِبُ تحْريمَ نكاح البنتِ بالنّص، ولَمْ يَتعرَّض له أيضًا».

ض ـ وقالَ في النّكاح أيضًا: «قولُه: (لَكِنَّهَا مُسَبِّبَةٌ فِيهِ). أي: لكن الكبيرة

مُسَبِّبة للإتلاف؛ لأنّها مُباشرة، وما كان يحْتاج صاحبُ «الهداية» إلىٰ أن يقول بكلِمة الاستِدْراك بيْن اسْم «إنَّ» وخَبَرها؛ لأنَّه لا يصحُّ أنْ يقال: إنَّ زيدًا لكنّه مُنْطَلِق، وهذا لأنَّ قولَه: (مُسَبِّبَةٌ). وقَع خَبَرَ إنَّ في قولِه: (لِأَنَّهَا)، وإنْ أكَّدَتْ ما كان علىٰ شرَف السّقوط».

ط ـ وقال في النّكاح أيضًا: «وكان الواجِب علىٰ صاحب «الهِداية»: ألَّا يَذْكُر هذا اللفظَ أصلًا، ويُغَيِّر لفْظ السّبب إلىٰ العِلَّة في قولِه: (لَيْسَ بِسَبَبٍ). كما لَمْ يَذْكرْه سائرُ أصْحابنا في «المبْسوط» وغيره».

❁ تَتِمَّاتُه وفوائِده علىٰ «الهِداية»

٩ ـ وأما تَتِمَّاتُه علىٰ صاحِب «الهداية»؛ من باب تكثير الفوائد، وتحْصيل العوائِد، فهذا أيضًا ممَّا وقَع مِن المؤلِّف مرارًا كثيرة. ومِن جملة ذلك:

أ ـ قوله في «كتاب الحج»: «هذا الّذي ذكرْناه إلىٰ هنا: حُكْمُ المُفْرِد بالحج، وحُكْم المُفْرِد بالعُمرة، ولَمْ يَذْكُر هنا صاحبُ «الهداية»: حُكْمَ القارِن والمُتمَتِّع، فنحن نَذْكره تكثيرًا للفائدة».

ب ـ وقالَ في كتاب الحجّ أيضًا: «وهنا مسائِل يَلِيق ذِكْرُها بهذا الموضِع تكثيرًا للفائِدة»، وساقَها.

ت ـ وقالَ في كتاب الجنائِز: «وهنا مسائِل ذكَرَها في «الزّيادات»، نذْكُرُها تكثيرًا للفائِدة». ثمَّ ساقَها.

ث ـ وقالَ أيضًا في كتاب الحجّ؛ بعد أنْ ساقَ جملةً من المسائِل: «وهذِه المسائِل ذكرناها تكثيرًا للفائِدة، وإن لم تُذْكَر في المتْن».

ج ـ وقالَ في كتاب النِّكاح بعْد أنْ ساقَ جملةً من المسائِل: «وإنَّما ذكَرْنا هذه المسائِل تكثيرًا للفوائِد».

ح ـ وقالَ أيضًا في كتابِ النّكاح بعد أن ساقَ جملةً منَ المسائِل: «وإنَّما كتَبْتُ هذه المسائلَ تكثيرًا للفوائد، وإن لم يَذْكُرها صاحبُ «الهداية»..».

خ ـ وقالَ أيضًا في كتاب النّكاح بعد أن ساقَ جملةً من المسائِل «وإنَّما ذكرْنا هذه المسائلَ؛ تكثيرًا للفوائد وتتميمًا للعوائِد».

د ـ وقالَ أيضًا في كتاب النّكاحِ بعدَ أَن ساقَ جملةً من المسائِل: «وهذه التَّفْريعات لَمْ يذكرْها صاحبُ «الهِداية»، وإنَّما ذكَرْناها تكثيرًا للفوائد؛ لمَنْ يطلُب الزَّوائِد».

ذ ـ وقالَ أيضًا في كتاب النّكاح بعدَ أنْ ذَكَر جملةً من الفروع: «وقد ذكَرْنا هذه المسائِل تكثيرًا للفائدة، وإنْ لَمْ يذْكُرْها صاحبُ «الهداية»...».

ر ـ وقال في كتاب الطّلاق: «اعْلمْ: أنَّ قولَ الرّجلِ لامْرأتِه: أنتِ طالق في رمضان؛ مثْل ما ذكرْنا في: أنتِ طالق في غَدٍ، فإنْ لَمْ تكن له نية فهي طالق حين تَغِيب الشمسُ مِن آخِر يوم من شعبان؛ لأنَّه حينئذٍ يُوجد الجزءُ الأوَّل مِن رمضان، وإنْ نوَىٰ آخِرَ رمضان؛ فهو علىٰ الخلاف المتقدِّم، وهذه مسألة «الأصل»، ذكَرْناها تكثيرًا للفائدة؛ وإنْ لَمْ يذكرها صاحبُ «الهداية»..».

ز ـ وقال في كتاب الطلاق أيضًا: «وقد ذكَرْنا هذه المسائل؛ تكثيرًا للفوائد، وإنْ لَمْ يذكرها صاحبُ «الهداية»».

س ـ وقال في كتاب الطلاق أيضًا: «وقد ذكَرْنا هذه المسائل؛ تكثيرًا للفوائد، وإنْ لَمْ تُذْكَر في «المتن»..».

ش ـ وقال في آخِر كتاب الإيلاء: «وإنَّما بيَّنَّا حُكْمَ إيلاء أهل الذِّمّة ـ وإنْ لَمْ يَذْكرْه صاحبُ «الهداية»؛ تكثيرًا للفوائد، كما هو دَأْبُنا».

ص ـ وقالَ في كتاب الظِّهار بعد أن ساقَ جملةً من الفروع: «وإنَّما ذكرْنا

هذه المسائِل ؛ تكثيرًا للفوائِد ؛ لمَنْ يَطْلب الزَّوائِد».

ط ـ وقالَ في باب العِنِّينِ وغيرِه: «وهذِه المسائِل كتَبْناها ؛ تكثيرًا للفوائِد».

ظ ـ وقالَ في كتاب النَّفقة: «وهذِه المسائِل: ذكرْناها تكثيرًا للفوائِد، وإنْ لَمْ يَذْكرها صاحبُ «الهداية»..».

ع ـ وقالَ في أواخِر كتاب النّفقة بعد أنْ ذَكَر جملةً من المسائِل: «وإنَّما كتَبْناها تكثيرًا للفوائِد، وإنْ لَمْ يكُن لها ذِكْرٌ في هذا الموضِع في المتن».

۞ إشاراته إلى بعض مَنْهج المَرْغِينَانِيّ

١٠ ـ كما كان للمؤلِّف إشاراتٌ حَسنة حول بيان منهج صاحب «الهداية» ومصادره، نَثَرها في شَرْحه، ومنها:

أ ـ قوله في كتاب الطلاق: «المُصنِّفُ في هذا الكتاب يَذْكُر مسائل الكتابَيْنِ: «مختصر القُدُورِيّ»، و«الجامع الصغير» بسبيل الأصالة، ثم يُفَرِّع عليها ما يَلِيق بالموضع مِن مسائل «الأصل» وغيره».

ب ـ وقالَ في كتاب الحدودِ: «اعلمْ أوَّلًا: أنَّ وَضْع كتاب «الهداية» على بيان مسائل «الجامِع الصّغير» و«القُدُورِيّ»، ففي كلّ موضِع يَذْكُر لَفْظَةَ: «قالَ»، يُريد به محمّدًا أو القُدُورِيَّ. وهنا ذكَر لفْظ: (قَالَ). ولَمْ يُرِد به أحدًا منهما، فكان على خلاف وَضْعِه، وكانَ ينبغي أنْ يقولَ: قالَ العبدُ الضعيف ؛ بإسناد الفعلِ إلى نَفْسه، أوْ يقول: اعْلم أنَّ الوطْء المُوجِب للحَدّ هو الزِّنا ؛ حتّى يرتَفِع الالتِباس(١)».

د ـ وقالَ ـ مُعلِّقًا على قول صاحِب «الهِداية» ـ: «قولُه: (وَمَوْضِعُهُ: أَوَائِلُ «الزِّيَادَات» فِي تَرْتِيبِ «الأَصْلِ»). أراد بترتيب «الأصْل»: ترتيبَ محمّد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ؛ لأنَّ محمداً رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ افتتحَ كتابَ «الزّيادات» بباب: «المَأْذُون» ؛

(١) وقد تعقبه في هذا البدرُ العينيُّ في «البناية شرح الهداية» [٦/٢٩٤].

لأنَّ أبا يوسف كان يُمْلِي، وكانَ ابنُ محمّدٍ يكتُب تِلك «الأمالي»، وكان محمدٌ يَجْعل تلك الأبْوابَ أصلًا ويَزِيد عليْها مِن عندِه ما تَتِمّ به تلك الأبوابُ، فكان أصْلُ هذا الكتاب مِن تصنيف أبي يوسف، وزياداتُه مِن تصْنيف محمّد، فلِذلك سَمَّاه كتاب: «الزّيادات».

ولذلك اختلفَتْ أبوابُه، ولَمْ يَتَّفِق ترتِيبُها، ووقَع مخالِفًا لسائِر الكتُب؛ لأنه تبَرَّكَ بـ«أمالي» أبي يوسف، وقد رتَّبه بعضُ مشايخِنا[1]».

تَقْرِيظه للكتُب والمُصنِّفِين

١١ ـ هذا زيادة عَلىٰ تَقْرِيظاتِه لجملةٍ مِن تصانيفِ أئمَّة المذْهب الأوائل وبيان قُرْبها منه أوْ بُعْدها، مع تِبْيان مراتِب أصحابِها مِن العِلْم والمَكانة. فمِنْ ذلك:

أ ـ أنَّه قال في حقّ القُدُورِي: «والشّيخ أَبُو الحُسين القُدُوريّ أجَلُّ منْصِبًا مِن أنْ يَزِلَّ قَدَمُه في هذا القَدْر، وهو بحْرٌ زَخَّار في الفقْه، وغَيْثٌ مِدْرَار في الحديث، ونَاهِيك مِن دليلٍ علىٰ غَزَارة عِلْمِه: شَرْحُه لـ«مختَصَر الكَرْخِيّ»، فإذا طالَعْتَه عرَفْتَ أنَّ مَحلَّه في الفقْه كَانَ عند العَيُّوق[2]، لا ينالُه يَدُ كلّ أحد، ويَرْجع طرَفُ النّاظر إلَىٰ منزلتِه عن كَلَالٍ ورَمَدٍ».

ب ـ وقالَ في حقِّ الطَّحاويّ بعد كلامٍ: «لا معْنَىٰ لإنكارِهم علىٰ الشَّيخ أبي جعْفر الطَّحَاوِيّ؛ لِأَنَّهُ ممّا لا يُتَّهَم في غَزَارة عِلْمِه، واجتِهاده، ووَرَعِه، وتقدُّمِه في معْرفة المذاهِب، وقد وُلِدَ سَنَة ثمانٍ وثلاثينَ ومِائَتيْن، وتُوفِّي سَنَة إحدَىٰ وعشْرين وثلاثمائة. كذا قَالَ ابنُ الجوزيّ في كتاب: «الانتصار»[3].

---

(١) وهو الإمام أبو عبد الله الزعفراني. والزعفرانِيُّ هذا: تلميذُ محمد بن الحسن. كذا جاء في حاشية نسخة: «ض»، و«م»، و«تح».

(٢) **العَيُّوقُ**: نَجْمٌ أحْمَرُ مُضِيءٌ في طَرَفِ المَجَرَّةِ الأيْمَنِ، يَتْلُو الثُّرَيَّا ولا يَتَقَدَّمُها. ينظر: «القاموس المحيط» [ص/٩١٣/ مادة: عوق].

(٣) **الظاهر**: أنه يعْنِي كتاب: «الانتصار لإمام أئمة الأمصار» لِسِبْط ابن الجَوْزِيّ، وما عَلِمْناه مطبوعًا،=

وأنه لا شكَّ قد ذَكَرَ الخلافَ بينَهم، بعد أنْ ثبَتَ عندَه، وقد بيَّنَ وجْه الخلافِ أيضًا، ثمَّ إذا أنكَر الخلافَ جماعةٌ نشَأوا بعْد الشّيخ أبي جعْفر الطَّحَاوِيّ بكثيرٍ مِن الزّمان، باعتِبار أنَّ الخلاف لَمْ يبلغْهم؛ فذاك ليس بحجَّة لهم عليْه؛ لِأَنَّ جَهْل الإنسان لا يُعْتَبر حُجّة علىٰ غيره، فإنْ شَكَكْتَ في أَمْر الشَّيخ أبي جعْفر الطَّحَاوِيّ؛ فانظر في كتاب: «شَرْح الآثار»، هل تَرَىٰ له نظِيرًا في سائِر المذاهِب، فضلًا عن مذْهَبنا؟ فمَا أصْدَقَ مَن قَالَ: «قَد بَيَّنَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ»[(١)].

وقالَ عنه في مكانٍ آخر: «وهو أقدَم منَ السَّرْخَسِيّ وأعلَم بمذاهب أصحابنا رحمهم الله تعالىٰ. وكان أبو جعْفر الطَّحَاوِيُّ تلميذَ الشَّيخِ أبي جعْفر بْن أبي عِمْران، وهُو تلْميذُ محمّد بْن سَمَاعَة، وهو تلْميذ أبي يوسُف ومحمَّد».

ح - وقالَ في حقّ أبي بكْر الجَصَّاص الرَّازِيّ: «والشَّيخُ أبو بكْر أحمد بنُ عَلِيّ الرَّازِيّ من كبارِ عُلماء العِراقِيِّينَ، وهو بالمَرتبةِ الأعلَىٰ، والدَّرجة القُصْوَىٰ في العِلْم والورَع، صاحِب التَّصانيف في الأصول والفروع وغيْر ذلِك، وشارِح كُتبِ أصْحابِنا، وكانَ مولِدُه سَنَةَ خمسٍ وثلاثمائةٍ، ومات سَنَة سبعين وثلاثمائةٍ».

خ - وقالَ في حقّ أبي الحسَن الكَرْخِيّ: «الشيخُ أبو الحسَن عُبَيد الله بْن الحُسيْن الكَرْخِيّ، أستاذ المُحقِّقين، وعِلْمُه، ووَرَعُه، واجتهادُه، وتصانيفُه أشهَرُ مِن الشَّمسِ، وهُو أستاذ أبي بكْر الرَّازِيّ».

وقالَ عنْه أيضًا: «وأرادَ بالكَرْخِيّ: الشّيخَ أبا الحسَن رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ، وهو

= وتُوجَد عنه نسخة خَطِّيَّة في المكتبة الآصفية بحيدر آباد بالهند (رقم/ ٣١٦٠)، وعنها نسخة مُصوَّرة في معهد المخطوطات العربية بمصر (رقم/٩١٤).
وله أيضًا: «الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح» وقد طُبع قديمًا في رسالة متوسطة، وقد طالعناه كله فلَمْ نَجد فيه ما يَنْقله المؤلفُ هنا، والأقرب أنه نقلَه مِن كتابه الأول.

(١) هذا مَثَلٌ شهِير يُضْرَب للشيء يَظْهَر بعد اسْتتارِه. ينظر: «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري [٢٧/١].

مِن كبار عُلمائنا العِرَاقِيِّين، أستاذ الشَّيخ أبي بكْر الجَصَّاص الرَّازِيّ، وغيره مِن المُجْتهدين، رضوان الله عليهم أجْمعين».

د ـ **وقال في حقِّ الحاكِم الشهيد**: «قُلْتُ: الإمامُ الحاكمُ الشّهيد أعرَف بمذْهب أصْحابنا، وكبارُ الأئمّة شَرَحوا كتابَه: «الكافِي»، وسَمَّىٰ كلُّ واحدٍ شَرْحه «مبسوطًا»، وكلامُه نَصٌّ في تحْقيق المذْهب».

ذ ـ **وقالَ في حقِّ الحَلْوَانِيّ**: «شمْسُ الأئمَّة الحَلْوَانِيّ مع تبَحُّرِه في العلوم ـ لا سيَّما الفقْه ـ ليس ممّنْ يُتَّهَم في هذا القَدْر».

ر ـ **وقالَ في حقّ خُوَاهَر زَادَه**: «وهو الإمام أَبو بكْر محمَّد بْن الحُسيْن البُخَارِيّ، ويُسَمَّىٰ: خُوَاهَر زَادَه؛ لأنَّه كانَ ابنَ أخت القاضي الإمام أبي ثابت قاضي سَمَرْقَنْد، وكان خُوَاهَر زَادَه إمامًا كاملًا في الفقه، بَحْرًا غزيرًا، صاحِب التّصانيف، و«مبسوطه» أطولُ المَباسِيط».

ز ـ ونقَلَ عنه حاجِي خليفة(١) أنَّه قالَ في كتابِه: «غاية البيان» في حقّ أبي البركات عبد الله بْن أحمد حافظ الدِّين، النسَفِيّ الحنَفي: (المتوفىٰ سَنَة: ٧١٠ هـ) ما نصُّه:

«إنّه لَمَّا نوَىٰ أن يَشْرحَ «الهداية»؛ سَمع به تاجُ الشَّريعة، وهو مِن أكابِر عَصْره، فقالَ: «لا يَلِيق بشأنِه»، فرجَع عمّا نوَاه، وشَرَع في أنْ يُصَنِّف كتابًا مثل «الهِداية»، فألَّف: «الوافي» علىٰ: أسْلوب «الهداية»، ثمّ شَرحَه وسمَّاه: بـ: «الكافي». فكأنَّه: شَرَح «الهداية». وهو إمام كامل، فاضل، نِحْرير، مُدقِّق..». انتهىٰ.

قُلنا: وهذا النّقْل غريبٌ لم نَظْفَر به في شيءٍ مِن نُسَخ «غاية البيان» الّتي

---

(١) في: «كشف الظنون [٢/١٩٩٧]».

بأيْدينا، فلعلَّ حاجِي خليفة ظَفِر به في بعْض حواشي «غاية البيان» منسوبًا للمؤلِّف، وإلّا فهُو مِن أوْهامِه المعْروفة.

١٢ ـ **وتتجلّى أهمِّيّة الكتابِ وعِظَم فائدتِه:** في أنَّ مؤلِّفه لم يَضَعْه لأهل مَذْهبه وحسْب، بل تجاوَزَ ذلك إلى تِبْيان مذاهِب أهل العِلم في أكثر المسائل، مع سياق أدلَّتهم ومناقشتها وإيراد الأَسْوِلة والأجوبة، بما جعَله مَعْلَمةً فِقْهية شامِلة؛ لا مجرّد كتابٍ في الفقْه الحنَفي وحسْب.

١٣ ـ **وممَّا زاد الكتابَ مُتْعةً ووَضَع له قَبولًا:** اتباعُ مؤلِّفه الأسلوبَ العِلْمِيَّ في شَرْحِه، مُتَنَكِّبًا عن تَعْقِيداتِ المُتَفَقِّهة وتَقَعُّرِهم في اللّفظ والإشارة، مُتَجنِّبًا الأساليبَ الأدبيّة المُوغِلة في الغموض والإغْراب، فجاء شَرْحُه خاليًا ـ في الجُملة ـ من ذلك كلِّه، مع سهولة اللّفظ، ووضوح المعنى، وجَزالةِ العبارة، ويُسْرِ تَطَلُّبِ الفائِدة في مواضعِها.

١٤ ـ **وأخيرًا:** إنَّ ما يراه القارئُ الكريمُ في مَدارِج هذا الكتاب من التُّؤَدة والرَّوِيّة، وتَرْك العَجَلة واستِصْحاب التّريُّث في غالِب خطواتِه، مع حُسْن التَّنظيم والتَّرتيب، والتَّحقيق والتَّهذيب، وتمْحيص الآراء والأفْكار، وغَرْبلة المذاهِب والأخْبار؛ يُدْرِك به أنَّ جملةَ سِتّةٍ وعشْرين سَنَة، وسبْعة أشهُر، وسبْعة عشر يومًا ـ المُدَّة الّتي استغْرَقَها المُؤلِّف في كتابةِ هذا الشَّرح الحافل ـ بُذِلَتْ في إنجاز هذا الكتاب؛ جديرةٌ بأنْ تَجْعلَ منه سِفْرًا نفيسًا تَفْتَخِر بمِثلِه المكْتبة الفقهيَّة، وتَحْتَفِي به المؤسَّساتُ الإسْلاميَّة.



المبْحَثُ الثَّالث
مصادِر الكتاب ومَوَارِده[١]

إنَّ المُطالِع لهذا الشَّرح النَّفيس: «غاية البيان» يَجِد أنَّه يَزْخَر بالكثير مِنَ النّقولات مِن مصادِر شتّىٰ في مختلفِ العلوم والفنون، سواء كُتُب التفسير، والحديث، والفقْه، والأصول، واللغة، والأدَب، والنحو، والمنطق، والفَلَك، والتاريخ، والتراجم، والبلْدان، والطّبّ والأدوية، وهذا يدلُّ علىٰ مَدَىٰ غَزارة عِلْم المؤلِّف، وإلمامِه الواسِع بالعلوم والمَعارِف، وسَعة دائِرة اطّلاعه.

ومِن مَحاسِن المؤلِّف ومَناقب كتابه: أنَّه كان أمينًا جِدًّا في النّقل؛ حيثُ ساق فِقْراتٍ متعدّدة من غالب هذه المصادِر التي يأْتي بيانُها، والكثيرُ منْها لم نَظْفَر ولو بأسْمائِه في فهارس المكْتباتِ العامَّة والخاصَّة الَّتي بين أيدينا[٢].

فحافَظَ لنا المؤلِّف بهذا الصنيعِ الجليلِ علىٰ معْرفة كثيرٍ مِن محْتويات هذِه المُصنَّفات، مع بيان نماذِج منها مسطورةٍ بها نَسْتَجلي طَرَفًا مِن مناهج مُؤَلِّفيها ومعْرفة بعضِ مواضيعها والفَنِّ الذي وُضِعَتْ مِن أجْلِه.

---

(١) لم نَذْكر من المصادر ما نقَله المؤلفُ عن غيره بواسطة، وهي مصادر كثيرة نادرة، واكتفَيْنا بما نقَله المؤلفُ بنفسه وحسب. كما لم نَذْكُر المصادر المذكورة في حواشِي المؤلِّف علىٰ الكتاب؛ لكونها ليست من صُلْب كتابه، وغالبُها قد ذكره المؤلفُ في غضون شَرْحه.

(٢) وهذا أَولَىٰ من التعبير بكونها مفقودة، فثَمَّة مكتبات ضخمة خاصة وعامة لم يَتِم فَهرستُها حتىٰ الآن، ولا يَزَال في الزوايا خبايا، وإلىٰ عهدٍ قريب لا زِلْنا نَقْرأ ونَسْمع عن صدور جملةٍ من الكتب النادرة التي كان بعضُهم يَظنُّها فُقِدَتْ منذ دَهْر!
بل نحن بعد أنْ قَطَعْنا شَوْطًا كبيرًا في هذا الكتاب كنَّا نَظُن أنّ النسخة المُسْنَدة من كتاب: «أدب القاضي/ للخَصَّاف» قد عفَا عليها الزمان، وعَبَثتْ بها جَوارِحُ الحَدَثان، حتىٰ أعثَرَنا اللهُ علىٰ نسخةٍ من الكتاب كانت مطمورةً في مجموعٍ فِقْهيّ لا يَدْرِي أحدٌ عن شأنها شيئًا! ومَن يَبْحث ويُثابِر ويَصْبر فإنه لا بُدَّ واجِدٌ ما يَسُرُّه ويُحْيِي ما اندرَسَ من عهودٍ طويلة من تُراث هذه الأُمّة المحمدية الخالدة.

ونحن نَذْكر ما تيَسَّر من تلك المصادِر التي اعتمَدَ المؤلِّف عليها في كل فَنٍّ من الفنون الماضي الإشارة إليْها.

أ ـ فنُّ التَّفسير.

١ ـ «التَّيسير في التَّفسير». لنَجْم الدِّين النَّسفِيّ.

٢ ـ «الكشَّاف». لجارِ اللهِ الزَّمخْشَرِيّ.

٣ ـ «معاني القُرآن وإعْرابه». لأبي إسْحاق الزجَّاج.

٤ ـ «تفْسير الكَوَاشِيّ». لموفَّق الدّين الكَوَاشِيّ.

٥ ـ «غريب القرآن». لابن قُتيْبة.

٦ ـ «معاني القرآن». للفَرَّاء.

٧ ـ «أحكام القرآن». للطَّحاوِيّ.

٨ ـ «أسباب نزول القرآن». للواحِدِيّ.

٩ ـ «أحكام القرآن». للقاضي بكر بْن العلاء.

١٠ ـ «تأويلات أهل السُّنة/ تفسير الماتُرِيدِيّ». لأبي منصور الماتُرِيدِيّ.

١١ ـ «شَرْح تأْويلات أهل السُّنّة/ لأبي منصور الماتُرِيدِيّ». لعلاء الدِّين العَالِم السَّمَرْقَنْدِيّ.

ب ـ فن الحديث وشروحه.

١ ـ «موطّأ الإمام مالِك/ برواية محمّد بْن الحسن».

٢ ـ «صحيح الإمام البخاري».

٣ ـ «صحيح الإمام مسلم».

٤ ـ «سنن الإمام أبي داود».

٥ ـ «جامع الإمام الترمذي».

٦ ـ «سنن الإمام ابن ماجه».

٧ ـ سنن الإمام النسائي».

٨ ـ «مسند الإمام أحمد».

٩ ـ «شرح معاني الآثار». للطَّحاوِيّ.

١٠ ـ «الآثار». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

١١ ـ «مُسْند أبي حنيفَة». لأبي محمّد الحارِثِيّ السُّبَذْمُونِيّ.

١٢ ـ «مصابيح السُّنة». للبَغَوِيّ.

١٣ ـ «أعْلام الحديث في شرْح صحيح البُخاري». للخَطَّابِيّ.

١٤ ـ «مَعالِم السُّنن». للخَطَّابِيّ.

١٥ ـ «الأَشْرِبَة وذِكْر اختِلاف النّاس فيها». لابْن قُتَيْبة.

ت ـ فنّ الفقْه

ويَشْمَل تصانيفَ المذاهِب الأرْبعةِ المشْهورة.

الكتُب المُعَوَّل عليْها في المذْهَب الحنَفي.

وهذه الكتُب كثيرة جِدًّا، ونحنُ نَذْكر هنا عُيونَها، مع الاهتِمام بالمصادِر الّتي أكثَرَ المؤلِّفُ من النّقلِ عنْها في كتابِه، فمِنْ ذلك[1]:

١ ـ «المبْسوط/أو الأصْل». لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ.

---

(١) راعَيْنا إثباتَ صورةِ اسم المصدر كما نقَلَه المؤلفُ ولو كان على أكثر مِن صورة، وعند اقتصارِه على تسْميةٍ واحدةٍ للكتاب غير التي طُبع عليها؛ فإنَّا نُثْبِت هذه وتلك معًا للفائدة ودَرْءًا للتشْتِيت.

٢ ـ «الجامِع الصغير». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٣ ـ «الجامِع الكبير». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٤ ـ «الزيادات». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٥ ـ «زيادات الزيادات». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٦ ـ «نوادِر الصَّلَاة/ رواية أبي حفْص الكبير». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٧ ـ «نوادِر الصَّلَاة/ رواية أبي سليْمان الجُوزَجانِيّ». لمحمد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٨ ـ «النّوادر/ رواية ابن سَمَاعة». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٩ ـ «النّوادر/ رواية هشام الرَّازِيّ». لمحمد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

١٠ ـ «النّوادر/رواية إِبْرَاهِيم بْن رستم». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

١١ ـ «السِّيَر الكبير». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

١٢ ـ «السِّيَر الصغير». لمحمّد بْن الحسن الشَّيْبانِيّ.

١٣ ـ «الخراج». لأبي يوسُف القاضي.

١٤ ـ «أدَب القاضي/ رواية بِشْر بْن الوليد الكِنْدِي». لأبي يوسُف القاضي.

١٥ ـ «النّودار/ رواية مُعلَّىٰ بْن مَنْصُور». لأبي يوسُف القاضي.

١٦ ـ «النّودار/ رواية بِشْر بْن الوليد الكِنْدِي». لأبي يوسُف القاضي.

١٧ ـ «النّودار/ رواية ابن سَمَاعَة». لأبي يوسُف القاضي.

١٨ ـ «النّودار/ رواية عليّ بْن الجَعْد». لأبي يوسُف القاضي.

١٩ ـ «صلاة الأثر». لهِشَام بْن عبد الله الرَّازِيّ.

٢٠ ـ «الكافي/ مختصَر الكافي». للحاكم الشهيد.

٢١ ـ «المُنْتَقَى». للحاكِم الشهيد.

٢٢ ـ «مختصر الكرخِيّ». لعُبَيْد الله بْن الحسين الكرخِيّ.

٢٣ ـ «مختصر الطَّحَاوِيّ». لأبي جعفر الطَّحَاوِيّ.

٢٤ ـ «مختصر القُدُورِيّ». لأبي الحسين القُدُورِيّ.

٢٥ ـ «المبسوط/شرح الكافي». للسرْخَسِيّ.

٢٦ ـ «شرح كتاب النفقات». للسرْخَسِيّ.

٢٧ ـ «المبسوط». لصدر الإسلام البَزْدَويّ.

٢٨ ـ «الأسرار». لأبي زيد الدَّبُوسِيّ.

٢٩ ـ «الأجناس». لأبي العباس الناطِفِيّ.

٣٠ ـ «الواقعات». لأبي العباس الناطِفِيّ.

٣١ ـ «الفوائِد الفقهيّة في شَرْح الهداية». لحَمِيد الدِّين الضَّرير.

٣٢ ـ «المُحيط البرْهاني». لابن مَازَة البُخَارِيّ.

٣٣ ـ «الطريقة المُطَوَّلة». لابن مَازَة البُخَارِيّ.

٣٤ ـ «شرْح مختَصَر الطَّحاوِيّ». لأحمد بْن منصور الأسْبِيجَابِيّ.

٣٥ ـ «شرْح الكافي». لعلاء الدِّين الأَسْبِيجَابيّ.

٣٦ ـ «الطّريقة المُطَوَّلة». للصّدْر الشَّهيد.

٣٧ ـ «زَاد الفُقَهَاء/شرْح مختَصَر القُدُورِيّ». لبهاءِ الدِّين الأَسْبِيجَابيّ.

٣٨ ـ «تهْذيب أدَب القاضي». لأبي محمّد النَّاصِحِيّ النَّيْسَابُورِيّ.

٣٩ ـ «الفصول». للأُسْتَرُوشَنِيّ.

٤٠ ـ «الطَّريقة المُطَوَّلة». لخُوَاهَرْ زَادَه.

٤١ ـ «الشَّامِل شرْح المُجَرَّد». لشمْس الأئمَّة البَيْهَقِيّ.

٤٢ ـ «الكفاية». لشمْس الأئمَّة البَيْهَقِيّ.

٤٣ ـ «الإيضاح في شَرْح مختصر الكرخِيّ». لأبي الفضل الكِرْمَانِيّ.

٤٤ ـ «تجريد الإيضاح». لأبي الفضل الكِرْمَانِيّ.

٤٥ ـ «المبسوط/شَرْح المبسوط/شَرْح الأصل». لأبي بكر خُوَاهَرْ زَادَهْ.

٤٦ ـ «التقْريب». لأبي الحسَين القُدُورِيّ.

٤٧ ـ «الجامِع الصغير/ شَرْح الجامِع الصَّغير». لفخْر الإسْلام البَزْدَوِيّ.

٤٨ ـ «الجامِع الصغير/ شَرْح الجامِع الصغير». للصَّدْر الشهيد.

٤٩ ـ «الجامِع الصغير/ شَرْح الجامِع الصغير». لأبي نَصْر العتَّابِيّ.

٥٠ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغير». لفخْر الدين قاضي خان.

٥١ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغير». للتُّمُرْتَاشِيُّ.

٥٢ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغير». للسَّرخَسِيّ.

٥٣ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغِير». لأبي اللَّيث السمرْقَنْدِيّ.

٥٤ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغير». للمَحْبُوبِيّ.

٥٥ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغير». لأبي منصور المَاتُرِيدِيّ.

٥٦ ـ «شرح الجامِع الصَّغير». لأبي الحسن الكَرْخِيّ.

٥٧ ـ «مختلف الرّواية». لأبي الليث السمرْقَنْدِيّ.

٥٨ ـ «عيون المسائل». لأبي الليث السمرْقَنْدِيّ.

٥٩ ـ «نوازِل الفتاوىٰ». لأبي الليث السمرْقَنْدِيّ.

٦٠ ـ «خزانة الفقه». لأبي الليث السمرْقَنْدِيّ.

٦١ ـ «نُكَت الوصايا». لأبي الليث السمرْقَنْدِيّ.

٦٢ ـ «حَصْر المسائل». لأبي الليث السمرْقَنْدِيّ.

٦٣ ـ «طريقة الخلاف». لعلاء الدِّين العالِم الأسمنْدِيّ.

٦٤ ـ «الفتاوىٰ الوَلْوَالِجِيّة». للوَلْوَالِجِيّ.

٦٥ ـ «الزيادات/ شَرْح الزيادات». لفخر الإسلام البَزْدَوِيّ.

٦٦ ـ «الزّيادات/ شَرْح الزّيادات». لشمْس الإسلام الأُوزْجَنْدِيّ.

٦٧ ـ «شَرْح الجامع الكبير». لأبي نصْر العتَّابي.

٦٨ ـ «الجامع الكبير/ شَرْح الجامع الكبير». لأبي المُعِين النَّسَفِيّ.

٦٩ ـ «شَرْح الجامِع الكَبِير». لأبي بكْر المعْروف: خُوَاهَرْ زَادَه.

٧٠ ـ «إشارات الأسْرار في شَرْح الجامِع الكبير». لرُكْن الدِّين الكِرْمَانِيّ.

٧١ ـ «نظْم الجامِع الكبير». لأوْحَد الدِّينِ النَّسَفِيّ.

٧٢ ـ «كتاب الحِيَل». لأبي بكْر الخَصَّاف.

٧٣ ـ «أدب القاضي». لأبي بكْر الخَصَّاف.

٧٤ ـ «كتاب النَّفقات». لأبي بكْر الخَصَّاف.

٧٥ ـ «أحْكام الأوْقاف». لأبي بكْر الخَصَّاف.

٧٦ ـ «كتاب الكَفَالَة». لابْن عَبْدَك.

٧٧ ـ «شرح الكافي». لصدْر الإسلام البَزْدَوِيّ.

٧٨ ـ الفتاوىٰ الصُّغْرَىٰ». للصّدْر الشّهيد.

٧٩ ـ «الفتاوىٰ الكُبْرَىٰ/الواقعات». للصّدْر الشّهيد.

٨٠ ـ «التّحْرير في شَرْح الجامِع الكبير». لجمال الدِّين الحَصِيري.

٨١ ـ «شَرْح أدَب القاضي/ للخَصَّاف». لأبي بكر الرازِيّ.

٨٢ ـ «شَرْح أدَب القاضي/ للخصَّاف». للصّدْر الشهيد.

٨٣ ـ «شَرْح أدَب القاضي». للسَّرْخَسِيّ.

٨٤ ـ «أدَب القاضي/ شَرْح أدَب القاضي للخَصَّاف». لشمْس الأئمَّة الحَلْوَانِيّ.

٨٥ ـ «خلاصة الفتاوىٰ». لافتِخار الدّين البُخَارِيّ.

٨٦ ـ «خزانة الواقعات»: لافتِخار الدّين البُخَارِيّ.

٨٧ ـ «الفتاوىٰ الظَّهِيرية». لظَهِير الدِّين البخاري.

٨٨ ـ «روْضة العُلماء ونُزْهة الفضلاء». للزَّنْدَوِيسَتِيّ.

٨٩ ـ «الوقف». لمحمَّد بْن عبْد الله الأَنْصَارِيّ.

٩٠ ـ «أحْكام الوقف» لِهلَال الرَّأي.

٩١ ـ «الجامِع». لأبي الحسَن الكرخِيّ.

٩٢ ـ «تَتِمَّة الفتاوَىٰ». لبُرْهان الدِّين البُخارِيّ.

٩٣ ـ «شَرْح مختَصَر الطحاوي». لأبي بكر الرازِيّ.

٩٩ ـ «شَرْح مختَصَر القُدُوريّ». لأبي نصر الأَقْطع.

١٠٠ ـ «شَرْح مختَصَر الكَرْخِيّ». للقُدُوريّ.

١٠١ ـ «المجرَّد في الفقْه». للحسن بْن زياد اللؤْلُؤِيّ.

١٠٢ ـ «المأخوذ به/ ويُلَقَّب بـ: المأمونية». للحسن بْن زياد اللؤْلُؤِيّ.

١٠٣ ـ «شَرْح المجرَّد». لابن شُجاع الثلْجِيّ.

١٠٤ ـ «الكفَّارات». لابن شُجاع الثلْجِيّ.

١٠٥ ـ «النّوادر». لابن شُجاع الثلْجِيّ.

١٠٦ ـ «شَرْح اختلاف زُفَر ويعْقوب». لابن شجاع الثلجِيّ.

١٠٧ ـ «المحيط». لشمْس الأئمة الحَلْوَانِيِّ.

١٠٨ ـ «تحْفة الفقهاء». لعلاء الدِّين السَّمرقنْدِيّ.

١٠٩ ـ «منظومة الخلافيّات/ أو الخلاف». لنجْم الدِّين النَّسَفِيّ.

١١٠ ـ «حَصْرُ المسائِل وقَصْرُ الدّلائل/شَرْح منظومة الخِلاف للنسَفِيّ». لعلاء الدِّين محمّد بْن عبد الحميد السَّمَرْقَنْدِيّ.

١١١ ـ «المصفَّىٰ شَرْح منظومة الخلاف». لحافظ الدِّين النَّسَفِيّ.

١١٢ ـ «الفقْه النّافِع في فروع الحنَفيَّة». لناصِر الدِّين، أبي القاسم السَّمَرْقَنْدِيّ.

١١٣ ـ «المُسْتَصْفَىٰ شرْح مختَصر الفقْه النافِع». لحافظ الدِّين النَّسَفِيّ.

١١٤ ـ «مختصر الأسْرار»(١).

١١٥ ـ «الفوائِد». للرُّسْتُغْفَنِيّ.

١١٦ ـ «الفوائِد». لعَلِيّ السُّغْدِيّ.

١١٧ ـ «مِنهاج الفتاوىٰ». لشرَفِ الدِّين العَقِيلِيّ.

(١) لَمْ نظفر باسم مُؤلِّفه، ولَمْ يذْكره المؤلفُ علىٰ خلاف عادته.

١١٨ ـ «التّجنيس والمزيد». للمرْغِينَانِيّ.

١١٩ ـ «الفوائِد على مختَصَر القُدُورِيّ». لأحْمد بْن المُظَفَّر الرَّازِيّ.

١٢٠ ـ «الموجَز في شرْح المنظومةِ النّسفيَّة في الخِلاف». لأبي الحسَن عليّ بْن محمَّد بْن عليّ.

١٢١ ـ «مختَصَر العِصَام/وهو مختَصَر كتاب الأصْل/لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيبانيّ». لأبي عِصْمة عِصَام بْن يوسُف بْن مَيْمون بْن قُدَامَة البَلْخِيّ.

الكتُب المُعَوَّل عليْها في المذْهب الشّافعي.

١ ـ «الوجيز في فروع الشّافعيّة». لأبي حامد الغزالِيّ.

الكتُب المُعَوَّل عليها في المذْهب المالِكي.

١ ـ «المدَوَّنة». لسَحْنُون.

٢ ـ «التّفْريع» لابن الجَلَّاب المالِكي.

الكتُب المُعَوَّل عليْها في المذْهَب الحَنبلي.

١ ـ «مختَصَر الخِرَقِيّ». لأبي القاسم عُمر الخِرَقِيّ.

٢ ـ «المستَوْعب». لنصير الدِّين السَّامرِّيّ.

ث ـ فنّ الأُصول.

١ ـ «المعتَمد في أصولِ الفقْه». لأبي الحسين البَصْرِي.

٢ ـ «تقْويم الأدلَّة». لأبي زيدٍ الدَّبُوسِيّ.

٣ ـ «الأصول». لصَدرِ الإسْلام البَزْدَويّ.

٤ ـ «الفصول في الأصول». للجَصَّاص.

٥ ـ «أصول فخْر الإسْلام البَزْدَوِيّ». لفخْر الإسْلام البَزْدَوِيّ.

٦ ـ «لُبَاب الأصول». لأبي الحسَن البُسْتِيِّ الجُرْجَانِيِّ.

٧ ـ «أصول السَّرْخَسِيّ». لشمْس الأئمة السَّرْخَسِيّ.

ج ـ فنّ اللّغة والنّحْو والمنطِق.

١ ـ «المُفَصَّل» للزّمخْشَرِيّ.

٢ ـ «المُقْتصد شَرْح الإيضاح». لعبْد القاهِر الجُرْجَانِيّ.

٣ ـ «شرْح المُفَصّل». لابن الحَاجِب.

٤ ـ «جمْهَرة اللغة». لابنُ دُرَيْد.

٥ ـ «المجالِس ـ أو الأمالي». لثَعْلَب.

٦ ـ «الكتاب». لسِيبَوَيْه.

٧ ـ «العين». المنسوب للخليلِ بْن أحمدَ.

٨ ـ «جامِع الغُورِيّ/أو ديوان الأدَب». لمحمَّد بْن جعْفر الغُورِيّ.

٩ ـ «الصّحاح في اللُّغة». للجَوْهَرِيّ.

١٠ ـ «غَريب الحديث». لابن قُتيْبة.

١١ ـ «غَريب الحَدِيث». لأبي عُبيْد.

١٢ ـ «الغريب المُصَنَّف». لأبي عُبيْد.

١٣ ـ «الغَرِيبَيْن في القرآن والحديث». لأبي عُبيد الهرَوِي.

١٤ ـ «المغرب في ترْتيب المعرب». للمُطَرِّزِيّ.

١٥ ـ «أساس البلاغة». للزَّمَخْشَرِيّ.

١٦ ـ «الفائِق في غَريب الحديثِ والأثَر». للزَّمَخْشَرِيّ.

١٧ ـ «مجْمَل اللّغة». لابْن فارِس.

١٨ ـ «ديوان الأدَب». للفارَابِيّ.

١٩ ـ «تهْذيب ديوان الأدَب»[(١)].

٢٠ ـ «تهْذيب اللُّغة». للأَزْهَرِيّ.

٢١ ـ «حِلْية الفُضلاء». لأبي حاتِم الرّازِيّ الكَشِّيّ الأديب.

٢٢ ـ «إصْلاح المنطق». لابن السِّكِّيت.

٢٣ ـ «كتاب الكتاب». لابن دُرُسْتَوَيْه.

٢٤ ـ «الزِّينة في الكلِمات الإسْلامية العربيّة». لأبي حاتم الرازِيّ الكَشِّيّ الأديب.

٢٥ ـ «الصّحائِف الإلَهيَّة». لشمس الدِّين السَّمَرْقَنْدِيّ.

د ـ فن الأدَب والشِّعر.

١ ـ «الأصنام». لابْن الكلبي.

٢ ـ «السُّيُوف». لابْن الكلبي.

٣ ـ «أدب الكُتَّاب». لابْن قُتيبة.

٤ ـ «المُفَضَّليات». للمُفَضَّل الضَّبِيّ.

٥ ـ «شرْح ديوان المُثَقِّب العَبْدِيّ»[(٢)].

(١) لَمْ يَنْسبه المؤلفُ علىٰ خلاف عادته. وهو منسوب للحسن بن مظفر النيسابوري اللغوي (المتوفىٰ سَنَة: ٤٤٢هـ). ينظر: «الدر الثمين في أسماء المصنفين» لابن الساعي [ص/٣٦٢]. و«هدية العارفين» للبغدادي [١/١٤٦].

(٢) لَمْ نظفر باسم مُؤلِّفه، ولَمْ يَذْكره المؤلفُ علىٰ خلاف عادته.

٦ ـ «المعارف». لابن قُتيبة.

٧ ـ «الأضداد». لابْن السِّكِّيت.

٨ ـ «الخِصْيان». للجاحِظ.

٩ ـ «أشعار النِّساء». لأبي عبْد الله بْن عِمران المَرزُبَانِيِّ.

١٠ ـ «أسْماء الطير وصفاتها». لأبي حاتم السِّجِسْتَانِيّ.

١١ ـ «الكامل». للمُبرّد.

١٢ ـ «الهاشميّات». للكُمَيْت.

١٣ ـ «المقْصور والممْدود». لأبي زكريّا الفَرَّاء.

١٤ ـ «المُسْتَقْصى في أمثال العرَب». للزَّمخْشَرِيّ.

١٥ ـ «مقدّمة الأدَب». للزَّمَخْشَرِيّ.

١٦ ـ «النّصائح الكِبار/مقامات الزَّمَخْشَرِيّ».

١٧ ـ «مقامات الحَرِيرِيّ».

١٨ ـ «الإيضاح شَرْح مقاماتِ الحريرِيّ». للمُطَرِّزِيّ.

١٩ ـ «الفَسْر في شرْح ديوان المُتنبِّي». لابْن جِنِّي.

٢٠ ـ «ديوان النّابغة الذُّبْيانِيّ».

٢١ ـ «شرْح ديوان كُثَيِّر عزَّة». لمحمّد بْن حبيب.

٢٢ ـ «الزِّبْرِج في شَرْح إصْلاح المنطق/لابن السِّكِّيت». لأبي محمّد يوسف بْن الحسَن السِّيرَافِيّ.

ر ـ فنّ التاريخ والتّراجم والبلدان.

١ ـ «كتاب المَغازي/أو كتاب السِّيَرَة» لسُليْمان بْن طَرْخان التَّيْمِيّ.

٢ ـ «سيرة النَّبِيّ/ السّيرة النّبويّة». لابْن إسْحاق.

٣ ـ «جمْهرة النَّسَب». لابْن الكلْبِيّ.

٤ ـ «الطَّبقات الكبير». لابْن سعْد.

٥ ـ «نَسَب عدْنان وقَحْطان». للمُبَرّد.

٦ ـ «معْجَم الصَّحابة». لأبي حفْص ابْن شاهين.

٧ ـ «الأمالِي في معْرفة الصَّحابة/ الأمالي في أسامي الرّجال». لأبي موسىٰ المَدِينِيّ.

٨ ـ «المسالِك والممالِك». لأبي إسْحاق الإصْطَخْرِيّ.

٩ ـ «المسالِك والممالِك». لابن خُرْدَاذْبُهْ.

١٠ ـ «زَكَنُ إياس». لأبي الحَسن المَدائِنِيّ.

١١ ـ «كشْف الأسْرار/ كَشْف الآثار الشَّريفة في مناقِب أبي حنيفة». لأبي محمَّد الحارِثِيّ السُّبَذْمُونِيّ.

١٢ ـ «طبَقات الفُقهاء». لأبي إسْحاق الفِيرُوزَآبادِيّ.

١٣ ـ «الهداية والإرْشاد». للكَلَاباذِيّ.

١٤ ـ «الدُّرَر في اختِصار المغازِي والسِّيَر». لابْن عبْد البر.

ز ـ فنّ الفلَك.

١ ـ «المَدخَل الكبير في أحْكامِ النّجومِ». لأبي مَعْشَر البلْخِيّ الفَلَكِيّ.

٢ ـ «اللّامع في أمثلة الزِّيج الجامِع». لكُوشِيَار بْن لبان الجِيلِيّ.

٣ ـ «التَّفهيم لأوائِل صناعةِ التَّنجيم». لأبي الرَّيْحان البِيرُونِيّ.

ذ ـ فنّ الطّبّ والأدْوية

١ ـ «تعْريب أسْماءِ الأدْوية المذْكورة في كتاب دِيسقُورِيدُوس». لابْن البَيْطَار.

٢ ـ «المَنْصُورِيّ في الطِّب». لمحمّد بْن زكريا الرَّازِيّ.

٣ ـ «الكُنَّاش في الطّبّ». ليُوحَنَّا بْن سَرَافْيُون السُّرْيَانِيّ النّصرانِيّ البغْدادِيّ.



المَبْحَثُ الرَّابع
منهَج المؤلِّف

أشارَ المؤلفُ إلىٰ منهجِه إجمالًا باختِصارٍ واقتضابٍ، وذلِك في صَدْر كتابِه وفي وسطِه وفي عَجُزِه، ونحنُ نسوقُ ذلِك، ثمَّ نُحَرِّر ما وقَع لنا مِن منهجِه بعد الاستِقْراء التامِّ لكتابِه طُولًا وعَرْضًا. فنقولُ:

قالَ المؤلفُ في مَطْلع كتابِه:

«فبَعْدَ ذلك: أجَبْتُ السُّؤَالَ، وجُبْتُ المَقالَ، فشرَعْتُ في الشَّرْح حين جاوزْتُ الثّلاثين بِعَقْد البِنْصَر، مع رَفْعِي الوسْطَىٰ والخِنْصِر، مُستعينًا بالله العَلِيِّ، الكافي القوِيّ، بشَرْط أنْ أَحُلَّ مُشْكِلات: «الهِدَايَة» لفْظًا ومَعْنًىٰ، وتقْدير السؤَالات، وتقرِير الجَوَابات.

وأُورِد الأسْولَةَ والأجْوِبَةَ، كما تَرْتَضِيه الأحِبَّة، وأُبيِّنُ مَزَلَّ أقدام الشَّارِحِينَ، ومؤقِفَ أقلامِ المُقلِّدِين، فسَمَّيْتُه: «غايَة البَيَان نادِرَة الزَّمان في آخِرِ الأَوَان»، واللهُ المُسْتعان، وعليْه التُّكْلَان».

وقالَ في غضونِ كتابِه ـ في آخِر كتابِ العَتَاق ـ: «هذا آخِر شَرْح كتابِ العَتَاق مِن كتابِ «الهِداية»، مَعْدِن الدِّرَايَة، أتمَمْتُه بعد أنْ عَمِلْتُه عَمَلَ مَن طَبَّ لمنْ حبَّ[1] . . .».

وقالَ أيضًا ـ في آخِر كتاب الوَصايا ـ: «ولَمْ آلُ جَهْدِي في بيانِ المنقول والمعْقول، وحَلِّ اللَّفظ وغيْر ذلك، فليْس الخبرُ كالمُعايَنة . . .».

(١) هذا مَثَلٌ شهير، يقال لمَنْ يَلْتمس التنَوُّقَ في الشيء واحتمال التعب فيه، أي: اصْنَعْه صنعةَ من طَبَّ لمَنْ حَبَّ، أيْ: صنعةَ حاذِقٍ لمَنْ يُحِبه. ينظر: «مجمع الأمثال» للميداني [١/٣٩٧]. و«أشهر الأمثال» لطاهر الجزائري [ص/٤٠].

وقالَ في ختامِه: «وجَهِدْتُ فيه واجتهَدْتُ، ولَمْ آلُ في إفادة ما استفدْتُ، وشرَحْتُ مُشْكلاتِه، وحلَلْتُ مُعْضلاتِه، وبيَّنْتُ في كلِّ باب ما يحْتاجُ منه إلى البيان، فليْس الخبرُ كالعِيَان، بمنقولٍ شافٍ، ومعقولٍ كافٍ، مع اعتراضاتٍ بتحقيق، وإيرادِ أَسْولةٍ وأَجْوبة بتَدْقيق، تاركًا للتقليد جانبًا، ولصاحبِه خائبًا، وهو كما قيلَ: إنْ كانَ للضَّلالِ أُمٌّ فالتّقليد أُمُّه، فلا جَرَم أنَّ الجاهِلَ يَؤُمُّه...».

منهج المُؤَلِّف في الشّرح والتّعليق

ويُمْكِن ترْتيب منهج المؤلِّف في شَرْحه على الخطوات الآتية:

١ - اتبع الشارحُ في شَرْحِه طريقةَ (الشّرح المَمْزُوج)؛ فكان يَسُوق أغلبَ ألْفاظ «الهِداية» ثمَّ يُرْدِفُها بالتَّعليق عليْها، ولم يَسْتوعِب المُؤَلِّف تِلك الألْفاظ كلَّها، بل تَرَكَ جُمَلًا وعباراتٍ كثيرة مِن كتاب «الهداية»، لكن هذه الجُمَل والعبارات إمَّا أن تكون تابعةً لِمَا قَبْلها أو بَعْدها في سياق الشّرح، أوْ تكون من الظهور والوضوح بمكانٍ لا يَخْفى على طالبِ العلْم فضْلًا عن العُلماء.

وقَد وجَدْنا المؤلِّفَ في مواطِن كثيرةٍ ربَّما مَزَج كلامَه وشَرْحَه ببعْض عبارات «الهِداية» دون التَّنبيه على ذلك بقولِه المعْتاد في أوَّل كلام المَرْغِينَانِيّ المشْروح: «وقوله...». وقد أرْهَقَنا ذلك في سبيلِ تَخْليص كلامِ المؤلِّف من كلام «الهِداية». وقد تمَّ لنا ذلك بعوْن الله وتوْفيقه، إلّا ما فاتَنا مِن قَبِيل الغفْلة الّتي لا يَسْلَم منْها إنسان.

وطريقتُه في الشَّرح: أنَّه كان يُورِد عبارةَ المَرْغينَانِيّ مُصَدَّرة بكلِمة: «قوْله»، ثمَّ يُعَقِّب عليْها بالشَّرح والتَّوضيح، ويَبْدأ في تَعْقِيبه غالبًا بنسبةِ المسْألة إلى «مختَصَر القدوريّ» أو «الجامِع الصَّغير» اللَّذيْنِ هما أصْل كتاب: «البداية» الّذي شَرَحه المَرْغينَانِيّ في «الهِداية»[1]، فإنْ لم تكُن المسألةُ فيهما بَيَّنَ المؤلِّف

---

(١) قال حاجي خليفة عن كتاب «الهداية»: «وهو في الحقيقة كـ: الشرح لـ: «مختصر القُدُورِيّ»، و«الجامع الصغير»، لمحمد بن الحسن. =

أنها مِن تفْريعات المُصَنِّف وتخْريجاتِه الزَّائِدة علىٰ الكتابَيْنِ المُشار إليْهما.

وقَد راعَىٰ المؤلِّف بهذِه الطَّريقة أصلَ ترْتيب المَرْغِينَانِيّ ومنْهجه في «الهِداية»، وقَد سبَق[1] بيانُ تَنبيه المؤلِّف حوْل منهَج المَرْغِينَانِيّ في سَوْق مسائِل كتابِه، ومِن جُملةِ تَنبيهات المُؤَلِّف في هذا الصَّدد:

أ ـ قولُه في كتاب الطَّلاق: «المُصنِّفُ [يعْني: المَرْغِينَانِيّ] في هذا الكتاب يَذْكُر مسائلَ الكتابَيْنِ: «مختصر القُدُورِيّ»، و«الجامع الصغير» بِسبيلِ الأصالة، ثمَّ يُفرِّع عليْها ما يَلِيق بالموْضعِ مِن مَسائِل «الأصْل» وغيْرِه».

ب ـ وقالَ في كِتاب الحدود: «اعْلَمْ أوَّلًا: أنَّ وَضْع كتاب «الهِداية» علىٰ بيان مسائِل «الجامِع الصغير» و«القُدُورِيّ»، ففي كلّ موضِع يَذْكُر لفْظَةَ: «قال»، يُريد به محمّدًا أو القُدُورِيَّ. وهُنا ذكَر لفْظ: (قَالَ). ولَمْ يُرِد به أحدًا منهما، فكانَ علىٰ خلاف وَضْعِه، وكانَ ينبَغي أنْ يقولَ: قال العبدُ الضَّعيف؛ بإسناد الفعْلِ إلىٰ نَفْسه، أوْ يقول: اعْلمْ أنَّ الوطءَ المُوجِب للحَدّ هو الزِّنا؛ حتىٰ يرتَفِع الالتِباس».

٢ ـ ثمَّ بَعْد ذلِك يُنبِّه المؤلِّفُ علىٰ العِباراتِ الَّتي اختلفَتْ فيها نُسَخ «الهِداية» إن كانَ ثَمَّة خلافٌ فيها، ويَختار من بَيْنها اللفظَ أو الجملة التي تُناسِب المعْنىٰ الصَّحيحَ المخْتار.

وقَد كثُرَتْ عنايةُ المؤلِّفِ واهتِمامُه ببيان الفروقِ الواقِعة في نُسَخ «الهِداية»[2]،

= وعادتُه: أنْ يُحرِّر كلامَ الإمامَيْنِ، مِن المُدَّعَىٰ والدليل، ثم يُحرِّر مُدَّعَىٰ الإمام الأعظم، ويَبْسُط دليلَه، بحيث يُخرِج الجوابَ من أدلتهما، فإذا كان تحريره مخالفًا لهذه العادة، يُفْهَم منه المَيْلُ إلىٰ ما ادَّعَىٰ الإمامان.

ووظيفتُه: أن يَشْرَح مسائلَ «الجامع الصغير»، و«القُدُورِيّ»...». ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٢٢].

(١) في الفصل الثالث عشر. المبحث الثاني: (مَحاسن الكتاب وعوائده).

(٢) ولَمْ يَكْتفِ بذلك، بل تَجاوَزَه المؤلِّفُ إلىٰ الإشارة لفروق نُسَخ كتاب: «مختصر القُدُورِيّ»،=

ويأتي أهمّيّةُ تلك الفروق من حيثُ كونُها ربَّما يَنْبَنِي عليْها أحكامٌ فِقهِيّة جليدة، أوْ ربَّما تَنْقُل مَسارَ المسائِل إلىٰ طرائِقَ أُخرىٰ غيْر الظّاهِر منْها ابتداءً.

٣ ـ كما بالَغ المؤلف جِدًّا في ضَبْطِ الْفاظِ وعبارات «الهِداية» بما لم يُسْبَقْ إليْه ولم يُلْحَق عليْه منَ الشُّرّاح السابِقين واللاحِقِين.

وقَد سبَق[١] بيان كوْن المُؤلِّف كانَ خبيرًا بقانون الخطّ العربيّ، بارعًا في فنون الكِتَابة والإملاء، صاحبَ خَطٍّ نَسْخِيّ جميلٍ رائِق، كما كانَ بالِغَ الاعتِناء بالضّبط وعَلَامات الإعْراب فيما يَكْتُبه أوْ يَنْسَخه.

وقد مَدَحه البدرُ العَيْنِيّ ـ وهُو الضَّنِينُ بذلك ـ فقالَ: «ومِن عادتِه: ضَبْطُ الألْفاظ في تصانيفِه بخَطِّه، وهو يَحْتاط في ذلِك»[٢].

وقَد تجَلَّت هذه المهارةُ وتلك البراعةُ في شَرْحه هذا، بحيثُ كانَ كثيرَ الضَبط لألفاظ «الهِداية» شَكْلًا وحروفًا، بَل وتجاوَز ذلِك إلىٰ العنايةِ بضَبْط كثيرٍ من ألفاظِ «مختَصَر القدوريّ» و«الجامِع الصّغير» وغيْرهما، فَضْلًا عنِ الكلمات الغريبةِ الواقِعة في الأخْبارِ النّبويّة، والآثار السَّلَفِية، والأمثال والأشْعار العربية.

٤ ـ كما اهتمَّ المؤلِّف بذِكْر مناسبة كُتبِ وأبْواب كتاب «الهِداية» لِمَا قَبْلَها وما بَعْدَها، معَ توْجيه ترْتيبِها علىٰ أحْسنِ نَظامٍ تأتَلِف به الفصولُ والأبْواب. بلْ ذكَرَ بعضُ المُؤَرِّخينَ أنَّ للمؤلِّف شِعْرًا مُطوَّلًا نَظَم فيه فهرست أبْواب «الهداية» علىٰ التّراتيب مع ذِكْر المُناسبةِ بينَها[٣].

= و«الجامع الصغير» أيضًا.

(١) في المبحث الثاني عشر من الفصل الثاني عشر تحت عنوان: «الأتْقانيّ ناسِخًا».

(٢) ينظر: «البناية في شرح الهداية» للعيني [٢/٢٢٥].

(٣) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» [١/ق ٣٠/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق (رقم الحفظ/ ١٣٧١٩)]. و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغْرِي بَرْدِي [٣/١٠٢].

٥ ـ وبعْد ذلك يَتعامَل المؤلِّفُ مع كلامِ صاحِب «الهِداية» وعباراتِه بالنَّقد والكشْف قبْل التَّعليقِ والشَّرح، ـ كما هو شأْن النّاقِد البَصير الحاذِق ـ، فلَمْ يُسَلِّم للمَرْغِينَانِيِّ صحَّةَ بناء مسائل كتابه وتفْريعاته في بعْض الأحْيان، بل كان يُنبِّه علىٰ ما كانَ يراه مُجانِفًا للصَّواب في مواضِع متعدِّدة يَغْلِب عليْها التَّهذيبُ في العبارة، والرِّفق في النقد والتعقيب، وكان يَبْدأ أكثرها بقوله: «فيه نَظَرٌ».

وهذِه الأنظار والتعَقُّبات أكثرُها من قَبِيل: إكمال نَقْصٍ، أوْ تقويم خطإٍ، أو إثبات تناقُضٍ، أو إصلاح غلَطٍ، أوْ تسْديد قولٍ، ونحو ذلك[1].

٦ ـ ثمَّ يَعْمد المؤلِّفُ بعد هذا إلىٰ النَّقل عن كتبِ مشايخ المَذْهب، ذاكِرًا أقوالَهم في المسْألة؛ توضيحًا لها أوْ تفريعًا عليها.

٧ ـ وفي كثيرٍ منَ الأحْوالِ يُخَرِّج المسْألةَ علىٰ نَظِيراتِها منَ المسائِل المذْكورة في أبوابٍ أخْرىٰ، وذلِك مِن باب ضَمِّ النَّظيرِ إلىٰ مِثْلِه للتَّذكِرة والمعْرفة وبيان الاشْتراك في المَدْرك أو المعْنىٰ أوْ جِهة الاستِدْلال.

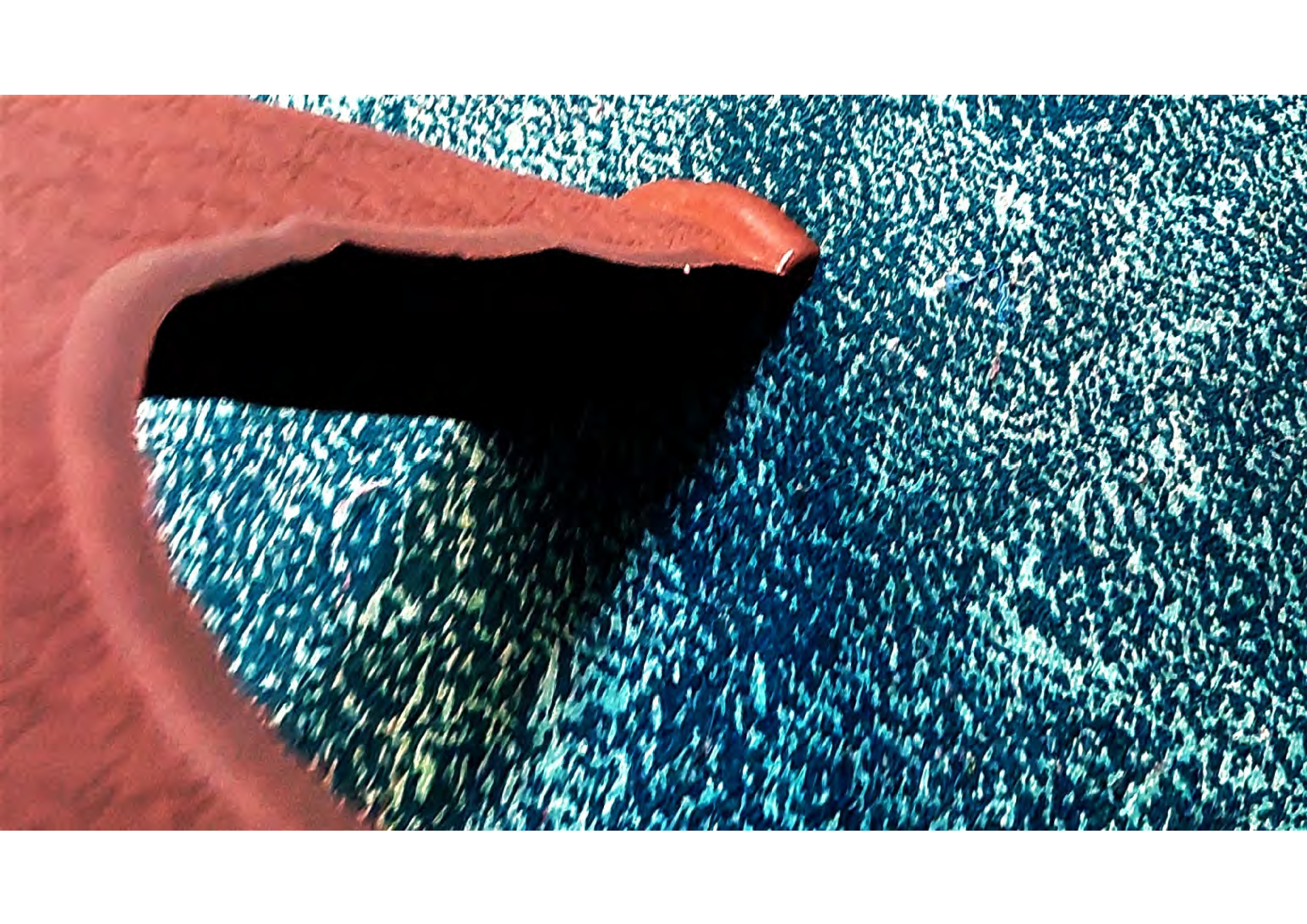
٨ ـ ثمَّ يَشْرَع في الاستِدلالِ للمسْألة بالمأثور مِن الأخْبار المرْفوعة والموْقوفة والمقْطوعة، أو بالمعْقول من النظر والقياس، أوْ بِهما معًا.

٩ ـ فإذا فرَغ مِن ذلك يَعْمد إلىٰ تسْطير الخلاف حولَ المسألة في المذْهب الحنَفي إن كانَ ثمَّة خِلاف، ثم يُعَرِّج علىٰ بيانِ الخلافِ العالِي مع بقيَّة أصْحاب المذاهِب الثلاثة وغيرها، ناقلًا ما تيَسَّر مِن أَجْوِبتهم ورُدُودهم، ثم يَكُرُّ عليْها بالنقد والمناقشة.

فيقول مثلًا ـ في سياق أدلَّة المُخالِف ـ: «له، أوْ لَهم: كذا...» ويَسوق أدلَّةَ المُخالِفين، ثم يُجِيب ويقولُ: «ولنا: كذا...». ويَسوق أدلةَ مذهبِه.

---

(١) وقد سُقْنا جملةً منها في الفصل الثالث عشر. المبحث الثاني: (مَحاسن الكتاب وعوائده).



١٠ ـ كما عُنِيَ المؤلِّفُ ـ عندَ مناقشة رأيِ المُخالِف ـ بالإِتْيان بالاعتِراضات المُمْكِنة معَ تقْرير أَجْوِبتها ؛ إمعانًا في الانتِصارِ لمذْهبِه والرّدّ علىٰ المُعْترِضِينَ، وذلِك مِن قَبِيل قولِه مرارًا: «فإنْ قيل: . . . قُلنا: . . .».

١١ ـ كما عُنِيَ المؤلِّفُ بحِكايةِ أقْوالِ المذاهِب الثّلاثة وغيرِهم[١] مِن كُتُبهم المعْتمدة المشْهورة في الغالب، ومتىٰ خَرَج عنها لا يَسْلَم مِن الوهْم والخطأ عليْهم في تقْرير مذاهِبِهم.

فنَراه في تقرير المذْهب الشّافِعيّ قد عوَّل علىٰ كتاب: «الوجيز في فروعِ الشّافعيّة». لأبي حامد الغزالِيّ.

وفي المذهَب المالِكيّ عَوَّل علىٰ:

أ ـ «المدَوَّنة». لسَحْنُون.

ب ـ «التّفْريع» لابن الجَلَّاب المالكي.

وفي المذْهَب الحنبلي عَوَّل علىٰ:

أ ـ «مختصر الخِرَقِيّ». لأبي القاسم الخِرَقِيّ.

ب ـ «المستَوْعب». لنصير الدِّين السَّامرِّيّ.

والرجوعُ إلىٰ هذه الكتُب قد عصَمَتِ المؤلِّفَ في مواطن كثيرة من تلْك الأغْلاط الكثيرة التي وقَع فيها غيرُه ممَّنْ يَحْكِي أقْوالَ المُخالِفين مِن غير المعتمد مِن كُتبِهم.

ومتىٰ نقَل المؤلفُ مذْهبَ المخالِف بواسطة بعضِ فُقهاء مذْهَبه ـ كأبي نَصر الأَقْطع فهو عُمْدته في الكثير مِن نَقْل أقوال الشّافعي ومالِك ـ فإنّه يقَع في مَزَلّة

(١) ك: مذهب أهل الظاهر، فقد غَلِط المؤلِّفُ في نَقْل أقوالهم بواسطة مَن لا يَدْرِي مذاهِبَهم، ولا يَهْتدي للنقل عنهم مِن مشهور مُصنَّفاتهم.

الأوْهام والأغْلاط الّتي لا يَسْلم منها غيرُ المُحَقِّقين.

وقَد كانَ المؤلِّفُ ـ لاعتِمادِه علىٰ الكتُب المذْكورة في تحْرير مذاهِب المُخالِفين ـ كثيرًا ما كانَ يَكْشِف الأوهامَ التي يَقع فيها بعضُ أهل مذْهَبه ـ كصاحِب «الهداية» وجماعةٍ غيره ـ مِن نسبةِ الأقْوال غيْر المعْروفة إلىٰ المذاهِب المشْهورة، لا سيَّما مذْهب الشّافعيّ ومالِك.

١٢ ـ ثمَّ إذا وقَع في المسْألة المشْروحة أوْ دليلِها لفْظٌ أو كلمةٌ أوْ جملةٌ تحْتاج شَرحًا لُغويًّا، أوْ تأويلًا من جهةِ العربيَّة؛ رأينا المؤلِّف كثيرَ التَّعويل علىٰ مُصَنَّفات الأوائِل في كُتبِ اللغة والأدَب والشِّعْر في شَرْح وتفْسير هذه الكلِمات والألفاظ الغَريبة.

وقَد ساعَد المؤلِّفَ علىٰ ذلك: ما شُهِرَ به من البَراعة والمعرفة التّامّة باللّغة العربية وآدابها، مع ما لَه في هذا الباب مِن رسائلَ ومُؤلَّفات.

١٣ ـ وقدِ اهتَمَّ المؤلِّفُ اهتِمامًا بالغًا بتوْثيق النّقولات وعَزْوِها إلىٰ قائِليها، معَ التَّنصيصِ علىٰ اسْم المصدر ومُؤلِّفِه، والتّنبيهِ علىٰ موضع النّقلِ فيه إذا كان في غيْر بابه، والتّمييزِ ـ غالبًا ـ بانتهاء النقل بمثلِ عبارة: «إلىٰ هنا لفظه».

وهذا التَّحرير البالِغ: قد أتعبَ المؤلِّفُ فيه مَن بَعْده، وهو معْدود مِن مَحاسِن كتابه العديدة.

١٤ ـ ومِن إتقانِ المؤلِّف وتحْريره: رجوعُه في مواضِعَ كثيرةٍ إلىٰ أكثر مِن نسخةٍ للكتاب الواحِد لأَجْل تحْرير كلِمة، أو إظهار وَجْه الاختِلاف فيها، فقد كان كثير الإشارة إلىٰ نُسَخ «الجامِع الصّغير»، و«مختَصَر القُدُورِيّ»، و«الهِداية»، و«الكافي/ للحاكم الشهيد»، و«منظومة الخلاف/للنسفي»، و«تهْذيب أدب القاضي/ للنّاصِحِيّ» وغيرها.

١٥ ـ كما كانَ شديدَ الاحتِفاءِ بالنَّقلِ مِن بعضِ المُصَنَّفات العتيقةِ الَّتي وقعَتْ له ونقَلَ منْها، ومِن ذلِك:

أ ـ قولُه ـ في كِتاب السِّيَر ـ «لكنّي رأيتُ في نسخةٍ ثقةٍ مِن نُسَخ: «مختَصَر الكَرْخِيّ» المكْتوبة في تاريخ سَنة إحْدىٰ وأرْبعِمائة: «بالواو»، كما قالَ صاحبُ «المُغْرِب»، لا بالرّاء...».

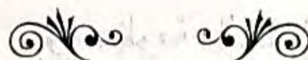
ب ـ وقولُه ـ في كتاب الصُّلح ـ: «ورأيتُ في نسخةٍ ثقةٍ مِن نُسَخ القُدُورِيِّ مكتوبة في تاريخ خمْس وعشرين وخمسمائة: عدمَ الجواز».

١٦ ـ كما عُنِيَ المؤلِّفُ بما يُسَمَّىٰ بـ الفقْه الافتراضي، حيثُ كانَ يَفْتَرِض المسائلَ التي لم تَقع ويُجِيبُ عليْها، مع الاهتمام بأسلوب السّؤال والجوابِ في تقاريره؛ لتسهيلِ مادة الفقْه وتَقْريبها إلىٰ أجناس الطلَبة.

١٧ ـ ثمَّ في آخِر شَرْح المؤلِّف للمسْألة نَراه يَسُوق تَتِمَّاتِه وزوائِدَه علىٰ صاحِبِ «الهِداية»؛ مِن بابِ تكْثير الفوائِد، وتحْصيل العوائِد[1].

١٨ ـ كما كان المُؤلِّف أمينًا في نقْلِه جدًّا، حيثُ كانَ يَقولُ كثيرًا كلَّما نَقَل عن كتابٍ أو عَن بعضِ الأئمَّة: «إلىٰ هنا لَفْظ كذا، أوْ لَفْظ فلان». فحافَظَ بهذه الأمانةِ علىٰ نصوصٍ كثيرة ـ عَدَّها جماعةٌ في دائرة المفقود ـ من تصانيفَ نفيسةٍ غير مشهورة أوْ غيْر مطْبوعة أوْ غير معلومٍ أماكِنُها الآن في كُتبِ الفهارس والبرامج!

هذه الخُطوات المذْكورة هي أهمّ مَعالِم منهَج المؤلِّف في هذا الشَّرح النّفيس، وبَقِيَ أشياء أُخَر اكتسَبْناها بمطالعة شَرْحِه وتقْليب وجوهِ النَّظر في غضونِ كلامِه وأطرافِه ومَفاصِله، ونحنُ نَسوقُ هُنا ما وقَع لنا من ذلِك بحَوْلِ اللهِ وقُوَّته.



(١) وقد سُقْنا جملةً منها في الفصل الثالث عشر. المبحث الثاني: (مَحاسن الكتاب وعوائده).

المَبْحَثُ الخَامس
فوائِد منثورة حوْل منهَج المؤلِّف

• تَجْزِئة «غاية البيان».

هذا الكتاب قد جزَّأه مُؤلِّفه على عشرين دَفْترًا[١]، وقد جرَتْ عادةُ المؤلِّف على تَقْييد تاريخِ الانتِهاء مِن الفراغ عَقِب كلِّ دَفْتَرٍ من تلك الدَّفَاتر، وربَّما ذَكَر مع ذلك طَرَفًا من أحوالِه الخاصَّة.

فيقولُ مثلًا: «هذا آخِر الدَّفتر الثَّالث مِن كتاب: «غاية البيان في شرح الهداية» مِن نسْخة السَّوَاد الّتي وقع عليْها التَّصنيف، ويتلوه في الرَّابع: («فَصْل: قولُه: وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنَا مِنْكِ طَالِقٌ؛ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَىٰ طَلَاقًا»). بعَوْنِه تعالىٰ.

كتبَه الشَّارحُ الفقيرُ: أمير كاتب بن أمير عُمَر العميد المَدعو بـ: قِوَام الأَتْقانِيّ في بعْض أطْرَار العراق، بَعْد عَرَق القِرْبَة[٢]، وخَرْطِ القَتَاد مِن كِلَاب الدَّهر ـ استأصلَ اللهُ شأفَتَهم ـ في نِصف المُحرَّم مِن سنة اثنينِ وثلاثين وسبعمائة هِجْرية مُصْطَفوية. وصلىٰ الله علىٰ سَيِّدنا محمد وآله وصَحْبه أجمعين، والحمْد لله ربِّ العالَمين».

وقالَ أيضًا: «هذا آخِر الدَّفْتَر الرابع مِن نسخة السَّوَاد التي وقَع عليها خَطٌّ

---

(١) والدفْتر: دون المجلد وفَوق الجزء المعتاد. هذا ما خبَرْناه من استخدام المُؤلِّف له في كتابه، وأصلُ الدفتر في اللغة: هو مجموعة الصحائف مضمومٌ بعضُها إلىٰ بعض، وقد تُطْلَق علىٰ الكتاب والكُرَّاس جميعًا. وجَمْعُه: دَفاتر. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٦/٤٠٨/ مادة: دفتر].

(٢) عَرَق القِرْبَة: هذا مِن الأمثال السائرة. يقال جَشِمْتُ إليك عَرَق القِرْبةِ، أَيْ: تَكَلَّفْتُ إليْك وتَعِبْتُ حتىٰ عَرِقْتُ كعَرَقِ القِرْبَة، وعَرَقُها: سَيَلانُ مائِها. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣/٢٢٠/ مادة: عرق].

يدِي مِن كتاب: «غاية البيان شَرْح الهداية»، قد فرَغْتُ عنه والخَواطِرُ مُكَدَّرَة، والأحوالُ مُنَغَّصَة، بعد اللَّتيَّا والَّتِي، ببعض أطْرَار العراق، ليلةَ السبت العاشرة مِن صَفَر، خُتِمَ بالخير والظَّفَر، سَنَة ثلاثٍ وثلاثين وسبعمائة هِجْرية. اللّهم بلِّغْنا إلىٰ مَنازل أنبيائك وأوليائك بلَدِ الشّام، وارْزُقْنا يومَ الحشْر معهُم القِيام، وأسْكِنّا بَحابِيحَ دار السلام. آمين».

وقالَ أيضًا: «وهذا آخِر الدَّفْتر التّاسِع مِن «غاية البيان» شرْح «الهِداية»... ويتلوه في الدَّفتر العاشِر: بابُ السَّلَم إن شاء الله تعالىٰ، كتَبَه مؤلِّفه: الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ أمِير كاتِب بن أمير عُمَر العَمِيد المدْعُو بـ: قِوَام الفَارَابِيّ الأتْقَانِيّ. في الخامِس والعشْرين مِن ذي القعْدة مِن سَنَة تسعٍ وثلاثين وسبعمائة ببغداد في الجانب الشرْقِيّ، وهو كان مَحْصورًا عن شهورٍ مِن قِبَل بعْض الأُمَراء، دَفَعَ الله الفتنةَ عن سائِر المسْلمين إنْ شاء الله تعالىٰ». وهكذا.

مِن مَظاهِر عناية المُؤلِّف بالكتاب

[فائِدة] مِن مَظاهِر خِدْمة المُؤَلِّف وعِنَايته بهذا الكتاب، أنَّه ظَلَّ يُقْرأ عليه سماعًا ومُقابَلة حتّىٰ وفاتِه رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ. فقَد جاءَ في بعْض حَواشي نُسَخ الكِتاب: «بلَغ مُقابَلةً وسماعًا علىٰ مُصنِّفه أبْقاه الله. لَمَّا قُرِئ عليه إلىٰ هنا بَطَلَ الدّرسُ فتُوفِّي رحمه الله بعْد ذلك في الحادي والعشْرين مِن شَوَّال سَنَة ثمانٍ وخمْسين وسبعِمائة»[1].

منهَج المؤلّف في الانتِقاد والتَّعقُّب

أكثرُ المذاهبِ الّتِي يَعْمد المُؤَلِّفُ إلىٰ انتقادِها والرّدّ عليْها: هو مذْهَب الشّافعيَّة؛ ومع كون المُؤَلِّف تابعًا لسابِقه في ذلِك ـ وهو صاحِب «الهِداية» ـ إلا أنّه زاد عليه إيرادَ مزيدٍ مِن حُجَج الشّافِعِيّ وأصحابِه والإجابة عليْها مع النَّقْض عليْهم.

(١) ينظر: «غاية البيان» [٢/ق١٨٣/ب/ نسخة مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٣٥)].

ولعلَّ تلك الوقائِع الّتي كانَت بين المُؤَلِّف وبين الشّافعيّة في عَصْره كانَت من جملة البواعِث على ذلك الاهتِمام في التّعقُّب عليْهم خاصّة؛ ثمّ يَلِيهم المالكيَّة؛ ثمّ الحنابِلة، ثمَّ جماعة من فقهاء الإسلام عمومًا ـ كالحسَن البصْرِيّ والثورِيّ وداود الظّاهِرِيّ وغيرِهما ـ ثمَّ جماعة مِن فقهاء مَذْهبِه خاصةً؛ المُتقدِّمينَ منْهم والمتأخِّرين.

◉ تَنْكِيت المؤلِّف على شُرَّاح «الهداية» قَبْله.

لا يكادُ المُؤَلِّفُ يَنْقل عن أحدٍ من شُرَّاح «الهداية» قبْلَه شيئًا إلا ويتعَقَّبه بالردِّ عليه وتوهينِ ما قال، وقد كان كثيرَ التحفُّظِ في ذِكْر مشْيختِه بأعيانهم ـ سوى البرْهان الخُرِيفَغْنِيّ ـ سِيَّما إذا كان لبعْضِهم شروح أو تقْييدات على كتاب: «الهِداية»!

وما عَلِمْنا المُؤَلِّف صَرَّحَ بالنَّقلِ عَن أحدٍ من شُرَّاح «الهداية» سوى الإمام حَميد الدِّين الضَّرير وَحْده، فقد نقَلَ عنْه كثيرًا مِن كتابه «الفوائِد الفقهيَّة في شَرْح الهداية». وحَمِيدُ الدِّين الضَّرير: معْدود مِن طبقة شيوخِ شيوخِ المُؤَلِّف، وهو يَرْوِي عنه بواسِطة غيرِ واحدٍ مِن مشايخِه.

نعَم: كان لشيخ المؤلّف بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ تَقْيِيدات مفيدة على حاشية نُسْختِه التي بخطِّ يدِه من «الهداية»، وقد أفادَ المُؤَلِّفُ منها مرارًا وإن لم يُصَرِّحْ بذلك، كما أفاد منها كثيرًا في حواشيه على «الهداية» أيضًا.

وهذانِ الرّجلانِ ـ الضّرير والخُرِيفَغْنِيّ ـ ما كان يَذْكرُهما المُؤَلِّف إلا بكلّ تبجيلٍ وثناءٍ، بل ما حُفِظ عنِ المؤلّف مَدْحٌ في حقّ أحد مشايخِه أو مشايخِ مشايخِه مثلما حُفِظَ عنه في حقِّ هذَيْنِ الشيخَيْنِ خاصّة.

أمّا سائر شُرَّاح «الهداية» من مشايخِ المُؤَلِّف أو غيرِهم ممّن دُونَهم: فله معهم

موقفٌ آخر! فزيادة عن كونِه لم يُصَرِّح باسم واحدٍ منهم؛ فقد أكثر مِن الاعتراضِ عليْهِم فيما يَنْقلُه عنهُم، بلْ بعد التّتبُّع ومزيد النَّظر في مَطاوِي كتابِه لا يكاد المُؤَلِّفُ يَذْكُر عَن أحَد هؤُلاءِ الشُّرَّاح نقْلًا إلّا ويكون في مَساقِ الانتِقاض والرّدّ عليْه!

ومِن جمْلة هؤُلاء الشُّرَّاح الَّذين وقَفْنا علىٰ تَمْييزِهم: شيْخه حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ، وتاج الشَّريعة المَحْبُوبِيّ، وقِوَام الدِّين الكاكِيّ، وغيْرهم، وسيأتي بيانُ نماذج ممَّا نقَلَه المُؤَلِّف عنهُم.

وهاكَ نماذجَ مِن نقولات المُؤَلِّف عَن جماعةٍ مُبْهَمِين من شُرَّاح «الهِداية» معَ تعَقُّبه فيما يَنْقلُه عنْهم، والتَّشنيعِ عليهم مرّاتٍ عديدة فيما يكونُ هو المُخْطِئ أحيانًا دونَهم!

ولن نَسُوقَ مِن هذِه النَّماذجِ إلّا ما كانَ في مَساق الإنكارِ عليْهِم، أو تشْديد سِهامِ التَّشنيعِ إليْهم، أمَّا مجرَّد تعقُّبِهم بدونِ ذلِك؛ فهُو كثيرٌ جِدًّا في تصاريفِ المُؤَلِّف. فنَقول:

١ ـ **قالَ المُؤَلِّف:** «قَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ[(١)]: فيه بيانُ أنَّ المُصَنِّفَ لَمْ يستأْهِل نفْسَه للشّرْح». ثم قَالَ: «يعني: أنَّ المانعَ ـ وهو عدَم الصلاحية ـ متحقِّق، إلّا أنّ الوعْد يُحرِّضُنِي عليه، ولولاه لامتنَعْتُ».

أقولُ: هذا كلام صادِر لا عن تفكُّرٍ وتبصُّرٍ... فإذا حقَّقْتَ ما بيَّنْتُه قُبَيْل هذا؛ عرفْتَ مَزَلَّ قَدَمِ الشّارِح، واللهُ الهادِي».

٢ ـ **وقالَ أيضًا:** «وقَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ[(٢)] ـ تقليدًا للبَرْغَرِيّ صاحِب

---

(١) أي: تاج الشريعة المَحْبُوبِيّ. كما جاء في حاشية: «و».

(٢) يعني: شيخه حُسام الدِّين السِّغْناقي، كما يَظْهَر بالمُقابَلة في كتابه: «النهاية شرح الهِدَايَة» [١/ق ٦/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٢١)]. وقد تصحَّف هناك: «البَرْغَرِيّ» بـ: «البزدوي»!

«الطَّرِيقة» ـ: إنَّ حَدِيث الفَاتِحَة مَشْهُور بِخِلَاف حَدِيث التَّسْمِيَة.

فأقولُ: هذا مِن الشّارِح خِلاف مَذْهبِه...».

٣ ـ وقالَ أيضًا: «قَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ: «وجدتُّ بخطٍ ثقةٍ: إنّما فَسَّر الدّابةَ بالدُّودة؛ لِمَا أنه لو طار الذُّبَابُ في الدُّبُر ودخَلَ ثم خَرَج؛ لا يَنْقُض الوضوء». واستحْسَنَه.

فأقولُ: والله لا أدْرِي أيُّهما أغْلَطُ مِن الآخَر؛ المُقلِّد أو المُقلَّد؟».

٤ ـ وقالَ أيضًا: «قَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ[1]: الخُرُوجُ على وجْه الشّهوة قد وُجِد، وإنّما عُدِم لا غير، فباعتبار ما وُجِد يجِب الغسْلُ، وباعتبار ما عُدِمَ لا يجب، نترجَّح جانبُ الوُجُود احتياطًا.

أقولُ: هذا الشَّرْح مِن المشروح كالضَّبِّ مِنَ النُّونِ[2]...».

٥ ـ وقالَ أيضًا ـ بعد أنْ نقَلَ كلامًا لبعض الشارِحين ـ: «وهذا كلّه غلَطٌ فاحِش عندَ المُحصِّلِين، ولا كلام مع المُقلِّدِين».

٦ ـ وقالَ أيضًا ـ بعد أنْ نقَلَ كلامًا لبعض الشارِحين ـ: «وبعضُ المُقلِّدين مِن المُتفقِّهة الَّذِينَ لا حِسَّ لهم، ولا مَسَّ بعِلْم الإعراب..».

٧ ـ وقالَ أيضًا ـ بعد أنْ نقَلَ كلامًا لبعض الشارِحين ـ: «وقد غيَّر بعْضُ المُتعَصِّبين مِن المُقلِّدين لفْظَ: «المُصَفَّى»...».

٨ ـ وقالَ أيضًا: «ولم يَتعرَّض الشارِحون له كما هو عادتُهم في التّقليد».

---

(١) هو السِّغْناقِيّ صاحب: «النهاية». كما جاء في حاشية: «و».

(٢) الضَّبُّ: حيوان بَرِّيّ معروف يَسْكن الأرضَ التي لا مِياه بها.

والنونُ: هو الحوت، وهو لا يُفارِق البحر، ولا يَجْتمعان قط، وفي الأمثال: «فلان جَمَع بين الضبِّ والنون»! يعْنِي: جَمَع بين مَن لا يَجْتَمِعا. ينظر: «زهْر الأكَم في الأمثال والحِكَم» لأبي عليّ اليوسي [٢/٥٠].

٩ ـ وقالَ أيضًا: «وقد غَفَل عنه الشارِحون، ورَضِيَ بإبْهامه المُقَلِّدون».

١٠ ـ وقالَ أيضًا: «ولَمْ يتعرَّض في هذا المقام أصحابُ التقليد مِن الشّارحين، كما هو دأبُهُم».

١١ ـ وقالَ أيضًا: «اعلَم: أنَّ هذا الموضِع زَلَّ فيه أقدامُ الشارِحين؛ حيثُ لَمْ يَفْهموا كلامَ المُصنِّف... وليس الأمْر كما ظنّوا، ولو سكتوا في هذا الموضِع لكان أوْلَىٰ».

١٢ ـ وقالَ أيضًا: «وظنَّ بعضُ الشارِحين: أنَّ المُراد مِن قولِه: (بَيَانُ الحُكْمِ): هو جوابُ ظاهِر الرّواية، ثمَّ قالَ: وَرَوَىٰ الحَسَنُ عن أبي حنيفةَ: أنَّ النَّفقةَ علىٰ الأَب والأُمِّ أثلاثًا، بحسبِ مِيراثِهما مِن الولَد. وتلْك الرّواية صحيحة، ولكِن الشَّرْح مِن المشْروح، كالضَّبِّ مِن النُّون!».

١٣ ـ وقالَ أيضًا: «وقد قلَّدَ هنا وخَبَطَ بعضُ الشارِحين!».

١٤ ـ وقالَ أيضًا: «وقد تحيَّر بعضُ الشارِحين في هذا المقام!».

١٥ ـ وقالَ أيضًا: «وقد أورَد بعضُهم في «شرْح الهداية»: أن عُمَر حين أفطَر مع أصحابه يومًا... فلا يُلْتفَت إليه».

١٦ ـ وقالَ أيضًا: «قال بعضُهم في «شرحه»: ليس مراد المُصنِّف مِن قوله: (وَحَلَّ). حقيقةَ الحَل؛ لأنها بالحَلْق تكون، بل أراد به: التحلُّلَ الذي يَحِلّ به الحَلْق. ثمَّ استدلَّ وقال: ولهذا قال بعد ذلك: (لِوُقُوعِ التَّحَلُّلِ بِأَدَاءِ الرُّكْنِ).

فأقولُ: هذا الكلام صدَر منه جُزافًا، يُقْضَىٰ منه العَجَبُ...».

١٧ ـ وقالَ أيضًا: «فعُلِمَ بهذا: أنَّ ما قالَ بعضُهم في «شَرْحه»: إنّ الإجماع منعقِد علىٰ أنّه لا يجوزُ أَخْذُ الفضلِ إذا كان النُّشُوز مِن قِبَله؛ ليسَ بشيْء».

١٨ ـ وقالَ أيضًا: «فاعْرِفْه، فقَد خبَطَ بعضُهم في «شرْحه» في هذا المقام».

١٩ ـ وقالَ أيضًا: «قالَ بعضُهم في «شرْحه»: ومِن الأحكامِ: ثبوتُ النَّسب، وعدَم جواز البيْع والوصية.

قولُه: «ثبوت النّسب» مُسَلَّم. أمَّا قولُه: «وعدمُ جوازِ البيْع والوصيَّة»؛ فلا تعلُّق له بالنكاح أصلًا، لا بالصَّحيحِ ولا بالفاسِد، فلا أدْرِي أين كان قَلْبُ هذا الشارح وقْتَ الشَّرح؟».

٢٠ ـ وقالَ أيضًا: «وقالَ بعضُهم في «شرْحه» في بيان قولِه: (فيَصِيرُ الخَبَرُ المذْكُورُ فِي الأوَّلِ): «أي: الجزْء المذْكور في الأوَّل»، وهذا أشْنَع وأبْشَع؛ لأنَّ أحدًا لَمْ يُسَمِّ المُنادَىٰ جَزَاءً».

٢١ ـ وقالَ أيضًا: «وقالَ بعضُهم في تقْدير المفْعول الأوَّل: «مَن بلَّغَ التَّعْزِيرَ حدًّا»! وذاك مُلَوِّث للصِّمَاخ...».

٢٢ ـ وقالَ أيضًا: «قالَ بعضُهم في «شَرْحه» في هذا الموْضِع: اختَلَفوا في هذا البيْع؛ قال بعضُهم: بَاطِل. وقال بعضُهم: فَاسِد. ثم قال: «وهو اختيارُ الكَرْخِيِّ»، وقال: كذا ذَكَر في «الجامِع الصّغير» لقاضي خان».

أقولُ: هذا اختِلاف عجيب، ونقْلٌ عن الكَرْخِيِّ عجيب...».

٢٢ ـ وقالَ أيضًا: «قالَ بعُضهم في بيان بطْلان استِقْراض الوَكِيل: بأنَّ العبارةَ للوَكِيل... قلتُ: ليس معنىٰ كلام المُصنِّف ما فَهِمه هذا القائِل... فافهَمْه، ففيه غَنَاءٌ عن تطويلٍ لا طائلَ تحتَه».

٢٢ ـ وقالَ أيضًا: «وقالَ بعضُهم في شَرْحه: إنَّما أطلقَ السعيدَ ليتناوَلَ السعيدَيْنِ... وفيه نَظَرٌ... وهو فاسدٌ، فافهم».

٢٣ ـ وقالَ أيضًا: «فَافَهْمُه كَيْ تستَريحَ عن تَطْويل بعضِهم في «شرْحه» في

هذا المقام».

٢٤ ـ وقالَ أيضًا: «فعَنْ هذا عرفْتَ: أنَّ ما ذَكَر بعضُهم في «شرحِه» سَهْوٌ منه لا يَصِحُّ نَقْلُه».

٢٥ ـ وقالَ أيضًا: «قالَ بعضُهم: في هذه المقام لا يُتصَوَّر بقاؤُه مُشْكِلًا بعدَ البلوغ. قُلْتُ: هذا كلامٌ بلا فِكرٍ...».

٢٦ ـ وقالَ أيضًا: «وقَد ذَكَرَ بعضُهم في «شرْحه» في هذا الموضِع: ما يَكُون عن التّحقيق بعيدًا ألفَ فرْسَخٍ مِنْهَا. أي: مِن المَثَاقِيل أوْ مِن الدَّنَانِير!».

٢٧ ـ وقالَ أيضًا: «وقد تكلّف بعضُهم في تصْحيح هذا اللَّفْظ وقَالَ: المُرَاد منه: «إلىٰ أنْ يَحُول الحَوْل». وهذا تكلُّف بعِيد، خارِج عن العربيَّة، فلعلَّ السَّهْو وقَع مِن الكاتِب...».

٢٨ ـ وقالَ أيضًا: «ولهذا قالَ صاحِب «الهِداية» نفْسه أيضًا ـ فيما إذا طافَ جُنُبًا وأعادَه بعدَ أيّامِ النَّحْر ـ: بلزومِ الدَّمِ عليْه عندَ أبي حنيفةَ بالتَّأخير، وأشارَ إلىٰ ما قُلنا بقولِه: (عَلَىٰ مَا عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِ). ولَمْ يَتَعرَّض في هذا المقام أصحابُ التّقليد مِن الشّارِحينَ، كما هو دأْبُهُم».

شروح «الهِداية» الَّتي استفادَ منها المُؤَلِّف في شَرْحه.

كانَ المُؤَلِّف ضَنِينًا جِدًّا في التَّصْريحِ بالنَّقل عن أحدٍ ممَّنْ سَبَقه بشَرْح «الهِداية»؛ حتّىٰ لو كان مِن خَواصِّ شيوخِه كـ السِّغْناقِيّ وغيرِه! وإنّما كانَ يَكْتفي بقولِه: «قالَ بعضُ الشَّارِحِينَ»، هكذا علىٰ الإبهام دائمًا! بل وما كان يَلْجأ إلىٰ هذا الإبهام أيضًا إلا ليتعقَّبَ ذلك البعْض بالوهْم والتّغليط وسُوء الفهم! ولولا ذلك ما احتاج إلىٰ الإشارة إلىٰ هذا البعْض أصلًا!

وقَد مضىٰ أنّنا ما علِمْنا المُؤَلِّف صَرَّح بالنقل عن أحدٍ من شُرّاح «الهداية»

سوىٰ شيخِ مشايخِه الإمام حَمِيد الدِّين الضَّرير وَحْده في كتابه «الفوائِد الفقهيّة في شَرْح الهِداية». كما نقَلَ أشياء أيضًا عن شيخِه بُرْهان الدِّين الخُرِيفَغْنِيّ مِن حاشية نُسْخَتِه التي بخطِّ يده من «الهِداية».

وما عَدا هذَيْنِ الرَّجلَيْنِ فقَد أبْهَمَه المُؤَلِّف، وربَّما صَرَّح بحاشيةِ كتابِه بتعْيينِ الشّارِح المُراد؛ ولكِن ذلِك يكون في سياق التَّشْنيع عليْه أو تعقُّبه فيما قالَ في الغالِب.

ولا رَيْب أنَّ إعْجاب المؤلِّف بنفسِه، واعتِداده بمَعارفه، وتقْديره لفنونِه التي بَرَع فيها؛ كان من البَواعِث الحَثِيثة علىٰ إهمال الإشارة لبعضِ هؤلاء الشّارِحين ولو كان يَنْقل عنهُم من الفوائِد ـ في مواطن كثيرة ـ ما لا يَنْسبه إليهِم في كلِّ مرّة! كأنّه كان يأبَىٰ أن يُشارِكَه في هذا الشّرح إنسانٌ يكونُ سِواه! حتّىٰ لو كانَ هذا الإنسانُ معدودًا في جملة مَشْيختِه وأساتذتِه!

بل كان لشِدَّة إعجابِه بنفسه واعتدادِه بها يتعَرَّض للشارِحين قبْله بالتّنكيت ويرميهِم بالتّقليد! كما مضىٰ بيانُ ذلك قريبًا.

وقد جَهِدْنا للوقوفِ علىٰ جماعةٍ مِن شُرَّاح «الهِداية» الّذين نَقَل عنْهم المُؤَلِّف ولم يُصَرِّح باسمِهِم، ونحن نَذْكُر هنا ما وقَعَ لنا بعدَ الفحْص والتَّمحيصِ ومُقابَلة بعضِ الأقْوالِ مِن مَظَانِّها الخَطِّيّة غيْر المطْبوعة. فمنهُم:

أ ـ شيخُه العلّامة حُسَام الدِّين الحُسين بن علِيّ بن حَجَّاج السِّغْناقِيّ (المتوفىٰ سَنَة: ٧١١ هـ).

نقَل المُؤَلِّف عنْه كثيرًا في شَرْحِه، بلْ هُو أكْثر مَن استفادَ منْه أو نقَلَ عن كتابِه دون تصْريح، وقَد أشارَ إلىٰ شَرْحه «النّهاية» في المقدّمة فقَط، وقد غمَزَه أيضًا!

فقالَ المُؤَلِّف بعد الدِّيباجة: «فالتمَس مني مَنْ في قلْبُه صَفَاء، وفي عَهْده

وفَاء، الّذي كَانَ تعصُّبُه للمذهَب الحنَفِيّ والدِّينِ الحَنِيفِيّ، أنْ أشْرَحَ كتابَ: «الهِدَايَة في شرْح البِدَايَة».

فقلتُ: «النّهاية» لكم كافِية، ومسائلُها وافِية.

قَالَ[1]: ليسَ فيها إلا المنقول المَحْض عنِ السَّلَف، والمَعْلُول عند الخَلَف».

ومِن هذه المواضِع التي أشار المُؤَلِّف إلىٰ النقْل من كتابِ شيخِه السِّغْنَاقِيّ ولم يُصَرِّح بذلك.

١ ـ قَالَ في باب الوضوء: «وقَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ تقليدًا للبَرْغَرِيّ...».

قُلنا: هو شيخُه السِّغْناقي كما تراه في كتابه «النّهاية شرْح الهِدَايَة» [١/ق ٦/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٢١)].

وقد تصحَّف هناك: «البُرْغَرِيّ» بـ: «البزدوي»!

٢ ـ وقالَ في باب الاستيلاد: «وقالَ بعضُهم في «شرْحه»: والأصحّ: «أُخْرَاعِن». وذاك ليس بشيء...».

قُلنا: هذا البعْض: جزَم البدر العينِيُّ في «البناية» [٦/ ٩٧] بكونه قِوَام الدِّين الكاكِيّ، وعبارةُ الكاكِيّ في «شرْحه» تُساعِده علىٰ ذلِك، لكنَّه سَها عن كون الكاكِيّ أخَذَ ذلك مِن حسام الدِّين السِّغْناقِيّ في «شَرْحه»، ولكنّه لَمْ يصرِّح بذلك علىٰ عادتِه.

والأقْرب أنَّ المؤلّف قصَدَ هنا شيخَه السِّغْناقِيَّ بذلِك. ينظر: «النّهاية شرْح الهِداية» لحسام الدين السِّغْناقِيّ [١/ق ٣٥٠/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٢١)]، و«معْراج الدِّراية في شرْح الهِداية»

---

(١) يعني: ذلك المُلْتَمِس.

للقِوَام الكاكِيّ [١/ق ٥٣٣/أ/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦١٩)].

٣ ـ وقالَ في باب الغنائِم وقِسْمتِها: «تَوْقِيحُ الدابة: تَصْلِيبُ حافِرها بالشَّحْمِ المُذَاب إذا حَفِيَ. أي: رَقَّ مِن كثرة المَشْي. والرّاءُ خَطأ(١). كذا في «المغرب».

ونسخةُ الإمام حافظ الدِّين الكبير بخَطِّ يدِه(٢): بالراء، مِن التَّرْقِيح، وهو المنقولُ عنِ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالَىٰ، قَالَ: «هَكَذَا قَرَأْنَا عَلَىٰ المَشَايِخِ»...».

قُلنا: هذا كلّه نقَلَه المؤلِّفُ بواسطةِ شيخِه السِّغْناقي في كتابه: «النهاية شرْح الهداية» [١/ق ٣٧١/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٧٦٦)].

٤ ـ وقالَ في شَرْح دِيباجة «الهِداية»: «قَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ: «ذَكَرَ الطَّهَارَةَ بلفْظ الجَمْع، دون الصَّلَاة والزَّكَاة؛ لأنَّ اللامَ في الجمْع تُبْطِلُ معنَىٰ الجمْع؛ فكَانَ الجمْع والفرْدُ سواءً».

قُلْنا: جاءَ في حاشيةِ نُسخة: «و» تعليقًا علىٰ هذا الموْضِع: «أعْني: موْلانا حسام الدِّينِ السِّغْناقِيّ»».

٥ ـ وقالَ في أوائِل كتابِ السَّلَم: «فعَنْ هذا: عرفتَ فَسَادَ ما قيلَ في بعضِ الشُّروحِ: «إنَّ السَّلَم أخْذُ عاجلٍ بآجِلٍ»».

قُلنا: جاءَ في حاشيةِ نُسْخة: «م»: «يُريد بِه: النّهاية. ومعْناه: أخْذُ ثمَنٍ عاجِلٍ بمَبِيعٍ آجِل. ولا فسادَ فيه، بل في الفهْم!»».

---

(١) أي: في كلمة «تَوْقِيح». وقد صَوَّبَ المُؤلِّفُ: «تَوْقِيح»، بالواو علىٰ: «تَرقِيح» بالراء، فيما سيَذْكُره عن نُسَخةٍ عتيقة مِن «مختصر الكَرْخِيّ» مكتوبة في تاريخ سَنَة إحدىٰ وأربعمائة، وقَع فيها «تَوْقِيح»، بالواو، لا بالراء.

(٢) يعني: نُسْخَته مِن: «الهداية» ولَمْ يَقِف عليها المُؤلِّف، وإنما يَنقُل عنها في كل مرةٍ بواسطة شيخه حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ في شَرْحه علىٰ «الهداية».

٦ ـ وقالَ في باب الولَد مَن أحقُّ به ؟: «ونُقِلَ عنِ الإمامِ حافِظ الدِّينِ الكبير: أنَّ هذه الجملة ليستْ في النُّسخةِ الَّتي قُوبِلَتْ مع نُسخةِ المصنِّف».

قُلنا: النّاقِل: هو حسام الدِّين السِّغْناقِيّ، وتمامُ عبارتِه: «وجدتُ بخطِّ شيْخي ـ رحمه الله ـ: «ليسَ في النُّسخةِ الّتي قُوبِلَتْ معَ نُسخة المصنِّف هذه الجمْلة، بلِ اتّصل قولُه: «وَإِنْ أَرَادَتِ الخُرُوجَ»، بقولِه: «فَهُوَ مِنْهُمْ»، وما ذُكِر ههُنا في بعضِ النُّسَخ: وقَع سهوًا». ينظر: «النِّهاية شرْح الهِداية» لحُسامِ الدّين السِّغْناقِيّ [١/ق ٣٢٣/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٢١)]

٧ ـ وقالَ في بابِ الاسْتيلادِ: «قالَ بعضُ الشّارحينَ: أي: عَن أبي يوسُف رواية واحِدة، وعَن محمَّد كذلِك رِوايةٌ واحِدة...».

قُلنا: هُو شيْخُه حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ، وعنْه أخَذه القِوَامُ الكاكِيّ. يُنظَر: «النِّهاية شرْح الهِداية» لحُسام الدِّين السِّغْناقِيّ [١/ق ٣٥٠/ب/ مخطوط مكْتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٢١)]، و«معْراج الدِّراية في شرْح الهِداية» للقِوَام الكاكِيّ [١/ق ٥٣٣/أ/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦١٩)].

٨ ـ وقالَ في فَصْل في الغُسْل: «قَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ: الخُرُوجُ على وجْه الشهوة قد وُجِد».

قُلنا: جاءَ في حاشية نسخة: «و»: «هو صاحِب: «النِّهاية»».

وقَد أشارَ البدرُ العَيْنِيّ في كِتابِه «البِناية»[١] إلى مواضِع كثيرةٍ أشارَ المُؤلِّف فيها إلى النَّقلِ عَن شيخِه الحُسام السِّغْناقِيّ.

---

(١) ينظر منه: [١/٣٢٤، ٣٣٠، ٤٣٢، ٥٦٣]. و[٢/٥٠، ٣٩٠، ٥٩٢]، و[٥/٢٠٧، ٤٤١، ٢٠٥]، وغير ذلك.

ب ـ ومنهُم: تاج الشَّريعة عُمَر ابن صَدْر الشَّريعة أحْمد بن عُبيد الله المَحْبُوبي البُخَارِيّ الحنَفيّ، (المُتوفَّى بعد سَنَة: ٦٩٤ هـ).

فقَد نقَلَ المُؤَلِّف عنْه مرارًا من كتابه: «نهاية الكِفاية في دِرَاية الهِداية». وهو مشْهور أيضًا بـ: «الكفاية».

ومن تلك المواضِع الّتي نقَلَ المُؤَلِّفُ عنْه:

١ ـ قالَ في شَرْح دِيباجة «الهِداية»: «وقَالَ بعضُ الشَّارِحِينَ: فيه بيانُ أنَّ المُصَنِّف لَمْ يستأْهِل نفْسَه للشّرْح».

قُلنا: جاء في حاشية نُسخة: «و»: «أي: تاج الشَّريعة».

٢ ـ وقالَ في باب التَّيمُّم: «وما قِيلَ: إنَّما اخْتارَ لفْظَ الضرْب؛ لأنَّ الآثارَ جاءتْ بلفظةِ الضَّرْب. ففيهِ نَظَرٌ عِندي...».

قُلنا: قالَ العينِيُّ في «البناية» [١/٥٢٣]: «وقوْله: «وما قيلَ»: قائلُه تاجُ الشَّريعة رحمه الله».

٣ ـ وقالَ في باب قضاء الفَوائِت: «فإنْ قلتَ: ألَيس يَرِدُ عليْك الاعتِراض الثاني؟

قلتُ: لا يَرِد أصلًا؛ لأنّي استعَرْتُ الفوائتَ للأوْقاتِ نَفْسِها، لا للأوْقاتِ الفوائِت، وزيادةُ الأوْقات تَحْصُل بمجرَّد دخولِ وَقْت السّابِعة، ولا حاجةَ إلى فَوَاتِ وَقْتِ السّابِعة؛ فافْهَم».

قُلْنا: قالَ العينِيُّ في «البِناية» [٢/ ٥٩٢]: «هذا نَقَلَه عَن تاجِ الشَّريعة».

٤ ـ وقالَ في كتاب التَّيمُّم: «قِيلَ: وجْه مُناسبة هذا الباب بِما تقدَّم مِن حَيْثُ الرُّخْصة؛ لأنَّ المسْح شُرِعَ رخصةً كالتَّيمُّم...».

قُلنا: قالَ العَينِيُّ في «البِنايةِ» [١/ ٥٧٠]: «الأُتْرَارِيّ[١] أخَذَ هذا الوجْه الثّاني مِن تاجِ الشّريعة في شَرْحِه».

ج ـ ومنهُم: قِوَام الدِّين محمّد بْن محمَّد بْن أحْمد السِّنْجارِيّ المعْروف بـ: الكَاكِيّ المصْري (المتوفَّىٰ سَنَة: ٧٤٩ هـ).

فقَد نقَلَ المُؤَلِّف عنْه غيْر مرَّة أيضًا من كتابِه: «معْراج الدِّراية في شرْح الهِداية». ومِن ذلِك:

١ ـ قولُه في باب الاسْتيلاد: «وقالَ بعضُهم في «شرْحه»: والأصحُّ: «أُخْرَاءن». وذاكَ ليسَ بشَيء...».

قُلنا: هذا البعْض جزَم البدر العينِيُّ في «البناية» [٦/ ٩٧] بكونِه قِوَام الدِّين الكاكِيّ. وعبارةُ الكاكِيّ في «شرْحه» تُساعِدُه علىٰ ذلِك، يُنظَر: «معْراج الدِّراية في شَرْح الهِداية» للقِوَام الكاكِيّ [١/ق ٥٣٣/أ/ مخْطوط مكْتبة كوبريلي فاضِل أحْمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦١٩)].

٢ ـ وقالَ في باب ما يُوجب القِصاص وما لا يُوجِبه: «قالَ بعضُ الشّارحِين ـ رحمهم الله ـ في هذا الموضعِ: كلُّ مَن مَلَكَ الإنكاحَ لا يَمْلِك استِيفاء القِصاص، فإنَّ الأخَ يَمْلِكُ الإنكاحَ، ولا يَمْلِك استيفاءَ القِصاص».

قُلنا: قالَ العينِيُّ في «البناية» [١٣/ ٩٠]: «أرادَ ببعْضِ الشّارِحينَ الكاكِيَّ».

٣ ـ وقالَ في فصْل في البئْر: «قوْله: (نُزِحَتْ). قَالَ الشَّارِحونَ: أيْ: نُزِحَتِ البئْر...».

قُلْنا: قالَ العينِيُّ في «البِناية» [١/ ٤٣٢]: «أراد الأُتْرَارِيّ بقولِه: «أرادَ

---

(١) تحرَّف في كتابه «البناية» كله ـ في طبعتَيْنِ منه ـ إلىٰ «الأترازي» بالزاي المعجمة! وقد سبق التنبيه عليه.

الشّارِحونَ»: السِّغْناقِيّ والكاكِيّ وغيْرهما».

د ـ ومنهُم ـ فيما زعَم البدرُ العَيْنِيّ ـ أكمَل الدِّين محمّد بْن محْمود ابْن كمال الدِّين البابَرْتِيّ المصْري (المتوفَّىٰ سَنَة: ٧٨٦هـ).

زعَم البدرُ العَيْنِيّ أنَّ المُؤَلِّف كان يَنْقلُ عنه مِن كتابِه «العِناية في شَرْح الهِداية! وذكَر أُنموذجًا علىٰ ذلِك، فقالَ في كتابِه «البِناية» [١٢/٩٠]:

«وقالَ الأُتْرَارِيّ - رحمه الله -: «قالَ بعضُ الشّارِحينَ في هذا الموضِع: كلُّ مَن مَلَك الإنكاحَ لا يَمْلكُ استيفاءَ القِصاصِ...». قلتُ: أرادَ ببعْضِ الشّارِحينَ: الكاكِيّ والأكملَ - رحمهما الله -، فإنَّهما اللَّذانِ ذَكَرا ذلك».

قُلنا: وهذا غلَطٌ مكشوف جِدًّا، وهو مِن أوْهام البدْر العَيْنِيّ الظّاهِرة، فإنَّ الأكملَ البابَرْتِيّ في طبقةِ تلامِذة المؤلِّف، وهو أَوْلَىٰ أن يَنْقُل عنِ المُؤَلِّف لا أنْ يَنْقل عنْه المُؤَلِّف، كما جزَم بِه البدرُ العَيْنِيّ أيضًا في مواضِع كثيرة مِن كتابِه «البناية»[1]! وهذا مِن التناقُض كما ترىٰ.

ويُؤَيّد غلَطَ العَيْنِيّ فيما زعَم: أنَّا وَجدْنا بخطِّ الأكْمل البابَرْتِيّ في نهاية كتابِه «العناية» ذَكَر أنَّه فرَغ مِن شَرْحِه في اليومِ الحادي عَشر مِن شهْر جُمادَىٰ الآخِرة سَنَة سِتٍّ وستّين وسبْعمائة (٧٦٦هـ)[2].

أيْ: بعْد فراغ الأَتْقَانِيّ مِن كتابِه: «غاية البيان» بنحْو تسْعةَ عشَرَ عامًا، فقد فرَغَ المُؤَلِّف من شرْحِه في السّابعَ عَشَر مِن ذي القعْدة يوْم الخميسِ أوّل يومٍ مِن آذار مِن سَنَة سبعٍ وأرْبعينَ وسبْعمائة (٧٤٧هـ).

---

(١) ينظر منه: [١/٣١٠، ٣١٩، ٤٣٢]، و[٢/٣٩٠، ٦٧١] وغيرها، جزَمَ فيها أن الأكمل ربما أطلَقَ بعضَ الشارحين وأراد به المُؤَلِّف الأَتْقَانِيّ.

(٢) هكذا رأينا في النسخة التي بخطِّه من كتابه: «العناية شرح الهداية» [ق٥٦١/ب/ مخطوط مكتبة وليّ الدين أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٢٨٤)].

الكتُب الَّتي عوَّل عليْها المؤلفُ أكثَرَ مِن غيرِها

هذِه الكتبُ هي الّتي بنَىٰ المؤلِّفُ عليْها كتابَه، وكَثُر تعويلُه عليْها والنَّقْل منْها أكثَر مِن سِواها، ويُمْكِنُنا تقسيمُ هذه المُصنَّفات علىٰ أصْناف الفنونِ والمعارِف.

كُتُب التَّفسير

١ ـ «التَّيسير في التَّفسير». لنَجْم الدِّين النسفِيّ.

٢ ـ «الكشَّاف». لجار الله الزمخْشَرِيّ.

٣ ـ «معاني القُرآن وإعْرابه». لأبي إسحاق الزَّجَّاج.

٤ ـ «غريب القُرآن». لابْن قُتيبة.

٥ ـ «معاني القرآن». للفَرَّاء.

كتُب الحَديث وشُروحه

١ ـ «موطَّأ الإمام مالِك/ برواية محمّد بْن الحسَن».

٢ ـ «صَحيح الإمام البُخاري».

٣ ـ «صَحيح الإمام مسْلم».

٤ ـ «سُنَن الإمامِ أبي داود».

٥ ـ «جامِع الإمام الترمذي».

٦ ـ «سُنَن الإمام ابْن ماجه».

٧ ـ سُنَن الإمامِ النَّسائيّ».

٨ ـ «مُسْنَد الإمامِ أحْمد».

٩ ـ «الآثار». لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ.

١٠ ـ «شرْح معاني الآثار». للطَّحاوِيّ.

١١ ـ «أعْلام الحَديث في شرْح صَحيح البُخاريّ». للخَطَّابِيّ.

١٢ ـ «مَعالِم السُّنن». للخَطَّابِيّ.

* كُتب المذْهب الحنفي

يكادُ يكونُ شرْحُ المؤلِّف في هذا الكتاب قائمًا على هذِه الكتُب.

١ ـ «المبْسوط/ أو الأصْل». لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ.

٢ ـ «الجامِع الصغير». لمحمد بن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٣ ـ «الجامِع الكبير». لمحمد بن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٤ ـ «السِّيَر الكبير». لمحمد بن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٥ ـ «السِّيَر الصَّغير». لمحمد بن الحسن الشَّيْبانِيّ.

٦ ـ «الخراج». لأبي يوسُف القاضي.

٧ ـ «الكافي/ مختَصَر الكافي». للحاكم الشهيد.

٨ ـ «مختَصَر الكرْخِيّ». لعُبَيْد الله بن الحسين الكرخِيّ.

٩ ـ «مختَصَر الطَّحَاوِيّ». لأبي جعفر الطَّحَاوِيّ.

١٠ ـ «مختَصَر القُدُورِيّ». لأبي الحسين القُدُورِيّ.

١١ ـ «الأجْناس». لأبي العباس الناطِفِيّ.

١١ ـ «المبْسوط/ شرح الكافي». للسرْخَسِيّ.

١٢ ـ «شرْح مختصر الكَرْخِيّ». للقُدُورِيّ.

١٣ ـ «شرْح الجامع الصغير». للبَزْدَوِيّ.

١٤ ـ «شرْح القُدُورِيّ». لأبي نصر الأَقْطع.

١٥ ـ «شرْح مختصر الطَّحَاوِيّ». للأَسْبِيجَابِيّ.

١٦ ـ «شرْح مختَصَر الطَّحَاوِيّ». للجَصَّاص.

١٧ ـ «الإيضاح في شَرْح مختَصَر الكرخِيّ». لأبي الفضل الكِرْمَانِيّ.

١٨ ـ «تجْريد الإيضاح». لأبي الفضل الكِرْمَانِيّ.

١٩ ـ «الشّامل شرْح المُجَرَّد». لشمْس الأئمّة البَيْهَقِيّ.

٢٠ ـ «المبْسوط/ شَرْح المبْسوط/ شَرْح الأصل». لأبي بكر خُوَاهَرْ زَادَهْ.

٢١ ـ «الجامِع الصغير/ شَرْح الجامِع الصغير». للصّدْر الشّهيد.

٢٢ ـ «الجامِع الصّغير/ شَرْح الجامِع الصّغير». لأبي نَصْر العتَّابِيّ.

٢٣ ـ «شَرْح الجامِع الصّغير». لفخْر الدين قاضي خان.

٢٤ ـ «مختلف الرواية». لأبي الليث السمرْقَنْدِيّ.

٢٥ ـ «طريقة الخِلاف». لعلاء الدِّين العالِم الأسمنْدِيّ.

٢٦ ـ «الفتاوىٰ الوَلْوَالِجِيّة». للوَلْوَالِجِيّ.

٢٧ ـ «شَرْح الجامِع الكبير». لأبي نصْر العتَّابِيّ.

٢٨ ـ «الجامع الكبير/ شَرْح الجامع الكبير». لأبي المُعِين النَّسَفِيّ.

٢٩ ـ «أدب القاضي». لأبي بكْر الخَصَّاف.

٣٠ ـ «الفتاوىٰ الصُّغْرَىٰ». للصدْر الشّهيد.

٣١ ـ «الفتاوىٰ الكُبْرَىٰ/ الواقعات». للصّدر الشّهيد.

٣٢ ـ «شَرْح أدب القاضي/ للخصَّاف». لأبي بكر الرازِيّ.

٣٣ ـ «شَرْح أدب القاضي / للخصَّاف». للصدر الشهيد.

٣٤ ـ «خلاصة الفتاوىٰ». لافتِخار الدَّين البُخَارِيّ.

٣٥ ـ «تَتِمَّة الفتاوَىٰ». لبُرْهان الدِّين البُخارِيّ.

٣٦ ـ «تحفة الفقهاء». لعلاء الدِّين السَّمرقنْدِيّ.

٣٧ ـ «منظومة الخلافيّات / أو الخِلاف». لحافِظ الدِّين النَّسَفِيّ.

والمؤلِّفُ يَزِيد مِن التَّصْريح بهذِه الكتُب أو يَنْقُص بقدْر الحاجة والغَرضِ في مواطِن كثيرة، بَل ربَّما كانَ إغفالُه التَّصْريحَ ببعْض هذِه الكتُب أكثرَ من ذِكْرِه لها في كتابِه كلِّه! لا سيَّما ما يَنْقُلُه عَن البَزْدَوِيّ والأَسْبِيجَابِيّ والقُدُورِيّ والجَصَّاص خاصَّة.

* كُتب بقيَّة المذاهِب

١ ـ «الوجيز / في فروع الشّافعيّة». لأبي حامِد الغزالِيّ.

٢ ـ «المدَوَّنة / في الفقْه المالِكي». لسَحْنُون.

٣ ـ «التَّفْريع / في الفقْه المالِكي» لابن الجَلَّاب المالِكيّ.

٤ ـ «مختَصَر الخِرَقِيّ / في الفقْه الحَنبليّ». لأبي القاسم عُمَر الخِرَقِيّ.

٥ ـ «المستَوْعب / في الفقْه الحَنبليّ». لنصير الدِّين السَّامرِّيّ.

* كُتب أصولِ الفقْه.

١ ـ «تقْويم الأدلَّة». لأبي زيْد الدَّبُوسِيّ.

٢ ـ «الأصول». لصَدْر الإسْلام البَزْدَوِيّ.

٣ ـ «الفُصول في الأُصول». للجَصَّاص.

٤ ـ «أُصولُ فخْر الإسْلام البَزْدَوِيّ». لفخْر الإسْلام البَزْدَوِيّ.

٥ ـ «أصول السَّرْخَسِيّ». لشمْس الأئمَّة السَّرْخَسِيّ.

* كتُب اللُّغة والغَريب والأدَب والأمْثال

١ ـ «المُفَصَّل» للزَّمخْشَرِيّ.

٢ ـ «المُقْتصد شَرْح الإيضاح». لعبْد القاهِر الجُرْجَانِيّ.

٣ ـ «جمْهرة اللُّغة». لابنُ دُرَيْد.

٤ ـ «الصِّحاح في اللُّغة». للجَوْهَرِيّ.

٥ ـ «غَريب الحديث». لابْن قُتيبة.

٦ ـ «غَريب الحَدِيث». لأَبي عُبيد.

٧ ـ «الغَرِيبَيْن في القُرآن والحَديث». لأبي عُبيدٍ الهرَوِيّ.

٨ ـ «المغْرب في ترْتيب المعرب». للمُطَرِّزِيّ.

٩ ـ «مجْمل اللُّغة». لابْن فارِس.

١٠ ـ «ديوان الأدَب». للفارَابِيّ.

١١ ـ «تهْذيب اللُّغة». للأزهَرِيّ.

١٢ ـ «إصْلاح المنطِق». لابْن السِّكِّيت.

* كُتب التّاريخ والتّراجم والبلْدان.

١ ـ «جمْهرة النَّسَب». لابْن الكلْبِيّ.

٢ ـ «الطَّبقات الكَبير» لابْن سعدٍ.

٣ ـ «معْجم الصَّحابة». لأبي حفْص ابْن شاهين.

٤ ـ «الأمالِي في معْرفة الصَّحابة/ الأمالي في أسامي الرِّجال». لأَبي موسىٰ المَدِينِيّ.

* منهَج المؤلِّف في دراسةِ الأحاديثِ والآثارِ

مضىٰ بيانُ[1] أنَّ المؤلِّف كانَ له معرفةٌ صالِحة بِالحديث ورجالِه، غيْر أنَّه لم يكُن بارعًا فيه كبَراعتِه في غيْرِه مِن العُلومِ والمَعارِف، لكنَّه كانَ يُحْسِنُ النَّقلَ مِن مَصادِرِه، والحكايةَ عن أهْلِه.

وقد سُقْنا هناك نماذجَ متعدِّدة من تصرُّفات المُؤلِّف في النّقْد والتَّعْليل، والجرْح والتَّعْديل؛ يَسْتَبِينُ بِها العارفُ أنَّ هذا القدْر هُو حَقِيقةُ منزِلة المُؤلِّف الحَدِيثيَّة دون إفراطٍ أو تفريطٍ.

والحقُّ: أنَّ المُؤلِّف كان في كتابِه هذا فقيهًا أكثَر منْه مُحَدِّثًا، لذا كانَ قليلَ الكلامِ في نَقْدِ الأخْبارِ وتعْليلِها، ولم يكُن يَشْتغل كثيرًا بتِبْيان صحَّة الأخْبار مِن ضَعْفِها؛ لا سيَّما إذا كانت مِن بَابَة ما يَنْصُر مذْهبَه وأئمتَه؛ لكنَّه قد يَعْتَرِض مِرارًا علىٰ تلك الأخْبار الضَّعيفة التي يَسُوقها الخصْمُ؛ فيَنْشَطُ لإعلالِها؛ وبيانِ كلام أئمَّة الحديث في توهِينِها.

وربَّما غَمَز بعضَ المتقدِّمين من أئمَّة مذهبِه لإهْمال ذلِك في كلامِهم! كما فَعَلَ مع صاحِب «تحْفة الفقهاء»؛ حيثُ ساق له كلامًا في أوائِل كتاب السَّلَم، وكانَ في كلامِه الإشارةُ إلىٰ بعْض الأخْبار الصَّحيحة دون تِبْيان مواضِعِها من كُتبِ السُّنَّة، فقالَ المؤلِّفُ في حاشية نُسْخَتِه مِن «تحْفة الفُقهاء»: «لَمْ يُبيِّن موْضِعَ الرِّواية عَجْزًا»[2]!

[فائِدة]: متىٰ ذكَر المؤلِّفُ مصدرًا حَدِيثيًّا أوَّلَ كلامه وذَكَر معه غيرَه صريحًا

---

(١) في الفصل الثاني عشر. المبحث العاشر: (الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا).

(٢) هكذا جاء في حاشية نسخة: «م».

أو مبْهمًا ؛ فيكون السياقُ لأوَّلِهما ذِكْرًا.

حولَ الأحاديثِ الَّتي لا أصْل لها مرْفوعًا في كُتبِ الحنَفيَّة

لا يَخْفىٰ علىٰ النّاقِد البصير كثْرَةُ الأحاديثِ والأخْبارِ الغَريبة الَّتي ليسَ لَها خِطَامٌ ولا زِمَامٌ في كُتبِ الحنَفيَّة خاصَّة دون غيرِهم ، حتّىٰ صاروا مَثارَ اتّهامٍ عند بعض النقّاد من المُتقدِّمين والمتأخِّرين[١].

قالَ العلَّامةُ عبد الحَيّ اللَّكْنوِيّ: «لا يُقْبل حديثٌ من غير إسْناد، ولو نَقَلَهُ مُعْتَمَدٌ، لا سيَّما إذا لم يكن الناقلُ من نُقَّاد الأحاديث، وجَلالةُ قدْرِهِ لا يَسْتوجِبُ قَبُولَ كلِّ ما نَقَل... هذا صاحبُ «الهداية» مع كونِه مِن أجِلَّة الحنَفيَّة، أورَدَ فيها أخبارًا غريبةً وضعيفةً، فلَمْ يُعتَمَدْ عليْها، كما يَظْهر مِن مُطالعة تخْريج أحاديثِها للزّيلَعِيّ، وابْن حَجَر العسْقَلانِيّ»[٢].

وقالَ أيضًا: «لا عِبرةَ للأحاديثِ المَنقولةِ في الكتُب المبْسوطةِ ما لَم يَظْهر سَنَدُها، أوْ يُعلَم اعتِمادُ أرْبابِ الحديثِ عليْها، وإن كانَ مُصنِّفُها فقيهًا جليلًا يُعْتَمدُ عليْه في نَقْل الأحْكام، وحُكْم الحلالِ والحرامِ.

ألَا تَرىٰ إلىٰ صاحِب «الهِداية» من أجِلَّة الحنَفيَّة... مع كونِه ممَّنْ يُشارُ إليْه بالأنامِل، ويَعْتَمِدُ عليْه الأماجدُ والأماثِلُ ؛ قد ذَكَر في تصانيفِهِ ما لا يوجدُ له أثرٌ، عند خبيرٍ بالحديثِ يُسْتَفسَر، كما لا يَخفَىٰ علىٰ مَنْ طالَعَ «تخْريجَ أحاديثِ الهِداية» للزَّيلَعِيّ... وإذا كانَ حالُ هؤُلاءِ الأَجِلَّة هذا، فما بالُك بغيرِهم منَ الفُقهاءِ الَّذينَ يَتساهَلونَ في إيراد الأخْبارِ، ولا يَتعَمَّقونَ في سَنَد الآثار؟»[٣].

---

(١) يُراجَع للأهمية: رسالة «الطَّوَام المُرْعشة في بيان تحريفات أهل الرأي المُدْهشة» لبديع الدِّين الراشِدِيّ [ص/٤٢ ـ ٥٣].

(٢) ينظر: «ردع الإخوان عن مُحْدثات آخر جمعة رمضان» للكنوي [ص/٥٣].

(٣) ينظر: «الأجوبة الفاضلة» للكنوي [ص/٢٩ ـ ٣٥].

وقالَ في مكانٍ آخَر: «فائدة: قالَ عليّ القارِيّ في «تذكرة الموْضوعات» عند ذِكْر حَديث: «مَن قضَىٰ صلاةً منَ الفرائِض في آخرِ جمعةٍ من رمضانَ؛ كانَ جابرًا لكلّ فائتةٍ في عُمرهِ إلىٰ سبْعينَ سَنَة» ـ بعْد الحُكْم بأنَّه باطلٌ لا أصْلَ له ـ: «ثمَّ لا عِبْرةَ بنقلِ صاحِب «النِّهاية»[١]، ولا بَقِيَّة شُرَّاح «الهِداية»، فإنَّهم ليْسوا مِن المُحَدِّثينَ[٢]، ولا أسْنَدوا الحديثَ إلىٰ أحدٍ منَ المُخَرِّجين»[٣].

وهذا الكلامُ منَ القارِيّ أفادَ فائدةً حسنةً، وهي أنَّ الكتُب الفقهيَّة وإن كانَت مُعْتبرة في أنْفُسِها بحَسبِ المسائِل الفرْعيَّة، وكانَ مُصنِّفوها أيضًا مِن المُعتَبرينَ والفُقهاءِ الكامِلينَ: لا يُعْتَمدُ علىٰ الأحاديثِ المَنقولةِ فيها اعتِمادًا كُلِّيًا، ولا يُجْزَم بوُرُودِها وثبوتِها قطْعًا بمُجرَّدِ وقوعِها فيها، فكَمْ مِن أحاديثَ ذُكِرَتْ في الكتُب المعتَبرة وهيَ موْضوعةٌ ومُخْتَلَقة.

نعَم: إذا كان مُؤلِّف ذلِك الكتابِ مِن المُحَدِّثينَ أمْكَنَ أنْ يُعْتمدَ علىٰ حديثِه الَّذي ذكَره فيه، وكذا إذا أسْنَد المصنِّفُ الحديثَ إلىٰ كتابٍ مِن كُتبِ الحديثِ أمْكَنَ أنْ يُؤْخَذَ به إذا كان ثقةً في نَقْلِه.

والسِرُّ فيهِ: أنَّ الله تعالىٰ جعَلَ لكلِّ مقامٍ مقالًا، ولكلِّ فنٍّ رجالًا، وخَصَّ كلَّ طائفةٍ من مخْلوقاتِهِ بنوع فضيلةٍ لا تَجِدُها في غيْرِها.

فَمِنَ الفُقهاءِ: مَن ليسَ لهُم حَظٌّ إلَّا ضَبْط المسائِل الفِقهيَّة من دون المَهَارة في الرِّواياتِ الحَديثيَّة، فالواجب أنْ نُنْزِلَ كُلًّا منهُم في مَنازِلهم، ونَقِف عندَ مَراتِبهم»[٤].

---

(١) يعني: حُسام الدِّين السِّغْناقِيّ.

(٢) يعني في الغالب، وإلا ففي جملةِ شُرَّاح «الهداية» جماعةٌ مِن أماثل المُحدِّثين الذي مَشوا في شَرْحهم علىٰ طريقة أهل الحديث، كالسَّرُوجِيّ، وابن التركُمَانِيّ، وابن أبي العِزّ، والسَّعْد الدِّيْرِيّ، والبَدْر العيْنِيّ، وغيرهم.

(٣) ينظر: «الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» لعليّ القاري [ص/٣٤٢].

(٤) ينظر: «عمدة الرعاية علىٰ شرح الوقاية» للكنوي [ص/١٢ ـ ١٣/ طبعة كراتشي بالهند].

وقالَ أيضًا: «وكلُّ ما ذكرْنا من ترْتيبِ المُصنَّفاتِ إنَّما هُو بحَسبِ المسائِل الفقهيَّة، وأمَّا بحسبِ ما فيها من الأحاديثِ النَّبويَّة فَلا، فكَمْ من كتابٍ مُعْتمَد، اعتمَدَ عليْه أَجِلَّةُ الفُقهاءِ ممْلوء مِن الأحاديثِ الموْضوعة، ولا سيَّما الفتاوَىٰ، فقد وَضَح لنا بتوْسيع النَّظَر: أنَّ أصحابَنا وإن كانوا من الكامِلين، لكنَّهم في نَقْل الأخبار مِن المتساهِلين.

وهذا هو الَّذي فتَحَ فَمَ الطَّاعِنين، فزعَموا أنَّ مسائِل الحنَفيَّة مُسْتَنِدة إلىٰ الأحاديثِ الواهِية والموْضوعة، وأنَّ أكثرَها مُخالِفةٌ للأخْبارِ المُثْبَتة في كُتبِ أئمَّة الدِّين، وهذا ظنٌّ فاسِد، ووَهْمٌ كاسِد»[(١)].

وقالَ الشيخُ إعْزاز عَلِيّ الدّيوبندِيّ ـ عند ذِكْر طبقات الفُقهاء الحنَفيَّة ـ ما نصُّه: «لا يَقْدِرون علىٰ ما ذكروا، ولا يُفرِّقون بين الغثِّ والثَّمين، ولا يُميِّزون بينَ الشِّمال واليمين، بَل يَجْمعون ما يَجِدون كحاطِب اللَّيل[(٢)]، فالويْلُ لهم ولمَنْ قلَّدَهم كلّ الوَيْل»[(٣)].

قُلنا: وقد كشَفَ شيخُنا الأَتْقَانِيّ عَن شيءٍ من مَبْعَث تساهُلِ أسلافِه في هذا الباب بكلامٍ فريدٍ لم نَجِدْه لأحدٍ قَبْلَه؛ وقد أَخَذَه منه البدرُ العَيْنِيُّ وغيرُه دون أن يَنْسبوهُ إليْه!

أ ـ فقالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ في بابِ صفة الصَّلاة: «والحُجّةُ عليْه [يعني: مالكًا] ما رَوَيْنا: وهو قولُه: «صَلَاةُ النَّهارِ عُجْماء». وجَعَلَ في «الغَرِيبَيْنِ»

---

(١) ينظر: «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» للكنوي [ص/٣١].

(٢) مرادُه بذلك: دَهْماء فقهاء الحنفية، لا سيما من المتأخِّرين العارين عن الحديث وعِلَله، وإلا ففي فقهاء الحنفية من المُشْتغلين بالحديث جماعاتٌ كثيرون أفرَدَهم بعضُ المتأخِّرين بالذِّكْر. ينظر: «فقه أهل العراق وحديثهم» للكوثري [ص/٥٨ ـ ٧٧].

(٣) نقَله عنه في: «الطَّوَام المُرْعشة في بيان تحريفات أهل الرأي المُدْهشة» لبديع الدِّين الراشِدِيّ [ص/٤٦].

قولَه: «صَلَاةُ النَّهَارِ عُجْماء» مِن كلامِ الحسَن البصْرِيّ، وكذا في «الفائِق»: الزّمخشَرِيُّ.

وأصحابُنا ملأوا كُتبَهم بأنَّه مِن حديث النّبيّ ـ ﷺ ـ، ولَم يُسْنِدوه، وكانَ الحقُّ ما في «الغريبَيْنِ» و«الفائِق»، إلّا أنَّ الحسَن لَمَّا كانَ مِن قَرْن العُدول، ومِمَّنْ أدرَكَ أكابرَ الصَّحابةِ؛ جعَلوا كلامَه كالمسْموع مِن الرَّسولِ ـ ﷺ ـ؛ لتأْييدِه بحَديثِ أَبِي هُرَيْرَة: «مَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَلَيْنَا أَخْفَيْنَا عَلَيْكُمْ». وهذا؛ لأنَّ نَقْل الحديثِ بالمعْنَى جائِز عندَنا».

وقَد أخَذَ البدْر العينِيُّ هذا الكلامَ من المؤلِّف ولم يَنْسبْه إليْه كعادتِه، فقالَ: «هذا ليسَ بحديثٍ مرْفوعٍ عنِ النّبيّ ـ ﷺ ـ... وجعلَ في «الغريبَيْنِ» وفي «الفائِق»: «صلاة النهار عَجْماء» من كلامِ الحسَن البصرِيّ، وإنَّما استدَلَّ به أصحابُنا؛ لأنَّ الحسنَ لَمَّا كانَ من القَرْن الأوَّل وممَّن أدْرَكَ أكابرَ الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ جعلوا كلامَه كالمسْموع من الرَّسولِ ـ عليه السلام ـ».

ب ـ وقالَ المُؤلِّف أيضًا في باب صلاة النوافل ـ في غضونِ الكلامِ على حديث «لَا يُصَلَّى بَعْدَ صَلَاةٍ مِثْلُهَا» ـ: «وعنْدي أنه ليسَ بثابتٍ عن رسولِ الله ـ ﷺ ـ؛ بل هُو كلام عُمَر، بدليلِ أنَّ الشَّيخَ أبا جعْفر الطَّحَاوِيّ ذَكَر في «شرْح الآثار»، في باب التَّطوُّع بعْد الجمُعة، بإسْنادِه إلى عُمَر: «أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ صَلَاةٍ مِثْلَهَا»، ولَم يُذْكَر في سائِر كُتبِ الحَديثِ، ويجوزُ أنْ يُحْمَل عَلى أنه سمعَ مِن رسول الله ﷺ؛ لصيانة عُمَرَ عن الجُزَاف والكذب».

ج ـ **وقال المؤلِّف أيضًا ـ في كتاب الرضاع ـ:** «ورُوِيَ في «المبسوط»: عن عَلِيّ وابن مَسْعُود قالَا: «لَا رَضَاعَ بَعْدَ الفِصَالِ». وأضافه صاحبُ «الهداية» إلى رسول الله ﷺ، وكأنه نَقَل الحديثَ بالمعنَى، وذلك جائز عندنا».

د ـ **وقال أيضًا ـ باب: الأنجاس وتطهيرها ـ: «فإنْ قلْتَ: قولُه: (ذَكَاةُ الأَرْضِ**

يُبْسُهَا)، ليس مِن كلام النَّبيّ - ﷺ -، ولهذا لَمْ يُثْبِته أهلُ الحَدِيث في كُتبهم. **قلْتُ**: نعَمْ، وهُو مِن كلام مُحَمَّد ابْن الحنَفيّة، ولكنْ عند مشايخِنا يُقَلَّد التَّابعيُّ الَّذي انتصَبَ مُفْتيًا في زمَن الصَّحابةِ. كذا في «التَّقْويم». وعدَّ أَبُو إسْحاق الفِيرُوزَآبادِيُّ الشَّافِعِيُّ في كتاب «طبَقات الفقهاء» مُحَمَّدَ ابنَ الحَنَفِيَّة مِن فقهاء التّابعينَ بِالمدينة، وقالَ فيه: «رُوِيَ عن مُحَمَّد ابْن الحَنَفِيَّة أنَّه قَالَ: الحَسَنُ والحُسَيْنُ خيرٌ منِّي؛ وَأَنَا أَعْلَمُ بِحَدِيثِ أَبِي مِنْهُمَا».

وذلِك لأنَّ الصَّحابة لمَّا قرَّرُوه على الفتوَىٰ بينهم؛ صار كواحدٍ منهم بتقْريرهم، كما إذا فُعِلَ فِعْلٌ بينَ يدَيْ رَسُولِ اللهِ - ﷺ -، وسَكَتَ النَّبيُّ - ﷺ -. فلَمَّا رُوِيَ عنْه «أنَّ ذَكَاة الأَرْضِ يُبْسُهَا»، ولَم يُرْوَ عَن غيرِه خلافُه؛ حَلّ مَحلَّ الإجْماع».

ر ـ وقالَ أيضًا في كتابِ الإباق ـ بعْد أن ساق خبَرًا موقوفًا على ابن مسْعود ـ: «وهذا الحَديثُ وإنْ كانَ موقوفًا على عبد اللهِ كالمَرْوِيّ عَنْ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - لوجهَيْن:

أحدُهما: أنَّ الجُعْل واجبٌ بخلافِ القياسِ، ولا يجوزُ العملُ بخِلاف القياسِ إلّا بالنّصّ أوْ بالإجْماع، فيُحْمَل على السَّماعِ مِن رسولِ اللهِ - ﷺ -.

والثَّاني: أنَّه قدَّر الجُعْلَ بأرْبعينَ دِرْهمًا، ولا اهتِداء للعقْلِ في معْرفةِ المَقادِير، وإنَّما طريقُها السّماعُ والتّوقيف، فكانَ قولُه كالمَرْوِيّ عَنْ رَسُولِ اللهِ - ﷺ -؛ لصِيَانتِه عنِ الجُزَاف والكذِب».

ز ـ وقالَ أيضًا في كتاب الدِّيات ـ بعْد أنْ ساق خبَرًا موقوفًا على عُمَر ابْن الخَطَّاب ـ: «وجهُ الاستِدْلالِ بِه: أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قضَىٰ بذلِك بِمَحْضَرٍ مِن الصَّحابة رضي الله عنهم مِن غير نكيرٍ، فحَلَّ محلَّ الإجْماع، ولأنَّه كانَ مُبَرَّءًا عنِ الجُزَاف والكَذِب

بِتَعْدِيلِ الرَّسولِ ـ ﷺ ـ، فكلامُه محمولٌ على السَّمَاعِ عَن رسولِ الله ـ ﷺ ـ».

فَفي كلامِ المؤلِّف الماضي: الكشفُ عن عاملٍ مُهِمٍّ من عوامِل انتِشارِ الأخْبارِ المرْفوعة ـ الَّتي لا أصْل لها ـ في كُتبِ الحنَفيَّة خاصَّة.

وحاصِلُه: أنَّ بعضَ هذه الأخبارِ أصْلُها ورَدَ إمَّا عَن بعْض الصَّحابة أو التَّابعين؛ ولا يُمْكِن ـ على أصولِ الحنَفيَّة ـ أن يقولَ الصحابِيُّ أو التابعِيُّ خبرًا ويَشْتهرُ عنْه في أوْساطِ طبَقتِه ولا يكون لَه أصْلٌ ثابتٌ عَن رَسولِ الله ـ ﷺ ـ سَمِعَه منه مُباشَرةً أوْ سَمِعَه ممَّنْ سَمِعَه منْه؛ فلَمَّا كانَ ذلِك كذلِك؛ استَرْوَحَ جماعةٌ مِن أئمَّة الحنَفيَّة إلى جوازِ نِسْبةِ هذا الخبَرِ إلى رَسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ مُباشرةً، فقالوا: قالَ رسولُ الله كذا وكذا.

وهذا التأويلُ وإنِ اختُلِف في صلاحيتِه عندَ بعْض المُحَقِّقينَ مِن الحنَفيَّة أنفسِهم؛ إلَّا أنَّه يَدْرأُ عَن الحنَفيَّة تُهمةَ نَسْجِ الأخْبار وتوليدِ الأحاديثِ ونسبةِ ذلك إلى رسولِ الله ـ ﷺ ـ كما رمَاهم بذلِك بعضُهم[1]!

۞ حول شِدَّة المؤلِّف وتَنْكيتِه على بعْض الأئمَّة

قد عَهِدْنا على المؤلِّف في كتابِه هذا بعضَ الخُشونةِ في الانتِقاد، والجَفافَ في الاعتِراض، والشدةَ في التعقيب على غيره، لكن ذلك لم يَصِل بحالٍ إلى ما رمَاه به طائِفة من خصومِه مِن كونه كان شديدَ التعصُّب على مَنْ خالفَه لا سيَّما الشَّافعيَّة.

فقَد مضى قولُ بعضِ مَنْ ترجَم له بكوْنِه كان: «شديدَ التعصُّب عليْهِم ـ يعْني: الشَّافعيّة ـ مُتظاهِرًا بالغَضِّ منهُم وبالطَّعْن عليهِم، يَوَدُّ لو حَكَم فيهم، أو حُكِّم في تِلافِهم[2] دون تَلافِيهم، لا تأخُذُه فيهم لَوْمةُ لائِم، ويتمَنَّى لو ناحَتْ على مَدارِسهم

(١) ينظر: المصدر السابق [ص١٦٧ ـ ١٨٥].

(٢) التَّلاف: مصدر تَلِفَ يَتْلَف. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» لرينهارت آن دُوزِي [٢/٥٩].

الحَمَائمُ، واجتَهَد في ذلك بالشّام وما أفادَ، ودخلَ مِصْرَ وهو مُصِرٌّ علىٰ ما عندَه من العِنَاد.

وعَمِل علىٰ قَذْفِهم وقَلْعهم بالقِلْع والمِقْذَاف[١]، وطاف عليهم بكئوس خمْرٍ خَمَرَها بالسُّمِّ ودَاف[٢]، فكَفَاهم الله مَحْذُورَه، وجَعَل اللهُ واقعتَهم معه علىٰ مَرِّ الأيام مأثورة، وبدَّل بغَيْظِه فيهم سُرُورَه، وعكَسَ ما دبَّره فيهم والله مُتِمٌّ نُورَه، وكانَ قَد قامَ في أيّام المَلِك الصّالح[٣] علىٰ الشّافعيَّة، وسعَىٰ في إبْطالِ المذْهَب مِن رأسِه، وكادَ ذلك يَتِمّ، إلّا أنَّ الله تعالىٰ أعان بلُطْفِه، ومَنَّ بإخمادِ نارِه»[٤].

واتَّهمَه بعضُهم بكونِه «كانَ قَد قامَ في أيّام المَلِك الصّالح صالِح علىٰ الشّافعيّة، وسعَىٰ في إبطال المذْهب جملةً، حتّىٰ كاد يَتِمّ ذلك، لولا أنْ تدَارَكَ الله بلُطْفه، وخيَّبَ سَعْيَه... وكانَ شديدَ التعصُّب علىٰ الشّافعيّة، يَتظاهَر بتنَقُّصِهم والطّعنِ عليْهم، ويُصَرِّح بأنَّه لو تحَكَّم فيهِم لأتْلَفَهم، ويتمَنَّىٰ ذلِك ويَجْتَهِد فيهِ، ويَبْذُل جُهْدَه في إزالتِهم مِن أرْض مصْر والشّام!»[٥].

وقالَ بعضُهم في حقِّه: «كانَ شَديدَ التّعصُّب في مَذْهبِه، سَلِيطَ اللِّسان علىٰ مُخالِفه»[٦].

وهذِه كلّها مُبالَغاتٌ فارِغة لا قِيمة لها علىٰ الحقيقةِ، كما أوْضحْناه في مبْحَثٍ خاصٍّ[٧].

---

(١) المِقْذَاف: خَشَبَة فِي رَأسهَا لَوْحٌ عريض تكون في السفينة وتُضْرَبُ في المَاءِ فَتَدْفَعُ المَرْكَبَ إلىٰ الأمام. ويقال لها أيضًا: المِجْداف. ينظر: «المعجم الوسيط» [٧٢٢/٢].

(٢) دافَ: أي خَلَطَ ومَزَجَ. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٢١٦/١٢/ مادة: دف].

(٣) هو المَلِك الصالح صلاح الدِّين صالح ابن المَلِك الناصر محمد بن قَلاوون، وقد مضت ترجمته.

(٤) ينظر: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [٦٢٣/١ - ٦٢٥].

(٥) ينظر: «المُقَفَّىٰ الكبير» للمقريزي [٢٩٩/٢].

(٦) ينظر: «الفوائد البهية» للكنوي [ص/٥١].

(٧) في الفصل الثالث عشر. المبحث الثالث عشر: (حول تعصُّب المؤلِّف للمذهب الحَنَفِيّ).

وأكبَرُ دليلٍ علىٰ بطلانِ هذه الدّعاوَىٰ رأسًا: هو أسْلوب المؤلِّف في كتابه هذا أثناءَ اعتِراضِه وانتقاده أقوالَ المُخالِفين من الشّافعيّة وغيْرهم، فلَمْ نَر له شيئًا مُجاوِزًا الحَدَّ، ولم نَجِد له عبارةً اشْتَطَّ فيها حتّىٰ خَرَج عن طَوْر الاتِّزان إلىٰ طَوْر التّعصُّب الّذي لا يُطاق!

بَل كانَت أكثَر تعقُّباتِه وانتِقاداتِه لا تَخْرجُ عَن أساليبِ أهْل الاعتِدالِ مِن سائِرِ المَذاهِب، بل وَجَدْناه ربَّما احتَدَّ واشتَدَّ في النَّقدِ ولكِن علىٰ أئمَّة مذْهَبه دونَ غَيرِهم، ونحنُ نَسُوق هُنا دلائلَ هذا مِن كلام المُؤَلِّف، وكلُّها في انتِقادِ جماعةٍ مِن عُلماءِ المذْهَب الحنَفي خاصَّة، لا سيَّما شُرَّاح «الهِداية» منهُم. فمِنْ جمْلة ذلِك:

١ ـ قولُ المُؤَلِّف في كتابِ الطّهارةِ: «قَالَ حافِظُ الدِّين النَّسَفِيّ في جوابِ الشَّافِعِيّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ في «المُسْتَصْفَىٰ»: «والجوابُ: أنَّ حَرْف الفاء إنَّما يقْتضي التّعقيبَ إذا دخلَتْ علىٰ غيْر الأفْعال الاختِياريَّة، أمَّا إذا دخلَتْ علىٰ الأفعالِ الاختِياريَّة فَلا».

فأقولُ: يا للنَّسَفِيِّ مِن جُزَافِه! فمِنْ أينَ قَالَ مثْل هذا الكَلامِ تقليدًا؟ وما وضَع أهلُ اللّغة الفاءَ إلا للتَّعقيبِ؛ سواء دخلَتْ علىٰ كذا أوْ علىٰ كذا».

٢ ـ وقالَ في كتاب الطّهارة أيضًا: «وفي غاية العجَب: قولُ حافظ الدِّين النَّسَفِيّ في «كافيه»، حَيْثُ أرادَ بالحيضِ انقطاعَه، وعَلَّل بقولِه: «لأنّه يُلازِمه».

وأعجَبُ مِن هذا: قولُه في «المُسْتَصْفَىٰ»: ناقلًا عن شيخِه: «المُرَادُ منه الخُرُوج مِن الحيضِ؛ لِأَنَّ الخُرُوجَ منْه مُسْتَلزمٌ للحيضِ». أقولُ: هذا ـ واللهِ ـ مِن عجائِب الدنيا...».

٣ ـ وقالَ في كتاب الطّهارة أيضًا: «مِن هذا عرَفْتَ: أنَّ حافِظ الدِّينِ النَّسَفِيّ غَلِطَ في ثلاثةِ مواضِع:...»، فذَكَرَها ثمَّ قالَ: «وهذا كلُّه غَلَطٌ فاحِشٌ عندَ

المُحصِّلين، ولا كلامَ معَ المُقلِّدِين.... وقَد غيَّرَ بعْضُ المُتعصِّبين مِن المُقلِّدين لفْظَ: «المُصَفَّى»؛ فقَالَ: «الّذي» صفة، فلا بُدَّ له مِن موْصوف»...».

٤ ـ وقالَ في كتابِ الطَّهارة أيضًا: «هذا ليسَ بجوابٍ؛ بَل هُو تقْليدٌ مَحْض منَ النَّسَفِيِّ، حَيْثُ يجُوزُ لمانِعٍ أن يَقُولَ: لَا نُسَلِّم أنَّ صاحب «الكشّاف» مُصِيبٌ أيضًا، ولَا نُسَلِّم أنَّ قولَ صاحِبِ «الكشَّاف» يدلُّ على صوابِ صاحِب «الهِدَايَة»؛ فمِنَ الجائِزِ أنْ يَقَعَ عنْهُما الغلَطُ لعدَم العِصْمةِ».

٥ ـ وقالَ أيضًا في كتابِ الطَّهارةِ في سبيلِ التَّشنيع على بعْض شُرَّاحِ «الهِداية»: «واللهِ لا أدْرِي أيُّهما أغْلَطُ مِن الآخَر؛ المُقلِّد أو المُقلَّد؟».

٦ ـ وقالَ في كتاب الحجِّ: «قالَ بعضُهم في «شَرْحه»: ليس مرادُ المصنِّف مِن قوله: (وَحَلَّ) حقيقةَ الحَل؛ لأنَّها بالحَلْق [ق ٢٧٥/أ] تكونُ؛ بل أراد به: التحلُّلَ الّذي يَحِلّ به الحَلْق».

ثمَّ استدلَّ وقال(١): ولهذا قالَ بعد ذلك: (لِوُقُوعِ التَّحَلُّلِ بِأَدَاءِ الرُّكْنِ).

فأقولُ: هذا الكلامُ صدَر منه جُزافًا، يُقضَى منْه العَجَبُ... أمَّا قولُه: «أرادَ بِه: التّحلُّل الَّذي يَحِلّ بِه الحَلْق». فهُو شيءٌ مُلَوِّثٌ لِلصِّمَاخِ، أحْرَى بأنْ يُسمَّى عبثًا!».

٧ ـ وقالَ في كتاب الحجّ أيضًا: «والعجَبُ مِن صاحِب «الهِداية» مع جلالةِ قدْرِه؛ تكلَّم في هذا الموضِع بِلا تفكُّر؛ حَيْثُ فسَّر قولَ القُدُوريّ بقولِه: (يَعْنِي: إذَا نَوَى). وقَالَ: (إلَّا أنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا؛ لِتَقَدُّم الإِشَارَةِ). أي: لَمْ يَذْكُر القُدُوريُّ النِّيَّةَ؛ لِسَبْقِ الإشارةِ».

ثمَّ قالَ: «ومعَ التَّصريحِ بِالنِّيَّةِ كيفَ يَجُوزُ أنْ يُقَالَ: لَمْ يَذْكُر النِّيَّةَ؟ وكيفَ

(١) يعني: بعض شُرَّاح «الهداية».

يَجُوز أنْ يُقَالَ: أشارَ إلَيْها؟ وكيف يَحتاج مَنْ له تَمْييزٌ إلىٰ تفْسير ذلِك بقولِه: (يَعْنِي: إذَا نَوَىٰ). ولقَد صَدَقوا في قولِهِم: «لِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَة». فسُبحانَ اللهِ العظيمِ العَلِيم الَّذي لا يَضِلُّ ولا ينْسَىٰ».

٨ ـ وقالَ في الحجِّ بعدَ كلامٍ طويل: «وقَد غفَل عنه الشَّارِحونَ، ورَضِيَ بإبْهامِه المُقَلِّدون».

٩ ـ وقالَ في كتابِ الشَّركة: «وهذا عجيبٌ مِن صاحِب «الهِداية»، وبعيدٌ وقوعُه عن مِثْلِه نَصًّا وتحْقيقًا».

١٠ ـ وقالَ أيضًا في باب الحيْض والاستِحاضة: «وقولُ الإمامِ حَمِيد الدِّين عَجيب؛ لأنَّهُ قَالَ: «هذا حَدُّ المُسْتَحَاضَة بقاءً...»، إلىٰ آخِر ما قَالَ. وذلِك يَقْتَضِي تعدُّدَ حَقِيقَة الشَّيْء، وهُو فاسِد».

هذا أُنْمُوذج مِن ردودِ المؤلِّف، وكلّها خاصٌّ بأئمَّة مذهبِه وَحْدَهم دون سِواهم، أمَّا غيْر أئمَّة مَذْهبِه فلَمْ نَجِدْ له في انتِقادِهم شيئًا ذا بالٍ، اللَّهمَّ إلّا مواضِع يسيرةً تكادُ تكونُ محْصورةً في دائِرة التَّعجُّب مِن القولِ وحسْب، ولا يَسْتَبِينُ منْها مُنْصِفٌ ما رُمِيَ بِه المُؤلِّفُ مِن التّعصُّب المُفْرِط علىٰ المُخالِف لا سِيَّما الشَّافعيَّة منهُم!

ومِن تلْك **المواضعِ المعْدودةِ**: قولُ المُؤلِّف ـ في باب: الماء الَّذي يجوزُ بِه الوضوء وما لا يجوز ـ: «وبعضُ الشَّافِعِيّة شَنَّع علىٰ أصْحابِنا وقالَ: إنَّ الدَّلو يُخْرِجُ الماءَ النَّجِسَ مِن الطّاهِر! وهذا باطِل؛ لكونِه تشنيعًا علىٰ الصَّحابةِ والتّابعينَ في الحَقِيقَة؛ لِمَا أنَّهم أجْمَعوا علىٰ طَهَارَة البئْر بالنَّزْح.

ثمَّ نَقُولُ: إنَّ مذْهَبهم أنّ الفأرةَ إذا ماتَتْ في البئْر الَّتي ماؤُها قُلَّتان، ولَم يَتَغيَّر الماءُ؛ أنَّه طاهِر، فإذا نُزِحَتْ منْها دَلْو، فنقَصَ ماؤُها والفأرةُ فيها؛ فما في الدَّلْو

طاهِر، وما في البئْر نَجسٌ، وما علىٰ ظاهِر الدَّلْو نَجسٌ، ولوْ كانتِ الفأرةُ في الدَّلْو كَانَ ما فيها نَجِسًا، وما في البئْر طاهرًا، وظاهِر الدَّلْو طاهِرًا!

فيا للدَّلْو الكَيِّسَةِ الشّافعيّة! كيف طهَّرَتْ ظاهِرَهَا مِن دون باطنِها، وعكَسَتْ أُخْرَىٰ؟ وكيفَ طَهَّرتِ البئرَ تارةً ونَجَّسَتْها أُخرَىٰ؟ وكيفَ ردَّتِ الجوابَ بِكِيَاسَتِها علىٰ المُشنِّعِينَ علينا؟».

وهناكَ مواضِع أخرىٰ ليس فيها أكثَر مِن تعَجُّبِ المؤلِّفِ من بعْض أقْوالِ الشّافعيّ ومالِك ﷺ دون التّنكِيت عليهِما بما يَنالُ مِن مَنْزلتِهما الرفيعة.

بَل رأيْنا المُؤلِّف قد أنصَفَ الشّافعيّةَ ودَرَأ عنْهُم تشْنيعَ البعضِ مِن وَصْمِهم بـ: «الشَّفْعَوِيّة». علىٰ غيْر القياسِ؛ تَبْكِيتًا لهم!

فقال مُعقِّبًا علىٰ قولِ صاحِب «الهِداية»: «قولُه: (بِالشَّفْعَوِيَّةِ). ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ القياسَ في النّسبة إلىٰ الشَّافِعِيّ أنْ يُقَالَ: شافِعِيّ أيضًا؛ كما عُلِمَ في عِلْم التَّصريفِ، وحقُّه أنْ يُقَالَ علىٰ هذا: بالشّافعيّ المَذْهَب[1]».

نعَم: قد يَنْقُل المؤلفُ تَشْنيعاتِ بعضِ أئمَّة مَذْهبِه علىٰ المَذَاهِب الأخرىٰ، وهذا أمْرٌ لم يَسْلَم منه أحدٌ مِن طوائِف المُتَمَذْهِبة ـ إلا مَن رَحِم الله ـ قديمًا وحديثًا.

۞ حولَ منهَج المُؤَلِّف في التَّوثيق

مضىٰ غيْر مرَّة بيانُ كونِ المُؤَلِّف كانَ غايةً في الأمانةِ في النَّقل، مَعَ الدِّقة في الإشارةِ إلىٰ موْضع الإفادةِ مِن المَصادِر الَّتي كان يَنْقُل منْها.

لكنَّا وجدْناه كثيرًا ما يَقولُ في غُضونِ شرْحه: «ذَكَر اختِلافَهما في «الجامِع

---

(١) وما وقَع في بعض المواطن من استخدام المؤلِّف لهذه النسبة: «الشَّفْعَوِيَّة»؛ فهو مِن طُغْيان القلَم أو الغفلة التي لا يَسْلَم منها أحد.

الصّغير»: الحُسَاميُّ[1]. وفي «الجامِع الصّغير»: العَتَّابيُّ»، و«قَالَ الإمامُ الزّاهدُ العَتَّابِيُّ في «الجامِع الصّغير»...». و«قَالَ فخْر الإسْلام في «زياداته»..». و«وممّا يَلِيق ذِكْرُه هنا: ما أورَدَ فخْرُ الإسلام في «زياداتِه»...». و«ذكَره فخرُ الإسْلام في «الجامِع الصَّغِير»...». و«قَالَ فخر الإسلام في «الجامع الصَّغِير»...». و«قَالَ الصّدرُ الشَّهِيد في «الجامع الصغير»...». وأجناس تلْك العِبارات.

مع كوْن المُؤَلِّف قد نقَل في مواضِع أخْرىٰ كثيرةٍ مِن شروحِ هؤُلاءِ المذْكورِين وغيرِهم لهذِه الكتُب المسْطورة! فيكون ظاهِر تَصرُّفِه أنَّ لهؤلاءِ الأئمَّة تصانيف بهذه الأسْماء الّتي وضَعوا شروحًا عليْها مِن قَبْل!

وليسَ هذا الصنيعُ ممّا تفرَّد به المُؤَلِّف، بَل هُو مسبوقٌ إليْه، ومتْبوعٌ عليْه، وذلِك مِن جماهيرَ كثيرةٍ مِن أئمَّة الحَنَفيَّة السّابِقينَ واللّاحِقين.

والتَّحقيق: أنَّ هؤُلاءِ الأئمَّة المُشار إليْهِم ليسَ لهُم كُتبٌ تَحْمِلُ تِلك العناوين الّتي اشتَهَر لهُم تصانيفُ في شَرْحِها، ولكنّهم لَمَّا مزَجوا شروحَهم بكلامِ الأصْل، واختلَط فيه المتنُ بالفرْع، وصار يَتعذَّر في أحايينَ كثيرة التفرقةُ بينَ الشّرحِ والمشْروح؛ صحَّ عند النّاقلِ عنْهم أَن يَنسبَ إليهم الكتابَ كلَّه متىٰ رأىٰ ذلِك.

فصارَ يَسْتَوِي بهذا قولُ القائِل: قالَ البَزْدَوِيّ أو العَتَّابِيّ أو الحُسَاميُّ أو قاضي خان في «الجامِع الصغير»، معَ قولِه: قالَ البَزْدَوِيّ أو العَتَّابِيّ أو الحُسَاميُّ أو قاضي خان في «شرْح الجامِع الصّغير».

وهذا القانون مُتعلِّق بجملةٍ منَ التّصانيف محْصورة، نَخُصُّ منها: «الجامِع الصّغير»، و«الجامِع الكبير»، و«الزّيادات»، و«المبْسوط»، لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ.

---

(١) يعني: حسام الدِّين الشهيد.

وهذه الفائِدة مِن الغَنائِم البارِدة الّتي اكتَسَبْناها مِن فوائِد المُطالِعة العامَّة، وقد رأيْناها منصوصًا عليْها في الغاشية الأخيرةِ مِن بعض النُّسَخ الخطِّيَّة لـ«كتائِب أعْلام الأخيار من فُقهاء مذْهَب النّعْمان المخْتار» للعلَّامة محْمود بْن سُليْمان الكَفَويّ.

فجاءَ في الغاشِية المذْكورة بعْد الدِّيباجة: «وبعْد: فإنَّ المبْسوطاتِ الّتي نقَلَ عنْها صاحبُ «الحقائِق»[1] أرْبعة...» وذكَرَها، ثمَّ قالَ: «و«الجامِع الكبير» ستّة...» وذكَرها. ثمَّ قالَ: «و«الجامِع الصّغير» أرْبعة عَشَر...» وذكَرها، ثمَّ قالَ: «و«الزّيادات» أرْبعة...» وذكَرها، ثمَّ قالَ: «وشروح «المنظومة»[2] ستّة...» وذكَرَها.

ثمَّ قالَ: «والمرادُ من الجوامِع الكبيرة والصّغيرة والزّيادات المذْكورة: هي شروحُها، وإلا فأصْلُ «الجامِع الكبير» للإمام محمّد، وعليْه لأئمَّتِنا شُروح لا تُحْصَىٰ، ويَمْزُجون عباراتِهم بعباراتِ الأصْل، بحيثُ لا يُمَيَّز بين كلامِ الأصْل وكلام الشَّرح.

فإن قلتَ: «إنَّ «الجامِع الكبير» لفخْر الإسلام مثلًا؛ صدَقْتَ، وإنْ قلتَ إنّه «شَرْح الجامِع الصّغير»؛ صدَقْتَ، وكذا الحالُ في «الجامِع الصّغير»، و«الزّيادات»، ولهذا تارةً يقولونَ: قالَ في «الجامِع الصّغير الخَانِيّ»، وتارةً يقولونَ: قالَ قاضي خان في «شَرْح الجامِع الصّغير» إلىٰ غير ذلك مِن العبارات»[3].

(١) **يعني به**: العلّامة أبا المحامِد الإفْسِنْجِيّ (ويقال: الإفْشَنجيّ) فقد ذكَر ذلك في ثبَتِ مصادرِه في آخِر شَرْحه: «حقائق المنظومة/ شَرْح منظومة الخلاف للنسفيّ» [ق٢٠٨/ب/ مخطوط مكتبة نور عثمانية ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٦٥٤)].

(٢) **المنظومة عند الإطلاق**: هي «منظومة الخلاف»، لنجم الدِّين النسفيّ، نظَمَ فيها المسائلَ التي اختلَفَ فيها الأئمة: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وزُفَر، والشافعي، ومالك. ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٨٦٧/٢].

(٣) ينظر الغاشية الأخيرة من: «كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار» للعلّامة محمود بن سليمان الكفوي [مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٣٨١)].

وقَد أشارَ إلىٰ هذا أيضًا: حاجي خليفة في «كشْف الظنون»، فقالَ بعْد أنْ ذَكر جملةً وفيرة من شُروح: «الجامِع الصّغير» «وأكثرُ هذه الشّروح المذكورة تصرُّفاتٌ علىٰ الأصْل بنوعٍ مِن تغْيير، أوْ ترتيبٍ، أوْ زيادةٍ، كما هو دَأْبُ القُدَماء في شُروحِهم»(١).

ثمَّ وقَفْنا علىٰ تقييدٍ مفيدٍ حول تلك القضيّة، وهو ما ذكَرتْه الأستاذةُ سَلْمَىٰ بنتُ المُفْتِي مُجِيب الرّحمن الدّيروِيّ حيثُ قالَت:

«الجامعُ إذا أُطْلِقَ في كُتبِ المَشايخ يُرَاد به: «الجامِع الكبير»، وحيثُما أرادوا «الجامِع الصّغير» قيَّدوه بـ«الصّغير». وأكثر شروحِ ظاهِرِ الرّواية موْسومة بأسْمائها، كـ شروح «المبْسوط» تُسَمَّىٰ «المبْسوط»، فيقولونَ: في «مبْسوط شيْخ الإسلامِ خُوَاهَر زَادَه» كذا. وفي «مبْسوط شمْس الأئمَّة الحَلْوَانِيّ» كذا. ومعْناه: في شَرْحه لـ: «المبسوط».

وكذلِك يقولونَ: ذَكَر في «الزيادات» ويَعْنون شُروحَه، ويقولونَ: كذا في «الجامِع البَزْدَوِيّ». وفي «الجامِع السَّرْخَسِيّ» كذا. وفي «الجامِع الخَانِيّ» كذا ـ أي: قاضي خان ـ، وغيْر ذلِك مما يَطُول عَدُّه.

وإنَّما لم يُسَمّوا شروحَهم بأسْماءٍ مُفْردة، بَل أضافوا كلمةَ «شَرْح» إلىٰ اسْم المتْن فحسْب، أوْ سَمَّوها باسْم المتْن، لِمَا أنهم استحبُّوا أنْ تُسَمَّىٰ كُتبُهم بما سَمَّاها به صاحبُ المتْن الإمامُ محمد ـ ﵀ ـ؛ تعْظيمًا وتكريمًا له، وتأدُّبًا معه، وتبرُّكا بآثارِه وحِبَاله، واجتنابًا عن مُخالفتِه»(٢).

● عُمْدة المُؤَلِّف في النّقل من «الجامِع الصّغير».

كانَ المُؤلِّفُ كثيرَ النّقْل من «الجامِع الصّغير» بواسِطة شَرْح فخْر الإسْلام

---

(١) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١/٥٦٣].

(٢) ينظر: «الهادِي إلىٰ رياض الفقه والفقهاء» [ص/١٣١].

البَزْدَوِيّ عليْه[١]؛ كما تبيَّنَ لنا ذلِك بالاستِقْراء والتتبُّع، وقَد دلَّنا علىٰ ذلِك قولُ المُؤلِّف في كتاب النّكاح: «إلّا أنَّ الصَّدرَ الشّهيد والزّاهدَ العَتَّابِيَّ أثْبَتا في شرْحَي «الجامِع الصّغير» لهُما كما في النُّسخة الأُولَىٰ، ونقْلُ فخْر الإسْلام أثْبَت».

ولو كانَ بيدِه نسخةٌ حاضِرة مِن «الجامِع الصّغير» ما احتاج إلىٰ النّقل عنْها بواسِطة! إلّا أن يكونَ قَد وقَع له نُسَخٌ رَدِيئة لَمْ يَعْتمدْ عليها لذلِك؛ والأقربُ أنّه كان يُقَدِّم نقولاتِ فخْر الإسْلام في «شَرْحه» عن «الجامِع» لجلالتِه في نفْسِه؛ وكانَ قَد وقَع للمُؤلِّف نسْخة مِن شَرْح البَزْدَوِيّ؛ فحَشَّاها بِدُرَر النّقول، وطرَّزها بِغُرَر المعْقول[٢].

حوْل تقييد إطلاقات المُؤَلِّف في النقل والعَزْو

هذِه التَّقييدات الّتي سَنَذْكُرُها قدِ استبانَتْ لنا بعدَ استِقْراء كتاب المُؤلِّف، وتتبُّعِ طريقتِه في الشَّرح، وأسْلوبِه في التَّوثيق والعزْو، ولا ندَّعي الإحاطةَ في ذلِك، أوْ إصابة عيْنِ الصَّواب في كلِّ مرَّة، لكنَّا بذَلْنا من النَّظر في ذلك وتحْريره ما وَسِعَنا السَّعْيُ الحثيثُ ابتِغاءَ إفادة القارِئ وفَتْحِ ما تَيسَّر مِن مُقْفَلات إشاراتِ

(١) البَزْدَوِيّ يَتصرَّف كثيرًا في حكاية لَفْظِ محمد بن الحسن في شَرْحه علىٰ كتابه: «الجامع الصغير»، ومع كون هذا التصرُّف كان عادةً لبعض القُدماء، غير أن البَزْدَوِيّ أكثَرَ منه في شَرْحه، كما تبيَّنَ لنا ذلك بعد المُقارنة بين حكايته عن محمد بن الحسن، وبين ما وَقَع في المخطوط والمطبوع من متون وشروح «الجامع الصغير». ونَسْتَبعد أن يكون ذلك مِن قَبِيل اختلاف النُّسَخ! أوْ أنّ البَزْدَوِيّ كان لديه نسخة من «الجامع» لَمْ تقع لغيره!

ولم نَتقَصَّد التنبيهَ علىٰ هذا الأمر في حواشي الكتاب؛ خشيةَ إثقالها، فاكتفَيْنا بهذه الإشارة، علىٰ أننا ربما ذكَرْنا بعضَ هذا في مواطن معدودة؛ لاقتضاء المقام، ومنها:

أ ـ ما تراه في تعليقنا علىٰ كلمة: «فادَّانَ» مِن قول المؤلِّف في كتاب النكاح: «وقوله في «الجامع الصغير»: فادَّانَ ـ بالتشديد ـ مِن باب الافتعال. أي: أخَذ دَيْنًا».

ب ـ ومنها ما تراه في تعليقنا علىٰ قول المُؤلِّف في كتاب النكاح: «إلا أن الصدر الشهيد والزاهدَ العَتَّابِيَّ أثْبَتا في شرْحَي «الجامع الصغير» لهما كما في النسخة الأُولىٰ، ونقْلُ فخر الإسلام أثْبت».

(٢) كما أوضحنا ذلك في الفصل الثاني عشر. المبحث السابع عشر المتعلق ببيان تصانيف المُؤلِّف.

المُؤلِّف في كتابِه، فنَقولُ:

١ ـ إذا أَطْلَق المؤلِّفُ: «شَرْح مختَصَر الطّحاوي» فإنَّما يُريد: به شَرْح الأَسْبِيجَابِيّ.

٢ ـ وإذا أَطْلَق: «السُّنَن»: فإنَّما يُريد: «سُنَن أبي داود».

٣ ـ وإذا أَطْلَق «شَرْح الصَّحيح»: فإنَّما يعني به: شَرْح الخَطَّابِيّ على «صحيح البُخارِيّ» المعْروف باسم: «أعلام الحديث».

٤ ـ وإذا أَطْلَق: «شَرْح القُدُورِيّ»: فإنَّما يَعني به: شَرْح أبي نصْر الأَقْطَع.

٥ ـ وإذا أَطْلَق: «الدِّيوان»: فإنَّما يعني به: «معجم ديوان الأدَب» للفَارَابِيّ.

٦ ـ وإذا أَطْلَق: «المُقْتصد»: فإنَّما يَعْني به: «المقتصد في شَرْح الإيضاح». لعبْد القاهر الجُرْجَانِيّ.

٧ ـ وإذا أَطْلَق: «شَرْح مختَصَر الكَرْخِيّ»: فإنَّما يَعْني به: شَرْح أبي الحسَين القُدُورِيّ.

٨ ـ وإذا أطلَقَ «شَرْح الكافي»، أو «شَرْح مختصر الكافي»، أو «شَرْح المختصر»: فإنَّما يَعْني بها كلّها: «مبْسوط شمس الأئمة السَّرْخَسِيّ».

٩ ـ أبو جعْفر عند الإطلاق: هو الهِنْدُوَانِيّ.

١٠ ـ أبو نصْر عند الإطلاق: هو الأَقْطَع شارح «مختصر القُدُورِيّ».

١١ ـ محمَّد بْن الفضل عندَ الإطلاق: هو محمّد بْن الفضْل بْن محمَّد بن جعْفر، أبو بكر، البُخارِي الكَمَارِيّ.

١٢ ـ صاحِب «السّنن» عند الإطلاق: هو أبو داود السِجِسْتَانِيّ.

١٣ ـ أبو حَفْص عند الإطلاق: هو أَحْمد بن حَفْص المَعْرُوف بِأبي حَفْص

الكَبِير البُخَارِيّ الإِمَام المَشْهُور.

١٤ ـ **أبو سُلَيْمان عندَ الإطْلاق:** هو موسىٰ بن سليمان، الجُوزَجانِيّ الحَنَفِيّ..

١٥ ـ **خُوَاهَر زَادَه عند الإطلاق:** هو أبو بكْر محمّد بن الحسين بن محمّد البُخارِيّ.

١٥ ـ **أبو زيْد عندَ الإطلاق:** هو عُبَيد الله (أو عبْد الله) بن عُمَر بن عيسىٰ الدَّبُوسِيّ..

١٦ ـ **«الخُلاصة» عندَ الإطلاق:** هي «خلاصة الفتاوىٰ» لافتخار الدِّين البُخارِيّ.

١٧ ـ **«المخْتلف» عند الإطلاق:** هو «مختلف الرواية» لأبي الليث السَّمَرْقَنْدِيّ.

١٨ ـ **«المنظومة» عند الإطلاق:** هيَ «منظومة الخلاف» للنسَفِيّ.

١٩ ـ **«الحَصْر» عند الإطْلاق:** هو «حَصْر المسائِل» لأَبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدِيّ[1].

٢٠ ـ **«المبْسوط» عند الإطلاق:** هو «مبْسوط شمْس الأئمة السَّرْخَسِيّ». لكنْ قد يُطْلِقُه المؤلِّفُ أحيانًا ويُريد به «المبْسوط = الأَصْل» لمحمَّد بْن الحسَن الشيْبَانِيّ، ويُعْرَف ذلِك بالسِّياق وتحْرير موْضع النَّقل.

٢١ ـ **«الإيضاح» عندَ الإطْلاقِ:** هُو «الإيضاح في شَرْح مختَصَر الكَرْخِيّ» للإمامِ أَبي الفضْل عبْد الرَّحْمنِ بْن محمَّد الكِرْمَانِيّ.

٢٢ ـ **«التَّجْريد» عندَ الإطْلاق:** هُو «تجْريد الإيضاح» للإمامِ أَبي الفضْل عبدِ الرحمن بن محمّد الكِرْمَانِيّ.

---

(١) وقد يكون أيضًا علىٰ الاحتمال: «حَصْر المسائل وقَصْرُ الدلائل/ شَرْح منظومة الخلاف للنسَفِيّ». لعلاء الدِّين محمد بن عبد الحميد السَّمَرْقَنْدِيّ.

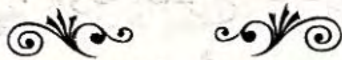
٢٣ ـ «المُنْتَقى» عند الإطلاق: هو «المُنْتَقَى في الفروع» للحاكم الشّهيد.

٢٤ ـ «الكتاب» عندَ الإطلاق: هو «مختَصَر القدوريّ». وقد يُطْلَق ويُرَاد به: «الجامِع الصّغير» لمحمّد بْن الحسَن، كما وقَع مرارًا للمَرْغِينَانِيِّ في «الهِداية».

٢٥ ـ «شَرْح التّأْويلات» عند الإطْلاق: هو شَرْح كتاب: «تأْويلات أهْل السُّنة/لأبي منصور الماتُرِيدِيّ». للإمام الزّاهِد علاء الدِّين العَالِم السَّمَرْقَنْدِيّ.

٢٦ ـ كتاب «التّأْويلات» عندَ الإطْلاق: هُو «تأْويلات أهْل السُّنَّة». لأبي منصورٍ الماتُرِيدِيّ.

٢٧ ـ كتاب «المختَصَر» عندَ الإطْلاق: هو «مختَصَر الكافِي» للحاكم الشّهيد.



المَبحَثُ السَّادس

مَنزِلة الكِتاب ومُؤَلِّفِه عندَ مَن جاءَ بَعْدَه

أثنَىٰ جماعةٌ من الأئمَّة والمُؤرِّخينَ علىٰ شَرْح المُؤَلِّف لـ: «الهِداية»، وعَدُّوه من نفائسِ الشُّروح.

فقالَ عبدُ القادِر القُرشِيّ - في ترْجمة المؤلِّف -: «وضَع شرحًا نفيسًا مُطوَّلًا علىٰ «الهِدَايَة» وأتقَن فِيهِ»[1].

وقالَ ابنُ حَجَر - في ترْجمة المُؤَلِّف -: «شَرَح «الهِدَايَة» شرْحًا حافلًا»[2].

وقالَ التقِيُّ الفاسِيُّ - في ترْجمة المُؤَلِّف -: «وله تصانيفُ، منْها: «شَرْح الهِداية»، وهو مُطوَّل نَفِيسٌ مُتْقَن»[3].

وقالَ عبدُ الباسط الحنفِيُّ: «وله الشَّرح الحافِل علىٰ «الهِداية»...»[4].

وقالَ عَلِيّ القارِيّ - في ترْجمة المُؤلِّف -: «وَضَع شَرْحًا نفيسًا مُطوَّلًا علىٰ «الهِداية»: «غاية البَيان[5] ونادِرة الزمان في آخِر الأوَان»...»[6].

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/٢٧٩]. وعنه في: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/أ/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر [١/٤٩٣]. وعنه في «الطبقات السنيَّة» للتميمي [١/٢٢٢]. وفي «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٤]. وفي «البدر الطالع» للشوكاني [١/١٥٩].

(٣) ينظر: «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» للتقي الفاسي [١/ق١٥٢/ب/ مخطوط مكتبة زينل زاده العامة - تركيا / (رقم الحفظ: ٧٥٤)].

(٤) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحنفي [١/٢٩٨].

(٥) في المطبوع: «وغاية البيان»! والتصويبُ مِن بعض النُّسَخ الخَطية مِن «الأثمار الجنية» [ق٩٢/ب/ مخطوط مكتبة شهيد عَلِيّ - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٨٤١)].

(٦) ينظر: «الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» لعلِيّ القاري [١/٣٧١].

وقالَ مصْطفىٰ الجَنَّابِيّ ـ في ترْجمة المُؤَلِّف ـ: «صنَّف شَرْح «الهِداية» وسمَّاه: «غاية البيان»، وهو شَرْح جليل».

وكذا وصَفَه جماعةٌ بكونِه كتابًا كبيرًا مُطوَّلًا، وقَد مضىٰ كلامُ عبْد القادِر القُرشِيّ والتَّقِيّ الفاسِيّ.

وقالَ المقْريزِيُّ أيضًا ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «كتَبَ شرْحًا كبيرًا على الهِداية»[(١)].

وقالَ الفَيْرُوزآبادِيُّ ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «وله شَرْح مُطوَّل علىٰ «الهداية» في عشْرين مجلّدًا بخَطِّه»[(٢)].

وقالَ ابنُ تَغْرِي بَرْدِي: «ومن مُصنَّفاته: «شَرْح الهداية»، المُسمَّىٰ بـ: «غاية البيان»، في عِدَّة مجلّدات»[(٣)].

وقالَ عَلِيّ القارِيّ ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «وله شَرْح مُطوَّل علىٰ «الهِداية» في عشرين مجلّدًا[(٤)]»[(٥)].

وقالَ طاش كُبْرِي زادَه ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «صَنَّفَ «شَرْح الهِداية» وسَمَّاه: «غاية البيان ونادِرة الأقْران[(٦)] في آخِر الزَّمان»...»[(٧)].

---

(١) ينظر: «المُقَفَّىٰ الكبير» للمقريزي [٢/٢٩٩].

(٢) ينظر: «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبقات الحنفية» للفَيْرُوزآبادِيّ [ق/١٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكُتَّاب ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٣) ينظر: «المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تَغْرِي بَرْدِي [٣/١٠٣].

(٤) في المطبوع: «مجلد» والتصويب مِن بعض النُّسَخ الخَطية مِن «الأثمار الجنية» [ق٤١/ب/ مخطوط مكتبة شهيد عَلِيّ ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٨٤١)].

(٥) ينظر: «الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» لعلِيِّ القاري [١/٣٧١].

(٦) في المطبوع: «القرآن»! والمثبتُ من نسخةٍ خَطِّيةٍ مُحَرَّرة من: «مفتاح السعادة» [ق ١٥٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ١٢١٤)].

(٧) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاشْ كُبْرِي زَادَه [٢/٢٤٢].

وقالَ حاجي خليفة ـ في ترْجمة المؤلِّف ـ: «وشَرَح «الهِداية» شرحًا حافلًا سَمَّاه: «غاية البيان» في مجلَّدات»[١].

وقالَ في مكانٍ آخَر ـ في جمْلة شروح «الهِداية» ـ: «ومِن الشّروح: شَرْح الشّيخ الامام قِوَام الدِّين أمير كاتب بن أمير عُمَر الأَتْقَانِيّ الحنفِيّ (المتوفَّىٰ سَنَة: ٧٥٨هـ) ثمانٍ وخمْسين وسبعمائة، في ثلاث مجلّدات، سمَّاه: «غاية البيان ونادرة الأقران»...»[٢].

وتَبْرُز أهمّيّة هذا الكتاب ومكانته في كونه يُعَدّ من أصول كُتُبِ المَذْهب، وهذا يَرْجع لطريقةِ المُؤَلِّف وأسلوبه في شَرْحه، حيث كان يَسْتدلّ لمسائِلِه بالمأثور والمعْقول، ويُناقِش حُجَج مُخالِفيه، معَ تطْريزِه بالفُروع ودقائِق المسائِل، بحيثُ صارَ مَن بعْدَه عِيالٌ عليْه في شَرْح «الهِداية».

ويُؤَيّد هذِه المَكانةَ الحافلةَ لكتابِ المُؤَلِّف: غزارةُ النَّقلِ عنْه في كُتبِ مَن جاء بَعْده مِن فقهاء الحنفية، واعتمادِهم قولَه وتحريراته في تحقيق المذْهب، والتّرجيح بيْن الأقْوال، ومناقشة المخالِفينَ مِن سائر المذاهب، ويُعَدُّ البدْرُ العَيْنِيُّ مِن أكثَر هؤلاء الّذينَ أفادوا مِن كتابِ المُؤَلِّف، بحيثُ أذابَ شَرْحَه في كتابه: «البناية» كما لا يَخفىٰ علىٰ مَن يُطالع الكتابيْنِ.

ونحنُ نسوقُ هنا ما تيسَّر مِن أَسْماءِ المصادِر الّتي أفادَتْ من كتاب المُؤَلِّف، معَ إفْراد مبْحَثٍ خاصٍّ حوْل إفادة العَيْنِيّ خاصَّةً ومَوْقِفه مِن المُؤَلِّف، فمِنَ الكتب الّتي نَقَلَتْ عنْه[٣]:

---

(١) ينظر: «سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/٣٤٤].

(٢) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢/٢٠٣٣].

(٣) واكتَفَيْنا هنا بجملةٍ مِن كُتبِ الفقه الحنفي المطبوعة فقط ـ باستثناء شَرْح ابن الشِّحْنة المخطوط ـ ولم نَذْكُر هنا المصادر التي نقلَتْ عنه بواسطة، ولا مصادر المذاهب الأخرىٰ، ولا كُتب الفنون المختلفة.

١ ـ «فتْح القَدير/ شرْح الهِداية» لابْن الهُمَام. نَقَل عنْه في مواطِن كثيرةٍ، تارةً باسْم: «غايةِ البيانِ». وتارةً باسْم الشّارح الأَتْقَانِيّ. وغيْر ذلِك.

٢ ـ «نتائِج الأفْكار/ تكمِلة فتْح القَدير». لقاضِي زاده. وقَد أكْثَر من النّقل عن المُؤَلِّف وكتابه.

٣ ـ «العناية شَرْح الهداية». لأكمَل الدِّين البابَرْتِيّ. وقد نقَلَ عن المُؤَلِّف كثيرًا، لكنَّه كان لا يُصَرِّح باسمِه ولا اسْم كتابِه، وإنَّما كانَ يقولُ: «قالَ بعضُهم» ويَقْصِد به المُؤَلِّف، كما نبَّه على ذلِك البدرُ العَيْنِيّ في «البِناية»[(١)].

٤ ـ «حاشية على العناية شَرْح الهِداية للبابَرْتِيّ». لسَعْدِي جَلَبِي. وقد أكثَر مِن النّقل عن المُؤَلِّف وكتابِه.

٥ ـ «البناية في شَرْح الهِداية» للبدْر العَيْنِيّ. وسيأتي قريبًا بيان كونِه قَد أذابَ شَرْحَ المُؤَلِّف في كتابه!

٦ ـ «نهاية النِّهاية في تقْرير شَرْح الهِدَايَة»[(٢)]. للمُحِبّ ابْن الشِّحْنَةِ. وقَد أكثَر مِن النَّقلِ عَن المُؤَلِّف وكتابِه، معَ الدِّقَّة والأمانةِ.

٧ ـ «حاشية على تَبْيينِ الحقائِق شَرْح كنْز الدَّقائِق للزَّيلَعِيّ». لشِهاب الدِّين ابْن الشِّلْبِيّ. وقد أكثَرَ جِدًّا من النَّقلِ عن المُؤَلِّف، وقَد كانَ أمِينًا دقيقًا جِدًّا في نَقْلِه، لا يكادُ يَنْقُل عنِ المُؤَلِّف نَقْلًا إلّا ويُصَرِّحُ باسْمه أو اسْم كتابه.

٨ ـ «البحْر الرّائِق شَرْح كنْز الدَّقائِق» لزَيْن الدِّين ابْن نُجَيْم. وقَد أكثَرَ مِن النَّقلِ عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

---

(١) ينظر منه: [١/٣١٠، ٣١٩، ٤٣٢]، و[٢/٣٩٠، ٦٧١]، وغيرها المواضع التي جزَمَ فيها العيني بكون الأكمل ربما أطلَق بعضَ الشارِحين وأراد به المُؤَلِّف الأَتْقَانِيّ.

(٢) ولا يزال مخطوطًا.

٩ ـ «حاشية مِنْحة الخالِق على البحْر الرّائِق». لابْن عابدين. وقد أكثَرَ مِن النَّقل عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

١٠ ـ «تكْملة البحْر الرّائِق». لعبْد القادِر الطُّورِيّ. وقَد أكثَرَ مِن النقْل عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

١١ ـ «حاشية علىٰ مَراقِي الفَلاح شَرْح مَتْن نُور الإيضاح». للطَّحْطاوِيّ. وقَد أكثَرَ مِن النَّقل عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

١٢ ـ «اللُّباب في شَرْح الكِتاب». للمَيْدَانِيّ. وقَد أكثَرَ مِن النَّقْل عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

١٣ ـ «النَّهر الفائِق شَرْح كنْز الدَّقائِق». لسِرَاج الدِّينِ ابْن نُجَيْم. وقَد أكْثَرَ مِن النَّقلِ عَن المُؤَلِّف وكتابِه.

١٤ ـ «مَجْمع الأَنْهُر شَرْح مُلْتقَىٰ الأَبْحُر». لدَامَاد أفندي. وقَد أكثَر منَ النَّقلِ عنِ المُؤَلِّف وكِتابِه.

١٥ ـ «فَتْح باب العِناية بشرْح النُّقَاية». لعلِيّ القاري. وقَد نقَلَ عن المُؤَلِّف في مواضِع.

١٦ ـ «رَدُّ المُحتار علىٰ الدُّر المُختار/حاشية ابْن عابدين». لابْن عابدين. وقد أكثر من النقل عن المُؤَلِّف وكتابِه.

١٧ ـ «حاشية قُرَّة عيون الأَخْيار تكْملة رَدّ المحْتار عَلىٰ الدُّر المخْتار». لمحمَّد علاء الدِّين أفنْدي.

١٨ ـ «النَّافِع الكبير لمَنْ يُطالِع الجامِع الصَّغير» للّكْنَوِيّ. وقَد أكْثَرَ منَ النَّقْل عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

١٩ ـ «السّعاية في كَشْف ما في شَرْح الوقاية». للّكْنَوِيّ. وقد أكثَر مِن النَّقلِ

عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

٢٠ ـ «عُمدة الرِّعاية بتحْشية شَرْح الوقايةِ». للَّكْنَوِيّ. وقد أكثرَ مِن النَّقْل عنِ المُؤَلِّف وكتابِه.

٢١ ـ «آكام النَّفائِس بأداءِ الأذْكار بلِسانِ فارِس». للَّكْنَوِيّ. وقَد نقَلَ عن المُؤَلِّف في بعضِ المواضِع.

٢٢ ـ «إحْكام القنطرة في أحْكامِ البسْملة». للَّكْنَوِيّ. وقد نقَلَ عن المُؤَلِّف في بعْض المواضِع.

٢٣ ـ «الفلْك المشْحون فيما يتعَلَّق بانتِفاع المُرْتَهن والمرْهون». للَّكْنَوِيّ. وقد نقَلَ عن المُؤَلِّف في بعْض المواضِع.

٢٤ ـ «القوْل الأشْرف في الفتْح عنِ المُصْحَف». للَّكْنَوِيّ. وقد نقَلَ عنِ المُؤَلِّف في بعْض المواضِع.

٢٥ ـ «تحْفة النُّبلاءِ في جماعةِ النِّساء». للَّكْنَوِيّ. وقد نقَلَ عنِ المُؤَلِّف في بعْض المواضِع.

٢٦ ـ «ترْويح الجَنَان بحُكْم شُرْب الدُّخان». للَّكْنَوِيّ. وقد نقَلَ عن المُؤَلِّف في بعْض المواضِع.

٢٧ ـ «الفتاوىٰ الهِنديَّة». لمجْموعة مُؤلِّفِين. وقد أكثَرو منَ النَّقلِ عنِ المُؤَلِّف وكتابِه بواسطة وبغيرِ واسِطة.

٢٨ ـ «دُرَر الحكّام شَرْح غُرَر الأحْكام». لمنلا خُسْرو. وقَد أكثَر منَ النقْل عن المُؤَلِّف وكتابِه بواسِطة وبغَير واسِطة.

٢٩ ـ «إتْحاف الأريب بجوازِ استِنابة الخَطيب». للشُّرُنْبُلالِيّ. وقَد نقَلَ عن

المُؤَلِّف في مواضِع.

حوْل إفادة العَيْنِيّ منَ المُؤلِّف

وكانَ البدْر العَيْنِيّ منْ أكثَرِ القومِ استِفادةً من المُؤَلِّف، حيثُ كانَ يَنْقُل منه العباراتِ المُحرَّرة، والتَّقييدات المُفيدة، والإشاراتِ الدَّقيقة، والتَّحْقيقات الجيِّدة، والنّقولات النَّفيسة، دون الإشارةِ إليْه البتَّة؛ كما كانَ يَفْعل مع غيْره مِن شُرَّاح الهِداية؛ كالسَّرُوجِيّ والسِّغْناقِيّ والبابَرْتِيّ والكَاكِيّ وغيْرهم، غيْر أنَّه أكثَر عنِ المُؤَلِّف ما لم يُكْثِر عَن غيْرِه.

ومتىٰ صرَّح العَيْنِيّ بلقَب المُؤَلِّف: «قِوَام الدِّين»، أوْ بنَسبِه: «الأُتْرَارِيّ[1]» فإنَّه - في الغالِب - يَسُوقُ كلامَه للنقْضِ عليه تارةً، والتَّشنيع عليْه تارةً أخرىٰ!

وكثيرٌ من هذِه التَّشْنيعاتِ وقعَتْ في تلْك الأخْبارِ والأَحاديثِ الَّتي يَسُوقُها الأَتْقَانِيُّ ولا يَعْزُوها لأحدٍ، أوْ يَتنكَّبُ عن ذِكْر صحَّتِها أو ضَعْفها، معَ كونِنا رأيْنا العَيْنِيَّ قد نقَل مرارًا جملةً من هذه الأخبارِ عن المُؤَلِّف - دون تصْريحٍ بذلِك كعادتِه - ثم يَسْكُت عليْها سكوتَه عمَّا أخْرجَه الشَّيخان!

وليسَ الغرضُ هنا الإفاضةَ في إيضاح ذلِك، وإنَّما تكفي الإشارة لكلِّ ناقدٍ حاذِقٍ يَقِف علىٰ الكتابَيْنِ بعيْن الإنصاف، ولا بأس بذِكْر هذا الأُنموذج في هذا المقام:

وهو أنَّ العَيْنِيّ قالَ في كتاب القِسْمة بالحرْف: «والسُّنَّةُ: ما رُوِيَ «أنَّ رسولَ الله - ﷺ - خرَج إلىٰ غزوة بدْرٍ مع أصْحابه علىٰ نواضِحِ المَدينة ليس لهم ظَهْرٌ غيرها، فكان يَخْرُج منهم الثلاثةُ علىٰ البعير الواحد بالتناوُبِ ليس فيهم فارسٌ غير

(١) وقد تحرَّف عنده إلىٰ: «الأترازي»! وهذا التحريف قد تجاوَز الألفَ في طبعة دار الكتب العلمية من «البناية»! وقريبٌ منها وقَع في مطبوعة دار الفكر.

مصْعب بْن عُمَير والمقْداد بْن الأسْود». ورُوِيَ «عن عُقبة بن عامر الجُهَنِيّ قالَ: كنَّا نَتناوَبُ في إبِل الصَّدَقة علىٰ عَهْد رسولِ اللهِ - ﷺ -».

فهذِه الأخْبارُ نقَلَها العَيْنِيُّ عنِ المُؤَلِّف علىٰ العادةِ ثمَّ سكَتَ عليْها ولم يُبيِّن - علىٰ عادتِه - مَن أخرَجَها ولا درجَتَها من الثُّبوتِ وعدمِه! فصارَ يأتي ما كانَ يُشَنِّع علىٰ المُؤَلِّف بمِثْلِه في مرّاتٍ عديدة!

وأيضًا: ظهَرَ لنا بالتتبُّع أنَّ العَيْنِيّ لم يَقِف علىٰ جملةٍ مِن تصانيفِ مُتقدِّمي الأئمَّة الحنفيَّة الكبار، وإنَّما كان يَنْقُل عنْهم بواسِطة المُؤَلِّف، وغالبُ أمْرِه أنَّه كانَ لا يُصَرِّح بالواسِطة! فيَظُنُّ النّاظر أنَّ ما نَقَله عن هؤلاءِ إنما هو مِن ثمَراتِ بَحْثِه ومُطالعاتِه! وإنَّما أغارَ علىٰ كتابِ المُؤَلِّف، كما أغارَ علىٰ غيْره!

ومِن هذه الكتُب الّتي لم يَقِف عليْها العَيْنِيُّ في شَرْحه؛ وإنما نَقَل عنها بواسطة المُؤَلِّف:

١ - «شرْح الطَّحاوي» للجَصَّاص. نقلَ عنْه العيْني كثيرًا، وهو لم يَرَه أوْ يَقِف عليه، ويدُلُّك عليْه قولُه في «كتاب النّكاح» [١٣٢/٥]: «وقالَ الأُتْرَارِيّ - يعْني: المُؤَلِّف -: «ولِمَا رُوِيَ عن النَّبيِّ - ﷺ - أنَّه قالَ: «لا مَهْر أقلّ مِن عشَرة دراهِم»، ورَوَىٰ أبو بكر الرازِيُّ هذا الحديثَ في «شرْح الطَّحاوي» إشارةً إلىٰ جابِر - رضي الله عنه - عنِ النَّبيِّ - ﷺ -...». انتهىٰ.

قلتُ - القائِل هُو العَيْنِيّ -: لم يَذْكُر الإسنادَ حتّىٰ يُنْظَر فيه، والظَّاهِر أنَّه بالإسْنادِ الَّذي رواه الدَّارقُطنِيّ».

قُلنا: فلو كان بيَدِ العَيْنِيّ نسخةٌ حاضرةٌ من كتاب الجَصَّاص لنَقَل إسنادَه إلىٰ جابِر بخصوصِ الحديثِ المُشار إليْه، ولَمَا احتاجَ إلىٰ النّقْل عنْه بواسِطة المُؤَلِّف!

٢ - «مختَصَر الكرْخي/النسخة المُسْندة».

٣ ـ «أدَب القاضي للخصّاف/النسخة المُسْندة».

٤ ـ «المعْجم في أسْماء الصَّحابة» لابن شاهين.

٥ ـ «كَشْف الآثار الشَّريفة في مناقب أبي حنيفة». لعبْد الله بْن يعْقوب الحارثِيّ السُّبَذْمُونِيّ.

٦ ـ «النَّوادِر/ رواية إبْراهِيم بْن رسْتُم». لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْبانِيّ.

٧ ـ «شرْح كتاب النَّفَقاتِ للخَصَّاف». للسَّرْخَسِيّ.

٨ ـ «المبْسوط». لصَدْر الإسْلامِ البَزْدَوِيّ.

٩ ـ «الواقِعات». لأَبي العبَّاسِ النَّاطِفِيّ.

١٠ ـ «الفوائِد الفِقْهيَّة في شَرْح الهِداية». لحَمِيد الدِّين الضَّرير.

١١ ـ «شرْح الكافي». لعلاءِ الدِّين الأَسْبِيجَابيّ.

١٢ ـ «الطَّريقة المُطَوَّلة». للصَّدْر الشَّهيد.

١٣ ـ «المبْسوط/شَرْح المبْسوط/شَرْح الأصْل». لأَبي بكر خُوَاهَرْ زَادَهْ.

١٤ ـ «الكِفاية». لشمْس الأئمَّة البَيْهَقِيّ.

١٥ ـ شَرْح الجامِع الصَّغير». للمَحْبُوبِيّ.

١٦ ـ «شَرْح الجامِع الصَّغِير». لأبي اللَّيث السَّمرْقَنْدِيّ.

١٧ ـ «خِزانة الفقْه». لأبِي اللَّيثِ السمرْقَنْدِيّ.

١٨ ـ «نُكَت الوصايا». لأبي اللَّيث السمرْقَنْدِيّ.

١٩ ـ «الزِّيادات/شَرْح الزِّيادات». لفخْر الإسْلام البَزْدَوِيّ.

٢٠ ـ شَرْح الجامِع الكبير». لأبي نصْر العَتَّابِيّ.

٢١ ـ «الجامِع الكبير/ شَرْح الجامِع الكبير». لأبي المُعِين النَّسَفِيّ.

٢٢ ـ «شَرْح الجامِع الكَبِير». لأبي بكْر المعْروف: خُوَاهَرْ زَادَه.

٢٣ ـ «إشارات الأسْرار في شَرْح الجامِع الكبير». لرُكْن الدِّين الكِرْمَانِيّ.

٢٤ ـ «شرْح الكافي». لصَدْر الإسْلام البَزْدَوِيّ.

٢٥ ـ «خِزَانة الواقِعات»: لافتِخار الدِّين البُخَارِيّ.

٢٦ ـ «تَتِمَّة الفتاوَىٰ». لبُرْهانِ الدِّين البُخارِيّ.

٢٧ ـ «المُجرَّد في الفقْه». للحسَن بْن زيادٍ اللؤْلُؤِيّ.

٢٨ ـ «شَرْح المُجَرَّد». لابْن شُجاع الثلْجِيّ.

٢٩ ـ «الكفَّارات». لابْن شُجَاع الثلْجِيّ.

٣٠ ـ «النَّوادِر». لابْن شُجَاع الثلْجِيّ.

٣١ ـ «التَّقريب». لأبي الحُسيْن القُدُورِيّ.

٣٢ ـ «منهاج الفتاوىٰ». لشرَف الدِّين العَقِيلِيّ.

وثمَّة كُتبٌ غيْرها أضْرَبْنا عن ذِكْرِها طَلبًا للاختِصار، وكلّها ممَّا لَمْ يَقِف عليْه العَيْنِيّ، وإنَّما نقَله بواسِطة المُؤَلِّف[1] الَّذي أكثَر مِن التَّشنيعِ عليْه مع كونه يَسْتَغْنِي عنِ الحاجةِ إليْه في كلِّ مرَّة!

هذا زيادة عن اعتِمادِه علىٰ تحْريرات المُؤَلِّف في غُضون شَرْحه لألْفاظ «الهداية» وتعَقُّباته علىٰ مَنْ سَبَقَه مِن الغابِرين، ناهِيك عن الاتِّكاءِ عليْه أيضًا في الإشارة إلىٰ الاختِلافاتِ الواقِعة في نُسَخ «الهِداية»، و«الجامِع الصَّغير»، و«مختَصَر القُدُورِيّ» وغيْر ذلِك.

---

(١) وقد يُشارِكه في بعضها بعضُ الأئمة، والغالبُ هو انفراد المؤلِّف بذِكْرِها.

فلوْ قيلَ بأنَّ العَيْنِيّ قد أدرَجَ كتابَ المُؤَلِّف في مَطاوِي شَرْحِه مع بعضِ التَّقْديمِ والتَّأْخيرِ وحَذْف ما ليسَ يَلْزمُه أوْ ليسَ علىٰ شَرْطه؛ لَمَا كان ذلك بعيداً عند مَن أنصَفَ وتجَرَّد وقامَ مقامَ الحاكِم العادِل في الإنصافِ بيْن الرَّجُلَيْنِ!

وبَعْد كلِّ هذا: كانَ العَيْنِيّ شديدَ العُقوقِ للمُؤلِّف، بالِغَ الإزراءِ عليْه، والتَّهويلِ في أخْطائِه، كما مضىٰ بيانُ طرَفٍ من ذلِك في تعَقُّباتِه الحدِيثِيَّة عليه[1].

وليسَ هذا مِن باب التَّجَنِّي علىٰ البدْر العَيْنِيّ، بلْ هُو إمام علَّامة عالِم مطَّلِع ذو فنونٍ بلا ريْب، لكنَّه صاحبُ سَوابِقَ معْروفة في الإغارة علىٰ مُصنَّفاتِ غيْره من العُلماءِ والإفادةِ منها، ونَكْتفي هنا بذِكْر مِثالَيْنِ فقَط علىٰ هذا الَّذي نقولُه:

١ ـ المِثال الأوَّل:

قالَ الحافِظ ابنُ حَجَر ـ ذاكِرًا مَصادِرَه في كتابِه «إنباء الغمْر» ـ:

«وطالعْتُ عليه تاريخَ القاضي بَدْر الدِّين محْمود العَيْنِيّ، وذَكَر أنَّ الحافظ عِمَاد الدِّين ابنَ كثير عُمْدتُه في «تاريخه» وهو كما قالَ، لكِن منذُ انقطَع ابنُ كثيرٍ صارَتْ عُمْدتُه علىٰ «تاريخ ابن دُقْمَاق» حتَّىٰ كان يَكْتبُ منْه الورقةَ الكامِلة متواليةً! وربَّما قلَّده فيما يَهِم فيه حتَّىٰ في اللَّحْن الظَّاهِر مثْل: «أُخْلِعَ علىٰ فلان»!

وأعجَب منْه: أنَّ ابنَ دُقْماق يَذْكُر في بعْض الحادِثات ما يَدُلّ علىٰ أنَّه شاهَدَها، فيَكْتُب البدرُ كلامَه بعينِه بما تَضمَّنه، وتكونُ تِلك الحادِثة وقعَتْ بمصر وهو بعيدٌ في عَينْتَاب!»[2].

---

(١) في الفصل الثاني عشر في المبحث العاشر: (الأَتْقَانِيّ مُحَدِّثًا).

(٢) ينظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حَجَر [٤/١ ـ ٥/ طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية بمصر].

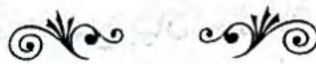
٢ ـ المِثال الثاني:

قالَ الحافظُ السَّخاوِيّ ـ فيما قرأه بخَطِّ شيخِه ابْن حَجَر ـ:

«وقرأتُ بخطِّه أيضًا: «شَرْح البُخاري» لبدْر الدِّين العَيْنِيّ. أخَذَه من «فتْح الباري» لابْن حَجَر، ونَقَص منْه وزادَ فيه قليلًا، ولكنَّ أكْثرَهُ يَسُوقُه بحروفِه، الورقةَ والورَقتَيْنِ وأقلَّ وأكثَر، أوْ يَعْترض عليْه اعتِراضاتٍ واهية».

قالَ السَّخاوِيُّ: «وقَد بيَّنها صاحبُ التّرجمة ـ يعْني: ابْن حَجَر ـ في مُصَنَّفه: «انِتقاض الاعْتِراض»، رَحِمَهُمُ اللهُ أجمعين»(١).

ورَحِم اللهُ المُؤَلِّف والبدْرَ العَيْنِيّ وسائرَ العُلماءِ الَّذين خدَموا الأُمّةَ بهذِه التَّصانيفِ النَّفيسة، وجَزاهم عَن أمثالِنا خيرَ الجَزاء.



(١) ينظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» [٣٩٤/١].

المبْحَثُ السَّابع
توْثيق نِسْبَة الكتاب إلى مُؤلِّفه وبيان تاريخ تأليفه

لا يكاد يَتطرَّق الشكُّ أو الارتياب إلىٰ نِسْبة كتاب «غاية البيان» إلىٰ مُؤلِّفنا قِوَام الدِّين الأَتْقَانِيّ، وذلك للأمور الآتية:

١ ـ لم يَخْتَلف المتَرْجِمونَ للأَتْقَانِيّ سواء المُتقدِّم منْهم والمتأخِّر علىٰ تصْحيح نِسْبة «غاية البيان» إليْه، وسيأْتي كلامُ جماعةٍ منهُم في إثباتِ ذلِك بالمبْحَث الآتي بعوْن الله.

٢ ـ اتَّفقَتْ كُتبُ الفهارسِ الوَصْفية العامَّة والخاصَّة التي وقَفْنا عليها علىٰ نسبة الكتاب إلىٰ مُؤلِّفه، ولسْنَا نعلَم بينهم اختلافًا في ذلك[(١)].

٣ ـ نقَلَ عن هذا الشَّرح كثيرٌ من فُقهاء الحنَفيَّة وغيرهم ناسِبين هذا الشرحَ للمُؤلِّف بعباراتٍ واضِحة، وقَد مضىٰ بيانُ جماعةٍ منهُم قريبًا.

٤ ـ وأَخيرًا: صَرَّح المُؤلِّف نفسُه مرارًا بنسْبةِ الكتابِ إليْه وذلِك بخَطِّه المشْهورِ المعْروف في مَطْلَع الكتابِ وفي غضونِه وفي ختامِه، بَل قَد أشارَ إليْه أيضًا في حواشيهِ علىٰ «شَرْح الجامِع الصَّغير/ لأبي الحسَن البَزْدَوِيّ»[(٢)].

فقد قالَ هناك في بعضِ التَّعليقاتِ الَّتي بخَطِّه [ق٢٠٠/أ]: «وتمامُ البيان

---

(١) ومنها: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢٠٣٣/٢]، و«هدية العارفين» لإسماعيل البغدادي [٨٣٩/١]، و«أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/ ٨١]. و«فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية» [٨٣/٣]. و«فهرست الخزانة التيمورية» [٢٢/٣]. و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان [٣١٢/٦]، و«الذخائر الشرقية» لكوركيس عواد [٥٤١/٤]. و«الفهرس الشامل للتراث المخطوط» [٣٦٨/٧/ قسم الفقه]. و«معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» [ص/٢٤٠٧].

(٢) نسخة مكتبة جار الله أفندي بتركيا [مخطوط/ رقم الحفظ: ٦٦٢].

ذكرْناه في «غاية البيان»».

وقالَ في مكانٍ آخر: [ق٢١٢/أ]: «وقد ذكرْناه في «غاية البيان»».

تاريخ تأليفه

قالَ المُؤَلِّف في نهاية شَرْحِه: «وكانَ افتِتاحُ شَرْحِنا بالقاهِرة غُرَّةَ شهْر ربيع الآخر مِن سَنَة إحْدىٰ وعشْرينَ وسبعِمائة، وبعْضُه عُمِلَ بالعراق وأَرَّان[1]، في زمَن السّلطان أبي سَعيد[2]، نوَّر الله قبْرَه، وبَرَّدَ مَضْجعَه، وأكثرُه عُمِلَ ببغْداد، وكُرَّاساتٌ معْدودة مِن آخِره بدمشْق.

إلىٰ أنْ خُتِمَ فيه في السّابع عشَر من ذي القعْدة يوم الخميس أوّلَ يومٍ مِن آذار

(١) أَرَّانُ ـ كشَدَّادٍ ـ: إقليم بأَذْرَبيجانَ مُشْتَمل علىٰ بلاد كثيرة، وبينه وبين أَذْرَبيجانَ نَهْرٌ يقال له: الرَّسّ، كلّ ما جاوَزَه من ناحية المغرب والشمال فهو مِن ناحية أَرَّان، وما كان مِن جهة الشرق فهو مِن أَذْرَبيجان. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٣٦/١].

(٢) هو السلطان أبو سعيد بهَادُر بن خدابنده محمد بن أَرْغون الجنكيزي، سلطان العرَاق وخراسان وأذربيجان والروم والجزيرة. قال الصفدِيُّ: «أَكثَر النَّاسِ يقُولُون: «أَبُو سعيد» علىٰ أنه كُنْيته، وَالصَّحِيح علىٰ أَنه علَمٌ بِلَا ألفٍ ـ يعني: «بو سعيد» ـ هكذا رَأَيْتُ كُتبَه التي كانت تَرِد مِنْهُ علىٰ السُّلْطَان الملك النَّاصِر يَكْتُب علىٰ ألقابه الذهبية: «بو سعيد» وَرَأَيْتُ بعضَ النَّاس يَقُول: إِنَّمَا هُوَ «بُو صِيد» بالصَّاد المُهْملَة، وَإِنَّمَا النَّاس عرَّبُوه».
بُويعَ له بالسُّلْطانية في الخامس من شهر صفَر (سَنَة: ٧١٧ هـ). وكان جوَّادًا، جيّدَ الخط، عارفًا بالموسيقىٰ، أقام في المُلْك عشرين سَنَة. وكان سببُ تَلْقِيبه بـ: بهادُر أن طائفة من التتار خرجوا عن طاعته، فقاتَل بنفسه وكَسَرهم، وذلك سَنَة: تسع عشرة وسبعمائة، فكتبوا في ألقابه ذلك، وكان من خِيَار ملوك الجنْكِيزِيَّة وأحْسَنهم سِيرةً.
وقد راجَتْ في عَهْده العلومُ والآداب.
وعاش في بَلاطه كثيرٌ من الشعراء والمُؤرِّخين؛ حين كان هو نفسه شاعرًا. وله أشعار جيدة باللغة الفارسية، واشتهر بجودة الخط والغِناء، وبعْدَه لم يَقُم للتتار قائمة. تُوفّىٰ بـ: قرية قَرَابَاغ في ربيع الآخر عن اثنتين وثلاثين من (سَنَة: ٧٣٦هـ). ينظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي [٢٠٢/١٠]. و«الدرر الكامنة» لابن حجر [٣٩/٢]. و«سُلَّم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٩٦/١].

مِن سَنَة سبعٍ وأربعين وسبعمائة، وكانَتْ مدةُ الشرح سِتًّا وعشرين سَنَة، وسبعة أشهر، وسبعة عشَر يومًا، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلواتُه علىٰ محمّد وآلِه أجْمعين».

وقالَ أيضًا في آخِر كتابِ الوصايا: «قالَ العبدُ الضَّعيفُ أبو حَنِيفَةَ أمير كاتب بن أمير عُمَر العَمِيد المَدْعُو بقِوَام الفَارَابِيُّ الأَتْقَانِيُّ ـ غَفَر الله له ولوالِدَيْه ـ: أحمدُ الله حَمْدًا كثيرًا طَيِّبًا مباركًا علىٰ بلوغِي آخِر كتاب الوَصَايَا مِن الشرح المُسَمَّىٰ بـ: «غاية البيان»، يوم الثلاثاء الثامن مِن ذي القعدة مِن سَنَة سبعٍ وأربعين وسبع مئة.

وقد طالَتِ المدَّةُ في الشَّرح بسبب العَلائِق والعَوَائق ونَكبَات الزمان، وبَقِيتُ في عمَلِ الشَّرح سِتًّا وعشرين سَنَةً وسبعة أشهر وثمانية أيام، وكان افتتاحُ الشَّرح غُرَّةَ شهر ربيع الآخِر مِن سَنَة إحدىٰ وعشرين وسبعمائة، ولَمْ آلُ جهْدِي في بيان المنقول والمعقول، وحَلِّ اللفظ وغير ذلك، فليس الخبَر كالمُعايَنة، وكلّ ذلك مِن فَضْل الله ـ ﷻ ـ ذلك فَضْل الله يُؤتِيه مَن يشاء، ومع هذا لا يَخْلو كتابي عن حاسدٍ أوْ مُعاندٍ مُكابرٍ للحقّ يَزْرِيه أوْ يُزْرِي[1] به.

فَــإِنْ تَجِــدْ عَيْبًــا فَسُــدَّ الخَلَــلَا ✤ جَــلَّ مَــنْ لَا عَيْــبَ فِيــهِ وَعَــلَا



(١) أمَّا يَزْرِيه: فهو مِن زَرَيْتُ عليه، إذا أنكرْتَ عليه أوْ عِبْتَ عليه فِعْلَه. وأمَّا يُزْرِي: فهو مِن أَزْرَيْتُ به، إذا قصَّرْتَ به وتنَقَّصْتَه. ينظر: «تصحيح الفصيح وشرحه» لابن دُرُسْتَوَيْه [ص/١٧٢]. و«تاج العروس» للزَّبيدي [٣٨/٢١٦/ مادة: زرىٰ].

المَبْحَثُ الثَّامن
تحقيق اسْم الكِتاب

نَصَّ كثيرون ممَّنْ تَرْجَم للمُؤلِّف علىٰ أنَّ له شرحًا علىٰ «الهداية» للمَرْغِينَانِيّ، لكن القليل منهُم هم مَن ذكروا اسمَ شَرْحه هذا، وبعضُهم ساقه كاملًا، وبعضُهم اقتصَر علىٰ الجملة الأُولىٰ منْه فقط، ونحْن نسُوق هنا طَرَفًا ممَّا تيَسَّر مما وَقَفْنا عليْه مِن كلامِهِم. فنقولُ:

قالَ أبو الوليدِ ابنُ الشِّحْنة - في ترْجمة المُؤلِّف -: «مُصنِّف: «غاية البيان» في شَرْح «الهِداية»...»(١).

وقالَ ابنُ تَغْرِي بَرْدِي: «ومِن مُصنَّفاته: «شرْح الهِداية»، المُسَمَّىٰ بـ: «غاية البيان»، في عِدَّة مجلَّدات»(٢).

وقالَ أبو الفضْل ابنُ الشِّحْنة - بعْد أنْ أشارَ إلىٰ كتابِ المُؤَلِّف -: «وهذا الشَّرح مُسَمًّىٰ بـ: «غاية البيان»..»(٣).

وقالَ ابنُ قُطْلُوبُغا - في ترْجمة المُؤَلِّف -: «صنَّف «شَرْح الهِداية» وسَمَّاه: «غاية البيان ونادِرة الأقْران في آخِرِ الزَّمان»...»(٤).

وقالَ ابْن الحِنَّائِيّ - في ترْجمة المُؤَلِّف -: «صنَّفَ «شرحَ الهِداية» وسمَّاه:

---

(١) ينظر: «روضة المناظر في عِلْم الأوائل والأواخر» لأبي الوليد ابن الشِّحْنَة [ق ٧٩/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ١٥٣٧)].

(٢) ينظر: «المنهل الصافي والمستوفِي بعد الوافي» لابن تَغْرِي بَرْدِي [١٠٣/٣].

(٣) ينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهِدَايَة» للمحب ابن الشِّحْنة [١/ق ٤٢/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية ـ دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)].

(٤) ينظر: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/ ١٤٠].

«غايةَ البيان ونادرةَ الأقْران في آخِرِ الزَّمان»[١].

وقالَ مصْطفى الجَنَّابِيّ ـ في ترْجمة المُؤلِّف ـ: «صنَّف شَرْح «الهِداية» وسمَّاه: «غاية البيان»، وهو شَرْح جليل»[٢].

وقالَ الكَفَوِيّ: ـ في ترْجمة المُؤلِّف ـ: «وشَرَح «الهداية» وسَمَّاه: «غاية البيان ونادِرة الأقْران»...»[٣].

وقالَ حاجي خليفة ـ في ترْجمة المُؤَلِّف ـ: «وشَرَح «الهداية» شرحًا حافلًا سَمَّاه: «غاية البيان» في مجلّدات»[٤].

وقال في مكانٍ آخَر: «ومِن الشّروح: شَرْح الشيخ الإمام قِوَام الدِّين أمير كاتب بن أمير عُمَر الأَتْقَانِيّ الحنفِيّ (المتوفَّى سَنَة: ٧٥٨هـ) ثمانٍ وخمسين وسبعِمائة، في ثلاث مجلّدات، سَمَّاه: «غاية البيان ونادِرة الأقْران»...»[٥].

وقالَ عبدُ اللَّطيف زاده ـ في ترْجمة المُؤَلِّف ـ: «ومِن تصانيفِه «شرْح الهِدَايَة» وسَمَّاهُ: «الغَايَة»...»[٦].

وسمَّاه في مكانٍ آخَر: «غَايَة البَيَان»[٧].

---

(١) ينظر: «طبقات الحنفية» لابن الحنائي [ق ٣٩/ ب/ مخطوط دار الكتب الوطنية ـ تونس/ (رقم الحفظ: ١٦٧٨)]، أو [ق ١٤٨/أ/ مخطوط مكتبة تشستربتي ـ أيرلندا/ (ضمن مجموع برقم الحفظ: ٣٥٧٢)]، أو [٤٢/٣/ طبعة ديوان الوقف السني ببغداد].

(٢) ينظر: «البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر/ ويعرف: بتاريخ الجَنَّابي» لمصطفى الجَنَّابي [١/ق ٣٨٥/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٨٥)].

(٣) ينظر: «كتائب أعلام الأخيار مِن فقهاء مذْهب النعمان المختار» للكفَوِيّ [ق ٣٩٥/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا ـ تركيا/ (رقم الحفْظ: ١٠٤١)]، وعنه في: «الفوائد البهية» للكنوي [ص/٥٠].

(٤) ينظر: «سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٤٤/١].

(٥) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [٢٠٣٣/٢].

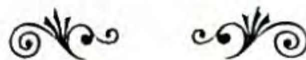
(٦) ينظر: «أسماء الكتب» لعبد اللطيف زاده [ص/٨١].

(٧) المصدر السابق [ص/٢١٦].

وهكذا سَمَّاه إسْماعيلُ باشا البغْدادِيّ بـ: «غَايَة البَيَان ونادِرة الأقْران فِي شَرْح الهِدَايَة»(١).

وقالَ محمَّد أمين بْن حبيب الزّللِيُّ - في ترْجمة المُؤَلِّف -: «شَرَح «الهِدَاية» وسَمَّاه: «غاية البيان ونادِرة الأوَان(٢) في آخِر الزَّمان»...»(٣).

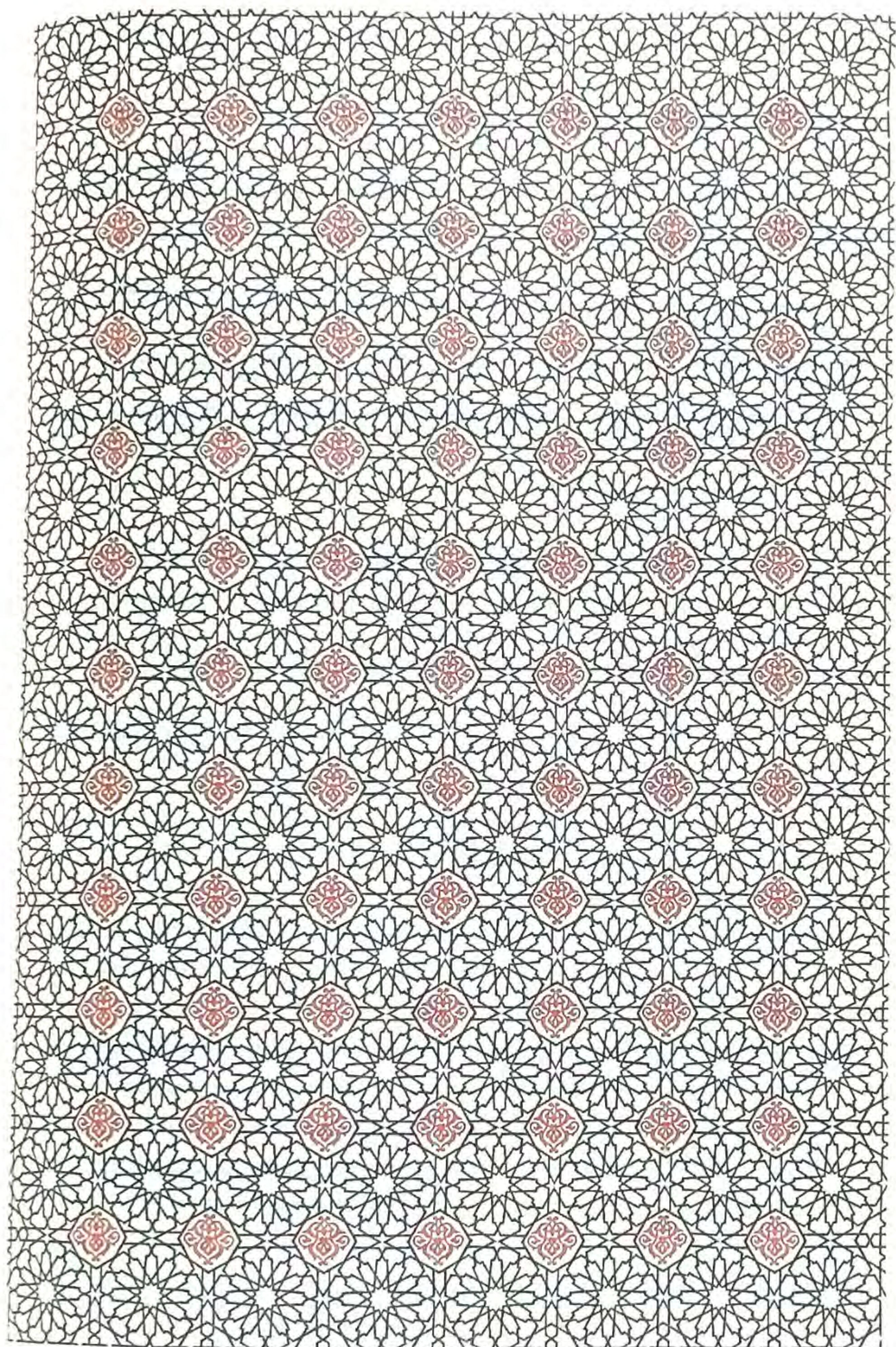
والاسمُ الصَّحيحُ الكامِل للكِتاب هُو: «غاية البيان نادِرة الزَّمان في آخِر الأوَان في شَرْح كتاب الهِدَاية». هكذا سَمَّاه مُؤَلِّفُه في دِيباجة شَرْحه وفي آخِره.



(١) ينظر: «هدية العارفين» للبغدادي [١/٨٣٩].

(٢) وقَع عنده: «غاية البنيان ونادرة الأوَّلين»، وهو تحريف!

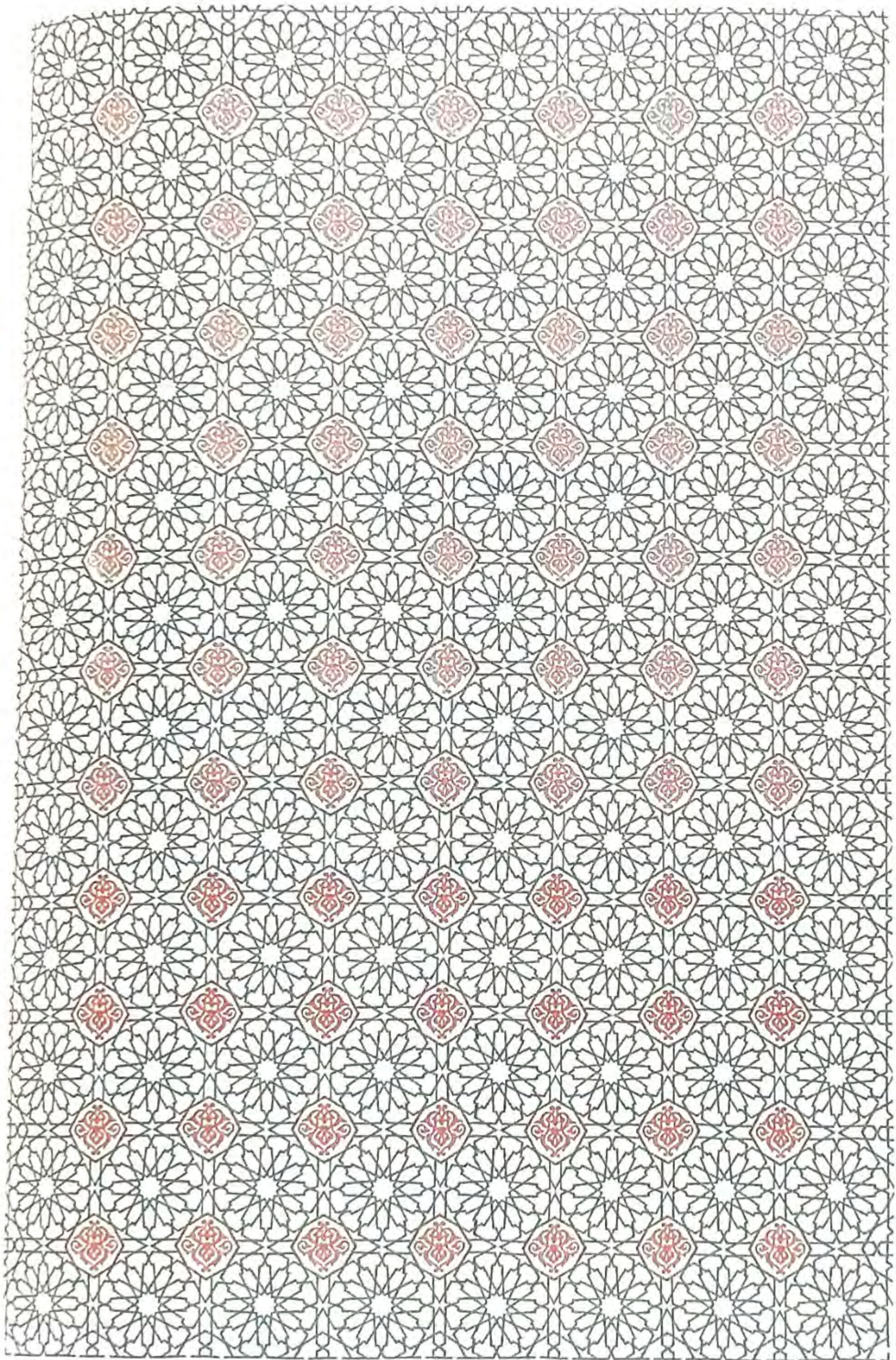
(٣) ينظر: «طبقات فقهاء السادة الحنفية» لمحمد أمين بن حبيب الزللي الخطيب [ق ٢١/ب/ مخطوط مكتبة الحرم المكي/ (رقم الحفظ/ ٢٨٤٠)].



الفصل التَّاسع
وَصْف النُّسَخ الخَطِّيَّة للكتابِ

وفيه ثلاثةُ مباحِث.

* المبْحَث الأوَّل: بيانات نسْخة الأصْل.
* المبْحَث الثاني: بيانات النُّسَخ الأخْرى.
* المبْحَث الثَّالِث: حوْل الرَّسائِل العِلْميَّة في تحْقيقِ الكِتاب.



الفصل التَّاسع
وَصْف النُّسخ الخَطِّيَّة للكِتاب

مِن فَضْل الله وتوفيقِه أنَّا صوَّرنا أكثر من خمسين نسخة خطية لهذا الكتاب الجليل[1] «غاية البيان» من أكثر من ٢٠ مكتبة حول العالم، وقد تطلعنا في أكثرها، وسرحنا النظر في غضونها، وتفحصنا تواريخ نسخها، وأسماء ناسخيها، وخبرنا حداثة كتابتها من قديم مبانيها.

وقدِ انتَخبْنا منْها أجْوَدَها، واختَرْنا مِن بيْنها أقْرَبَها إلىٰ المُؤَلِّف وأحْسَنَها.

١ ـ فوقَفْنا منْها علىٰ بعْضِ الأجْزاءِ الَّتي بخَطِّ المُؤلِّف نفْسِه.

٢ ـ ووقَفْنا علىٰ عدَّة أجزاءٍ قُرِئَتْ علىٰ المُؤلِّف حتّىٰ عام وفاتِه سَنَة: (٧٥٨ هـ). وعليْها خَطُّه في مواضِع. وبعضُ هذه الأجْزاء في مكتبة (راغب باشا بتركيا) وبعضُ الأجزاء الأُخرىٰ في مكتبة (الفاتح بتركيا).

٣ ـ ووقَفْنا علىٰ عِدّة أجْزاء أخرىٰ كُتِبَتْ في حياة المُؤَلِّف، بعضُها في مكتبة (ينِي جامع بتركيا) وبعضُها في مكتبة (ولِيّ الدِّين أفندي بتركيا)، وبعضُها في مكتبة (الفاتح بتركيا).

٤ ـ ووقَفْنا علىٰ نُسَخٍ أخرىٰ كامِلة كلّها مَنقولة عَن خطِّ المؤلّف. منْها نسْخة مراد مُلَّا (وهي في ثماني مجلّدات) ومنْها نسْخة (حاجي سليم أغا) وهي الَّتي

---

(١) ففي قاعدة بيانات مؤسستنا التي نسأل الله لها القبول، أكثر من ٢٦٥ نسخة خطية حول العالم، تم استقراء أغلب هذه النسخ، وقد صورنا بالفعل منذ عام ٢٠١٠ أكثر من ٥٠ نسخة خطية، وتم تصفحها كاملة واستقراءها، واختيار النسخ التي تم العمل عليها

اتَّخذْناها أصلًا في عمَلِنا.

٥ ـ وهناك نُسَخٌ أخرىٰ ناقِصة منقولة أيضًا عن خَطِّ المؤلِّف. وهيَ كثيرة مُتوافِرة في عِدَّة مكْتبات ترْكية وعربيّة.

وقد تنكَّبْنا عن النُّسَخ المتأخِّرة إلّا لِمَامًا، كما لَمْ نَعْتمِد جميعَ النُّسَخ المتقدِّمة، وإنَّما تخيَّرْنا منْها ما يَكْفينا في إخْراج النصِّ كما ترَكه مؤلِّفه أوْ قريبًا من ذلِك.



المَبْحَثُ الأَوَّل
بيانات نسْخة الأصْل

مُسَوِّغَات اختِيار النُّسخة الأصْل

وقفنا على نسخة المؤلف (النسخة الأم) من الكتاب كما ذكرنا للأجزاء (٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٣)، ووقفنا على أفضل نسختان تامتان منقولتان من هذه النسخة الأم، وهما نسخة (حاجي سليم أغا)، ونسخة (مراد ملا)، وإن كان نسخة (حاجي سليم أغا) بعضها من نسخة مقروءة على المؤلف وهو قليل، وكنا قد نسخنا الكتاب ابتداء من نسخة (حاجي سليم أغا) ـ والتي عبرنا عنها بالأصل ـ ثم يسر الله شراء مصورة نسخة (مراد ملا) ـ والتي رمزنا لها بـ(م)، فقابلناها كاملة ووضعنا أرقام لوحاتها في صدر الكتاب، وكتبنا جميع هوامشها التي علقها العيني، أو غيره، والتي نقلها الناسخ من نسخة المؤلف.

وعليه وإن كنا اعتمدنا نسخة (حاجي سليم أغا) أصلًا، إلا أن الأصل في الحقيقة نسخة المؤلف في مواضع توفر أجزائها، ونسخة (مراد ملا)، وذلك لأننا جمعنا (لفقنا) بينها ـ (حاجي سليم أغا) ـ وبين بقية النسخ، وعلى رأسها نسخة (مراد ملا)، ونسخة المؤلف (النسخة الأم) عند أجزائها الخمسة المذكورة.

* لماذا جمعنا بين نسخة المؤلف، ونسخة حاجي سليم أغا ونسخة مراد ملا، ولم نعتمد مراد ملا أصلًا؟

إضافة على ما ذكرنا:

١ ـ أن في نسخة (مراد ملا) عدة مواضع بها سقط، من ذلك، لوحات متعددة من أماكن مختلفة من أهمها (ج١، وسط اللوحة (٢٦) سقط بمقدار لوحة)، وكذلك سقط أول لوحة من الجزء الثاني، وأحيانًا سطر (ج١/ لوحة (١٢٣) و)، وكلمة

وكلمات، وهكذا، ومع ذلك فقد قابلنا النسخة.

٢ ـ هذا وإن كان سقط من نسخة (حاجي سليم أغا)، والتي رمزنا لها بالأصل لوحة في (ج١/ (١٥٨) ظ).

٢ ـ أنَّ أكثَرَها (حاجي سليم) مَنسوخٌ عَن خَطِّ المُؤَلِّف، والباقي منسوخٌ عَن عِدَّة نُسَخٍ أخْرىٰ مُقابلَة علىٰ خطِّ المؤلِّف، فهي نسخة معتبرة كذلك، لا سيما إذا أضيف إلىٰ ذلك أنها كاملة.

٣ ـ أنَّها نسْخة مفهْرسة خَطُّها نَسْخِيّ جيّد واضِح مَقْروء في يُسْرٍ وجَلَاء، مع ضَبْط كثيرٍ مِن الكلِماتِ، بَل هيَ مشْكولة في الغالِب.

٤ ـ أنَّ ناسِخَها مِن بيت عِلْمٍ عريقٍ في مذْهب المالكيَّة وإنْ كان شافعِيَّ المذهبِ، فهو عُمَر بن بَدْر الدِّين ابْن عُمَر الشّافعِيّ، سِبْط العلَّامة شَرَف الدِّين موسىٰ الطُّخَيْخِيّ المالِكِيّ العالِم المشْهور.

وترْجمةُ الجَدِّ تَراها في: «توْشيح الدّيباج وحِلْية الابتِهاج» للبدْر القَرافي [ص/٢٢٣]، و«طبَقات الحضيكي» [١/٣٨٠]. و«كفاية المحْتاج بمعْرفة مَن ليس في الدّيباج» للتنبكْتي [٢/٢٤٤].

ولأخي النّاسخِ ـ محمد بن بَدْر الدِّين بن عُمَر الطُّخَيْخِي ـ عنايةٌ أيضًا بالنَّسْخ والوِرَاقة، فقَد ظَفِرنا بنسْخِه لـ(المُغْني/ لابْن هشام) كتَبَه بقلَمٍ نَسْخِيّ جَيّد كأخيهِ، والنّسخةُ محْفوظة في مكْتبة الإمام محمّد بْن سعود (برقم/٧٧٧٤)[1].

وقد تجَلَّتْ عنايةُ ناسِخ الأصل بمعرفة أصول النَّسْخ وقواعده في عِدَّةِ أمور:

أ ـ وجود اللَّحَق والحَواشِي المُسْتدْركة بطُرَر النسْخة مصحوبةً بعلَامة

---

(١) وينظر أيضًا: «الفهرس الوصفي لبعض نوادر المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود» لمحمود محمد الطناحي [ص/٧٠، ٧١].

التَّصْحيح المعْروفة: «صح»؛ ممّا يدلُّ على تيَقُّظِه بعْد الغفْلة أو السّهْو اللذينِ يُصاحِبان النُّسَّاخَ عادةً، ولا يكون هذا التيَقُّظ إلا بعد المقابلة على الأصْل المَنسوخ منْه، فهيَ مِن هذه الحَيْثيّة نسخة مُصحَّحَة ومُقابَلة.

ب ـ إشاراته الكثيرة بحاشية النّسخة إلى اختلافات نُسَخ «غاية البيان» وتقْييد ذلك بعد الرّمْز إليْه بـ: (خ). يعني: في نسخةٍ أخرى.

وهذِه الفائِدة: لا نكاد نَراها في جميعِ النُّسَخ الأخرى إلّا لِمامًا أو نادرًا، باستثناء قطعةٍ مِن نسخة (نور عثمانية) فقَدْ أكثَر ناسِخُها في حواشيها مِن الإشارة إلى اختِلاف نُسَخ «غاية البيان» كما فعَلَ ناسخُ الأصْل.

ت ـ في النسْخة عِدَّة بلاغات مُتناثرة، كقوله: «بلَغ»، وهي عَلَامة مشهورة مِن رموز المقابلة والتّصحيح.

ث ـ قد يأخُذُ الناسخَ السّهوُ والإغفالُ فيَقع في تقْديم فِقْرةٍ أوْ كلمةٍ على أُخرى؛ فيَسْتَدرك هذا على نفْسِه، وذلك: بوضْعِه حَرْف: «الميم» فوقَ اللَّفْظ المتقدِّم وفوق المتأخِّر أيضًا، إشارة إلى تقْديم الثّاني على الأوّل، وهذا يدلُّ على عنايتِه بقواعد النَّسْخ وقانون الكتابة.

ج ـ أنَّه ميَّز بيْن الشَّرْح وبدايةِ المَشْروح بالمِدَاد الأحْمر والأسْود، فجعَل الأوَّلَ للمَشْروح، والثّاني للشّرْح، ولم يَكْتَفِ بذلِك؛ بلْ كانَ يَكْتُب رءوسَ المسائِل وبداية الفِقْرات والأبْواب باللّون الأحْمر أيضًا.

ح ـ كما اعتنَى النّاسخُ بعلاماتِ الإعْجام والإهْمال ـ خشيةَ الالتِباسِ ـ في مواضع مُتبَاينة منَ الكِتاب.

خ ـ وربَّما أخذَه السّهو فكرَّر بعضَ الجُمَل والفِقْرات، فيَستَدْرِكُ ذلِك بأساليبَ شتّى دون أن يَضْرِب على الكلامِ؛ خشيةَ التّشويشِ على جَمَال النُّسخة

بالشَّطْب والضَّرْب، وغالبًا ما يقوم بوَضْع حَرْف: «مِن» علىٰ رأْس الفِقْرة المُتكرِّرة، وبوَضْع: حَرْف «إلىٰ» علىٰ نهايتِها، ثمَّ يُشِير بالحاشيةِ إلىٰ كونِ هذا القَدْر بيْن الحرْفيْنِ زائدًا ليس مِن الأصْل.

وغيْر ذلك من الأمورِ الَّتي بها اطمَئَنَّ القلبُ إلىٰ تقْديم تلْك النُّسخة علىٰ ما سَواها، ولا يَعِيبُها سوىٰ عجَلة النّاسِخ في مواضعَ منْها، كأنَّه كان مدفوعًا إلىٰ الانتِهاء منْها في قدْرٍ معلوم مِن الوقت، فتولَّدَ عن تلك العجلة: جملةٌ مِن التّحْريفاتِ والسقْط والأوْهام، لكنَّ ذلك ليسَ بالفاحش.

وبالجُمْلة: هي نسْخة جيّدة، وحسْبُها أنها نسخة كاملة بعضُها منقول عن نسخة المُصنِّف الَّتي بخَطِّه، وبعضُها منقولٌ عن عِدَّة نُسَخٍ مُقابَلة أيضًا، وهذا القدْر لَمْ يَتهيَّأ لغَيرِها مِن النُّسَخ باستِثناءِ نسْخة (مراد مُلّا) وحدَها.

قالَ النّاسخُ في آخِر المجلَّد الأوَّل بالحاشية: «بلَغ مُقابلةً مِن أوَّل الكتاب إلىٰ هنا بَعْضُه علىٰ نسْخة المُؤَلِّف، والبعضُ علىٰ نُسَخٍ مُقابَلة، وللهِ الحمْد».

وقالَ في آخِر المجلَّد الثّاني بالحاشِية: «بلغَ مُقابَلةً علىٰ نسْخة بخَطِّ المُؤَلِّف».

وقالَ في آخِر المجلّد الثّالِث بالحاشية: «بلَغَ مُقابلةً بحسبِ الطّاقة، لا يُكَلِّف الله نَفْسًا إلا وُسْعَها».

[تنبيه] قد سقَطَ من هذِه النّسْخة لوحتانِ فقط، وهُما الواقعتانِ في [٢/ق١٥٧]؛ و[٢/ق١٦٦]، وقد تَمَّ استِدراكُهما مِن بقية النُّسَخ الأخْرىٰ، وقد نبَّهْنا علىٰ ذلك بالحاشية.

كما وقعَ بالنّسخة خَللٌ في ترْتيب بعْض الأوْراق بالجزْء الأوَّل.

١ ـ فبدأَ الخَلَل من [١/ق٥٤٠/أ] أثناء باب: (العبد يَعْتِق بعضُه). وفي

الوجْه الآخر من الورقة المذْكورة طرَفٌ من باب: (باب الوطْء الّذي يُوجِب الحَدَّ والذي لا يُوجِبُه) من كتاب الحدودِ!

ثم انتهى هذا الخَلل في [١/ق٥٥٠/أ]. وكلها وُرَيْقَات زائِدة من كتابِ الحدود.

وقد قُمْنَا بإعادة ترْتيب هذه الأوراق، ووَضْعِها في مكانها الطبيعي من كتاب الحدود، وهي ناقِصة هناك: [١/ق٦٤٠/أ].

٢ ـ وكذا وقَع خلَلٌ آخَر للنّاسِخ في ترْتيب بعْض الأوْراق، حيثُ قدَّم اللَّوحةَ [١/ق/٥٨٤] وحقُّها التّأْخير هنا [١/ق/٥٨٦].

وقد أصْلَحْنا كلَّ ذلِك بعَوْن الله وتوفيقه.

مصْدر النسخة: مكتبة حاجي سليم أغا بتركيا (رقم الحفظ: ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩).

وقد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«الأصْل».

حول النُّسَخ الأخْرىٰ

أمّا سائِر النُّسَخ الأخرىٰ فلا تَخْلو مِن ثلاثة أحْوال:

١ ـ إمّا أن تكونَ كامِلة، لكنَّها غير مُقابَلة ولا مُحَرَّرة. وهذا هو الغالِب علىٰ أكثر نُسَخ الكتاب المُنْتَشرة في مكْتبات العالَم.

٢ ـ وإمّا أن تكونَ كامِلة ومُقابَلة علىٰ نسْخة المُؤَلِّف، وهذا نادِر، ولَمْ يَتهيّأ لغيْر نسْخة (مراد مُلّا)، وقَد وصلَتْنا هذه النُّسخةُ بأَخَرةٍ، مع كونِ خَطِّها ليس بالواضِح في كثيرٍ مِن الكلِمات، ولَمْ يُجَوِّدْها ناسخُها كما فعَلَ ناسخُ الأصْل، لكنَّها تفْضُل نسخةَ الأصْل في قِلَّة السّقْط والتّحريف، مع الاحتِفاظ بأكثَر حواشِي

المُؤَلِّف علىٰ أصْل نُسْخته.

٣ ـ وإِمَّا أن تكون ناقصة، وهي أرْبعة أقْسام:

أ ـ القِسم الأوّل: نُسَخٌ ليس فيها ما يدل علىٰ اعتناءٍ أوْ تحرير أوْ مزيد ضبْطٍ، مع كونِها متأخِّرة، وهي كثيرة جدًّا.

ب ـ القسْم الثّاني: نُسَخٌ جيّدة مشْكولة ومُصَحَّحة ومُحرَّرة، لكِن ليسَ فيها ما يدلُّ علىٰ كونِها منقولة عَن نسْخة المُؤلِّف.

د ـ القسْم الثّالث: نُسَخٌ نَفِيسة، بعضُها أغلَىٰ مِن سُبْحة زَيْدانَ القَهْرمانة[1]! ففيها ما قُرِئَ علىٰ المُؤَلِّف سماعًا ودرسًا حتىٰ وفاته، وفيها ما قُوبِلَ علىٰ نسْخة المُؤَلِّف في حياة المُؤَلِّف، وفيها ما نُسِخَ في حياة المُؤَلِّف دونَ إشارةٍ إلىٰ كونِها مأْخوذة عَن نُسْخته.

٤ ـ القسْم الرّابع: نُسْختانِ تحْتويَانِ علىٰ بعْض الأجْزاء الّتي بخَطِّ المُؤَلِّف نفسِه، وهي الغايةُ الّتي ليسَ وراءَها مَطْلبٌ في إخْراج الكتاب، لكنّها لا تُمَثِّل غيْر أقلَّ من رُبْع الكتاب، مع كثْرة بَحْثِنا وبالِغ تَنْقِيبنا في بطونِ الفهارِس والمكْتباتِ عَن شيءٍ من الكتابِ مسطورٍ بخطِّ مُؤَلِّفه، وما ظَفِرْنا بهذِه الأجْزاء المعْدودة إلّا بعْد الانتِهاء تمامًا مِن تحْقيقِ الكتابِ وتَنْضِيدِه، وكُنَّا قدِ اجتهَدْنا في تحْصيلِها مرارًا قبلَ العمَل؛ لكنَّنا لم نَظْفَر بها إلّا قريبًا.

فهذِه النُّسَخ الأَخيرة: هي أفْضلُ نُسَخ الكِتابِ عَلىٰ الإطْلاق، لكنَّها كلّها لا تُمَثِّل سِوىٰ أجْزاءٍ مِن الكتابِ وحَسب، وأكبَرُها لا يَتجاوَز المجلَّدَيْنِ مِن أَصْل ستَّة

---

(١) زَيْدَان: هي قَهْرمانةُ أُمِّ الخليفة المقتدر، وكانَت مُمَكَّنَة من خِزانَة الجَوَاهِر وفيهَا جَوْهَر الخِلافَة، فاتخَذَتْ سُبْحَةً تشْتَمل علىٰ ثَلاثِينَ دُرَّة متشابهة في الوَزْن واللون، كلُّ وَاحِدَة مِنْهَا كبَيْضة العصفور مُفَصَّلة بِعَشر يَوَاقِيت لم يُرَ مِثلُهَا في عِقْد مَلِكةٍ وَلا خِزانَة مَلِكٍ، فصَارَتْ مثَلًا في النفائس والذخائر. ينظر: «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» للثعالبي [ص/ ٦٣٠].

مجلَّدات أوْ أكثر!

وعلىٰ كلِّ حالٍ: فقدِ اعتمَدْنا هذِه النُّسَخَ المُشارَ إليْها في المُقابَلةِ والتَّصحيحِ اعتِماداً ملْحوظًا، ولَمْ نُقدِّم عليْها غيْرها (سواء كان نُسْخة الأصل أوْ نسخة مراد مُلَّا)، اللَّهمَّ إلّا إذا وقَع بينها اختلافٌ لا يَضُرّ المعْنىٰ ويكون بعضُه يُوافِق ما في الأصْل مثَلًا، فأثْبَتْنا ما في الأصْل مِن باب المُوافقة وليسَ الاستِقْلال، والحمدُ لله علىٰ كل حال.



المَبْحَثُ الثاني
بيانات النُّسَخ الأُخرى

١ ـ النُّسخة الأُولىٰ. (الأم) بخَطِّ المُؤَلِّف.

هذه النسخةُ عبارة عن قِطْعة من أَصْل ستّة أجزاء، وهي تَبْدأ مِن كتاب اللّقيط، وتَنْتهي بآخِر باب الاستِحْقاق، وتَحتوي علىٰ دَفْتَرينِ من أصْل عشرين دفْتَرًا من تقْسيم الكتاب، وهما: الدَّفْتَر الثّامن والتّاسع.

وقَد فَرغ المُصنِّف من تَسْويد **الدَّفتر الثّامِن**: ببغْداد في عَشْرٍ بَقينَ من ذي القعْدَة سَنَة ثمانٍ وثلاثين وسبعمائة.

وفرَغَ مِن تَسْويد **الدَّفتر التّاسِع**: في الخامس والعشْرين مِن ذي القعْدة من سَنَة تسعٍ وثلاثين وسبعمائة ببغْداد في الجانِب الشّرقي، وهو كانَ مَحْصورًا عن شهورٍ من قِبَل بعْض الأُمَراء.

ويَبْدأ **الدَّفتَر الثّامن**: مِن أوَّل كتاب اللَّقيط إلىٰ نهاية شَرْح باب خيار الشَّرط مِن كتاب البيوع.

ويَبْدأ **الدَّفتر التّاسع**: مِن أوَّل شَرْح باب خيار الرُّؤية مِن كتاب البيوع إلىٰ نهاية فَصْل في بيْع الفُضُولِيّ من كتابِ البيوع.

وهذِه القطْعة تقَع في حوالَي (١٧٥ ورقة)، وفي حواشيها تصْحيحات وتعليقاتٌ بخطِّ المُؤَلِّف النَّسْخِيّ[١] الجميل المُجَوّد المعْروف.

وعلىٰ النُّسخة تمَلُّكٌ جاءَ فيه: «مِن كُتبِ الفقيرِ السّيّد فيض الله المُفْتِي في السّلطنة العَلِيَّة العثْمانية عُفِيَ عنه. (سَنَة: ١١١٥هـ).

(١) ويَمِيل أحيانًا إلىٰ خَطِّ النَّسْتَعْلِيق.

وعليْها أيضًا خاتمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «وَقْف سلطان أحمد خان بن غازي سلطان محمد خان (سَنَة: ١١١٥ هـ). وكُتِبَ بجواره: «قيد في (سَنَة: ١١٣٧ هـ).

مصْدر النسخة: مكتبة يكي جامع بتركيا (رقم الحفظ: ٥٠٢).

وقَد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«يكي».

٢ ـ النّسخة الثانية. بخَطِّ المُؤَلِّف.

هذه النُّسخة هي ما تبَقَّى من نسخة المُؤَلِّف الخاصّة التي بخَطِّ يدِه[1]، والموْقوفة على المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة التي كان شَيْخَها حتى وفاتِه، وتقع في ثماني أجْزاء[2]، ظَفِرْنا منْها بخمْسةٍ فقَط، وهذه الأجْزاء هي: السّابع والتّاسِع والعاشِر والثّاني عشَر والثّالِث عشَر، وكلّها بخطِّ المُؤَلِّف النَّسْخِيّ[3] الجميل المُجَوّد المعْروف.

فالجُزء السّابع: يقع في (١٥٧ ورقة) وهو يبْدأ مِن بقية كتاب السَّرِقة إلى آخِر كتابِ السِّيَر.

وقد ذَكَر المُؤَلِّف في آخِره أنّه فرَغَ منه يومَ الخميس العاشر من شهر جُمَادى

(١) وهي التي وقَفَ عليها الناسخُ محمد صَفِيّ الدِّين بن محمد بن حسن بن عليِّ بن محمد بن أحمد الخليل المَخْزومِيّ المِصْرِيّ الحنَفِيّ، ونَسَخَ منها أربعَ نُسَخٍ بخَطِّه أحدُها بقِيَ الآن محفوظًا في مكتبة (مراد مُلّا/ بتركيا) وسيأتي وَصْفُ هذه النسخة.
وقد سجَّل محمدُ صَفِيُّ الدِّين هذا خطَّه على هذه النسخة بكتابة عنوانها وتحته نسبةُ الكتاب إلى المُؤلِّف، ثم كتَب بعد تسْمِية الكتاب ومُؤلِّفه: «بخَطِّ محمد صَفِي الدِّين الحنفِيّ سَنَة (٩٧٤هـ)».
يريد: أن الذي بخطِّه هو العنوان ونِسْبته لمُؤلِّفه وحسب، وليس كما قد يَتبادَر إلى بعض الأذهان من كون الجزء كلِّه بخطِّ هذا الراقم! كما سيأتي التنبيه على هذا الأمر في وَصْفِنا لنسخة مُراد مُلّا إن شاء الله.

(٢) ينظر: «فهرس الكتب العربية بدار الكتب المصرية» [١/ ٤٤٦].

(٣) ويَمِيل أحيانًا إلى خَطِّ النَّسْتَعْلِيق.

الأُولَىٰ سَنَة ثمانٍ وثلاثين وسبعمائة ببغْداد في المَحَلَّة الجَعْفرية.

والجزء التّاسع: يقع في (١٨٣ ورقة) وهو يَبْدأ مِن أول باب خيار الرؤية إلىٰ آخِر: فَصْل في بَيْع الفُضُولِيّ.

وقد ذَكَر المُؤَلِّفُ في آخِره أنه فرَغَ منه في الخامس والعشرين من ذي القعدة من سَنَة تسعٍ وثلاثين وسبعمائة ببغْداد في الجانب الشرقي.

والجزْء العاشر: يقع في (١٨٣ ورقة) وهو يَبْدأ مِن أوَّل باب السَّلَم إلىٰ آخِر باب: كتاب القاضي إلىٰ القاضي.

وقد ذَكَر المُؤَلِّفُ في آخِره أنَّه فرَغَ منه في السادس والعشرين في شهر جُمادَىٰ الآخِرة من سَنَة أربعين وسبعمائة ببغْداد في الجانب الشرقي.

والجزء الثّاني عشر: يقع في (٢٢٨ ورقة) وهو يَبْدأ مِن أول: فَصْل في التوكيل إلىٰ باب: ما يَدَّعِيه الرجلانِ من كتاب الدعوىٰ.

وقد ذَكَر المُؤَلِّفُ في آخِره أنه فرَغَ منه في الحادي والعشرين من شهر جُمَادَىٰ الآخِرة من سَنَة إحدىٰ وأربعين وسبعمائة ببغْداد.

والجزْء الثّاني عشر: يقع في (١٥١ ورقة) وهو يَبْدأ مِن أول كتاب الإقرار إلىٰ أثناء: فَصْل فيما يَفْعله المُضارِب من كتاب المُضارَبة.

وفي حواشي النّسخة تصحيحاتٌ وتعليقات أكثرُها بخطِّ المُؤَلِّف، وبعضُها بخَطِّ البدْر العَيْنِيّ، وبعضُها بخَطِّ أحمد ابن الفَرَّاء الحلَبِيّ.

وفي الورقة الأُولىٰ مِن جميع أجزائه ـ باستِثناء الجزْء التّاسِع ـ بجوار العنْوان وَقْفٌ صحيحٌ لِهذا الكتاب علىٰ المدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة الَّتي كانَ المُؤَلِّف إمامَها حتّىٰ وفاتِه، هذا نَصُّ الوقْف:

«وقَفَ وحَبَسَ وسَبَّل وتَصَدَّق العبدُ الفقير إلى الله تعالى المَقَرُّ الأشرف العالِي السَّيْفِيّ صَرْغَتْمش(١)، رأسُ نَوْبة(٢) الآمِر الجَمْدَار(٣) المَلَكِيّ الناصِرِيّ، أسبَغَ الله ظِلَالَه، وخَتَمَ بالصالحات أعمالَه: جميعَ المجلّدِ المُبارك على المُشْتَغِلين بالعِلم الشريف، وعلى المُقِيمين بالمدرسة الحنَفية(٤) المُجاوِرة بجامع طُولون، المنسوبة للمَقَرِّ(٥) الأشرف المُشار إليه أعلاه، أحسَنَ الله إليه، وغَفَر له ولوالدَيْه وللمسلمين.

ليَنْتَفِعوا بذلك في الاشتغال والكِتابة منه ليلًا ونهارًا، ولا يُعْطَى لأحدٍ إلا برَهْنٍ وَثِيقٍ بحيثُ لا يُخْرَج من المدْرسة المذْكورة أعلَاه، ولا يُباع، ولا يُرْهَن، ولا يُوهَب، ولا يُبْدَل، ولا يُغَيَّر.

وَقْفًا صحيحًا شَرْعيًا، قَصَد الواقِفُ بهذا الوقْف ابتغاءَ وَجْه الله العظيم، تقبَّل الله منه، ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾. وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوكيل».

وبجواره خاتَمٌ نَقْشُه: «دار الكتب خانة المصرية».

---

(١) مضَتْ ترجمتُه في فَصْل تلامذة المُؤلِّف.

(٢) رأس النَّوْبة: هو بمعنى القائد العام للجيش. أوْ هو الذي يَتأمَّر على مماليك السلطان، ويَنْفُذ أمْرُه فيهم، وهو أعلاهم. ومنه: رُءوس النُّوَب، وهم أربعة أُمَراء يَرْأسُهم مُقَدَّم ألْف، يُشْرِفُون على المماليك السلطانية. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» لرينهارت بيتر آن دُوزِي [١٠/٣٢٦]. و«معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» لمحمد أحمد دهمان [ص/ ٨١].

(٣) الجَمْدَار ـ وبالفارسية: جامهَدار أوْ جامَدار ـ: هو الذي يَتصدَّى لإلباس السلطان أو الأمير ثيابه، ويُطْلَق أيضًا على القائد صاحب الصَّوَان. ينظر: «تكملة المعاجم العربية» لرينهارت بيتر آن دُوزِي [٢/٢٦٧]. و«معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» لمحمد أحمد دهمان [ص/٥٤].

(٤) يعني: المدرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة.

(٥) المَقَرّ ـ بفتح الميم والقاف ـ: يَخْتص بألقاب كبار الأُمَراء وأعيان الوزَراء وكُتَّاب السِّرّ، ومَن يَجْرِي مَجْراهم، كناظِر الخاصّ، وناظر الجيش، وناظر الدولة، وكُتَّاب الدَّسْت، ومَن في معناهم. ينظر: «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» لمحمد أحمد دهمان [ص/١٤٣].

مصدر النسخة: مكتبة دار الكتب المصرية (رقم الحفظ: ٢٧٩/فقه حنفي).

وقد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«د».

٣ ـ النسخة الثالثة. كُتِبَتْ في حياة المُؤَلِّف.

وهي تقع في مجلدَيْنِ من أصْل ستّة أجزاء، وهذانِ المجلدانِ الخامس والسادس هما أنْفَسُ ما في أجزاء تلك النسخة، وهما مِن جملة نسخةٍ أخرىٰ كاملةٍ بخطِّ ناسخٍ واحدٍ أُدْرِجَتْ في وَقْت لاحِقٍ إلىٰ تلك النسخة لإكمالها، وإلا فليس هذانِ المجلدانِ إلا نسخة توَزَّعَتْ أجزاؤُها في مكتباتٍ شَتَّىٰ، وسيأْتي بعضُها عند كلامنا في وَصْفِ المجلد الثاني مِن النسخة التاسِعة إن شاء الله.

ويَبْتدئ المجلّد الخامس: مِن بداية شَرْح كتاب الوديعة إلىٰ نهاية شَرْح كتاب المأذون. ويقع في (٢٢٠ ورقة).

وقد فرَغ منه النّاسِخ: يوم الخميس في وَقْت الظُّهْر الخامس مِن شهر جُمادَىٰ الآخِرة المُبارك سَنَة ثمانٍ وخمسين وسبع مئة (٧٥٨هـ).

ويَبْتدئ الجزء السادس: مِن أول شَرْح كتاب الغَصْب إلىٰ نهاية شَرْح فَصْل في الرَّمْي. ويقع في (٢٤٥ ورقة).

وقد فرَغ منْه الناسخ: يوم الخميس بعد الصلاة العَصر رابع عَشر مِن شهر رمضان المُعظَّم سَنَة ثمانٍ وخمسين وسبع مئة (٧٥٨هـ).

وناسخُ المجلدَيْنِ: هو الناسخ المُجَوّد علِيّ بن غريب القَرَامَانِيّ الحنفِيّ، وخطُّه تعليقٌ جيدٌ مشكول في مواضع كثيرة، وقد قابَلَها وصحَّحَها بأصْلِها، كما حافَظَ علىٰ كثيرٍ مِن حواشِي المُؤَلِّف علىٰ نُسْخَته.

وقَد كَتَب القَرَامَانِيّ المجلّد الخامِس قبْل وفاة الأَتْقَانِيّ بأرْبعة شهور معْدودة،

وفرَغ من المجلّد السّادِس قبْل وفاة المُؤَلِّف بشهرٍ واحد، وانتهَىٰ مِن نَسْخِهما جميعًا في المدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة بالقاهِرة المحْروسة المُعِزِّيَّة.

والنّسخةُ عليها بعضُ التمَلُّكات، وقد جاء فيها: «وَقَفَها المرحومُ مولانا نور الدِّين بن علِيّ علىٰ العلماء القادِرين علىٰ مُطالعته».

وعليْها أيضًا خاتَمُ وقْفٍ، نَقْشُه: «وَقْف سلطان أحمد خان بن غازي سلطان محمد خان (سَنَة: ١١١٥ هـ). وبجواره كُتِب: «قيد في (سَنَة: ١١٣٧ هـ)».

مصْدر النّسْخة: مكْتبة يكي جامع بتركيا (رقم الحفظ: ٤٩٤ ـ ٤٩٥).

وقَد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«ج».

٤ ـ النُّسخة الرابعة. كُتِبَتْ في حياة المُؤَلِّف.

هذا النسْخة تقَع في مجلدٍ واحد عدد أوراقه: (٣٢٣ ورقة)، ويَبْدُو أنها مِن أصْلِ ستّة مجلّدات، وتَحتوي علىٰ الجزْء الأوّل مِن الكتاب فقط، وتَنْتَهِي إلىٰ آخِر باب الهَدْي.

وهي نسْخة نفيسة جِدًّا، كُتِبَتْ قبْل وفاة المُؤَلِّف بعامَيْنِ، وخَطُّها تعليقٌ واضِح مُجَوَّد إلىٰ الغاية، وهيَ مَضبوطة في أكثَرِها، مُصَحَّحة ومُقابَلَة علىٰ الأصْل المنْسوخة عنْها، وعلىٰ حواشيها فوائدُ وتعْليقات كثيرة بعضُها منقول عَن خَطِّ المُؤَلِّف، كما خَبَرْنا ذلك بِمقابلةِ النُّسَخ الأخرىٰ، وباقي التَّعْليقات تَقْييدات واستِدراكات واعْتِراضات علىٰ المُؤَلِّف، ونقولات مِن جمْلةٍ مِن شروح «الهِداية» وغيرها.

ولم يُذْكر فيها اسمُ النّاسِخ، لكِن ذُكِرَ في آخِرها تَقْييد الفَراغ مِن نَسْخِها بعبارةٍ غيْر واضِحة، ولَمْ يتَّضِحْ لنا منْها سوىٰ: «وتَمَّت.... سِتّ وخمسون وسبعمائة. (٧٥٦ هـ)». يعْني أنَّها منسوخة في حياة المُؤَلِّف.

وعليْها بعضُ التّملُّكات منْها: «الحمدُ لله. مَلَكه يوسفُ بنُ عبد القادر الشهير بـ: ابن الطَّحَّان بالقاهرة المحْروسة سَنَة سبعة عشر وتسعمائة.

ومنْها: «هذا ممّا تَمَلَّكَه العبدُ الفقير إلى الله تعالى عبدُ النَّبيِّ بنُ رمَضان بْن عيسى المرعشِيّ غَفَر الله له ولوالِدَيْه ولأجْدادِه وأقارِبه وسائِر المُسلِمين أجْمَعين».

وجاءَ بأسْفل ورقة العنوان: «استَصْحَبَه العبدُ الفقير إليْه عَزّ شأنه، ولِيّ الدِّين القاضي في الماضي بقُسْطَنْطينيّة المحْروسة. غُفِرَ له. وتحْتَه خاتمُه عليْه وَقْفُه، ونَقْشُه: «وَقْف شيخ الإسْلام ولِيّ الدِّين أفندي ابن المرْحوم الحاج مصْطفى أغا ابن المرْحوم الحاج حُسين أغا سَنَة: ١١٧٥هـ»..

مصْدر النُّسخة: مكتبة ولِيّ الدِّين أفندي بتركيا (رقم الحفظ: ١٣٠٣).

وقَد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«و».

٥ ـ النُّسخة الخامسة. كُتِبَتْ عن نسخة المُؤَلِّف.

هي نسْخة نفيسة مُجَوّدة ومُحرَّرة مكتوبة بخَطٍّ نَسْخِيّ واضح وجميل. وتقع في (٣٢٠ ورقة)، وتَشْتمل على الجزء الرابع من الكتاب فقط، ويَبْدُو أنها مِن أصْل ستّة مجلدات، وهي تَبْدأ مِن بداية شَرْح باب السَّلَم حتى نهاية كتاب الدعوَى.

وهي مِن بداية من الورقة (١/أ) حتى الورقة (٢٨٤/ب): حالتُها جَيّدة مع بعض الرُّطوبة، أمَّا الأوراق التي تَبْدَأ من الورقة (٢٨٥/أ) حتى نهاية النسخة (٣٢٠/ب) فحالتُها سَيِّئة للغاية؛ لكونها مَحْروقة، مع ما أصابَها من التَّضْبِيب والشّطب.

وقد فرغَ ناسخُها خليل بن حسن بن يعقوب من كتابة الدَّفتر العاشر منها في يوم الخميس تاسع عشرين من شهر شوال من شهور سَنَة ثلاثٍ وسبعين وسبع مئة (٧٧٣هـ). بمدينة حَلَب المحروسة من نسخة المُؤَلِّف.

وقالَ في آخِرها: «وقَع الفراغُ عن هذه النسخة يوم الأَرْبعاء خامِس عشرين رجَب الفَرْد من سَنَة أربعٍ وسبْعين وسبْعمائة (٧٧٤هـ).

[تنبيه] هذا المجلّد من أصْل نسخةٍ كاملةٍ أتمَّها هذا الناسخُ المُجَوِّد، وقد تفرَّقَتْ وتبعثَرَتْ هنا وهناك، ولم نَظْفَر منها بغيْر هذا المجلّد هنا، وقطْعة أخرىٰ موْجودة في المجلّد الثّالِث مِن نسْخة مكْتبة راغِب باشا الآتي بياناتُها قريبًا، ومنْها أيضًا المجلَّد الأَخير مِن نسْخة مكتبة نور عثمانية الآتي بياناتُها إنْ شاء الله.

وقَد جاءَ علىٰ ورقة العنوان من هذا المجلَّد ذِكْرُ مَوْلد ووفاة المُؤَلِّف، وهذه صورتُه: «الجزْء الرّابع مِن غاية البيان شرْح الهداية. للإمام الفاضل أمير كاتب بن أمير عُمَر العَمِيد أمير غازي بن أبي حنيفة الفارَابِيّ الأتقاني وُلِد بـ«إتقان» ليلةَ السّبت السّابع عَشر من شوَّال سَنَة خمسٍ وثمانين وستمائة، وتُوفِّي سَنَة ثمانٍ وخمْسين وسبعمائة».

وبعْد ذلِك جاء بعضُ الفوائِد الأُخرىٰ في الفَرْق بين الرِّشْوة والهَدِية، وبعْض المسائِل الفقهيّة، وفي آخِرها بعض الأبيات الشّعريّة، وبعض الحِكَم والنّصائح.

ووقَع في بعْض غَواشِيها بعضُ التمَلُّكات، وهي ما صورتُه: «مِن عَوارِي الدّهر في نَوْبة محمّد بْن سلام الحنَفِي الماردَانِيّ. مَلَكه في ثالث شهر رمضان لسَنة سِتٍّ وعشْرين وثمانمائة». وتحْته كلماتٌ ضُبِّب عليْها.

وجاءَ في بعْض غَواشِيها أيضًا: «مِن كُتبِ الفقير السيد فَيْض الله مُفْتِي السّلْطنة العثْمانيَّة عُفِيَ عنْه. قيد سَنَة (١١١٢هـ). وتحْته تَمَلُّكٌ مكشوط.

مصْدر النُّسخة: مكْتبة فيض الله أفندي بتركيا (رقم الحفظ: ٨٧٣).

وقد رمَزْنا إليْها في الحاشية: بـ«ض».



٦ ـ النُّسخة السادسة. كُتِبَتْ عن نُسخةِ المُؤَلِّف.

وهيَ نُسخة جيّدة ومُقابلَة ومُصحَّحة، وخَطُّها نَسْخِيٌّ مقْروء، وهيَ تَشْتَمل علىٰ الجزْء الأوَّل فقط من الكتاب، وهي مضبوطة في مواضع ليسَتْ بالكثيرة، وتقع في (٢٨١ ورقة)، وتَبْدأ مِن أول الكتاب حتىٰ نهاية باب الاعتكاف.

فرَغ منها ناسِخُها وكاتبُها العبدُ الفقير إلىٰ الله تعالىٰ: محمد بنُ حسَن المعْروف بـ: عيَّاش، لأرْبع ليالٍ خلَتْ مِن شهْر الله المُحَرَّم سَنَة ثمانٍ وخمْسين وسبعمائة. وذكَر في آخِرها كونَها مُقابَلة علىٰ نسخة المصنِّف التي بخطه.

وهذِه النُّسخةُ بها آثار رُطوبة، وبُقَعٌ، وتآكُلٌ في أطْراف بعض الأوْراق، وبعضُ الأوْراق مُفَكَّكة من ورقة (٩/أ) إلىٰ ورقة (١٦/ب) وهيَ بخَطٍّ مُغايِرٍ حديثٍ.

كما بها تصْحيحات وتعْليقات في حواشيها، وقَد أشارَ النّاسخُ إلىٰ بعضِ فُروق نُسَخ الكتابِ في مواضِع معدودة.

وعلىٰ النُّسخة تمَلُّكَاتٌ غير واضِحة مِن تآكُلِ الأوْراقِ، وهيَ مِن أوقاف رَوَاق الأرْوام(١) بالجامع الأزهر.

مصدر النسْخة: المكتبة الأزهرية بالقاهرة (رقم الحِفْظ العام: ٨١٥١١). (الرقم الخاص: ٤٥٢٢/فقه حنفي).

---

(١) **رَوَاق الأروام:** هو ما يُعْرَف أيضًا برَوَاق الأتراك، أحد أرْوِقة جامع الأزهر الشهيرة، ويقع علىٰ يَسار الداخل من باب المَغارِبة وإلىٰ يمين الداخل من باب المُزَيِّنين، وله بابٌ مُجاوِر لباب رَوَاق المَغاربة، كما أن له بابًا آخَر علىٰ صَحْن الجامع، ويحتوي علىٰ ستة عشر عمودًا من الرُّخام، واثني عشر مسْكنًا عِلْويًّا.

وكان فيه خِزانة كُتبٍ كبيرة تَضُمّ عددًا وافرًا من أُمهات الكتب من مصادر ومَراجع، والتي بلَغ عدَدُها (٥٠٥١ كتابًا)، وقد أنشأ رَوَاقَ الأتراكِ السلطانُ الأشرف أبو النصْر قايتباي، وكان الرَّوَاقُ مُخَصَّصًا للطُّلَّاب الوافِدين مِن تُرْكستان، ووسط آسيا وغَرْب آسيا، وكذلك من ألبانيا وبعض بلاد البَلْقان. ينظر: «الأزهر في ألف عام» لمحمد عبد المنعم خفاجي [١٥١/٢].

وقد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«ز».

٧ـ النسْخة السابعة: كُتِبَتْ عن نسخة المُؤَلِّف.

هذه النسْخة تقع في سبعة مُجلَّدات، وقد انتَخَبْنا منها الجزءَ السادسَ فقَط، وهو يَبْدأ مِن أوّل بداية شَرْح كتاب الوديعة حتىٰ نهاية شَرْح كتاب المأذون. ويقَع في (٢٧٠ ورقة).

وهذا الجزء جيدٌ، مُصَحَّحٌ، مُقابَل، ومضبوط في مواضع منه ليسَتْ بالكثيرة، وخَطُّه نَسْخِيٌّ مَقْروء.

ولم يُذْكَر في الجزء اسمُ الناسخ ولا تاريخ النَّسْخ، لكنْ ذُكِر في آخِره أنه مُقابَل علىٰ خَطّ المصنِّف.

وقد وقَع فيه تآكُلٌ في وَسط الأوْراق يَبْدأ مِن الورقة (١/ب) إلىٰ الورقة (٤١/أ). وباقيه جيّدٌ صالح مَقْروء.

وفي حَواشِيه تصْحيحاتٌ وتعْليقات، وعلىٰ صفْحة العنوان بعضُ التمَلُّكات لكنّها مكْشوطة، وأخرىٰ مُضَبَّبٌ عليها.

مصْدر النُّسخة: مكتبة جامعة الملك سعود (رقم الحِفْظ: ٨٤٠).

وقد رمَزْنا إليْها في الحاشية: بـ«س».

٨ـ النُّسخة الثّامنة. كُتِبَتْ عن نسخة المُؤَلِّف.

وهي نسخة جَيِّدة مُحرَّرة ومُصَحَّحة ومُقابَلة، وتَشْتمل علىٰ الجزء الثّاني فقط من الكتاب، ويَبْدُو أنَّ النّسخة مِن أصْل ستّة مُجلَّدات، لم يَتبَقَّ منْها غيرُ مجلدَيْنِ هذا أحدُهما، وتَبْدأ من أول كتاب الخُلْع حتىٰ نهاية كتاب الوقْف. وتقع في (٣٦٧ ورقة).

وهي مخْتلفة الخَطّ ؛ لتلْفِيق بعْض الأوْراق بخَطٍّ مُغايِر ، فهي تَشْتمِل علىٰ خَطِّ النسْخ والتّعليق والنَّسْتَعْلِيق ، وبها آثار ترميمٍ ، وبُقَعٌ ، ورُطوبة ، وبعضُ الأوْراق فيها مُفَكَّكة .

ولم يُذْكَر فيها اسمُ النّاسخ ولا تاريخُ النّسخ ، وجاء في آخِرها: «ونهايةُ الناقِص علَيْنا مِن هذِه النُّسخة إلىٰ الجزْء الخامِس الذي أوَّلُه: فَصْل في الوطْء والنّظر واللّمْس وهو جزآنِ» .

فالظّاهر أنَّ أَصْل هذه النُّسخة كان يأْتي في ستَّة مجلّدات ، بقِيَ منْها الأوّل والثّاني ، وقدِ اعتمَدْنا منهُما الجزءَ الثّاني لنفاستِه ، فهُو ـ وإنْ لَمْ يُذْكَرْ فيه صراحةً كوْنه مُقابَلًا أو منقولًا عَن نسْخة المُؤَلِّف ـ فيما نرىٰ مأْخوذ عن نسخةِ المصنِّف ، أوْ عن نسخةٍ منسوخةٍ عن نسْخة المُؤَلِّف ، لا ثالثَ لهذَيْنِ الاحتمالَيْنِ إن شاء الله .

ويَدُلّ علىٰ ذلِك أمرانِ:

أ ـ **الأوّل**: جاءَ في إحدىٰ حواشي النّسخة (١١٦/أ) تعليقًا علىٰ بعض ألفاظ المتن: «هكذا وقَع في نسْخة المصنَّف مُقَيّدًا» .

ب ـ **والثّاني**: أنّ حواشيها بها تعليقات منثورة هي نَفْسُها التعليقات المسطورةُ في النُّسَخ الأخرىٰ المنقولة عن خَطِّ المُؤَلِّف .

وعلىٰ حواشِي النّسخة تصحيحاتٌ وعناوين توضيحية ، كما بها بعضُ التمَلُّكات ، وهي: «مَلَكه الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ محمد بنُ علِيّ بن عُمَر الصَّفَدِيّ الحنفي عفَا الله عنه بالشراء الشرعي من الواضِع خَطّه أدْنَاه» .

وجاء فيها أيضًا: «دخَل في نَوْبة أضعف عِبَاد البارِي محمد بن يوسف بن محمد الفنَارِيّ» . وثَمَّة تمَلُّكٌ آخَر غير أنه مكشوط ، لكنْ يَظْهر منه عبارة: «مَلَكه . . . الناسخُ عامَلَه الله تعالىٰ بلُطْفه في الدنيا والآخرة بمحمدٍ وآلِه» .

مصْدر النُّسخة: مكتبة مكة المكرمة (رقم الحفظ: ٨١/فقه حنفي).

وقد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«ك».

٩ـ النُّسخة التّاسِعة. بعضُها كُتِبَ في حياة المُؤَلِّف، وبعْضُها قُرِئَ على المُؤَلِّف حتى وفاتِه.

هذه النُّسخة كامِلة تقَع في سبْعة مجلدات، انتخَبْنا منها المجلدَ الثاني والثالثَ والسّابعَ فقط، وهي عبارة عن نُسَخةٍ مُلَفَّقة من عِدَّة نُسَخ بعضُها غاية في النّفاسة، وهي ما عَوَّلْنا عليْه في المُقابَلة.

١ـ وَصْف المجلَّد الثاني:

هذا المجلَّد ناقِص الأوّل والآخِر، وأوّلُ الموْجود منه يَبْدأ مِن قُبَيْل شَرْح كتاب النّكاح، وآخِر الموجود: بعد الشروع في شَرْح باب الظِّهار من كتاب الطلاق. ويقع في (٢٠٦ ورقة).

وبالمجلّد آثارُ ترميمٍ، وبُقَع، ورُطوبة، وبعضُ الأوراق منه مُفَكَّكة. وقد وقع بعْض الفوائِد على أوَّله، وهي تَشْتمل على أبياتٍ شِعْريّة، وأحاديث نبويَّة، وتعليقاتٍ لُغويَّة، وحِكَمٍ ومَوَاعِظ.

كما يُوجَد عليْه بعضُ التمَلُّكَات، جاء في بعضها: «تمَلَّكَه العبدُ الجانِي مع ما قبْلَه وما بَعْده سِتّ مجلّدات مصْطفى بن حسَن المعْروف بجاويش زاده».

وعليه أيضًا خاتَمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «حَسْبي الله وَحْده، من الكتب التي وَقَفَها النبيهُ إلى آلاءِ ربه، ذي المَواهِب: محمد المَدْعُوّ بين الصّدور بالرّاغب، وكفى عَنْه». (سَنَة: ١١٧٥هـ).

وهذا المجلّدُ ـ بعد مزيد النَّظَر ـ وجَدْناه مُلفَّقًا من أصْل نُسْختيْنِ مختلفَتَيْنِ، كلّ نسخة منهُما بخَطٍّ مُغايِر وناسخٍ غيْر الآخَر.

أ ـ فالنُّسخة الأُولىٰ:

تَبْدأ مِن أوَّل المجلّد حتىٰ آخِر شَرْح كتاب النّكاح، وتقع في (١٠٠ ورقة)، وخَطُّها نَسْتَعليق واضح وجَيّد، وهي مشكولة في الغالب، وبحواشيها فوائدُ وتعْليقات منقولة عن خَطِّ المُؤَلِّف.

وجاءَ في آخِرها: «وقَع الفراغُ من نَسْخِه بالقاهِرة المحْروسة المُعِزِّية علىٰ سَطْح الجامِع المَارِدَانِيّ في ليْلة الخميس من شهر ربيع الآخَر سَنَةَ سِتٍّ وخمْسين وسبعمائة (٧٥٦هـ) علىٰ يد العبْد الضَّعيف العاصي المُذْنِب الرّاجِي لرحْمة رَبِّه الغفور: علِيّ بْن غريب القَرَامَانِيّ».

وهذا يَعْنِي أنَّ هذه النُّسخة كُتِبَتْ في حياة المُؤَلِّف وقبْل وفاتِه بسنَتَيْنِ تقْريبًا. وهذا النّاسخُ القَرَامَانِيّ مضىٰ أنَّه هو نفْسُه الّذي كتَب نسْخةَ مكتبة يني جامع بترْكيا الماضي بيَانُها.

والَّذي ظَهَر لنا مِن هذا: أنَّ الناسخُ القَرَامَانِيّ قد قام بكتابة نسخةٍ كاملةٍ أوْ أكثَر لِهذا الكتاب[1] في حياة المُؤَلِّف، وأكثرُها كان بالمدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة تحْت إشْراف المُؤَلِّف نَفْسه حيث كان أولَ شيخٍ لها؛ ولأَجْله بنَاها له الأميرُ صَرْغَتْمش الناصِرِيّ. كما مضىٰ بيانُ ذلك مُفَصَّلًا في ترْجمة المُؤَلِّف.

ومِن هذه النُّسَخ الَّتي كتبَها القَرَامَانِيّ: هذه القطْعة التي أُلْحِقَتْ بهذا المجلّد في أوَّله.

ب ـ والنّسْخة الثّانية:

هذه النسْخة تَبْدأ من أواخِر كتاب النّكاح حتّىٰ آخِر المجلّد، وتَقَع في حوالي

---

(١) وربّما كانت نسخةً واحدة فقط تفَرَّقَتْ هنا وهناك، تبقَّىٰ منها ما تبقّىٰ في مكتبة راغب باشا، وتبقَّىٰ بعضُها في مكتبة يني جامع كما سَبَق، وظلَّ باقِيها حَبِيسَ أدراجٍ مجهولةٍ لدَيْنا لم نَقِف عليها بعْدُ!

(٢٠٧ ورقة) تقريبًا. وخَطُّها نَسْخِيّ واضحٌ وجميل، وعلىٰ حواشيها فوائدُ وتعليقات منقولة عن خَطِّ المُؤَلِّف كما ظَهَر لنا ذلِك بعد أنْ قابَلْناها بجملةٍ من النُّسَخ الأخرىٰ.

وهي نسْخة نفيسة غاية في الضّبط والتّنقيح والتّحرير، وزاد مِن نَفاستها: كونها مِن أوّلِها حتّىٰ فَصْل: «ما تَحِلّ به المُطَلَّقة» [ق١٨٣/ب] كلّه بلَغ سماعًا وقراءةً علىٰ مُصَنِّفه، وذلك في حياته سَنَةَ ثمانٍ وخمسين وسبعمئة (٧٥٨هـ). وبعد قِراءة هذا الفصْل توفّي المُؤَلِّفُ مباشرةً، كما أشارَ النّاسخُ إليْه في الحاشِية [ق١٨٣/ب].

وعبارتُه هناك: «بلَغ مُقابَلةً وسماعًا علىٰ مُصنِّفه أبْقاه الله. لَمّا قُرِئ عليْه إلىٰ هنا بَطَلَ الدرسُ فتُوفِّي رحمه الله بعد ذلِك في الحادي والعشرين من شَوّال سَنَة ثمانٍ وخمسين وسبعمائة».

وهذِه القِطعةُ لم يُذْكَر فيها اسمُ النّاسِخ ولا تاريخ النَّسْخ في نهايتِها، لكنْ ذُكِر قبل نِهايتِها تاريخُ قراءَتِها علىٰ المُؤَلِّف سَنَة: (٧٥٨هـ). كما مضىٰ بيانُه آنفًا.

أمّا الناسخُ: فقَد عرَفْناه مِن خَطِّه المُمَيّز الجميل، فهو تلْميذ المُؤَلِّف شمْس الدِّين القاضي أبُو عبد الله محمّد بْن عَلِيّ بْن صلاح المُقْرِئ المُحدِّث الفقيه الحَنَفِيّ المعْروف بـ: الحَرِيريّ. إمام المدْرسة الصَّرْغَتْمشيَّة بالدّيار المصْريَّة[1].

وقَد قامَ بكتابةِ نُسخةٍ مِن هذا الكتابِ معَ قِراءتِها علىٰ مُؤلِّفِها سماعًا وتجْويدًا ومُقابَلةً، ولا تَسَلْ عَن إتقانِه وتحْريرِه ومعْرفتِه بِقوانينِ الكِتابة والنَّسْخ، ولا غَرْو فهُو شيخٌ عالمٌ فقيه، وليسَ مِن عَوامِّ النُّسَّاخ ودَهْمَائِهم.

وقَد وَقَفْنا علىٰ مجلّدَيْنِ بخَطِّه في مكْتبة الفاتِح بتُركيا، سيأْتي وَصْفُهما ببعْضِ

---

(١) مضَتْ ترجمتُه في جملة تلامذة المُؤَلِّف.

التَّفصيلِ قريبًا، ومَن يُقابِل بيْن النُّسختَيْنِ يَعْلَم أنَّهما يَخرُجان من مشكاةٍ واحدة دون أدنَىٰ ترَدُّدٍ، فالخَطُّ واحِد، والأسلوبُ واحد، والنَّفَسُ في الرَّسْم والتَّجويد واحد.

فالحاصلُ: أنَّ هذِه القِطعة هنا هي مِن جمْلة تلك النُّسخة المحْفوظة في مكْتبة الفاتِح. فكِلاهُما نسخة واحدة تشَتَّتتْ هُنا وهُناك، ولم نَظْفَرْ منْها بغير نَحْو نِصْفِها أوْ أقلَّ.

٢ ـ وَصْف المجلّد الثّالِث:

هذا المجلّد يتكوَّن مِن ثلاثة أجْزاء، تقَع في (٣٩٨ ورقة)، والأوَّل والثّاني منها كُتِبا بخَطٍّ واحِد، أمَّا الثالثُ فهُو مكْتوب بخَطٍّ مُغايِر، ووقَع للجزْأيْنِ الأوَّلَيْنِ فهرسٌ لكِليهِما وترقيم خاصٌّ بكلّ واحدٍ منهما علىٰ حِدَة.

أ ـ أمّا الجزْء الأوّل.

فيقَع في (١٩٧ورقة)، ويَبْدَأ مِن أول كتاب الظِّهَار حتىٰ آخِر باب: «اليمين في الخروج والإتيان والركوب»، وهو آخِر الدَّفْتَر الخامِس من الكتاب بحسب تَجْزئة المُؤَلِّف.

وخَطُّه نَسْخِيّ جميل مُجَوّد، مشكول في الغالب، وهو مُصَحَّح ومُقابَل، وفي الحاشية تعليقاتٌ وفوائد بعضُها منقول مِن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرْناه بالمُقابلة علىٰ النُّسَخ الأُخرىٰ.

وقد جاء في آخِر هذا الجزء الأول: (وهذا آخِر الدَّفتر الخامس من شَرْحِنا المُسَمَّىٰ...)، وهنا انقطَع الكلام، وبدأ في الصفحة المُقابِلة (ق١٧٩/ب) فهرسٌ آخَر لِمَا وقَع في الجزء الذي بَعْده.

ب ـ وأمَّا الجزْء الثّاني:

فيقَع في (٢١٥ ورقة)، ويَبْدأ بباب: «اليمين في الأكْل والشُّرب»، إلىٰ آخِر

كتاب السِّيَر. وفي حَواشِيه تصْحيحات وبعْض التَّعْليقات اليَسيرة.

وقَد ذَكَر النّاسخُ خليلُ بنُ حسَن بْن يعْقوب في آخِر الدَّفتر السّادِس أنَّه فَرَغ منْه أوّلَ يوم الخَميس عندَ الضُّحَىٰ في اليوْم الثّامن عَشر مِن شهْر صَفَر مِن سَنَة سِتٍّ وسبعين وسبعِمائة (٧٧٦هـ).

ثم ذكَر في آخِر الجزْء أنّه فَرَغ منه يومَ الأربعاء آخِر صلاة الظهر في العَشر الأُوَل مِن شهر جُمَادَىٰ الأُولَىٰ مِن سَنَة سِتٍّ وسبْعين وسبعمائة (٧٧٦هـ).

د ـ وأمَّا الجزْء الثّالِث:

فهو عبارة عن قطعةٍ صَغيرة تَقَع في حوالي (٥٦ ورقة)، وتَبْدَأ مِن آخِر كتاب السِّيَر، إلىٰ آخِر كتاب الوقْف. وليسَ في آخِر هذا الجزْء اسمُ النّاسِخ ولا تاريخُ النَّسْخ.

وهذا الجزْء الأخير مكْتوب بخطٍّ مُغايِر عن الجُزْأَيْنِ قَبْله، ولَمْ نَعْتمِد عليْه في شيْء، لرداءة خَطِّه وقِلّة ضَبْطِه وجهالة حالِه، واكتَفَيْنا باعتماد الجُزْأَيْنِ قَبْله.

وقد وقع بهذا المجلد اضطرابٌ في ترقيم الأوراق؛ مع تَضْبِيبٍ في بعض الأوْراق، وبلَلٍ ورُطوبة شديدة في أوراقٍ أخرىٰ.

وفي أوَّله خاتَمُ وقْفٍ، نَقْشُه: «حَسْبِي الله وَحْده، من الكتُب الَّتي وقَفَها الفقيرُ إلىٰ آلاءِ رَبِّه ذِي المَواهِب محمَّد المَدْعُوّ بيْن الصدور بـ: الراغب. وكَفَىٰ عَبْده. سَنَة: (١١٧٥هـ)».

٣ ـ وَصْف المجلَّد السَّابع:

هذا المجلَّد يقَع في (٣٩٤ ورقة)، وقد كُتِبَ بثلاثةِ خطوطٍ مُتباينة، ويُمْكِن تَقْسيمُه إلىٰ ثلاثة أجزاء، فالجزءُ الأولُ يَبْدأ بآخِر كتاب البيوع، والجزء الثاني

يَنْتَهِي بآخِر كتاب الجنايات، وخَطُّهما رَدِيء. وليس في آخِر الجُزْأَيْنِ اسمُ الناسخ ولا تاريخ النَّسْخ.

ولم نَعْتمِد على هذه القطْعة في شيء قطّ، واكتَفَيْنا بالاعتِمادِ على الجزْء الثّالِث، ويقَع في حوالي (٣٠٨ ورقة)، وهو يَبْدأ مِن أوَّل كتاب الدّيات حتى آخِر الكتاب، وخَطُّه نَسْخِيّ جميل مضْبوط.

وقَد فرَغَ منْه الناسخُ إبراهيمُ بنُ محمّد بْن عبْد الرَّحمنِ بْن محمَّد ابْن إبْراهيم الحَمَوِيّ في شهْر شوَّال مِن سَنَة اثنتَين وثمانينَ وسبْعمائة (٧٨٢هـ). وفي الحواشي تعْليقاتٌ وفوائِد منقولة عن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرْناه بِمقابلةِ النُّسَخ الأخرى، وهذا يُشِير إلى كونِه منقولًا عن خَطِّ مُؤَلِّفِه، وإنْ لم يُصَرِّحِ النّاسخُ بذلِك.

وقَد وقع في هذا المجلَّد تَلْفِيقٌ في بعْض الأوْراق، كما بها آثار بُقَعٍ ورُطوبة شديدة أثَّرَتْ على جملةٍ مِن الورَق.

وفي أوَّلِه خاتَمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «حَسْبي الله وَحْده، مِن الكتُب الَّتي وقَفَها الفَقير إلى آلاءِ ربِّه ذِي المواهِب محمَّد المَدْعُوّ بين الصدور بـ: الراغب. وكَفَى عَبْده (سَنَة: ١١٧٥هـ).

وفي آخِرِه تمَلُّكٌ، نَصُّه: «مَلَكَه عبدُ الله بنُ أبي جَمَال الحنفِيّ».

مصْدر النُّسخة: مكْتبة راغب باشا بتركيا (رقم الحفظ: ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٠).

وقد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«ر».

١٠ ـ النُّسْخة العاشرة. مَقْروءة ومُقابَلة على المُؤَلِّف.

تقع هذه النسخةُ في مجلدَيْنِ يَحتويانِ على (٤٧٩ ورقة)، ويَبْدُو أن النسخة مِن أصْل ستة مُجلَّدات، ويَبْدأ المجلد الأول مِن قُبَيْل فَصْل في نواقِض الوضوء من كتاب الطّهارة إلى آخِر كتابِ الزَّكاة، لكِن وقَع بعضُ الخَلَل في ترْتيب الأوْراقِ

بأوائل هذا المجلَّد.

ويبدأ المجلَّد الثّاني مِن أوّل كتاب الصَّوم إلىٰ آخِر باب القَسْم مِن كتاب النكاح.

وهذه النُّسخة مِن أفْضل وأنْفَس نُسَخ الكتابِ علىٰ الإطْلاقِ ـ بعْد الأجْزاء الموْجودةِ مِن نسخةِ المُؤَلِّف ـ، وخطُّها نَسْخِيّ جَميل مَليح، غاية في الضَّبطِ والتَّنقيح والتَّحْرير، وزاد مِن نَفاستِها: كونُها مِن أوَّلِ المجلَّد الأوَّل حتّىٰ آخِره كلُّه بَلَغ سماعًا وقراءةً علىٰ مُصَنِّفِه، وذلك في حياته في سابع جُمَادَىٰ الأُولىٰ سَنَةَ سِتٍّ وخمسين وسبعمائة (٧٥٦هـ).

وناسِخُها: هو تلميذ المُؤَلِّف محمد بن عَلِيّ بن صلاح شمْس الدِّين القاضي أبو عبْد الله المُقْرِئ المُحدِّث الفقيه الحَنَفِيّ المعْروف بـ: الحَريريّ. إمام المدْرسة الصَّرْغَتْمشيَّة بالدِّيارِ المِصريَّة.

وقَد مضىٰ أنَّنا وَقَفْنا علىٰ قطعةٍ كبيرةٍ مِن هذا الكتابِ بخَطِّه في المجلَّد الثّاني من نسخةِ مكتبة راغب باشا بتركيا، سبق وَصْفُها ببعض التّفصيل قريبًا، ومَن يُقابِل بين النسختَيْنِ يَعْلَم أنهما يَخْرُجانِ مِن مشكاةٍ واحدة دون أدْنَىٰ تَرَدُّدٍ، فالخَطُّ واحد، والأسلوبُ واحد، والنَّفَسُ في الرَّسْم والتَّجويد واحد.

وعلىٰ حواشي النُّسخة فوائدُ وتعليقات منقولة عن خَطِّ المُؤَلِّف كما ظَهَر لنا ذلك بعد أنْ قابَلْناها بجملةٍ من النُّسَخ الأخْرىٰ. لكنَّ هذه النُّسخة النَّفيسة ناقِصة الأوَّل، وبها بيَاضٌ من الورقة (٣٢/أ) إلىٰ الورقة (٣٥/ب). وبها آثارُ ترميمٍ، وأَرَضَة وبُقَعٌ ورُطوبة.

وقد كُتِب علىٰ غِلاف المجلَّد الأوَّل: «وَقْف أوْلاد وأوْلاد الأوْلاد بعْد الانقراض، كَتَب سلْطان محمَّد إلحاق أولنر»، وتحتَه خاتَمٌ يَظْهر مِن نَقْشِه: «حسَن

بْن مصْطفى». وكُتِب بجواره: «حسني أفندي».

وكُتِبَ على غلاف المجلَّد الثّاني: «وَقَفَه أحْمد بنُ محمَّد بْن محمَّد بْن أفضَل الدِّين الحُسَيْنِي». وبعده: «وَقْف أوْلاد وأوْلاد الأوْلاد بعْد الانقِراض، كَتَب سلْطان محمَّد إلحاق أولنر».

مصْدر النُّسخة: مكْتبة الفاتِح بتركيا (رقم الحفظ: ١٩٢٥، ١٩٢٦).

وقَد رمَزْنا إليها في الحاشية: بـ«ت».

١١ ـ النُّسخة الحادية عشرة. كُتِبَتْ عن خَطِّ المُؤَلِّف.

هذِه النسْخة عبارة عنِ المجلَّد الخامِس مِن الكتاب فقَط، ويَبْدُو أنَّ النُّسخة مِن أصْل ستَّة مُجلَّدات، وهي تقَع في (٣٤٣ ورقة)، وتَبْدأ من باب كتاب العبْد المُشْترك إلى آخِر كتاب الجنايات. وخَطُّها نَسْخِيّ مقْروء مَضْبوط في أكثَره.

وهي نسْخة جيّدة مُقابَلة ومُصَحَّحة، وفي الحاشية تعليقاتٌ وفوائد بعضُها منقول من خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرناه بالمُقابلة على النُّسَخ الأُخرى. وهذا يُشِير إلى كونها منقولة عن خَطِّ مُؤَلِّفها، أوْ عن نسخة منقولة عن نسخة المُؤَلِّف، وإنْ لم يُصَرِّح الناسخُ بذلك.

ولم يُذْكَر فيها اسمُ ناسِخها، لكنَّه فرَغَ منها يوم الاثنَينِ ثاني عَشر شهْر شوَّال من شهور سَنَة خمسٍ وستين وثمانمائة من الهجْرة النّبويّة (٨٦٥هـ).

وعليْها بعضُ الأوْقاف، منْها: وَقْف المرْحوم مولانا درويش محمَّد جَلَبي زادَه. وجاء أسْفله: «كتبَه الفقير مصْطفى بنُ لُطْف الله». وتحْتَه: «كتبَه الفقيرُ محمّد بنُ خِضْر بن الحاج حسَن».

[تنبيه] قَد بدَأْنا المُقابلةَ في هذِه النُّسخة مِن أوَّل كتابِ الجناياتِ إلى آخِر المجلَّد.

مصْدر النُّسخة: مكْتبة الفاتِح بتركيا (رقم الحفظ: ١٩٣٥).

وقَد رمَزْنا إليْها في **الحاشية**: بـ«فا».

١٢ ـ **النُّسخة الثّانية عشْرة. كُتِبَتْ عن خَطِّ المُؤَلِّف.**

هذه النُّسخة عبارة عن المجلَّد العاشِر مِن الكتاب، وهي تَحْتوي علىٰ (٣٢٢ ورقة)، وتَبْدَأ من أوَّل كتاب الأضْحية إلىٰ آخِر كتاب الجنايات، وخَطُّها نَسْتَعليق جَيِّد وواضح ومضبوط في مواضع كثيرة.

وهي نسْخة مُقابَلة ومُصَحَّحة، وفي الحاشية تعليقاتٌ وفوائِد بعضُها منقول مِن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرناه بالمُقابلة علىٰ النُّسَخ الأُخرىٰ. وهذا يُشِير إلىٰ كونِها منقولة عَن خَطِّ مُؤَلِّفها، أوْ عَن نسْخة منقولة عَن نسْخة المُؤَلِّف، وإنْ لم يُصَرِّح الناسخُ بذلك.

ويُؤَيِّد ذلك أمْران:

أ ـ **الأوَّل**: ما وقَع في أوائِل كتاب الرَّهن [ق١٤٠/أ] حيثُ أشارَ النّاسخُ بالحاشية إلىٰ كلمة وجَدَها مضبوطة بخطِّ المُؤَلِّف علىٰ خِلاف الجادَّة.

ب ـ **والثّاني**: قولُ النّاسِخ بالحاشية في آخِر الدَّفتر الثّامِن عشر: «بلَغ مُقابلةً، وتَمَّ بمقابلتِه عامُّ الكتاب». ثمّ قالَ: «ووَافَق الفراغُ مِن هذِه النُّسخة المبارَكة يومَ الاثنينِ حادي عشْرين مِن شَوَّال سَنَة سبعين وسبعمائة».

وقد فرَغَ منها ناسِخُها سُليْمان بنُ صالِح بْن أحْمد بْن عادل بن كامِل في يوم الأحَد السّابع عَشر مِن شهْر ذي الحِجَّة الحرام في وَقْت الظُّهْر سَنَةَ سبْعينَ وسبعمائة (٧٧٠هـ).

وقد وقَع بالنُّسخة بها بيَاضٌ في مواضِع، كما بها آثارُ ترميمٍ وأَرَضَة وبُقَعٌ، وعليْها وَقْفٌ نَصُّه: «وقَفَه أحْمد بنُ محمَّد بْن محمَّد بْن أفْضل الدِّين الحُسَيْني».

وكُتِب أسفلَ صفْحة العنْوان بعضُ الفوائِد الفِقهيَّة وبعْض الأشعار الوَعْظِية.

[تنبيه] قد بدَأنا المقابلةَ في هذه النُّسخة مِن أوَّل كتابِ الرَّهن إلىٰ آخِر المجلَّد.

مصْدر النُّسخة: مكتبة الفاتح بتركيا (رقم الحفظ: ١٩٣١).

وقد رمَزْنا إليْها في الحاشية: بـ«فا١».

١٣ ـ النُّسخة الثّالِثة عشرة. كُتِبَتْ عن خَطِّ المُؤَلِّف.

هذه النُّسْخة عبارةٌ عَن المجلَّد السّادِس والأخير مِن الكتاب، وظاهِرٌ أنّ النُّسخةَ مِن أَصْل ستَّة مُجلَّدات، وهي تَحْتوي علىٰ (٣٢٢ ورقة)، وتَبْدَأ من أوَّل كتاب الدِّيات إلىٰ آخِر الكتاب، وخطُّها نَسْخِيّ واضِح وجميل.

وهيَ نسْخة جيِّدة مشْكولة ومُصَحَّحة، وفي الحاشِية تعْليقاتٌ وفوائِد بعضُها منقول مِن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرناه بالمُقابلةِ عَلىٰ النُّسَخ الأُخْرىٰ. وهذا يُشِير إلىٰ كوْنِها مَنقولة عَن خَطِّ مُؤَلِّفها، أوْ عَن نُسخةٍ مَنقولةٍ عَن نُسخةِ المُؤَلِّف، وإنْ لم يُصَرِّح النّاسخُ بذلِك.

ويُؤَيِّد ذلك: ما سَطَره الناسخُ في آخِر النسخة بقوله: «حكايةُ خَطِّ المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ...». وذكَر عبارةَ المُؤَلِّف في خِتام كتابه.

وقَد فرَغ ناسخُها محمد بن عليّ بن محمد منها بعد صلاة العصْر من يوم الأحد السّابع والعشْرينَ مِن شهْر المُحَرَّم الحرام سَنَة سِتٍّ وستّين وثمانمائة (٨٦٦هـ).

وعليْها وَقْف المرْحوم موْلانا درْويش محمَّد جَلَبي زادَه. وكُتِبَ أسْفَله: «وكتَبه: مصطفىٰ بن لُطْف الله الفقير».

[تنبيه] قَد بدَأنا المقابلةَ في هذه النُّسخة مِن أوَّل الدّيات حتّىٰ آخِر الكتاب.

مصْدر النُّسخة: مكْتبة الفاتح بتركيا (رقم الحفظ: ١٩٣٦).

وقد رمَزْنا إليْها في **الحاشية**: بـ«فا٢».

١٤- **النُّسخة الرّابِعة عشْرة. كُتِبَتْ عن خَطِّ المُؤَلِّف.**

هذه النُّسخة عبارة عَن مجلَّديْنِ يَشْتملانِ علىٰ الجزْء الرّابع والخامِس مِن الكتاب. ويَبْدو أنَّها من أصْل ستَّة أجْزاء.

المجلَّد الأوَّل: يَحْتوي علىٰ (٢٢١ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل كتاب الصَّرْف إلىٰ آخِر كتابِ المُضارَبة.

والمجلَّد الثّاني: يَحْتوي علىٰ (٢٤٦ ورقة)، ويَبْدَأ من أوَّل كتاب الوديعة إلىٰ آخِر كتابِ الذَّبائِح.

وهيَ نُسخةٌ نَفيسةٌ مُصَحَّحة ومُقابَلة علىٰ نُسخةِ المُصنِّف، وخطُّها تعْليق واضِح، وفي الحاشية تعْليقاتٌ وفوائِد بعضُها منقولٌ مِن خَطِّ المُؤَلِّف.

وقَد فرَغ ناسخُها أحْمد بنُ علِيّ بن يوسُف القَرَامَانِيّ مِن المجلَّد الرّابع في اليوم الخامِس عشَر مِن شهْر ذِي الحِجَّة سَنَة تسْعٍ وخمْسينَ وسبعمائة. (٧٥٩هـ) بالمدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة بالقاهِرة.

ثمَّ قالَ **بِالحاشِية**: «صُحِّح وقُوبِل مع نسخة المُصنِّف المنقول عنها بوُسْع الطّاقة البَشَرية، وما مضىٰ فمِنَ السّهو لا عَن التّقصير، فمَنِ اطلَع وأصْلَح أصْلَح اللهُ أحْوالَه».

وفَرَغ مِن المجلّد الخامس في أواخِر شهر ذي القعدة من شهور سَنَة ستين وسبعمائة (٧٦٠هـ) بالمدْرسة الصَّرْغَتْمشِيَّة بالقاهِرة أيضًا.

ثمَّ قالَ **بِالحاشية**: «قُوبِلَ وصُحِّح معَ نُسخة المُصنِّف المنقول عنْها بوُسْع الطّاقة البَشَريَّة».

والنّسخةُ بها آثارُ بُقَعٍ وأَرَضَة وترْميمٍ ورُطوبة. وعليْها بعضُ التمَلُّكَات، منْها تمَلُّكٌ هذا نَصُّه: «الحمْد للهِ المَلِك الرَّحيم الوهّاب، انتَظَم بِعنايةِ الله تعالىٰ في نَظْم مِلْك العبْد الفَقير إلىٰ عنايةِ المَلِك الهادي، جَعْفر بْن بني العِمَادِيّ أحْسنَ الله تَعالىٰ مآلَه، وَختَم بالصَّالِحاتِ أعْمالَه، آمين يا مُجِيبَ السّائلين».

وعليْها أيضًا خاتَمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «بو كتاب أبو الفتح سلطان محمد خان جامع شريفنده مرحوم صُنْع الله أفنديتك قري عامله اذنك وقفي».

وتحْت هذا الخاتم: «الحمْد للهِ ربِّ العالَمين، إنَّ الله لا يُضِيع أَجْرَ المُحْسِنين، والصلاةُ والسلام علىٰ محمد سيِّد المُرْسَلِين، وعلىٰ مَن تَبِعَهم إلىٰ يوم الدِّين، وبعد: فلَمَّا شاهَدت انفِلات الدَّورَان، وانصراف أيدِي الأزمان، صاحبة الخيرات والحسنات، فخر المُحَرَّرات، تاج المُوقَّرات، عالِمة خاتون ابنة المرحوم المَبْرور، الدارِج إلىٰ مَدَارِج رحمة ربه الغفور، شيخ الإسلام والمسلمين، وارث علوم الأنبياء والمُرْسَلِين: صُنْع الله أفندي.

وقفت مِن مالِه بحسب العاد من الإفادة والاستعادة، دعا لرُوح واقِفتِها ولوالدها وابنِها المرْحومان، بإسكانهم في غُرَف الجِنَان، وثم وضعت بجامع سلطان ابن السّلطان أبو الفتح محمد خان بن مراد خان الواقع بمدينة قُسْطنطينية المَحْمِيَّة. حُرِّر في أوائل مُحَرَّم الحرام سَنَة خمسٍ وخمسين وألف (١٠٥٥هـ)».

[تنبيه] قد بدَأنا المقابلةَ في المجلَّد الرّابع مِن أوَّل كتاب الصَّرْف حتىٰ آخِر كتاب المُضارَبة.

وبدَأنا المُقابلةَ في المجلَّد الخامِس مِن أوَّل كتاب المأْذون حتّىٰ آخِر كتاب الغصْب فقَط.

مصْدر النُّسخة: مكْتبة الفاتِح بترْكيا (رقم الحفظ: ١٩٣٨، ١٩٣٩).

وقد رمَزْنا إلى المجلَّد الخامِس في الحاشية: بـ«فا٣».

ورمَزْنا إلى المجلَّد الرّابع في الحاشية: بـ«تح».

[تنبيه] لوِ استقبَلْنا مِن أمْرِنا ما استَدْبَرْنا لجَعَلْنا للمُجلّدَيْنِ رمزًا واحدًا، لكنّنا وقَفْنا على المجلّد الرّابع بعدَ الفراغ من مُقابَلة المجلّد الخامِس مع باقي النُّسَخ الأخرى، وبعْد أنْ وَضَعْنا رَمْزًا خاصًّا لِهذا المجلّد على حِدَة.

١٥ ـ النُّسخة الخامِسة عشْرة. كُتِبَتْ عن خَطِّ المُؤَلِّف.

هذه النُّسخة عبارة عن مجلَّدَيْنِ يَشْتَمِلانِ على الجزء الأول والثاني من الكتاب، ويَبْدو أنها من أصْلِ ستَّة أجزاء.

المجلَّد الأول: يَحْتوي على (٣٤٠ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أول الكتاب كتاب الطّهارة إلى آخِر باب الهَدْي من كتاب الحجّ.

والمجلَّد الثّاني: يَحْتوي على (٣١٥ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوّل كتاب النّكاح إلى آخِر كتاب الأَيْمان.

وهي نسْخة نَفيسة جِدًّا مُصَحَّحة ومُقابَلة على نُسخة المُصنِّف، وخطُّها نَسْخِيّ جَيِّد، وهيَ مشْكولة ومُحَرَّرة، وفي حواشيها تعليقاتٌ وفوائد بعضُها منقول مِن خَطِّ المُؤَلِّف، وبعضُها استِدْراكاتٌ ومُناقشاتٌ مع المُؤَلِّف.

ولم يُذْكَر فيها اسمُ النّاسِخ ولا تاريخُ النَّسْخ، ولكِن جاء في آخِر المجلَّد الثّاني بالحاشية: «بلَغ مُقابَلةً على النُّسخة الّتي بخَطِّ المُصنِّف تغمَّدَه الله برحْمتِه، بقَدْر الطّاقة».

والنُّسخةُ بها آثارُ بُقَعٍ ورُطوبة، وفي أوَّل ورقة العنوان مِن المجلَّد الأوَّل وَقْفٌ نَصُّه: «وَقْف المرْحوم مولانا درْويش محمَّد جَلَبِي زادَه». وكُتِبَ آخِر ورقة العُنوان في الجزء الأول والثاني: «وَقْف جَلَبِي زادَه أوجيوز قرق برورق، كتَبه

الفقير محمد بنُ خضر بن الحاجّ حسن، ما فيه كما فيه. حرَّره الفقيرُ عثمان».

وجاء علىٰ ورَقة العنوان من الجزْء الثّاني تمَلُّكٌ مكْشوطٌ اسمُ صاحبِه، يَظْهر منه: «تمَلَّكه مِن فَضْلِ الله تعالىٰ بالابْتِياع الشرعي [...] الحنَفي. غَفَر اللهُ ذُنوبَه والمسلمين».

مصْدر النُّسخة: مكْتبة الفاتح بترْكيا (رقم الحفظ: ١٩٣٢، ١٩٣٣).

وقَد رمَزْنا إليْها في الحاشية: بـ«ف».

١٦ ـ النُّسخة السّادِسة عشْرة. كُتِبَتْ عن خَطِّ المُؤَلِّف.

هذِه النُّسخة عبارة عَن ثمانيةِ مجلَّدات تَشْتمِل علىٰ الكتاب كاملًا، اللَّهمَّ إلا ما وقَع فيها مِن بعضِ السَّقْط اليَسير.

فالمجلَّد الأوَّل: يَحْتوي علىٰ (٣٦٥ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل بداية الكتاب كتاب الطَّهارة إلىٰ آخِر باب الصَّلاة في الكعْبة.

وقد فَرَغ الناسخُ من هذا المجلَّد في يوم الأربعاء عشرين مِن شَهْر شَوَّال سَنَة أربعٍ وسبْعينَ وتسْعمائة (٩٧٤هـ).

والمجلّد الثاني: يَحْتوي علىٰ (٣٨٨ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أول كتاب الزكاة إلىٰ آخِر كتاب الحجّ.

وقد فرَغ الناسخُ من هذا المجلَّد في اليوم الرّابع مِن شهر شَوَّال من سَنَة خمسٍ وسبعين وتسعمائة (٩٧٥هـ).

والمجلَّد الثّالِث: يَحْتوي علىٰ (٣٨٦ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل كتاب النِّكاح إلىٰ آخِر باب العِدَّة.

وقد فرَغ النَّاسخُ من هذا المجلَّد في يوم الثّلاثاء الثّامن عَشر مِن شهر جُمادَىٰ

الأُولىٰ سَنَة سِتٍّ وسبْعين وتسْعمائة (٩٧٦ هـ).

والمجلَّد الرّابِع: يَحْتوي علىٰ (٤٦٧ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل باب ثبوت النَّسَب إلىٰ آخِر كتاب المفْقود.

وقَد فرَغ النّاسخُ مِن هذا المجلَّد في سَلْخ شهْر رجَب سَنَة سبعٍ وسبْعين وتسعمائة (٩٧٧هـ).

والمجلَّد الخامِس: يَحْتوي علىٰ (٤٠٣ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل كتاب الشَّركة إلىٰ آخِر كتاب الرجوع عن الشهادة.

ولم يُقَيّد النّاسخُ في آخِره سَنَةَ الفَراغ.

والمجلَّد السادِس: يَحْتوي علىٰ (٤٢٩ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أول كتاب الوكالة إلىٰ آخِر كتاب الإكْراه.

وقد فرَغ النّاسخُ مِن هذا المجلَّد في أوائل شهر صَفَر الميمون سَنَة سبعٍ وسبْعين وتسعمائة (٩٧٧ هـ).

والمجلَّد السّابِع: يَحْتوي علىٰ (٣٠٩ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل كتاب الحَجْر إلىٰ آخِر فَصْل في طَبْخ العَصِير مِن كتاب الأشْربة.

وقد فرَغ الناسخُ من هذا المجلَّد في الخامِس عَشر من شهْر ربيع الأوَّل سَنَة أربعٍ وسبْعينَ وتسعمائة (٩٧٤هـ)[1].

والمجلَّد الثامن: يَحْتوي علىٰ (٣٥٦ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل كتاب الصَّيد إلىٰ آخِر كتاب الخُنْثَىٰ في آخِر الكِتاب.

---

(١) كذا قال، فلعله سَها وقَصَد سَنَة: (٩٧٨هـ)؛ لكونه ذَكَر آنفًا أنه فرَغ من المجلد الأول في نَفْس السَّنَة، فإن لم يكن ساهيًا، فربما يكون قد فرَغ من الاثنينِ جميعًا في نَفْس السَّنَة!

ولم يُقَيِّد الناسخُ في آخِره سَنَةَ الفراغ.

واسمُ ناسخِ هذه النُّسخة: محمد صَفِيّ الدِّين بن محمد بن حسن بن عليّ بن محمد بن أحمد الخليل المَخْزومِيّ المِصْرِيّ الحنَفِيّ.

ومكان النَّسْخ: مصْر المحْروسة في زَمَن السلطان الأجَلّ سَلِيم بن سليمان خان الخليفة العثماني، وفي عَهْد والِي مصْر محْمود باشا.

والنُّسخةُ بها آثار أرَضَةٍ في الورَق، وبُقَع ورُطوبة، وعليْها خاتمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «وَقْف لوَجْه الله تعالىٰ أفْقَر الوَرَىٰ أبو الخير أحمد الشهير بداماد زادَه، عفا الله عنه وعن أسلافه وأخلافِه، سَنَة: (١١٣٧ هـ). ثم كُتِب أعلَىٰ صفحة عنوان الجزء الأول: «تمَلَّكه الفقيرُ منقاري زادَه، محمد الفقير».

وهذِه النسخةُ هي أنْفَسُ النُّسَخ التي وصلَتْنا كاملةً عن خَطِّ المُؤَلِّف ـ بعْد نسْخة الأصْل ـ وهي مُصَحَّحة ومُقابَلة علىٰ نُسْخة المُصنِّف التي بخطِّه، وبعضُ أجزائها قُوبِل علىٰ نسخةٍ قُوبِلَتْ علىٰ نسخة المُؤَلِّف، كما نَصَّ النّاسخُ علىٰ ذلك في آخِر النسخة، فقد ذكَر أنَّ المُقابَلَ علىٰ نسخة المُؤَلِّف هو مِن أوّل الكتاب حتىٰ آخِر الدَّفتر الخامس عَشر، وما بَعْده فهو ممّا قُوبِلَ علىٰ نسخةٍ أخرىٰ قُوبِلَتْ علىٰ نسخة المُؤَلِّف.

وخطُّها نَسْخِيّ مائل مقبول، وفي حواشيها تعليقاتٌ وفوائد أكثرُها منقولٌ عن خَطِّ المُؤَلِّف، وبعضُها استدراكات ومناقشات مع المُؤَلِّف. وهذه المُناقشاتُ والاستِدراكات تَدور علىٰ ثلاثةٍ تمَلَّكوا النسخةَ أو طالعوها، وهم: البدر العَيْنِيّ، وأحمد ابن الفَرّاء الحلَبِيّ، وشيخٌ للناسخِ يُدْعَىٰ: يحيىٰ الرّهَاوِيُّ.

وقَد وَلِعَ الناسخُ بِهذا الكتاب، حتّىٰ إنّه ذَكَر في آخِره أنّه نَسَخَ منه أرْبعَ نُسَخٍ هذِه إحداها، فلعلّه كان مدْفوعًا إلىٰ ذلك إمَّا رغبةً في نَشْر العِلم لا سيّما عِلْم أهل

مذهبه الحنَفي ـ فالناسخُ حنفِيّ المَذْهب ـ وإمَّا تَلْبيةً لرغبةٍ من أحدِ نُبَلاء زمانِه وأثريائِهم من المُشْتغِلينَ بالعِلْم أو تَجْميع الكتبِ والدّفَاترِ النفيسة.

[تنبيه] وقدِ استبانَ لنا بعد النَّظَر في هذِه النُّسخة وحَواشِيها أن بِضْع مجلَّداتٍ منها منسوخٌ عَن نسْخة دار الكتُب المصْريَّة الَّتي بخَطِّ المُؤَلِّف، فقَد وقَفَ عليها الناسخُ ونقَلَها كما هي مع حَواشِيها التي لغير المُصنِّف تعقيبًا عليْه أوْ مِن باب تقْييد الفوائِد.

ودلائلُ ذلِك متعدِّدة، منها:

أ ـ أنَّ نسخة دار الكتُب وقعَتْ بِيَد رجلٍ من بعْض النّابِهين المُطالِعين يُدْعَى: «أحْمد ابن الفَرَّاء الحلَبِيّ»، فكتَبَ في حواشيها بعض التَّعليقات والفوائِد. وقد رأينا الناسخَ في نُسْختنا هذه يَنْقل تعليقاتِ هذا الرّجل الحلَبِيَّ كما وجَدَها بالحاشية، ويقول عَقِبها: «كتبَه أحمدُ ابنُ الفَرَّاء الحَلَبِيّ. كذا وُجِدَ علىٰ نسْخة المُؤَلِّف». كما ترَىٰ أُنْموذجًا منِ ذلك في هذه النسخة [٥/ق٢٠٣/ب]. وفي أصْلها في نسخة دار الكتب [٩/ق٢٨/ب].

ب ـ ومنْها: أن البدر العَيْنِيّ كان قد وقعَتْ له نسخةُ دار الكتب المصْريّة الَّتي بخطِّ المُؤَلِّف من هذا الكتاب، فقيَّدَ عليها بخَطِّه اعتراضاتٍ واستِدْراكات علىٰ الحاشِية، وقد نقَل الناسخُ جملةً من تعليقات العَيْنِيّ التي بخطِّه كما فَعَل مع «أحْمد ابن الفَرَّاء الحلَبِيّ» الماضي قبْله.

ومِن **نَماذِج ذلك**: قولُ الناسخُ في بعض المواضع بالحاشية: «قولُه «سَنْهاء: أي قديمة»: ليسَ كذلك، وإنَّما معناه هو الذي يقال نَخْلة سَنْهاء: هي الَّتي تَحْمِل سَنةً، ولا تَحْمِل أُخرىٰ، وتحول سَنَةً فلا تحْمِل، وهُو عيْبٌ في النخْل. كذا بخطِّ الإمام العينِيّ علىٰ حاشية نسخة المُؤَلِّف».

وهذا النقلُ بعَيْنه موجود علىٰ حاشية نسخة دار الكتب المصرية [٩/ق١٤٣/أ] بخط البدر العَيْنِيِّ المعروف.

ج ـ ومنْها: أنّنا وجَدْنا خَطَّ الناسخ محمد صَفِيّ الدِّين الحنَفِيّ مسطورًا علىٰ الغَاشِية الأخيرة من المجلّد التّاسِع مِن نسخة دار الكتب المصريّة عَقِب اسْم الكتاب ونِسْبته إلىٰ مُؤلِّفه الأتْقَانِيّ.

فقَد كتَب بعد تسْمية الكتاب ومُؤلِّفه: «بخَطِّ محمد صَفِي الدِّين الحنَفِيّ سَنَة (٩٧٤هـ)». يريد: أنَّ الّذي بخطِّه هو العُنوان ونِسْبته لمُؤلِّفه وحسب، وليس كما قد يَتبادَر إلىٰ بعْض الأذْهان مِن كوْن الجزْء كلّه بخطِّ محمد صفِيِّ الدِّين هذا!

وليس كذلِك، بل النسخةُ بخَطِّ المُؤَلِّف الجميل المعروف جَزْمًا، وهو مُطابِقٌ صورةً ورسمًا لـ: القطْعة الأخرىٰ مِن الكتاب التي بخَطِّ المُؤَلِّف الموْجودة في مكْتبة يني جامع بتركيا، وقَد مضىٰ بيانُها سابقًا.

أمّا خطُّ محمد صَفِيّ الدِّين الحنَفِيّ فقَد صار مألوفًا لدينا مِن خلال نُسْخته هنا، ويُمْكِن مُقارنتُه مع خَطِّه علىٰ الغاشية الأخيرة من نسخة دار الكتب ليَتبيَّن لِلنّاظر كونُهما يَخْرُجانِ مِن مِشْكاةٍ واحِدة! وكما سيَتبَيَّن له الفرقُ الشّديدُ الظّاهِر بيْن خَطِّه المتواضِع غيْر المضبوط، وبين خطِّ المُؤَلِّف الرّائِق المشْكول المُتْقَن.

هذا ما أرَدْنا التنبيهَ عليْه، ولَفْتَ الأنظارِ إليْه.

ومصْدر النُّسخة هنا: مكتبة مراد مُلّا بتركيا (رقم الحفظ: ٩٨٧ ـ ٩٨٨ ـ ٩٨٩ ـ ٩٩٠ ـ ٩٩١ ـ ٩٩٢ ـ ٩٩٣ ـ ٩٩٤).

وقد رمَزْنا إليْها في الحاشية: بـ«م».

١٧ ـ النُّسخة السّابِعة عشرة. كُتِبَ بعضُها عن خَطِّ المُؤَلِّف.

هذه النُّسخةُ عبارة عن خمْسة مجلّدات تَشْتمِل علىٰ الكِتاب كاملًا، اللّهمَّ إلا

ما وقَع فيها مِن بعْض السَّقْط، وقدِ اعتمَدْناها دونَ المجلَّد الأوَّل منْها فقَط.

١ ـ **فالمجلَّد الثّاني منها**: يَحْتوي علىٰ (٣٣٤ ورقة)، وهو ناقصٌ في أوَّله، ويَبدَأ أوّل الموْجود منه قُبَيْل شَرْح كتاب النّكاح، ويَنْتهي بشرْح آخِر كتاب الوقْف.

ولم يُقَيِّد النّاسخُ في آخِره سَنَةَ الفَراغ.

وهذا المجلَّد نفيسٌ ومُصَحَّح ومُقابَل علىٰ الأصْل المَنسوخ منْه، وخطُّه تعليقٌ جَيِّد، وهو مَشْكول في أكثَرِه ومُحرَّر، وفي حواشيه تعْليقاتٌ وفوائِد بعضُها منقولٌ عن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرنا ذلِك بالمُقابَلة علىٰ النُّسَخ الأُخرىٰ، وفي بعْض حَواشِيه استِدراكاتٌ ومُناقشاتٌ معَ المُؤَلِّف.

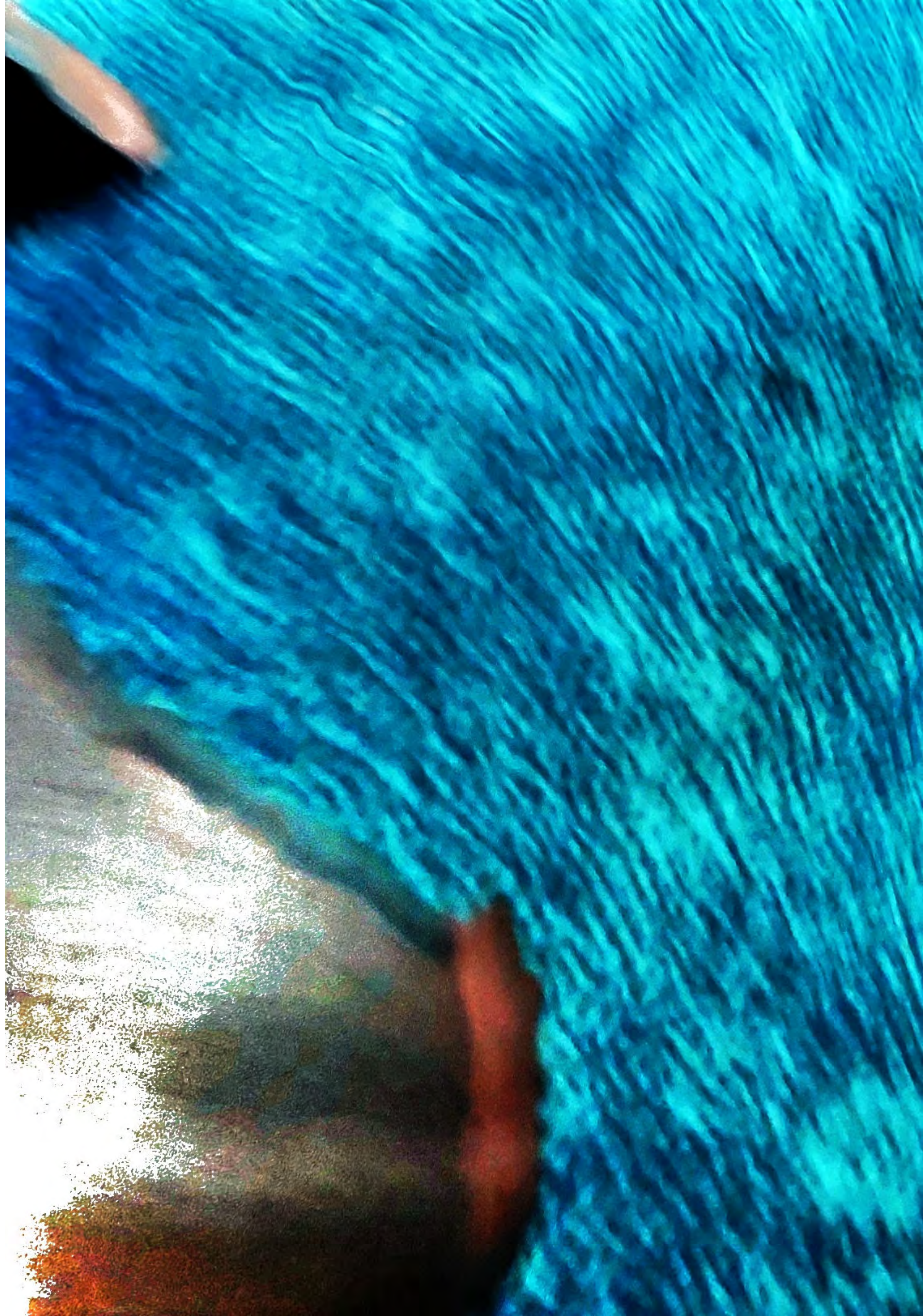
وهذا المجلَّد ـ وإنْ لَمْ يُذْكَرْ فيه صراحةً كونه مُقابَلًا أوْ منقولًا عن نسْخة المُؤَلِّف ـ فيما نرىٰ مأخوذٌ عن نسْخة المصنِّف، أوْ عن نسخةٍ منسوخةٍ عن نسْخة المُؤَلِّف، وذلك لِمَا ذكرْناه مِن الحواشِي المُماثِلة للحواشي الأُخرىٰ المنقولة عن خطِّ المؤلِّف في النُّسَخ الأخرىٰ[1]، مع زيادة تقْييد كلماتِ المُؤَلِّف الخِتَامية في نهايةِ كلِّ دَفْتر من دَفاتِر الكتاب.

٢ ـ **والمجلَّد الثّالِث**: يَحْتوي علىٰ (٤٦١ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل شَرْح كتاب البيوع ويَنْتهي بشرْح آخِر باب فَسْخ الإجارة..

وقَد فرَغ النّاسخُ مِن هذا المجلَّد في اليوم الثّامِن مِن شهْر رجَب من شهور سَنَة اثنينِ وخمْسين وتسعمائة (٩٧٥هـ).

---

(١) بل قد وقَع في حاشية [٢/ق٢٩٤/ب] حكايةُ خَطِّ المؤلِّف عَقِب بعض الفوائد. وعبارتُه هناك: «وُلِدَ الشيخُ أبو حفص الكبير البخارِيّ في السَّنَة التي تُوفِّيَ فيها الإمامُ الأعظم أبو حنيفة، وهي سَنَة خمسين ومائة، وتُوفِّي سَنَة سبع عشرة ومائتين، ووُلِدَ محمد بنُ إسماعيل البخارِيُّ صاحبُ: «الصحيح» يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضَتْ مِن شَوَّال سَنَةَ أربعٍ وتسعين ومائة، وتُوفِّي ليلةَ الفِطْر سَنَة ستٍّ وخمسين ومائتين. كتبَه: أمير كاتب الأَتْقَانِيّ».



وخطُّه نَسْخ جَيّد، وهو مُصَحَّحٌ أيضًا لكنَّه قليل الضَّبط، وفي حواشيه تعليقاتٌ وعناوِين جانبيَّة، وفي أوَّلِه فهرست بمحْتواه. ويَغْلِب علىٰ الظّنّ أنَّه منقول أيضًا مِن نسْخة المُؤَلِّف أوْ مِن نسْخةٍ منقولة عنْها؛ لكونِه ذَكَر بعضَ كلِماتِ المُؤَلِّف الخِتَاميّة في نهاية كلِّ دَفتر من دَفاتِرِ الكتاب.

وعليه خاتَمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «وَقَف هذا الكتابَ يوسف كتخداي خِضْر مهد علياء والِدة سلطان سَلِيم خان ثالث بشرط أنْ لا يُخْرَج مِن خِزَانته. سَنَة: (١٢٠٥هـ)».

٣ ـ والمجلّد الرّابع: يَحْتوي علىٰ (٢٠٨ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوّل شَرْح كتاب المُكاتَب، ويَنْتَهِي بشرْح آخِر كتاب الأُضْحية، ومَطْلَع كتاب الكراهية.

وخطُّه نَسْخ جَيِّد، وهو مُصَحَّحٌ أيضًا لكنَّه قليل الضَّبط، وفي حواشيه تعليقاتٌ وعناوِين جانبيَّة، وفي أوَّلِه فهرست بمحْتواه، وبه آثار بُقَعٍ ورُطوبة.

ويَغْلِب علىٰ الظّنّ أنّه منقول أيضًا مِن نسْخة المُؤَلِّف أوْ مِن نسخةٍ منقولة عنْها؛ لكونِه ذَكَر بعضَ كلماتِ المُؤَلِّف الخِتَاميَّة في نهاية كلّ دَفتر من دَفاتِرِ الكتاب.

وعليْه خاتَمُ وَقفٍ، نَقْشُه: «وَقَف هذا الكتابَ يوسف كتخداي خِضْر مهد علياء والِدة سلطان سَلِيم خان ثالث بشرط أنْ لا يُخْرَج مِن خِزَانته. سَنَة: (١٢٠٥هـ)».

٤ ـ والمجلَّد الخامس: يَحْتوي علىٰ (٣٨٣ ورقة)، ويَبْدَأ مِن آخر كتاب الأُضْحية، ثم بعده يَبْدأ كتابُ الكراهية إلىٰ آخِر الكتاب.

وقد فرَغَ منه ناسِخُه شهريار بن يحيىٰ بن قِوَام الدِّين ابن شهاب الدِّين السِّيواسِيّ في ليلة الأحد السابع عَشر من شهر ربيع الأوَّل سَنَة خمسٍ وستين وسبعمائة (٧٦٥هـ).

[تنبيه] هذا المجلَّد هو ممّا تشَتَّت وتَفَرَّق من نسخةٍ كاملةٍ تامَّة كتَبَها شهريار بن يحيى بن قِوَام الدِّين السِّيُواسِيّ، والمجلّدُ الأوّل منها بخطِّه مخفوظ في مكتبة تشسترْبيتي بأيرلندا (رقم الحفظ: ٣٩٦٣). والمجلَّدُ الرّابع منْها سيأتي وصْفُه في جمْلة نسخة نور عُثمانية.

وخطُّ المجلَّد نَسْخ جَيِّد، وهو مُصَحَّحٌ أيضًا لكنَّه قليل الضبْط، وفي حواشيه تعليقاتٌ وعناوِين جانبيَّة، وفي أوَّلِه ووسَطِه فهرست بمحتواه، وبه آثار بُقَعٍ ورُطوبة.

ويَغْلِب على الظّنّ أنّه منقول أيضًا مِن نسخة المُؤَلِّف أوْ مِن نسخةٍ منقولة عنها؛ لكونه ذَكَر بعضَ كلماتِ المُؤَلِّف الخِتاميّة في نهاية كلّ دَفتر من دَفاتِر الكتاب.

ووقعَ فيه بعضُ التمَلُّكات على ورقة عنْوان الدَّفتر السادس، وهذا نصُّ التملُّك: «صار مِلْكًا بحُكْم الاستِكْتاب لجَلال الفرضِيّ، سَلَّمه الله وأبقاه، وإلى أعلى الدرجات رَقَّاه، اللهمّ مَتِّعْه به بفَضْلِك».

وجاءَ بعْده: «دَخَل في نوبة الفقير الحقير إليْه أحمد مختار المُدَرِّس بمدرسة أبَا صُوفيا كبير. غُفِرَ له».

وجاءَ بعْده: «تمَلَّكه الفقير حامِد بْن محمَّد بالشِّراء الشَّرعي».

وجاءَ بعْده: «مِن جملة كُتبِ جلال الفرضِيّ. ثم ملَكَه حافظُ بنُ ناصر الكِرْمَانِيّ بالشراء من ابن مولانا جَلال الدِّين المَدْعُو بـ: مولانا سلطان الدِّين القريمِيّ». وكُتِبَ بجواره «خَطّ العَلَّامة ابن البَزارِيّ رحمه الله».

وجاءَ بعْده: «تمَلَّكه الفقير إلى الغَنِيّ المَنَّان: سَعْدِي عيسى بن أمير خان عُفِيَ عنهم».





وجاء بعْده: «مِن تمَلُّكات أفقر عباد الله الكريم: خليل بن عيسىٰ بن إبراهيم، عامَلَهم الله تعالىٰ بلُطْفه العَمِيم».

وجاءَ بعْده: «مملوكُ حامدٍ بنِ محمد، من الكتب المُشْتراة».

وعليْه خاتَمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «وَقَف هذا الكتابَ يوسف كتخداي خِضْر مهد علياء والِدة سلطان سَلِيم خان ثالث بشرط أنْ لا يُخْرَج مِن خِزَانته. سَنَة: (١٢٠٥هـ)».

مصْدر النُّسخة: مكْتبة يوسف أغا بتركيا (رقم الحفظ: ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧).

وقَد رمَزْنا إليْها في الحاشية: بـ«غ».

١٨ ـ النُّسخة الثّامِنة عشْرة. كُتِبَ بعضُها عن خَطِّ المُؤَلِّف.

هذِه النُّسخة عبارة عَن سبْعة مجلَّدات تَشْتمل علىٰ الكتاب كاملًا. وقدِ اعتَمَدْنا عليْها باستِثْناء المجلَّدَيْنِ الأوَّلَيْنِ فقَط.

١ ـ **فالمجلَّد الثَّالِث:** يَحْتوي علىٰ (٣٠١ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل شَرْح باب الظِّهار من كتاب الطلاق، ويَنْتَهِي بشرح آخِر كتاب الوقف.

وقد فَرَغ الناسخُ من هذا المجلَّد في يوم الأربعاء عشرين مِن شَهْر شَوَّال سَنَة أربعٍ وسبْعين وتسعمائة (٩٧٤هـ).

وخطُّه نَسْخ جَيِّد، وهو غيْر مضبوط، لكنَّه تامّ التَّنقيط، وفي حواشيه تعليقاتٌ وفوائِد بعضُها منقول عَن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرنا ذلِك بالمُقابَلة علىٰ النُّسَخ الأُخرىٰ، وعلىٰ ورقةِ العنْوانِ ترْجمة مختَصَرة للمُؤلِّف، وفي أوَّله فهْرس بِالعناوينِ.

وعليْه بعْض التملُّكات، منْها: «تَشَرَّف باستِصْحابِه مصْطفىٰ المدعوّ بجاوش زادَه المُدَرّس. غُفِرَ له. ثمَّ تَشَرّف بمُطالعتِه العبدُ الفقير إليْه تعالىٰ عبدُ الرحمن

المَدْعُو بمُقِيم زادَه. يَسَّر الله ما أرادَه.

[تنبيه] بدأنا المُقابلة في هذا المجلَّد مِن أوَّل كتابِ الحدودِ إلىٰ آخِره.

٢ ـ **والمجلَّد الرّابع**: يَحْتوي علىٰ (١٤٥ ورقة)، ويَبْدَأ مِن أوَّل شَرْح كتاب البيوع، ويَنْتهي بشرْح آخِر كتاب أدَب القاضي.

وخطُّه نَسْخ جَيِّد، وهُو كثير الضّبط، تامّ التّنقيط، وفي حواشيه تعليقاتٌ وفوائِد بعضُها منقولٌ عَن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرنا ذلِك بالمُقابَلة علىٰ النُّسَخ الأُخرىٰ، مع زيادةِ تقْييد كلماتِ المُؤَلِّف الخِتاميَّة في نهاية كلّ دَفْتر من دَفاترِ الكتاب.

وفي أوَّلِه فهْرس بالعناوينِ، لكنْ به آثارُ بُقَع ورُطوبة في بعض الأوْراق. وفي آخِره خاتَمُ وَقْفٍ، نَقْشُه: «وَقْف صَدْر أعْظم الحاج محمّد باشا سَنَة: (١١٦٠هـ).

وهذا المجلَّد قدِ انفردَ بشيءٍ نَفِيسٍ قَلَّما وجدْناه في سائِر النُّسَخ الأخْرىٰ، وهُو الاهتِمام البالغ بفُروق نُسَخ الكتاب وتَقْييد ذلك بالحاشية، وهذا الاهتِمامُ لم نَجِدْه بهذه الصورة إلّا في نسْخة الأصل وحسْب.

وقد فرَغَ منه ناسخُه شهريار بنُ يحْيىٰ بن قِوَام الدِّين ابْن شِهاب الدِّين السِّيواسِيّ في وَقْت صلاة الجمُعة الحادي والعشرين من شهر صَفَر، خَتَم الله بالخير والظَّفَر، لسَنَة أربعٍ وستّين وسبعمائة (٧٦٤هـ).

٣ ـ **والمجلَّد الخامِس**: يَحْتوي علىٰ (٤٥٩ ورقة)، وهو يَبْدَأ مِن أوَّل شَرْح كتاب الشّهادات، ويَنْتهِي بشرْح آخِر كتاب الغَصْب.

وخطُّه جَيِّد، وهو كثير الضّبط، تامّ التّنقيط، وفي حواشيه تعْليقاتٌ وفوائِد بعضُها منقول عَن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرنا ذلك بالمُقابَلة علىٰ النُّسَخ الأُخرىٰ، مع

زيادةِ تقْييد كلماتِ المُؤَلِّف الخِتاميّة في نهايةِ كلِّ دَفْترٍ من دَفاترِ الكِتاب.

ويُؤَيِّد كوْن بعْض هذا المجلَّد قد قُوبِلَ على نسْخة المُؤَلِّف أوْ على نسخةٍ قُوبِلَتْ على نسْخة المُؤَلِّف: ما وقَع في آخِر باب ضمانِ الأَجير [ق/٢٥٨/أ] بعْد كلِمة المُؤَلِّف الخِتاميّة في آخِر الدفْتر الرّابع عَشَر: «نُقِلَ من الأَصْل».

وفي أوّل المجلَّد فِهرسٌ بالعناوين، وبه آثارُ تَرْميمٍ وبُقَع، وقد تغَايَر الخَطُّ في كثيرٍ من الورَق، ما بيْن خَطِّ النَّسْخ وخَطِّ التَّعليق، وأَجْوَدُ هذه الخطوط: هو الخَطُّ الّذي يَبْدَأ مِن [ق٢٥٩/أ] إلىٰ آخِر المجلَّد.

٤ ـ والمجلَّد السّادِس: يَحْتوِي على (٢٥٩ ورقة)، وهو يَبْدَأ مِن أوَّل شَرْح كتاب الشُّفعة، وينْتَهِي بشرْح آخِر كتاب الرَّهْن.

وخطُّه جيِّد لكنّه كُتِبَ بخطوطٍ مُتَبايِنةٍ كما سيأتي، وهو كثير الضبط، تامّ التنقيط، وفي حواشيه تعليقاتٌ وفوائد بعضُها منقول عن خَطِّ المُؤَلِّف كما خَبَرنا ذلك بالمُقابَلة على النُّسَخ الأُخرىٰ، مع زيادة تقييد كلماتِ المُؤَلِّف الخِتامية في نهاية كلّ دَفتر من دَفاترِ الكتاب.

وفي أوّل المجلد فهرسٌ بالعناوين، وبه آثارُ تَرْميمٍ وبُقَع، وقد تغَايَر الخَطُّ في كثيرٍ من أوراق هذا المجلد، وتنَوَّعَ ما بين خَطِّ النَّسْخ وخَطِّ التَّعليق، وأجْوَدُ هذه الخطوط: هو الخَطّ الذي يَبْدَأ مِن [ق٩٠/ب] إلىٰ آخِر المجلّد.

وهذا الخطّ قريبُ الشَّبه جدًّا من خَطِّ شهريار بْن يحْيىٰ بن قِوَام الدِّين ابْن شهاب الدِّين السِّيواسِيّ ناسِخ المجلَّد الخامِس مِن نسخة مكْتبة يوسف أغا بتركيا الماضي وصْفُها قريبًا، وكذا ناسخ المجلَّد الرّابع مِن هذه النُّسخة كما مضىٰ بيانُه آنفًا.

وقد تمَيَّزَتِ هذه القطْعةُ ـ مع نَفاستِها وإِتقانها ومَزِيد ضَبْطِها ـ مِن بداية كتاب

الأُضحية [ق٩٠/ب] إلى آخِر المجلَّد؛ بالاهتِمام البالِغ ببيان فُروق نُسَخ الكتاب وتَقْييد ذلِك بالحاشِية.

٥ ـ **والمجلَّد السّابع**: يَحْتوي على (٣١٤ ورقة)، وهو يَبْدَأ مِن أوَّل شَرْح كتاب الجنايات، إلى آخِر الكتاب.

وقد فَرَغ منه ناسِخُه خليل بْنُ حسَن بْن يعْقوب الحنَفِيّ في يوم الجمُعة ـ وذلك أوّل جمعةٍ مِن شهْر رجَب الفَرْد ـ سَنَة تسعةٍ وستّين وسبعمائة (٧٦٩هـ).

وخطُّه نَسْخِيّ جميل مُجَوّد، كثير الضّبط، تامّ التنقيط، وفي حواشيه تصْحيحات وعَناوِين جانِبيّة، مع زِيادة تقْييد كلِماتِ المُؤَلِّف الخِتَاميَّة في نهاية كلّ دَفتر من دَفاتِر الكتاب، وفي هذا إشارة إلى كونِه منسوخًا عن نسْخة المُؤَلِّف أوْ عن نسخةٍ منسوخةٍ عنْها، وفي أوَّل المجلد فهرسٌ بالعناوين، وبه آثارُ تَرْميمٍ وبُقَعٍ

وعلى النُّسخة خاتَمُ وَقْفٍ تكرَّر ذِكْرُه في كلِّ مجلَّد، ونَقْشُه: «الحمدُ للهِ الّذي هدَانا لِهذا وما كنّا لِنهتديَ لولا أنْ هَدَانا الله. الواقفُ عثمانُ خان بن مصطفى خان».

وتحتَه وَقْف آخَر هذا نَصُّه: «هذا وَقْف قُرَّة عيون السلاطين، وتخليد دُرَّة تاج أكْمل الحَواسّ: السلْطان ابْن السّلطان، السّلْطان أبو المحاسِن عثمان خان ابن السلطان مصطفى خان، أعلى الله شأنَه عن الأشباه والنظائر، وجَعَل طاعتَه نُورًا للبصائر، وأنا الداعي لدولته الحاج إبراهيم حنيف المُفَتّش بأوقاف الحرميْن. غُفِرَ له».

وتحْته خاتَمٌ نَقْشُه: «هذا لطيف إبراهيم حنيف».

مصْدر النُّسخة: مكتبة نور عثمانية بتركيا (رقم الحفظ: ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠).

وقد رمَزْنا إليْها في الحاشية: بـ«ن».

وبعْد: فهذِه هيَ النُّسَخ الَّتي تَمَّ الاعتمادُ عليْها في إخراج هذا الكتاب، وقَد قابَلْناها جميعًا علىٰ نسْخةِ الأصْل وأثبَتْنا منْها الفروقَ المُهِمَّة وحسْب، علىٰ ما سيأْتي بيانُه في منهج التَّحْقيقِ إن شاءَ اللهُ تَعالىٰ.

[تنْبيه] قد ظَفِرْنا بقِطْعتَيْنِ من هذا الكتاب كُتِب علىٰ إحداهُما أنّها بخَطِّ المُؤَلِّف، والثّانية ذَكَر مَنْ فهْرَسَها أنها كذلك بخَطِّ مُؤلِّفها! وليسَ مِن ذلِك شيءٌ بعدَ الكشْف عن هاتَيْنِ النُّسختَيْنِ جميعًا.

أ ـ أمَّا القطْعة الأُولىٰ مِن هذا الكتاب: فقَد كُتِب علىٰ ورقة العنْوان منْها أنّها بخطِّ المُؤَلِّف! وهي تَبْدأ بباب كيفيّة قَطْع اليد مِن كتابِ السَّرِقة، وتَنْتَهِي بباب اليمين في الأكْل والشُّرْب.

وبعْد النَّظر فيها تبيَّنَ أنَّها ليْستْ بخَطِّ المُؤَلِّف قطعًا، وإنَّما هيَ منقولة عَن خَطِّ المُؤَلِّف، كما وقَع ذلِك صراحةً في الورقة [١٦١/أ]. ولفْظُ النّاسِخ هناك: «نَسَخَ من كتابِ المُصَنِّف سَلَّمَه الله وأبقَاه: حافظُ ابنُ محمّد بْن محمَّد بْن حسَن المائريّ الأرتوجي. مُتِّعَ به. آمين».

ومصْدر هذه القطعة: مكتبة بورصة بتركيا (رقم الحفظ: ٤٣٩).

وهي معَ ذلِك مختلطةُ الأجزاء مُشَوَّشة التَّرتيب.

١ ـ فهي تَبْدأ مِن باب كيفيَّة قَطْع اليد مِن كتابِ السَّرقة إلىٰ أوائِل باب الغنائِم [ق٢٧/ب].

٢ ـ وفي الورقة [ق٢٧/أ] تَبْدأ من أثناء بَاب الوَلَدِ مَنْ أَحَقُّ بِهِ.

٣ ـ وفي الورقة [ق٤٦/ب] تَبْدأ مِن أوَّل باب اليمين في الحجّ والصّلاة والصّوم.

٤ ـ وفي الورقة [ق٥٩/أ] تَبْدأ مِن أول باب اليمين في العتق والطّلاق.

٥ ـ وفي الورقة [ق٧٩/أ] تَبْدأ مِن أوّل باب العُشْر والخراج.

٦ ـ وفي الورقة [ق٩٣/أ] تَبْدأ مِن أوّل باب استيلاء الكفّار.

٧ ـ وفي الورقة [ق١٠٣/ب] تَبْدأ مِن باب الشّهادة على الزّنا والرّجوع عنْها.

٨ ـ وفي الورقة [ق١١٢/أ] تَبْدأ مِن باب العبد يَعْتِق بعْضُه.

٩ ـ وفي الورقة [ق١٦٥/أ] تَبْدأ من أثناء باب ما يُقْطَع فيه وما لا يُقْطَع.

وهذا تخليط شديدٌ في ترْتيب الأبْواب! وفي غيرها من النُّسَخ المُتْقَنة الماضي بياناتُها ما يُغْنِي عنها.

ب ـ **والقِطْعةُ الثانية**: تقَع في حوالي (١٨٧ ورقة)، وهي تَبْدأ بكتاب الوكالة وتَنْتَهِي بكتاب المُضارَبة، زعم مَنْ فهْرَسَها أنَّ الأوْراق المُسْتدركة فيها مِن: (١٤٩ ـ ١٨٦) كلّها بخطِّ المُؤَلِّف!

وبعْد النَّظَر فيها تبَيَّنَ أنّها ليسَتْ بخَطِّ المُؤَلِّف قطْعًا، وإنّما هي منقولة عَن خَطِّ المُؤَلِّف أو عن نسخةٍ منقولةٍ عن خَطِّ المُؤَلِّف، فَقَد وقَع في آخِرها [١٨٧/ب] حكايةُ خطِّ المُؤَلِّف في خِتام الدَّفْتَر الثّالث عشر؛ فظَنَّه المُفَهْرِسُ أنّه نَفْسه خَطُّ المُؤَلِّف! وهذا مِن باب الغفْلة الشّديدة بمعْرفة خطِّ المُؤَلِّف الجميل المُتْقَن الذي شُهِرَ به.

ومصْدر هذه القطْعة: مكتبة الأسد الوطنية (رقم الحفظ: ١٣٧١١).



المَبْحَثُ الثَّالث
حوْل الرَّسائل العِلْمية في تحقيق الكتاب

هذا الكتاب قد حُقِّق أكثرُه في جملةٍ من الرَّسائل العِلْميَّة الأكاديميَّة، وقد وقَفْنا منها على رسالتَيْنِ فقط:

أ ـ **الأُولى**: رسالة نال بها صاحبُها عبدُ الله أسامة حُسْني يوسف درجةَ الماجستير من جامِعة الأزْهر بالقاهِرة، وتَمّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م). وهي تَبْدَأ مِن أول باب القَسامة إلى نهاية كتاب المَعاقِل.

ب ـ **والثّانية**: رسالة نال بها صاحبُها عبدُ الله محمّد هنانو درجةَ الماجستير من جامِعة معْهد الدّعوة الجامعيّ للدّراسات الإسلاميَّة بسوريا، وتَمّتْ مناقشة الرّسالة بتاريخ: (٢٠١١م). وهي تَبْدَأ مِن أوّل باب حَدِّ القَذْف حتى آخِر كتاب الحدود.

ونَذْكُر هنا ما وَقَفْنا على بعْض بياناتِه من الرَّسائل الأخرى التي اشتغلَتْ بالعمل على هذا الكتاب ولم نَظْفَر بها، فمِنْها:

١ ـ رسالة نال بها صاحبُها أحمد أمين كمال الدين درجةَ الماجستير من جامِعة الأزْهر بأسيوط، وتَمّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (٢٠١١م). وتَبْدأ مِن أول كتاب المساقاة، إلى أول فَصْل: في الوطْء، والنظَر، واللَّمْس، والقُبْلة.

٢ ـ رسالة نال بها صاحبُها محمد سيد محمد إبراهيم درجةَ الماجستير من جامِعة الأزهر بأسيوط، وتَمّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (٢٠١١م). وتَبْدأ مِن أول كتاب الإكراه وكتاب الحَجْر إلى نهاية كتاب المأذون.

٣ ـ رسالة نال بها صاحبُها أحمد حمدي أحمد سبّاق درجةَ الماجستير من

جامِعة الأزهر بأسيوط، وتَمّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (٢٠١١م). وتَبْدأ مِن أوَّل فَصْل: فيما يُؤْخَذ به المشْفوع إلىٰ أوَّل كتاب المُساقَاة.

٤ ـ رسالة نال بها صاحبُها محمّد أحْمد محمَّد رضْوان درجةَ الماجستير من جامِعة الأزْهر بأسيوط، وتَمّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (٢٠١١م). وتَبْدأ مِن أول فَصْل: في الشِّجَاج إلىٰ أول باب القَسَامَة.

٥ ـ رسالة نال بها صاحبُها حسام طلْعت بكر سعد درجةَ الماجستير من جامِعة الأزْهر بأسيوط، وتَمَّتْ مناقشة الرِّسالة بتاريخ: (٢٠١٣م). وتَبْدأ مِن أوّل كتاب الجنايات إلىٰ نهاية فَصْل حُكْم الدِّيَة فيما دون النَّفْس.

٦ ـ رسالة نالَ بها صاحبُها هشام محمَّد فرّاج حميد درجةَ الماجستير من جامِعة الأزْهر بأسيوط، وتَمَّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (٢٠١٣م). وتَبْدأ مِن أوّل باب الغَصْب، إلىٰ أوّل فَصْل: فيما يُؤْخَذ بِه المشْفوع.

٧ ـ رسالة نال بها صاحبُها صبح بْن عقلة البداح درجةَ الماجستير من جامعة معْهد الدَّعوة الجامعي للدراسات الإسلامية بسوريا، وتَمَّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (٢٠١٣م). وتَبْدأ مِن بداية كتاب الحدود إلىٰ نهاية باب الأَشْربة.

٨ ـ رسالة نال بها صاحبُها وسام توفيق طافش درجةَ الماجستير من جامِعة معْهد الدّعْوة الجامعي للدراسات الإسلامية بلبنان، وتَمَّتْ مناقشة الرسالة بتاريخ: (٢٠١١م). وتحتوي علىٰ باب الجنايات في الحج.

٩ ـ رسالة نال بها صاحبُها وليد صبْحي محمد عبد العزيز درجةَ الماجستير من جامعة الأزهر. وتَبْدَأ من أول كتاب الأشربة إلىٰ أول باب ما يجوز الارتهان به وما لا يجوز.

١٠ ـ رسالة نال بها صاحبُها رمضان رزق درجةَ الماجستير مِن كلية الشريعة

والقانون بطنطا. وتَبْدَأ مِن أول الصلاة إلى نهاية باب التمتع من كتاب الحج.

١١ ـ رسالة نال بها صاحبُها عبد الله الصاوي درجةَ الماجستير من كلية الشريعة والقانون بالقاهرة. وتَبْدَأ مِن أول باب البيع الفاسد إلى أول باب الإقالة.

ولن نَشْتَغل هنا بتِبْيَان خُطَّة أصْحاب تلْك الرّسائل في تحْقيقِها والتَّعليق عليْها، فهي في تلك البابةِ كأغْلبِ الرَّسائِل العِلْمية الأكاديميَّة الَّتي يَغْلِب عليها الحَشْو والتَّطويل ومُزاحمة مُؤَلِّف الكتابِ فيما تعَمَّد إغفالَه، معَ كثيرٍ منَ التّعليقات البارِدة، والحَواشِي المَمْضُوغة، والمُناقشات السَّقيمة[١].



(١) هذا هو حالُ أغلب تلك الرسائل، والجيدُ منها لا يتجاوَز عُشْرها على التحقيق.

الفصل العَاشر
منهَج التّحْقيق

كلِمة مهمَّة حول قضيَّة تحْقيق التُّراث[١].

(لا يَخْفى على الباحثِ الماهِر ما تَزْخَر به خزائنُ الكتب في الخافقَيْنِ من تلك الأعْداد الضَّخْمة مِن آثار أعلامِ المسْلِمين في شَتَّى مجالاتِ المعْرِفة.

وهي تُمَثِّل رصيدًا قيِّمًا تَفْخرُ به الحضارة الإسلاميَّة، وتَسْعَد بِه الأُمَّة المحمَّديّة؛ لأنَّه من إنتاج أبناءٍ لها بَرَرَة، بذَلوا جهودًا عظيمة في صناعة هذه التآليف التي وصلَتْ إلينا في هيئةِ مخطوطاتٍ عَبْر رحلةٍ زمنيّةٍ طويلة تعرَّضَتْ فيها لمَخاطِر الفَناء وأسباب الضَّياع والتّلَف.

فقد ضاع منها ما ضاع، وبَقِيَتْ لنا رسومُه في كُتبٍ بعض اللاحِقين، ونجَا منها عددٌ كثير لا يُسْتهان به، غير أنَّ هذا الذي وصَلَ إلينا منه وصَل أكثرُه جريحًا عليْه علَاماتُ الإعياء، وأمَاراتُ المرض، ومُؤشِّرات النَّقْص، ونحْوها مِن آثارٍ قَد لا تُعْطينا تَصوُّرًا دقيقًا عن الشَّكل الأوَّل الذي وضَع مؤلِّفو الكتب كُتُبَهم عليه.

ومِن هنا: تَعْظُم مسئوليَّة خِدمة التّراث في كُتبِ أعْلامِنا عِظَمًا يَليق أوَّلًا بمقامِهم العِلْمي، وتَتناسَب ثانيًا مع الجُهد الذي بذَلوه في صناعة هذه الكتُب صناعةً كانت لها آثارٌ واضِحة في دَفْع مَسار الحضارة الإسْلاميَّة إلى التَّقدُّم والازْدِهارِ.

ولذا كان ضَعْفُ إخراج النّصوص التُّراثيّة وعدم الدِّقّة والإتقان في التّعامل

---

(١) هذه الكلمة مُقْتَبسة ـ مع تصَرُّفٍ واقتضابٍ وزياداتٍ ـ مِن: «تراث الأعلام.. مِن فِكْرة إلى نَشْرة». بقلم الأستاذ الفاضل: جمال عزون. وهو مقالٌ وجيز منشور على شبكة المعلومات الدولية. وقد وضعنا المُرادَ منه بين قوسَيْنِ.

معها له آثارٌ سلبيّة مُوجِعة، لعل مِن أبْرَزِها: عُزوف القارِئ عن قراءة الكتاب والاستفادة منه.

ومِن هنا أيضًا: تتجَلَّىٰ مسئوليَّة المُتعامِل مع أمثال هذه النّصوص التي يجب عليه شرعًا أنْ يُخْرِجَها في ثوبٍ عِلْمِيٍّ صحيحٍ أقْرب ما يكون إلىٰ وَضْعها الأوّل الذي وَضَعه مُصنِّفه.

ولا يَمْتَرِي مُشْتَغلٌ بهذه الصّناعة: أنَّ عمَلية تحقيق وخِدْمة هذه المخطوطات وإظهارها إلىٰ عالِم النور؛ إنّما هي بمَثَابة إجراءِ عمَلِيَّات جِرَاحِيَّة دقيقة، يَتَوقَّف مَدَىٰ نَجاحِها بعد توفيق الله علىٰ خِبْرة الأطِبّاء المُتخصِّصِين في ميدان الجِرَاحة.

وهؤلاء الأَطِبَّاء هم خُبَراء المخطوطات الذين رُزِقُوا ذَوْقًا رفيعًا وعِلْمًا غزيرًا، إذِ التَّعاملُ مع المخْطوطات فنٌّ دقيق تترَتَّب عليْه مسْئولِيَّات تاريخيَّة وعِلْمِيّة، ولا شكَّ أنَّ الفَشل سَيَصحَب أيَّ عمليَّةٍ يَتولَّاها غيرُ مُتَخَصِّصٍ في فنِّه.

لقد مَرَّتْ مرحلةٌ زاهِيةٌ في مَسِيرة قضيّة خدْمة التراث، حينَ كانَ يَنْزِل الكتابُ إلىٰ عالم الظّهور ويتصدَّىٰ له أكثر من ناقدٍ حاذِقٍ لتَقْييم إيجابِيَّاته وسَلْبِياتِه، حتىٰ أدَّىٰ ذلك الفحصُ الدّقيقُ إلىٰ ظُهور نصوصٍ رائعة تولَّىٰ تحقيقَها أساطِينُ هذا العِلْم وتلامذتُهم النُّجَباء.

بَل كانَ أحدُهم ربَّما يَطْلُب بنفسِه مِن ناقدٍ آخَر أنْ يَتولَّىٰ نَقْد تحْقيقِه في تواضُع جَمٍّ وأدَبٍ عِلْمِيّ رفيع، فكانت تلك المُبادَلات العِلْمية والنقاشات الهادفة التي أثَّرَتْ وأثْمَرَتْ في المكتبة التراثية الإسلامية بما لا يُلْفَىٰ نَظِيرُه في حضارةٍ أخرىٰ).

وبعْد: فقَد بذَلْنا من الجهْد في تقْويم نَصِّ هذا الكتابِ وتهْذيب حَوَاشِيه ما نرْجو به القبولَ عند الله والناس؛ وسعَيْنا السّعْيَ الحثيثَ كَيْ نُقدِّم للقارئ نَصًّا

صحيحًا، قريبًا ممَّا تَركَه مُؤلِّفه أوْ يكادُ.

وقَد سلَكْنا في تحْقيق هذا الكِتاب الطُّرُق الآتية:

أ ـ منهجُنا في التَّعامُل معَ نسْخة الأصْل وبيان فروق النُّسَخ الأخرىٰ.

وقَد راعيْنا فيه الخطواتِ الآتية:

١ ـ حاولْنا بقَدْر المُسْتطاع إخْراج النصِّ سالِمًا مِن التَّحريف والتصحيف فقد اعتمدنا نسخة المؤلف في المواضع التي توفرت فيها نسخة المؤلف (دار الكتب المصرية)، ومن بعدها، نسخة مراد ملا المنسوخة من نسخة المؤلف، ولَمَّا كانت نسْخة مكتبة (حاجي سليم أغا) كذلك من أفضل النّسخ الكامِلة للكتاب المنسوخة عن خَطِّ المُؤَلِّف[(١)] مع التَّصحيح والمُقابَلة وَجَوْدة الخَطّ[(٢)]، فقدِ اتخَذْنا منْها أصلًا لأنها الأكمل، ورمَزْنا لها بـ: «الأصْل».

٢ ـ كانَ الاعتِمادُ علىٰ نسْخةِ الأصْل في كلِّ شيءٍ ابتداءً؛ لكونِها هي النُّسخة الَّتي ارتضَيْنا أن يكون عليها المُعَوَّلُ في هذا الكتاب كما ذكَرْنا.

وقدِ استَثْنَيْنا من ذلِك الاعتمادِ كلَّ ما كان مِن قَبيلِ انحِرافِ قلَمِ النّاسِخ في زيادة فِقْرَة أو جملة أوْ كلمةٍ ونحْو ذلِك في غيْر موضِعه، أو ما كان مِن قَبِيل تكْرارٍ وقَع سهوًا لا معنَىٰ له، فكلُّ هذا لَمْ نَحْفِدْ إلىٰ بيانِه وتَقْييده بالحاشية دائمًا[(٣)]؛ لكونِها أمورًا لا يَسْلَم منها ناسخٌ عادةً[(٤)].

(١) في أكثرها، والباقي منسوخ عن عِدّة نُسَخٍ مُقابلَة محرَّرة.

(٢) وأمور أخرىٰ متعدِّدة مضىٰ بيانُها في: الفصل الرابع عشر. المبحث الأول: بيانات نسخة الأصل. تحت عنوان: مُسَوِّغَات اختيار النسخة الأصل.

(٣) ولا يَنْفِي هذا كوننا قد اشتغَلْنا بإثبات جملةٍ من الأخطاء الواضحات لِرَاقِم نسخة الأصل بالحاشية مِن باب الأمانة أوّلًا؛ ثم لإيقاف القارِئ علىٰ نسخة الأصل كما هي، بعُجَرها وبُجَرها.

(٤) كما استَثْنَيْنا من ذلك أيضًا: ما وقع في الأصل من بداية الأفعال المضارعة مِثْل: «يفعل ونفعل، ويفعلون وتفعلون، ويدخل وتدخل، ونبدأ ويبدأ... إلخ». فكل هذا وأمثاله لم نَعْتَمد عليه=

وكذا لم نَشْتَغلْ بإثبات الفُروق بين النُّسَخ الأخرىٰ في كل ما هَبَّ ودَبَّ! فإنَّ ذلك مع كونِه حَشْوًا لا جَدْوَىٰ منه مع صحَّة نسْخة الأصْل التي اعتمَدْنا عليها في الغالب؛ فهو أيضًا مما يُخِلُّ بأصْل النصِّ المَقْروءِ عندَ القارِئ؛ ويَجْعلُه يَملّ المطالعةَ مِن كثرة تلْك الفُروق التي تُضايقُه في كلِّ مرَّة! لا سيَّما وأكثرُها مِن قَبِيل ترادفِ المعانِي وإنِ اختلفَتِ الألْفاظ.

وما سِوىٰ ذلِك مِن الأخطاء الأخْرىٰ التي تقَع عادةً مِن النُّسَّاخ من غيْر إسرافٍ؛ فتُذْكَر بالحاشِية؛ ويُوضَع مكانَها بمَتْن الكتاب ما ثبَتَ علىٰ الصَّواب في النُّسَخ الأخرىٰ.

٣ - قُمْنا بإثبات الزِّيادات الواقعة في النُّسَخ الأخرىٰ بين معقوفتَيْنِ هكذا: [ ]، ونبَّهْنا علىٰ مصْدر الزيادة من النُّسَخ بالحاشية.

٤ - إنْ كان اللَّفظ الواقع في الأصْل مناسبًا للسياق، وله وجْه مقبول في القراءة والعربيَّة والاستِعْمال؛ اكتفَيْنا به في الغالب؛ ولم نُثْبِت غيرَه ممَّا وقع في النُّسَخ الأخرىٰ علىٰ الجادَّة.

وسيأْتي مزيد بيان بخصوص هذه الجُزْئية قريبًا تحْت عنوان: (منهجنا في ضَبْط النصِّ وتهذيب فِقَراته).

= ابتداءً إلا إذا كان مُناسبًا للسياق، أوْ مُوافقًا لبعض النُّسَخ الأخرىٰ النفِيسة.

فإذا كان وقع بالأصل: كلمة «تدخلون» بالتاء في أولها، وكانت لا تَسْتقيم مع سياق الكلام، أوْ مُخالفة لِمَا وقَع في النُّسَخ الأخرىٰ مِن كون الكلمة هناك: «يدخلون» بالياء في أوّله؛ فقد أثبتْنا ما في النُّسَخ الأخرىٰ، ولم نَعْبأ بما وقَع في الأصل من ذلك.

وذلك: أنَّنا أدْرَكْنا (بالاستقراء والتتبُّع) كثرةَ أوهام الناسخ في هذه القضية خاصة، وعهِدْنا عليه فيها أغلاطًا بعد مقابلة النُّسَخ الأخرىٰ، والذي ظَهَر لنا في سبب مَبْعث ذلك عند الناسخ: أنه ربما وقَعتْ له نسخةٌ عن خَطِّ المؤلِّف قد سقَط منها كثير مِن بدايات الأفعال المُضارعة، فاجْتَهَد الناسخُ في إثباتها فأخطأَ في مواضع كثيرة، ولو أنَّنا أثبتْنا ذلك مِن قَبِيل الفروق في حاشية الكتاب؛ لكثُرتِ الهوامشُ بلا طائل منه.

٥ ـ وإنْ كان وقَع في غيْر نسْخة الأصل ما هو أظْهَر منها ، وأولَىٰ قبولًا ووضوحًا ، واتّساقًا مع نِظَام الكلام ؛ أوْ هو الموافق لِمَا في المصادر المطبوعة ـ ما لَمْ يكن تحريفًا ظاهرًا ـ ؛ فقُمْنا بإثبات ذلك بالمتْن ، وأَشَرْنا بالحاشية إلىٰ ما وقَع في الأصل ، مع الإشارة إلىٰ النسخة التي وقع فيها هذا الأصح أو الأظْهَر أو الأَوْلىٰ .

٦ ـ **من باب الإفادة المهمَّة:** عند التَّصْحيفات والتحريفات والزيادات الواقعة بين النُّسَخ ، إذا كان النصُّ المسْطور في المَتْن منقولًا عن بعْض المصادِر المطْبوعة أو المخْطوطة ، فإنَّا بعْد إثبات الصَّواب بالحاشية ؛ نقوم ببيان مُوافقة ذلك الصَّوابِ للمصْدر المطْبوع أو المخْطوط ـ علىٰ السَّواء ممَّا تحَصَّل في أيْدينا من تلك المصادِر ـ المنقول عنه .

وهذه الخُطَّةُ بخصوص المصادِر المطبوعة لا يَخْفَىٰ علىٰ الباحث مَشَقَّتُها لا سيما إذا كان في أمثال تلك الكتُب الضّخمة المَوْسُوعية مثل كتابنا هذا ، فكيف بالنهوض بهذه المُهِمَّة نَفْسها مع المصادِر الخَطِّية التي تُقَدَّر بالعَشَرات!

وقد اجتهَدْنا في هذا الصدد وبذَلْنا فيه وقْتًا وعَناءً واستقصاءَ مطالعةٍ وتفتيشٍ وبَحْثٍ ، فربَّما مَكَثْنا للفحص عن كلمةٍ في بعض النُّسَخ الخَطِّية زمنًا يَطُول أحيانًا فوق العادة ، وهذا من الأمور التي أطالَتْ أمَدَ إخراج الكتاب ؛ رجاءَ أن يكون علىٰ القدْر الَّذي يَلِيق به وبمُؤَلِّفه .

وهذه **الخُطّة الشّاقّة:** لا ندَّعِي أنَّنا نَهَضْنا بها كامِلة ، أوْ لم يُغادِرنا منها شيءٌ ، بل فاتَنا أشياءُ لا محالة ، إمَّا مِن قَبِيل الغفلة ، أو السَّهو ، أو الفتُور في بعْض الأوقات ، أو عدم توَفُّر المصْدر وَقْتها ، ونحْو ذلك مِن صُنوف الأعْذار .

٧ ـ لم نلْتَفِت إلىٰ إثبات الفروق فيما يتعَلَّق بألْفاظ الثَّناء علىٰ ربّ العالمين ،

مثل: «ﷻ»، أو «ﷻ»، أو «تبارك وتعالى» ونحو هذا، وكذا ألفاظ الصَّلاة على النبي - ﷺ - مثل: «عليه السلام»، أو «عليه السلام»، أوْ «ﷺ» ونحو ذا، وكذا الاختِلاف في عبارات الترحُّم والتَّرْضية على الصَّحابة والتابعين والأئمة؛ وذلك لقِلَّة الجدْوَى مِن تلك الفروق، واكتَفَيْنا بإثبات ما وقَع في الأصل المُعْتَمد وحسْب.

٨ ـ اهتمَمْنا كثيرًا بتقييد غالب تعليقات المُؤَلِّف المُتناثِرة في حواشي النُّسَخ الخَطِّية المعْتمدة، وكلّها فوائِد مُسْتجادة، وتنبيهات وتراجم، واستدراكات وزوائد، وفيها إيضاحات كثيرة لمَواضِع مُتبايِنة في شَرْحِه. وتُعَدّ نسخة (مكتبة مراد مُلّا) مِن هذا الكتاب هي النُّسخة الوحيدة التي اشتملَتْ على غالِب تعليقات المُؤَلِّف التي سَطَرها بخطِّه على حواشي نُسْختِه الخاصَّة.

٩ ـ حاوَلْنا عدمَ مُغادَرة تلك الإشارات على حَواشي النُّسَخ المعْتمدة حول نُسَخ هذا الكتاب، وتُعَدّ نُسخة الأصل (مكتبة حاجي سليم أغا) مِن هذا الكتاب هي النُّسخة الوحيدة التي اشتملَتْ على أكثر هذه الإشارات، يَلِيها بعض الأجْزاء من نسخة (مكتبة نُور عثمانية).

ب ـ منهجنا في ضَبْط النصِّ وتهْذيب فِقَراته.

١ ـ راعَيْنا عند نَسْخ المخطوطة ومُقابلتها: قواعدَ الإملاء الحديثة التي تعارَف عليها القوم.

٢ ـ أوْلَيْنا عنايةً بالغةً بضبط النص، وتَشْكيل ما يُشْكِل من ألفاظه وجُمَلِه وعباراته، مع مراعاة إيضاح الفاعِل والمفْعول، والمبْتدأ والخبر، ونحْو ذلك مما يُعِين على فَهْم السِّياق جيداً.

وقدِ استعَنَّا في ذلك الصَّدد بما وقع مضبوطًا في النُّسَخ المعْتمدة، وهذا أَمْر مُهِمّ جِدًّا، فثَمَّة كلِمات وعبارات فِقْهية لا تَجْرِي على المعهود، وإنَّما يُحْتَاج إلى

ضبْطِها بما ضبَطَها به أربابُها.

وربَّما قيَّدْنا ما يُخْشَىٰ وقوع التصحيف والتحريف فيه (وكذا عند الاشتِباه) ضَبْطًا بالحروف في الحاشية ؛ زيادةً في التحرِّي.

ولم نَرَ بأسًا بالتوسُّع في الضَّبط بما يُسَمَّىٰ بـ: «تشكيل الحِلْيَة» ، وهو ضبْطُ بعض الكلِمات المشْهورة والمعْروفة علىٰ سبيل الزِّينة وجَمَال المَظْهر ، وبَهاء الصّورة.

٣ ـ قُمْنَا بضبْط الأمور الآتية ضَبْطًا كاملًا.

أ ـ متْن «الهِداية». وقَد وضعْناه في كلِّ مرَّة بيْن قَوسَيْنِ مِن أوَّل الفِقْرة ، وأدرجْنا تحته شَرْحَ المُؤَلِّف ، وهذا في الغالِب ؛ ليكونَ ذلك أدْعىٰ لتأمُّلِ المتْن والشَّرح معًا.

وقدْ أفْصَحْنا عن منهج المُؤَلِّف في اتباعه طريقةَ الشرح المَمْزوج في كتابه ؛ فكان يَسُوق أغلبَ ألفاظ «الهداية» ثم يُرْدِفها بالتعليق عليها ، كما أشرنا أيضًا إلىٰ كونِه لم يَسْتَقْصِ تلْك الألفاظَ كلها ، بل تَرَكَ جُمَلًا وعباراتٍ كثيرة من كتاب «الهِداية» ، لكِن هذه الجُمَل والعبارات إمَّا أن تكون تابعةً لِمَا قَبْلَها أو بَعْدَها في سياق الشَّرح ، أوْ تكون من الظّهور والوضوح بمكانٍ لا يَخْفَىٰ علىٰ طالِب العلْم فضْلًا عن العُلماءِ.

لهذا ، وضعنا متن الهداية أعلىٰ الصفحة ، ثم جعلنا لون الفقرة المشروحة باللون الأحمر ، وما لم يشرحه من عبارة الهداية جعلناها باللون الأسود.

ب ـ متون الأحاديثِ المرْفوعة للنَّبيِّ ـ ﷺ ـ وَحْده ؛ تمْييزًا لكلامِه ـ ﷺ ـ عن كلام غيرِه.

د ـ الأبْيات والشَّواهد الشِّعْرية.

وقد اتَّبعنا تلك الخُطَّة نَفْسها فيما وقَع بالحاشية مِن ذلك أيضًا.

٤ ـ نَظَمْنا النصَّ علىٰ نسَقٍ واحد مِن أوَّله إلىٰ آخِره، بما يُفيد فهْمَه فهْمًا جيدًا، ويُظْهِر مَعَانِيَه ودلالاته واضحةً.

فقد قُمْنا بتنسيق الفِقَرات الرَّئيسة ونحوها ووَضْعها أوَّل السَّطر وبعدَها نُقْطَتان، وذلِك في نَحْو أجناس تلْك العِبارات: (قوْله:)، و(فإنْ قيلَ:)، و(قلتُ:)، و(الجوابُ:)، و(قالَ فلان:)، (وفائِدة:)، (وبيانُه:)، و(وَجْه ذلِك:)، و(اعْلم:). و(الفصْل الأوَّل:) أو (القسْم الأوَّل:) أو (النَّوع الأوَّل:)، و(صورة المسْألة:)، و(له:)، و(لنا:) وأشْباه هذا.

د ـ منهَجنا في التَّوثيقِ والعَزْو.

١ ـ أَوْلَيْنا بفضْل الله عنايةً بالِغة بتتَبُّع نُقولاتِ المُؤَلِّف وتَوْثيقِها بالحاشيةِ ما استطَعْنا إلىٰ ذلِك سبيلًا.

٢ ـ إذا كان المصْدر الَّذي يَنْقُل عنه المُؤَلِّف مطبوعًا اجتهَدْنا في الوقوفِ عليْه لأَجْل توْثيقِ النَّقل منْه، فإن لم نَظْفَر به مطبوعًا[1]، استعَنَّا أحيانًا بما حَضَرَنا مِن بعض نُسَخِه الخَطِّية، لكنَّنا لا نَسْتَعين بالنُّسَخ الخَطية في صَدَد التوثيق المُطْلَق إلا في التحقُّق من تصحيفٍ في النقل، أو تحريفٍ في العَزْو، أو سَقْطٍ ظاهر، أو زيادةٍ مهمة لم تُذْكَر، فهنا نقوم بالاستِعانة بالمصادر الخَطِّية في تقويم كل ذلك.

أمَّا مجرَّد العزو المُجرَّد إلىٰ المراجع المخطوطة: فذَا شيءٌ لَم نَلتَفِتْ إليه؛ لقِلَّة جَدْوَاه، مع كونِه مِن باب الإحالة علىٰ مجْهول إلَّا لخاصَّة الخاصَّة[2]!

(١) كأنْ كان لم يُطْبَع ساعةَ عَمَلِنا في الكتاب، أوْ شَقَّ علينا الحصولُ عليه، أو ظَفِرْنا به ولكن كان في صورة رسالة عِلْمية (ماجستير أو دكتوراه أو غيرهما) غير مُشْتهرة ولا مطبوعة.

(٢) وقد كنَّا بدَأْنا العزْوَ المجرَّدَ إلىٰ بعض المُؤَلَّفات المخطوطة التي يَنْقُل عنها المُؤلِّف؛ وقطَعْنا في ذلك شَوْطًا، ثم رأينا الإعراضَ عن ذلك أوْلَىٰ؛ لكونه مِن باب الإحالة علىٰ مجهول عند أكثر=

نعَم: إذا كان في العزو إلىٰ مخطوطٍ بعَيْنه فائدةٌ تتعلَّق بالمَقام؛ أو زيادة لا بُدَّ منها، أوْ تقويم تصحيفٍ وتحريف، أو إثبات بعض الفروق المُهِمَّة، أو إصْلاح خللٍ به يستقيم نِظَامُ الكلام؛ أو فيه إيضاح المُعمَّىٰ، وتَبيين المُبْهم، ونحْو ذلك، فإنّا نقومُ بالعزو إليْه بعد النقْل منْه؛ ولا يكون عزْوُنا إليه مُجرَّدًا إن شاء الله.

ومثلُه في ذلك: المخطوطاتُ المُحَقَّقة في رسائلِ عِلْمية غيْر مشْهورة؛ إذ ليسَتْ ممَّا تَنالُها يدُ أكثَر الطّالِبين، فالتَّوثيقُ منها أيضًا مِن باب الإحالة علىٰ شِبْه مجْهول[1].

٣ - لم نَكْتَفِ بتوْثيق نُقولات مَتْن الكتاب وحسْب، بل قُمْنا بتوثيق ما وقَع في حواشي النُّسَخ المعْتمدة مِن الفوائِد العِلْميَّة، والتَّعليقات الفقهيَّة المنسوبة إلىٰ خطِّ المُؤَلِّف إذا كان في الفائِدة إحالةٌ بالتَّصريح أو الإشارة علىٰ مصدرٍ مِن المصادِر؛ فإنَّا نقوم بتوْثيق النَّقْل مِن ذلِك المصْدر عَقِيب الفائِدة.

٤ - سَبَق الإشارة سابقًا إلىٰ كونِنا قد مشَيْنا علىٰ نمَطٍ فريدٍ في توثيقِ نصوصِ هذا الكتاب ونُقُولاتِه بمُقابلة المُشْكِل منْها - وكذا الَّذي أصابَه تحْريفٌ أوْ سَقْط - علىٰ الأصول الخَطِّيّة لكثيرٍ مِن التصانيف (وذلك في الغالِب)؛ لا سيّما كُتُب الحنَفيّة خاصَّة، سواء في ذلك المطبوعة والمخْطوطة جميعًا.

فنقول مثَلًا بالحاشية: «وقع بالأصْل: «...». والمثبت من: «ف»، و«غ»، و«ر». وهو الموافق لِمَا وقع في «الفصول» للأُسْتَرُوشَنِيّ [ق ٧/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٧٢)]».

ونقولُ أيضًا: «ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ف»، و«غ»، و«ر»، و«م»».

= القُرَّاء؛ فليس تلك المخطوطات في مُتناوَل كل أحدٍ كما هو معلوم، ومثلها الرسائل الأكاديمية.

(١) اللهم إلا إذا اضطرِرْنا إلىٰ النقل مِن بعض هذه الرسائل وقَبْلها المصادر الخَطية، فهنا نقوم بتوثيق العزو توثيقًا دقيقًا لا سيّما في المصادر المخطوطة.

وهو المُوافق لِمَا وقع في «شرح مختصر الكَرْخِيّ» للقُدُورِيّ [ق١٧١/ب/ مخطوط مكتبة داماد إبراهيم باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٦٣)]، أو [٢/ق ١١٠/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي حافظ أحمد باشا ـ تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٤)]».

ونَذْكُر هنا طائفةً من تلك المصادِر المخْطوطة التي لم تُطْبَع ممّا أحالَ عليه المُؤَلِّف، وقُمْنا بمُقابلة المُشْكِل منها علىٰ الأصول الخَطّية؛ ليُدْرِك القارئُ الكريمُ قَدْرَ ما بذَلْناه في التِزام تلك الخُطَّة الشاقَّة من التّحرير والتّنقيح في أكثر حَواشِينا علىٰ الكتاب، فمِنْ تلك المصادِر الخَطِّية:

أ ـ جُملة مِن شروح «الهِداية»: كشَرْح حَمِيد الدِّين الضرير، والحُسام السِّغْناقِيّ، والقِوَام الكَاكِي، وتاج الشَّريعة، وغيرهم.

ب ـ جملة مِن شروح «مختصر القُدُورِيّ»: كشَرْح أبي نَصْر الأَقْطَع، وبهاء الدِّين الأَسْبِيجابِيّ، وغيرهما.

ج ـ جمْلة مِن شروح «الجامِع الصَّغير»: كشروح فخْر الإسلام البَزْدَوِيّ، والصَّدْر الشَّهيد، وأبي نَصْر العَتَّابِيّ، والتُّمُرْتاشِيّ، وغيْرهم.

د ـ جملة مِن شروح «مختَصَر الطَّحاوي»: كشَرْح أحْمد بْن منصور الأَسْبِيجابِيّ وغيْره.

ر ـ وجمْلة من شروح «مختَصَر الكرْخي»: كشرح أبي الحسين القُدُورِيّ وأبي الفضل الكِرْمَانِيّ.

ذ ـ جُملة مِن شروح «الجامِع الكبير»: كشرْح أبي نَصْر العتَّابِيّ وغيره.

ز ـ جُملة مِن شروح «مختَصَر الكافي» للحاكِم الشَّهيد: كشَرْح عَلِيّ بْن محمَّد بْن إسْماعيل الأَسْبِيجابِيّ وغيره.

س ـ وجملة مِن شروح «الزّيادات» لمحمَّد بْن الحسَن: كشَرْح فخْر الدِّين

قاضي خان، وأبي نَصْر العتَّابِيّ، وغيْرهما.

ش ـ وجمْلة أخرىٰ كثيرة جِدًّا من المُصنَّفات الكبار لمُتقدِّمي أئمَّة الحنَفيَّة في الأصول والفروع.

والَّتي منْها علىٰ سبيل المثال:

١ ـ «أدَب القاضي/ النسخة المسندة/ ولا مَثِيل لها» للخَصَّاف.

٢ ـ و«الفصول» للأُسْترُوشَنِيّ.

٣ ـ و«منظومة الخلاف» للنَّسفي.

٤ ـ و«المصفَّىٰ في شَرْح منظومة الخلاف» للنَّسفي.

٥ ـ و«الكافي في شرْح الوافي» للنَّسفي.

٦ ـ و«الأجْناس» لأبي العبَّاس النَّاطِفِيّ.

٧ ـ و«ترْتيب الأجْناس» للجرْجاني.

٨ ـ و«التَّيسير في التَّفسير» لنجْم الدين النسفِيّ.

٩ ـ و«مختَصَر الفقْه النَّافِع» لمحمَّد بْن يوسف السَّمَرْقَنْدِيّ.

١٠ ـ و«الإيضاح في شَرْح مقامات الحريرِيّ» للمُطَرِّزِيّ.

١١ ـ و«خلاصة الفتاوىٰ» لافتِخار الدِّين البُخاري.

١٢ ـ و«ذخيرة الفتاوىٰ» لبرْهان الدِّين البُخاري.

١٣ ـ و«الفتاوىٰ الكبْرىٰ = الواقِعات» للصَّدْر الشَّهيد.

١٤ ـ و«الشَّامل في شَرْح المُجَرّد» لشمْس الأئمَّة البيْهقي.

١٥ ـ و«تَتِمَّة الفتاوَىٰ» لبرْهان الدِّين البُخاري.

١٦ ـ و«النَّوازِل» لأبي اللَّيث السَّمرقَنْدِيّ.

١٧ ـ و«خزانة الفقْه» لأبي اللَّيْث السمرْقندِيّ.

١٨ ـ و«شرْح أدَب القاضي» لأبي بكْر الرازي.

١٩ ـ و«الأسْرار» لأبي زيد الدَّبُوسِيّ.

٢٠ ـ و«نظْم الجامِع الكبير» لأوْحَد الدِّين النَّسَفِيّ.

٢١ ـ و«روْضة العُلماء ونزْهة الفضلاء» للزَّنْدَوِيسَتِيّ.

٢٢ ـ و«الفتاوىٰ الظَّهيريَّة» لظَهِير الدِّين البُخاري.

٢٣ ـ و«مختَصَر الكافي» للحاكِم الشَّهيد.

ومِن كُتبِ الفَلَك والنُّجوم

ـ «الزِّيج الجامِع/ القسْم الثّاني في الهيْئة والبرْهان» لأبي الحسَن كُوشِيَار الجِيلِيّ.

ـ و«كتاب المدْخل الكبير في أحْكام النّجوم» لأبي مَعْشر البَلْخِيّ.

وغيرها كثير جِدًّا.

ولم نَقْتصِر في الرّجوع إلىٰ هذِه التَّصانيف بنسْخةٍ واحدةٍ! بَل ربَّما رَجَعْنا في الكتابِ الواحِد إلىٰ عِدَّة نُسَخٍ خطّيّة.

وأمّا رجوعُنا للأصول الخَطِّيّة للمطْبوعات: فهذا شيء غَزِير جدًّا أيضًا، ولم نكْتَفِ بالنَّظر في نسْخةٍ واحدة في أكثَرِها، بَل ربَّما رَجعْنا في الكتاب الواحد إلىٰ خَمْس نُسَخٍ خَطِّيّة أوْ أزْيد! كما فعَلْنا في «الهِداية» و«مختَصَر القدوريّ» وغيْرهما، أمَّا الرُّجوع فيها إلىٰ النُّسختَيْنِ والثَّلاث فهذا كثير أيضًا، كما فعَلْنا في «الجامِع الصَّغير» و«الزّيادات» و«مختَصَر الطَّحاوي»، و«مبْسوط السَّرْخَسِيّ»، و«الفتاوىٰ

الزَّلْوَالِجيَّة» ، وغيْرها .

٥ ـ كما أوْلَيْنا عنايةً خاصَّةً دقيقةً بمَتْن «الهِداية» ، مع إثباتِ فروقِ ألْفاظِه التي يُشير إليها المُؤَلِّف ؛ وذلك بالرجوع إلى أتْقَن نُسَخه المخْطوطة وأفضلها فيما نَعْلم .

فنقول مثلًا بالحاشية ـ تعليقًا على اختلاف نُسَخ «الهداية» في كلمةٍ على وجهيْنِ ـ: «وهذا هو لفْظ المطبوع من «الهِداية» للمَرْغِيناني [٢/٢٥٩] ، وهو المُثْبت في النسْخة المنقولة عن نسخة المرْغِينَانِيّ [١/ق٨٤/ب/ مخطوط جامعة برنستون ـ أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٣)] . وكذا في النسخة التي بخطِّ المُؤَلِّف من «الهداية» [١/ق١٤١/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا] ، وكذا في نسخة الأرْزَكانِيّ من «الهداية» [١/ق ١٠٢/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا] ، وهكذا وقع في نسخة الشَّهْرَكَنْديّ (المقروءة على أكمل الدين البابرتِيّ) من «الهداية» [ق/٨٧/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا] ، وكذا في نسخة ابن الفصيح [١/ق١٢٩/أ/ مخطوط مكتبة ولِيّ الدين أفندي ـ تركيا] .

واللَّفظ الأول: «لأَنَّهَا مُعَامَلَةٌ» هو المُثْبت في نسخة القاسِمِيّ مِن «الهِداية» [ق/٨٧/أ/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا] ، وكذا في نسخة البَايسُوني من «الهداية» [ق/١٠٢/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا] ، وقد أشار المُؤَلِّف إلى هذا الاختلاف أيضًا في حاشية النسخة التي بخَطِّه من «الهداية» . . .» .

وأفضلُ هذه النُّسَخ على الإطلاق: النُّسخة المنقولة عن نسْخة المرْغِينَانِيّ المحْفوظة بجامعة برنستون بأمريكا . تَلِيها نسخة المُؤَلِّف الأَتْقَانِيّ ، وهي نفيسة جدًّا ، تَلِيها نسخة القاسِمِيّ ، ثمَّ باقي النُّسَخ أمثال: البَايَسُونِيّ ، والأَرْزَكانِيّ ، والشَّهْرَكَنْديّ ، وابن الفَصِيح ، ونَصْر الله الحنَفي . وهي نُسَخ جيّدة مُحَرَّرة ، وقد



رَمَزْنا إليْها بأسماءِ ناسِخيها[١].

٦ ـ وكذا أوْلَيْنا عنايةً دقيقةً بتحرير الألفاظ التي يَذْكُر المُؤَلِّفُ فيها اختلافًا بخصوص ما وقَع في: «الجامع الصغير»، و«مختصر القُدُورِيّ» فَقُمْنا بإثبات فُروق تلك الألفاظ بالحاشية؛ وذلك بالرجوع إلىٰ جملةٍ من نُسَخ الكتابَيْنِ المخطوطة، مع جملة وفيرة مِن شروحهما الخَطِّية والمطبوعة معًا.

٧ ـ لم نَشْتَغل كثيرًا ببيان الفُروق بين نُقولات المُؤَلِّف وما يُماثِلها في المصادِر المطْبوعة، وذلك لاختلاف النُّسَخ للمصدر الواحد، وربَّما لحاجة المُؤَلِّف إلىٰ الاختِصار، أوْ أنْ يكون مَقْصدُه هو المعنىٰ دون اللَّفظ، ونحْو ذلِك.

فقد رأيْنا المُؤَلِّفَ أحيانًا يَخْتَزل النّقلَ أوْ يَخْتصره، أوْ يَنْقُل معناه، وغيْر ذلِك منَ الأغْراض المشْروعة للمُؤلِّفين، فيكون إثباتُ الفروقِ في مثْل هذا ممّا تَضْخُم به الحاشيةُ بدون جدوَىٰ كبيرة.

وهذا الأمرُ يقَع بكثرة في نقولات المُؤَلِّف مِن كُتبٍ بعَيْنها أكثرَ مِن النقل عنها، بل كان عليها مَدار شَرْحِه.

وهذه الكتُب هيَ أمْثال:

١ ـ «الجامِع الصغير»[٢]. لمحمّد بْن الحسَن الشيباني.

---

(١) ولَسْنا نَذْكُر بيانات هذه النُّسَخ كاملةً في كل مرةٍ تطَلُّبًا للاختصار، وإنما فصَّلْنا ذلك في المقدمة في المبحث التاسع من الفصل الحادي عَشر، تحت عنوان: (بيان النُّسَخ الخَطِّيّة لـ: «الهداية» المعتمدة في حواشي التحقيق)، واكتَفَيْنا فقط بذِكْر موضع النسخة في كل مرة ـ باستثناء نسخة جامعة برنستون ـ أمَّا إذا احتَجْنا للخروج عن هذه النُّسَخ إلىٰ غيرها؛ فإنَّا نَذْكُر البيانات في كل مرة؛ وذلك لعدم الاحتياج إليها كثيرًا.

(٢) وهذا الكتاب خاصة كان المؤلِّفُ كثيرَ النقل منه بواسطة شَرْح فخر الإسلام البَزْدَوِيّ عليه؛ كما تبَيَّنَ لنا ذلك بالاستقراء والمُقابَلَة، كأنّه لم تقَع له منه نسخة مُحَرَّرة، وقد ذكَرْنا بعضَ براهين ذلك في المبحث الخامس من الفصل الثالث عَشر تحت عنوان: (فوائد منثورة حول منهج المُؤَلِّف/=

٢ ـ «الجامِع الكبير». لمحمّد بْن الحسَن الشّيباني.

٣ ـ «الأصْل/المعْروف بالمبْسوط». لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْباني.

٤ ـ «السِّيَر الكبير». لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيْباني.

٥ ـ «السِّيَر الصغير». لمحمّد بْن الحسَن الشَّيباني.

٦ ـ «الزّيادات». لمحمَّد بْن الحسَن الشَّيباني.

٧ ـ «مخْتلف الرّواية». لأبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدِيّ.

٨ ـ «طريقة الخِلاف». للعلاء العالِم الأسمنْدِيّ.

٩ ـ «مختَصَر الطَّحَاوِيّ». لأبي جعفر الطَّحَاوِيّ.

١٠ ـ «مختَصَر القُدُورِيّ». لأبي الحسين القُدُورِيّ.

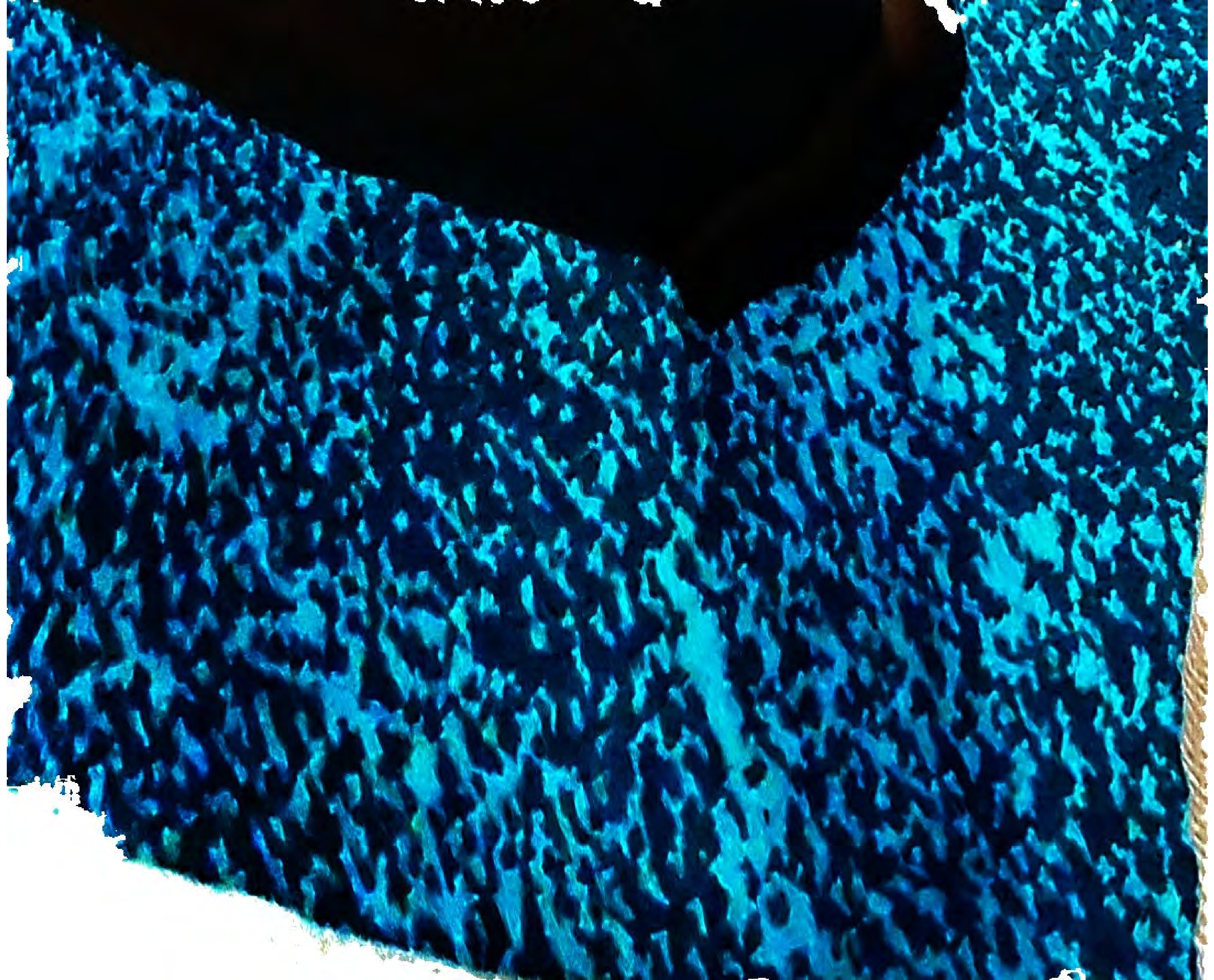
١١ ـ «المبْسوط/شرح الكافي». للسَّرْخَسِيّ.

١٢ ـ «الفتاوَى الوَلْوَالِجيَّة». للوَلْوَالِجيّ.

وغير ذلك ممّا سَيَقِف عليه الباحثُ.

والغالبُ على هذه الكتُب ـ في مَبْعث التغايُر بين نَقْل المُؤَلِّف عنها وبين الموجود في المطْبوع ـ: هو اختلاف نُسَخها في السّابِق والغابِر، لكنْ بعْضها يكونُ

= عُمْدة المُؤَلِّف في النقل من «الجامع الصغير»).
لذا فقد اتبَعْنا التأنِّيَ والرَّيْثَ عند توثيق النصوص التي يَنْقُلها المؤلِّف من «الجامع الصغير»، فكثيرًا من هذه النقولات لم نَظْفَر بها في كثيرٍ مِن نُسَخ «الجامع الصغير» الخَطِّيَّة التي بحوزتنا، وكذا لَمْ نَظْفَر بها في المطبوع منه أيضًا: «الجامع الصغير/ مع شَرْحه النافع الكبير»، ولا رأيناها في الشروح المخطوطة ـ التي بحَوْزَتنا ـ لأبي نَصْر العَتَّابي، والصدر الشهيد، وقاضي خان، والتمرتاشِيّ، وغيرهم.
وإنما ربّما رأيناها في النُّسَخ المشار إليها مع المطبوع من «الجامع الصغير/ بحاشية اللَّكْنَوِيّ» بالمعنى دون اللفظ، ولا إشكال هنا عندنا في مُطْلَق العَزْو.



مَبْعث الاختِلاف فيه إلىٰ تعدُّدِ رواياتِه ، كما في جملةٍ مِن كُتبِ محمَّد بْن الحسَن الشّيبانِيّ وأبي يوسُف ، وكذا «مخْتلف الرّواية» لأبي اللَّيث السمرْقندِيّ ، وغيْر ذلِك .

نعَم: قد ذكرْنا جملةً من الفروقِ في مواضعَ من الكتاب قدِ اقتضاها المقام؛ مثل: الاختلاف في اللّفظ بما يُحِيل المعْنىٰ ، أو التصرُّف المُخِلّ جِدًّا ، أوْ ما يقع فيه التصحيفُ والتحريف عند المُؤَلِّف خاصَّة ، ونحْو ذلِك من الأمور المعْروفة .

٨ ـ كلّ مصدر مطْبوع موجود لدينا لَمْ نَهْتدِ فيه إلىٰ الموْطن الذي يَنْقُل المُؤَلِّف عنْه ؛ فإنَّنا نتنَكَّب عن التَّنبيه علىٰ ذلك بالحاشية ، ونَتْركه كما هو دون عَزْو ، وقد يعود عدمُ الاهتِداء إلىٰ مكان النَّقل لأمورٍ منها:

أ ـ اختِلاف النُّسَخ زيادةً ونقصانًا ، فربَّما كان النَّقْل غيرَ موْجود أصلًا في المطْبوعة الَّتي بأيْدينا .

ب ـ غموض عبارة المُؤَلِّف عندَ النَّقل ، أو النَّقْل بإشارة خَفِيَّة ، أو حكاية معنىٰ الكلام ، وقدِ اجتهَدْنا في تتَبُّع تلْك النّقولات في مَظانِّها وغيْر مَظانِّها ؛ فظَفِرْنا ببعْضٍ ، وغَبِيَ علَيْنا أشْياء .

ج ـ عدم جَوْدة ترْتيب المصْدر الذي يَنْقُل منه المُؤَلِّف ، أو لكونِ مُؤَلِّفه ذكَرَ الكلامَ في غيْر مَظانِّه ، وهذان الأمْران: موجودانِ بكثرةٍ في «مخْتلف الرواية» لأبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدِيّ ، وفي «الفتاوَىٰ الوَلْوَالِجيَّة»[1] . وقد تحرَّيْنا الوُسْع في ذلِك ما استَطعْنا إليه سبيلًا .

وقَد يكون إغفالُ العَزْو ليْس له علاقة بكلِّ ما مَضىٰ ، وإنَّما هو مِن قَبِيل الغَفلة

---

(١) والمطبوعُ منها كثير الأخطاء والتحريف وألوان السقْط ، تَبيَّن لنا ذلك بعد مقابلة كثيرٍ من النصوص التي يَنْقلُها المؤلِّفُ عنه علىٰ ثلاث نُسَخ خَطيِّة جيدة الأُولىٰ والثانية منها محفوظة في (مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا) . والثالثة محفوظة في (مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا ـ تركيا) .

والنِّسيان، اللَّتيْن لا يَسْلَم منهُما إنسان، والله ربُّنا المستعان.

٩ ـ اجتهَدْنا في تحْديدِ بدايةِ النُّصوصِ ونهايتِها بوَضْع عَلَامة التَّنصيص عند بَدْء النَّقل وعنْد نهايته هكذا: «...».

وهذا الأمْر ربَّما يكون ميْسورًا بخصوصِ النّصوصِ المنقولةِ مِن الكتُب المطْبوعة، وكذا ما يقولُ المُؤَلِّف عَقِبه: «هذا لفْظُ فلان» أو «إلىٰ هنا لَفْظُه»[١].

أمَّا بخصوصِ النّقولات مِن الكتُب غيْر المطْبوعة، والتي لم يَنُصَّ المُؤَلِّف علىٰ نهايةِ النّقل منْها؛ فقد حاوَلْنا التَّنصيصَ علىٰ أوائلِ النّقل ونهايتِه أيضًا، وما غَبِيَ علينا ترَكْناه كما هو دون علَامةِ تنصيصٍ.

وكذا إذا اشتبه النقلُ مِن كتابٍ مطْبوع؛ ولَمْ نستطع التهَدِّي إلىٰ نهاية النَّقل، تركْناه بحالِه دون علَامة تنصيصٍ، لكنْ وضعْنا حاشيةَ العَزْو عندَ اسمِ الكتاب الّذي ينْقُل منْه المُؤَلِّف ابتداءً[٢].

١٠ ـ قُمْنَا بتوثيق العَزْو إلىٰ المَذاهِب الفِقْهيّة المشْهورة التي يَذْكرها المُؤَلِّف (مثل: مذهَب الشّافعي ومالك وأحمَد والظّاهريَّة) بمصدَرَيْنِ أوْ ثلاثة حسب الحاجة.

١١ ـ تحرَّيْنا الدِّقةَ عند العَزْو إلىٰ المَذاهِب الفِقْهيَّة التي يَذْكرها المُؤَلِّف، فلَمْ نَكْتَفِ بمجرَّد العَزْو إذا كان ما يَنْقله المؤلِّف عنها أوْ عن بعضِها غيرَ صحيحٍ، أوْ غيرَ دقيقٍ، أوْ غيْر مسْتَقيم[٣]، فهُنا نقوم بذِكْر المعْتمد في المذْهَب، أو الإشارة

---

(١) وهذا مِن دِقَّة المُؤلِّف التي أشَرْنا إليها سابقًا.

(٢) وكلّ مصدر مطبوعٌ متوفِّر لدَيْنا لَمْ نَهْتدِ فيه إلىٰ الموطن الذي يَنْقُل المُؤلِّفُ عنه (وذلك للأسباب الماضي بيانُ بعضِها) فإننا نَتنكَّب عن التنبيه علىٰ ذلك بالحاشية، ونَتْركه كما هو دون عَزْوٍ، وهذا طبعًا بعد استفراغ الوُسْع، وتقليب وجوه النظر، وربما صرَّحْنا بعدم الوُجْدان؛ إبراءً للذِّمّة.

(٣) وتكاد تكون الأوهامُ محصورةً في هذا الصدد إذا ترَكَ المُؤلِّفُ النقلَ من كُتبِ المذاهب مباشرةً=

إلى اختِلافِ الأقْوال أو الروايات فيه.

١٢ - جميع النّقولات والنّصوص بالمتْن وَضَعْناها بين علَامة تنصيصٍ هكذا: «...» باستثناء مَتْن كتاب «الهداية» وَحْده، فقَد وضعْناه بين قوسيْنِ هكذا: (...).

١٣ - عرَّفنا بأكثر المُصنَّفات - غيْر المطْبوعة - التي يَذْكرها المُؤَلِّف، بعبارةٍ مُوجَزة مُقْتضبة، وذلك بالتَّعويل على الكتب المُصَنَّفة في هذا الشأن.

١٤ - شَرْحنا الكلماتِ الغَرِيبةَ بعبارةٍ مُقْتَضبة، مع الاستعانة بالمَعاجم الحديثة في تفسير الأوزان والمَكايِيل والمسافات وغيْر ذلك من الأمور التي تتبَدَّل بتبدُّل الزمان والمكان والأعراف.

١٥ - شَرَحْنا المُصْطلحاتِ الفقْهيةَ والأُصولية - غير الدارِجة والمشهورة - وكذا الألفاظ المَنْطقية والطِّبِّيَّة ونحوها.

١٦ - قُمْنا بعَزْو الآيات القرآنيَّة إلى مواطنها، مع ترقيم تلك الآيات، وجعَلْنا ذلك في سَوَاد الكتاب[1].

ذ - منهجنا في تخريج الأحاديث والآثار.

وقد راعَيْنا فيه الخطوات الآتية:

١ - **العزْو للكتُب السِّتة وَحْدها**: يكون بذِكْر الكتاب ثمَّ الباب ثمَّ رَقَم الحديث، وإذا كان لأحد الأئمة السِّتة كلامٌ بعد الحديث يَتعلَّق بصحَّة الحديث أوْ ضَعْفه؛ فإنَّا نَذْكرُه أيضًا.

= وتنَكَّب عنها إلى النقل بواسطة مُصنَّفات أهل مَذْهبه.

(١) يعني: نَصّ الكتاب ومَتْنه وأَصْله، والتعبير بـ: «السَّوَاد» هو الشائع عند كثير مِن أئمتنا الأوائل؛ إلا أنه هُجِرَ في الأعصار المتأخِّرة، واسْتُعِيضَ عنه بـ: «المتن»، و«النص»، ونحوهما.

٢ ـ **وما سِوىٰ الكتُب السّتَّة:** قُمْنَا بالعَزْو إليها تارةً بالجزْء والصّفحة، وتارة برقم الحديث فقط.

٣ ـ **الأصْل عندَنا:** هو الاكتفاء بالعزو إلىٰ الصحيحَيْنِ أوْ أحدِهِما عند نَقْل المُؤلِّف منهما، وقد يُزَاد عليهما أو أحدِهما بعضُ المصادر الحديثيّة أحيانًا.

٤ ـ إذا زاد المُؤَلِّفُ مصدرًا آخَر علىٰ الصحيحَيْنِ أوْ أحدهما فيكون العزو إليْه معهما أوْ مع أحدِهِما.

٥ ـ إذا ساق المُؤَلِّف حديثًا مِن بعض كُتب السُّنَن الأربعة، وكان الحديثُ في البعْض الآخر؛ ضَمَمْنا إلىٰ مصدرِ المُؤَلِّف باقِيَ مَنْ أخرَجه مِن السُّنَن الأرْبعة.

٦ ـ وإذا ساق المُؤَلِّف الحديثَ مِن بعض كُتُب السُّنن الأرْبعة، وهو موجود في الصحيحَيْنِ أو أحدهما؛ بدَأْنا في التخريج بعَزْو الحديث إلىٰ الصَّحيحيْنِ أو أحدهما، ثم نَذْكُر بعد ذلك مَن أخرَجَه مِن أهل السُّنَن.

٧ ـ لَمْ نَلْتزم تخريجَ الآثار الموقوفة والمقطوعة غيْر المشْهورة، فإنْ كان الأثرُ موجودًا مُسْنَدًا في المُصنَّفات المُتاحة الَّتي بأيدينا؛ فبِها ونعْمَتْ، وإلَّا فلا داعيَ لتكلُّف إيجاده؛ لكون أكثر هذه الآثار غير المشهورة هي ممّا تفرَّدَتْ بذِكْرِها كُتُبُ الحنَفيَّة بلا إسنادٍ أوْ عَزْو!

٨ ـ فإنْ ساق المؤلِّفُ حديثًا أوْ أثرًا بالإسناد كاملًا مِن مَصْدره أوْ بعْض الإسْناد؛ انتبَهْنا إلىٰ مُراعاة هذا عند التَّخْريج؛ وذلِك يكون بذِكْر ذلِك الإسْناد بعَيْنِه أوْ بعض الإسْناد.

فنَقول مثلًا: أخْرجه فلان مِن طريق فُلان عَن فُلان عَن أبي هُريْرة رضي الله عنه به.

٩ ـ فإنْ ذَكَر المُؤَلِّفُ حديثًا أو أثرًا وعَزَاه لمصدرٍ مُعَيَّنٍ، وهو موْجود في

مصْدر آخَر أكثَر منْه شهْرة؛ التزَمْنا تخْريجَه مِن المصْدر المُعيَّن أوّلًا، ثمَّ بعْد ذلِك نحْن بالخِيار في ذِكْر المصْدر المشْهور.

ومثال ذلِك: بأنْ يكون المؤلِّف ساق حديثًا أو أثرًا ونسَبَه للطَّحاوي - مثلًا - وَحْده في بعض كُتُبه، ويكون الحديثُ أو الأثَر في أحدِ الكتُب السِّتة؛ فهنا نُقَدِّم المصدرَ المشْهور على غيْره.

فنقولُ بناءً على ذلك: أخْرجَه البخاريّ والطَّحَاوِيّ.

١٠ - فإنْ كانَ المؤلِّفُ ذَكَر قطعةً مِن حديثٍ طويل، أوِ اختصَره، أوْ زَاد فيه ما ليْس منه، أوْ ذكَرَه بالمعْنى، فقدِ التزَمْنا تِبْيانَ جميعِ ذلِك عندَ التَّخْريج.

١١ - اهتمَمْنا بأصْلِ الألْفاظ الحَدِيثيَّة الَّتي يَسُوقها المُؤَلِّف؛ مع التَّفتيشِ عنْها والإتيان بها ما استَطعْنا إلى ذلِك سبيلًا، ثم أشَرْنا بعْد ذلِك في التَّخريجِ إلى أصْل الحديثِ إنْ كانَ مَرْويًّا عند المُؤَلِّف بالمعْنى أو مختصرًا، ونحو ذلِك.

١٢ - لَمْ نَشْتَغلْ بإثباتِ فُروق تلْك الألفاظ الَّتي يَعْزوها المُؤَلِّف إلى بعض المصادِر الحديثيَّة مثْل: البخاريِّ ومسْلِم وأبي داود والتِّرمذي وغيرِهم؛ لأنَّ الاختلاف فيها غالبًا ما يكون راجعًا إلى اختلاف نُسَخ هذه المُصنَّفات؛ لا سِيَّما نُسَخ ورُوايات الكتب الستة، ولا سِيَّما وهذه الاختِلافات لا تُحِيل المَعانِي في الغالب، بل هي مِن قَبِيل زيادة حَرْفٍ أوْ نُقْصانه، أو إبدال كلمةٍ بمثْل معْناها مع اختِلافِ الصّورة فقط، ونحْو ذلك من الاختلافات المعروفة.

أمَّا إذا كان الاختِلاف: ممَّا يُحِيل المعنَى، أوْ وقع في اللفظ تحريفٌ أوْ غَلطٌ ونحوه؛ فهنا نقوم بإثبات الفرق بين ما وقع في المصدر المنقول منه وما عند المُؤَلِّف.

١٣ - كما اهتمَمْنا بتسْطير أحْكام الأئمَّة على الأحاديث تصْحيحًا وتضعيفًا؛

فَقَلَّ خبَرٌ إلّا ونُوقِف القارئَ علىٰ بعضِ مَن تكلَّم عليه مِن المُتقدِّمين والمتأخِّرين (لا سيَّما مُحَدِّثِي الحنفية)، دون المُعاصِرين(١).

وسواءٌ في ذلك أحكام مَنْ ذُكِر بالتَّساهل أو التشدُّد في هذا الصَّدد؛ فالمرادُ هو إيقاف القارئ علىٰ بعْض كلامِ النّقّاد حوْل تلك الأخْبار (خارجَ الصَّحيحَيْنِ طبعًا).

١٤ ـ لم نَشْتَغل بالتّكثُّر مِن إيراد أقوال النقَّاد في التصحيح والتضعيف؛ وإنما ذَكَرْنا بعضَهم وحسْب؛ مراعاةً للوَجَازة في التَّعليق، وربَّما اقتصَرْنا علىٰ واحدٍ فقط إذا كان فيه غُنْيَة، ثم نقوم بعدها بالعزو إلىٰ بعْض المَصادر المُطوَّلة في هذا الباب؛ لمن أراد المزيد.

١٥ ـ عزَوْنا الأحاديثَ والآثارَ باقتِضابٍ إلىٰ مَن أخْرَجَها مِن أهلِ العِلْم، ولَمْ نُغْفِل تلك الأخبارَ التي يُشِير إليها المؤلِّفُ دونَ التَّصْريحِ بها، فتقَصَّيْنا ذلك ولله الحمد قَدْرَ الاستِطاعة.

١٦ ـ رَجَعْنا إلىٰ جملةٍ منَ الأصولِ الخَطِّية لكُتُبِ تخْريج الآثارِ وكُتُب الأَحاديثِ والأَجْزاءِ المُسْنَدة، سواءٌ في ذلِك المطْبوعُ منْها وغيْر المطْبوع.

١٧ ـ اهتمَمْنا اهتِمامًا خاصًّا بالكلامِ علىٰ الأحاديثِ الغَرِيبة الواقِعة في كتاب: «الهِداية»، واسْتَعَنَّا في ذلِك بجُملةٍ منَ المَصادِر الخَطِّيّة غيْر المطْبوعة، منْها:

أ ـ «تخْريج أحاديثِ الهِداية والخُلاصة» لابْن التُّرْكمَانِيّ.

ب ـ و«العِناية في تخْريج أَحاديث الهِداية» لعبْد القادِر القُرَشِيّ.

د ـ و«فَتْح باب العِناية» لعلِيّ القارِيّ، وغيْر ذلِك.

---

(١) لكثرة الاختلاف بينهم، وتبايُن مَناهِجهم.

١٨ ـ راعَيْنا الاختِصارَ في التَّخْريجِ وعدَم الإطالةِ بِما تَكونُ الإشارةُ كافيةً إلىٰ بيانِ المَرام، وذلِك سواء في العَزْو المُجَرَّد، أوْ في كلامِ الأئمَّة علىٰ الأَخْبارِ تَصْحيحًا وتَضعيفًا، وربَّما أطَلْنا في تخْريجِ بعْض الأَخْبارِ إذا لم نَجِد في تخْريجها شفاءً، أوِ اقْتضىٰ المقامُ ذلِك، وهُو قليلٌ.

ز ـ منهَجُنا في تخْريجِ الأبْياتِ الشِّعْريَّة

وراعيْنا فيه الخُطواتِ الآتية:

١ ـ تنسيق الشَّاهِد وضَبْطه بالضَّبطِ الكامِل.

٢ ـ تخْريج الشَّاهِد بعَزْوه إلىٰ ديوانِ صاحبِه إنْ كانَ لَه ديوانٌ مطْبوع، فإن لَمْ يكُن له ديوان مُتاح؛ فيَكونُ العَزْو إلىٰ أُمَّهاتِ المصادِر الَّتي أورَدَتْه، واكتفَيْنا بِمصْدَرَيْن أو ثلاثة.

٣ ـ قُمْنَا بإثبات الفُروقِ المُتعلِّقة بين روايةِ المُؤلِّف للشَّاهِد، وبيْن ما وقَع في ديوانِه؛ إذا كانَ الفرْقُ ذا بالٍ.

٤ ـ قُمْنَا بشَرْح ما تيَسَّر مِن غريبِ الشَّاهد إنْ كان موجودًا، فإنْ كانَ المؤلِّف شَرَحَه عَقِبَ إيرادِه؛ اكتفَيْنا بذلِك.

٥ ـ قُمْنَا ببيانِ مرادِ المُؤلِّف مِن إيرادِ ذلِك الشَّاهِد وموْضع استِدلالِه به.

فنقولُ عَقِب **تخْريجِ البيْت**: ومُرادُ المؤلِّف مِن الشَّاهِد: الاسْتِدلال بِه علىٰ كَذا وكَذا.

٦ ـ اجتهَدْنا في تَعْيينِ قائِل الشَّاهِد الشِّعْرِي، فإن كانَ الشَّاهِد نُسِبَ لأكْثَر مِن واحدٍ؛ أشَرْنا إلىٰ ذلِك بالحاشية، وإنْ كانَ قائلُه غيرَ معْروف، نبَّهْنا علىٰ ذلِك أيضًا.

س ـ منهجنا في تراجم الأعلام

وراعينا فيه الخطوات الآتية:

١ ـ الاهتمام بتراجم غيْرِ المَشاهيرِ، والاكتِفاء بتعريفٍ مُقْتَضب لِلمشاهير، كما اهتمَمْنا بتبيان المُبْهمين والمذكورين بنِسْبةٍ أوْ كُنْية فقَط، مع الاهتمام الكُلِّيِّ بأئمَّة الحنفيَّة ومَشْيختهم دونَ سائرِ المذْكورينَ في هذا الشَّرْح.

٢ ـ لم نُتَرْجم لأحدٍ مِن الصَّحابةِ أوِ التَّابعينَ أوِ الأئمَّة الأرْبعةِ، ولا رجالِ الأسانيد ونحوهم، ولم نَرَ بأسًا بتعْريفِ بعضِهم إذا كان يقَع الخلطُ بيْنَه وبيْن غيْرِه، أو كان اسمُه ممَّا يُخافُ فيه التَّصحيفُ، ونحْو ذلك.

٣ ـ وطريقة التَّرجمة: أن نَذْكُر العَلَمَ باسمِه ونسبِه وكُنْيتِه وشيءٍ مِن صفاتِه العلميَّة، ثمَّ بعْض كُتُبه ومُصنَّفاتِه، ثمَّ تقْييد وفاتِه.

٤ ـ اهتمَمْنا بضَبْط أسْماء الأعْلام إذا كانَ يَقَع فيها الخلْطُ، وكذا بأنْسابِهم وألقابِهم إذا كانت تحْتاج ذلِك، مثْل: (الخُرِيفَغْنِيّ)، و(الهِنْدُوَانِيّ)، و(الأَسْبِيجَابيّ) وغيرِهم.

٥ ـ رجَعْنا في تراجِم أئمَّة الحنَفيَّة خاصَّةً إلىٰ جملةٍ منَ المصادِر الخَطِّيَّة غيْر المطْبوعة مِن أمثالِ:

أ ـ «المِرْقَاة الوفِيَّة في طبَقاتِ الحنَفيَّة». للفَيْرُوزآبادِيّ.

ب ـ و«الطَّبَقات السَّنِيَّة في تراجِم الحنَفيَّة / القِسْم غيْر المطْبوع». لعبْد القادِر التَّميميّ.

د ـ و«كتائِب أعْلام الأخيار من فقهاءِ مذْهَب النُّعمانِ المُخْتار». للكَفَوِيّ.

ج ـ و«يَتيمة الدَّهْر في فتاوَىٰ أهْل العصْر / باب التَّاريخ». للتُّرْجُمَانِيّ.

٦ ـ متىٰ ترجَمْنا لبعْض الأعْلام؛ ثمَّ تكرَّر بكُنْيتِه أو بنِسْبتِه أو باسمِه المجرَّد

فقَط ؛ فربَّما أشَرْنا إشارةً عابرة إلىٰ تَمْييزِه في بعْض المواضِع دون تَرْدِيدِ ذلِك في كلِّ موضِع.

ش ـ منْهجُنا في التَّعْليقِ والتعقُّب.

١ ـ راعينا في جميعِ تعْليقاتِنا الاقتضابَ والإيجازَ بحيثُ تكونُ التَّعْليقاتُ أشبهَ بالإضاءاتِ منْها بِالحواشي ؛ فلم نُكْثِر مِن مُزاحمةِ المؤلِّف في كتابِه ، بلْ راعَيْنا ما رمَىٰ إليْه صاحبُه من شَرْحِه ؛ لِذا كانَت أغْلب تعْليقاتِنا مِن غيْر تفْريطٍ ولا إسْرافٍ ، وقد نُطِيل أحيانًا (في مواطِنَ معْدودة) إذا استدعَىٰ المقامُ ذلِك مِن وجوهِ البيانِ الَّتي لا بُدَّ منْها ممَّا لا يَنْفعُ معَها ابتسارُ الكِلامِ واختِزالُه.

٢ ـ **اكتفَيْنا مِن التَّعْليقاتِ:** بما كانَ مِن قَبِيل تعْريف ما أغفَلَه المؤلِّف ، أوْ توْضيح ما أبْهَمَه ، أوْ ضَبْط ما يحْتاج الضَّبط ، أو شَرْح بعْض المُصْطلحات الفِقْهية واللغوية ، أو استِدراك ما يَنْسَجِم به الكلام أو المراد.

وقَد نُعيد التعريفَ ببعْض الكلِماتِ والمُصْطلحاتِ والألْفاظ الغَريبة إذا رأيْنا ذلِك مُعِينًا للقارئ علىٰ فَهْم سياقِ الكلامِ.

٣ ـ نبَّهْنا علىٰ انحِرافِ قلَمِ المُؤَلِّف في تأويلِ بعْض أحاديثِ الصِّفاتِ أو الطَّعنِ في صِحَّتِها ، أو التَّشنيعِ علىٰ مَن اعتقَد ما جاءَ فيها ؛ دونَ تجَنٍّ أوْ تَهَوُّرٍ أو إلزامِه بما لا يَلْزمه.

٤ ـ وجَدْنا المُؤلِّف في مواطِنَ كثيرةٍ ربَّما مَزَج كلامَه وشَرْحَه ببعْض عبارات «الهداية» دون التنبيه علىٰ ذلك بقولِه في أوَّل كلامِ المَرْغِينَانِيّ المشْروح: «قوله...». وقد أرْهَقَنا ذلِك في سبيلِ تخْليصِ كلامِ المؤلِّف مِن كلام «الهِداية». وقَد تَمَّ لنا ذلِك بعوْن اللهِ وتوْفيقِه ، إلَّا ما فاتَنا مِن قَبِيل الغفْلة التي لا يَسْلَم منْها إنسان.

٥ ـ كثيرًا ما كان يقتَطِعُ المؤلفُ كلمةً أوْ حرْفًا مِن سياقِ كلام صاحِب

«الهداية»، بحيثُ لا يَسْتقيمُ الفَهمُ إلَّا بِالسِّياقِ المذْكور هُناك جميعًا، لِذا توجَّه علينا التَّنبيهُ على ذلك بِسياقِ كلام «الهِداية» بِالحاشية بما يتَّضحُ معَه المعْنى.

ومثالُ ذلِك - في قول المُؤَلِّف في باب كيْفيَّة القتال: «قوله: (هَاهْ). كلِمة تنبيه...».

فقَد علَّقْنا ثَمَّة بالحاشِية على هذا الموْضِع فقُلنا: «إشارة إلى قولِ صاحِب: «الهداية»: «وَحِينَ رَأَى رَسُولُ اللهِ - ﷺ - امْرَأَةً مَقْتُولَةً قَالَ: هَاهْ، مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ، فَلِمَ قُتِلَتْ؟». ينظر: «الهِداية» للمَرْغِيناني [٢/٣٨١]».

مثالٌ آخَر: قولُ المُؤَلِّف في باب كيْفيَّة القتال أيضًا: «يُقال: كبَتَه الله. أيْ: أهلَكَه...».

فعلَّقْنا ثَمَّة بالحاشيةِ فقُلْنا: «إشارة إلى قولِ صاحِب: «الهِداية»: «لِأَنَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إلْحَاقَ الكَبْتِ وَالغَيْظِ بِهِمْ». ينظر: «الهداية» للمَرْغِيناني [٢/٣٨٠].

٦ - أمَّا منهَجنا إزاء تلْك الإشْكالات النَّحْويَّة الَّتي تَقعُ في كَلامِ المُؤَلِّف: فقدِ اتَّبَعْنا فيها الآتي:

فَما كانَ لَه وجْهٌ مقْبولٌ في العَربيَّة مِن كلامِ المُؤَلِّف فلَمْ نتَجَشَّم الجزْمَ بخَطئِه فيه وإنْ خالَف الجادَّةَ والمشْهورَ مِن الكلامِ العربيِّ؛ فضلًا عنِ التعرُّض بالإشارةِ إليْه في كلِّ مرَّة.

فقَد وجدْنا المُؤَلِّف ربَّما:

أ - أجْرَى عمَلَ «لا» النَّافية: عمَلَ «لا» النّاهية؛ فلَمْ يَجْزِم الفعلَ المضارعَ بعدَها. وهذا أسْلوبٌ صَحيحٌ في لِسانِ العرَب.

ب - وربَّما حذَفَ الفاءَ في جوابِ الشَّرطِ. وهُو مِن فَصيحِ اللِّسانِ العَربيِّ بإطْلاق.



ت ـ وكذا رأيْناه ربَّما أعاد الضّميرَ المُذَكَّر على الكلمة المُؤَنَّثة ؛ والعكس، وهذا وقَع كثيرًا في كلام صاحِب: «الهِداية»، وقدِ اجتَهَد المؤلِّف في تخريجِه والتَّنبيه عليْه مرّاتٍ كثيرة بِما هُو معْهود في لسانِ العرَب[1]، وكذا وقَع في كلامِ المُؤَلِّف نَفْسِه أجناسٌ مِن هذا القَبِيل.

ث ـ وكذا رأيْناه ربَّما نَصَب المرْفوعَ ورفَعَ المَنصوب! وهذا أيضًا له وجوهٌ مُعتبرةٌ في اللُّغة.

ج ـ وكذا رأيْناه ربَّما أثبَتَ ياءَ الاسْم المنقوص النَّكِرة في مقامِ الرَّفْع!

د ـ وكذا رأيْناه يَحْذِف هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ في أوَّل الفِعْل، وحَذْفُها جائزٌ مشْهور في العرَبيَّة، وقَد تكَرَّر هذا في كلامِ المُؤَلِّف، وهُو عَلىٰ عِلْم بِه.

ز ـ وهناك أشياءُ أُخرىٰ خرَجَ المؤلفُ فيها عن الدّارِج المعْهود. وكلُّها صحيحةٌ لَها مَحامِل مقْبولة في لُغة العرَب.

وطريقُ الاستِقامةِ في كلِّ هذا: أنْ يُتْرَكَ كلامُ المُؤَلِّف كما هو (طالَما له وَجْه صحيح في العربيَّة) ثم تُخَرَّج هذِه الوجوه عَلىٰ لسانِ العرَب دونَ تكلُّفٍ، وقَد فعَلْنا ذلِك كثيرًا في حواشِي الكِتاب.

وهذا أسلَم بكثيرٍ مِن التَّهجُّمِ بالجَوْسِ في حَرِيمِ نَصِّ المؤلِّف فيما خالَفَ فيه الجادَّةَ أو المشهورَ مِن العربيَّة ؛ معَ أنَّ لذلِك وجوهًا صالِحة عندَ أئمَّة الفَنّ ؛ لوْلا الغفْلة في تصارِيف المتأخِّرين.

نعَم: هناك سَعَةٌ في التَّنَكُّب عن تخْريج العبارة المُشْكِلة الواقِعة بالأصْل المعْتمَد ؛ إذا كانَت وقعَتْ علىٰ الجادَّة في بعض النُّسَخ الأخرىٰ المعْتمَدة.

---

(١) وقد نَصَّ المؤلِّف علىٰ ذلك في غير موضع، منها قوله في كتاب: «النكاح»: «ويجوز التذكير والتأنيث بالنظر إلىٰ اللفظ والمعنىٰ ؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾ الآية».

وذكَرْنا في المقدمة مبْحَثًا مُهِمًّا حولَ مُصْطلحاتِ أئمتنا السادة الحَنَفِيَّة في ذِكْر مَشايخِهم، ثمَّ ذكَرْنا جملةً مِن قواعِد وأصول وفوائِد حوْل الكتُب المُعتَمَدة في المذْهَب الحَنَفِيّ، معَ بيانِ الأقْوالِ المُعْتمَدة في المذْهَب، وأخيرًا أشَرْنا إلى اصطِلاحات ومَراتِب وقواعِد الفتْوىٰ والتَّرجيح عندَ الحنَفيَّة.

ثمَّ عَقَدْنا ترْجمةً صالِحةً لصاحِب «الهِداية» الإمام المَرْغِينَانيّ، ثمَّ أرْدَفْنا ذلِك بدراسةٍ وافيةٍ حولَ كتابِ «الهِداية» والتَّعريفِ به ومنهجِه ومصادِره وأهمِّيَّته وشروحِه.

ثمَّ عَقَدْنا فصلًا خاصًّا بترْجمةِ مُؤلِّف هذا الكتابِ الإمامِ الأَتْقَانِيّ، ثمَّ قُمْنا بدراسةٍ حولَ كتابِ «غاية البَيان»؛ وقدَّمْنا للكتاب بما يُعرِّف به، ويُجَلِّي قيمتَه العِلْميَّة، ويُبيِّنُ مَحاسنَه ومصادرَه ومنزِلته عندَ مَن جاءَ بَعْدَه، معَ توْثيقِ نِسْبَتِه إلى مُؤلِّفه، وتحْقيقِ اسمِه.

ثمَّ عَقَدْنا فصلًا آخَر نَصِفُ فيه مخْطوطاتِ الكتابِ ببعْض التَّفصيلِ، وأردَفْناه بفَصْلٍ أَخيرٍ في بيانِ ومَعالِم منهجِنا في التَّحْقيقِ والتَّعليق، معَ إرْفاق صُوَرٍ لنماذجَ مِن بداياتِ ونهاياتِ النُّسَخ الخَطِّية الَّتي اشتَغَلْنا عليْها في إخْراج هذا الكتاب.

٨ ـ قُمْنا بعمَل فهرستْ لموْضوعاتِ الكتابِ، ويشمل علىٰ:

أ ـ فهْرس الآيات القرآنية.

ب ـ فهْرس الأحاديث النبوية.

ت ـ فهْرس الآثار.

ث ـ فهْرس الأعلام.

ج ـ فهْرس المصادِر والمراجع.

ح ـ فهْرس الموضوعات.

وبعدُ: فهذا جُهْدنا المُتواضِع الذي قُمْنا به في التَّعليق على هذا الكتاب، سائِلين الله ـ ﷻ ـ الَّذي مَنَّ علينا بإخْراجِه على هذا النَّحْو، أنْ يَتقبَّلَه مِنَّا، إنَّه جَوَادٌ كَريم، ولا نَدَّعِي خُلُوَّه منَ الأخْطاءِ، فإنَّه مِن عَمَلِ البَشَر(١). وقَد أبَى اللهُ أَن يصحَّ إلا كتابُه(٢).

ونأْملُ مِن القارئ الكريم أنْ يَعْذرَنا مِن خَطَإٍ مُتَأَتٍّ عن ذُهول، أو سَبْق قَلَمٍ، أو انْزلاق نَظَرٍ(٣).

والحمدُ لله ربِّ العالَمينَ، والعاقبة للمتَّقين، ولا عُدْوان إلّا على الظّالمينَ.

---

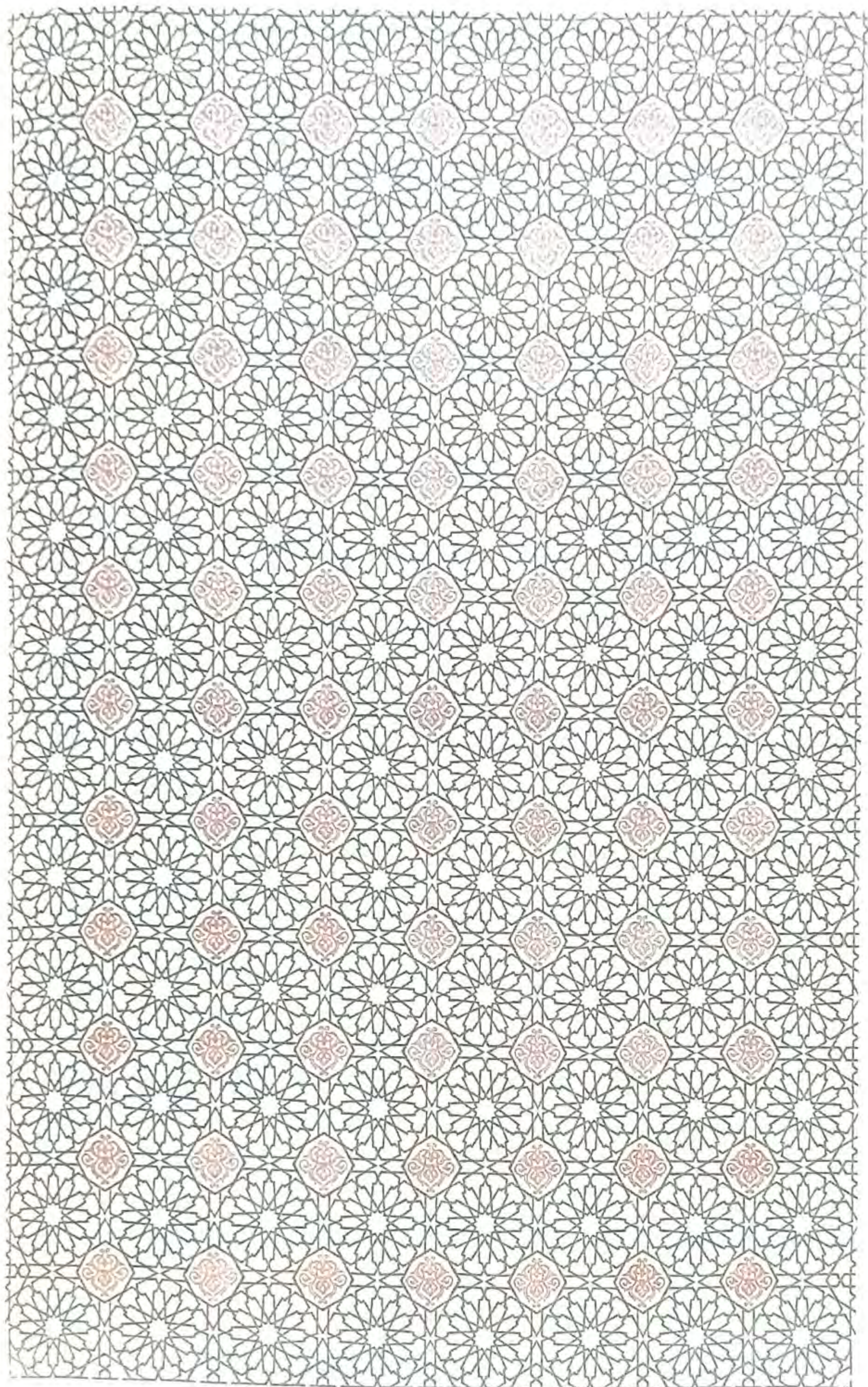
(١) وقد ختَم الإمامُ الولي الصالح الحافظ عبدُ العظيم المنذِرِيُّ ﵀ كتابَه العظيم «الترغيب والترهيب» [٣١٨/٤]، بقوله: «ونَسْتغفر الله سُبْحَانَهُ مِمَّا زَلَّ بِهِ اللِّسَان، أوْ داخَلَه ذُهُول، أوْ غَلَب عليه نِسْيَان، فإنّ كل مُصَنَّف مع التُّؤَدَة والتَّأنِّي وإمعان النَّظر وطول الفِكَر؛ قلَّ أنْ يَنْفكَّ عن شيءٍ من ذلك». انتهى.
وقال القاضي الفاضل عبدُ الرحيم البيْسَانِيّ ﵀: «إني رأيتُ أنه لا يَكْتب أحدٌ كتابًا في يومه؛ إلا قال في غَدِه: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ هذا لكان يُسْتَحْسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجْمَل، وهذا أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاءِ النقص على جُمْلة البَشر». نقَله عنه الزبيدِيُّ في مقدمة «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدِّين» [٣/١].
تنبيه: هذا الكلام يُنْسَب إلى العِماد الكاتب الأصفهاني، وليس له، إنما أرسلَه القاضي الفاضل عبدُ الرحيم البيْسَانِيّ إليه.

(٢) وقد رُوِي عن الإمام المُزَنِيِّ ﵀ تلميذ الإمام الشَّافِعِيّ ﵀ أنه قال: «لو عُورِض كتابٌ سبعين مرة، لوُجِدَ فيه خطأٌ، أبَى الله أن يكون كتابٌ صَحِيحًا غير كتابه». أخرجه الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه: «موضح أوهام الجمع والتفريق» [١٤/١].
وجاء عن الربيع بن سليمان المُرادِيّ ﵀ تلميذ الإمام الشَّافِعِيّ ﵀ أنه قال: «قرأتُ كتابَ «الرسالة المصرية» على الشَّافِعِيّ نَيِّفًا وثلاثين مرة، فما مِن مرة إلا كان يُصَحِّحه. ثم قال الشَّافِعِيّ في آخِره: «أبَى الله أن يكون كتابٌ صحيح غيرَ كتابه». ثم قال الشَّافِعِيّ: يدل على ذلك قول الله ـ ﷻ ـ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [سورة: النساء/ من الآية: ٨٢]. أخرجه البيهقي في «مناقب الشَّافِعِيّ» [٣٦/٢].

(٣) **وقد قال الجاحظ:** «ينبغي لمنْ كتَب كتابًا ألَّا يَكْتبه إلا على أنّ الناس كلّهم له أعداء، وكلّهم عالِم بالأمور، وكلهم مُتفرِّغ له...». ينظر: «الحيوان» [٦٠/١].
وللأديب إبراهيم الصُّولي قَوْلتُه المشهورة: «المُتصفِّح للكتاب أبْصَر بِمَوَاقِع الخَلل فيه مِن مُنْشِئه». ينظر: «طِيب المَذَاق من ثمرات الأوراق» لابن حِجَّة الحَمَوِيّ [ص/ ٢٦٦].

صُوَر النُّسَخ الخَطِّيَّة المعتمدة[1]

(١) وبدَأْنا بتقديم صُوَر الأجزاء التي بخَطِّ المُؤَلِّف على غيرها، ثم بنسخة الأصل، يَلِيها باقي النُّسَخ.





الورقة الأولى بخَطِّ المُؤلِّف من نسخة (يكي)



الورقة قبل الأخيرة بخط المُؤَلِّف من نسخة (يكي)



كتبه مؤلفه الفقير إلى الله تعالى أمير كاتب بن
أمير عمر العميد المدعو بقوام الفارابي
الإتقاني في الخامس والعشرين من ذي القعدة
من سنة تسع وثلاثين وسبعمائة ببغداد في الجانب
الشرقي منه وكان محصورًا عن تهديد من قبل بعض
الأمراء دفع الله الفتنة عن سائر المسلمين
إن شاء الله تعالى

الورقة الأخير بخط المُؤَلِّف من نسخة (يكي)



صورة عنوان المجلد السابع بخط المُؤلِّف

من نسخة (د)



صورة الورقة الأولى بخط المُؤلِّف

من المجلد السابع من نسخة (د)



صورة الورقة الأخيرة بخط المُؤلِّف من المجلد السابع من نسخة (د)

عنوان المجلد التاسع بخط المُؤلِّف

من نسخة (د)

الورقة الأُولى من المجلد التاسع بخَطّ المُؤلِّف

من نسخة (د)

صورة الورقة الأخيرة بخط المُؤلِّف من المجلد التاسع من نسخة (د)


الدفتر العاشر من كتاب غاية البيان في
شرح الهداية الذي وقع على خط مؤلفه
الفقير الى الله تعالى قوام الدين ابي حنيفة امير كاتب
بن امير عمر العميد الفارابي الاتقاني

صورة العنوان بخط المؤلف من المجلد العاشر

من نسخة (د)


بسم الله الرحمن الرحيم
باب السلم
لما فرغ عن بيان انواع البيوع التي لا يشترط فيها القبض
لاحد العوضين ولا في احدهما شرع في بيان ما يشترط فيه
القبض وهو السلم والصرف لان السلم يشترط فيه قبض احد
العوضين في المجلس والصرف يشترط فيه قبض العوضين
جميعا في المجلس وقدم السلم على الصرف لان الشرط في
السلم قبض احد العوضين وفي الصرف قبضهما والفرد ابدا
يكون من الاثنين ... قال صاحب التحفة
البيع انواع اربعة احدها بيع العين بالعين كبيع السلع
بانواعها ... ويسمى هذا البيع
المقايضة والثاني بيع العين بالدين كبيع السلع بالاثمان
المطلقة وبيعها بالفلوس الرائجة والكيلي والموزون
والعددي المتقارب دينا والثالث بيع الدين بالعين
وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق وهو الدراهم
والدنانير وانه يسمى عقد الصرف ...

صورة الورقة الأولى بخط المؤلف من المجلد العاشر

من نسخة (د)


هذا المال قالت له ما بيننا ان في هذه الصناعة او
القبيلة رجلا ينسب بمثل ما تنسب اليه والا لزمك
ما شهدت به فان جاءت ببينة على ان في تلك القبيلة او
الصناعة من ينسب بمثل ما نسبت اليه انطلق
الكتاب وان لم يكن في تلك القبيلة ولا الصناعة
احد على اسمه واسم ابيه قضى عليه ...
كتاب المجرد هذا آخر الدفتر العاشر من كتاب
غاية البيان في شرح الهداية كتبه مؤلفه الفقير الى
الله تعالى ابو حنيفة امير كاتب بن امير عمر العميد
المدعو بقوام الفارابي الاتقاني في السادس والعشرين
من جمادى الاخرة من سنة اربعين وسبعمائة ببغداد
في الجانب الشرقي منه ويتلوه في الحادي عشر
فصل آخر قال ويجوز قضاء المرأة في كل شيء
الا في الحدود والقصاص ان شاء الله تعالى

صورة الورقة الأخيرة بخط المُؤلِّف من المجلد العاشر من نسخة (د)

العنوان بخط المُؤلِّف من المجلد الثاني عشر من نسخة (د)

الورقة الأولى بخط المُؤلِّف من المجلد الثاني عشر من نسخة (د)

صورة الورقة الأخيرة بخط المُؤلِّف من المجلد الثاني عشر من نسخة (د)



العنوان بخط المُؤَلِّف من المجلد الثالث عشر

من نسخة (د)



الورقة الأُولى بخَطّ المُؤَلِّف من المجلد الثالث عشر

من نسخة (د)



صورة الورقة الأخيرة بخط المُؤلِّف من المجلد الثاني عشر من نسخة (د)



الورقة الأولىٰ من المجلد الأول من نسخة الأصل
(حاجي سليم أغا)



الورقة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة الأصل
(حاجي سليم أغا)



الورقة الأولىٰ من المجلد الثاني
من نسخة الأصل (حاجي سليم أغا)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثاني
من نسخة الأصل (حاجي سليم أغا)



صورة الورقة الأولىٰ من المجلد الثالث

من نسخة الأصل (حاجي سليم أغا)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثالث

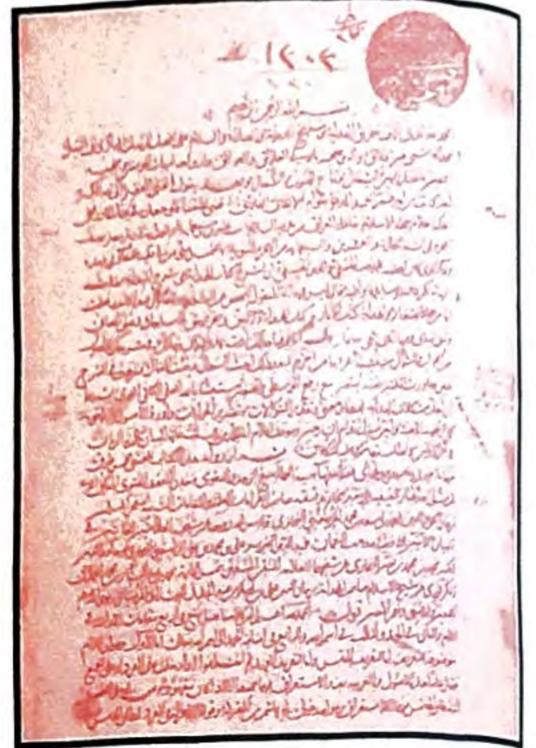
من نسخة الأصل (حاجي سليم أغا)



صورة الورقة الأُولىٰ من نسخة (ز)

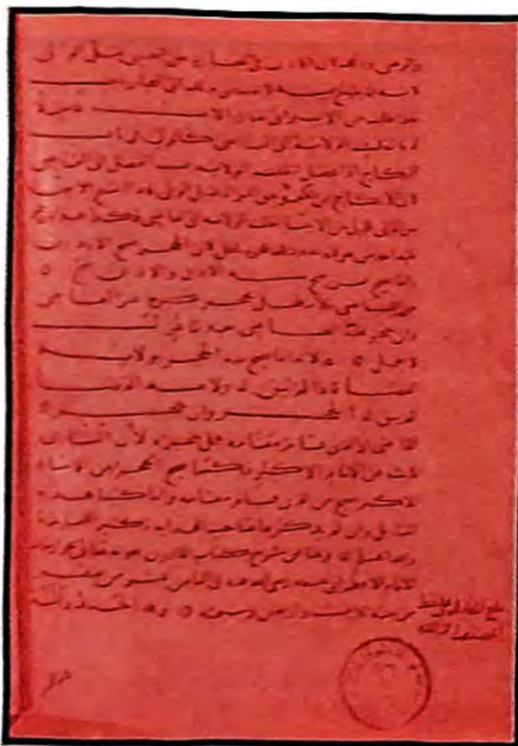


صورة الورقة الأخيرة من نسخة (ز)


صورة الورقة الأولى من نسخة (و)


صورة الورقة الأخيرة من نسخة (و)


صورة الورقة الأُولى من نسخة (س)


صورة الورقة الأخيرة من نسخة (س)



صورة الورقة الأُولى من المجلد الثاني

من نسخة (ر)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثاني

من نسخة (ر)



صورة الورقة الأولى

من المجلد الثالث من نسخة (ر)



صورة الورقة الأخيرة من الجزء الثاني

من المجلد الثالث من نسخة (ر)

صورة الورقة الأُولى من المجلد السابع

من نسخة (ر)

صورة الورقة الأخيرة من المجلد السابع

من نسخة (ر)

صورة الورقة الأُولى من المجلد الثالث

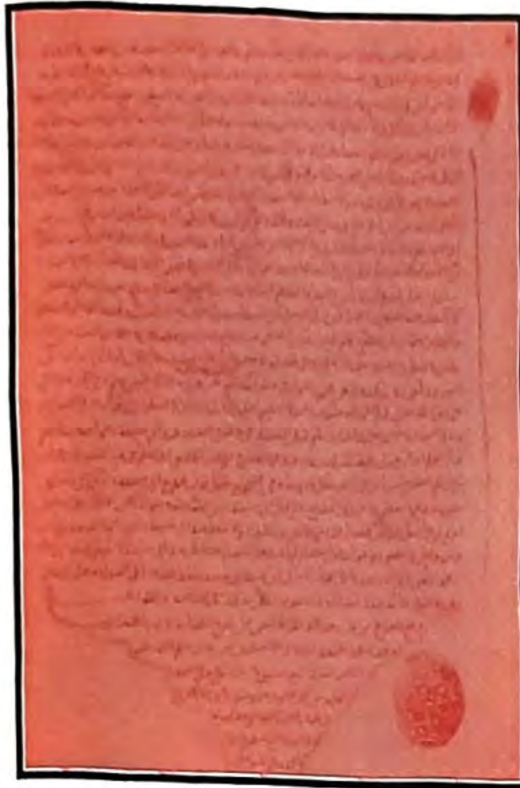
من نسخة (ن)

صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثالث

من نسخة (ن)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الرابع
من نسخة (ن)



صورة الورقة الأولى من المجلد الرابع
من نسخة (ن)



كتاب الشهادات

صورة الورقة الأولى من المجلد الخامس
من نسخة (ن)

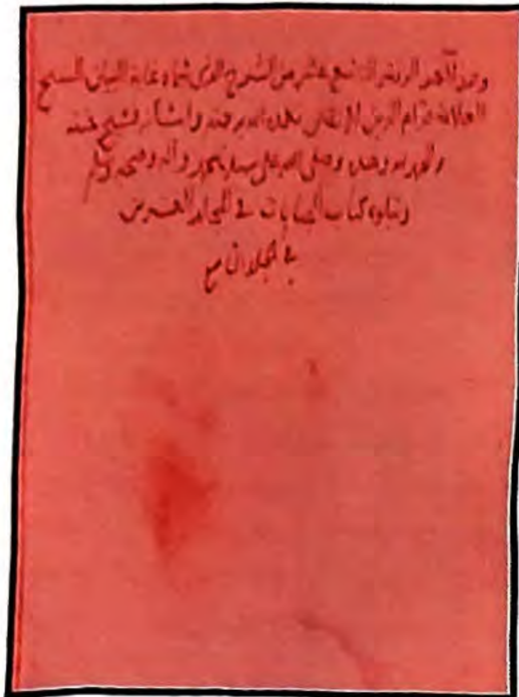


صورة الورقة الأخيرة من المجلد الخامس
من نسخة (ن)



صورة الورقة الأولى من المجلد السادس

من نسخة (ن)



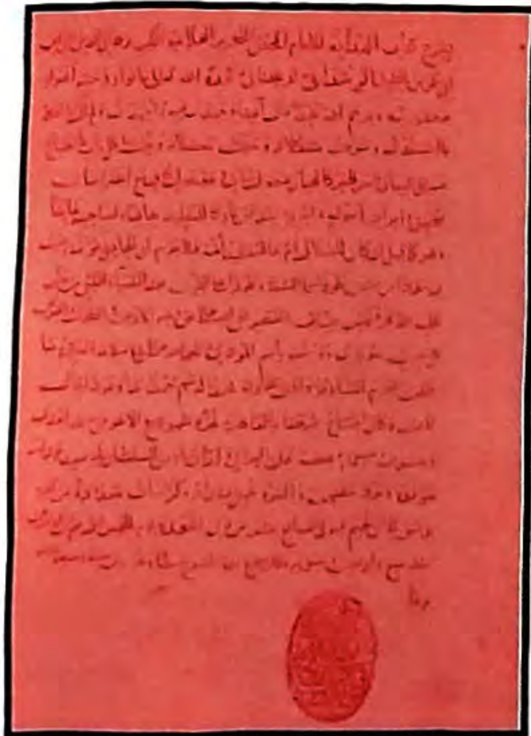
صورة الورقة الأخيرة من المجلد السادس

من نسخة (ن)



صورة الورقة الأولى من المجلد السابع

من نسخة (ن)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد السابع

من نسخة (ن)



صورة الورقة الأولى من المجلد الثاني

من نسخة (غ)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثاني

من نسخة (غ)



صورة الورقة الأولى من المجلد الثالث

من نسخة (غ)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثالث

من نسخة (غ)



صورة الورقة الأولى من المجلد الرابع

من نسخة (غ)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الرابع

من نسخة (غ)



صورة الورقة الأولى من المجلد الخامس

من نسخة (غ)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الخامس

من نسخة (غ)

صورة الورقة الأولى من المجلد الأول

من نسخة (م)

صورة الورقة الأخيرة من المجلد الأول

من نسخة (م)

صورة من الورقة الأولى من المجلد الثاني

من نسخة (م)

صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثاني

من نسخة (م)

صورة الورقة الأولى من المجلد الثالث

من نسخة (م)

صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثالث

من نسخة (م)

صورة الورقة الأولى من المجلد الرابع

من نسخة (م)

صورة الورقة الأخيرة من المجلد الرابع

من نسخة (م)

صورة الورقة الأولى من المجلد الخامس

من نسخة (م)

الورقة الأخيرة من المجلد الخامس

من نسخة (م)

صورة الورقة الأولى من المجلد السادس

من نسخة (م)

صورة الورقة الأخيرة من المجلد السادس

من نسخة (م)



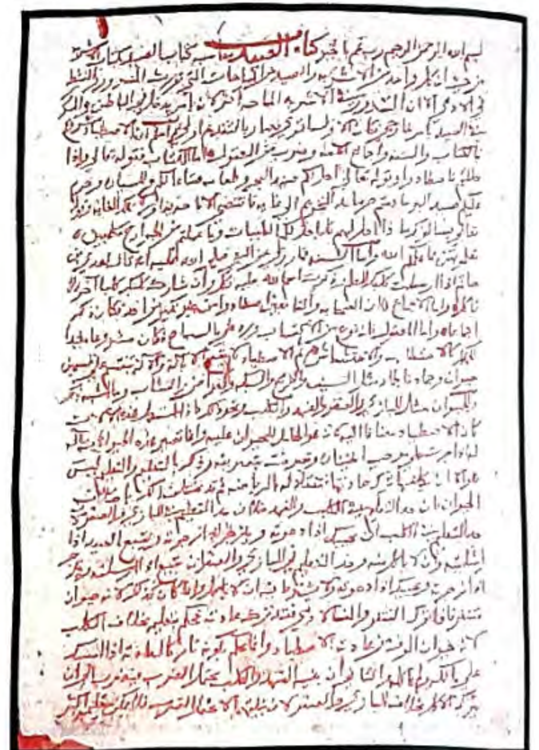
صورة الورقة الأولى من المجلد السابع

من نسخة (م)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد السابع

من نسخة (م)



الورقة الأولى من المجلد الثامن من نسخة (م)



الورقة الأخيرة من المجلد الثامن من نسخة (م)



صورة الورقة الأولى من المجلد الخامس

من نسخة (ج)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الخامس

من نسخة (ج)



صورة الورقة الأولى من المجلد السادس

من نسخة (ج)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد السادس

من نسخة (ج)



صورة الورقة الأولىٰ من نسخة (فا)



صورة الورقة الأخيرة من نسخة (فا)



صورة الورقة الأولىٰ من نسخة (فا١)



صورة الورقة الأخيرة من نسخة (فا١)



صورة الورقة الأولى من نسخة (فا٢)



صورة الورقة الأخيرة من نسخة (فا٢)



صورة الورقة الأولى من نسخة (فا٣)



صورة الورقة الأخيرة من نسخة (فا٣)



صورة الورقة الأولىٰ من المجلد الأول

من نسخة (ت)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الأول

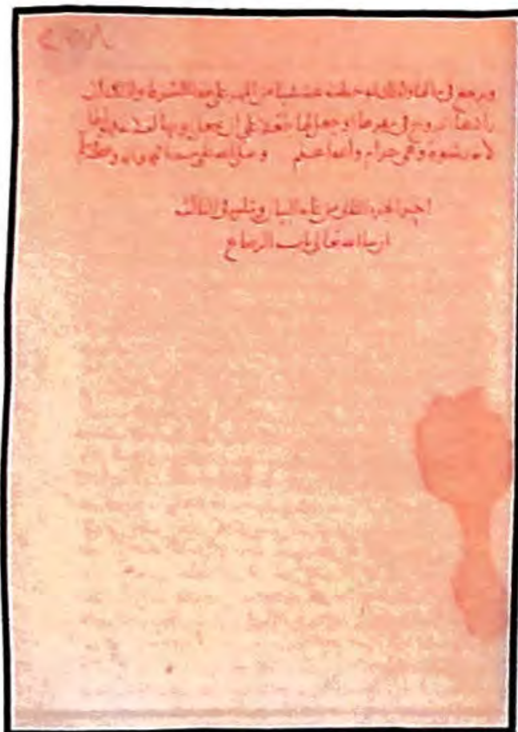
من نسخة (ت)



كتاب الصوم

صورة الورقة الأولىٰ من المجلد الثاني

من نسخة (ت)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثاني

من نسخة (ت)



صورة الورقة الأولى من نسخة (تح)



صورة الورقة الأخيرة من نسخة (تح)



صورة الورقة الأولى من المجلد الأول

من نسخة (ف)



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الأول

من نسخة (ف)


بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب النكاح

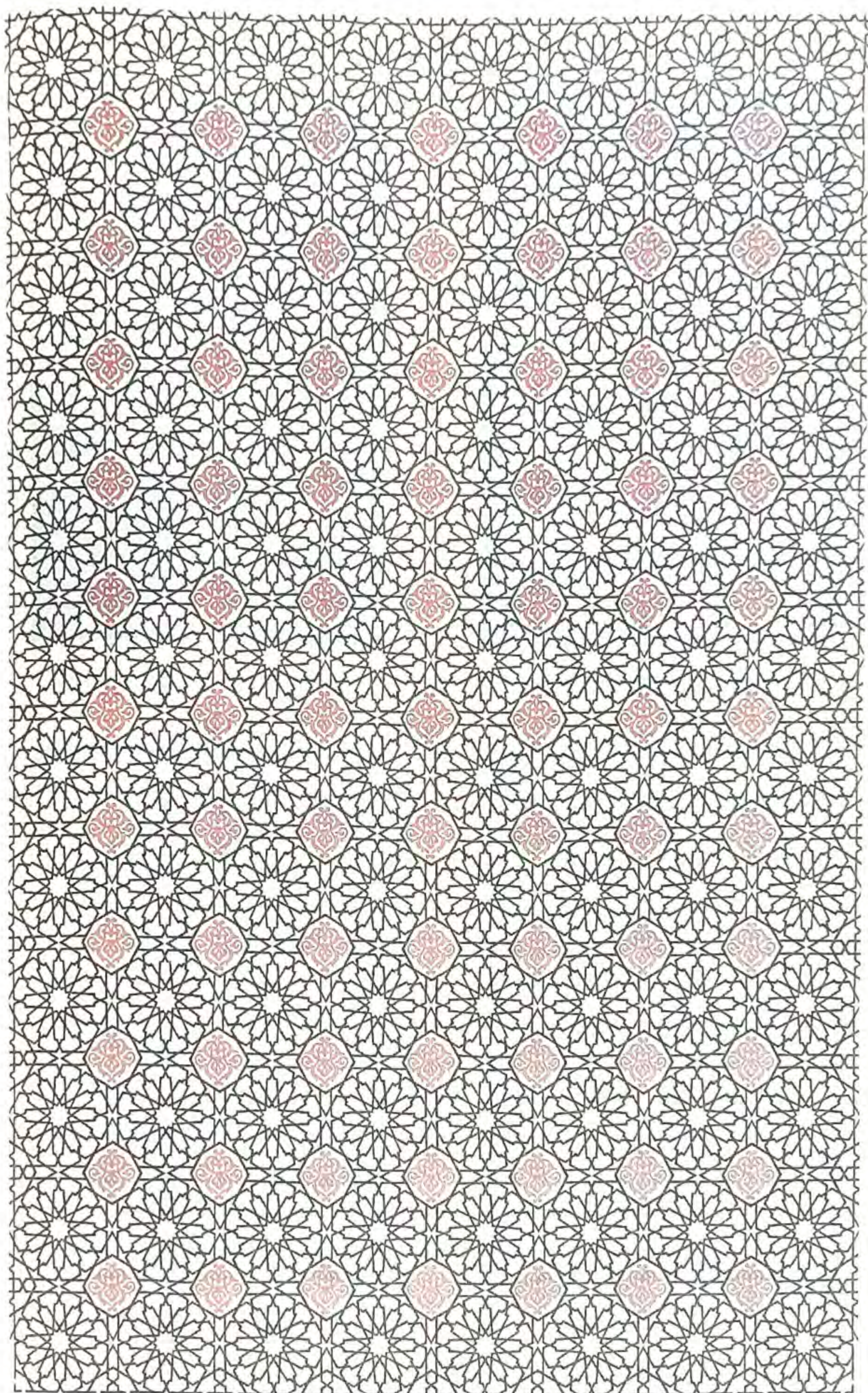
صورة الورقة الأولى من المجلد الثاني

من نسخة (ف)


يتلوه كتاب الحدود

صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثاني

من نسخة (ف)



فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

